

عمرو سميح طلعت

سَعديون أم عَدليون؟

وفاق وشقاق

دار الشروق

سَعديون أم عَدليون؟

وفاق وشقاق

صدر هذا الكتاب عن
مركز الدراسات التاريخية
لدار الشروق
أسسه د. يونان لبيب رزق

الطبعة الأولى ٢٠١٠

رقم الإيداع ٩٩٠٩/٢٠١٠
ISBN 978-977-09-2847-5

٨ شارع سيبويه المصري
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٢٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)+
email: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

عمرو سميح طلعت

سَعديون أم عَدليون؟

وفاق وشقاق

دار الشروق

إهـــداء

إلى روح والدي المرحوم المستشار أحمد سميح طلعت...

عرفانًا وتقديرًا...

حبًّا وتبجيلاً

المحتويات

الفصل الأول
البداية

الفصل الثاني
صداقة في أوجها

الفصل الثالث

غمامة في الأفق

الفصل الرابع

الصاحبان يلتقيان

الفصل الخامس

معًا في عرين الأسد

الفصل السادس

الجولة الثانية

الفصل السابع

طبول الحرب

الفصل الثامن

ووقعت الواقعة!

الفصل التاسع

ويلات الحرب

الفصل العاشر

فارس بلا جواد!

الفصل الحادي عشر

عدلي مفاوضًا

الفصل الثاني عشر

نهاية المطاف

مقدمة

الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق
سعد زغلول وعدلي يكن ..وفاق وشقاق

هذا الكتاب وإن كان يؤرِّخ للعلاقة بين اثنين من أشهر السياسيين الذين عرفتهم مصر، سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا، إلا أنه يصعب توصيفه بأنه عمل تاريخي تقليدي، فصاحبه، الأستاذ عمرو سميح طلعت، لم يدَّع بطول كتابه أنه مؤرخ محترف، الأمر الذي أدى إلى تحرره من القيود الأكاديمية التي يضعها هؤلاء على ضمائرهم.

فقد حرص في الفصول الاثني عشر التي ضمنها كتابه على اختيار عناوين جذابة ذات طابع صحفي، مثل غمامة في الأفق(٣)، معًا في عرين الأسد(٥)، طبول الحرب(٧)، ووقعت الواقعة (٨)، وأخيرًا فارس بلا جواد (١٠)، ومثل هذه العناوين رغم جاذبيتها قد تدفع الكاتب إلى اختيارات بعينها في المادة العلمية.

بيد أنه على الجانب الآخر فقد اتسمت لغة الكتاب بأسلوب أدبي رفيع لا يتوفر عند كثيرين من محترفي الكتابة التاريخية، حتى أنه يصعب على القارئ الذواقة إذا ما بدأ قراءته أن يتركه بين يديه، وهي للأسف خلة لم يعد يتصف بها كثيرون من كتَّاب هذا الزمان، أصحاب الأسلوب الضحل الذي وصل إلى حد استخدام المفردات العامية، وهو ما نحاربه في دار الشروق بكل ما نستطيع، فنحن نرى أن جانبًا من مهمتنا يتصل بترقية اللغة العربية!

من ناحية ثالثة، وفي نهج الخروج عن الكتابة التقليدية الذي اتبعه الأستاذ عمرو سميح طلعت فقد عني أشد العناية ليس فحسب بالمتيقن في علاقات عدلي - سعد،

بل الأهم من ذلك فبحكم أن العلاقة إنسانية بالدرجة الأولي، فقد سعي إلى الغوص في أعماق نفس الرجلين، وهو اجتهاد يحسب له بغض النظر عن أنه خرج في كثير من الأوقات بنتائج خلافية.

مع هذه الملاحظات المحدودة فإن الدراسة التي بين أيدينا تطرح قضية على جانب كبير من الأهمية وهي قضية «الصداقة من ميدان السياسة»، والتي كثيرا ما تنتهي إلى لدد في الخصومة، وهو لدد تقويه تدخلات الآخرين، ويزيد من أواره معرفة دقائق نفس الطرف الآخر.

حدث هذا مرة في العلاقة التي يستعرضها هذا العمل بين سعد زغلول وعدلي يكن، وحدث مرة أخرى بعد أكثر من عشرين سنة بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد، والعاملون في السياسة المصرية من القريبين للرجلين في المرتين كانوا ينظرون إلى الشقاق الذي وقع باعتباره من المستحيلات السياسية، ولكن مصر بلد العجائب، فالناس إما يحبون بقوة أو يكرهون حتى النخاع، ولا ندري ما إذا كانت هذه الصورة لها مثيل في العالم الخارجي، غير أن الأدب الروسي يحمل لنا تجسيدًا لهذه الظاهرة في الرواية المشهورة «الإخوة كرامازوف» التي يترجمها الكثيرون أحيانًا إلى «الإخوة الأعداء»؟

وقد وصل الأمر في المرة الأولى إلى أن سارت المظاهرات في سائر المدن المصرية وهي تردد هتافها العجيب «الاحتلال على يد سعد ولا الجلاء على يد عدلي»، ووصل الأمر في المرة الثانية إلى أن وصف البرلمان الوفدي مكرم عبيد بأنه «أسوأ مثل لنائب في تاريخ البرلمان المصري»، بعد أن كانت صحف الحزب الكبير تخصص قبل أسابيع قليلة عمودا لأخبار الرجل لقبته فيه بـ«المجاهد الكبير»، وسبحان مغير الأحوال.

ولا نستطيع أن نتجاهل العنصر الاجتماعي في صنع الظاهرة، وفي المثلين المشار إليهما على وجه التحديد، إذ بينما كان ينحدر أحدهما، زغلول، من بيئة ريفية حيث كان أبوه عمدة إحدى قرى الوجه البحري (إبيانة) فقد انحدر الثاني من بيئة أرستقراطية مصرية فقد جاء جده، يكن الكبير مع محمد علي في القدوم التركي الكبير الذي أعقب خروج الحملة الفرنسية، واقتنى الأراضي الواسعة، غير أن الرجل

كان متمصرا بكل ما في الكلمة من معنى، مما جرى في الأحداث التي أعقبت قدوم لجنة ملنر عام ١٩٢٠، وما تبعه من صراع حول رئاسة الوفد الذي يتولى المفاوضات مع الجانب البريطاني، فيما عرف بمفاوضات عدلي - كرزون.

هذا الاختلاف لم يكن بنفس الدرجة في العلاقات بين النحاس ومكرم، صحيح أن الرجلين كانا من دينين مختلفين، غير أن ذلك لم يكن له أي اعتبار في العلاقات بين المصرية في عصر ثورة ١٩١٩، غير أنهما انحدرا من أصول اجتماعية قريبة، ويمكن القول إنهما انتميا إلى الطبقة الوسطى الصغيرة. بيد أنه في الخلاف الذي تفجر بين الصديقين اللدودين (١٩٤٢ - ١٩٤٣) لعبت عناصر الأرستقراطية الزراعية التي جسدها فؤاد سراج الدين دورًا أساسيًا في صنعه، حتى أن بعض المؤرخين يرون أن الوفد في أيدي الأعيان بعد ذلك، مما دفع عددًا من الشبان إلى تشكيل ما عرف باسم «الطليعة الوفدية».

ولعل أهمية العلاقة بين سعد زغلول وعدلي يكن التي حاول مؤلف هذا الكتاب، الأستاذ عمرو سميح طلعت، أن يكشف اللثام عنها، أمر يستحق الاهتمام من المعنيين بالتاريخ الوطني الحديث، على أن يكون بداية لفتح باب جديد لكشف مزيد من الجوانب في «أثر العلاقات الشخصية على السياسة المصرية في التاريخ الحديث»، ولن تكون العلاقة بين زغلول ويكن أو بين النحاس ومكرم الوحيدتين اللتين انتهتا بما يشبه الكوارث الوطنية، وهو الأمر الذي نختلف فيه مع العالم المتقدم الذي تحتل فيه العلاقات الشخصية جانبًا محدودًا في صنع السياسات، وتبقى العلاقات الموضوعية التي تقوم على الإيمان بالبرامج والكفاءة الشخصية التي تخدم هذه البرامج!

وعلى الله قصد السبيل،،

مدينة نصر

يناير ٢٠٠٨

دكتور يونان لبيب رزق

مقرر مركز الدراسات التاريخية بدار الشروق

مقدمة المؤلف

هل موضوع هذا الكتاب جديد؟

تقرأ في مقدمات الكثير من الدراسات التاريخية هذه الأيام ادعاء أصحابها تفردهم بمعالجة فترة دراساتهم أو سبقهم لمواضيعها، ويسهب بعضهم في وصف المشقة التي لاقاها في العثور على مادته التاريخية والمجهود الذي بذله في استنباط ما أتى به من آراء، وتراه لا يَكِلُّ من التأكيد على قلة المراجع وندرة الوثائق لأنه أول من كتب في موضوعه ورائد البحث فيه. ثم فقرات تستطيل وتمتد لتصف كيف أن المكتبة التاريخية كانت تفتقر إلى دراسته، يعوزها ما أتى به هو لتكتمل وتتواصل حلقاتها!

بيد أننا لا ندعي هذا أو ذاك! صحيح أننا نرى أن هذه الدراسة تتصدى لواحدة من أخصب فترات تاريخنا المعاصر وأثراها حراكًا بأحداثها وزخمًا بشخوصها؛ تلك هي الفترة التي أعقبت الإفراج عن سعد زغلول باشا ورفاقه من منفاهم في مالطا في أبريل ١٩١٩ في أعقاب الثورة العظيمة التي تفجرت في تلك السنة، وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

ولكن كل هذا ليس بجديد! فالحقيقة أن هذه الحقبة قد تم تغطيتها بالعديد من الدراسات الجادة والمتعمقة، فضلاً عما خلّفه معاصروها من مذكرات شخصية متعددة، وخير دليل على ذلك، قائمة المراجع الطويلة التي استعنا بها هنا والتي تناول كتابها تلك الفترة، كلٌّ من منظور فكري أو اتجاه تاريخي.

ما الجديد هنا إذن؟ وما الذي حدا بنا إلى كتابة هذه الدراسة ومحاولة إقناع القارئ بإفراد وقت لا يستهان به لقراءة ما يمكن أن يكون قد سبق وطالعه من قبل؟

* * *

عندما اخترنا موضوع الدراسة رأينا أن ندرس أحداثها ونحلل مجرياتها السياسية والاجتماعية من خلال العلاقة الطويلة المتشابكة بين أبرز رجال السياسة المصرية في هذه الفترة سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا. علاقة طويلة تباينت طبيعتها وتلوَّنت بين صداقة حميمة وعداوة مريرة عبر رحلة قوامها خمسة وأربعون عامًا. بدأت بتعارف ثم صداقة ومودة ثم توتر وارتياب حتى انفجر الخلاف وتناثرت أشلاء الصداقة في الشارع المصري بعد أن دهمتها مشاعر الشك وأحاسيس المرارة وفقدان الثقة... وانشطرت الأمة.

لم يكن الصراع بين سعد باشا وعدلي باشا هو أول صراع بين رجلين على قمة هرم السياسة في مصر، ولن يكون آخرها بالطبع؛ فهذا جزء من حتمية الحراك التاريخي والتفاعل الإنساني، وسيبقى التاريخ ما بقي الدهر شاهدًا على العديد والمزيد من الصراعات والحروب التي تتمحور حول تنازع السلطة واقتسام الريادة. بيد أن أهمية الصراع الذي نشب بين سعد باشا وعدلي باشا تأتي من كونه أول صراع في تاريخنا المعاصر بين رجلين على قمة الهرم، يصل إلى الشارع فيعتصر وجدان المواطن العادي ويلهب مشاعر الغضب والثورة في صدره.

تراءى لنا إذن أن نسبر أغوار فترة الدراسة ونحلل أحداثها وانعكاسات السياسة الدولية عليها من خلال الغوص في أعماق العلاقة بين الرجلين ورصد تطورها أو قل تقلبها طوال تلك الفترة، ومن ثم فلنا أن نقرر أن الدراسة هي دراسة حقبة تاريخية من خلال دراسة العلاقة بين شخوصها الرئيسية، فتلك العلاقة هي ولا ريب مرآة لما جرى على مسرح السياسة المصرية في ذلك الوقت.

ولكن هل يمكن أن نقول إن فكرة تناول فترة من فترات التاريخ من خلال صراع نشب بين رجلين فيها فكرة جديدة؟

لا نستطيع أن نزعم أن دراستنا هذه لها السبق في هذا المضمار كذلك، فالخلاف بين سعد باشا وعدلي باشا معروف ومشهور، عالجته كل المراجع التي تناولت الفترة التي وقع فيها وأدلي كل من كتب عنها برأي فيه. البعض أسهب وأطنب في ذكره، والبعض اختصر وأدغم في الحديث عنه، بينما اختار فريق ثالث أن يخصص دراسته أو مذكراته لأسباب الصراع وتطوره.

ما الجديد هنا إذن! وإذا كانت المكتبة التاريخية تفيض بعشرات المراجع عن تلك الفترة، فلماذا نزيدها واحدًا؟

وإذا كان هناك من هذه الكتب ما تناول الصراع نفسه وأفرد أصحابه دراساتهم له، فلمَ الزيادة وفيم الإضافة؟

* * *

تعددت المراجع كما ذكرنا، بيد أنه ينبغي علينا هنا أن نتوقف برهة لتصنيفها تصنيفًا منهجيًّا، إذا كان لنا أن نجيب عما طرحنا من تساؤل: ما الجديد في هذه الدراسة؟

انقسمت المراجع التي غطت موضوع دراستنا إلى قسمين، الأول وثائقي الطبيعة وهي تلك المراجع التي تذكر الأحداث والتواريخ وتهتم بالنصوص والوثائق دون تحليل حقيقي أو دراسة متعمقة لما جرى فيها وللأسباب التي أدت إليها والظروف التي نتجت عنها. القسم الثاني عني بوصف ما كان، حلل الأحداث وبرَّر مواقف أصحابها وأوسعها استحسانًا أو استهجانًا.

دعنا إذًا من القسم الأول فهو بطبيعته لا يقدم رأيًا أو تحليلاً قدر ما يوفر مادة علمية. ولنولِّ عين الدراسة شطر القسم الثاني، أصحاب الآراء والتحاليل. وهؤلاء بدورهم يمكن تصنيفهم إلى ثلاثة أنواع، الأول شخوص عاصروا الأحداث وشاهدوا جانبًا منها وشاركوا بشكل أو بآخر في تشكيل ما كان من أمر، منهم عبد العزيز فهمي باشا وأحمد لطفي السيد باشا وعبد الرحمن فهمي بك ومحمد علي علوبة باشا وفي مقدمتهم طبعًا سعد باشا نفسه.

وأمر طبيعي أن من شارك في حدث وتفاعل مع أطرافه لا بد أن يكون له رأى ثابت

فيه يمليه عليه ما اتخذ من مواقف ومردود ذلك على حياته وأفكاره وعلاقاته بباقي شخوص القصة. ومن ثم فلا يمكن أن نفترض في رأى هؤلاء الحياد مهما بلغت درجة سمو أخلاقهم وصفاء ضمائرهم، فكل منهم يكتب واقع تجربته ويفرغ خلاصة أفكاره ومواقفه. وقد تباينت كتاباتهم في مدى ما اصطبغت به من تجربة شخصية وتأثير ذلك على قوة ما أوردوا من منطق وسلامة ما أتوا من حجة، ولكن القاسم المشترك بينهم جميعًا أنهم تركوا تجربة شخصية صرفة.

الصنف الثاني ممن كتب في موضوع دراساتنا هم الذين عاصروا أحداثها ورأوا يومياتها رأى العين، صحيح أنهم لم يكونوا في موقع المؤثر على الأحداث بشكل ملموس، ولكن المهم أنهم ارتبطوا بعلاقات إنسانية بأبطال القصة، وفي مقدمة هؤلاء الأستاذ عباس العقاد وفخري عبد النور بك وإبراهيم الهلباوي بك وأحمد شفيق باشا وهدى هانم شعراوي وصادق حنين باشا وإسماعيل صدقي باشا وقليني فهمي باشا والشيخ محمد إبراهيم الجزيري ومحمد حسين هيكل باشا ومحمد كامل سليم بك والأستاذ محمود أبو الفتح والدكتور أحمد بيلي والأمير عمر طوسون.

السمة الأساسية لكتابات هؤلاء بلا استثناء هي أن كلاً منهم قد اختار جانبًا فوقف به دون مغايرة أو تبديل على طول ما كتب، تجد الأستاذ عباس العقاد وفخري عبد النور بك وصادق حنين باشا ومحمد إبراهيم الجزيري ومحمد كامل سليم بك هم أبطال المعسكر السعدي يسارعون لنصرته في كل حدث و يبررون أفعاله ومواقفه أيًا كانت، وهم من نفس المنطلق على خلاف دائم مع مواقف عدلي باشا يهاجمونه ويصمونه في كل حدث وموقف.

على الجانب الآخر تجد إبراهيم الهلباوي بك وأحمد شفيق باشا وهدى هانم شعراوي وإسماعيل صدقي باشا ومحمد حسين هيكل باشا والدكتور أحمد بيلي يتصدرون المشهد العدلي، يغالون في الدفاع عنه في كل نقطة ويتحيزون له عند كل قضية. ولعل الفارق الوحيد بين أنصار المعسكرين أنك تجد هجوم العدليين على سعد زغلول يأتي بحساب دقيق للكلمات والصفات، حتى تخال أقلامهم مكبلة بأغلال شعبية غريمهم وإدراكهم لثقله الجماهيري المتفرد، فلا يجب أن يغيب عن

الأذهان أن كتابات هؤلاء كانت في عصر سعد باشا وتنامي المد الشعبي النادر الذي صاحب شخصيته.

والذي يعنينا هنا أن منهاج هؤلاء جميعًا في تسجيل الأحداث، منهاج شخصي بحت، يسجل الأستاذ العقاد مثلاً كل موقف لسعد باشا ثم ما يلبث أن يلحقه بدفاع مستفيض ومدح مسهب لأن صاحب الموقف سعد، والعكس بالعكس مما كان من علوبة باشا مثلاً، يهاجم كل ما أتى به الرجل أيًا كان. المسألة أنهم ينطلقون في التحليل والتبرير من منطلق الشخص لا الموقف.

وليس هذا بغريب في نظرنا، بل نجده أمرًا يجب توقعه لأنه يتوافق مع الطبيعة البشرية، فكل من هؤلاء ارتبط بعلاقة إنسانية مع بطلي القصة، أحب هذا أو اختلف مع ذاك، احتك بواحد أو تشاحن مع الآخر، أيده أو اختلف معه، فجاءت كتاباته نتاجًا مباشرًا لتجربته الشخصية تأثرت بها وتلونت بصبغتها.

ومن هنا نختلف اختلافًا أساسيًا مع القائلين إن أكثر الناس قدرة على الحكم على شخص أو حدث هم الذين عاصروه باعتبار أنهم رأوا الشخصية أو عايشوا الحدث بشكل مباشر لا يعتمدون فيه على تواتر رواية أو تناقل قول. والرأي عندنا أن هذه المعايشة تخلق تجربة تحكمها العواطف الإنسانية فتدمغها برؤية ذاتية لهذا الحدث أو تلك الشخصية، وسنثبت المرة تلو المرة في أثناء الدراسة أن المذكرات الشخصية لا تروي ما عاصر هؤلاء من أشخاص أو أحداث، بل هي في حقيقتها رؤية محضة لأصحابها للشخصية أو الحدث. وقديمًا قالوا: المعاصرة حجاب!

التصنيف الثالث للمراجع المتوافرة عن هذه الفترة هو دراسات تاريخية تختلف في عمقها وتغلغلها في قلب التحركات السياسية، بعضها بالفعل يمثل قيمة علمية حقيقية لهذه الأحداث ويتيح رؤية جادة لأسبابها والظروف التي اعتورتها وأدت إلى ما آلت إليه، فيجعل منها إضافة علمية ثمينة لمكتبة التاريخ المصري المعاصر.

بيد أنها مرة أخرى تأتي من خلفية منهجية محددة لصاحب الدراسة وموقف فكري ثابت اتخذه تجاه شخوصنا وأحداثنا التاريخية واعتصم به في كل كتاباته دون حياد عنه، مرة أخرى نجد نفس العَرَض؛ بعض المؤرخين مثلاً يدافعون عن سعد باشا في

كل مواقفه ويوجدون عذرًا وتبريرًا لكل ما أتي به من قول وعمل، وفي نفس الوقت تجدهم يقفون دائما موقف المهاجم لعدلي باشا، ينتقصون بلا مبرر من جهوده في خدمة القضية الوطنية ويشككون دون سند منطقي في كل خططه ونواياه.

في الوقت نفسه نجد البعض الآخر تبني الهجوم على سعد زغلول كمنهج فكري في حد ذاته حرص على أن يطبقه على كل ما كان من الرجل من تصرفات وقرارات، لا يرى في أي منها إلا ما يقلل من قدر الرجل ويجتهد في جعل كل منها سالبًا من رصيده التاريخي!

* * *

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة وما يمكن أن تحمل من إضافة، سترانا سيدي القارئ في فقرة نكيل المدح والاستحسان لأحد أبطال القصة ونوسع موقفه تعظيمًا وتبجيلاً، ثم تقلب صفحات قليلة وفي بعض الأحيان سطورًا، فتجدنا نسهب في استهجان موقف آخر لنفس الشخص قد يكون اتخذه بعد سويعات من الأول نرى فيه ما يستحق منا قدحًا ولومًا، لا نرتبط بتيار محدد أو فكر جامد يدفعنا لتبرير كل ما فعل أو يلزمنا بتأييد كل ما قال.

ولا نماري الحقيقة حين نرى أن منهاجنا في هذه الدراسة منهاج أفعال لا أشخاص، الأساس فيه تقويم موقف الشخص دون التقيد برؤية ساكنة لصاحب الموقف. امتدحنا صلابة سعد باشا حين رفض العودة إلى مصر لمفاوضة ملنر وانتقدنا عدلي باشا الذي مال إلى إهدار ورقة مقاطعة الوفد لملنر مع أول تنازل إنجليزي ضئيل.

وفي نفس الوقت رأينا في موقف سعد باشا تجنيًا وظلمًا حين اتهم عدلي باشا بأنه هو الذي أشاع الانقسام في الوفد، وأثبتنا أن الوفد أصابه الانقسام قبل أن يلحق به عدلي باشا في باريس، ووصفنا موقف عدلي باشا بالحسم والصلابة في أثناء محادثاته مع كيرزن، وبالنبل والوطنية حين رفض اقتراح لويد جورج بنفي سعد باشا. وحين وجه سعد باشا سبع تهم لصاحبه حللناها بما تيسر لنا فأملنا كفة هذا مرات وذاك مرات أخرى، حسبما قدرنا عند كل نقطة.

ولم يقتصر هذا المنهاج على تناولنا لسعد وعدلي فقط، بل امتد واستطال لباقي

شخصيات العصر، مثل عبد العزيز باشا فهمي وعبد الرحمن بك فهمي وعبد الخالق باشا ثروت ومصطفى النحاس باشا وغيرهم، تحليلاً حاولناه دقيقًا و تقويمًا قصدناه منصفًا.

ولا ريب أن هذا المنهاج قد أمكننا من التصدي لأسئلة صعبة في إطار هذه الفترة التاريخية: على من تقع التبعة في انشطار الأمة: سعد باشا أم عدلي باشا؟ أكان تمثال البطل المغوار وصورة الفارس الهمام هي كل ما يرمي إليه سعد باشا فيما اتخذ من مواقف؟ هل كان عدلي يكن باشا مستعدًا لقبول مشروع ملنر على حاله رغم ما به من غبن لحقوق مصر؟ أكان سعد باشا يخاف على شعبيته من الأمير عمر طوسون ومن عدلي باشا؟ لماذا كان مقدار ما كان يمكن لعدلي باشا يكن أن يقبل به أقل مما كان سعد باشا زغلول يرمي إليه ؟

حتى الإنجليز، قررنا أنهم سعوا إلى الإيقاع بين سعد باشا وعدلي باشا، ولكننا لم ننجرف إلى هجوم عاتٍ عليهم كما اعتاد البعض تحت ظن أن ذلك نوع من الوطنية والغيرة على مصر، بل اتخذنا موقفًا عقلانيًا محوره أن الإنجليز كانوا أعداءنا وأننا كنا ضدهم في حرب سياسية، فما بالنا نلوم عدونا لأنه خدعنا، الأولى أن نلوم أنفسنا لأننا وقعنا في شراكهم!

لا نرتبط بمعسكر تاريخي معين ولا نقف جامدين في خندق فكري واحد نجعله منبعًا لكل ما نكتب ومنطلقًا لكل ما نحلل، بل يكون ارتباطنا الوحيد هو تقويم موضوعي ثابت للموقف وتحليل خالص للفعل نفسه لا يتأثر برأي مسبق لصاحبه أو رغبة مرجعية في رسمه دائمًا بشكل معين.

وفي إطار الموقف نفسه لم نتقيد بإمالة الكفة كلها لصالح إحدى الشخصيات، فتقويم المواقف السياسية بحيث يكون جانب على حق والآخر في باطل يعد تطرفًا بالغًا في تبسيط المواقف السياسية التي غالبًا ما تتسم بالتعقيد وتعدد الزوايا، ومن ثم فيكون الأوقع والأكثر إنصافًا أن نحلل وجهات النظر المختلفة ونقوم مواقفها معا، فلا نصدر أحكامًا مطلقة بالإدانة والبراءة في كل موقف، بل الأغلب أنها أحكام نسبية، تتسق مع طبيعة السياسة وسماتها.

من هذا المنطلق نعتبر أن هذه الدراسة دعوة إلى إعادة النظر في منهج يسوغ لنا

أن نطلق عليه «منهج الشخصية المطلقة» الذي نراه قد استشرى في الكثير من كتاباتنا التاريخية حتى كاد أن يكون هو الأصل في أغلبها.

نقصد بمنهج الشخصية المطلقة هو ما استقر عليه العرف في كثير من الأحيان أن يبدأ صاحب العمل بحثه بثوابت فكرية عن شخصياته، يصنفها مسبقًا إلى ملائكة وشياطين، ثم يشرع طوال العمل في إثبات صحة تصنيفه فيمجد في أعمال الأولين ويعظم شخصياتهم حتى يكاد يجعلهم منزهين عن كل خطأ ويصم الآخرين بكل موبقة ونقيصة حتى لا يبقي لهم من فضائل الأخلاق سوي النزر اليسير!

والغريب أن منهاج الشخصية المطلقة قد امتد إلى كل مناحي المعرفة، فتجد مثلاً الأعمال الدرامية التي تؤرخ لإحدى الشخصيات التاريخية تغالي في تعظيم هذه الشخصية وتظل طوال العمل تصوره كملاك منزل كل ما فيه خير، متحلٍّ بكل الفضائل ومنزه عن كل الأخطاء.

* * *

وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل تجده في خضم تعظيم بطل الدراسة يجنح إلى تقزيم كل من تعامل معهم أو ارتبط بهم هذا البطل طوال حياته حتى يبدو الجميع يدورون في فلك الشخصية الرئيسية كأتباع لها، منبهرين بكل ما تقول مأخوذين بكل ما تفعل.

وكأن التدليل على عظمة شخصية لا يتأتى إلا بترقيته إلى مصاف الملائكة وجعله متفوقًا على كل من حوله في كل المواقف والظروف، أو كأن تسجيل أي سمة أو موقف سلبي لشخصية عظيمة يجعل منه شخصًا عاديًا لا يستحق أن نؤرخ له ونخلده!

وتفاقم الأمر أكثر، فأصبح لدينا ثوابت فكرية، ليس فقط في الشخصيات، بل حتى في العصور والعهود، فلدينا شخصيات وعهود نحرق حولها البخور ونتقبل تصويرها في إطار أسطوري، بينما أبقينا شخصيات وعهودًا أخرى نستحل دمها ونعتبر وصمها بأي نقيصة سائغًا أو تشويه كل ما جرى فيها جائزًا!

هكذا تكرست فكرة المطلق في الكثير من أعمالنا التاريخية حتى تخالها أساطير

أطفال تدور حول شخصية خارقة في كل شيء وحولها شخصيات شريرة في كل شيء لا تتورع عن الإقدام على أي سوء، وهو أمر أقل ما يقال عنه إنه غير بشري!

إن التاريخ ما هو إلا أعمال بشر، صحيح أن منهم أبطالاً ومنهم أشرارًا، ولكن الأصل أنهم بشر، ومن ثم فالطبيعي والعادي أن بكل منهم مزيجًا من الطباع دفعته إلى أعمال ومواقف، ومزيج الطباع والخلال الشخصية إنساني به الخير والشر ولابد أن يكون مزيج الأعمال والمواقف أيضًا إنسانيا يحمل المواقف الإيجابية والسلبية معًا في نفس الشخص.

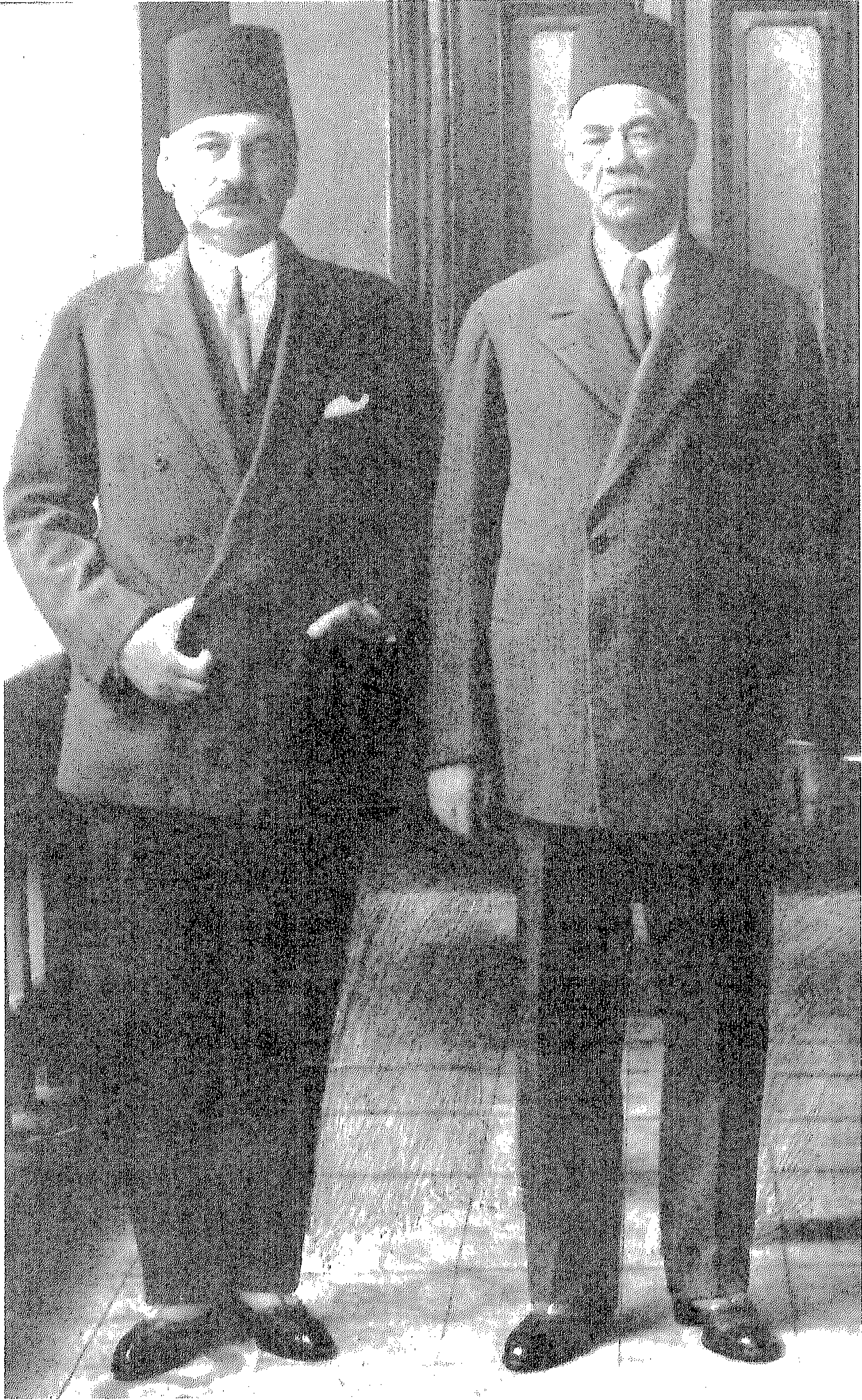
هذا ما حاولنا أن ننتهجه في هذه الدراسة، نحلل مواقف شخصيات القصة فنمدح حين نرى للمدح وجوبًا وننتقد حين نرى للانتقاد داعيًا.

ليست المسألة إذن إعادة بحث في خلاف جرى في عهد انقضى، بل نريدها صيحة فكرية تدعو إلى وضع شخصياتنا التاريخية في إطارٍ بشري!

وبالله نستعين، فهو نعم المولى ونعم النصير.

* * *

المهندسين في ٩ مارس ٢٠٠٦.



سعد زغلول وعدلي يكن... حين اختلفا، انشطرت أمة!

تمهيد

دخل أمير الشعراء أحمد شوقي بك المسجد ليصلي في مناسبة دينية فشاهد سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا يصليان مع الملك فؤاد... اتقدت قريحة الشعر لديه وقرض هذين البيتين:

سعـد وعدلي يصليان   تبـارك اللـه ربـي

يـا رب أَبْقِ فـؤادًا   حتى يصـلي اللنبي

ما الذي أدهش شوقي بك؟ وما الغريب في صلاة رجلين من كبار رجال الدولة معًا خلف مليكها؟ ولماذا هتف الناس يومًا ما: «الاحتلال على يد سعد ولا الاستقلال على يد عدلي»؟! وهل حدث بالفعل أن قالت صفيه هانم زغلول لزوجها «والله يا سعد لو وضعت يدك في يد عدلي، لن أكون لك زوجة بعد الذي فعله»[1]!! وإذا صح ذلك فما الذي دعاها إلى اتخاذ هذا الموقف العنيف ضد من كان واحدًا من أقرب أصدقاء زوجها وأوثقهم به صلة؟!

هذه قصة واحدة من أعقد الأزمات السياسية وأعنفها وقعًا على تاريخ البلاد خلال النصف الأول من القرن العشرين، حتى أننا لا نماري الحقيقة إذا قررنا أن خريطة القوي السياسية في مصر في تلك الحقبة رسمت في أثناء أزمة ١٩٢١.

بسببها وقع أول انقسام في الوفد بعد أقل من عامين على تأسيسه فخرج منه معظم

---

(١) هدى شعراوي: مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة، ص ٢٣٤.

مؤسسيه، وبسببها اعتزل أحمد لطفي السيد باشا السياسة حين وقع الخلاف بين سعد وعدلي «وانتقل الأمر إلى خصومة كان مظهرها التلاحي»[١].

في مارس ١٩١٩ وجه سعد زغلول خطابًا رسميًا للسلطان فؤاد أشاد فيه بصدق وطنية عدلي يكن[٢]، وفي أبريل ١٩٢١ خطب واصفًا صديقه بأنه ليس إلا موظفًا من موظفي الحكومة الإنكليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي[٣]! في نوفمبر ١٩١٧ سأل السلطان فؤاد في مستهل حكمه عدلي يكن باشا عمن يصلح لمنصب الوزارة فوضع عدلي يكن باشا صديقه سعد باشا على رأس القائمة[٤]، وفي مايو ١٩٢١ تأسف عدلي يكن لأسلوب سعد زغلول الجارح لمشاعر من مدوا أيديهم إليه[٥]!!



المعروف لدى الملمين بتاريخ تلك الفترة أن الخلاف بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا كان على رئاسة وفد المفاوضات مع بريطانيا سنة ١٩٢١، إلا أن الدراسة المتعمقة للأزمة تطرح تساؤلاً أساسيًا يفرض نفسه على طاولة البحث: هل كانت رئاسة وفد المفاوضة هي جذر الخلاف ومحور الأزمة؟ أم أنها لا تعدو أرضًا للمعركة اختارتها الأطراف المتصارعة لأسباب تكتيكية؟ بعبارة أخرى هل كانت رئاسة وفد المفاوضة سبب الأزمة ودافع نشوبها أم أن الصدام كان أمرًا حتميًا فرضته معطيات الموقف وتداعياته بشكل كان يستحيل تفاديه، ومن ثم لم تكن مسألة الرئاسة سوي عرض من أعراضه أو جانب من مظاهره ليس إلا؟

---

(١) أحمد لطفي السيد باشا: قصة حياتي ص١٨١.

(٢) عريضة الوفد إلى السلطان فؤاد المؤرخة ٢ مارس ١٩١٩، وقد جاء فيها «استقال هو (حسين رشدي باشا) وزميله صاحب المعالي عدلي يكن باشا استقالة نهائية قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما» وقد نقلناها عن أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد ج١ ص٢٣٩.

(٣) أحمد حافظ عوض بك: تحية الرئيس في منفاه، مجموعة خطب سعد زغلول ص٤٧، خطبة سعد زغلول في ٢٥ أبريل ١٩٢١.

(٤) سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول ج٦، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان ص ٣٢٧.

(٥) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد ج٢ ص١١٥.

وثمة تساؤل آخر يزاحم سابقه وينازعه التركيز والتحليل: على من تقع المسئولية التاريخية في شطر مشاعر الأمة وفصم عراها وفض التحامها وتآلفها؟ أسعد الملام؟ أم أن التبعة تقع على عدلي؟ أننحي باللائمة على السلطان؟ أم يقف الإنجليز في موقف المدان؟

تساؤلات وتساؤلات... خواطر وخواطر، كلها تترى وتتلاحق في أذهاننا وعلى ألسنتنا كلما قرأنا عن هذه الأزمة السياسية الكبرى، فنحار من صعوبتها ونأسف لوقعها رغم طول ما مضى عليها من زمن.

ولعل أكثر ما يحير في الأمر هو ما تتميز به الأطراف المتناحرة من حسن العرض وكمال التحليل، وما يعرض كل طرف من حجة قوية ومنطق سديد، تقرؤه فتكاد تقتنع بوجهة نظر صاحبه وصواب موقفه فتميل إليه وتستحسن رأيه، ثم تقرأ الرأي المضاد فيكون له نفس التأثير!

* * *

الفصل الأول

البدايــــةُ

بين إبيانة والآستانة

لا يعرف تاريخ محدد لمولد سعد زغلول بيد أن المرجح أنه من مواليد يوليو ١٨٥٨، لأن سكرتيره محمد إبراهيم الجزيري روى أن هذا التاريخ هو ما أجاب به سعد باشا نفسه حين سأله أحد الطلبة عن تاريخ مولده لتحتفل به الأمة[١]، أي أن عمره حين قامت الأزمة كان ثلاثة وستين عامًا[٢].

وولد بقرية إبيانة التابعة لمركز فوه الذي كان يتبع محافظة الغربية آنذاك وهو اليوم من أعمال محافظة كفر الشيخ. والده الشيخ إبراهيم زغلول كان عمدة القرية وواحدًا من كبار رجالها وسراتها، فنشأ سعد عزيز النفس موفور الهيبة شديد الاعتزاز بكرامته.

وعدلي يكن ولد يوم ٢٦ يناير سنة [٣]١٨٦٤، أي أن عمره يوم نشب الصراع كان

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق، مقدمة المحقق ج١ ص ٤٨.

(٢) الأستاذ العقاد ذكر في كتابه «سيرة وتحية، سعد زغلول» أن سعد ولد في شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٤ هجريًا وهو نفس التاريخ الذي ذكره الدكتور رمضان لكن الأستاذ العقاد أضاف أن ذلك يكون في يوليو ١٨٥٧. على أنه بالرجوع إلى كتاب «التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنكية والقبطية» لمؤلفه محمد مختار باشا، وجدنا أنه ذكر في ص ٦٣٧ أن سنة ١٨٥٨ ميلاديًا بدأت يوم الجمعة ١٥ جمادى الأولى سنة ١٢٧٤ هجريًا، وأن شهر ذي الحجة من سنة ١٢٧٤ هـ قد بدأ في ١٣ يوليو ١٨٥٨ ميلاديًا. وعلى ذلك رجحنا ما جاء في تحقيق الدكتور رمضان وأثبتناه في المتن.

(٣) الدكتور أحمد بيلي: عدلي باشا أو صفحة في تاريخ الزعامة ص٦١. وقد ذكر تاريخ الميلاد بالتقويم الهجري يوم ١٥ شعبان ١٢٨٠ هـ، وبالرجوع إلى كتاب التوفيقات الإلهامية ص٦٤٠ تبين أن التاريخ الميلادي المكافئ له هو المثبت في المتن وقد اتفقت عليه كل المصادر التي استعنا بها في هذا الشأن، على أن J.Finestone ذكر أن ميلاد عدلي يكن كان في نوفمبر سنة ١٨٦٥.

سبعة وخمسين عامًا، فهو أصغر من سعد بست سنوات، والغريب أنه توفي بعده بست سنوات كذلك، فقد توفي كلاهما في سن التاسعة والستين[1]! وكما يروي الأستاذ العقاد كيف كان سعد هادئًا في طفولته عازفًا عن لهو الأطفال وعبثهم[2]، يروي الدكتور بيلي نفس الطباع نقلاً عمن شهدوا طفولة عدلي[3]. ولعل توافق الطباع حتى في الطفولة المبكرة رغم اختلاف ظروف النشأة والتربية كان أول ما جمع بين الصاحبين من أرضية مشتركة وخصال متماثلة.

ولسعد زغلول سبعة إخوة غير أشقاء هم شلبي والشناوي وأحمد ومحمد وعبد الرحمن وفرحانة وستهم أنجبهم والده من سيدة تزوجها قبل والدته[4]. أما والدته فهي مريم بنت الشيخ عبده بركات[5] وقد أنجب منها أخوين لسعد هما فتح الله وفرج الله وأختًا اسمها ستهم، وبذلك كان لسعد أختين بنفس الاسم، «ستهم»! وقد مات فرج الله طفلاً، أما فتح الله الذي يعرف بأحمد فتحي زغلول باشا، فقد عاش حتى الشيخوخة وبلغ مناصب رفيعة، وباستثناء بنت ماتت في المهد، لم يعقب فتحي باشا ولدًا شأنه في ذلك شأن سعد زغلول[6].

عدلي باشا ينتمي إلى أسرة من قولة مسقط رأس محمد علي باشا الكبير، فجده الأكبر مصطفى قوللي (أي ينتمي إلى قولة) شوربجي أخو أمينة هانم زوجة محمد علي الأولى. أنجب شوربجي عدة أولاد منهم إبراهيم وأحمد. وقد جاء الأخوان إلى مصر بعد أن استقر زوج عمتهما محمد علي باشا على دست الحكم فيها، فعين الوالي إبراهيم باشا يكن سر عسكر لليمن وعين أخاه أحمد باشا يكن سر عسكر

---

(١) سعد زغلول باشا توفي في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وعدلي يكن باشا توفي في ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣، وقد اتفقت كل المراجع على هذين التاريخين.

(٢) عباس محمود العقاد: سيرة وتحية، سعد زغلول ص٥٥.

(٣) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص ١٦-٢٦.

(٤) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥.

(٥) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص ٠٥.

(٦) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص ٣٥.

للإسكندرية ثم للحجاز[١]. ويعتبر هذان الأخوان هما مؤسسي الأسرة اليكنية في مصر. وقد ورد في العديد من المصادر أن لفظ «يكن» بالتركية يعني ابن الأخت[٢] وينطق «يَيَّن»، على أساس أن أصل الأسرة ينتهي بأحمد وإبراهيم يكن وإخوتهما أولاد أخت محمد علي باشا، على أن دراسة Finestone المشار إليها تؤكد أنهما أولاد شقيق زوجته.

وقد أنجب إبراهيم باشا يكن عددًا كبيرًا من الأولاد منهم حسن باشا يكن وحسين باشا يكن وإبراهيم باشا يكن ومصطفي بك يكن ومحمود يكن ووحيد بك يكن وعزيزة يكن زوجة عباس شكري يكن باشا، أما أكبر أولاده فكان خليل يكن باشا والد عدلي يكن باشا. وكان لعدلي باشا خمس أخوات هن: جميلة يكن وجلسن يكن قرينة صالح بك السلحدار وعبيدة يكن قرينة إبراهيم بك رمزي وبهيجة يكن حرم أحمد مدحت عباس يكن ومديحة يكن التي اقترنت بمحمد محسن باشا ثم تزوجت بعد وفاة زوجها وأختها بأحمد مدحت عباس يكن. وعدلي يكن باشا كان الولد الوحيد لأبيه بخلاف عدة إخوة ماتوا في المهد[٣].

توفي الشيخ إبراهيم زغلول وسعد في السادسة فكفله أخوه الأكبر الشناوي أفندي الذي تزوج خالته. وكسائر أبناء طبقته تلقي سعد تعليمه الأوَّلي في كتَّاب القرية حتى حفظ القرآن الكريم كله ولم يبق هناك المزيد من العلم ليحصله في قريته فانتقل إلى معهد دسوق ليدرس النحو والفقه.

وفي سنة ١٨٧١ جاء سعد زغلول إلى القاهرة ليلتحق بالأزهر الشريف حيث تعرف على جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده الذي أعجب به وقربه منه. ويمكننا القول إن الشيخ محمد عبده كان لسعد زغلول أستاذًا في الأدب والسياسة ومثالاً رفيعًا في الخلق والوطنية. وقد استمر سعد زغلول على وفائه للشيخ الجليل

---

(١) Jeffery FineStone: The Yeghen Family, pp.1.

(٢) وردت هذه المعلومة في معظم تراجم عدلي يكن التي استعنا بها، وقد أورد الدكتور بيلي أنها مستقاة من بحث نشر في مجلة الهلال عدد أكتوبر ١٩٢١.

(٣) Ibid. pp. 4.

بعد نفيه في أعقاب الثورة العرابية. وحين أوكل مصطفى رياض باشا رئيس النظار تحرير جريدة «الوقائع المصرية» إلى الشيخ محمد عبده، استعان بتلميذه النجيب سعد زغلول فعينه محررًا للقسم الأدبي في ٥ أكتوبر سنة ١٨٨٠[١] بمرتب شهري قدره ثمانية جنيهات، وهو مرتب ممتاز لشاب في مقتبل عمره في أواخر القرن التاسع عشر. وبذلك ترك سعد الأزهر قبل أن يحصل على شهادته.

* * *

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٥٥.

معًا في الداخلية

لم يستمر سعد في الوقائع المصرية طويلاً، بل انتقل في ٣ مايو [١]١٨٨٢ إلى وظيفة معاون بوزارة الداخلية بمرتب قدره خمسة عشر جنيهًا[٢]، ثم انتقل إلى وظيفة ناظر لقلم قضايا الحكومة بالجيزة في ٦ سبتمبر[٣] ١٨٨٢. وبانتقال سعد زغلول إلى هذه الوظائف انتقل بفكره من العلوم الدينية إلى العلوم القانونية وبزيه من القفطان والعمامة إلى البذلة والطربوش!

وحين قامت الثورة العرابية اتهم سعد بأنه كان ينقل الرسائل بين الشيخ محمد عبده وأحمد عرابي باشا فرأت الحكومة في ٢ أكتوبر ١٨٨٢ «استصواب رفته من وظيفته حسب مقتضيات المصلحة»[٤]!

وننتقل إلى الجهة الأخرى فنرى عدلي باشا قد سافر مع والده إلى الآستانة سنة ١٨٧١ حيث أقام ثلاث سنوات تلقي خلالها تعليمه الأوَّلي[٥] ثم عاد إلى مصر فالتحق بالمدرسة الألمانية ثم بمدرسة «الفرير» فمدرسة «الجيزويت» فمدرسة «مارسيل» حيث أتم دراسته الثانوية. وكان مارسيل هذا صديقًا لخليل باشا يكن فأقنعه أن ينقل ابنه إلى مدرسته لأنها كانت تمتاز عن مدرسة «الجيزويت» باهتمامها باللغة التركية التي كانت لا تزال تحظى باهتمام المثقفين المصريين دراسة وإتقانًا. ولذا أجاد عدلي

---

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان، نفس المصدر والصفحة.
(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٦٧.
(٣) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٥٥.
(٤) نفس المصدر ص٦٠.
(٥) اللطائف المصورة عدد ٣١٩ بتاريخ ٢١ مارس ١٩٢١.

يكن اللغتين الفرنسية والتركية إجادة تامة بالإضافة إلى تمكنه من اللغة العربية ثم تعلم اللغة الإنجليزية فيما بعد، وقد عرف بالتفوق في الدراسة والانخراط في العلم والتحصيل طيلة فترة دراسته. وقد عين بعد تخرجه من المدرسة سنة ١٨٨٢ في قلم الترجمة بوزارة الداخلية[١].

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن ونحن بصدد دراسة العلاقة بين الرجلين أن نحاول تحديد تاريخ تعارفهما ونشأة علاقتهما، بيد أن أي المراجع التي اعتمدنا عليها في الدراسة لم يتعرض لهذه النقطة، ولذا نتناولها هنا تحليلاً واستنتاجًا. يتراءى لنا من استعراض بدايتي الرجلين حتى ذلك الحين أن عام ١٨٨٢ شهد أول تزامل لهما حيث كان سعد معاونًا بوزارة الداخلية وعين عدلي في قلم الترجمة بنفس الوزارة، ومن ثم يمكن اعتبار سنة ١٨٨٢ بداية علاقتهما التي استمرت بعد ذلك تنمو وتتطور... تتقلب وتتبدل على مدى قرابة نصف قرن!

ويعجب المرء فيما حال بين عدلي والسفر إلى الخارج لإتمام دراسته الجامعية شأنه في ذلك شأن معظم أبناء طبقته، سواء كان مبعوثًا على نفقة الحكومة أو على نفقته الخاصة، فهو ولد وحيد لوالد ميسور الحال علاوة على أن تفوقه في المدرسة ورغبته في تحصيل العلم يؤهلانه لذلك، بخلاف سعد زغلول الذي لم يكن له مال ولا نفوذ ولا دراية باللغات تؤهله لمثل هذا الأمر. ومع كل ذلك لم يكد عدلي يكن يتم دراسته المدرسية حتى التحق بوزارة الداخلية كما أسلفنا!

على أي حال فقد نقل عدلي بعد فترة إلى قلم المطبوعات ثم ما لبث أن عين سكرتيرًا بنظارة الحقانية سنة[٢] ١٨٨٣. وفي الحقانية لفت عدلي يكن الأنظار إليه بذكائه وكفاءته واهتمامه بعمله وتفانيه فيه رغم عدم حاجته إلى المال ليسر حاله، فوقع محل إعجاب الكبراء وأنعم عليه الخديو برتبة البكوية من الدرجة الثانية.

وبعد تولي نوبار باشا رئاسة مجلس النظار في ١٠ يناير[٣] ١٨٨٤عين عدلي

(١) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص٦٢-٦٦.
(٢) فرج سليمان فؤاد: الكنز الثمين لعظماء المصريين ص ٨٩.
(٣) فؤاد كرم: المرجع السابق ص١٢٧.



عدلي يكن عين وكيل مديرية وعمره
ثمانية وعشرين سنة!



سعد زغلول محاميًا سنة ١٨٨٦

سكرتيرًا خاصًا له في أول أغسطس [1]١٨٨٥ . وقد سنحت لعدلي في هذه النقلة فرصة ثمينة لإثبات كفاءته وقدرته على العمل الجاد، فاعتمد عليه نوبار باشا في الترجمة إلى العربية التي لم يكن نوبار يتقنها[2] فانكب على عمله يحسنه ويجود فيه.

* * *

ويطالعنا اسم سعد في دليل مصر لسنة ١٨٩١ باعتباره أحد المحامين «المقررين لدى محكمة الاستئناف الأهلية»[3]، وقد عرف بالنزاهة والكفاءة. وفي نفس الدليل تطالع اسم «عزتلو عدلي بك يكن، سكرتير خصوصي عطوفتلو ذو الفقار باشا ناظر الخارجية الجليلة»[4].

ورغم أن الدليل يحمل عنوان «دليل مصر لسنة ١٨٩١» فإنه مطبوع سنة ١٨٩٠ وفق ما ذكر على غلافه، ولذا لم يسجل تولي عدلي باشا منصب وكيل مديرية المنوفية في سنة ١٨٩٠، وربما جاء تعيينه في أواخر تلك السنة أو على الأقل بعد طبع هذا الدليل. أيًا كان فالمهم أن ذلك العام، (١٨٩٠) شهد نقلة نوعية في حياة عدلي يكن بارتقائه إلى شريحة كبار الموظفين بتعيينه في منصب وكيل مديرية المنوفية وهو في السادسة والعشرين من عمره. بعدها بقليل انتقل إلى وكالة مديرية المنيا[5]، ثم عين وكيلاً لمحافظة القنال. وفي سنة ١٨٩٤ يرتقي عدلي يكن درجة أخرى في السلم الوظيفي بتعيينه مديرًا لمديرية الفيوم[6] بعد أربع سنوات فقط من تعيينه وكيلًا لها، وفي ٢ فبراير ١٨٩٥ أنعم عليه الخديو عباس حلمي الثاني برتبة المتمايز[7] تقديرًا لكفاءته وعمره وقتئذ واحد وثلاثين سنة.

---

(١) فرج سليمان فؤاد: المرجع السابق ص٩٠.

(٢) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص٦٦.

(٣) يوسف آصاف: دليل مصر لعام ١٩٨١ ص ٨٧.

(٤) نفس المصدر ص٨١.

(٥) استنتجنا أنه نقل بعد قليل إذ تقرأ اسمه وكيلاً لمديرية المنيا في دليل وادي النيل لعام ١٨٩٢ ص٣٢٠.

(٦) إلياس زاخوره: مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ص ٢٧٥-٢٧٧.

(٧) تقويم بأسماء ذوي الألقاب والرتب المدنية القديمة لغاية نوفمبر ١٩١ ٤ ص٤٩.

صالون الأميرة

الأميرة الحسناء نازلي فاضل بنت الأمير مصطفى بهجت فاضل الأخ غير الشقيق للخديوي إسماعيل تمثل أنموذجًا نسائيًا فريدًا في تاريخ مصر المعاصر، بل في تاريخ الشرق بأسره. فلم تعرف أقطار الشرق امرأة استطاعت أن تخترق الحواجز الاجتماعية والسياسية والثقافية التي فرضتها معطيات ذلك العصر عليها كسيدة وكأميرة من أميرات الأسرة المالكة، على نحو ما كان من الأميرة نازلي.

اتخذت الأميرة نازلي فاضل لإقامتها قصرًا وراء قصر عابدين أسمته «فيلا هنري» في شارع كان يسمي شارع «لاكامباني»، وقد أثثته بأفخر الأثاث والرياش خصوصًا من طراز لويس الخامس عشر الذي كانت تفضله، ورغم ذلك فقد حرصت على أن يكون أغلبه مصنوعًا في مصر. ولا أعرف مصير شارع «لاكامباني» الآن، أما القصر فقد طالته معاول الزمان وهدم في أوائل العشرينيات.

وفي «فيلا هنري» أقامت الأميرة نازلي فاضل أول صالون ثقافي على النمط الغربي في تاريخ مصر المعاصر فاجتذب صفوة الأعلام والمفكرين ودارت فيه أحاديث ومناقشات على مستوى رفيع يليق بأسماء روادة، وكان من أشهرهم الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده والمويلحي وأديب إسحق ثم انضم إليهم قاسم أمين وفتحي زغلول وأحمد لطفي السيد وغيرهم كثيرون. كذلك ضم صالون الأميرة أصدقاءها من الإنجليز ومنهم لورد كرومر المندوب السامي وكبار رجال الإنجليز وقتئذ مثل كتشنر وبوند وستورز وجورفيل، وقد روى الأخيران الكثير وسجلا في

مذكراتيهما إعجابهما بثقافة الأميرة ولباقة حديثها وذكائها المتوقد[1]. المهم هنا أنه في ذلك الوقت قدم الشيخ محمد عبده الشاب النابه سعد زغلول إلى الأميرة المثقفة التي استطاعت أن تضع بصمة عميقة على حياته وأفكاره.

في هذا المنتدى الرفيع توطدت العلاقة بين زعيم المستقبل والأميرة التي أعجبت بذكائه وقوة شخصيته، فتوسطت لتعيينه بالقضاء وعين بالفعل نائب قاض بمحكمة الاستئناف في ٢٧ يونيو [2]١٨٩٢. والطريف أن الحصول على ليسانس القانون لم يكن شرطًا لامتهان القضاء في ذلك الوقت، لكن سعد تعلم الفرنسية ودرس القانون حتى حصل على إجازته من جامعة باريس بعد خمس سنوات من بدء عمله بالقضاء، بل وتفوقه فيه!

وفي تمام الساعة الثالثة من يوم الخميس ٢٨ نوفمبر[3]١٨٩٥ يخطو سعد زغلول خطوة أخرى في طريق تطوره كرجل ذي حيثية اجتماعية رفيعة في مصر بعقد قرانه على صفية فهمي هانم كريمة مصطفى باشا فهمي رئيس مجلس النظار الذي احتفل بزواجهما في ٦ فبراير[4]١٨٩٦.



ونعود إلى الصاحبين ونقول إنه رغم أننا نرجح أن العلاقة بينهما كانت قد بدأت آنئذ وفق ما أسلفنا، فإنه لم يعرف أن عدلي باشا كان على صلة بالأميرة النابهة شأن صديقه أو أنه كان من رواد صالونها الشهير. على أي حال، كان طبيعيًا أن يتزوج عدلي باشا من أسرة من طبقته، أي من أصول تركية كزوجة سعد باشا. فقد تزوج عدلي باشا من زينب نازلي هانم كريمة علي شريف باشا رئيس مجلس شورى النواب وجدها محمد شريف باشا حاكم الشام في عهد محمد علي باشا الذي كان متزوجًا

---

(١) سير رونالد ستورس: توجهات بريطانية - شرقية، مذكرات سير رونالد ستورس ص١٢١-١٢٤ A. B. De Guerville: New Egypt,pp. ١٣٩ - ١٤٢.

(٢) الدكتور رمضان: المرجع السابق ص ٦٦.

(٣) الأستاذ العقاد ذكر أن القران كان في ديسمبر (عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٥٢٧) ولكننا اطلعنا على صورة الدعوة والتي حملت تاريخ أواخر نوفمبر.

(٤) الدكتور رمضان: المرجع السابق ص ٦٨.

من مريم هانم أخت زينب هانم زوجة محمد علي. ومحمد شريف باشا حاكم الشام هذا غير محمد شريف باشا رئيس الوزراء المصري المشهور والذي يعرف بلقب «أبو الدستور»، وهما ينتميان إلى أسرتين مختلفتين. والطريف أن الرجلين كانا يمتلكان قصرين متجاورين في منطقة وسط القاهرة لا يفصل بينهما غير شارع واحد، لا يزال حتى وقتنا هذا يعرف باسم «شارع الشريفين»!

وزينب نازلي هانم كانت الابنة الوحيدة لوالدها وقد ورثت عنه ثروة بالغة السعة. وقد أنجب عدلي باشا وزينب هانم ولدًا مات في المهد وبنتًا واحدة هي نائلة هانم يكن التي تزوجت من شريف صبري باشا شقيق الملكة نازلي وخال الملك فاروق وأحد الأوصياء على عرشه حين كان صبيًا وأنجبت منه بنتين وولدًا[١].

ويجمل الأستاذ العقاد مسيرة سعد في القضاء بأسلوبه البليغ قائلاً: «ترقى سعد في الوظائف القضائية من مرتب خمسمائة وأربعين جنيهًا إلى ألف جنيه في السنة، وأحرز رتبة المتمايز[٢] بعد سبع سنوات، وأنعم عليه بعدها بالنوط المجيدي الثالث. وبقي في هذه الوظائف أربعة عشر عامًا»[٣].

وفي ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ عين سعد زغلول بك المستشار بمحكمة الاستئناف الأهلية ناظرًا للمعارف العمومية[٤] ونال رتبة الباشوية، وذلك في عهد نظارة مصطفى فهمي باشا. استمر سعد باشا ناظرًا للمعارف في نظارة بطرس غالي باشا التي تلت مصطفى فهمي ثم عين ناظرًا للحقانية في نظارة محمد سعيد باشا التي شكلت بعد اغتيال بطرس غالي في ٢١ فبراير[٥] ١٩١٠.

كان تعيين سعد زغلول في كرسي الوزارة وحصوله على رتبة الباشوية بعدها بقليل بمثابة نقلة واسعة في حياة الرجل العملية من سلك كبار الموظفين إلى عالم السياسة.

---

(١) Jeffery FineStone: Ibid, pp.8 -14.

(٢) رتبة المتمايز هي التي عرفت فيما بعد برتبة البكوية من الدرجة الأولى.

(٣) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٨٦.

(٤) فؤاد كرم: الوزارات والنظارات المصرية ص ١٦٠.

(٥) نفس المصدر ص١٦٥-١٧٣.

والجدير بالذكر أن ذلك لم يكن غريبًا على الرجل، بل تجد أن الكثيرين قد تنبئوا له بمستقبل واعد، يقول عنه لورد كرومر في الخطاب الذي ألقاه في حفل توديعه الذي أقيم في دار الأوبرا مساء يوم ٤ مايو سنة ١٩٠٧ أن «أمام ناظر المعارف الجديد سعادة سعد باشا زغلول مستقبلاً عظيمًا للمنفعة العمومية (تصفيق حاد طويل) لأنه حائز لجميع الصفات اللازمة لخدمة بلاده فهو صادق مستقيم كفء مقتدر شجاع فيما هو مقتنع به»[1].



وبالفعل طفق سعد يتقدم وأثبت أن له باعًا طويل ويدًا صلبة في عالم السياسة. كان لكل وزارة مستشار إنجليزي له هيبة وسلطات واسعة تجعله ندًا للوزير إن لم يفقه سطوة ونفوذًا، وكان مستشار المعارف مستر دنلوب واحدًا من أقوى هؤلاء المستشارين وأشدهم غطرسة وعنجهية. رجل من غلاة مبدأ التسلط البريطاني على مجريات الأمور في دولاب العمل الحكومي، ذو نزعة استعمارية شرسة.

وقف سعد لدنلوب وقفة أسد ودارت بينهما معارك سياسية عنيفة أثبت فيها سعد أنه رجل شديد المراس له شخصية قوية ورأي نافذ، ويمكن القول إن مرحلة تولي سعد الوزارة هي مولد الرجل كشخصية عامة تحترمها الجماهير وتجلها.

ومن المعارف إلى الحقانية انتقل سعد ثم استقال في أول أبريل سنة ١٩١٢. في نفس الوقت بدأ سعد يكتب مقالات في الصحف حول مختلف القضايا العامة كانت في مجملها موضع استحسان الناس فأضحى واحدًا من أعلام الرأي في البلاد والمؤثرين في الحياة العامة، وقد تجلت فيه خلال الزعامة وإن لم يتبوأ مقعدها بعد.

ويرشح سعد نفسه نائبًا في الجمعية التشريعية عن دائرتين في نفس الوقت، هما دائرتا بولاق والسيدة زينب، وكانت العاصمة تتكون آنئذ من أربع دوائر. وتأتي النتيجة لتؤكد أن نجم سعد زغلول قد بدأ يتألق في سماء السياسة المصرية، فقد اكتسح سعد باشا الانتخابات وصار عضوًا في البرلمان ممثلاً لنصف سكان العاصمة المصرية!

---

(١) عبد الله حسين وصالح شكري: مقالات قصر الدوبارة ص٧٥.



صفية هانم زغلول عرفت بأم المصريين



نازلي زينب هانم زوجة عدلي باشا مع أشقائها في أوربا (الصورة هدية من الصديق الأستاذ حازم صقر)

في المقابل لم يمكث عدلي باشا في الفيوم طويلاً، إذ نقل مديرًا للمنيا فالشرقية فالدقهلية فالغربية ثم أخيرا عين محافظًا[1] للقاهرة. بعد ذلك اختاره الخديو مديرًا لديوان الأوقاف التي لم تكن وزارة أو نظارة بعد حتى استقال في سنة ١٩٠٧[2]. وفي ٢٣ ديسمبر ١٩١٣ عين عدلي يكن باشا وكيلاً للجمعية التشريعية[3]، حيث نازل سعد زغلول لأول مرة!

وعدلي باشا كان يقطن في قصر فخم على ضفاف النيل في حي جاردن سيتي وكان يعد واحدًا من أجمل القصور الخاصة في مصر وأكثرها بهاء زخرفيًا ورونقًا معماريًا، وقد تهدم للأسف في بداية السبعينيات من القرن الماضي[4]. أما سعد باشا فكان يسكن في منزل بناه بحي الظاهر حتى سنة ١٩٠٣ حين انتقل إلى البيت الذي أقامه في حي المنيرة والذي صار يعرف حتى يومنا هذا باسم بيت الأمة.

وإذا أمعنا النظر في داري الرجلين نقرأ الكثير عن الظروف المحيطة بكل منهما، دار عدلي باشا قصر ضخم، كما أسلفنا، يتسق مع ثراء صاحب البيت وزوجته، أما دار سعد باشا فهي متوسطة الحال بمقياس عصرها تنبئ بتوسط حاله المادي. بيد أن هذه الدار على بساطة معمارها شهدت الكثير والكثير، بل إننا في مأمن المغالاة حين نقرر أنها كانت مركز الأحداث الوطنية في مصر طوال العشرينيات من القرن الماضي.

وقد يلحظ القارئ أن ترجمتنا للمرحلة الأولى من حياة عدلي باشا أقصر بعض الشيء من ترجمتنا لنفس المرحلة من حياة سعد باشا. وليس هذا بقصد الإقلال من شأنه أو التهوين من قدره، وإنما يعود إلى قلة المعلومات التي توافرت لدينا عن تلك المرحلة من حياته رغم تعدد المراجع التي استعنا بها، إذ إن معظم ما جاء بها كان مكررًا ولا يخرج عما أوردناه فيما سبق.

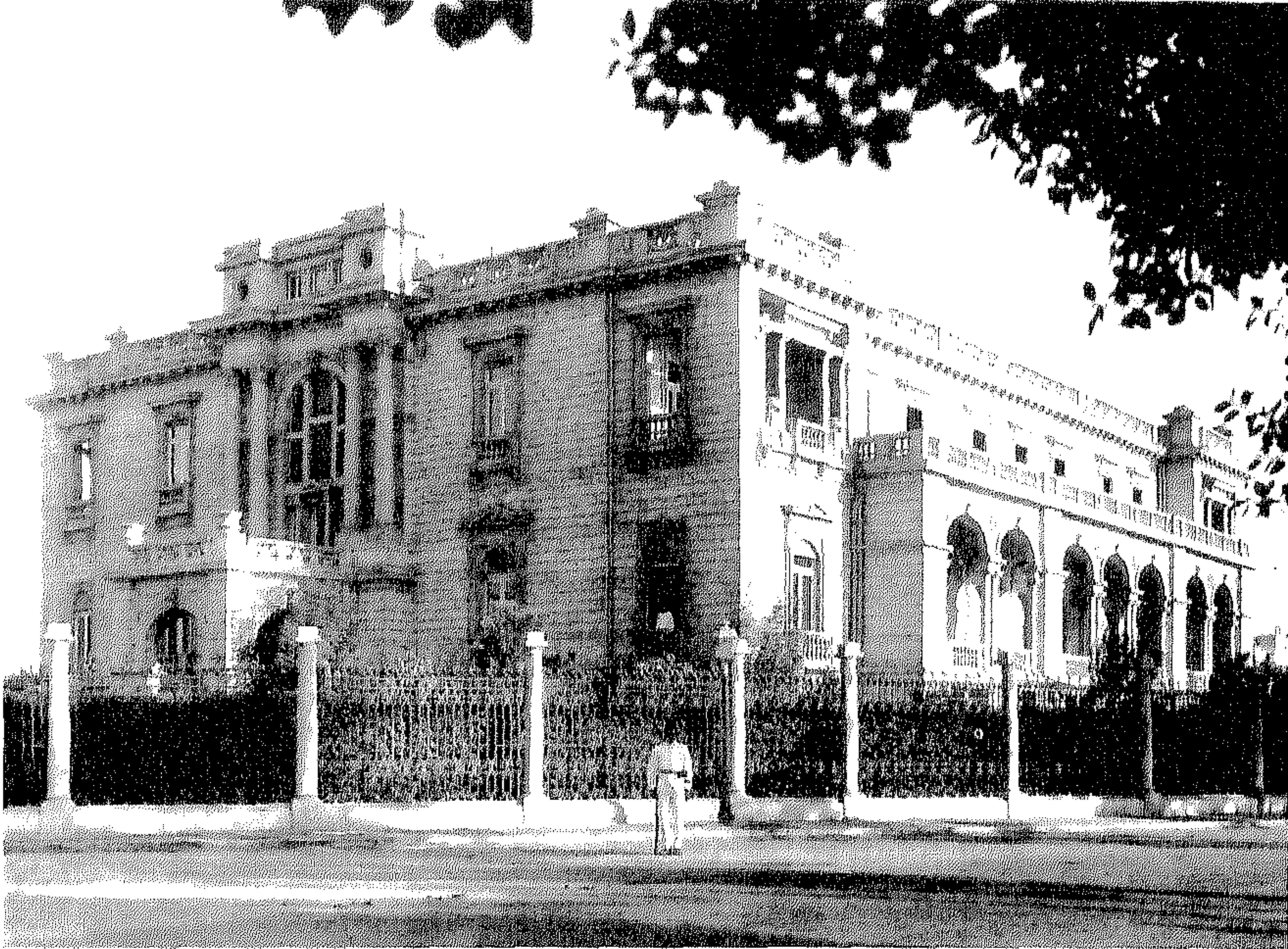
* * *

(١) لم يكن لقب محافظ يطلق سوى على من يتولي أعمال القاهرة والإسكندرية، أما المديريات الأخري فكان من يتولي أمرها مديرًا.

(٢) زكي فهمي: صفوة العصر في تاريخ و رسوم مشاهير رجال مصر ص١٦٣.

(٣) محمد خليل صبحي :تاريخ الحياة النيابية، الجزء السادس ص ٨١.

(٤) محله الآن فندق «فور سيزنز» بجاردن سيتي.



قصر عدلي يكن باشا... واحد من أفخم القصور التي فقدناها



منزل سعد زغلول باشا، كان بحق... بيت الأمة

الرجلان تحت المجهر

ذاك سعد وهاك عدلي، الأول من بيئة مصرية صرفه، ولد ونشأ فلاحًا يشعر بمشكلات الأغلبية العظمى من أبناء شعبه، يذوب بين الجماهير وتسري في عروقه دماء مصرية خالصة، يعتز بمصريته ويفاخر بها. يقول عن نفسه «إن خلق والدي هو الذي يتجلى فيَّ حينما أقدم وأثور» ويكمل «وخلق والدتي الذي يتجلى فيَّ عندما تروني أشير بالتريث والأناة»[1].

أما عدلي يكن فقد ولد في أسرة ثرية وتربي في سعة وبحبوحة من العيش، أحب مصر فآمن بحقوقها وأخلص لها وإن كان من أسرة تركية وفدت إلى مصر مع محمد علي، ونرى في ذلك ما يضيف إليه ويشرفه، فرغم أنه ينحدر من أصول غير مصرية لكنه أحب الأرض التي صار منتميًا إليها بالمولد والنشأة مثله مثل الذي يجري في عروقه دماء مصرية خالصة. يقول عنه الأستاذ العقاد إنه «رجل مشهور النزاهة موفور الكرامة يقصد الخير ويؤمن فيما ارتضى لمصر من مصير بأن ليس في الإمكان خير مما كان»[2].

ولسعد زغلول شخصية بالغة القوة والمهابة تمتاز بالاعتداد الشديد بالنفس، يقول عنه الشيخ البشري «إذا غشى مجلسًا وفيه قوم جلوس رأى القوم أنفسهم وقوفًا ولم يريدوا، وتنحوا عن الصدر ولم يقصدوا، وخاطبوه بالرياسة ولم يتعمدوا، ورأى سعد نفسه رئيسًا ولم يتطلع»[3].

---

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٥٧.

(٢) نفس المصدر ص٣٤٩.

(٣) الشيخ عبد العزيز البشري: في المرآة ص ٢٣.

وللشيخ البشري رأى مثير في وصف قدرات سعد زغلول المشهورة في الخطابة والبلاغة، فهو يري أن الألفاظ والمعاني تثب إلى لسانه حين يقف ليخطب «فإذا جلس سعد إلى الإنشاء وقعت منه على أسلوب لا يُغبَط عليه كاتبه، فلو أن حالفًا حلف أن سعدًا الخطيب هو غير سعد الكاتب لبرَّت يمينه»[1]. والغريب أن سعد باشا اعترف بهذه الحقيقة لسكرتيره الشيخ محمد إبراهيم الجزيري الذي يروي أنه كثيرًا ما لاحظ أن أسلوب الزعيم في الارتجال أقوى منه في الرواية وصارحه بذلك مرة فرد «هذا صحيح، وأنا ألاحظه أيضًا»[2]!

أما عن طباعه في المناقشة والجدل فيروي لنا الشيخ البشري أنه كان «يسره أن يُؤكل طعامه وأن تُغشى داره، ولكن قلما يسره أن يخالف رأيه، اللهم إلا إذا لمح بعين بصيرته أن من وراء تلك المخالفة إجماعًا»[3]. ويتفق معه يوسف نحاس في ذلك، إذ يروي أن سعد باشا اعترف له بأن عيبه أنه يحتد في المناقشة ويضيق صدره بمن يخالفه[4]. وسنعود إلى ذلك مرارًا لنرى كيف كان لخصال سعد زغلول هذه أثر بيّن في مجريات الأزمة الكبرى.

ويصف الشيخ عبد العزيز البشري عدلي باشا بأسلوبه الفكه المستملح بقوله «وادع ساكن تتجلجل الدنيا من حوله وهو ثابت ثبات الهرم الأكبر. ولقد تجلس إليه تحدثه في شئون الدنيا فتطالعه بأجل أحداثها فلا يتقبض ولا يختلج، إلا أنه يستلقي على كرسيه ثم يدس يسراه في جيبه ويدير بيمناه رزمة من المفاتيح. وتحسب أن ذهنه ليس عندك إذ هو عندك كله لا يفوته من حديثك قليل ولا كثير»[5]!

وعدلي باشا لم يكن رجلاً جماهيريًا كصاحبه يملك ناصية الخطابة والقدرة على التأثير على الجماهير، بل هو رجل تتجلى قدراته في العمل الدبلوماسي والتفاوضي. رجل تتوقد موهبته في غرف الاجتماعات ودهاليز المفاوضات ولكنه يؤثر البعد عن

(١) الشيخ عبد العزيز البشري، في المرآة نفس مصدر سابق.
(٢) محمد إبراهيم الجزيري: سعد زغلول، ذكريات تاريخية طريفة ص٩٣.
(٣) الشيخ عبد العزيز البشري: المرجع السابق ص ٧٢.
(٤) الدكتور يوسف نحاس بك: ذكريات سعد . عبد العزيز ص٠٣.
(٥) الشيخ عبد العزيز البشري: المرجع السابق ص ٥١.

التنظيمات الجماهيرية والتجمعات الشعبية التي تركها ميدانًا ينفرد به سعد زغلول فلا يباريه فيه أحد.

يصفه الشيخ البشري بأنه «شديد القصد في حديثه، فإذا أذن الله وتكلم فهو حلو الحديث رخيم الصوت، بارع المطلع، رائع المقطع، يُصيب المَحَزَّ ويقع من فورِه على اللباب[1]. تشعر أنه خلص إلى الغاية وأصاب صميم النزاع دون أن يعلَق بقوله وَضَر الجدل وما لا تدعو إليه حاجة الكلام»[2].

ويقول على باشا ماهر عنهما معًا «إن سعد شعبي عظيم وعدلي دبلوماسي كبير وهما يكملان بعضهما وكان تعاونهما واجبًا وطنيًا وعلى الأخص لأنه في ذلك العهد، عهد الاحتلال، ما كان يتيسر لرجل واحد أن يجمع بين الشعبية والدبلوماسية»[3].

اجتمع الرجلان على حب مصر والسعي الحثيث لاستخلاص حقوقها، تقاسما النزاهة والترفع واشتركا في قوة المنطق وبراعة الإقناع والثبات على الرأي. ورغم أن وجهات نظر الرجلين متقاربة في الكثير من القضايا والمواقف فإن البون بينهما شاسع في الأسلوب وطريقة التعبير عن الرأي والتعامل مع الآخرين. وسنعود إلى الحديث عن طباعهما وتعاملهما مع الآخرين في المواقف المختلفة حينما يبدأ النزاع وتقع الفرقة، فتنشب الأزمة الكبرى.

* * *

(١) أي يتحدث في صلب الموضوع.

(٢) الشيخ عبد العزيز البشري: المرجع السابق ص١٦.

(٣) عبد العزيز فهمي باشا: هذه حياتي ص١٣٣.



سعد باشا... من بيئة مصرية صرفة، يعتز بمصريته ويفاخر بها



عدلي باشا... من أصل تركي، لكنه أحب الأرض التي انتمى إليها بالمولد والنشأة

اللقـاء

كان طبيعيًا أن يقوم بين سعد وعدلي تعارف، فهما يدوران في نفس الدائرة سواء من حيث الاهتمامات أو المعارف أو العمل الوظيفي وقد رجحنا أن تعارفهما بدأ حين عملا في وزارة الداخلية في نفس الوقت سنة ١٨٨٢، على أننا لم نجد في أي من المراجع ما يشير إلى تاريخ بدء هذه العلاقة (راجع فقرة معًا في الداخلية). كذلك لم يرو سعد باشا ملابسات تعارفه مع عدلي باشا أو الظروف التي صاحبت هذا التعارف لأنه لم يكن هناك ما يستدعي ذلك، بعكس ما فعل مع قاسم بك أمين الذي كتب عن علاقته به وملابساتها وتطورها بمناسبة وفاته في أبريل[1] ١٩٠٨.

وقد بدأ سعد باشا في تدوين مذكراته بانتظام بشكل يومي أو شبه يومي منذ أول يناير ١٩٠٧، إلا أن أول ذكر لعدلي باشا في مذكرات صاحبه جاء في يومية ١٨ يناير ١٩٠٨. وعلى الرغم من أن السياق ينم عن أن الصلة بين الرجلين قوية، وسعد يروي أن عدلي ينبئه «برضا الجناب العالي»[2]، إلا أن عدم وقوع أي مقابلة أو محادثة بين الرجلين طوال السنة التي مضت منذ بدأ سعد في تدوين مذكراته بانتظام يجعلنا نستنتج أن العلاقة لم تكن قد توثقت بينهما بعد كما كان الحال بين سعد وقاسم أمين مثلاً.

ويعضد هذا الاستنتاج ويعززه أن سعد زغلول حين سمع باحتمال اختياره رئيسًا للنظار في ١٢ أبريل ١٩٠٧ جلس يفكر فيمن يختارهم معه نظارًا وأثبتهم في مذكراته،

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج١ ص٤٠٣.

(٢) نفس المصدر ص٣١٣.

ولم يكن بينهم عدلي يكن باشا[1]، رغم أن الذين وقع عليهم الاختيار يماثلونه في السن ويكافئونه في الخبرة مثل حسين رشدي وقاسم أمين وفتحي زغلول وغيرهم.

عموما أيًا كانت الأسباب التي حدت بسعد باشا إلى عدم إدراج اسم عدلي في الوزارة التي رشحته الشائعات لتشكيلها، وسواء كان ذلك لعدم معرفته الوثيقة به آنذاك أو لتفضيل غيره عليه أو حتى لاعتقاده بعدم أهليته للمنصب، فإن هذا الأمر سرعان ما تغير تمامًا وانقلب إلى عكسه. فتكشف لنا مذكرات الزعيم عن حديث جرى بينه وبين بطرس باشا غالي رئيس مجلس النظار في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ عمن يصلح لمنصب ناظر المالية وكان خاليًا، واتفق الحاضرون وفي مقدمتهم سعد باشا على أن أصلح من يتولى المنصب هو عدلي يكن باشا. ويكمل سعد «فقال (أي بطرس باشا): إن الأول (عدلي باشا) لعب حتى خسر كل ماله! قلت : ما سمعنا بذلك من قبل! قال: هذا أكيد! قلت: ومع ذلك، فليس هذا بمانع، بل ربما كان من الموجبات، لأن تعيينه لمثل هذه الوظيفة يصرفه عن اللعب إلى الجد، ويحول نباهته إلى الانتفاع بها»[2].

وبصرف النظر عن مضمون الرأي، فالذي يعنينا في هذا المقام هو قرب الصلة بين الرجلين واعتقاد سعد بأن عدلي رجل ذكي وكفء يصلح لهذا المنصب المهم وأنه سعى سعيًا حثيثًا لينال صاحبه كرسي الوزارة ليقينه من جدارته به.

هكذا ترسم مذكرات سعد زغلول صورة واضحة وإن لم تكن مفصلة لطبيعة العلاقة بينه وبين عدلي باشا في هذه الفترة. كان العمل السياسي والاهتمامات الواحدة والأصدقاء المشتركون هم دعائم تلك العلاقة. على أن دراسة هذه المذكرات في الفترة ما بين بدء الانتظام في تدوينها سنة ١٩٠٧ وحتى قيام مشكلة أسبقية الوكيلين سنة ١٩١٤، تنبئ بأن العلاقة بين الرجلين لم تكن قد توثقت بعد، فعدد المرات التي

---

(١) سعد زغلول باشا. نفس المصدر ص٢٣٥-٢٣٦.

(٢) المرجع السابق ج٢ ص٧٤٤. والملاحظ أن سعد باشا ذكر هذه الواقعة مرتين. الأولى في الكراسة العاشرة ص٥٢٥ والمنشورة ضمن الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ص٥٥٠ والمرة الثانية في الكراسة التاسعة ٣٨٣ والمنشورة ضمن الجزء الثاني وفق ما أسلفنا وهي التي أثبتناها في المتن. وبمقارنة الروايتين لم نجد اختلافًا موضوعيًّا بينهما.

يذكر سعد باشا أنه التقى فيها بصاحبه أو حادثه قليلة بالمقارنة بآخرين كانت صلته بهم أوثق، كحسين باشا رشدي مثلاً، وكذلك بالمقارنة بالفترة التي تلتها، فترة الحرب العالمية الأولى التي سنرى أن وشائج الصلة بين الاثنين قد زادت وتوثقت خلالها.

❊ ❊ ❊

وبمناسبة مذكرات سعد، نقف برهة في مستهل هذه الدراسة لنقرر حقيقتين، الأولى أننا بالفعل افتقدنا وجود مذكرات لعدلي يكن طوال الاشتغال بها افتقادًا شديدًا، وذلك لما رأيناه من أهمية مذكرات سعد زغلول في سبر أغوار الرجل وفهم ما يدور في ذهنه من أفكار وأسرار، حتى إن الفترات التي انقطع فيها عن الكتابة كانت من أصعب الفترات بحثًا وأعسرها تحقيقًا. وسنرى في معرض البحث العديد من الأحداث والمواقف التي لابد وأنه كانت لعدلي باشا آراء ومشاعر قبالها لا تتيح لنا المراجع التعرف عليها وكشف النقاب عن أسرارها. كذلك نجد في بعض المواقف المقارنة غير متكافئة، فمن اليسير معرفة رأى سعد باشا من يومياته، أما عدلي باشا فالأمر يقتضي التحليل والترجيح في بعض الأحيان.

الحقيقة الثانية هي أن مذكرات سعد زغلول باشا تتسم بطابع متفرد وذاتية منقطعة النظير. فسعد زغلول يكتب مذكراته بصراحة تثير الدهشة قبل الإعجاب ويروي يومياته في شفافية لا مثيل لها. وتراه يبسط أفكاره ومشاعره أمام القارئ دون أدنى التواء أو مواربة، حتى يخال للقارئ في بعض الفقرات أن بين يديه رواية يشرح كاتبها انفعالات بطل الرواية ومشاعره في تفصيل ووضوح ليفهمها القارئ! فسعد باشا في صفحات يعترف بأنه يحسد غيره إن ارتقى أو نال خيرًا ويلوم نفسه على ذلك ويعترف بتلهفه على المنصب الوزاري ثم يعود ويقرع نفسه بعنف وشدة كما لو كان يقرع ألد أعدائه وأعتى مناهضيه[1]!

❊ ❊ ❊

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٥ ص١٢٥-١٣٣ و ج٧ ص٢٠-٢٦.

صدام الوكالة

لا نعرف متى التقيا وتصادقا إلا استنتاجًا وترجيحًا، بيد أن التاريخ يسجل قصة لقائهما في ساحة الجمعية التشريعية بالتفصيل. وتروي القصة الصدام الأول، أو فلنسمها المواجهة الأولى بين سعد وعدلي في ساحة الجمعية في أمر يشبه في شكله - وإن اختلف في المضمون - الخلاف الذي دارت حوله الأزمة الكبرى؛ خلاف حول أسبقية الرجلين. ولذا يمكن أن نعتبر صدام الوكالة المحطة الأولى في مشوار علاقتهما المركبة المتقلبة.

وصل سعد باشا إلى الجمعية التشريعية وزيرًا سابقًا وشخصية عامة لها قدرها الرفيع ومهابتها المحفوظة لدى الجميع، وقد استن سعد باشا سنة حميدة بنشر برنامجه الانتخابي في الصحف قبل موعد التصويت مما كان له أثر حسن في الدوائر السياسية، إذ لم يكن ذلك مألوفًا آنذاك. ويقول المستشار طارق البشري أن إصدار سعد للبيان كان «في ذاته حدثًا يكشف عن موضوعية وفكر مستنير وإيمان عملي بالديمقراطية»[1]، ويروي سعد باشا نفسه أنه حين ذهب إلى قصر القبة «للتشكر للجناب العالي على حسن توجهاته بالنسبة لميتم حماتنا» أثنى الخديو على طريقته في إدارة حملته الانتخابية قائلاً «إنك نفخت في الانتخابات روحًا عظيمة، فقد كانت مهملة قبلك فلما ظهرت في الميدان، التفت الناس لها، وتسابقوا في الترشيح»[2].

كان في فوز سعد زغلول في دائرتين في وقت واحد تأكيد لمكانته لدى الرأي

(١) طارق البشري: شخصيات تاريخية ص٤٤.

(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٤ ص٣٥٤-٣٥٥.

العام وتثبيتًا لها وقد روى سعد باشا كيف احتشدت الجماهير في داره عشية فوزه يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ «وما زالوا يتواردون جماعات جماعات حتى ملأوا الجنينة، وكانت أصوات الهتاف تخترق عنان السماء»(١)، حتى أنه يمكن القول بأن فوزه هذا كان واحدًا من أقوى الإرهاصات التي قدّمت لمولده كزعيم للأمة بعدها ببضع سنين.

بيد أن سعد باشا بعد أن فاز بمقعدي القاهرة تاقت نفسه إلى بلوغ غاية أخرى مرت بخاطره قبيل الانتخابات، فقد «حدث بالنفس شوق جديد، وهو أن أكون وكيلاً منتخبًا في الجمعية التشريعية! فهل تتحقق الآمال؟»(٢).

وقد تحققت الآمال بالفعل. ففي يوم افتتاح الجمعية التشريعية في ٢٢ يناير ١٩١٤(٣)، وبعد انتهاء مراسم الافتتاح الفخمة التي حضرها الخديو وكبار رجال الدولة، اجتمع أعضاء الجمعية لانتخاب الوكيل ولم يبد في الميدان إلا مرشحان اثنان هما سعد باشا زغلول ومحمد باشا يكن، ولم يكن صعبًا على سعد باشا أن يكتسح انتخابات الوكالة كما اكتسح من قبلها انتخابات النيابة حتى أنه لما سئل عن صوته قال «أنا أنتخب محمد باشا يكن»(٤)! ومحمد باشا يكن كان عضوًا منتخبًا في الجمعية عن الإسكندرية، وهو الابن الأكبر لإسماعيل باشا يكن ابن أحمد باشا يكن، أي أن والده ووالد عدلي يكن باشا كانا ابني عم(٥)، وقد توفي سنة (٦)١٩١٦.

وبذلك أضحى سعد باشا زغلول أقوى أعضاء الجمعية وأكثرهم شعبية.

* * *

على أن بلوغ عدلي يكن باشا مقعد الجمعية لم يكن بأقل من زميله من حيث التكريم والتميز، وإن جاء مختلفًا في الشكل. فيكتب سعد باشا في مذكراته قبل انعقاد

---

(١) سعد زغلول باشا، نفس المصدر السابق ص٣٤٧.

(٢) نفس المصدر ص٣٢٧.

(٣) محمد خليل صبحي: المرجع السابق ج٦ ص٨١.

(٤) الدكتور يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة الكتاب السادس، الجزء الرابع، القسم الأول ص٢٣٢.

(٥) Jeffery Fine Stone: Ibid, pp.3.

(٦) محمد خليل صبحي: المرجع السابق ج٦ ص٨٢.

الجمعية أن بعض الصحف ترشح عدلي باشا لرئاستها ويعرب سعد باشا عن اعتقاده أن عدلي سيرفض المنصب ترفعًا[1]. وكان قانون الجمعية كما ذكرنا آنفًا يقضي بأن تعين الحكومة الرئيس وأحد الوكيلين وينتخب الوكيل الثاني. وفي ٨ ديسمبر ١٩١٣ عين أحمد مظلوم باشا رئيسًا للجمعية التشريعية[2] «بماهية سنوية ثلاثة آلاف جنيه، وتقدم في الاحتفالات عقب رئيس النظار حسب اشتراطه»[3]. وفي ٢٣ ديسمبر ١٩١٣ عين عدلي يكن باشا في منصب الوكيل المعين للجمعية التشريعية[4]. ورغم أننا لم نجد ذكرًا لمرتبه، فإن الدكتور يونان لبيب رزق يذكر نقلاً عن صحيفة الأهرام في ذلك العصر أن عدلي باشا حذا حذو مظلوم باشا فاشترط أن يكون «مقامه في صف النظار»[5]!

والغريب أن الاختلاف في الطريقة التي بلغ بها كل من الرجلين موقعه القوي في الجمعية يرتبط بشكل مباشر بطبيعة شخصية كل منهما، بل ينم عنها ويعكسها. فسعد وصل بعد انتخابات حافلة بمظاهر الالتحام بالجماهير والتفاعل معها وهو ما كان الرجل يتقنه ويتفوق فيه. أما بلوغ عدلي باشا المقعد المكافئ فأتى نتيجة لمكانته الأدبية كواحد من خيار الساسة في البلاد وأكثرهم تأهلاً لهذا المنصب من حيث التفوق في العمل السياسي والإداري... ملعبه ومكمن تميزه!

ومن المفارقات أن الكثيرين كانوا يحبذون انتخاب سعد باشا للوكالة لتتعادل كفة المنتخبين مع كفة من تعينهم الحكومة في الجمعية[6]، وكأنهم أرادوا بانتخابه إيجاد توازن قوي مع تعيين عدلي.

هكذا كانت المواجهة تتولد بين الرجلين حتى قبل انتخاب سعد زغلول للوكالة!

* * *

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٤ ص٢٦٤.
(٢) محمد خليل صبحي: المرجع السابق ص٨١.
(٣) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٤ ص٣٢٣.
(٤) محمد خليل صبحي: المرجع السابق ص٨١.
(٥) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٣٢.
(٦) نفس المصدر ص٢٣٤.

وفي جلسة الجمعية التشريعية المنعقدة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٤ فبراير سنة ١٩١٤ دارت المناقشة وبدأ السجال، إذ قدم إبراهيم بك راجي عضو الجمعية اقتراحًا عن أسبقية جلوس الأعضاء أردفه بتساؤل عمن ينوب عن الرئيس في حالة غيابه، أيقوم مقامه الوكيل المنتخب أم الوكيل المعين؟ رد رئيس مجلس النظار محمد سعيد باشا «وأصرح تصريحًا صادرًا من الحكومة وهي ترى أن الرئاسة للوكيل المعين منها عند غياب الرئيس، هذا إذا لم تريدوا وضع مادة في هذا الشأن[1] (لم يكن هناك نص يفصل في هذا الشأن في لائحة الجمعية)».

أثار تساؤل راجي بك ورد الحكومة عليه ثائرة سعد باشا فانبرى للرد على الحكومة ردًا بليغًا. وأخذت المسألة بعدًا سياسيًا واسعًا وخاضت الصحف فيها وأفاضت في شرح وجهات نظر الأعضاء المتضادة. وما يعنينا في هذه الدراسة هو تأثير هذه الأزمة على العلاقة بين سعد وعدلي وعمق البصمة التي تركتها على الصلة بينهما.

ولقد صرح سعد باشا في رده الذي أشرنا إليه أن الخلاف ليس شخصيًا وقد عاد وكرر ذلك بتصريحه «إني أقبل شخصيًا أن سعادة عدلي باشا يترأس الجلسة. وهذا من شخصي لشخص عدلي باشا لا بصفة حق من حقوق الحكومة، بل هو علامة على الاتفاق بيني وبين زميلي»[2]. كل هذا يؤكد أن الأمر لم تَشُبْه أي شائبة شخصية ولم يتلون بأي خصومة أو تباعد، بل انحصر في خلاف موضوعي ناضج حول حق الحكومة في التدخل في اللائحة الداخلية للجمعية ووجوب أسبقية ممثل الأمة على ممثل الحكومة فيها.

وسنلاحظ في أكثر من موضع خلال هذه الدراسة أن سعد باشا كان في بعض الأحيان يُسِر إلى مذكراته بآراء خاصة ربما لم يجد من المناسب أن يصرح بها لاعتبار أو آخر، مثل انطباعه عن الأشخاص وعلاقته بهم وما يظنه يعتمل في نفوسهم من مشاعر أو يدور في أذهانهم من أفكار. ومن ثم كان ينبغي علينا أن نعود إلى مذكراته لنستوثق من خواطره وأفكاره حول هذا الخلاف. إلا أن سعد باشا كان قد انقطع عن

---

(١) الدكتور يونان لبيب رزق، نفس المصدر السابق ص٢٣٨.

(٢) نفس المصدر ص٤٠



سعد وعدلي يوم افتتاح الجمعية التشريعية ببذلة التشريفة... الوكيل المعين والوكيل المنتخب، لمن الأسبقية؟!

كتابة مذكراته من يوم ٢٦ ديسمبر ١٩١٣ حتى ٧ يوليو ١٩١٤، ولذا لم يكتب عن هذه الأزمة. وربما نستقي من عدم ذكرها حين عاود الكتابة قرينة على أنها لم تترك أثرًا لخصومة أو غضاضة في نفسه نحو صاحبه.

* * *

من ناحية أخرى تعذر علينا الاستيثاق من موقف عدلي باشا في هذه الأزمة ورأيه في المسألة سواء من الناحية الشخصية أو وجهة نظره العامة، وذلك لعدم تحصلنا على مضابط الجمعية في هذه الفترة، والأهم من ذلك لأن الرجل لم يخلف مذكرات. بيد أن سعد باشا يروي أنهما اتفقا معًا في أوائل نوفمبر ١٩١٥ على الاعتراض على تقدم رئيس مجلس النظار السابق على رئيس الجمعية التشريعية[١] على أساس أن رئيس الجمعية يعتبر ممثلاً لمندوبي الأمة الذين ينبغي أن يتمتعوا بمرتبة رفيعة، الأمر الذي قد ينم عن تفهمه الشخصي لموقف سعد باشا في الأزمة.

استمر الجدل والنقاش حتى فتح باب التصويت في جلسة ١٨ مارس ١٩١٤ فقررت الأغلبية بأربعة وأربعين صوتًا مقابل اثنين وثلاثين الموافقة على إدخال مادة جديدة في اللائحة تقضي بأن يحل الوكيل المعين محل الرئيس في حالة غيابه[٢]. وما يعنينا في هذا المقام هو أن الأعضاء الذين تقدموا بالاقتراح لم يكن فيهم عدلي باشا، بل كانوا من أشياع محمد باشا يكن الذي كان ينافس سعد باشا على مقعد الوكيل كما أسلفنا.

وبذا تكون المواجهة الأولى بين الرجلين قد حسمت لصالح عدلي. على أننا إذا أخذنا في الاعتبار أن اعتراض سعد كان على تدخل الحكومة في الأمر وفرضها رأيًا فيما لا تنص عليه اللائحة، يكون قد فاز هو أيضًا في تقرير وجهة نظره. فاللائحة تغيرت بمعرفة الأعضاء (ولو أن بينهم ثمانية وزراء وأحد عشر عضوًا تعينهم الحكومة)[٣] لا بتصريح من الحكومة كما كان الحال في الجلسة الأولى، حين اعترض سعد على الأمر.

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٥ ص٢٧٢.
(٢) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٤٠.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

ولعله من الطريف بعد كل هذا أن عدلي باشا ما لبث أن عين وزيرًا ولم يستمر في مقعد وكيل الجمعية غير ثلاثة أشهر والأغلب أنه لم ينُب عن الرئيس في أي جلسة في هذه الفترة!

الأهم من كل ذلك في هذا المقام هو أن العلاقة بين الرجلين كانت طوال هذه الأزمة تظللها مظلة متينة من حسن التنسيق والتفاهم وسادها تقدير كل طرف للظروف التي حدت بصاحبه لاتخاذ موقفه هذا. ومن أسف أنه حين وقعت الأزمة الكبرى بينهما فيما بعد لم يسلكا نفس المسلك رغم أن نضجهما السياسي وخبرتهما العملية قد صُقِلا بمر الأيام وكبر رصيدهما من الحياة على نحو كان ينبغي أن يدعوهما للسير في نفس الدرب.

على الرغم من كل هذا صار الخلاف بينهما في هذه المرة شخصيًا فاستطالت إليه حراب المنافسة والتناحر وتراشقا بالنقائص والاتهامات حتى وقعت الواقعة وقامت القطيعة... وانشطرت أمة!

* * *

حلم الأوقاف!

كان انتخاب سعد زغلول في دائرتين معًا بأغلبية ساحقة واحدة من أقوى إرهاصات مولد الزعيم كما ذكرنا، وقد رسخ هذه المكانة للرجل عند أمته الدور الذي لعبه إبان عمله بالجمعية، فقد تجلت قدراته القانونية والخطابية وتجاوزت بياناته أمام الجمعية أعضاءها وأعضاء الحكومة لتبلغ الجماهير رأسًا فتلقى لديها أحسن الأصداء وأمضاها أثرًا، ويصف المستشار طارق البشري هذا التطور في شخصية الرجل بتحول من «دور المصلح المتحرر، إلى دور المناضل السياسي»[1].

وفي ٥ أبريل ١٩١٤ يشكل حسين باشا رشدي وزارته الأولى ويتولى عدلي يكن باشا المنصب الوزاري لأول مرة باختياره ناظرًا للخارجية في تلك الوزارة[2].

وقد أوردت بعض المصادر أن العلاقة بين سعد وعدلي قد شابها التوتر والضعف بعد أزمة الجمعية التشريعية وأن ذلك الأثر قد استطال وامتد حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ولعله يكون قد ألقى بظلاله على موقفيهما في الأزمة الثانية[3]. على أن رصد العلاقة بين الرجلين بدقة من خلال مذكرات سعد باشا في حقبة ما بعد هذه الأزمة يؤكد أنها لم تتأثر بها، بل إن النقيض هو الصواب واليقين!

فدراسة المذكرات تثبت أن العلاقة بينهما قد قويت وتوثقت كمًا وكيفًا في العقد

---

(١) طارق البشري: المرجع السابق ص٤٦.

(٢) فؤاد كرم: المرجع السابق ص١٨٠.

(٣) الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص ١٢-١٣ والدكتورأحمد زكريا الشلق: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣ ص١٧.

الثاني من القرن العشرين فبلغت ذروتها في القرب والمودة. فعدد المرات التي يذكر فيها سعد عدلي في مذكراته في الفترة ما بين أزمة الوكالة وبين نفيه سنة ١٩١٩ أكثر بكثير من الفترة السابقة على دخولهما الجمعية. أما من حيث طبيعة العلاقة ومدى توثقها فسنعرض هنا للعديد من المواقف التي تبلور طبيعتها وتسبر أغوارها.

شهدت تلك الفترة في بدايتها تحولاً نوعيًا في حياة كل من الرجلين، في ناحية ازداد دور عدلي باشا في الحياة العامة بتعيينه ناظرًا للخارجية وتوثق صلته بالسلطان حسين كامل مما جعله مشاركًا في صنع الأحداث ومطلعًا على أسرارها. وفي ناحية مقابلة سرعان ما نشبت الحرب وتوقفت أعمال الجمعية التشريعية مما أدى إلى نوع من التقلص في دور سعد زغلول على المسرح السياسي وتفاعله معها.

وقد يتساءل المرء إن كان توثق العلاقة في تلك المرحلة عن سابقتها قد جاء طبيعيًا أم أن سعد باشا قد سعى إليه حتى يظل قريبًا من دوائر السلطة وصنع القرار بعد ابتعاده الجبري عنها بتوقف أعمال الجمعية؟ وبطبيعة الحال تتعذر الإجابة جزمًا ويقينًا عما يدور في النفوس، ولكن الثابت قطعًا هو أن تلك الأيام شهدت ازدياد الود وتنامي الصداقة بين الرجلين. ومذكرات سعد باشا التي تعد مرجعنا الأساسي لرصد العلاقة بين سعد وعدلي في هذه الفترة تفيض بالأحداث والمواقف التي اشترك فيها الرجلان.

اتفقا واختلفا وتفاعلا الكثير والكثير من خلال وقائع هذه الحقبة الحرجة في تاريخنا المعاصر.

* * *

ولنبدأ بيومية ١٥ أبريل ١٩١٥ إذ يروي سعد باشا أن عدلي باشا مر ببيته فلما لم يجده سأل عنه في النادي ثم عاوده في بيته مرة ثانية في نفس الليلة ليسأله عن نتيجة مقابلته لسير مكماهون «فحكيت له ما جرى تفصيلاً، فقال: أحسنت فيما قلت إلى جناب المندوب، ولقد تركت عنده أثرًا حسنًا، فإنه شافه عظمة السلطان بذلك أمس»[1].

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٥ ص١٠٤-١٠٥.

ونستقي من هذه الفقرة توثق الصلة بين الرجلين، فعدلي باشا يعلم أن صديقه سيقابل مكماهون وتراه قلقَ على ما أفضت إليه المقابلة ويتابعها عن كثب متابعة المترقب لفحواها المهتم بنتائجها وانعكاساتها. وفي المقابل تجد سعد باشا يقص مجريات المقابلة على صديقه بالتفصيل وينصت في ارتياح إلى ما يخبره به هذا عن أثر المقابلة الإيجابي على سير مكماهون والسلطان حسين كامل.

بعد ذلك يستطرد الصديقان لمحادثة عن واحدة من القضايا الهامة التي كانت تشغل بال رجال ذلك العصر والمتعلقة بموضوع وراثة العرش. فقد كانت صحة السلطان حسين تسوء بشكل يدعو إلى القلق على حياته في الوقت الذي كان ابنه الوحيد الأمير كمال الدين حسين يرفض خلافة أبيه على عرش البلاد. وقد جرت مناقشة أخرى حول هذا الموضوع يوم ٢٣ أبريل في منزل رئيس مجلس الوزراء[١] حسين باشا رشدي حضرها عبد الخالق باشا ثروت وعدلي باشا الذي يمتدح سعد باشا موقفه لأنه رأى منه «حرصًا على الاستقلال»[٢].



ونمضي في سبر أغوار العلاقة بين الرجلين في تلك الفترة بدراسة مذكرات سعد باشا عنها. ولنا أن نقرر في مأمن من أي غلو أن يوميات سعد باشا تحديدًا في الفترة ما بين السادس عشر والعشرين من شهر مايو سنة ١٩١٥ تعد من أروع ما كتب الزعيم صراحة وشجاعة.

في ذلك الوقت استقال إسماعيل صدقي باشا من منصب ناظر الأوقاف ورشح سعد زغلول باشا لتولي هذا المنصب، بيد أن السفارة البريطانية تحفظت على هذا الاختيار وأبرقت إلى الخارجية البريطانية تستعلم رأيها.

وعلى مدى خمسة أيام بلياليها يغوص سعد زغلول في أعماق نفسه فيميط اللثام عن أدق المشاعر وأخص الخواطر، ويبسط بوضوح وجلاء منقطع النظير تصارع

(١) بإعلان الحماية وانقضاء التبعية المصرية للدولة العثمانية صار النظار في مصر وزراء.
(٢) سعد زغلول نفس المصدر السابق ص١١٢.



عدلي باشا وزيرًا... هل صحيح أن سعد باشا سعى لتوثيق علاقتهما حين عين عدلي باشا وزيرًا؟

مشاعره بين التعفف عن السلطة والميل إلى الفوز بها وتلاطم أفكاره بين القناعة والرضا بما قدر له وبين السعي والتطلع لجاه الوظيفة ووجاهة المنصب. على أن ما يعنينا التركيز عليه في هذا المقام هو دور عدلي يكن في تلك الأيام ووقوفه بجانب صديقه يطمئنه ويشد أزره ويسعى معه لكي ينال المنصب الذي يتمناه ويتطلع إلى الفوز به[1].

والحديث يطول ويتشعب حول هذه التجربة السعدية في ترقب منصب الوزارة وتنازع نفسه بين التلهف عليه والزهد فيه، لكننا نستخلص منه هنا ملامح العلاقة بين سعد وعدلي. وتلفي سعد باشا لا يتحرج من أن يطلع صديقه على اشتياقه للمنصب وتلهفه على أخبار تبرد قلقه وتسكن نفسه ويعتمد عليه في توفير المعلومات عما يدور في أروقة الحكومة، وعدلي باشا من ناحيته يشارك صاحبه قلقه ويحرص على إبلاغه بالأخبار والتطورات.

والأهم من ذلك رقة المعاملة التي يحيط بها عدلي باشا صاحبه، فيخبره بما يعلم دون أن يكلفه حرج السؤال، بل يبادر من تلقاء نفسه بإخباره بما يعرف لعله يطمئن وتهدأ نفسه، وتلحظه لا يسهب في الحديث عمن يصلح بدلاً منه حتى لا يشعره بضآلة الفرصة، ثم حزنه واكتئابه حين باء السعي بالفشل، كما لو أن له في الأمر مصلحة ذاتية ومأربًا شخصيًّا.

* * *

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٥ ص١٢٥.

تغير الخاطر الشريف!

كان يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ من أسوء أيام القرن العشرين على مصر، فقد أعلنت بريطانيا فيه الحماية وأعلنت إنهاء تبعيتها للدولة العثمانية وخلعت الخديو عباس وعينت السلطان حسين كامل بدلاً منه، وترتب على هذا أيضًا إلغاء وزارة الخارجية المصرية باعتبار أن سياسة الدولة المحمية تسيطر عليها الحامية وتهيمن على ما دق وجل من شئونها، وكلها إجراءات تكرس أقسى أشكال التبعية وأقتم ألوانها!

كل هذه القرارات تحتاج دراستها إلى صفحات وفصول ربما تفوق حجم هذه الدراسة بأكملها، ومن ثم دعني سيدي القارئ أقتصر في معالجتي لها على تأثيرها على سعد وعدلي وما كان بينهما. أعاد حسين رشدي باشا تشكيل الحكومة واختار عدلي يكن باشا وزيرًا للمعارف، بعد أن تحول لقب النظار في مصر إلى وزراء كأقرانهم في الآستانة علامة على إنهاء التبعية المصرية للباب العالي، تمامًا كما أطلق على حاكم مصر لقب سلطان حتى يبدو ندًا للسلطان العثماني بعد أن كان تابعًا له.

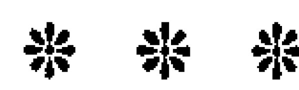
المهم هنا هو أن عدلي باشا قد جلس على نفس المقعد الذي كان صديقه يجلس عليه قبل بضع سنوات، مقعد وزير المعارف. تُرى هل فرح سعد باشا لتولي صاحبه المنصب الذي شغله هو من قبل، أم داخله غيرة وحسد من جراء ذلك؟ أسارع إلى معاونة صديقه وتقديم خبراته إليه، أم قبع متخوفًا أن يبلغ نجاحًا أكثر مما بلغ هو؟

لم يتيسر لنا استطلاع رأى سعد باشا في تعيين صاحبيه رشدي باشا وعدلي باشا في الوزارة لانقطاعه عن تدوين مذكراته في ذلك الوقت كما ذكرنا آنفًا، على أن سعي سعد لإقناع بطرس باشا غالي بتعيين عدلي ناظرًا للمالية سنة ١٩٠٨ يمكن اعتباره

قرينة على أنه قابل تعيينه سنة ١٩١٤ بارتياح وسرور. لاسيما وأنه لم يطرأ ما يغير طبيعة العلاقة بينهما طوال تلك الفترة فيما عدا موضوع أسبقية الوكيلين الذي ترجح ملابساته أن سعدًا اعتبره خلافًا مبدئيًّا. من جهة أخرى نجد سعد باشا يدون في أبريل ١٩١٥ أن وجه عدلي باشا قد امتقع وازداد اصفرارًا من جراء مناقشة لهما حول سياسة التعليم، قبل أن يتوجها معًا إلى الكلوب الخديوي(١)!

من ناحية موضوعية لم يكن عدلي باشا بأقل من سعد باشا تحقيقًا وإنجازًا في المعارف، ففي عهده أنشئت مدرسة المعلمين التوفيقية لتخريج مدرسين للغة الفرنسية والعلوم، كذلك جعل أقسامًا خاصة لتخريج مدرسات للمدارس الأولية الراقية للبنات ولرياض الأطفال، كما أصلح الكتاتيب ونظم أداءها وحرّم على القائمين عليها جباية النقود من التلاميذ. وفي جلسة ٢٧ فبراير ١٩١٧ وافق مجلس الوزراء من حيث المبدأ على اقتراح وزير المعارف عدلي يكن باشا بإنشاء جامعة حكومية وتشكلت في مايو ١٩١٧ لجنة للنظر في أمر إنشاء الجامعة الحكومية وإصلاح التعليم العالي في مصر(٢).

على أننا نرى أن الأهم من كل هذا في معرض بحثنا هو أن عدلي يكن لم يكن بألين عريكة من سعد زغلول ولا أوهن منه عزمًا في مواجهة غطرسة دنلوب وعنجهيته، فقد أصر على تعميم استخدام اللغة العربية في التدريس فصارت في عهده لغة التدريس في المدارس المصرية بمرحلتيها الابتدائية والثانوية(٣).



ونعود إلى مذكرات سعد زغلول لنتابع فيها مواقفه مع عدلي يكن في تلك المرحلة من علاقتهما، وتطالعنا الأزمة التي وقعت بين سعد وبين السلطان حسين كامل في خريف سنة ١٩١٥، وأهمية هذه الأزمة أنها تساعدنا على رصد طبيعة العلاقة بين سعد باشا وعدلي باشا في هذه الحقبة وكيف تطورت.

---

(١) سعد زغلول باشا، نفس المصدر السابق، ص١١٦.

(٢) عوض توفيق وحسن صبري(إعداد): وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، الجزء الأول ١٨٣٧-١٩٥٢، ص ٥٧-٥٨.

(٣) نفس المصدر والصفحة.

يروي سعد باشا أنه سافر يوم ٢٢ سبتمبر إلى الإسكندرية «في القطار المفتخر» بناء على نصيحة محمد باشا محمود ليقابل السلطان «لتلافي ما عساه يكون قد غيّر الخاطر الشريف السلطاني من جهتي»(١)، وطلب سعد باشا مقابلة السلطان في نفس اليوم لكن السلطان اعتذر عن عدم استقباله لانشغاله!

وبينما جلس سعد باشا ينتظر في غرفة التشريفات دخل الوزراء ومنهم عدلي باشا فقص عليه سعد القصة، وخال لسعد باشا أن صاحبه يعرف شيئا عن سبب هذه الجفوة ورأى أن عدلي باشا يسلم عليه في برود، فنهره قائلا «سلم زي الناس! أنا كنت معاك إمبارح؟»(٢). ولعل عدلي قد سلم على صديقه ببرود فعلًا، أو ربما كان سعد متوترًا من تغير السلطان من جهته وزاده قلقًا أن السلطان ربما يعتذر عن عدم مقابلته، أو ربما تملكه بعض من غيرة من أن عدلي باشا سيدخل للسلطان لتوه مع باقي الوزراء، بينما يبقى هو متحرقًا بالانتظار!

على أي حال لم يلق أحد منهما بالاً لهذا العارض، وسدر عدلي ورشدي يسعيان سعيًا حثيثًا لدى السلطان حسين كامل لإنهاء تلك الأزمة كما يروي لنا سعد باشا نفسه، فبعد تلك المشادة بأيام يزور عدلي باشا صاحبه ويتحادثان «مليا في شأن غضب السلطان. فأكد لي (أي عدلي أكد لسعد) أن عظمته لم يفاتحه في هذا الشأن»(٣)، ويهون عدلي يكن ألم صاحبه وقلقه شأن أي صديقين «وفي ختام السمر قال عدلي – وقد رآني منفعلاً من غضب السلطان: لا تهتم كثيرًا فهي سحابة، وتزول عما قليل! قلت إني لا أطمع الآن في شيء، فإن مراكزكم لا تُحسدون عليها (أي منصب الوزارة). وللسلطان أن يفهم أنه الآن مخوف، لا مرجو!»(٤).

وبالفعل مضى عدلي باشا يكن في سعيه لتدبير لقاء لسعد باشا مع السلطان حسين، ويسافر سعد باشا إلى الإسكندرية حيث كان السلطان يقيم، «وبعد الغذاء، ذهبت إلى عدلي، وفهمت منه أنه تكلم في مسألتي مع السلطان، وأنه وعده أن يرسل

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٥ ص٢٢٨.
(٢) نفس المصدر ص٢٢٩.
(٣) نفس المصدر ص٢٤٦.
(٤) نفس المصدر ص٢٤٧.

إلي، وأكد له أنه لا شيء عنده بالنسبة إلي. ولكن عدلي سأل سعيد ذو الفقار (كبير الأمناء وكان ترتيب المقابلة مع السلطان من اختصاصه) عن ذلك، فقال إنه لم يرسل لي»[١]. واستمر عدلي باشا يسعى لمصلحة صديقه ويتصل ملحًا في إتمام المقابلة حتى تمت بالفعل في اليوم التالي وخرج منها سعد راضيًا وشكر عدلي باشا ورشدي باشا على سعيهما في حقه لدى السلطان[٢].

* * *

وكما رشح سعد باشا عدلي باشا للوزارة سنة ١٩٠٨ لوزارة المالية، يفعل عدلي باشا نفس الشيء سنة ١٩١٧ حين يسأله السلطان فؤاد في مطلع حكمه عمن يصلح لتولي المناصب الوزارية، فيرشح صديقه سعد زغلول باشا[٣]، كما يرشحه لنيل الوشاح الأكبر من نيشان النيل لأنه يحضر الاحتفالات الرسمية وليس على صدره إلا نياشين أجنبية! وبالفعل أنعم السلطان فؤاد على سعد زغلول باشا بالوشاح في ٢٥ مارس سنة[٤] ١٩٨١، قبل أن يقدر له أن يتشح بنيشان الزعامة المطلقة للأمة المصرية بسنة واحدة!

وتمضي الأيام بالرجلين وكثيرًا ما تقرأ في يوميات سعد باشا عن لقاءاته بعدلي باشا وسهرهما معًا في النادي أو في بيت سعد باشا، كقوله «وفي المساء (يوم ٧ نوفمبر ١٩١٥) حضر عندي عدلي في نحو الساعة ١٠، ولبث إلى الساعة واحدة بعد نصف الليل» و«ذهبت مع عدلي إلى الكلوب، ثم إلى عندي، حيث لبثنا في سمر إلى الساعة ٢ بعد نصف الليل»[٥].

وكثيرًا ما يشكو عدلي لسعد تغير السلطان من ناحيته هو الآخر[٦]. والمفارقة

(١) سعد زغلول باشا، نفس المصدر السابق ص٢٥٩.
(٢) المرجع السابق ص٢٦٤.
(٣) المرجع السابق ج٦ ص٣٢٧.
(٤) المرجع السابق ج٨ ص١٤٤.
(٥) المرجع السابق ج٥ ص٢٧٠ و٢٧٩.
(٦) المرجع السابق ج٦ ص٣٠٣ وج٧ ص١٢٠.

أن عدلي يكن في تلك المرحلة كان يبوح بأسراره وما تطويه نفسه إلى سعد ذاته. والمفارقة لا تنبع من الفعل نفسه، فما كشف صديق لصديقه عن بعض مكنون نفسه بغريب، وإنما تأتي المفارقة من أن هذا الذي كان موضع سره وأمين خبيئته قد تحول فيما بعد إلى خصم ومنافس، يتحدثان معًا بحساب وتقتير وتسدل الريبة والمظنة أستارها على علاقتهما، فتفسد وتتعكر!

* * *

معًا في برينتانيا

ولعل أطرف لقاء بين عدلي باشا وسعد باشا فيما رصدت مذكرات الأخير، كان حين دعاهما إسماعيل باشا صدقي في ٢٤ نوفمبر ١٩١٧ إلى سهرة في مسرح برينتانيا (Théatre Printannia). ومسرح برينتانيا هذا كان واحدًا من أفخم مسارح القاهرة في أوائل القرن العشرين، وكان يقع في شارع فؤاد الأول بالقرب من دار القضاء العالي، ومحله الآن سينما كايرو بالاس.

افتتح مسرح برينتانيا في مايو ١٩٠٨ وقد بنى على طراز الفن الحديث (Art Neveau) الذي كان سائدًا في ذلك الوقت فكان له مدخل واسع جميل وصالة استقبال ثرية وكان برينتانيا يسع ١٣٥٠ مقعدًا.

لعب كبار فناني العصر على برينتانيا مثل جورج أبيض الذي افتتح إحدى مسرحياته عليه في ٢٠ أبريل ١٩١٢ واستمر يعرض فنه الجميل على خشبته موسم ١٩١٢-١٩١٣ ثم عزيز عيد سنة ١٩١٥ ومنيرة المهدية سنة ١٩١٧. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى هجر برينتانيا ثم هدم سنة ١٩٢٣ وبُنِيَ مسرح آخر مكانه سنة ١٩٢٧ ثم أخيرًا حلت سينما «كايرو بالاس» محله وإن قلّت عنه في المساحة وافتتحت في ٢٨ أبريل ١٩٤٥[١].

ونفسح لسعد باشا حتى يصف لنا سهرته مع صديقيه في «تياترو برينتانيا» كما أسماه الذي ذهب إليه «لحضور تمثيل رواية كارمن، بواسطة جوق (أي فرقة) منيرة المهدية». ولا يخلو وصف سعد باشا للسهرة من طرافة وخفة ظل «وقد كان التياترو

(١) كل المعلومات عن مسرح برينتانيا إهداء من الصديق الفاضل والمؤرخ المتميز ماكس كاركجي.

على سعته، غاصًا بالمتفرجين، والألواج مملوءة جدا، ولكن أغلبهم كانوا من الطبقة الوسطى والدنيا».

«ومنيرة المهدية فنانة في الثلاثين من عمرها، خمرية اللون، رشيقة القد، مليحة الوجه، خفيفة الروح، رخيمة الصوت، وطويلة النفس، وتمثيلها لا بأس به، كما لا بأس ببعض أفراد الممثلين معها».

«وقد رأيت التمثيل تقدم عن ذي قبل كثيرًا، ولكن الشعب لم يتهذب بعد! ولم يترب فيه ذوق هذه المشاهد، فهو يصفق لما يجب السكوت عنده، ويسكت لما يجب له التصفيق، ويضحك عندما يلزم البكاء، ويسكت بعضه بعضًا، فيكون الإسكات أدعى للجلبة من التشويش. وقد لبثت إلى ما قبل الفصل الأخير وانصرفت مع عدلي»[1]!

أما أكثر مداعبات خفة ظل بين الصاحبين فكانت في سبتمبر سنة ١٩١٦ حين وقع سعد باشا من فوق الحمار في عزبته بمسجد وصيف، فأرسل له عدلي باشا مازحًا «كيف من ملك قياد الكلام، لا يُحسِن قياد الحمار؟»[2]!



بيد أن العلاقة بين سعد زغلول وعدلي يكن لم تكن كلها وئامًا وصفاءً، فكما رأينا ما كتب سعد باشا عن صاحبه مما ينم عن توثق الصلة وقرب الصداقة، نستعرض أيضًا بعض ما كتبه منتقدًا عدلي باشا ومهاجمًا له في أحيان كثيرة، كقوله معلقًا على احتداد عدلي باشا على أحد محدثيه «وخطَّأت عدلي في غضبه وحدته»[3]، أو قوله «ولم يعجبني منه أنه (عدلي) كان يتلقى كلامي ببرود، ويتبرم من أكثره! ونظر في الساعة، ثم قام فزعًا قائلاً: إن الوقت أزف! وانصرفنا على برود تام، كأنما كنا متشاجرين!»[4].

---

(١) سعد زغلول باشا، نفس المصدر السابق ص ٣٤٧-٣٤٨.

(٢) نفس المصدر ص٣٦.

(٣) نفس المصدر المرجع السابق ج٥ ص١٤٣.

(٤) نفس المصدر ص١٨٣.

ويبلغ هجوم سعد على عدلي حدًا قاسيًا في يومية ١٤ أكتوبر ١٩١٧ بعد تولي السلطان فؤاد عرش البلاد بأيام قليلة فيقول «رأيت من عدلي تنازلاً لم أكن أعهده فيه! وهشاشة وإقبالاً على أمين يحيي لم أشعر بهما من قبل[١]! وتمدحا بمناقب السلطان لم أسمعه منه! وربما سمعت منه غيره! أو عكسه! والله مقلب الأحوال». ويسترسل في اتهام صديقه «والظاهر أن عدلي يريد أن يلعب به (بحسين رشدي باشا رئيس الوزراء آنذاك)، ويأخذ مكانه، وأمين يحيى من وسائل هذه الغاية! والله أعلم!»[٢].

وقد أثبتت الأيام خطأ ظن سعد باشا في صاحبه، فعدلي باشا استمر يعمل مع حسين باشا رشدي في الوزارة حتى استقال رشدي باشا حين رفض الإنجليز سفر سعد باشا زغلول والوفد فكان عدلي باشا الوزير الوحيد الذي انضم إليه مستقيلاً كما سيجيء بيانه!

وفي ٢٧ يوليو ١٩١٨، قبل أشهر قليلة جدًا من قيام الوفد والثورة من بعده، يكتب سعد باشا «إذا لاقيت رشدي أو عدلي، فتحفظ جدا في خطابك، وتلطف في سؤالك، ولا تجعل لهما، أو لغيرهما وجهًا في النفور منك، بل اجتهد أن يكون الأغلب راضيا عنك»[٣]. والعبارة تنم عن توجس وترقب سعد حيال صاحبه فضلاً عما تطوي من غموض وإبهام، إذ لم يسبقها سعد باشا أو يلحقها بما يفسر مقصده ويوضح مرماه!



ورغم هذه الجفوات التي وقعت بين الصاحبين، يسوغ لنا أن نستخلص من هذا العرض أن العلاقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا بلغت أوثق درجاتها وأحسن مراحلها في الفترة ما بين تولي سعد باشا وكالة الجمعية وعدلي باشا نفس الوكالة ثم الوزارة. وقد استمرت تلك العلاقة وثيقة تثمر تعاونًا بناء في العمل الوطني وحتى ما بعد نفي سعد باشا ثم الإفراج عنه وسفره إلى باريس كما سيأتي بيانه في الفصل القادم.

---

(١) أمين يحيى باشا كان واحدًا من أصدقاء الأمير فؤاد المقربين وفي مطلع حكمه ساد اعتقاد بأنه سيوليه منصبًا مهمًّا.

(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٦ ص٢٩٢.

(٣) نفسه ج٧ ص٧٧.



حين وقع سعد باشا من فوق الحمار... أرسل له عدلي باشا ممازحًا «كيف من ملك قياد الكلام، لا يُحسن قياد الحمار؟»

وما الجفوات القصيرة والتصادمات البسيطة إلا مظاهر تفاعل إنساني بين أي شخصين قريبي الصلة، بل إننا نرى أن هذه الجفوات نفسها من شأنها أن توثق العلاقة وتضفي عليها حيوية وتجددًا وقدرة على إصلاح نفسها بنفسها.

هكذا مضى الرجلان في تلك الآونة والمقابلات والاجتماعات بينهما تتكثف وتتلاحق، وتكاد تراهما معًا في كل موقف، متفقين أحيانًا ومتنافرين أحيانًا أخرى. لم يكن الرجلان من نفس النشأة أو الخلفية الاجتماعية ولكن ذلك لا يمنع أن الأرضية المشتركة بينهما كانت فسيحة متسعة، غزلت الأيام والمواقف خيوط الصلة بينهما فكانت مزيجًا من شد وجذب.

صداقة تنطوي على ود مع بعض من غيره، على مواءمة و بعض من مواجهة، على اتحاد و بعض من منافسة.

صداقة وصلت بطرفيها إلى السلطة، فصرعتها السلطة ... وانشطرت أمة!

* * *

الفصل الثاني

صداقة في أوجـها

نشأة الوفد

حين تأسس الوفد في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ كان حسين باشا رشدي رئيسًا للحكومة وعدلي باشا يكن وزيرًا للمعارف العمومية[١]، وقد ظهر جليًا من أول يوم أن موقف الرجلين مؤيدًا للوفد وأن الكل يتحرك في إطار تنسيق كامل وتعاون مكثف. فبعد أن خرج سعد زغلول من مقابلته التاريخية للمعتمد البريطاني في ذلك اليوم، توجه لتوه لمقابلة رشدي باشا في مكتبه بوزارة الداخلية وأفضى له بما دار فيها وكان رشدي باشا يعلم مسبقًا بأمر هذه الزيارة وينتظره لمعرفة ما أفضت إليه[٢].

ويفكر الجميع في كيفية إضفاء الشرعية على الهيئة الوليدة، فتخرج فكرة التوكيلات إلى النور التي تمت بمباركة حكومة رشدي باشا لها والتي كان لها أعظم أثر في اكتساب الوفد لقوته وشرعيته.

كذلك نسق رشدي باشا وعدلي باشا مع سعد باشا المطالبة بالسفر إلى لندن لعرض القضية. ففي نفس اليوم الذي تشكل فيه الوفد وطلب الإذن بالسفر إلى لندن، طلب رشدي باشا أيضًا الإذن له ولزميله عدلي يكن باشا من السلطان فؤاد ليعرض على الإنجليز «رغائب حكومتكم» السياسية[٣]. وافق السلطان وذهب رشدي باشا

(١) شكلت هذه الوزارة يوم ١٠ أكتوبر ١٩١٧ غداة وفاة السلطان حسين كامل واعتلاء أخيه السلطان أحمد فؤاد أريكة الحكم واستمرت حتى استقالت في أول مارس ١٩١٩ وفق ما سيأتي في المتن (فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية ص١٩٣-١٩٥).

(٢) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩ الجزء الأول ص٩٩.

(٣) نفس المصدر ص١٥٤.

إلى المعتمد البريطاني لاستصدار الإذن اللازم لذلك، فقد كانت الأحكام العرفية المفروضة على مصر تقيد حرية السفر وتوجب استصدار إذن به من السلطات العسكرية البريطانية.

وتمضي أحداث تلك الفترة المجيدة في تاريخ البلاد، فترفض إنجلترا في بادئ الأمر سفر رشدي باشا وعدلي باشا بحجة أن وزير الخارجية مشغول في تلك الآونة بالسفر إلى باريس والإعداد لمؤتمر الصلح، وكأن طلب المصريين مقابلته قد جاء لموضوع لا علاقة له بالمؤتمر، فرأت لندن تأجيله حتى بعد الفراغ من المؤتمر!

وبعد ضغط مكثف من رشدي باشا وعدلي باشا استوجب تقديم استقالتهما والإصرار أكثر من مرة على قبولها، توافق لندن على استقبالهما ولكنها لا توافق على السماح للوفد بالسفر. ويرفض رشدي وعدلي ذلك ويجددان استقالتهما مصرين عليها حتى يضطر السلطان في النهاية إلى قبولها يوم أول مارس ١٩١٩.

وفي ٣ مارس ١٩١٩ يتوجه سعد زغلول باشا وأعضاء الوفد المصري إلى قصر عابدين ليقدموا للسلطان فؤاد احتجاجًا على قبول استقالة الوزيرين[1]، يعتبر واحدًا من أعنف العرائض التي قدمت إلى حاكم مصر على مر عصورها الحديثة، خطاب أقرب إلى الإنذار منه إلى الاحتجاج، جاء فيه تعليقًا على استقالة الوزيرين أنها «قوبلت من الشعب بتكريم شخصيهما والاعتراف بصدق وطنيتهما».

«ولقد كان الناس يظنون أنه كان لهما في وقفتهما الشريفة دفاعًا عن الحرية عضد قوي من نفحات عظمتكم، لذلك لم يكن ليتوقع أحد في مصر أن يكون آخر حل لمسألة سفر الوفد قبول استقالة الوزيرين، لأن في ذلك متابعة للطامعين في إذلالنا، وتمكينًا للعقبة التي ألقيت في سبيل الإدلاء بحجة الأمة إلى المؤتمر، وإيذانًا بالرضا بحكم الأجنبي علينا إلى الأبد»

«قد نعلم أن عظمتكم ربما كنتم مضطرين لاعتبارات عائلية أن تقبلوا عرش أبيكم العظيم الذي خلا بانتقال أخيكم المغفور له السلطان حسين، ولكن الأمة من جهة

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج ٩ ص ٢٩.



حسين رشدي باشا... وصف سعد باشا استقالته هو وعدلي باشا بأنها وقفة شريفة دفاعًا عن الحرية.

أخرى كانت تعتقد أن قبولكم لهذا العرش في زمن الحماية الوقتية الباطلة رعاية لتلك الظروف العائلية ليس من شأنه أن يصرفكم عن العمل لاستقلال بلادكم، غير أن حل المسألة بقبول استقالة الوزيرين اللذين أظهرا احترامهما لإرادة الأمة لا يمكن أن يتفق مع ما جبلتم عليه من حب الخير لبلادكم، والاعتداد بمشيئة شعبكم، لذلك عجب الناس من مستشاريكم كيف أنهم لم يلتفتوا إلى أن الأمة في هذا الظرف العصيب إنما تطلب منكم – يا أرشد أبناء محررها الكبير محمد علي – أن تكونوا لها العون الأول على نيل استقلالها، مهما كلفكم ذلك، فإن همتكم أرفع من أن تحددها الظروف، كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدي باشا لا تسمح لرجل مصري ذي كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه؟! كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشيئة الشعب مقضي عليها بالفشل؟!»

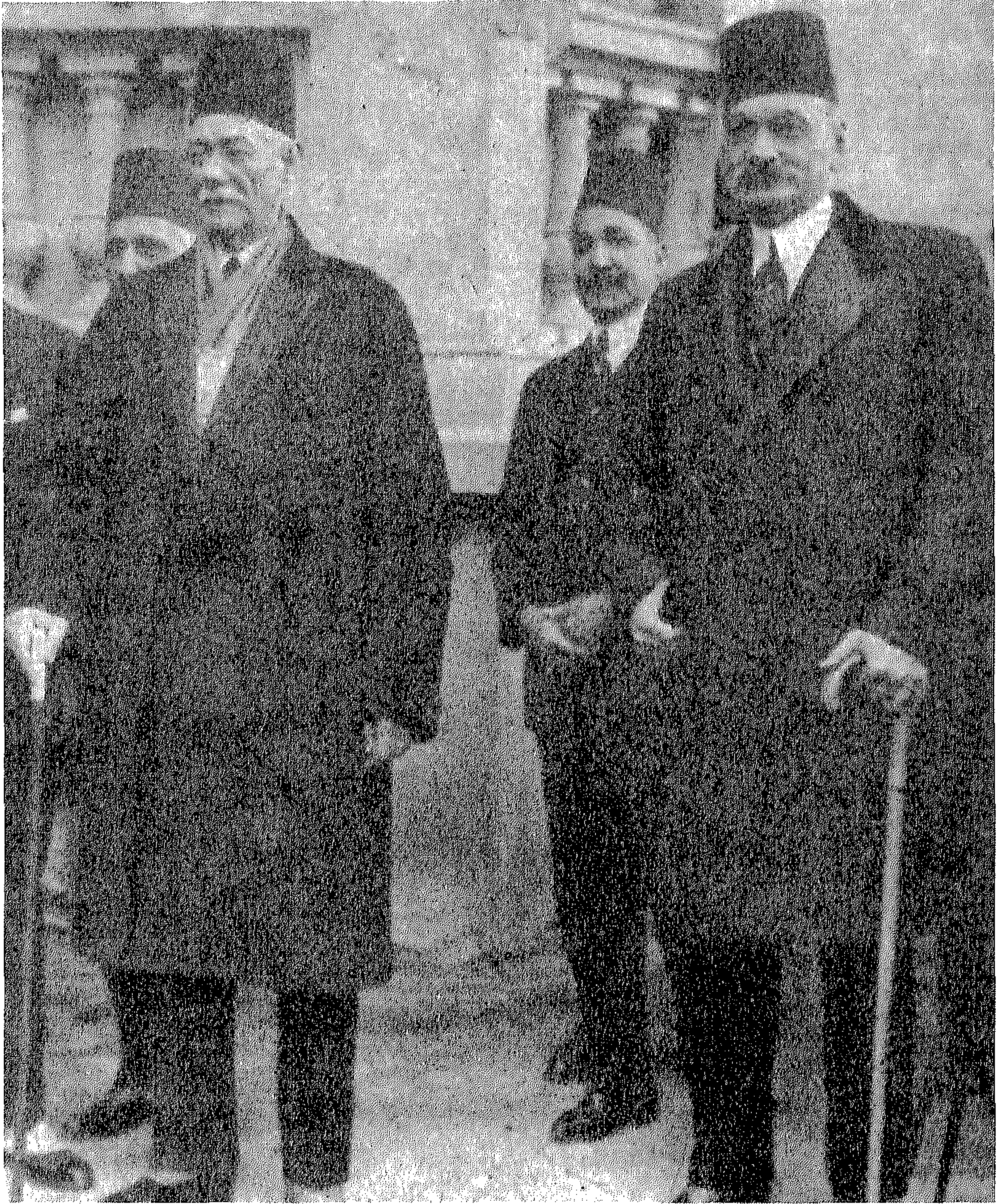
«عفوًا يا مولانا، قد تكون مداخلتنا في هذا الأمر وفي غير هذا الظرف غير لائقة، ولكن الأمر قد جلّ الآن عن أن يراعى فيه أي اعتبار غير منفعة الوطن الذي أنت خادمه الأمين. إن لمولانا أكبر مقام في البلاد، فعليه أكبر مسئولية عنها، وفيه أكبر رجاء لها»[(١)].

وما يعنينا التركيز عليه في هذا البحث هو أنه على الرغم من أن السبب الرئيسي وراء تحدي الوفد للسلطان كان إحراجه ومنعه من تشكيل وزارة أخرى، فإنها جاءت تحت مظلة تأييد سعد باشا لرشدي باشا وعدلي باشا والإشادة بوطنيتهما وصلابة موقفهما.

وإذا كان السبب المباشر لثورة ١٩١٩ هو نفي سعد باشا وأصحابه، فيمكن القول إن هذا الاحتجاج كان واحدة من الإرهاصات الأخيرة لثورة ١٩١٩ التي باتت مصر يومئذ حُبلى بها.

***

(١) من خطاب الوفد إلى السلطان فؤاد بتاريخ ٢ مارس ١٩١٩، وقد نقلناه عن الرافعي: المرجع السابق ص١٦١-١٦٢.



سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا... تقابلا لآخر مرة يوم ٤ مارس ١٩١٩، قبل القبض على سعد باشا بأربعة أيام

وفي يوم ٤ مارس ١٩١٩ تُجرى آخر مقابلة بين سعد باشا وعدلي باشا[1] قبل أن يتم القبض عليه يوم ٨ مارس بغية نفيه خارج البلاد، وقد حضرها حسين باشا رشدي وأعضاء الوفد. ولا يوضح سعد باشا ما جرى في تلك المقابلة ولكن الظروف القائمة وقتها تؤكد أنهم كانوا يتناقشون في الموقف السياسي في ضوء منعهم من السفر واستقالة رشدي باشا وعدلي باشا وما يمكن القيام به لمواصلة العمل الوطني.

وتجري بنا الأحداث فيقبض على سعد زغلول باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا في ٨ مارس تمهيدًا لنفيهم في اليوم التالي الذي لم يكد فجره يولد حتى نشبت في البلاد أروع ثورة شعبية كتبت في سفر تاريخه.

انفجرت ثورة الشعب المصري في ٩ مارس سنة ١٩١٩ في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فكانت مفاجأة أذهلت الجميع ووقف العالم يتأمل كفاح شعب يناضل في سبيل استقلاله ويتحدى أعتى إمبراطورية في العالم لينتزع حقوقه. وبقدر ما تغرينا تلك الأحداث المجيدة أن نطلق عنان القلم ليكتب عنها، بقدر ما نجد أنفسنا ملتزمين بإطار هذه الدراسة التي لا يمكن أن تتسع لأحداث الثورة المصرية ومسبباتها ونتائجها إلا فيما يتعلق بتطور شخصية كل من سعد وعدلي والعلاقة بينهما.

ومع انطلاق الشرارة الأولى للثورة بات واضحًا أن سعد زغلول قد تحول من كونه واحدًا من رجال السياسة البارزين في البلاد إلى زعيم الثورة وملهمها، ولا نقول قائدها، فثورة ١٩١٩ قامت والتهبت نيرانها وسعد باشا في المنفى، ولكنه كان بمثابة الحاضر الغائب. كانت المظاهرات تهتف باسمه وتحمل صوره وتتخذ من بيته – أو بيت الأمة كما عرف – قبلة لها. ناهيك عن أن الشرارة التي فجرّت نيران الثورة كانت نفي الرجل من مصر.

* * *

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج ٩ص٢٩.

عدلي وفديًا!

وفي خضم تلك الأحداث المثيرة والمتلاحقة التي تلت تأسيس الوفد في أواخر سنة ١٩١٨ والتي كان سعد زغلول باشا بطلها وملهمها، يجدر بنا تحليل موقف عدلي يكن باشا منها قبل أن نمضي مع رحلتهما معًا على درب الحركة الوطنية.

رسم عدلي باشا لنفسه خطًا سياسيًا يقضي بتأييد الوفد دون أن يكون عضوًا فيه. وكان هذا التأييد طبيعيًا لرجل وطني إزاء مطالب الوفد الذي هَبَّ ينادي بما يتمناه كل مصري غيور على بلاده. وعدلي يكن باشا لم يكن من مشايعي الأمير عمر طوسون كمحمد سعيد باشا مثلاً فينضم إليه(١) ولا كان من المقربين من القصر كتوفيق نسيم باشا مثلاً فيجنح إلى تجنب الوفد. وعلى هذا غدا طبيعيًا أن يكون مؤيدًا للوفد متعاطفًا مع مبادئه ومراميه.

ويطرأ سؤال مهم في هذا الصدد عن السبب في إحجام عدلي يكن باشا عن الانضمام الرسمي للوفد والانخراط الكامل في كوادره رغم تأييده له علنًا وبوضوح؟ ويبدو الجواب لأول وهلة في المنصب الوزاري الرسمي الذي كان عدلي باشا يتولاه والذي قد يحول دون انضمامه إلى هيئة كالوفد. لكن رصد ما حدث بعد ذلك من استقالة عدلي وإصراره عليها ينبئ بغير ذلك، فلو أن لعدلي يكن رغبة في الانضمام رسميًا للوفد لسهل عليه تقديم استقالته من الوزارة والانضمام إليه وقد قدمها وأصر عليها بعدها بأشهر معدودة. كذلك لا يمكن منطقيًا أن يكون عدلي باشا قد تنبأ بأنه

(١) في الأيام الأولى لقيام الوفد كان للأمير عمر طوسون دور محوري في الأحداث وسنأتي لذلك ببعض تفصيل في فقرة «الزعيم والأمراء».

سيختلف في الرأي مع صاحبه بعد نحو عامين من تلك الأيام، فآثر أن يحافظ على حقه في الاستقلال برأيه.

وقد يحار المرء بين عدة تفسيرات لذلك، على أن أقربها عندنا أن عدلي باشا كان يتجنب العمل تحت رئاسة سعد زغلول باشا. كان عدلي يعرف طباع صاحبه جيدًا ولا شك أنه رآه مرات كثيرة عنيفًا في المناقشة قاسيًا في الرد والرفض، وطبيعي أن عدلي باشا يريد أن يتجنب وضع نفسه في موضع يفرض عليه تقبل هذا الأسلوب، ومن هنا رأى أن في موقف «المؤيد من الخارج» مواءمة بين الدور الوطني الذي يجب أن يقوم به من أجل بلاده وبين الحفاظ على منزلته الأدبية وما يمكن أن يمسها إذا ما عمل تحت رئاسة سعد زغلول باشا المباشرة. نقول هذا رغم أن رجالاً لا يقلون مكانة اجتماعية وأدبية عن عدلي باشا قد قبلوا عضوية الوفد والعمل تحت رئاسة سعد مثل علي باشا شعراوي وحمد الباسل باشا وعبد العزيز فهمي باشا وغيرهم، ولكن لا ننسى أن كل هؤلاء ما لبثوا أن اصطدموا بالزعيم وخرجوا من الوفد.

على أي الأحوال فقد أيد عدلي يكن صاحبه ونسَّقا مواقفهما وتحركاتهما معًا حتى استقال عدلي باشا ونفي سعد باشا وقامت الثورة. لم يكن لعدلي يكن باشا دور في الفترة التي تلت ذلك فاحتجب نوعًا ما وتقلص ذكره كما ذكرنا فيما سبق.

* * *

على أي حال فقد أوضحت أحداث تلك الأيام التنسيق الوثيق والصلة القريبة بين الصاحبين آنذاك، وواضح من إشادة سعد باشا بموقف رشدي باشا وعدلي باشا أن العلاقة بينهما في ذلك الوقت كانت تسودها ثقة كل طرف بصدق وطنية الطرف الآخر ورغبتهما في التعاون الوثيق من أجل الأهداف القومية.

وربما يطرح رأى أن سعد باشا في بعض الأحيان كان يعلن في الوثائق الرسمية غير ما يبطن، كما سنرى حين نأتي لتحليل موقفه من تأييد أمراء أسرة محمد علي للثورة مثلاً. لكن الموقف هنا يختلف، فتوجيه إنذار بهذا القدر من العنف لحاكم البلاد أمر خطير، ولا يمكن أن يقدم سعد عليه بغير اقتناع كامل بفحواه وجدواه.



لماذا أحجم عدلي باشا عن الانضمام إلى
الوفد، ولماذا تعاون معه؟

كذلك نجد أن الزعيم كتب في مذكراته أنه حين أبلغه رشدي باشا أنه ينوي هو وعدلي باشا الإصرار على ضرورة السماح للوفد بالسفر أو الاستقالة إذا لم يجب طلبهما رد عليه سعد قائلاً «لقد أحسنتما كل الإحسان، وأيدتما بذلك عملكما الجليل السامي، ولم يبق على الأمة إلا الشكر لكما على هذه العزيمة النافعة»[1].

وتؤكد هذه الفقرة من مذكرات سعد باشا أن إحجام عدلي باشا عن الانضمام إلى الوفد أيًا كان سببه لم يؤث أي تأثير سلبي على العلاقة بينهما، وأنه ظل موضع تقدير صاحبه العميق لموقفه هو ورشدي باشا وإيمانه الراسخ بصدق وطنيتهما ومضاء عزيمتيهما.

ومن ثم يمكن الاعتقاد بأن علاقة عدلي يكن باشا وسعد زغلول باشا وقت نفيه الأول كانت في ذروة توثقها تنسيقًا ومودة وثقةً... والمفارقة أن نفس العلاقة وقت نفيه الثاني كانت أيضًا في الذروة، ولكن كانت تلك المرة ذروة المرارة والضغينة والتباغض!

* * *

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج ٧ ص١٩١.

الصدمة الأولى

استيقظت مصر يوم ٨ أبريل سنة ١٩١٩ فألفته يومًا مبهجًا في تاريخ شعبها، احتفلت فيه كل طبقاته بالإفراج عن زعيمه سعد زغلول باشا والسماح له بالسفر إلى باريس لعرض مطالب مصر أمام مؤتمر الصلح الذي أقيم في قاعة المرايا بقصر فرساي وعرف باسمه.

كانت المدة التي قضتها البلاد في ثورة قصيرة إذا ما حسبت بالأيام فهي لم تتعد شهر، لكنها تحسب سنينًا طويلة إذا ما قدرت بما قدمه الشعب من تضحية ودماء. مظاهرات وشهداء وقصص بطولة وفداء وكفاح ضاري ضد قوى الاستعمار البريطاني العاتية، شعب أعزل في مواجهة أقوى إمبراطورية في العالم! ثار الشعب كما أسلفنا حين قبض على زعيمه ونفى ثم فرح واستبشر حين أفرج عنه. ولأن الإفراج عن سعد زغلول باشا وأصحابه جاء بعد شهر واحد من نفيهم واشتعال الثورة، فقد اعتقد الكثيرون أن الثورة قد نجحت ودان قطافها وأن الاستقلال الوشيك آتٍ لا ريب فيه.

في هذا الجو من التفاؤل المفرط سافر سعد باشا وأعضاء الوفد المصري إلى باريس في أبريل ١٩١٩ وفي مخيلة نفر منهم أن يقصدوا المؤتمر الذي تجمع فيه ممثلو دول العالم ليطلبوا منه الاستقلال فيستجيب، ويعود الوفد ظافرًا لتنعم مصر باستقلالها! وقد ساعد على تضخم هذا التفاؤل والإمعان فيه ما صاحب وداع أعضاء الوفد عند سفرهم من مظاهر الفرح والاستبشار التي سادت الأجواء.

وكان للصحف دور رئيسي في خلق تلك الأجواء فصدرت صحيفة وادي النيل

يوم سفر الوفد وعنوانها «المندوبين الذين سيغادرون مصر إلى أوربالخدمة القضية المصرية» وتنقل قول أللنبي لهم حين استقبلهم «إنكم أنتم القادرون على أن تقودوا الشعب المصري»[١]. وعلى الرغم من هذا التفاؤل الشديد الذي ساد الأجواء المصرية نجد أن بعض الجهات قد تشككت في نوايا الإنجليز حيال القضية المصرية، فنطالع في صحيفة الأهرام سؤالاً لرشدي باشا غداة تأليفه الوزارة عما إذا كانت الوزارة قد تشكلت بعد أن تقرر مركز الإنجليز في مصر بالفعل، فيجيبها بالنفي[٢]!

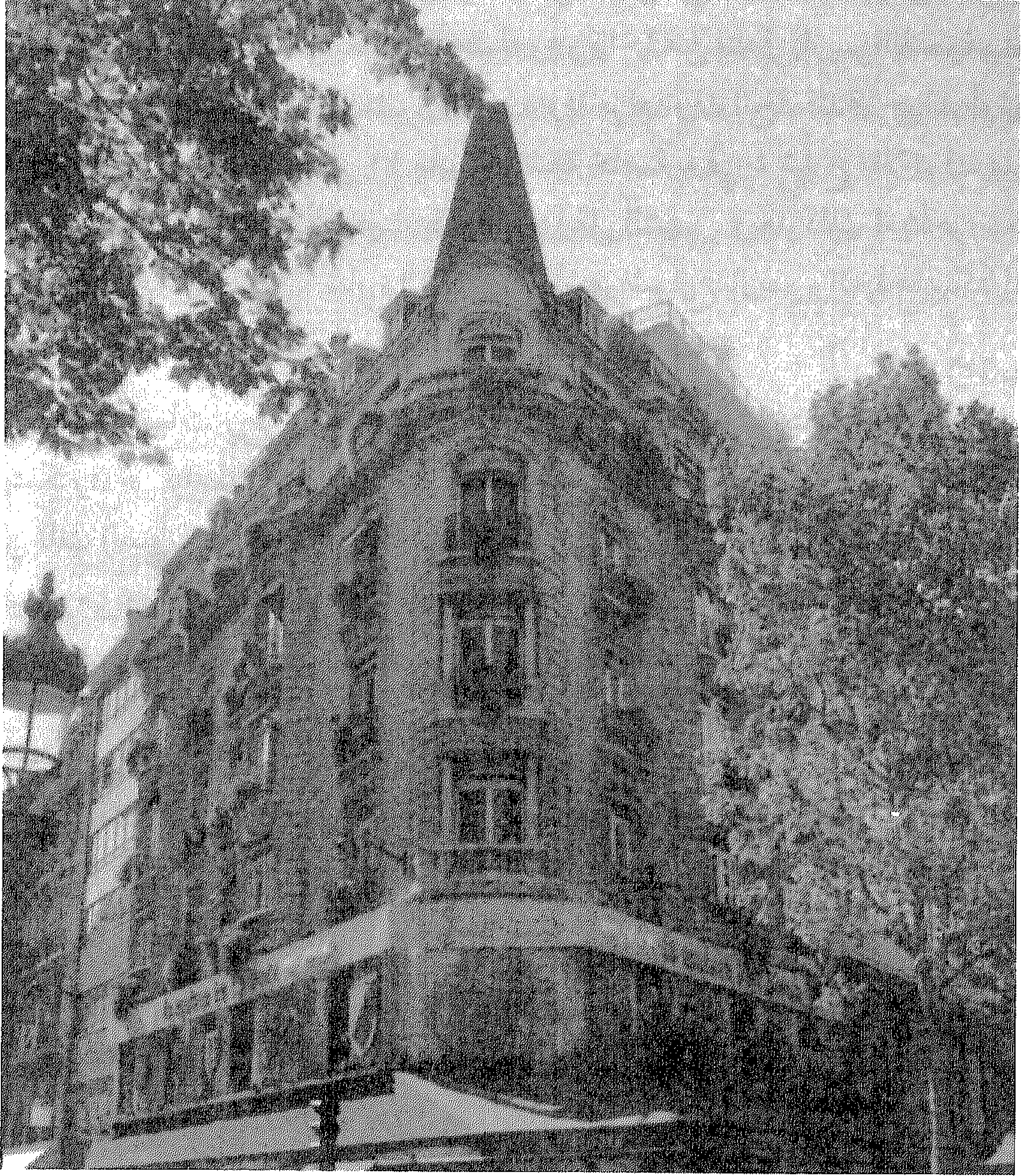
من ناحيته شك سعد باشا في نوايا الإنجليز بعد إعلان الإفراج عنه وتراه يفكر فيما إذا كانوا سيغدرون به وبقضية بلاده، لكنه يعود فيمني نفسه بأحسن الفروض. فهو يكتب بعد بضعة أيام من الإفراج عنه متسائلاً «ألا يخشى أن يكون الإذن للمصريين بالسفر حصل بعد الاتفاق على مستقبل مصر؟ لا أظن ذلك! لأنه لو كان شيء من ذلك تم، لأبرقت به التلغرافات في كل الأنحاء، ولسمع له دوي في كل الأرض»[٣].

وفي صباح ١١ أبريل قام القطار من القاهرة إلى الإسكندرية، وقد خصصت فيه عربة لأعضاء الوفد فاستقبلته الجماهير على طول الطريق بين العاصمة والثغر بالهتاف والتحية. ومن الإسكندرية استقل أعضاء الوفد الباخرة كاليدونيا، ومن الصدف الغريبة أنها نفس الباخرة التي حملت سعد باشا وأصحابه إلى المنفى قبل نحو شهر من ذلك اليوم!

ومرت كاليدونيا على مالطا ليستقلها سعد زغلول باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا وإسماعيل صدقي باشا مرة أخرى ولكن هذه المرة كزعماء أحرار آلوا على أنفسهم المطالبة بحقوق بلادهم. وقبيل ظهر يوم الجمعة ١٨ أبريل وصلت كاليدونيا إلى ميناء مارسيليا بعد رحلة شاقة من جراء تقلبات البحر وأنوائه[٤]، وكأن الطبيعة تنذر الركاب بمصاعب الرحلة التي يوشكون على البدء فيها!

---

(١) الدكتور رمزي ميخائيل: الصحافة وثورة ١٩١٩ ص ١٤٢.
(٢) نفس المصدر ص ١٤٠.
(٣) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج ٩ ص ٩٣.
(٤) محمود أبو الفتح: مع الوفد المصري ص ٢٤.



العمارة التي سكن بها سعد باشا في شارع الشانزيليزيه في باريس سنة ١٩١٩ ـ ١٩٢١

وبعد نهار حافل بلقاء مندوبي الصحف استقل الوفديون قطار رابيد الذي أقلهم إلى باريس فدخلوها الساعة العاشرة تقريبًا من صباح اليوم التالي، حيث لقيهم في محطة ليون بعض الطلبة المصريين بالتصفيق والهتاف.

تفرق الأعضاء للسكنى لتعذر وجود أماكن شاغرة في فندق واحد، فنزل الزعيم في فندق جراند أوتيل ومعه بعض الأعضاء وهو واحد من فنادق باريس الفخمة بينما نزل الباقون في فنادق الكونتننتال وبردفورد وفاجرام. وقد اتخذ فندق جراند أوتيل مقرًا مؤقتًا للوفد حتى نقل في ١٠ مايو إلى شقة خاصة به في ٤ شارع مالاكوف على مقربة من حي تروكاديرو[١] حيث يقف برج إيفل الشهير. وبعد ذلك استأجر سعد باشا شقة بالعمارة رقم ٣٩ شارع الشانزيليزيه أشهر شوارع باريس واتخذها سكنًا له، بينما نقل مقر الوفد إلى شارع ماربيف[٢].

بهذه الترتيبات وطن أعضاء الوفد أنفسهم في باريس حتى يتهيأ لهم جو العمل ويتمكنون من نيل بغيتهم والعودة إلى مصر ظافرين. بيد أن الواقع كان أبعد ما يكون عن تلك الصورة الوردية التي حلا للبعض أن يتخيلها ويمني نفسه بنتائج خالت له على مرمى حجر. فما إن وطئت أقدام الوفد باريس حتى كانت إنجلترا قد أعدت لهم مفاجأة صاعقة قضت على أحلامهم واجتثت جذورها!

* * *

قبل ذلك التاريخ بحوالي عام ونصف وبالتحديد في ٨ يناير سنة ١٩١٨ أعلن رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسن أربعة عشر مبدأً سياسيًا وصفها بأنها «البرنامج الوحيد لإقرار السلام» أكد فيها على أهمية حق تقرير المصير لشعوب العالم المستضعفة وضرورة قبول الشعب لأي تسوية تتعلق بمصيره. وتأتي أهمية هذا الإعلان الذي صدر من قبل رئيس دولة كبري جديدة بدأت تفرض نفسها على النظام العالمي، فبعث أملاً كبيرًا في نفوس الدول الصغيرة، واعتقد الكثيرون أن أمريكا ستخرج من عزلتها المعهودة كقوة عظمى فتية تنادي بالعدل والمساواة وتنصف الأمم الضعيفة من القوى الاستعمارية التقليدية وعلى رأسها بريطانيا العظمى.

---

(١) محمود أبو الفتح: نفس المصدر، ص ٢٥.

(٢) محمد كامل سليم بك: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ص١٤٢.

على أن المواقف السياسية وآليات توازن القوى لها حسابات معقدة أبعد ما تكون عن العواطف السامية والأماني الطيبة، بل تخضع لمصالح الدول المادية وأطماعها التوسعية. قبيل وصول الوفد إلى باريس وقع خلاف حاد بين أمريكا وعدة دول أخرى، وانتهز الإنجليز الفرصة وقد أتقنوا أساليب المراوغة والضرب على الأوتار الصحيحة، فلم يكن صعبًا على لويد جورج أن يحصل على موافقة ولسن على الحماية البريطانية على مصر كجزء من الثمن الذي يقايض به أمريكا لضمان استمرار تأييد إنجلترا لها في منازعتها مع سائر القوى السياسية. وفي صباح يوم ١٩ أبريل سنة ١٩١٩ أرسل لويد جورج أحد مساعديه إلى المنزل الذي كان الرئيس الأمريكي يتخذه مقرًا له بميدان الولايات المتحدة بالقرب من برج إيفل وحصل على موافقته في ربع ساعة[١]!

هكذا تمكن الإنجليز من تسديد ضربة قاسية للوفد في مستهل نضاله ووصفها عبد العزيز باشا فهمي بأنها «ضربة مؤلمة أصابتنا في الصميم لمجيئها من أهم جهة كنا نأمل منها الخير والإنصاف، لا هذا البغي والإجحاف»[٢]. والعجيب أن يحدث هذا في نفس يوم وصول الوفد إلى باريس فيصف سعد باشا ذلك الموقف بأنه «كتدبير السجان الذي يطلق أسيره ثم يرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله»[٣]!

ولم يكد الوفد يقيم عوده من تلك الضربة حتى جاءته ضربة ثانية بعدها بأيام تماثل سابقتها في القسوة والشراسة، ففي ٦ مايو ١٩١٩ في قصر تريانون القريب من قصر فرساي بضواحي باريس سلم الحلفاء شروطهم لقبول الصلح مع ألمانيا لممثليها ومنها اعتراف هذه بالحماية على مصر!

هكذا صدق حدس سعد باشا فلم يفرج عنه الإنجليز ويسمحون له بالذهاب إلى باريس إلا بعد أن أمّنوا جبهة فرساي تمامًا!

* * *

(١) محمود أبو الفتح: مع المسألة المصرية والوفد ص٦٩-٧٠.

(٢) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص٩٥.

(٣) أوردنا عبارة سعد باشا نقلاً عن محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٣١-١٣٢.

التلغراف المشئوم

في ذلك الجو القاتم بدأ الوفد عمله في باريس، ما طرق بابًا إلا لاقاه موصدًا ولا سلك دربًا إلا ألفاه مغلقًا! بادئ ذي بدء، مر سعد زغلول على جميع رؤساء الوفود وترك لهم بطاقة تحية، فلم يرد أحد منهم إلا رئيس وزراء إيطاليا[١]، ثم طلب الوفد السماح له بحضور المؤتمر فلم يقبل طلبه وطلب لقاء الرؤساء لشرح مطالبه فلم يستجب له أحد. حتى المذكرات التي كتبها الوفد ليشرح وجهة نظره ويطالب بحقوق بلاده وأرسلها إلى المؤتمر كان مصيرها سلة المهملات، فلما وجه الوفد مذكراته إلى أعضاء المؤتمر رأسًا، أعاد المندوب الإنجليزي نسخته إلى الوفد وقد شطب على صفحاتها بقلم أحمر وشطرها نصفين[٢]!

والأخطر من ذلك أن أعين الإنجليز كانت ساهرة ترقب حركة الوفد منذ وصوله إلى باريس لتسد عليه كل المنافذ، فاستخدموا نفوذهم لدى الدول الأوروبية الأخرى لمنع حصول الوفديين على تأشيرات لدخولها تجنبًا لانتشارهم في أوربا للدعاية للقضية المصرية[٣] بشكل يصعّب على الإنجليز مراقبة تحركاتهم وإجهاض محاولاتهم في مهدها على نحو ما جرى في باريس. كذلك سارع الإنجليز في الاستعانة بالرقابة التي كانت لا تزال مفروضة على المطبوعات واتخذوها ذريعة لتضييق الخناق على الصحف الفرنسية وشنوا هجومًا مضادًا على المصريين. وقد بلغ هذا الهجوم الشرس ذروته في جريدة الطان التي اتهمت زعماء الوفد بالتعصب الديني[٤]!

---

(١) إسماعيل صدقي باشا: مذكراتي ص٢١.

(٢) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص٩٥-٩٦.

(٣) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد ج١ ص٤٠٠.

(٤) نفس المصدر ص٣٩٨.

بدأ اليأس يتسلل إلى نفوس بعض أعضاء الوفد من جراء كل هذه الضغوط الضارية فنادى فريق منهم بالعودة إلى مصر وإعلان إخفاق الوفد فيما وكَّلته فيه الأمة. ويروي أحمد شفيق باشا في حولياته الشهيرة أن اليأس قد بلغ ذروته في جلسة الوفد في ٢٦ مايو ١٩١٩ حتى أن سعد باشا قال في تلك الجلسة «إن عملنا الآن ليس إلا تنظيمًا للهزيمة»[١]!

وعلى الرغم من أننا لم نجد سندًا لهذه العبارة في أي مرجع آخر، وعلى الرغم كذلك من أن سعد باشا انقطع وقتها عن كتابة مذكراته خشية أن يطلع عليها غيره[٢]، فإن المراجع تحفظ لنا أربع وثائق تحررت في نفس الفترة، تسجل مبلغ الإحباط والاكتئاب اللذين أصابا الوفد في تلك الأيام، وتبين تعلقه بأبعد الآمال وأضعفها في محاولات مستميتة لكسر جمود الموقف واختراق الحصار المضروب حوله.

ونترك عبد الرحمن فهمي بك يروي لنا في مذكراته قصة الوثائق الثلاث، وبالمناسبة نقول إننا استعنا بشكل أساسي بالمراسلات السرية بين سعد زغلول باشا وعبد الرحمن فهمي بك، التي تكشف الكثير والمثير من أحداث تلك الفترة، وقد كان ألصق الناس نفسيًا بسعد باشا وقتها وهو بحق كاتم أسرار ثورة ١٩١٩ وجنديها المجهول.

يكتب فهمي بك تحت عنوان «التلغراف المشئوم» أن أخبار الوفد انقطعت بعد سفره فترة حتى أتته من سعد باشا برقية في ١٣ مايو ١٩١٩ نصها «من يوم وصولنا والأبواب مقفلة وحبط كل مجهود وسعي». وتجدر الملاحظة أن تاريخ البرقية قريب من تاريخ الاجتماع الذي نقلنا وقائعه عن شفيق باشا، مما يعد قرينة على صحة روايته.

ويروي فهمي بك كيف جزع من صيغة البرقية وخشي أن ينتشر خبرها في مصر فتسري روح اليأس والإحباط. واستطاع فهمي بك أن يقنع أعضاء اللجنة المركزية الأربعة الذين جاءوا إليه بالبرقية بأنها مدسوسة على الوفد، ولم يتركهم إلا بعد أن

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص ٤٣٤.

(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص١٠٠.

أقسموا جميعًا على كتاب اللـه والسيف والشرف ألا ينقلوا فحوى هذه البرقية إلى كائن من كان. وليحذر فهمي بك سعد باشا من مغبة إرسال برقيات بهذه اللهجة اليائسة يوجه إليه تقريعًا قاسيًا، بل إن لنا أن نقرر دون مبالغة أن الفقرة التالية - إن صحت - تعد من أقسى ما وجه عبد الرحمن فهمي إلى زعيمه لومًا وعتابًا طوال كفاحهما معًا من أجل استقلال البلاد.

يقول عبد الرحمن فهمي بك لزعيمه «لم يخامرني أي شك في أن هذا التلغراف مفتعل وغير صادر منكم لأنه يصعب عليّ جدًا أن أعتقد أن سعد باشا زغلول ذاك الرجل العظيم يظن أن أمته من البلاهة بحيث تظن أن الاستقلال عبارة عن طرد أو شيء موجود في مخازن اللوفر أو غيرها بباريس يمكنه مشتراه في بضعة أسابيع والعودة به إلى مصر»

ويكمل فهمي بك بأن سعد باشا قد رد ردًا مقتضبًا وإن كان يحمل في ثناياه اعترافًا بأن البرقية قد صدرت عنه بالفعل: «أنا يجب عليَّ أن أبين لك الحالة هنا تمامًا وأنت لك أن تذيع في الأمة ما يصح نشره وتخفي عنها ما لا يصح العلم به»، ثم يختم فهمي بك الفقرة معلقًا على رد سعد باشا بعبارة لا تخلو من تهكم: «ولكن فات سعادته أن هذا التلغراف أرسل إلى محمود باشا سليمان وأن أربعة من أعضاء اللجنة عرفوه قبل أن أطلع عليه»[(١)]!

وقد حرصنا على تحقيق هذه البرقيات نظرًا إلى خطورة فحواها وتفرد النبرة التي خاطب فهمي بك زعيم الوفد بها، وقد استرعى نظرنا أن أيًا من هذه البرقيات لم يرد ذكرها في كتاب المراسلات السرية بين الرجلين، ولذلك بدأنا الفقرة بعبارة «إن صحت»، بيد أن ذلك لا يقوم دليلاً على أنها غير صحيحة، فقد تكون برقية سعد باشا قد دفنت في أوراق فهمي بك حتى أفرج عنه سنة ١٩٢٤ كما روى[(٢)]، وعلى كل حال، فالمراسلات الواردة في المرجع المذكور بدأت في يونيو ١٩١٩ بينما يروي فهمي بك أن تبادل تلك البرقيات كان قبل منتصف مايو.

* * *

(١) عبد الرحمن فهمي بك: يوميات مصر السياسية (مذكرات عبد الرحمن فهمي) ج١ ص ٣١٩-٣٢١.
(٢) نفس المصدر ص٣٢٠.

أما الوثيقة الرابعة التي ترصد وضع الوفديين في تلك الأيام فننقلها عن أحمد شفيق باشا، كان الوفد قد أرسل عدة خطابات إلى الرئيس ويلسن لم يجب على أي منها حتى جاءه خطاب بطلب الوفد لقاءه، فأرسل ويلسن إلى سعد باشا ردًا موقعًا من سكرتيره يعتذر فيه عن عدم مقابلته لضيق وقته راجيًا أن تسمح له الظروف بذلك في المستقبل. والواضح طبعًا أنها عبارة مجاملة جرى العرف على أن يذيل بها كل اعتذار، إلا أن الوفد تعلق بأهدابها وبادر بإرسال الرد للرئيس في ١٨ يونيو، اعترف في صدره أنه استلم الخطاب من السكرتير، «على أننا يسرنا أن نلاحظ أنكم لا تنفون الرجاء في مقابلة في المستقبل». وبعد أن يشير إلى اليأس الذي يمكن أن يصيب المصريين إذا فشل الوفد يعرب عن اعتقاده «أنكم لا تريدون أن يحكم على مصر دون سماع»، ثم يختم خطابه «واعتقادنا أنكم تركتم المجال مفتوحًا لاحتمال مقابلتنا في المستقبل ونحن نرجوكم باحترام أن تسمحوا بذلك بأسرع ما يمكن». ويأتي توقيع سعد باشا بعبارة «وأتشرف بأن أكون يا سيدي خادمكم المخلص المطيع – سعد زغلول – رئيس الوفد المصري»[١].

على هذا النحو كان الوفد في ذروة محنته فما برح يتشبث بآمال بعيدة وأمانٍ أوهن من خيوط العنكبوت! وأخذت الأحداث، أو بالأحرى الضربات تترى وتتلاحق بسرعة أفقدت بعض أعضاء الوفد كل أمل ورجاء. وجاءت الطامة الكبرى في الساعة الرابعة عصر يوم الجمعة ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ حيث وقعت معاهدة الصلح بقاعة المرايا بقصر فرساي التي اعترفت فيها كل الدول بالحماية، ولم تدع مصر حتى لحضور حفل التوقيع!

* * *

سرى شعور بالإحباط واليأس لدى بعض أعضاء الوفد كما بدأنا، ورأى بعض آخر منهم أن مهمتهم قد انتهت وأن شرف المحاولة يكفيهم! واستطال هذا الشعور لدى قلة منهم حتى نادوا بضرورة العودة إلى مصر لبحث أقصى ما يمكن الحصول عليه[٢] – أو

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٤٣٩.

(٢) نفس المصدر ص٤٣٣.

بالأحرى أقصى ما يمكن استجداؤه - من الإنجليز في إطار الحكم الذاتي، هذا طبعًا بعد حل الوفد باعتبار أن المهمة الموكولة إليه قد انتهت بالفشل أمام جبروت إنجلترا وتعنتها!

ولا نهدف في هذا المقام إلى التقليل من وطنية أي من أعضاء الوفد، فهم جميعًا في تقديرنا رجال ملأت صدورهم الوطنية وحب البلاد، تركوا مصالحهم وأشغالهم في مصر ليشتغلوا بقضية بلادهم ولقوا ما لقوا من إحباط وتوتر وضغوط نفسية شديدة بغية خدمة وطنهم وتحقيق استقلاله. ولكن من الإنصاف لسعد زغلول أن نقول إنه كان أكثرهم صلابة وأشدهم بأسًا وأمضاهم عزمًا، فهو لا يستجيب لضغط ولا يلين لتهديد، بل ستراه دائمًا أميل إلى مواقف تصطبغ بالندية والمواجهة وهو يفضل أن يعترف بفشل مهمته على أن يقبل أنصاف الحلول.

وكان طبيعيًا بعد أن التهبت الأعصاب وضاقت النفوس أن تتزايد الاحتكاكات والمصادمات بين الأعضاء كلما اختلفت آراؤهم حول خطواتهم التالية. ويصف يوسف بك نحاس الموقف الداخلي للوفد في مايو سنة ١٩١٩ بقوله «ما كدت أصل باريس حتى وجدت الجو ملبدًا بالغيوم، ودبيب الشقاق قد دب بين إخواننا»[١].

ويروي الدكتور نحاس بك محاولته لرأب الصدع وقد حادث سعد باشا في أن يعتذر للأعضاء فاقتنع، وتعانقوا وبدوا في صفاء ووئام[٢]. بيد أن ذلك الوئام لم يستمر غير أيام معدودة وعاد الرئيس ومعارضوه يتبادلون عبارات جافة وفي بعض الأحيان جارحة وينتهي النقاش إلى مغاضبة وشجار، وقد أوردنا فيما سبق قول سعد باشا إنه يرى عيبًا في نفسه هو الميل إلى الاحتداد على من يناقشه متى رأى منه معارضة واختلافًا[٣]!

* * *

لم يكن ممكنًا أن تظل أخبار الحالة الداخلية للوفد سرًا طويلاً، وبالفعل تسرب إلى بعض الصحف المصرية في ٨ يونيو ١٩١٩ أول خبر عن وقوع بوادر شقاق في

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص٣٠.
(٢) نفس المصدر ص ٣١.
(٣) نفس المصدر ص٤٢.

جدار الوفد وأخذت الأنباء تتلاحق حول الخلافات الدائرة بداخله ثم بدأت بعض الصحف بنشر أخبار عودة عبد الخالق باشا مدكور وحسين باشا واصف وإسماعيل باشا صدقي وعلي باشا شعراوي ومحمود بك أبو النصر وآخرين وكلهم كانوا من الوفديين الموجودين في باريس[1].

وفي ١٧ يونيو ١٩١٩ تنشر صحيفة التايمز البريطانية نبأ وقوع خصومة بين سعد زغلول باشا وعلي شعراوي باشا بسبب رفض الأخير التبرع للوفد بالمزيد من المال[2]. ويسترعى نظرنا هذا النبأ بين كل ما نشر عن الخلافات في تلك الفترة لسببين: الأول هو ما يحمله في طياته من اختراق الصحف البريطانية لداخليات الوفد وعلمها بأدق تفاصيل ما يدور فيه خلف الأستار والأضواء وهو أمر على أكبر جانب من الأهمية في مقام رصد تحركات الإنجليز المضادة للوفد الذي كان بمثابة الخصم الرئيسي له في حلبة السياسة المصرية. السبب الثاني هو التنسيق الدقيق بين حكومة لندن وصحافتها التي ما فتئت تنشر الأخبار التي يوعز بها رجال حكومتها.

وسيتجلى هذا التنسيق بشكل أوضح حين يذهب سعد باشا وأعضاء الوفد إلى لندن لمفاوضة ملنر وتستخدم الحكومة البريطانية الصحافة لإشاعة الفرقة ودق إسفين الانقسام بين صفوف وكلاء الأمة المصرية.

وترى سعد باشا يحاول الحفاظ على الروح المعنوية في مصر فيرسل خطابًا إلى عبد الرحمن فهمي بك في ٢٣ يونيو ١٩١٩ يحاول فيه إلى حد كبير أن يصور الأمور في باريس بشيء من التفاؤل ويكذب ما نشرته الصحف البريطانية عن وجود انقسامات داخل الوفد، كما ينفي بشكل محدد أي خلاف مع علي شعراوي باشا[3].

وسدر رئيس الوفد وأعضاؤه والصحف المؤيدة له في محاولات مضنية لدفع شبهة الانقسام والخصام، إلا أن الجماهير اشتمت رائحتها في نشر أخبار قرب عودة

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٥٠٩.

(٢) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٢٣١.

(٣) الدكتور محمد أنيس: دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، الجزء الأول، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ص ٦١-٦٢.

الأعضاء وكانت جريدة الأهرام أسبق الصحف في ذلك مشيرة إلى أن ذلك بسبب ما دب بينهم من خلاف، فجزع الناس من خطر انقسام الوفد وانفراط عقده.

كذلك هبت الكوادر الوفدية للرد على هذه الحرب النفسية فتصدت الصحف المؤيدة له مثل وادي النيل والمنبر ومصر وأخذت تكذب وتؤكد أن عودة هؤلاء تأتي لأسباب شخصية. أما مجلة اللطائف المصورة فنددت بالأهرام وهاجمتها معربة عن «الدهش الممزوج بالاستياء، لترويج الأهرام هذه الشائعات الباطلة، قبل التأكد من صحتها»[1]، كما أدلى عبد الخالق باشا مدكور كبير تجار القاهرة بحديثين لجريدتي وادي النيل والأهرام نفي فيهما وقوع أي شقاق وأكد أن عودته اقتضتها ظروف ومصالح شخصية لا علاقة لها بالوفد[2].

***

(١) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٢٣٠.

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٥١٠-٥١١.

ملنر في مصر

كان هذا هو الحال في باريس في صيف وخريف سنة ١٩١٩، أما في مصر فقد شكلت وزارة محمد سعيد باشا في ٢١ مايو ١٩١٩ وواجهت غضبًا شعبيًا منذ اليوم الأول فحاولت كسب بعضٍ من شعبية بإلغاء الرقابة على الصحف وزيادة مرتبات الموظفين والإفراج عن بعض الذين اعتقلوا إبان الثورة، إلا أن الشارع المصري كان يفيض بمشاعر النفور والغضب من حكامه في مصر. وقد امتزجت هذه المشاعر في صدره بأحاسيس الرجاء والأمل فيمن أوفدهم إلى باريس ليستخلصوا حقه وينتزعوا استقلاله، فلم يأبه لمحاولات سعيد باشا للتقرب منه وظلت تلك الوزارة هدفًا لاستيائه وبغضه ومصبًا لنفوره واستهجانه حتى استقالت.

في ذلك الوقت، وبالتحديد في ١٥ مايو سنة ١٩١٩، أعلنت حكومة لندن عن تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، تعرف في التاريخ بلجنة ملنر، نسبة إلى رئيسها لورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات البريطاني. كان الهدف المعلن من إيفاد اللجنة هو «تحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيرًا في القطر المصري (التسمية البريطانية للثورة المصرية!) وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة في تلك البلاد، وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرخاء فيها، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعًا دائم التقدم والترقي، ولحماية المصالح الأجنبية»[1].

والبيان يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أمرين في غاية الأهمية ارتكزت عليهما

(١) جمهورية مصر: القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، نص تفويض لجنة ملنر ص٣٣.

السياسة البريطانية وقتئذ، الأول أن إنجلترا كانت لا تزال مصرة على فرض الحماية على مصر قهرًا وعنوة، والثاني هو التجاهل التام للوفد المصري وصفته في تمثيل الشعب المصري بموجب التوكيل الذي وقعته له سائر طوائف الأمة.

في تلك المرحلة كان اعتراف الإنجليز بصفة الوفد ودوره بالنسبة لسعد زغلول والوفد معركة وجود، معركة حياة أو موت. فالوفد هيئة شعبية، ومن ثم فليس له أي صفة سيادية ولا حتى كان حزبًا رسميًا، ومن ثم فدون اعتراف الإنجليز بصفته في تمثيل مصر لن يتسنى له الاستمرار في العمل الوطني ولا فرض رغبة المصريين الحقيقية على أي اتفاق، بل يغدو مجرد مجموعة أشخاص يعبرون عن رأيهم لا غير وهو ما كان سعد زغلول مصرًا على رفضه وتغييره.

والمكسب الوطني الذي كان سعد زغلول باشا يسعى إليه في هذا المضمار في منتهى الأهمية، فهو في المقام الأول يسعى إلى فرض رغبة الشعب ومشيئته في اختيار من يمثله ويعبر عن مطالبه، مما يعد مكسبًا ثمينًا على صعيد الديمقراطية واحترام إرادة الشعب، ولذا شهر سعد سيف «المقاطعة» في وجه ملنر ليحمله على الاعتراف بالوفد ودوره.

من هنا امتنع المصريون عن مقابلة ملنر وتوحدوا حول مقاطعته معلنين أن حديثه عن أماني مصر السياسية يكون مع الوفد المصري وزعيمه الذي أنابه الشعب في التعبير عن حقوقه السياسية. والحديث عن هذه الصفحة الوضاءة في تاريخ الشعب المصري المتمثلة في رد الفعل الشعبي لإيفاد هذه اللجنة يطول ويتشعب، فملحمة التصميم والتلاحم حول المبدأ والهدف بلغت روعة منقطعة النظير.

بدأ العمل منذ أن وطئت أقدام اللجنة أرض الكنانة، ولعل الأصوب أن نقول قبل أن تطأها أقدامهم، فالنضال الشعبي بدأ منذ أن أعلنت دار الحماية عن قدومها في مساء ١٤ نوفمبر ١٩١٩، فانفجرت المظاهرات في شتى أنحاء البلاد للتنديد به ورفضه وأغلق معظم أصحاب المحال التجارية محلاتهم وأضرب الموظفون والمحامون والتجار والطلبة. وأصدر الوفد بيان استنكار وشرع في شحذ الحماس وشحن النفوس ضدها مما حدا بالإنجليز إلى إبعاد محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا وكيلها عنوة وجبرًا خارج القاهرة.

وفي اليوم التالي للإعلان قدم محمد سعيد باشا استقالته من رئاسة الحكومة



لورد ألفريد ملنر جالسًا وسط أعضاء لجنته... سافرت من بورسعيد إلى القاهرة في حراسة طائرات حربية!

احتجاجًا على قدوم اللجنة فيما يعد موقفًا وطنيًا يحسب له. وفي ٢٠ نوفمبر أسند السلطان فؤاد رئاسة الحكومة إلى يوسف وهبة باشا فاحتج الأقباط رسميًا على ذلك[١]. وكان السلطان قد عاد من الإسكندرية إلى العاصمة يوم ١٦ نوفمبر فدخلها وهي أشبه بمرجل ضخم يغلي ويفور بمظاهرات الغضب والاحتجاج.

* * *

في وسط هذه الأجواء الغاضبة دخلت الباخرة مالطة المقلة أعضاء اللجنة بوغاز بورسعيد صباح يوم الأحد ٧ ديسمبر ١٩١٩. وقد جاء استقبال اللجنة في هذه الظروف العابسة استقبالاً مختصرًا فاترًا اقتصر على إجراءات أمنية مشددة، فقد خصصت الحكومة قطارًا خاصًا لنقلهم إلى العاصمة يسبقه قطار آخر للحراسة وتظلله خمس طائرات حربية!

وبينما كان ميدان محطة القاهرة يموج بمظاهرات الاحتجاج والمقاطعة وقف القطار في محطة شبرا فنزلوا ودخلوا العاصمة متخفين فلم يلتفت إليهم أحد ووصل القطار إلى محطة القاهرة خاويًا[٢]! والطريف أن قبعة قرينة أحدهم طارت من فوق رأسها في الطريق من المحطة، فرفض السائق الوقوف لالتقاطها خوفًا على أرواح من معه[٣]!

كان لورد ألفريد ملنر وأعضاء لجنته في مأزق حقيقي، لم تكن فكرة المقاطعة في حد ذاتها مفاجأة لهم، إذ إن سعد باشا أوصى باتباعها من أواخر أغسطس[٤] ١٩١٩، فلا بد أن الإنجليز قد علموا بها من خلال مصادرهم الاستخباراتية قبل مجيء اللجنة في ديسمبر، وسنعرض فيما بعد لقدراتهم الخطيرة على اختراق الوفد والعلم الدقيق بما يدور في دهاليزه. ولم تكن فكرة المقاطعة بسرية على أي حال، فقد تداولتها الصحف وتناقشت فيها مليًا في تلك الفترة. لكن المفاجأة والمأزق جاءا من إحكام المقاطعة وشدتها وفشل اللجنة في كسر طوقها رغم محاولات متعددة.

استمرت المظاهرات العارمة تجتاح البلاد في الأيام التالية لوصول اللجنة حتى

---

(١) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص١٠٥-١٠٦.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٥٨٠.
(٣) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، الجزء الأول ص٦٢.
(٤) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص٧٢.

ضربت السلطات نطاقًا حول محل إقامتها حتى لا تصل الجماهير الثائرة إليها، فما كان من هؤلاء إلا أن استقلوا عشرات الزوارق وأتوا بها في النيل أمام الفندق ليخرقوا آذان ساكنيه بصوت ثورتهم ومبدئهم!

* * *

طفق ملنر بعد وصوله يدق الأبواب فلا يلقى مجيبًا، يحاول الاتصال بكبار الساسة والأعيان فلا يلقونه مؤكدين أن الحديث يجب أن يكون مع الوفد. والتقى ملنر بالسلطان فؤاد الذي اكتفى بالتعبير عن أمانيه بشكل عام لتحقيق الاستقلال مؤكدًا تأييده للأماني الوطنية[1]، وروى ملنر أن السلطان أدلى برأيه في الحالة السياسية لكنه امتنع عن إعطاء النصيحة بشأن المهمة التي نيطت باللجنة والتزم الحياد، كذلك أشار عليهم باستشارة كبار رجال السياسة مثل رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا[2]، ولم يأت على سعدٍ بذكر!

وفي محاولة أخيرة لخرق الحصار المضروب حوله قام ملنر مع بعض أعضاء لجنته بسياحة نيلية فاستقل مركبًا نحو أسبوعين، فامتنع الفلاحون «عن أن يبيعوا له شيئًا من بلادهم مهما قدم لهم من الثمن نظيرها وذلك كاللبن والبيض والفراخ إلخ ... مما اضطره إلى أن يستحضر ضرورياته من مصر بواسطة رفاص صغير كان يحضر يوميًا لمشتري لوازمه». ويكمل عبد الرحمن فهمي بك مهندس سياسة المقاطعة ومحور نجاحها أن ملنر لقي فلاحًا في حقله فسأله إذا كان الزرع الذي يرويه قمحًا أم شعيرًا فقال له الفلاح المصري : «اسأل سعد باشا زغلول»[3].

على هذا النحو أطبق المصريون على رقبة ملنر بالمقاطعة، وبالفعل استطاع الوفد أن يؤجج الروح الوطنية لدى المصريين ويوجه كل طاقاتهم نحو إحكام المقاطعة، ليقتنع ملنر بأن المصريين قد فوضوا بالفعل الوفد المصري للتحدث باسمهم والتعبير عن أمانيهم القومية.

* * *

---

(١) عبد الحميد سالم: الملك فؤاد الأول ص٥١.

(٢) جمهورية مصر: القضية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٤، تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر)، ص٣٥.

(٣) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص١٨٥-١٨٦.

غموض فمقاطعة!

نشأت فكرة مقاطعة لجنة ملنر في صيف ١٩١٩ وتآلفت حولها كل الآراء وفق ما روينا فتجلت فيها روح الوحدة والتلاحم. بيد أنه لابد أن نقرر أن فكرة المقاطعة لم تنشأ فور الإعلان عن تشكيل اللجنة، بل يمكن اعتبارها تطورًا لفكرة مواجهتها وإجهاض مهمتها. في البداية وفور الإعلان عن تشكيل اللجنة، بدأ التفكير في كيفية الاستعداد لملاقاتها والتعامل معها، وقد تضاربت الوثائق تضاربًا بيّنًا حول رأى سعد باشا وفهمي بك في هذا الموضوع. في مذكراته أورد فهمي بك أن سعد باشا أرسل إليه رسالة يطلب منه فيها «تشكيل لجنة من أناس معروفين ومتفقين مع الوفد في مبادئه كي تتكلم مع اللجنة المذكورة باسم الوفد»[١].

تحرك فهمي لتكوين اللجنة تنفيذًا لتعليمات رئيسه فرأي أن أصلح من يرأس اللجنة التي يناط بها التحدث مع ملنر باسم الوفد هو عدلي يكن باشا[٢]. ومنطقي أن اختيار فهمي بك لعدلي باشا ما كان ليحدث لو لم يكن متأكدًا من أن ذلك الاختيار سيلقي موافقة تامة عند سعد باشا، وأن عدلي باشا تنطبق عليه الشروط التي وضعها سعد في خطابه مما يعزز ما سبق أن أثبتناه من أن العلاقة بين الرجلين كانت في أوج قوتها آنذاك.

ومع أن خطاب فهمي بك لم يذكر تاريخ الخطاب الذي ورد به اختياره لعدلي باشا وكذلك لم يرد له أي ذكر في المراسلات السرية بين سعد وفهمي[٣]، إلا أن المراسلات

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص١٠٠.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) الدكتور عبد العظيم رمضان: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول ص٨٩.

السرية بين سعد وفهمي تؤكد أن عدلي باشا كان رجل الساعة، وإن كانت تشير إلى اللجنة التي شكلها فهمي بك لملاقاة ملنر هي من بنات أفكاره! تجده يقول لسعد باشا في خطابين مؤرخين ٢٢ يوليو و٢٣ يوليو عن جهوده لتشكيل اللجنة واقتراحه أن يرأسها «رجل معروف ذو مكانة وكرامة كعدلي باشا يكون لها من الاحترام ما تستحقه» ويخبر سعد باشا أنه سيسافر إلى الإسكندرية للقائه ومحاولة إقناعه[١].

على أن في خطابي فهمي بك السابقين تناقضًا غريبًا، ففي الأول المؤرخ ٢٢ يوليو يقول إن «رشدي باشا وعدلي باشا بمصيفهما بالإسكندرية» ثم يروي أنه تحادث مع عدلي باشا مليًا في أمر اللجنة مما يكون قد استوجب عليه بالقطع السفر إلى الإسكندرية. ثم يعود في الخطاب الثاني المحرر في اليوم التالي مباشرة ويخبر سعد بعزمه على السفر لمقابلة عدلي باشا!

ونعود إلى مذكرات فهمي بك في محاولة لإزالة هذا التناقض فتزيده المذكرات ثباتًا وإبهامًا! يروي فهمي بك أنه سافر إلى عدلي باشا في الثغر أول مرة بناء على طلب سعد باشا في الخطاب غير المؤرخ الذي نقلناه عنه، ورفض عدلي باشا المهمة فعاوده فهمي بك بعد أسبوع ليناقشه مرة أخرى في الأمر وأصر عدلي على موقفه ثم تولدت لدى فهمي فكرة المقاطعة فأرسل بها إلى سعد الذي رد عليه يستحسنها في خطاب مؤرخ ٢٥ يوليو[٢].

فإذا ربطنا بين ما كتبه فهمي بك في مذكراته وبين ما كتبه في تقاريره إلى سعد، يكون قد سافر أول مرة قبل ٢٢ يوليو والمرة الثانية بعد ٢٣ يوليو. وهكذا يتجلى اضطراب التواريخ، فحتى لو سافر فهمي لعدلي يوم أن أخبر سعد بعزمه على ذلك - أي ٢٣ يوليو - وقابل عدلي في نفس اليوم وتولدت فكرة المقاطعة واقتنع بها وأرسل لسعد يقترحها، كل ذلك في نفس اليوم، لما جاءه رد باستحسان الفكرة يوم ٢٥ يوليو!

والأرجح أن فكرة المقاطعة قد واتت فهمي بك وأرسل بها ثم عاد وعمل على

(١) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص١١٧.
(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص١٠١

تشكيل لجنة تلاقي لجنة ملنر ثم استيقظت فكرة المقاطعة. وسياق الخطابات يعضد هذا الاحتمال، فسعد باشا يقول في برقية ٢٥ يوليو «استحسن الوفد رأيكم السابق»، مما ينبئ بأن فهمي اقترحه قبل ذلك بفترة وقد عاد الوفد إليه واستحسنه، ومن هنا جاء تضارب التواريخ وتناقضها.

على أي حال فقد مضى سعد زغلول يزكي فكرة المقاطعة في تقريره المؤرخ ٢٥ يوليو[١]، ويعزز سعد باشا رأيه ويسهب في شرحه في خطاب آخر لفهمي بك مؤرخ ٤ أغسطس «إن اللجان التي شرعتم في تأليفها سواء كان للمفاوضة مع لجنة ملنر أو لجمع الاستعلامات لم يكن هناك محل للفكرة فيها أصلاً، بل إن هذه الفكرة مضرة ضررًا بليغًا بالأمة ولذلك نرجو أن تعدلوا عنها، لأنه يخشى أن المفاوضة مع الإنجليز بدون واسطة الوفد يكون من ورائها استدراج وزحزحة للمسألة المصرية من مركزها، زحزحة توجب خيبة الأمل»[٢]. وبالفعل تراجع فهمي بك عن الفكرة وأخذ يخطط لإحكام المقاطعة.

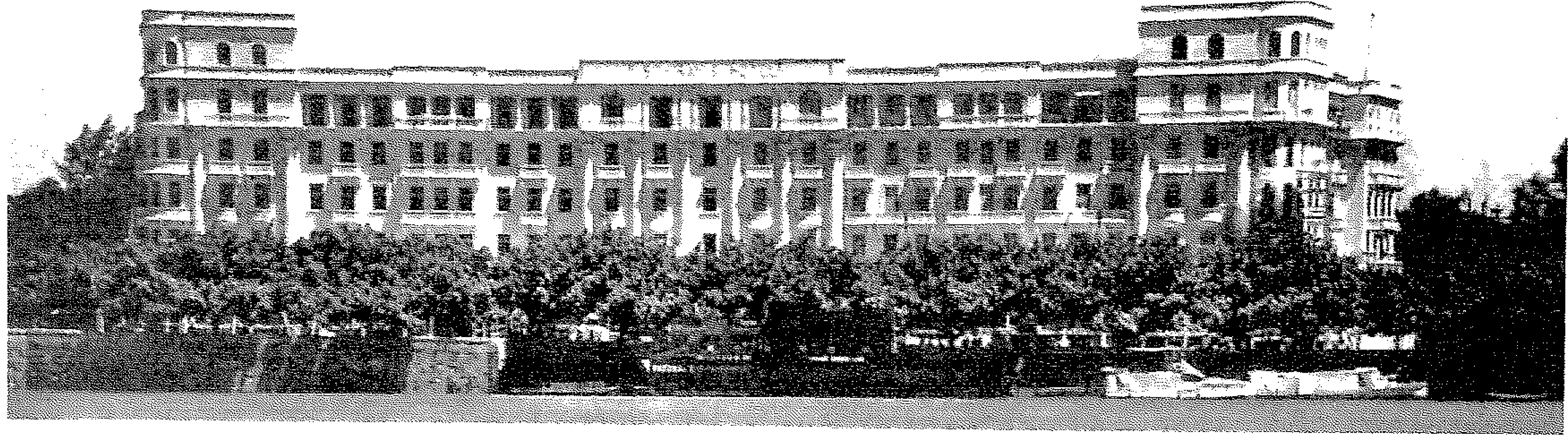
وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا حتى مجيء ملنر إلى مصر كانت في أحسن حالاتها، وقد رأى سعد تأييد عدلي له وتعضيده لقيام الوفد ومساعيه للسفر بالتنسيق معه، وقد كال له ولرشدي باشا المدح على هذا الموقف في مذكراته كما ذكرنا. ومن ثم فنرى أن رفض سعد لفكرة لجنة تفاوض ملنر لم يكن مرتبطًا بترشيح عدلي لرئاستها، بل كان رفضًا مبدئيًا على أساس أن ملنر تجاهل الوفد ممثل الأمة ولم يطلب الاجتماع به، فيحق للوفد الدعوة لمقاطعته ورد التجاهل بتجاهل كما حدث بالفعل. فلو أن فكرة تشكيل لجنة لمفاوضة ملنر لاقت قبولاً لدى سعد باشا وانحصر رفضه أو تحفظه على رئاسة عدلي باشا لها، لأرسل إلى فهمي بك بذلك، ولمضى يختار من يراه أهلاً لثقته.

* * *

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك، نفس المصدر ص٦٥.

(٢) نفس المصدر ص٦٦-٦٧.



فندق سميراميس مقر لجنة ملنر... منعت القوات وصول المتظاهرين إليه فركبوا الزوارق أمامه وهتفوا بسقوط اللجنة!

الوسيط

احتجب عدلي باشا عن الحياة العامة فترة الثورة والأسابيع التي تلتها حتى قدوم ملنر، وسنرى أن سعدًا قد لام عدلي على احتجابه هذا فيما بعد[1] (راجع فقرة التهم السبع). المهم هنا أن عدلي باشا بعد قدوم ملنر وتجلي المقاطعة في أقوى مظاهرها، رأى أن له دورًا مهمًّا ينبغي أن يقوم به من أجل القضية الوطنية في هذه المرحلة.

كان محور هذا الدور الذي اضطلع به عدلي يكن باشا هو القيام بمحاولات الوساطة والتوفيق بين الوفد، أو بالأحرى بين سعد زغلول باشا وبين ملنر وسائر الإنجليز. ففي ذروة ضغط الأمة على ملنر بالمقاطعة، رأى حسين رشدي باشا وعدلي يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا أن الفرصة مواتية لكي يجتمعوا بملنر بعيدًا عن غبار معركة المقاطعة بكل ما يستتبعها من مظاهرات وصخب إعلامي.

والغرض من هذه المقابلات كان إفهام ملنر بهدوء حقائق الموقف السياسي المصري وما ترتب على ثورة ١٩١٩ من تغيرات جذرية في خريطة السياسة المصرية. وطبيعي أنه كان على رأس هذه التغيرات رفض المصريين البات والأكيد للحماية التي ابتلعوا مرارتها وقت الحرب على أنها ضرورة من ضروراته تزول بنهايته، ومن ثم فليس في البلاد مصري يرضى بمفاوضة ملنر وهو يعرف أن اللجنة جاءت لتقنن الحماية.

التغيير الجذري الثاني على خريطة السياسة المصرية بعد الحرب الذي أوضحه هؤلاء إلى ملنر كان متمثلاً في مولد الوفد المصري وزعامة سعد زغلول وتأثيرهما الطاغي على مجرى نهر السياسة المصرية، وهو ما كان ملنر لا يدركه حتى ذلك

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٠.

الوقت إدراكًا حقيقيًا بدليل قيام خطته على تجاهل هذا العملاق الوليد بالكامل ظنًا منه أن ذلك لا يزال أمرًا ممكنًا وسبيلاً يسيرًا.

ولا نجد بين دفتي أي من المراجع التي اعتمدنا عليها إشارة إلى الظروف التي صاحبت تولد فكرة اتصال عدلي باشا وصاحبيه بملنر أو من كان صاحب هذه الفكرة، بما في ذلك مذكرات سعد باشا التي تحوي كل ما يدور بخلده.

فالكل يذكر الغرض منها، ولكن أحدًا لم يذكر كيف نشأت؟ شفيق باشا مثلاً استهل ذكر الفكرة بقوله إنهم انتهزوا «فرصة حيرة لجنة ملنر في حبوط خطتها ويواجهونها رغبة في حسن التفاهم واجتناء ما يمكن اجتناؤه من خير للبلاد»(١). ويوضح لنا أن «مقابلات رجال السياسة المصريين للورد ملنر بعلم لجنة الوفد المركزية واطلاعها»(٢). وهو أمر منطقي، فمن غير المعقول أن يقوم الرجال الثلاثة من تلقاء أنفسهم بتلك المبادرة واقفين أمام تيار المقاطعة العاتي، الأمر الذي ينبئ في نظرنا بأن تنسيق الرجال الثلاثة مع سعد زغلول مسبقًا كان أمرًا حتميًا لا يمكن تجاوزه. وأن الجميع اتفقوا على إبقائها سرية حتى لا يصدم الرأي العام وتهتز ثقته في وقت كان مد حركة المقاطعة يسيطر على وجدانه سيطرة تامة وقد تمكن من أفهام المصريين أنها الدرب الأوحد للعمل الوطني، ونبغ في أيمانهم أن الحياد عنها خرق لميثاق النضال وخيانة لعهد الأمة.

ولعل خير دليل على مباركة سعد باشا باتصال عدلي باشا بملنر، ما سنرى بعد قليل من موقفه حين انكشفت المسألة أمام الرأي العام وعرف الجميع أن عدلي ورشدي وثروت اتصلوا بملنر، حينئذ هاجم الكثيرون الرجال الثلاثة هجومًا شرسًا، الأمر الذي تألموا له ألمًا بالغًا، فما كان من سعد باشا إلا أن قام يذود عنهم التهم الباطلة التزامًا أدبيًا منه بالدفاع عنهم، وسنراه يتدخل غير مرة ليطلب من عبد الرحمن فهمي بك عمل كل ما يمكنه لوقف تلك الحملة، وسنراه يصف محادثاتهم علنًا بأنها «مملوءة حكمة ووطنية خالصة»(٣).

* * *

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦١٤.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٤٨.

ويبقى التساؤل معلقًا، هل اقترح عدلي باشا على سعد باشا فكرة هذا الاتصال فاستحسنها ووافقه على تنفيذها؟ أم أن العكس هو ما حدث، فكان سعد صاحب الفكرة وأقنع صاحبه بها؟ أو لعلها من بنات أفكار ثالث أقنع الاثنين بها فتبنياها معًا، عدلي تنفيذًا وسعد تأييدًا؟

الأمر الغريب في هذا المقام أننا لم نعثر في خطابات سعد باشا إلى عبد الرحمن فهمي بك على ذكر واضح لعلمه ببدء هذا الاتصال وموافقته عليه، بل نجد أن أول ذكر لهذا الأمر لا يأتي قبل خطاب سعد باشا إليه في ٢٧ يناير وبشكل يقطع بأن عبد الرحمن فهمي بك الذي تلقى الخطاب على علم مسبق بأمر الاتصالات هذه[١]. يقودنا هذا إلى الاعتقاد بأن ما تحفظه لنا المراجع من مراسلات بين الرجلين ليس إلا جزءًا من كل، وأن بعضًا آخر يزخر بأسرار وخبايا لم يظهر حتى الآن ولعل الزمن قد طواه بغير رجعة[٢]!

وقبل أن نترك هذا الموضوع تجدر الإشارة أن ملنر ذكر في تقريره أنه حين قابل السلطان فؤاد غداة مجيئه إلى القاهرة أشار عليه بمقابلة رشدي باشا وعدلي باشا ومحمد سعيد باشا وأحمد مظلوم باشا[٣]. ورغم أن هؤلاء هم الذين قابلهم ملنر بالفعل فإننا لا نعتقد أن هذه المقابلات جرت دون تنسيق هؤلاء مع الوفد وقد كانوا جميعًا يدركون قوته الشعبية، فضلاً عن موقفهم المؤيد له.

على أي الأحوال فقد سدر عدلي باشا في الاتصال بملنر وبدأ دوره على مسرح السياسة المصرية في تلك المرحلة يتبلور ويتضح، وهو دور الوسيط السياسي بين طرفي النزاع. وسنرى كيف استمر يؤدي هذا الدور منذ ذلك التاريخ وحتى تعيينه رئيسًا لوفد المفاوضة في ربيع سنة ١٩٢١ وانفراده لأول مرة بدفة الأمور.

* * *

وفي معرض الحديث عن الوساطة السياسية يثور تساؤل مهم حول ما إذا كان

---

(١) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص ٨٨.

(٢) يرجح الدكتور محمد أنيس في كتاب المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي أن هناك رسائل سبقت تلك التي أوردها ولم يعثر عليها، ص ٦١.

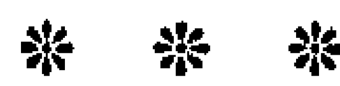
(٣) القضية المصرية، تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (لجنة ملنر)، المرجع السابق ص٣٥.

يسوغ لرجل أن يتوسط بين فريق بلده وفريق أجنبي، أم أن الواجب أن يكون كل المصريين في جبهة واحدة برأي واحد يواجهون به الإنجليز، وأن تقوم جهة ثالثة يفترض فيها الحياد بدور الوساطة؟ فالوسيط بالتعريف يفترض فيه الحياد بين طرفين مختلفين، فهل يصح أن يقف الرجل في موقف الحياد قبالة مطالب بلاده القومية؟

ربما تكون الإجابة عن هذا السؤال من الناحية النظرية أن الوساطة يجب أن يضطلع بها فريق ثالث محايد، وهو ما كان الوفد يبتغيه من المناداة بدولية المسألة المصرية وسعى إلى تحقيقه بالتوجه إلى العالم كله في مؤتمر فرساي، ولعله كان يأمل في أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور. ولكن ما الحيلة وقد نادت مصر العالم فلم يعرها التفاتًا؟ هل يقبع المصريون في انتظار من ينقذهم من هذا الركود أم يهب نفر منهم يقومون بدور الوسيط لكي لا تختنق المسألة جمودًا؟

وعندئذ يكون المحك هو مدى تمسك هؤلاء المصريين بمطالب بلادهم وحقوقها الوطنية. فقيام عدلي يكن بالوساطة لا ينال أبدًا من وطنيته في اعتقادنا، ولا يعبر بحال عن تساهل أو تفريط، وإنما العبرة بما يقبله أو يأباه على طاولة المفاوضات، وسنعود لذلك حين نتناول جولات التفاوض المتعددة التي مرت بها القضية، ولكن دعنا لا نسبق الأحداث ولنر ما كان من ملنر ولجنته.

المهم في هذا المقام أن عدلي باشا في أداء دوره هذا اعتمد على ثقة سعد باشا به ودرايته هو العميقة بأبعاد القضية فضلاً عما أوتي من لباقة ورقة أسلوب الحوار ومستعينًا بإجادته التامة للغة الإنجليزية، وهو عنصر لا يجب إغفاله في أي محادثات، يساعد في إذابة الجليد وتقريب العلاقة بين الطرفين. كل هذا مكنه من بناء صداقات شخصية مع ملنر ورجاله، وكلها أمور افتقدها سعد باشا وأسهمت في نشوء الأزمة كما سيأتي في موضعه.



كان عدلي يكن يلجأ في أداء هذا الدور إلى ما يلجأ إليه أي وسيط بين طرفين للتقريب بين وجهتي نظرهما بمحاولة جذب كل فريق يضع خطوات ليصل به إلى مساحة مشتركة مع الطرف الآخر. وسنرى بعد قليل دوره في إعلان ملنر أن اللجنة

لم تأت لفرض الحماية ثم سعيه لإقناع سعد للدخول في المفاوضة مع ملنر على هذا الأساس.

على أن أهم ما ينبغي علينا التركيز عليه ونحن في معرض تحليل دور عدلي باشا في تلك الآونة هو أن نلاحظ أنه لم يحد عن دور الوساطة أبدًا. لم يستأثر الرجل بالاتصال بالإنجليز، بل كان دائما يشرك سعد في اتصالاته ويطلعه عليها، مدركًا دور سعد باشا القيادي وثقله الجماهيري في منظومة السياسة المصرية.

وقد ظل هذا الإدراك دومًا واحدًا من أهم المحاور التي ارتكزت عليها مواقف الرجلين في صراعهما، فكان سعد باشا يعي جيدًا أن التفاف الجماهير حوله هو مكمن قوته الأساسي ومنبع سيطرته على مجريات الأمور في الوفد المصري وعلى الرأي العام بأسره. ولم يكن هذا بغائبٍ عن ذهن عدلي يكن أيضًا سواء في فترة حسن علاقتهما وتنسيق مواقفهما أو بعد أن تنازعا ووقفا على طرفي الصراع.

ومع كل هذا فحين بدأت الأزمة، وصف سعد باشا عدلي باشا بأنه رسول ملنر إلى الوفد وليس رسول الوفد إلى ملنر[1]، بمعنى أنه كان أكثر ضغطًا على الوفد لملاقاة ملنر منه على ملنر لملاقاة الوفد. وهو اتهام كثيرًا ما يواجه من يلعب دور الوسيط في أي مفاوضة إذ يصب كل طرف جام غضبه عليه ويتهمه بالتحيز للفريق الآخر!

هكذا اتهم سعد باشا عدلي باشا، وجزع عدلي باشا من هذا الاتهام لما فيه من نيل من وطنيته، واختلفا حول موقفيهما وتناحرا حول خطة العمل... وانشطرت أمة!

* * *

---

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٠.

الفصل الثالث

غمامةٌ في الأفق

ضبط التنازلات

قامت سياسة الإنجليز في المفاوضة مع المصريين على تكتيك أساسي ما انفكوا يستخدمونه طوال صراعهم مع مصر على حقوقها السياسية، سنطلق عليه في هذه الدراسة سياسة «ضَبْط التنازلات». ويطالع المدقق في تاريخ المفاوضات بين إنجلترا ومصر تطبيق الإنجليز لهذا التكتيك التفاوضي تطبيقًا مستمرًا في كل جولات الصراع المصري البريطاني.

يبدأ الإنجليز في كل جولة أو مرحلة تقتضيهم الظروف الدولية والمحلية فيها التفاوض مع المصريين بموقف بالغ التشدد والتصلب، فلا يعرضون سوى أكثر البدائل مغالاة في السيطرة وأقصاها تمسكًا بمواطن الهيمنة والتحكم في مقدرات المصريين.

ويقبع الأسد البريطاني مترقبًا موقف المصريين واتجاهاتهم، فإذا ما واجهه رفضًا عنيفًا وجماعيًا لما طرح عليهم من حل، يبدأ بتقديم تنازلات ضئيلة تقاس بدقة متناهية، ويستمر في هذا الدرب خطوة بخطوة حتى تلوح في أفق الجبهة المصرية أول علامة على اقتناع فئة من الجانب المصري بأن ما قدمه الإنجليز يستحق القبول ويصبحوا على اعتقاد بأنه إنجاز وطني يستحق اقتناصه قبل أن يضيع.

هنا يكون الجانب البريطاني قد «ضَبَط» تنازلاته عند النقطة الدقيقة التي تقع عندها خلخلة ولو يسيرة في تلاحم الموقف المصري وتكاتف صفوفه فيتوقف الإنجليز عن تقديم أي تنازل جديد ويشرعون في تفعيل سياستهم. يبدأ المصريون الذين رأوا فيما يقدمه خصمهم فرصة في محاولة إقناع الباقين بوجهة نظرهم وحتمية قبول ما يعرض عليهم، وتكون حجتهم في ذلك أن هذا هو أقصى ما يمكن انتزاعه من بريطانيا في هذه المرحلة وعلى مصر الفوز به حتى تحين فرصة أخرى لنيل المزيد من الحقوق.

أي أن هذا الفريق يرى أن موزاين القوى لن تتيح لمصر نوال أمانيها الوطنية دفعة واحدة ومن ثم يتحتم عليها التقدم لالتقاط ما يطرح والاستعداد لجولة جديدة يتسنى لنا فيها كسب أرض جديدة من الحقوق وعناصر الاستقلالية. وعلى الجانب الآخر يتمسك الباقون بأن ما عرض ليس كافيًا وأنه ثمن بخس لمعاهدة تضفي شرعية قانونية على احتلال عسكري.

ويرمي الإنجليز من هذا التكتيك إلى تحقيق أحد هدفين، لكليهما أهمية استراتيجية قصوى في الصراع التفاوضي: فإما أن يتمكن الفريق القابل بإقناع الباقين بأن ما هو مطروح له أهميته أو في القليل هو أقصى ما يمكن جلبه، فإذا تحقق هذا يكون الإنجليز قد حصلوا على معاهدة تمنحهم حجر الزاوية في وجودهم في مصر بأبخس ثمن وأهون تنازل.

وحجر الزاوية هنا هو شرعية الاحتلال التي طالما تاقت نفوسهم إليها وطالما شعروا بأنها القطعة الوحيدة الناقصة في منظومة وجودهم العسكري المفروض على مصر منذ سنة ١٨٨٢ والتي كانوا يعتبرون أن من شأنها أن تكفل لهم عدم انفجار الثورة من جديد وتعضد موقفهم أمام أي ضغوط دولية بشأن وجودهم العسكري في مصر.

على أن الإنجليز في بعض الأحيان يكونون على يقين داخلي بأن ما يقترون به رديء وزائف ولا يمكن للأغلبية الوطنية أن تقبله أو تقنع به ومع هذا تمضي لندن في تكرار عرضه والترويج له والتمسك به ويشجعون الفريق الذي قبل به واعتقد بقيمته على المضي في الدعاية له. والغرض هنا طبعًا أن تقع الواقعة وينشق صدع في وحدة الأمة يضعفها ويجنح بها إلى صراعات داخلية عنيفة تنهك قواها وتبدد عزيمتها فيضيع تصميمها على مطالبها الحقيقية.

وسنرى طول استعراضنا لأزمة الصراع بين عدلي يكن باشا وسعد زغلول باشا أن لندن لم تحد أبدًا عن هذه السياسة الجهنمية. ورغم ما تزخر به سياستها من سوء المشرب وخبث الطوية، فإن وزنها بمكيال السياسة المحض ومقياس الميكيافيلية الخالص يقطع بأن ساسة لندن قد قاموا بتطبيق سياسة «ضبط التنازلات» وتفعيل أثرها ببراعة وحذق منقطعي النظير!

* * *

بيان الشقاق

ولنراجع الموقف حتى ذلك التاريخ، فقد بدأ الإنجليز برفض أي مناقشة خارج إطار الحماية ورفضوا حتى السماح بسفر ممثلي الأمة. فلما انفجرت الثورة وتلاحمت صفوف المصريين جميعًا تحت لوائها، سمحوا بالسفر. بعد ذلك قدمت اللجنة وهدفها تثبيت الحماية كما جاء في بيان إعلانها، فواجهها المصريون بمقاطعة إجماعية لم تستطع منها فكاكًا ولم يجدِ فيها تفريق.

وجريًا على سياسة «ضبط التنازلات»، رأى الإنجليز أن موعد تقديم تنازل جديد قد حل. وجاء هذا التنازل في صورة بيان أصدره ملنر في ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ صيغ بعبارات معسولة مثل «عدم حرمان مصر من حقوقها» وعدم ذكر أي إشارة إلى الحماية والدعوة إلى المفاوضة الحرة دون تقيد وكلها محاولات مهادنة باستخدام ألفاظ طلية لا تصطدم بالوجدان الوطني على نحو ما فعل بيان تشكيل اللجنة في مايو الذي نص على أن الحماية هي النظام الذي ستفرضه بريطانيا على مصر. بعد ذلك دق ملنر أول إسفين للفرقة بالإعراب عن رغبته في عقد اتفاق ودي يتيح لمصر ترقية شئونها «في ظل أنظمة حكم ذاتي Self Governing Institution». وأخيرًا يحاول ملنر كسر المقاطعة بدعوته لكل الأشخاص لمقابلة لجنته والتشديد على أنه «لا داعي لأن يخشى كل فرد أن يعتبر مقابلة اللجنة تنازلاً منه عن معتقداته»[١].

أما العبارة التي يمكن اعتبارها نوعًا ضئيلاً جدًا من التنازل قصد به ملنر اصطياد فريق المعتدلين تفعيلاً لسياسة «ضبط التنازلات» فهي عبارة Self Governing Institution،

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٠٤.

وسنرى بعد قليل أثر هذه العبارة في الجبهة المصرية الذي دعانا لأن نسميه بيان الشقاق!

* * *

وتتفق آراء معظم الكتاب والمؤرخين على أن المقاطعة المحكمة للجنة ملنر كانت الباعث الحقيقي لهذا البيان وأن ملنر قصد به تحريك الأمر لإيجاد تخلخل في الجبهة المصرية ينفذ منه حتى لا تفشل مهمته أمام المقاطعة. فالأستاذ العقاد يقول إن ملنر «لجأ إلى الملاينة والمصانعة»[1] لإيجاد هذا التخلخل وشفيق باشا رأى أن ملنر قصد «محاولة تهدئة النفوس النافرة»[2] والأستاذ الرافعي يقول إن البيان كان محاولة من ملنر لمعالجة المقاطعة «بالأناة وسعة الحيلة»[3]، بيد أن الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان يرى غير ذلك مختلفًا مع الآراء السالفة ويقرر أن البلاغ «لم يكن ثمرة إحكام المقاطعة ورغبة لجنة ملنر في كسر حدتها، كما يذهب الكتاب والمؤرخون، وإنما كان ثمرة اتصالات واسعة مع عدلي باشا وزملائه وغيرهم من المصريين، وكان الغرض منه دعوة الوفد للتفاوض»[4].

وقد حاولنا تحقيق هذه النقطة لتعلقها بدور عدلي يكن باشا في الحركة الوطنية الذي يعد أحد جوانب هذه الدراسة، وبالفعل يكشف لنا عبد الرحمن فهمي بك في مذكراته دور عدلي باشا في إصدار هذا البيان، فيكتب أن عدلي باشا استدعاه قبل صدور إعلان ملنر بأكثر من أسبوع (لم يذكر فهمي بك تاريخ المقابلة ولكنه يقول إنه أثبتها في تقريره المؤرخ ٢٣ ديسمبر مما يوضح أنها جرت قبل هذا التاريخ) وتحدث معه في أن الظروف الحالية ملائمة لفتح باب المفاوضة مع ملنر إذا أعلن أن سلطته أوسع من أن يتفاوض في دائرة الحماية، ودارت بينهما مناقشة حول الصيغة التي يمكن أن يقبلها الوفد أساسًا للمفاوضة[5]. ويتضح جليًا من هذا التقرير الذي يقول فهمي بك إنه أرسله إلى الوفد يوم ٢٣ ديسمبر أن عدلي باشا على اتصال وثيق بملنر

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٢٨٩.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٠٣.
(٣) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص١٢٢.
(٤) الدكتور عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ص٢٤٦.
(٥) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص ٢٥٧.

ولجنته وأنه كان يجتهد آنئذ لجلب تنازل بريطاني يحرك به القضية ويحدث تقارب بين طرفيها.

ويلاحظ من مناقشة عدلي باشا مع فهمي بك أنه يعرف تمامًا المقدار الذي كان ملنر مستعدًا للتنازل عنه مما يجزم بأن محادثات مفصلة قد دارت بينهما في هذا الأمر وقف منها عدلي بدقة على أقصى ما يمكن أن يذهب إليه ملنر، ومن ثم بات عليه بعد ذلك أن ينتقل إلى الطرف الآخر ليستطلع رأيه في هذا التنازل في إطار دور الوساطة الذي كان قد رسمه لنفسه وطفق يؤديه بإخلاص طوال الفترة ما بين قدوم ملنر وبين تشكيله الوزارة وفق ما أسلفنا. وقد أردف فهمي التقرير السابق بقوله «ومن هذا يتضح للقارئ الظروف التي أحاطت ببلاغ اللورد ملنر والعوامل التي دفعت إلى إصدار هذا البلاغ»[1]، مشيرًا إلى دور عدلي في الوساطة.

على أن هذا الدور اليكني في التوسط لا ينفي في رأينا أن المقاطعة هي التي أشعرت ملنر بأن هناك روحًا وطنية جديدة تسري في وجدان الشعب المصري وتلزمه أن يعالج مجريات الأمور في مصر بمنظور جديد وأن إحكام تلك المقاطعة حوله هو الذي اقتضي منه أن يلجأ إلى من يستطيع أن يجد له منها مخرجًا، فكان عدلي. فلو أن ملنر حضر إلى مصر فقابل مختلف طوائفها وناقشهم في المسألة المصرية دون أن يرفض أحد مقابلته أو يحيله إلى سعد باشا والوفد لما لجأ إلى عدلي باشا يكن للوساطة، بل نقرر أن ملنر في هذه الحالة كان سيجري مداولاته ويتبين مختلف الآراء ثم يعود أدراجه ليكتب تقريره مشيرًا بما يرى من نظام يمنح مصر من الحقوق النزر اليسير في نطاق الحماية لا يخرج عنها، والدليل على ذلك أن إعلان تشكيل لجنة ملنر الصادر في مايو ١٩١٩ من مجلس العموم وبيان أللنبي الصادر في ١٤ نوفمبر بقرب قدوم اللجنة تعمدا أن ينصا على أن مهمة اللجنة إيجاد نظام مناسب «تحت الحماية». ولم يحدث ما يمكن أن يغير من الموقف البريطاني فيما بين بيان ١٤ نوفمبر وبيان ٢٩ ديسمبر غير وصول ملنر وارتطامه بالمقاطعة.

بقيت نقطة أخيرة في إطار تحقيق دور عدلي يكن باشا في صدور بيان ٢٩ ديسمبر،

(١) عبد الرحمن فهمي: نفس المصدر والصفحة.

فقد قال فهمي في مذكراته إنه أرسل هذا الحديث إلى الوفد في تقريره المؤرخ ٢٣ ديسمبر[١] ١٩١٩، بيد أن العودة إلى التقرير المذكور في المراسلات السرية[٢] تبين أن ما به عن ملنر ولجنته لا يعدو وصفًا لاستقبالها وأعمال المقاطعة ضدها، ويفهم منه أنه أول تقرير كتبه فهمي بك بعد وصول اللجنة يوم ٧ ديسمبر، وقد جاء التقرير خاليًا تمامًا من تلك الواقعة التي ذكرها فهمي بك في مذكراته. أما الخطاب الذي يليه مباشرة فمؤرخ ٧ يناير أي بعد صدور البيان في ٢٩ ديسمبر وهو بالفعل يتحدث عن البيان كأمر واقع.

وربما خانت الذاكرة فهمي بك حين كتب هذه المذكرات فتصور أنه أرسل التقرير، على أن الأغلب أن التقرير قد فقد بشكل أو آخر من ملف المراسلات بين سعد زغلول باشا وعبد الرحمن فهمي بك. وفي هذا ما يعزز ما سبق أن استنتجناه من أن المراسلات التي حفظها لنا التاريخ ليست كاملة، وأن بعضًا منها قد فقد بما يطويه من أحداث وأسرار!

* * *

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص ٢٥٧.

(٢) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص١٦٢-١٦٩.

مع الوفد وإلا فلا!

ولعله يسوغ لنا بعد التحقيق الذي سقناه آنفًا أن نقرر أن بيان لورد ألفريد ملنر الصادر في ٢٩ ديسمبر كان أول إنجازات المقاطعة وبداية تزحزح الإنجليز عن الحماية. وقد جاء رد الوفد في اليوم التالي ليؤكد كسب الأرضية التي تراجع ملنر عنها - أي الحماية- ثم يؤكد إصراره على أن المفاوضة «تكون مع الوفد»[١]، تأكيدًا منه على ضرورة الاعتراف بصفته.

ومع هذا نرى أن سياسة «ضبط التنازلات كانت « قد بدأت تؤتي ثمارها لأصحابها الإنجليز، فقد رأى عدلي باشا أن البيان يصلح أساسًا للمفاوضة وأنه منفذ للأزمة على أساس أن عبارة «Self Governing Institution»، التي وردت في الترجمة الرسمية الصادرة عن اللجنة في عبارة «الأنظمة الدستورية»، بينما ترجمها الوفد «حكم ذاتي»[٢]، لذا نصمه بأنه كان سببًا في بدء الشقاق وأنه كان بمثابة أول إسفين في الصف الوطني.

كان طبيعيًا أن يرى عدلي باشا فائدة من البيان وقد أثبتنا دوره في إصداره، فضلاً عما كان يعتقد من أنه لم يُبقِ لمصر سبيلاً غير المفاوضة بعد ما كان من تجاهل تام من المجتمع العالمي في مؤتمر فرساي، ومن ثم سعي جاهدًا ليقنع سعد باشا برأيه في إطار دوره في التوسط بينه وبين ملنر. وسنرى دائمًا أن عدلي باشا أكثر ميلاً من سعد للإسراع في الدخول في المفاوضات مع الإنجليز، وأن مقدار ما يسعى إليه من

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٠٥.

(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٢٩٠

ضمانات بريطانية قبل الجلوس إلى مائدة المفاوضة أقل بمسافة مما يرضى به سعد باشا الذي بدا أكثر صلابة وتمسكًا بكسب أرضية أوسع من الضمانات البريطانية قبل أن يقبل المفاوضة.

* * *

في باريس جاء بيان ملنر في وقت كان الزعيم قد بدأ ينوء بحمله، فهو يفرغ همه في مذكراته قبل البيان بعشرة أيام أي في يوم ١٨ ديسمبر فيشكو مما آل إليه أمر القضية بعد أن اعترفت كل الدول بالحماية وينعى لأوراقه الانقسام وانعدام الثقة اللذين اعتريا العلاقات بين أعضاء الوفد[١]! وقبل أن نمضي مع سعد باشا وهمومه الوطنية، يجدر بنا أن نسجل أن سعد باشا يشهد هنا بأن الانقسام والتنافر أصابا الوفد قبل أشهر طويلة من انضمام عدلي باشا إليه في باريس، ومع هذا سنجد أن سعد باشا سيتهم صاحبه بأنه سبب الانقسام ومنبع التنافر يوم أن تقع الواقعة بينهما!

ونعود إلى مذكرات سعد باشا فنجده يزيد على ما سبق في يومية ٤ يناير ١٩٢٠ بأنه يفكر في إلقاء عبء الحركة من على عاتقه وتسليمه إلى الأمير عمر طوسون[٢]! وما يسترعي النظر في هذا الواقعة هو أن صفية هانم زغلول استحسنت الفكرة مما يدل على شدة الضغوط النفسية التي كان سعد باشا واقعًا تحت وطأتها وقتئذ والتي عبر عنها في يوميات ١٨ ديسمبر السالفة، ولا بد أن سعد قد باح بها إلى شريكته غير مرة مما حدا بها إلى موافقته على إلقاء الحمل إشفاقًا منها عليه ورغبة في خلاصه منه.

* * *

في هذه الظروف الدقيقة صدر بيان ملنر وأضحى على سعد باشا أن يتخذ منه موقفًا، في وقت تنم مذكراته على أنه كان قد ناء بالحمل وكَلّ من ثقله، فهلا أثرت كل هذه المشاعر في عزيمة الرجل وتمسكه بحق بلاده؟

الحق أن سعد زغلول أثبت في هذا الموقف أنه يملك خلال الزعامة وسماتها،

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص١٤٨-١٤٩.

(٢) نفس المصدر ص١٦٠.

فرغم ما نقرأ من مشاعر كانت تجيش بها نفسه في تلك الأيام بالتحديد، فإن هذه الشكوى ظلت حبيسة صدره لا يبوح بها إلا لمذكراته وربما لزوجته كما أسلفنا. أما موقفه المعلن من بيان ملنر فقد جاء صلبًا شديد البأس، فأعلن أن البيان «لا يختلف عن سابقه، وأنه يفرض تبعية مصر لإنجلترا. ولا فائدة من كونه وسع نطاق المناقشة مع كونه حدد الغاية منها! (وهي الوصول إلى وضع نظام للحكومة وفق الحكم الذاتى)»[1]، وبادر بإرسال موافقته على بيان لجنة الوفد المركزية برفض بيان ملنر.

رغم هذه التداعيات ورغم أنه اتخذ موقفًا سريعًا بإبراقه رفض البيان، تنبئنا مذكرات سعد باشا أنه لم يكن قد حزم أمره بعد، فهو في يوم ٥ يناير، نفس اليوم الذي يروي فيه أنه أرسل للوفد برفض المفاوضة يقول «وإني أميل كل الميل إلى السفر، ولكنه يكون أحسن إذا كان بناء على دعوة»[2]، والأغلب أنه يقصد دعوة من ملنر تكسب الوفد اعترافه بصفته في تمثيل الأمة يعود على أساسها إلى مصر ليبدأ التفاوض.

وقد بات سعد باشا مؤرقًا يومي ١٢ و١٣ يناير ١٩٢٠ «تارة أميل إلى العودة، وأخري إلى البقاء! وهما أمران أحلاهما مر، وأسهلهما صعب»[3]. ونمضي مع فكر الرجل ليكشف لنا حكمته من رفض العودة وسر خطته في التمسك بالمقاطعة، كان سعد زغلول يدرك أن «الإنجليز الآن في مأزق حرج من المقاطعة يريدون الخروج منه بأي حيلة، على شرط أن لا يتنازلوا عن شيء من مطامعهم. فمتى حصلت المفاوضة معهم، خرجوا من هذا المأزق، وربما تمكنوا من شطر الأمة! وفي هذا مكسب عظيم لهم. أما إذا استمرت المقاطعة، واستمر الإباء عن مناقشتهم، فإنهم يضطرون، عاجلاً أو آجلاً إلى التسليم»[4].

ونرى أن هذه الفقرة من مذكرات سعد زغلول على جانب أكبر من الأهمية في نطاق بحثنا، فأول ما يسترعي النظر هو أن سعد زغلول كان يعي سياسة «ضبط التنازلات» جيدًا ويتنبأ بأن الإنجليز سيمارسونها متى بدأت المفاوضات وتتجلى بصيرة الرجل السياسية في توجسه خيفة أن يتمكن الإنجليز من خلال سياستهم

(١) سعد زغلول باشا، نفس المصدر ص١٥٧

(٢) نفس المصدر ص١٦١.

(٣) نفس المصدر ص١٦٤.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

هذه من «شطر الأمة» وهو عين ما حدث، وذلك التعبير هو الذي أوحى إلينا بعنوان هذه الدراسة.

النقطة الثانية الجديرة بالملاحظة هنا هي عبارة «التسليم» التي أوردها سعد باشا، وهي لا تعني فيما نرى أنه كان يحلم بأن المقاطعة ستؤدي إلى خروج الإنجليز من مصر ونيل الاستقلال وهو ما يعد إفراطًا شديدًا في التفاؤل لا يمكن أن يصدر ممن في خبرة وذكاء سعد زغلول، فالتسليم هنا يقصد به تسليم الإنجليز بصفة الوفد كممثل شرعي وهو ما كان سعد باشا يدرك أن دون هذا الاعتراف سيموت الوفد فاقدًا فاعليته.

وبعقلية المفاوض الماهر وحنكته، قرر سعد أن يلعب ورقته الرابحة في الوقت المناسب ليربح بها «التسليم». وقد يرى البعض أن موقف سعد باشا وحرصه على انتزاع اعتراف بصفة الوفد جاء لمأرب شخصي، فاعتراف الإنجليز بصفة الوفد هو اعتراف بزعامته هو شخصيًا للأمة. على أن الحقيقة أن هذا الاعتراف يتضمن اعترافًا بإرادة الشعب المصري وحقه في اختيار من يمثله، ومن هنا كان طبيعيًا أن يقف سعد مصرًا على المقاطعة لينتزع بها اعتراف الإنجليز بصفة الوفد، وهو بالطبع أحرص من عدلي باشا على كسب هذه المعركة، لكنه ليس مغنمًا شخصيًا بل انتصار لإرادة الأمة وحقها في اختيار من يمثلها، وإن حمل في طياته اعترافًا بتبوئه هو أريكة الزعامة التي لا بد وأن أي نفس بشرية تستعذبه وتتوق إليه.

وبالفعل سنرى بعد قليل كيف تزحزح موقف بريطانيا وبعد أن كان لورد كرزون وزير خارجية بريطانيا يصف سعد بأنه «مهيج اختار نفسه»[(١)]، أرغمت بريطانيا على الجلوس على طاولة المفاوضات معه، واعترف ملنر في تقريره بأنه لم يستطع «التعامي عن رؤية الحقيقة وهي أنهم (الوفد) كانوا في هذه المدة أقوى قادة الرأي العام المصري، وأن لا أمل بأن المشروع الذي يعارضونه يحوز حسن الالتفات أو يقع موقع القبول عند الجمهور»[(٢)].

* * *

---

(١) الليفتنانت كولونيل ب.ج.الجود: مصر، ترجمة الدكتور راشد البراوي ص١٢٦.

(٢) المطبعة الأميرية: وثائق القضية المصرية، تقرير ملنر ص٦١.

وبينما كان سعد باشا مستغرقًا في أفكاره بادره عدلي باشا ببرقية في نفس يوم صدور بيان ملنر[1] يرجوه فيها رجاءً حارًا ألا يبدي رأيًا في البيان حتى يصله خطاب منه. ولم يكن سعد قد قرأ البيان بعد[2]. ويصور لنا كامل بك سليم أن سعدًا وصحبه جلسوا ينتظرون «الخطاب المنشود» كما أسماه من عدلي تلبية لطلبه[3]، إلا أن مذكرات عبد الرحمن بك فهمي تكشف لنا أن سعد باشا لم يعبأ ببرقية صاحبه، فقد أبرق يوم ٢ يناير إلى وكيل لجنة الوفد المركزية مرقص بك حنا مؤيدًا رفضه للبيان[4]. وتؤيد مذكرات سعد باشا نفسه ذلك، ففي يوميات ٥ يناير يقول سعد باشا إنه أرسل تأييده لبيان اللجنة[5]، مع أن الثابت أن خطاب عدلي يكن الذي حمله علي بك ماهر[6] لم يصل إلا في ١٤ يناير كما روى سعد باشا نفسه وسكرتيره كامل سليم بك!

والغريب أن كامل سليم بك قد أغفل ذكر تلك البرقية وتركنا تحت انطباع أن سعد زغلول باشا جلس متحرقًا في انتظار برقية عدلي يكن باشا[7]، مع أن كامل بك كان قطعًا يعلم بأمر هذه البرقية لأنه كان بحكم عمله كسكرتير للوفد ولزعيمه هو المسئول عن إرسال الخطابات والبرقيات، الأمر الذي يثبت أن المذكرات ليست سردًا لما حدث، وإنما هي رؤية أصحابها لما حدث، تتأثر بعقائدهم وتصطبغ بآرائهم ولا سيما حين تتخذ المساجلات السياسية طابعًا شخصيًا فيتحزب أصحاب الآراء المتباينة ويناصبون بعضهم الخصومة والعداء وينقلب النقاش إلى شجار ومبارزة!

ترى، هل تساءل عدلي باشا يكن حينئذ عن سر تجاهل صاحبه لرجائه وتألم منه؟ ليت عدلي باشا ترك لنا مذكرات تساعدنا في هذا المقام! من ناحية أخرى لا نجد

---

(١) أورد كامل بك في مذكراته ثورة ١٩١٩ ص١٤٧ أن برقية عدلي باشا وردت يوم ٣٠ ديسمبر، بينما في مذكرات سعد باشا نفسه (ج٩ ص١٥٦) يروي أن تلغراف عدلي باشا جاءه يوم ٢٩ ديسمبر، وقد أخذنا بذلك في المتن.

(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص١٥٦.

(٣) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٤٧-١٤٨.

(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص ٢٧٩.

(٥) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص ١٥٧.

(٦) أنعم عليه الملك فؤاد برتبة الباشوية سنة ١٩٢٥ إبان توليه وزارة المعارف.

(٧) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٤٧-١٤٨.

لتجاهل سعد باشا لرجاء صديقه غير رغبته في السيطرة السريعة على اتجاهات الرأي العام. الطريف أنه حين عاد من أوربا بعد ذلك بعام وأخذ يروي القصة في خطبه العامة أعطى الانطباع أنه انتظر بالفعل «لذلك تأخرت بضعة أيام عن إبداء رأيي»[١]، مع أن انتظاره كان فقط لقراءة البيان كما كتب بنفسه!

* * *

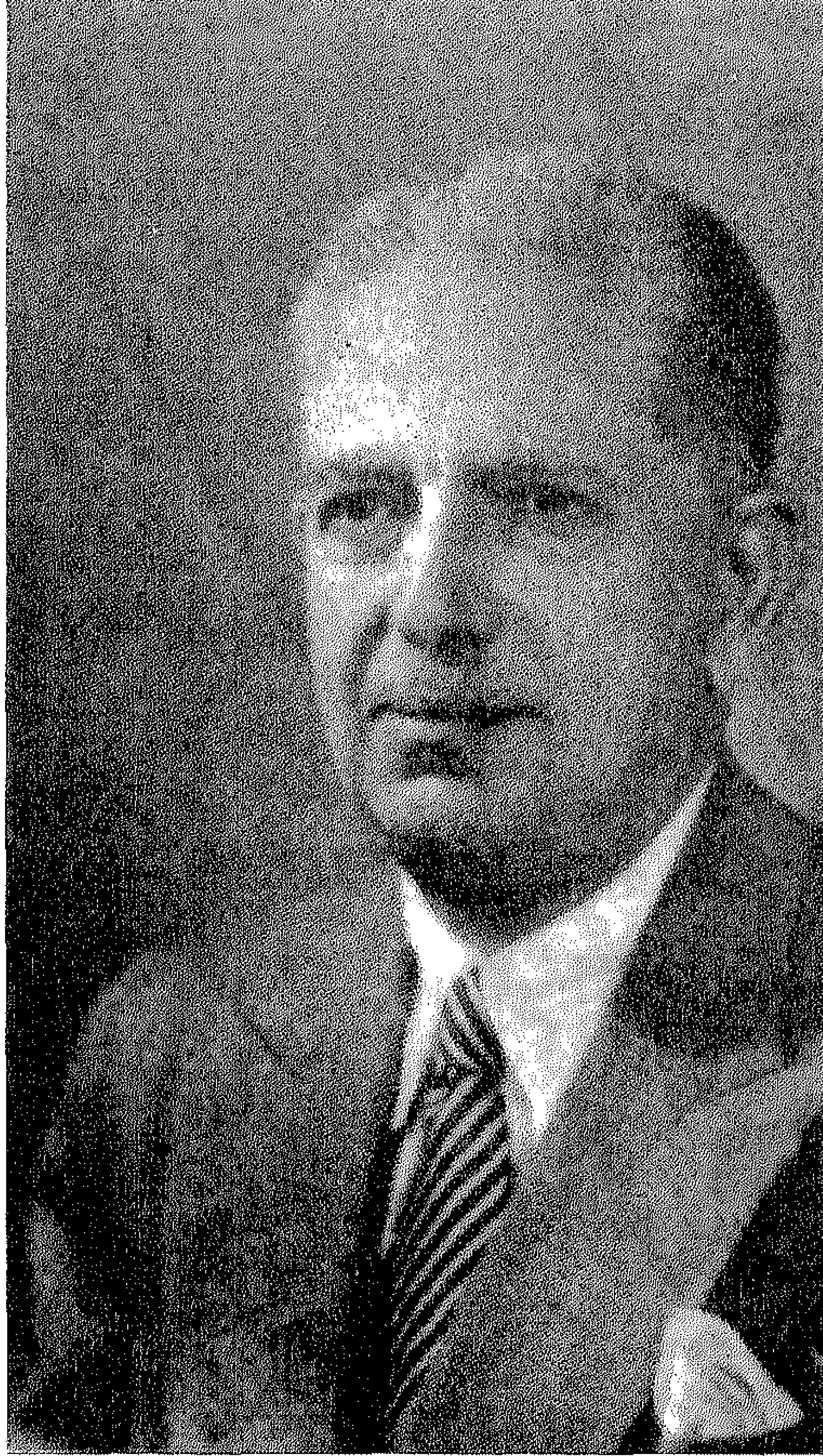
بيد أنه من الإنصاف وقد أنحينا باللائمة على سعد باشا لأنه لم ينتظر عدلي باشا، أن ننحي بها على عدلي باشا أيضًا لأنه لم ينتظر سعد باشا! فقبل أن يقف عدلي باشا على رأى سعد باشا في خطابه، بادر عبد الخالق باشا ثروت بنشر حديث في جريدة وادي النيل في أوائل يناير أجراه في قصر عدلي باشا الفخم بحي جاردن سيتي استهله بقوله إن ما به من آراء يعبر عن رأيهما معًا، ثم مضي يقول «إننا نعتبر أن بلاغ اللورد ملنر قد فتح أمامنا بابًا كان موصدًا حتى الآن» ويدعو لبدء المفاوضة فورًا[٢].

ويقول عبد الرحمن بك فهمي إن عدلي باشا «سلقته الألسن» في الصحف الوفدية لمخالفته رأى الوفد رغم محاولاته الدفاع عنه[٣]، والغريب أن سعد باشا لم يغضب مما نشر عدلي يكن باشا دون أن ينتظر سماع رأيه، بل طلب من فهمي بك بذل مساعيه حتى يتوقف الهجوم على رشدي وعدلي وثروت، وقد أضاف سعد باشا أنه يرى أن عدلي يكن وصاحبيه قد «سلكوا سبيل الحكمة والسداد في المحادثات التي جرت بينهم وبين ملنر، فقد اطلعنا عليها ووجدناها ملآنة سدادًا وغيرة على مصلحة البلاد وأن الحقد عليهم لم يكن إلا من عمل المنافسين لهم»[٤].

ومن ثم يمكن القول بأنه حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٢٠ كان سعد زغلول باشا على حاله من الثقة بعدلي يكن باشا والتأييد له على الرغم من أنه كان قد وضح للرأي

---

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٦٧. خطبة سعد زغلول في حفلة موظفي الحكومة المصرية في ٦ مايو ١٩٢١.
(٢) نفس المصدر ص٦٢٢.
(٣) دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص١٧٩-١٨٠.
(٤) نفس المصدر ص٨٨.



محمد كامل سليم بك... لماذا أغفل ذكر برقية سعد باشا
رغم علمه بها؟

العام منذ صدور بيان ملنر في الأيام الأخيرة من سنة ١٩١٩ أن عدلي يكن باشا وسعد زغلول باشا قد اختلفت رؤيتاهما تجاه البيان، وقد تجاهل كل منهما الآخر وسارع بنشر رأيه، فوضح الاختلاف والتضاد وهو ما كان الإنجليز يهدفون إليه في إطار ممارسة سياسة «ضبط التنازلات» البريطانية التي تقضي بإعطاء قدر يسير من التنازل يفتح ثغرة في جبهة الطرف الآخر.

* * *

وقد يبدو رفض سعد باشا لاقتراحات ملنر دون أن يكون لديه بديل آخر للعمل ولا سبيل مكافئ يسلكه نوعًا من المقامرة، وذلك هو الاختلاف الجذري بين سعد زغلول الذي أضحى زعيمًا شعبيًا يرى الأمور من خلال زاوية يمتزج فيها إيمانه العميق بقدرة شعبه على مواصلة الثورة وبين عدلي يكن السياسي الرزين الذي يمثل البعد العقلاني البحت ويزن المواقف بمقياس سياسي خالص لا يخضع إلا لتوزيعات القوة وفن الممكن في ظل التداعيات التي فرضت نفسها على مسرحه السياسي، على أن ذلك لا يمكن أن يقلل بحال من وطنية عدلي، فقد ظهر جليًا أن دول العالم لن تحرك ساكنًا من أجل إنصاف مصر وأنه لا محيص من مواجهة الإنجليز في إطار مفاوضات منفردة، ومن ثم كان سعيه إليها لينال حقوقه أو بعضًا منها.

وآسفاه.. كان يمكن لمصر أن تستفيد لو امتزجت القوتان وتضافرتا لمصلحتها ورفعة شأنها.

* * *

الزعيم بين الثائر والسياسي

أخيرًا وصل على ماهر بك[1] إلى باريس يوم ١٤ يناير ١٩٢٠ بعد أن انضم إلى الوفد، وفي حقيبته تقريران. الأول من عدلي باشا يكن وهو الذي كان يريد من سعد باشا التريث حتى يقرأه، والثاني من لجنة الوفد المركزية. والتقريران ضدان، لجنة الوفد بعثت تقول «لا يمكن فتح باب المفاوضة إلا بعد الاعتراف باستقلالنا التام»[2]، وعدلي باشا بعث يقول إن عودة سعد باشا «ضرورية إن لم تكن للمفاوضة مباشرة فلمبادلة الآراء في مقدماتها وشروطها»[3].

تداول الوفد التقريرين ثم انتهى إلى رفض العودة لمفاوضة ملنر، ولم ينفرد سعد زغلول باشا بهذا القرار، بل جاء قرارًا بالإجماع. وأرسل سعد باشا إلى عدلي باشا يوم ١٥ يناير برقية يبلغه فيه برفض فكرة العودة إلا إذا أعلنت اللجنة أنها مخولة حق إجراء مفاوضات مع الوفد باعتباره وكيل الأمة[4].

---

(١) حصل علي ماهر على أرفع الرتب المدنية فقد نال رتبة البكوية من الدرجة الثالثة سنة ١٩١٢ ثم البكوية من الدرجة الثانية سنة ١٩١٥ ثم الأولى سنة ١٩٢٣ ثم أنعم عليه الملك فؤاد برتبة الباشوية سنة ١٩٢٥ إبان توليه وزارة المعارف ثم رتبة الامتياز في ١٠ أكتوبر ١٩٣٠ وهو وزير الحقانية وهي تعطي حاملها لقب «حضرة صاحب المعالى» ثم حصل على رتبة الرياسة في ٣٠ يناير ١٩٣٠ حين تولي رئاسة الحكومة لأول مرة وكان لحاملها لقب «حضرة صاحب الدولة» ولا تمنح إلا لرؤساء الحكومة وأخيرًا أنعم عليه الملك فاروق بقلادة فؤاد الأول في ١٠ فبراير ١٩٣٨ حين كان رئيسًا للديوان الملكي. وقلادة فؤاد الأول كانت أرفع نياشين الدولة بعد قلادة محمد علي التي يحملها الملك نفسه، والقلادة تعطي حاملها لقب «حضرة صاحب المقام الرفيع» ولا يجوز أن يحملها أكثر من عشرة أشخاص حفاظًا على مرتبتها المتميزة.

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٦٣٣.

(٣) محمد كامل سليم بك:المرجع السابق ص١٤٩.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

لم يغلق سعد زغلول باشا الباب بالكامل في وجه ملنر بعد خطابي عدلي يكن باشا وعبد الرحمن فهمي بك (أو اللجنة المركزية) اللذين وصلاه مع على ماهر يوم ١٤ يناير، فقد أرسل يوم ٢١ يناير خطابًا مطولاً إلى كل من عدلي يكن ولجنة الوفد المركزية ضمنه موقفه. في البداية أكد سعد باشا على رفضه العودة إلى مصر لمفاوضة ملنر على أساس بلاغه لأنه لم «يخالف التصريحات السابقة عليه إلا خلوه من لفظة «الحماية» وحسن أسلوبه»[١] ويشرح سعد باشا خطته التي تهدف إلى محاصرة ملنر داخل خندق المقاطعة وعدم إعطائه فرصة ليفلت من مأزقه بالعودة لمفاوضته[٢].

وكدأبه في مواقف عديدة يستخدم سعد زغلول عبارات قاسية لتوضيح أفكاره ومواقفه فيصف العودة على أساس البيان بأنها «لا تكون إلا عبثًا مقرونًا بالخفة والمخاطرة» وأننا لم نبلغ «هذا الحد من البساطة والسذاجة» حتى ننخدع بعبارات طلية جوفاء فنخرج «من مقاطعتها لها إلى المفاوضة معها»[٣].

ترى ماذا كان شعور عدلي باشا حين قرأ هذا الخطاب ورأى أن سعد باشا يعتبر ما يقترحه هو وينادي به في الصحف ليس «إلا عبثًا مقرونًا بالخفة والمخاطرة» في نظر صاحبه؟! وأي خواطر أتته وهو يرى سعد باشا يستنكر ما يقبله هو ويدعو إليه لأنه لم يبلغ «هذا الحد من البساطة والسذاجة»! كانت هذه واحدة من أبرز سمات شخصية سعد باشا زغلول وأكثرها تأثيرًا على علاقاته بمن حوله، قسوة التعبيرات وجفاف الألفاظ وما تنطوي عليه ردوده في أحيان كثيرة من عبارات تشق على نفوس الأحرار ومعانٍ ينوء بها وجدان الكرام!

ويمضي خطاب سعد باشا حتى منتصفه دون جديد ولا غريب فيؤكد ضرورة اعتراف ملنر بالوفد وبأن المفاوضة للاستقلال، لكنه يطرح مبادرة جديدة على الساحة «أما المفاوضة في أوربا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام بشيء ما. وما دام أن العبرة هي بما يتم عليه الاتفاق في حدود تفويض الوفد لنا»[٤].

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص ٣٣٧.
(٢) نفس المصدر والصفحة.
(٣) نفس المصدر ص ٣٣٨.
(٤) نفس المصدر والصفحة.



عبد الخالق ثروت باشا... وحديث من قصر عدلي باشا أثار ضجة فسلقته الألسن!

هنا يترك سعد باشا منفذًا للتفاوض مع ملنر دون أن ينزل هذا إلى شروطه، ويبرر الأستاذ العقاد الفارق من وجهة نظر سعد زغلول باشا بين العودة إلى مصر لمفاوضة اللجنة التي يصر سعد باشا على شروطه للقبول بها، وبين مفاوضتها في أوربا دون الإصرار على نفس الشروط بقوله «لأنها لا تكون هناك (في أوربا) بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة (إنجلترا) في بلاد رعاياها، فضلاً عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى»[1]. أي أن سعد زغلول باشا كان يرى أن مفاوضة ملنر في مصر سيصورها ملنر في تقريره على أنها لا تعدو مجرد محادثة مع فريق من أولي الرأي في البلاد لا أكثر، أما انفراد الوفد دون غيره بالمفاوضة مع ملنر في أوربا، فتحمل اعترافًا بريطانيًا بأن هؤلاء هم أصحاب الرأي وحق التمثيل وهو ما كان سعد باشا يراه أقل ثمن لقبول المفاوضة مع ملنر.

* * *

وينبغي علينا أن نقف هنا لنحاول رصد تطور علاقة سعد وعدلي في تلك الأيام ونتساءل عن تطورها. وكالعادة نلجأ أول ما نلجأ إلى مذكرات سعد باشا فنجد أنه في يوم ١٢ يناير، أي قبل أن يصله خطاب عدلي باشا بيومين يكتب «خطر ببالي أن أحسن طريقة هي أن يحصل التفاوض بواسطة ثروت وعدلي، ولكن العاصيين - على ما يقول مكباتي - يرفضان كل رأى لا يرمي إلى السفر»[2].

العاصيان هنا كما يسميهما سعد هما أحمد لطفي السيد بك وعبد العزيز فهمي بك[3]، وسنعود إليهما في إطار حديثنا عن علاقة سعد بأعضاء الوفد المعارضين له في باريس، أما الذي يعنينا إثباته هنا هو علاقة سعد وعدلي، فلا يزال سعد يثق بعدلي ويستأمنه على المفاوضة باسم مصر واثقًا من أنه سيتمسك بحقوقها. قرينة أخرى مهمة تعضد هذا الرأي تتمثل في برقية سعد باشا إلى لجنة الوفد المركزية تعليقًا على التقريرين اللذين وصلاه مع ماهر بك من لجنة الوفد ومن عدلي باشا، فرغم أن سعد باشا لم يقتنع

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص ٢٩٦.
(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص ١٦٢.
(٣) نالا رتبة الباشوية فيما بعد، الأول في ٢٦ مارس ١٩٣٦ والثاني في ٣٠ مارس ١٩٢٥. (ديوان جلالة الملك: تقويم بأسماء ذوي الرتب والألقاب المدنية الحديثة من ١٤ أبريل ١٩١٥ لغاية ١٥ فبراير ١٩٣٨).

بوجهة نظر عدلي باشا بالعودة إلى مفاوضة ملنر على أساس بيان ٢٩ ديسمبر ووقف مؤيدًا لموقف لجنة الوفد المركزية إلا فإنه أرسل إلى اللجنة برقية في ٢٦ يناير ١٩٢٠ يصف أحاديث الوزراء الثلاثة مع ملنر بأنها مملوءة «حكمة ووطنية خالصة»[١].

* * *

لم يكتف سعد باشا بهذا التأييد العلني الصريح، بل أضاف انتقادًا عنيفًا لموقف الصحف المعادي لعدلي باشا لتفاوضه مع ملنر مما يقطع بأنها تمت بعلمه وموافقته كما عرضنا آنفًا، غير أن عبد الرحمن فهمي بك رأى حذف هذه الفقرة من البرقية[٢] خشية أن يصدم الرأي العام الذي كان على يقين من أن المقاطعة هي طريق الوطنية الذي تسير فيه كل الأمة خلف سعد زغلول، ولنفس الأسباب أضاف فهمي بك عبارة من عندياته على البرقية مفادها أن الوفد يشترط أن تعلن إنجلترا استقلال مصر قبل التفاوض، وقد ترتب على هذا الحذف والإضافة عتاب وتقريع وشد وجذب شديد بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي استمر متسلسلاً في المراسلات المتبادلة بينهما منذ أواخر يناير وحتى أوائل مارس ١٩٢٠.

وقبل أن نمضي مع الرجلين وعملهما الوطني، نقرر أن العلاقة بينهما حتى ذلك الوقت كانت على ما يرام لا يظهر بها أثر لريبة أو فرقة، عدلي باشا تفاوض مع ملنر وأخبر سعد باشا بما قال وسعد باشا وافق على ما قاله عدلي باشا واستحسنه رغم أنهما لا يتفقان على الموقف الواجب اتخاذه في ضوء ما أسفرت عنه هذه المفاوضات. ويساند هذا الرأي ويزكيه أنه لا يقتصر على البرقية السالفة فقط رغم حزمها للأمر، ولكنه يعتمد كذلك على مذكرات سعد زغلول التي تكشف آراء خاصة قد تختلف عن رأيه المنشور كما سيأتي في معرض حديثنا عن موقفه من الأمير عمر طوسون (فقرة الزعيم والأمراء). فسعد باشا كتب في يومية ١٤ يناير أن ما قاله عدلي باشا وصاحباه لا يرضي ملنر في شيء[٣]، بمعنى أنه لا يحمل أي تنازل عن المطالب الوطنية.

(١) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٤٨.
(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص ٣٤٠.
(٣) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص ١٦٥.

نضيف إلى كل هذا للتدليل على حسن علاقة الرجلين حتى ذلك التاريخ أن الإنجليز أنفسهم كانوا لا يزالون يعتبرون الرجلين في جبهة واحدة أمام المطالب المصرية، ففي تقرير أللنبي إلى وزير خارجيته المؤرخ ١٢ يناير ١٩٢٠ يضع الرجلين معًا تحت وصف «المتطرفون»[١]!

كذلك يروي كامل بك سليم أن الوفد برئاسة سعد باشا في جلسة ٢٨ يناير ١٩٢٠ قرر ضرورة استمرار الاتصال بعدلي باشا[٢] وكان قد فطن إلى قوة علاقاته مع ملنر، وأهمية استمراره في الوساطة والسعي لتقريب وجهات النظر، مما يشير إلى ثقة سعد باشا في أن عدلي باشا يعمل لصالح القضية المصرية.

نقرر هذا رغم أن سعد باشا ضمن خطابه إلى فهمي بك المؤرخ ٢٣ يناير عبارة تنم عن أن بعضًا من ريبة كان قد بدأ يلوح في سماء بدت صافية، وسنعود لذلك في فقرة إنذار مبكر!

* * *

كتب سعد زغلول في منتصف يناير ١٩٢٠ يقول «قد أصبحت في الحقيقة وحدي، لا يمكنني التعويل على أحد من صحبي»[٣]، ونرى أن سعد باشا كان في هذه الفترة يستمع لرأي رجلين بشكل أساسي ويستقي منهم معلوماته عن الموقف في مصر التي كان غائبًا عنها منذ حوالي عام، وهما عدلي يكن باشا وعبد الرحمن فهمي بك.

وتأتي أهمية دراسة فكر عبد الرحمن فهمي بك من قوة تأثيره على موقف سعد باشا ودوره الملحوظ في تكوين انطباعات الزعيم وتصوراته عن مجريات الأمور في مصر واتجاهات الرأي بها في جزء مهم من الحقبة التي تتناولها الدراسة. وعلى ذلك فمتابعة رأى عبد الرحمن فهمي من خلال رسائله إلى زعيمه، تلقي لنا الضوء على ما كان يتعرض له سعد باشا من ضغوط للاستمرار على رفضه والتشدد في موقفه في التمسك بأهداب المقاطعة المطلقة لملنر.

---

(١) مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص٤٥٦.

(٢) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥١.

(٣) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص١٦٤

ويروي فهمي بك في خطاب لسعد باشا مؤرخ ٧ يناير، أي بعد نشر البيان بحوالي أسبوع، عن حديث طويل مع عدلي باشا وضح فيه اختلافها الشديد في الرأي، وإصرار فهمي على أن تعلن اللجنة اعترافها بالوفد وحق مصر في الاستقلال ثم تأتي لباريس لمفاوضة الوفد[١]!

ولا شك أن موقف فهمي ينطوي على قدر مفرط من التفاؤل، فالشروط التي يضعها لبدء التفاوض هي بالغة التشدد، وتتبلور هذه الحقيقة أكثر بالنظر إلى موازين القوى بين الطرفين. والقول هنا بأن مطالب مصر ما هي إلا حقوق مشروعة، قول صحيح ولكن للأسف ليس في محله، ففي لعبة السياسة تكون الآلة العسكرية والنفوذ السياسي والقوة الاقتصادية هي أوراق اللعبة وتتراجع الاعتبارات الأخلاقية والأدبية كالحقوق القانونية والشرعية الدولية وغيرها إلى مرتبة أدنى.

تلك حقائق كان الرجال الثلاثة يقفون منها مواقف مختلفة، فعدلي باشا يجيد اللعب على أساسها ولا يرى غيرها مؤثرًا، وعبد الرحمن فهمي بك يقف على النقيض الآخر فهو يرى أنها إذا وضعت في كفة وإرادة الشعب ومشيئته في الكفة الأخري، رجحت الكفة الأخيرة. وسعد باشا بينهما أوسط، وفي بعض الأحيان حائر كما اعترف في مذكراته، يعرف ماهية أوراق اللعبة المهمة والمؤثرة كما يعرفها عدلي باشا ولكنه أيضًا يرى قيمة لما بين يديه من أوراق تمثل نواحي أدبية مثل عدم شرعية وجود الإنجليز في مصر وتحرج موقفها أمام المجتمع الدولي - ولو بقدر - لافتقارها إلى هذه الشرعية علاوة على حرصها الشديد على ألا تنفجر الثورة من جديد.

وتوضح فقرة أخرى من تقرير فهمي بك إلى سعد باشا الخلاف بينه وبين عدلي باشا آنئذ بوصف عودة سعد للمفاوضة بأنها «خطر محقق على قضيتنا، ولا أثر له إلا إيجاد ثغرة كبيرة في صفوفنا»، ولكنه يستدرك «نحن لا نطعن على أصحاب هذا الرأي بسوء النية، بل على النقيض نعترف بإخلاصهم ووطنيتهم ولكننا نقرر أنهم غير واقفين على حقيقة الرأي العام»[٢].

---

(١) دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص١٧٠.

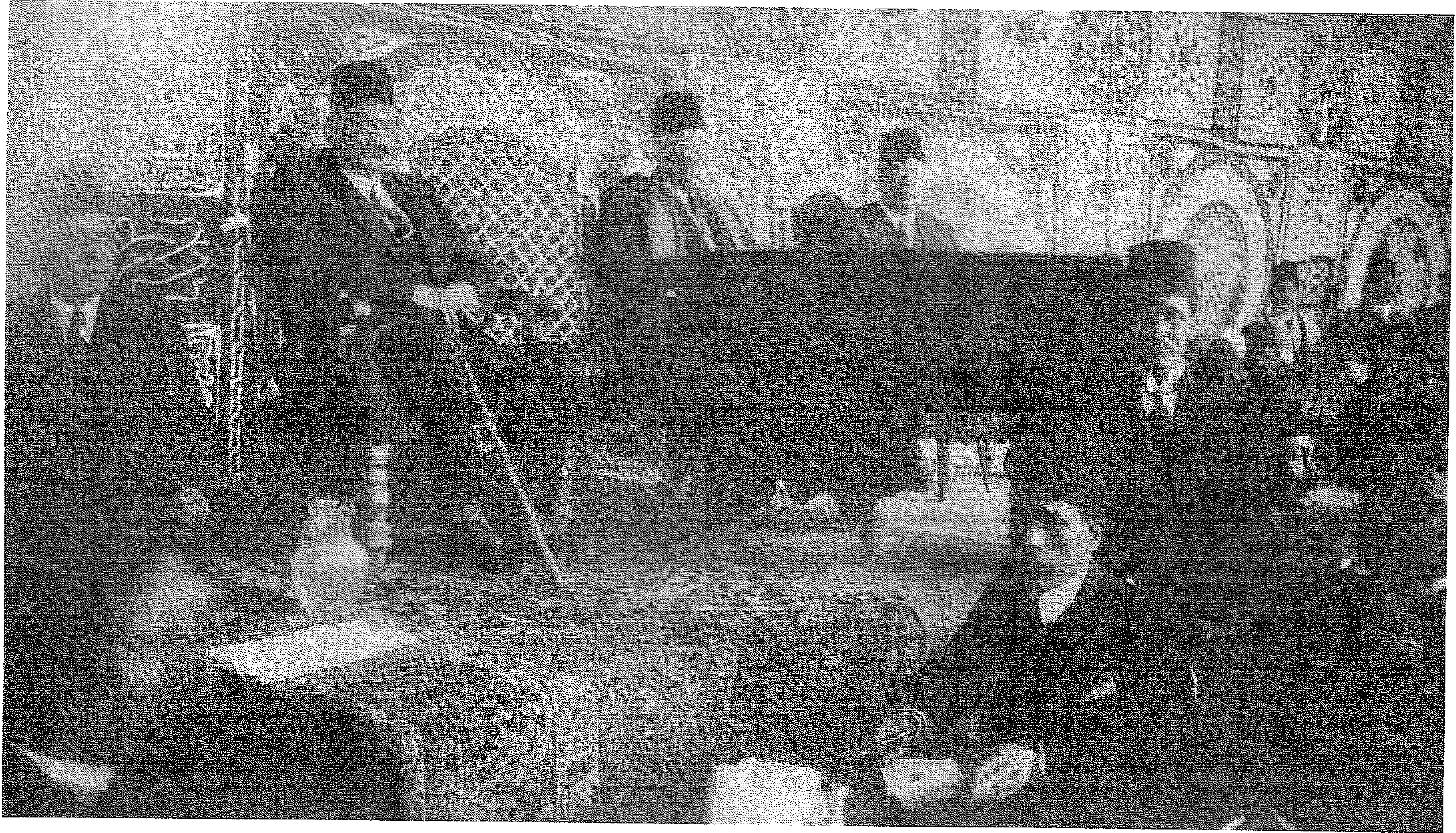
(٢) نفس المصدر ص ١٧٥.

ومن ناحيته كان فهمي بك حريصًا على التأكيد لسعد باشا على اقتناعه بأن عدلي باشا يعمل لمصلحة القضية رغم اختلافهما الشديد في الرأي، مما يقطع بأنه كان يدرك أن العلاقة بينهما لا تزال بخيرها، ومن ثم يلقى هذا التأكيد ترحيبًا وموافقة لدى زعيمه الذي كان يحمل هذه القناعة ويعبر عنها في مراسلاته معه. كذلك تجدر الإشارة أن عبد الرحمن فهمي بك كان مدركًا أن البيان ليس إلا تفعيلاً لسياسة «ضبط التنازلات» وما ترمي إليه من شق الجبهة المصرية كما يتضح من عبارته التي أوردناها.

وقبل أن نترك الخلاف في الرأي بين عدلي يكن وعبد الرحمن فهمي وتأثير كل منهما على موقف سعد زغلول تجاه المسألة، تجدر الإشارة إلى أن سعد قد حرص على أن يمسك كل الخيوط بيده هو. فرغم أنه أبرق يؤيد موقف لجنة الوفد في رفض بيان ملنر، فإنه لم يفته أن يعاتب عبد الرحمن فهمي على اتخاذ موقف دون الرجوع إليه[1]. والرأي عندنا أن سعد باشا كان يعرف أن فهمي يقف ضد المفاوضة مع ملنر حتى خارج مصر وقد خشي من أن يسارع بنشر بيان للرأي العام في هذا الاتجاه يصعب على سعد باشا معه أن يقنع الرأي العام بصحة قراره بقبول المفاوضة في أوربا دون شروط.

* * *

(١) دكتور محمد أنيس: نفس المصدر ص ٨٨.



سعد باشا وعدلي باشا وثروت باشا... في ١٢ يناير ١٩٢٠ كتب سعد باشا في مذكراته أنه يفكر في أن يوكل إلى عدلي باشا وثروت باشا المفاوضة باسم مصر، فما الذي تغير حتى انهارت الثقة بين الطرفين بعد شهور؟

خطة الإنجليز السرية

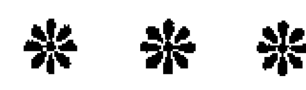
ولندع ما كان من سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا برهة لنطالع بين وثائق الحكومة البريطانية السرية مستندًا نراه في غاية الأهمية في إطار دراسة العلاقات الأنجلو مصرية في تلك الفترة. المستند عبارة عن تقرير سرى أرسله أللنبي إلى إيرل كيرزون وزير خارجيته في ١٢ يناير ١٩٢٠ يكشف الكثير من خبايا الموقف البريطاني حيال المسألة المصرية في ذلك الوقت ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن دق إسفين الفرقة بين رجال الجبهة المصرية كان واحدًا من أهم أهداف الإنجليز في فترة ما بعد الثورة، وقد ذكر في مستهل تقريره أنه مكتوب «على ضوء المعلومات المستقاة من مصادر المخابرات»[١].

وفي التقرير شرح لما يدور في الوفد وبين سعد باشا وعدلي باشا بتفصيل يدعو للدهشة والاستغراب الشديدين! ومصدر الدهشة والاستغراب هنا التوقيت، فسعد باشا أرسل خطابه الذي تضمن شروطه لمفاوضة ملنر يوم ٢١ يناير، ومع هذا وقبلها بتسعة أيام -أي في يوم ١٢ يناير - يوضح أللنبي تلك الشروط بصورة دقيقة فيقول إن «المتطرفين» (ويعني بهم أعضاء الوفد في مصر وعلى رأسهم طبعًا عبد الرحمن فهمي بك وحسين باشا رشدي وعدلي باشا يكن وعبد الخالق باشا ثروت) «كانوا في بادئ الأمر مختلفين في الرأي بالنسبة لبيان لورد ملنر وبالنسبة للموقف الذي سيتخذونه منه. وكان بعضهم يرى أن البيان يهيئ لهم فرصة ممتازة للتفاهم مع البعثة، والحصول لمصر على قسط كبير من الحكم الذاتي. بينما كان بعضهم الآخر وهم

(١) الأهرام: المرجع السابق ص٤٥٦.

الراديكاليون في تفكيرهم، يرون الاستمرار في مقاطعة البعثة ما لم توافق على التخلي عن الحماية وبحث مسألة الاستقلال مع وفد سعد زغلول باعتباره الممثل الشرعي للشعب المصرى»[1].

هكذا كان الإنجليز على بينة بالغة الدقة بما يدور في أروقة السياسة المصرية عمومًا والوفد على وجه الخصوص حتى أن أللنبي أرسل إلى لندن موقف الوفد من بيان ملنر قبل أن يرسل سعد باشا برأيه المفصل إلى القاهرة بتسعة أيام! وفي ذلك دلالة قوية على رصد الأجهزة الاستخباراتية البريطانية لتحركات الوفد ومناقشاته.



ويكمل أللنبي تحليله للموقف «ويبدو أن الموقف الحاضر يتلخص في أن عدلي يكن باشا وحسين باشا رشدي ومحمد باشا سعيد وغيرهم من الزعماء المصريين البارزين يسعون لإقناع سعد زغلول وكبار رجال حزبه بقبول نوع من الحل غير مطالبهم الحالية. وهناك بعض من أعضاء حزب زغلول يميلون إلى الإصغاء إليهم، ولكن الحزب، بوجه عام، في انتظار قرار سعد زغلول. فإذا أظهر سعد عنادًا يسفر عنه انقسام في حزبه فإن علينا أن ننتظر لنري ما إذا كانت مجموعة عدلي يكن مستعدة لأن تتقدم علانية ببرنامج مستقل عن سعد زغلول وفي هذه الحالة فإن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت ستستطيع أن تحصل على تأييد جانب كبير من الرأي العام»[2].

الواقع أن قراءة هذا التقرير توضح أن لندن على علم بأدق تفاصيل ما يدور داخل الوفد وترقب تحركاته وتقلباته بعين نافذة، وأن رجالها قد رسموا إستراتيجية على درجة عالية من الدقة والوضوح بغية فصم عُرى الوحدة بين رجال الأمة ولدغهم بسم الانشقاق والتناحر. كذلك تلاحظ أن الإنجليز كانوا يرون الخط الفاصل لهذا الانقسام هو خط «سعد- عدلي» وأن شطر الجبهة المصرية سيكون إلى مجموعتين... «سعديون» و«عدليون»!

(١) الأهرام: نفس المصدر ص ٤٥٦-٤٥٧.
(٢) المرجع السابق ص ٤٦٢.

ولا ريب أن تفعيل سياسة «ضبط التنازلات» كان الأداة التي اتخذتها لندن سبيلاً للوصول إلى هذا الهدف وترسم الفقرة السابقة بدقة متناهية الخطوط العامة للأحداث التي أخذت تتسارع على الساحة السياسية حتى أن سؤالاً مهمًا يفرض نفسه في هذا المقام: أكان الخلاف بين سعد وعدلي شركًا نصبه لهما الإنجليز ووقعا هما فيه؟ أكان من قبيل المصادفة أن الإنجليز في يناير ١٩٢٠ يتوقعون ما حدث في أبريل ١٩٢١ (انقسام الجبهة المصرية وتشكيل وفد المفاوضة برياسة عدلي يكن)؟ أم أنه مخطط جهنمي لشطر الصف المصري وتمزيق أوصاله؟

من ناحية أخرى لا يمكن أن نصف خطة لندن بالكمال حتى إذا ما قيست بمقياس ميكيافيللي خالص، فلندن كانت تسعى من وراء كل هذا إلى الانفراد بالمجموعة المعتدلة برئاسة عدلي يكن فتستخلص منه توقيعًا ثمينًا على معاهدة تغبن حقوق مصر وتدهم آمالها الوطنية، بيد أن الرجل خيب ظنهم وأثبت أن خلافه مع صاحبه كان على الأسلوب والسبيل، أما الأهداف والمبادئ فقد نبغت في أيمانهما واستقرت في عقائدهما على نحو قوض الخطة البريطانية وهدم أركانها.

والغريب أن سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا كانا على بينة من خطة الإنجليز، عارفين بنيتهم وكاشفين لها، وقد كتب سعد باشا في مذكراته أكثر من مرة معربًا عن قلقه من أن يلجأ الإنجليز إلى بث التنافر وإشاعة التضاد في الجبهة المصرية، ولا نعتقد أن عدلي باشا كان أقل منه دراية بهذه المسألة.

ورغم كل هذا انجرف الجميع إلى حيث أرادهم عدوهم وسقطوا في خندق الانقسام الذي حفره لهم ... وانشطرت أمة!

* * *



لورد أدموند أللنبي، كيف كان على علم بأدق تفاصيل ما يدور داخل الوفد؟

إنذار مبكر

أرسل سعد زغلول بخطابه يوم ٢١ يناير الذي ضمنه موقفه من ملنر في ضوء بيانه وما هو ماثل أمامه على الساحة السياسية وجلس يترقب قلِقًا رد فعل الإنجليز على خطابه. والزعيم لم يدون يوميات ما بين يومي ١٤ و٢٩ يناير، بيد أن خطابه إلى عبد الرحمن بك فهمي المؤرخ ٢٣ يناير ينبئ بما كان عليه من قلق لأن عدلي لم يرد عليه بعد ويطلب منه أن يستشف الأخبار من عدلي باشا «من غير أن تشعروه بأنكم مكلفون بذلك»[١].

وتنم العبارة السابقة عن مدى اعتماد سعد باشا في هذه المرحلة على عدلي باشا يكن اعتمادًا رئيسيًا في الاتصال بملنر وأن دوره في هذا الخصوص كان ذا أهمية قصوى لسعد باشا بدليل تحرقه لمعرفة رأى عدلي باشا في موقفه هو بعد أيام قليلة من إرساله إليه.

الأمر الثاني أن في هذه العبارة أول إشارة إلى تولد الريبة والمواربة بين الرجلين، على أي حال، فقد عاد سعد باشا وأرسل برقية بعد ثلاثة أيام من تاريخ تحرير هذا الخطاب يمدح موقف صاحبه ويطلب من فهمي بك حمايته من مزايدات بعض الصحف، رغم ذلك ربما يكون في هذه الفقرة إنذار مبكر بقرب تدهور العلاقة وتضاؤل الثقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا. وقد اشتدت الأنواء في بحر علاقة الرجلين بعد ذلك مباشرة، فلم يقدم أحد من معاصري الأحداث تفسيرًا لطلب سعد باشا استطلاع موقف عدلي باشا بهذه الطريقة.

---

(١) دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص ٨٦.

أيًا كان فقد بادر عبد الرحمن فهمي الرجل المخلص المتحمس دائمًا إلى الاضطلاع بالمهمة، ويكتب لزعيمه في ١٨ فبراير أنه قابل عدلي باشا «وتأكدت بأنه لم يكن لديه أخبار أكثر مما سبق أرسلها لسعادتكم»[١]. ويمضي فهمي بك في تقريره لزعيمه قائلاً «وتكلمنا (عدلي باشا وفهمي بك) في الحالة الحاضرة واطلعت على تلغرافكم الأخير المرسل له والموعود فيه بإرسال خطاب تفصيلي لم يصل بعد»[٢].

والواضح من هذه الفقرة أن عبد الرحمن بك فهمي تحت انطباع أن عدلي باشا لم يصله بعد خطاب سعد باشا التفصيلي عن موقفه إزاء بيان ملنر. بيد أن الثابت أن سعد زغلول باشا أرسل إلى عدلي باشا البرقية يوم ١٥ يناير والخطاب يوم ٢١ منه[٣] وقد وصل الخطاب إلى عدلي يكن يوم ٢٩ يناير لأنه أرسل لسعد في ذلك اليوم خطابًا سنستعرضه بعد قليل استهله بقوله «جاءني الساعة خطابكم المؤرخ ٢١ يناير»، فكيف كان عدلي في انتظار الخطاب حتى ١٨ فبراير كما يحكي لنا عبد الرحمن فهمي؟! غير منطقي أن يكون الأمر قد اختلط عليه أو أن الذاكرة خانته، فهو يبلغ سعد باشا بمضمون اجتماع تم قبل الكتابة بيوم واحد. أيمكن أن يكون عدلي قد أخفى عن فهمي بك وصول الخطاب؟ ولكن ما الذي يحمله على ذلك؟

وربما يكون السبب الذي دفع عدلي باشا لعدم ذكر الخطاب هو علمه بأن رأى فهمي بك في مفاوضة ملنر يقف على النقيض من رأيه هو، وأن فهمي بك يضغط على سعد باشا في الاتجاه المعاكس له. أو ربما يكون الحديث متعلقًا ببرقية أخرى لم يحفظها لنا التاريخ!

* * *

من ناحية أخرى تعكس مذكرات سعد باشا القلق الذي كان يشعر به في تلك الأيام، فتراه يكتب في ٣١ يناير «ورد علينا من بضعة أيام تلغراف من عدلي، بأنه يأمل أن يجيبنا قريبًا. ثم وردنا تلغراف آخر في ١٩ يناير، وآخر في ٢٨ منه، بأنه يرسل

(١) د. محمد أنيس نفس المصدر ص١٨٧.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٢٨.

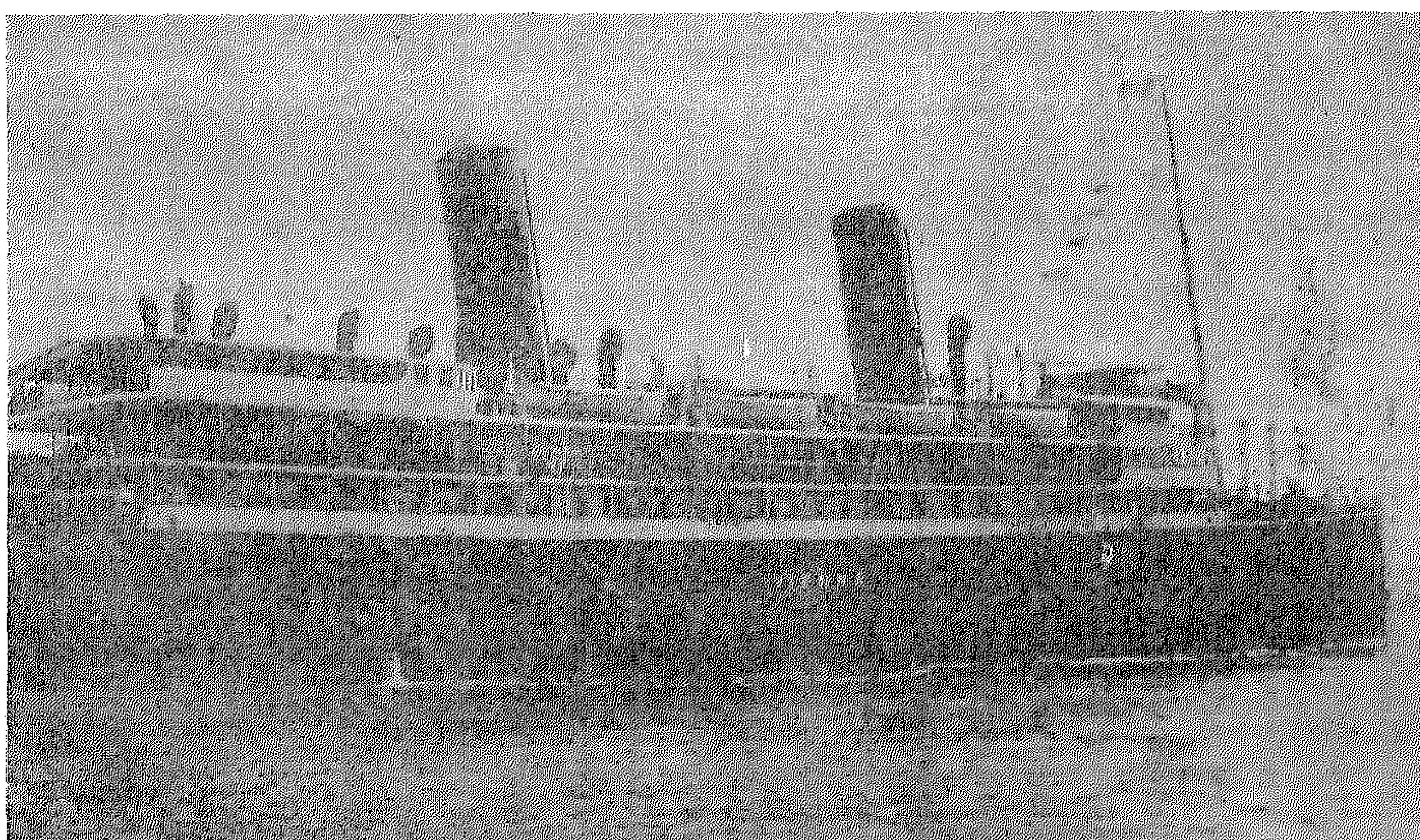
الجواب بالبوستة. وقد اتفقت التخامين على أنه ليس رفضًا لاقتراحنا، ولا قبولاً! ومنا من خمن أنه تعديل! ومن ظن أنه وعد مكتوم من مثل الوعود التي بذلها إلى الوزراء! وإني من هذا الرأي»[1].

وسعد باشا هنا يتحدث عن خطابه المؤرخ ٢١ يناير والذي اشترط فيه أن يعترف ملنر بصفة الوفد وأن يعلن أن المفاوضة بغرض الوصول إلى معاهدة تضمن استقلال مصر التام مع ضمان مصالح بريطانيا التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال، وواضح من السياق شعور الترقب والقلق الذي انتاب سعد باشا وأعضاء الوفد وهم في انتظار رد فعل الإنجليز الذي سيصلهم من خلال عدلي باشا يكن، ولعل هذا القلق هو ما وصفه كامل بك سليم في مذكراته دون أن يشير إلى رد سعد باشا.

كذلك توضح الفقرة عمق بصيرة سعد زغلول السياسية وخبرته بأساليب الإنجليز في المفاوضة، فهو يطرح ثلاثة بدائل لرد ملنر، ثم يتنبأ بتحقق واحد منها، فملنر بالفعل لم يقبل الاقتراح ولم يرفضه كما سنرى في خطابي عدلي باشا المؤرخين ٢٨و٢٩ يناير، بل إن ما فعله هو عين ما ظن سعد زغلول باشا... «وعد مكتوم»!

* * *

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج ٩ ص ١٧٤.



الباخرة فيينا... تقاسمت مع زميلتها كاليدونيا الرحلات التاريخية!

الوعد المكتوم

لم يترك عدلي يكن صاحبه في حيرته طويلاً، فقد أرسل إليه خطابًا يوم ٢٨ يناير يبلغه فيه بفحوى الحديث بينه وبين ملنر، ويتضح جليًا من هذه الرسالة أن عدلي باشا ما إن وصلته برقية سعد باشا برفض العودة لم ينتظر وصول الخطاب التفصيلي، بل بادر بالذهاب إلى ملنر للضغط عليه، وهو هنا يمارس بنشاط دور الوسيط الذي رسمه لنفسه ورأى فيه مصلحة لبلاده.

وننقل عن شفيق باشا خطاب عدلي باشا الذي يؤكد لصاحبه أن ملنر يقبل المفاوضة على أساس الاستقلال رغم النقد الذي يواجهه في الصحف البريطانية ولكنه لا يستطيع أن يصرح بذلك مراعاة للرأي العام البريطاني[١]. ويكتب عدلي باشا وصفًا دقيقًا ومخلصًا لما أمكنه الوصول إليه مع ملنر، وتجدر الإشارة إلى أن عدلي لم يوهم صاحبه بأن ما حققه هو منتهى الآمال، بل كان أمينًا في نقله وتوضيح أن ما جاء به أقل مما يبتغيه الجميع. بعد ذلك يعود إلى الضغط المتكرر على سعد زغلول باشا للعودة إلى مصر لمفاوضة ملنر على أساس بيان ٢٩ ديسمبر، وهو ما رأينا رفض الوفد وزعيمه القاطع له.

ويستمر عدلي باشا في خطابه قائلاً «لقد صرح لي اللورد في حديثه أنه لا يستبعد أن يخطر على فكر سعد باشا المفاوضة في إنكلترا. وأنه لا يظن أن الحكومة الإنكليزية تقبل مفاوضة الوفد وحده»[٢]. إذن ملنر قد لجأ إلى معارضة الفكرة كطريقة للاقتراح بها، بمعنى أنه رأى أن المفاوضة في أوربا ربما تكون حلاً يرضي الوفد ويخرجه هو

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٢٩-٦٣٠.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

من مأزق المقاطعة، فأراد بطرح الاقتراح الإيحاء به، ثم استبعد موافقة لندن عليه كورقة مساومة يتنازل عنها عند اللزوم لقاء طلب آخر. وبذلك يكون ما توقعه سعد باشا في مذكراته ووصفه بأنه «وعد مكتوم» هو عين ما حدث!

ولم يكن سعد زغلول بأقل من ألفريد ملنر دهاءً وحنكة تفاوضية، فرغم أنه ذكر بإسهاب في خطابه لعدلي المؤرخ ٢١ يناير أنه لا يقبل العودة إلى مصر إلا بشروط ولكنه يقبل المفاوضة في أوربا دون شرط، مع ذلك يكتب سعد زغلول باشا إلى عدلي يكن باشا في يوم ١١ فبراير خطابًا في منتهي الأهمية عند تحليل تطور الأحداث، وقد استهله سعد بقوله «لم يخطر ببالي ولا ببال أحد من زملائي التوجه إلى لوندرة للمفاوضة فيها مع لجنة ملنر»[1] لأن مناقشاته مع عدلي باشا لا تشجع ولأنه لم يقبل حتى الآن المفاوضة مع الوفد وحده.

بيد أن الرأي عندنا أن رفض الذهاب إلى لندن الوارد في خطاب ١١ فبراير لم يكن إلا خطوة تكتيكية في إطار المناورات غير المباشرة التي كانت تجري بين سعد باشا ولورد ملنر من خلال عدلي باشا. فعندما أبلغ ملنر عدلي باشا بأن لندن لن تقبل مفاوضة الوفد وحده، رد سعد باشا بالرفض هو الآخر وهو ما يمثل هجومًا مضادًّا لإجهاض هجمة العدو. وبالفعل عاد سعد باشا في نفس اليوم وأرسل إلى عدلي برقية قائلاً «نتمسك برأينا في موضوع عودتنا إلى مصر. ونظرًا إلى أننا لم نفكر مطلقًا في ذهابنا إلى لوندرة فإننا سنفحص المسألة متى قدم لنا اقتراحًا»[2]. وواضح هنا أن سعد باشا يلمح باستعداده للتحاور حول فكرة ذهابه إلى لندن وأنه لا يرفضها بشكل مطلق. سبب آخر ربما جعل سعد باشا حريصًا على ألا يبت في مسألة ذهابه إلى لندن بشكل قاطع هو الرأي العام الذي كان لا يزال عليه أن يعمل على تجهيزه لتقبل مبدأ إنهاء المقاطعة وبدء المفاوضة.

* * *

ذكرنا أن عدلي باشا سارع بالرد على سعد باشا فور وصول البرقية التي أرسلها إليه هذا ولم ينتظر وصول الخطاب المفصل، فلما ورد إليه في اليوم التالي، أي يوم ٢٩

(١) أحمد شفيق باشا نفس المصدر ص ٦٥٨.

(٢) نفس المصدر ص ٦٦٠.

يناير ١٩٢٠، خطاب سعد باشا المؤرخ ٢١ يناير الذي أوردناه، بادر عدلي باشا بالرد في نفس اليوم محاولاً إقناع سعد باشا بالعودة بالتأكيد له على أن ملنر أكد لعدلي باشا «أن النص الإنكليزي هو Self governing institution ليس معناه الحكم الذاتي الذي يعبر عنه Self government بل معناه الحكومة الدستورية»، وأن عدلي باشا مقتنع بأن هذه هي نية الإنجليز «ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس. ولما جاز لنا أن ننقلها إليكم ونستنتج منها ما استنتجناه»(١).

ويحكي لنا كامل بك سليم أن الوفد اجتمع يوم ٢٨ يناير لمناقشة الحالة في مصر وقرر «ضرورة استمرار الاتصال بعدلي عن طريق البريد والبرق عسى أن تسفر وساطته عن خير للبلاد لا سيما وأنه على ما يظهر قد وطد صلات طيبة بملنر ورجال لجنته»(٢)، مما يثبت أن اقتناعًا ساد جو الاجتماع الذي كان سعد باشا يترأسه – ومن ثم يكون موافقًا على ما انتهي إليه - بأن مساعي عدلي باشا قيمة ومجدية وأن الوفد يعلق آمالاً عليها.

* * *

رأينا كيف حاول عدلي باشا إقناع صاحبه في خطابي ٢٨ و٢٩ يناير بالعودة إلى مصر لمفاوضة ملنر ورأينا إصرار سعد باشا على رفض العودة دون شروطه وفتح الباب للمفاوضة في أوربا دون شرط. ويعلق الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان أنه «بهذين الخطابين زال، في الحقيقة، أهم اعتراضات سعد زغلول فقد أطلقت الغاية من المناقشة وقبل اللورد ملنر المناقشة على أساس الاستقلال التام»(٣).

ونؤيد رأى الدكتور رمضان في تأثير هذين الخطابين، ونضيف أن ذلك جاء نتاجًا لصلابة موقف سعد زغلول وتمسكه بالمقاطعة وإلى قدرة عدلي يكن في التفاوض وإقناع الإنجليز بالحجة والمنطق بحقائق الموقف المصري ومتغيراته.

ونختم القول بأن تلك كانت واحدة من المرات الأخيرة التي تعاون فيها الرجلان تعاونًا صادقًا قبل أن تتدهور العلاقة بينهما وتندفع في طريقها نحو الانهيار التام!

* * *

---

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص ٦٣٠-٦٣١.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) دكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٢٥٢-٢٥٣.

هكذا اتخذ سعد باشا موقفًا وسطًا بين طرفي رجاله، لن يفاوض ملنر في القاهرة كما يريد عدلي باشا ولن يرفض المفاوضة بالكامل كما يدعو فهمي بك. ونقف لنرصد تطور الموقف من خلال تقرير سعد باشا المؤرخ ٢٧ يناير المرسل إلى عبد الرحمن فهمي بك بالقاهرة والذي يمثل الحلقة الثانية في مساندة سعد باشا لعدلي باشا لدى الرأي العام. وما يقوله سعد باشا عن صاحبه في هذه الفقرة واضح لا يحتاج بيانًا من جهة ثقته بوطنيته وبحسن مقاصده، على أن الأهم من ذلك في هذه الفقرة هو ما نرى من استمرار سعد باشا في استخدام نفوذه من أجل حماية عدلي باشا من هجوم المتطرفين أو بالأحرى المزايدين على القضية، مما يعكس بشكل قاطع تقدير سعد لجهود صاحبه ورغبته الشديدة في تجنب خلق رأى عام ضده يحبطه ويبعده عن الساحة[١].

بيد أن دوام الحال من المحال كما يقولون، ففي ٢ فبراير ١٩٢٠ يقع أول حدث يعكر صفو العلاقة بين الرجلين، إذ يكتب سعد باشا في مذكراته بعد ذلك التاريخ بيومين أن الصحف البريطانية قد نشرت خطابه المؤرخ ٢١ يناير مركزة على أن تشدده في المفاوضة مع الحكومة البريطانية الحالية يعود إلى اعتقاده بأن حزب العمال سيعطي مصر مطالبها على طبق من فضة عندما يتولى الحكم[٢].

وطبيعي أن نشر هذا الخطاب يضر بالعلاقة بين سعد زغلول والحكومة البريطانية القائمة وقتئذ أبلغ الضرر وقد غدت تعلم أنه ينتظر سقوطها وفوز غريمها السياسي في الانتخابات، وفي الوقت نفسه يضر النشر بعلاقته بحزب العمال نفسه الذي يصوره الخطاب وكأنه سيفرط فيما يعتبره الإنجليز حقًا لهم، الأمر الذي يجعله يخسر تأييد العمال له وهم في صفوف المعارضة ويعرضه لتشددهم البالغ إذا ما وصلوا إلى الحكم.

من ناحية أخرى كان الرأي العام في مصر لا يزال يرى أن المقاطعة هي سبيل العمل الوطني وقد اتقدت الحمية الثورية في نفوس الجماهير فأطبقوا الخناق على

(١) دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص٨٨ - ٨٩.

(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج ٩ ص ١٧٥.

ملنر ولجنته، ومن ثم كانت مفاجأة هذه الجماهير دون تمهيد بنشر خطاب من زعيم الأمة ومحور حركتها الوطنية يفيد بأنه لا يمانع في المفاوضة من شأنه أن يحدث صدمة عامة وسيترجمه البعض على أنه انتكاسة للحركة. وقد كان سعد باشا بالغ الحرص على تجهيز الرأي العام بتؤدة ودقة قبل أن يعلن سفره إلى لندن لملاقاة ملنر حتى لا يصدم الحركة الوطنية فتنكفئ أو تتراجع.

اجتمعت كل هذه العوامل أمام الزعيم فكان نشر خطابه سببًا لاستيائه وغضبه. ويعبر سعد باشا عن هذا الاستياء الشديد من نشر عدلي يكن لخطابه لأنه لم يكن معدًا للنشر[1]. على أن سعد باشا كان لا يزال يحسن الظن بعدلي باشا ويبرئه من سوء النوايا، وبعد تفكير عميق يرى سعد أن عدلي لجأ إلى النشر حتى يوضح للشعب أن زعيمه من رأيه يقبل المفاوضة، وأن الخلاف بينهما على مكانها فقط، وبذلك يدرأ عن نفسه الهجوم العاتي الذي تشنه عليه بعض الصحف التي ترميه بالتخاذل والضعف إزاء الإنجليز في الوقت الذي عقدت الأمة عزمها على مقاطعتهم. فنشر الخطاب يثبت أنه إذا كان عدلي يرى عودة سعد للمفاوضة، فسعد يرى أن تكون المفاوضة في أوربا.»خطر في بالي هذا الخاطر، فقبلته كإيضاح لما حملهم على النشر، لا كعذر أحله لهم، لأنه لم يكن يصح لهم أن يبوحوا بجوابنا إلا بعد استئذاننا! وسوف يكشف الاستقبال حقيقة الحال»[2].

وعلى هذا يمكن القول إن استياء سعد زغلول من نشر خطابه لم ينعكس على شخص عدلي يكن ولا على ثقته بنواياه تجاهه، وإن ما انتابه من ضيق وكدر انحصر في حدود فعل النشر ذاته ولم يمتد أثره ليشمل فاعله.

* * *

ونتابع العلاقة بين الصاحبين عن كثب فنصل إلى يوم ١٣ فبراير ١٩٢٠ لنرى أنها لم تزل على ما هي عليه من تبادل الثقة بين الطرفين رغم ما عرضنا من ضيق سعد باشا

(١) سعد زغلول باشا: نفس المصدر والصفحة.

(٢) نفس المصدر ص١٧٩.

من تسرب الخطاب الذي أرسله لعدلي باشا، الأمر الذي يزكي ما وصلنا إليه من أن ضيق سعد من نشر خطابه انحصر في موضوعه ولم يستطل لشخوصه.

ففي ذلك الخطاب يضع سعد باشا ثقله مرة أخرى لوقف الحملات المعادية لعدلي باشا في الصحف وتشويه صورته أمام الرأي العام كانت تلك هي المرة الثالثة التي يتدخل سعد باشا بقوة حماية لصاحبه خلال ما لا يزيد عن أسبوعين فقط، المرة الأولى في برقيته إلى الوفد المؤرخة ٢٦ يناير والثانية في خطابه إلى اللجنة المركزية في اليوم التالي وهذه هي المرة الثالثة والأخيرة قبل أن تدور دائرة الخلاف وتعلو جلبة الشجار!

* * *

الزعيم والأمراء

قبل أن نعود إلى باريس لنمضي مع الوفد في رحلة كفاحه نقف عند البيان الذي أصدره إلى الأمة في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ ستة من كبار أمراء أسرة محمد علي هم الأمراء كمال الدين حسين وعمر طوسون ومحمد علي إبراهيم ويوسف كمال وإسماعيل داود والنبيل[١] منصور داود أعلنوا فيه اتحادهم مع سائر طبقات الأمة «فقد جئنا نحن أولاد محمد علي لا لنشارك أمتنا في أمانيها ومقاصدها فقط، بل لنضم صدورنا إلى صدور أفرادها ونجعل أيدينا في أيديهم»[٢]، كما أرسلوا مذكرة إلى لورد ملنر أكدوا فيها تأييدهم لمطالب الأمة المصرية.

كان لموقف الأمراء صدى واسع لدى الرأي العام الذي سره جدًا أن ينخرط كبار أمراء الأسرة المالكة في معركة الاستقلال ويلتحموا مع صفوف الشعب في نضاله الوطني. وقد نشرت الكثير من الصحف وقتها مقالات تعبر عما شعر به الشعب من إجلال وتقدير لهم على موقفهم هذا[٣].

وقد لا يعرف البعض أن فكرة تأليف الوفد أساسًا كانت فكرة الأمير عمر طوسون

(١) «النبيل» كان لقبًا ملكيًا أقل مرتبة من لقب «الأمير»، وكان يسبق اسم حامله لقب «صاحب المجد»، وقد أصدر الملك فؤاد قانونًا سنة ١٩٢٢ لتنظيم حمل هذا اللقب.

(٢) الأمير عمر طوسون: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية ص٢٩.

(٣) فيما بعد انضم الأمير محمد داود إلى هذه الحركة الوطنية من قبل الأمراء، فقد كتب عبد الرحمن بك فهمي إلى سعد زغلول باشا في خطاب مؤرخ ١٧ مارس ١٩٢٠ أن هذا الأمير قد وجه خطابًا مفتوحًا للسلطان في غاية الوطنية (دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص٢٠٤). والأمير محمد داود هو ابن الأمير إسماعيل داود ابن الأمير محمد علي ابن محمد علي باشا الكبير، وقد حرم من لقب أمير في ٢٤ يوليو ١٩١٩. (ديوان جلالة الملك: الأسرة المحمدية العلوية الجليلة ص ٧٤).

حتى أن سعد باشا كتب في مذكراته أنه إذا نجح الوفد في مهمته فالأمير يستحق تمثالاً من ذهب[1]. وقد قام بينهما نوع من المنافسة في الأيام الأولى لنشأة الوفد لم تدم طويلاً بعد أن أمر الملك فؤاد قريبه أن يكف عن العمل بالسياسة فورًا، فانسحب تاركًا ريادة العمل الوطني لينفرد بها سعد زغلول.

ويجدر بنا أن ندقق في موقف سعد باشا من هذا التحرك لأنه يكشف لنا جانبًا مهمًّا من شخصية الرجل ويسهم في محاولة كشف النقاب عما يدور بخلده. على المستوى الرسمي، بادر سعد بإرسال خطاب إلى لجنة الوفد المركزية يشيد ببيان الأمراء إشادة قوية[2]، كذلك أرسل خطابًا إلى كل من الأمراء الستة وعلى رأسهم الأمير عمر طوسون شكرهم فيه على البيان وأشاد بموقفهم الوطني، وإن لم يفته أن يلمح بأن التأييد جاء متأخرًا[3]، مع أنه كان يعلم أكثر من أي شخص آخر دور الأمير عمر طوسون في تشكيل الوفد ووجوده النشط على الساحة الوطنية منذ الإرهاصات الأولى للثورة، كما يعلم الظروف التي اعتورت انسحابه من الحركة في مطلعها.

أما مكنون صدر سعد باشا فكان مختلفًا جل الاختلاف، ويوضح لنا خطابه إلى عبد الرحمن بك فهمي المؤرخ ٢٧ يناير ١٩٢٠ أنه خشي أن يكون البيان بداية تحرك من الأمير عمر طوسون لمنازعته في زعامة الوفد. يقول سعد زغلول في خطابه إلى فهمي بك «... وبلغنا أنه انعقد اجتماع عند بعضهم في الإسكندرية (يقصد الأمير عمر طوسون) وتقرر فيه إسناد الزعامة إليه إن دخل الوفد في المفاوضة مع لجنة ملنر. إن الأمة أجمعت أمرها قبل دخولهم (الأمراء) على طلب الاستقلال التام وسارت في الطريق شوطًا بعيدًا كأنهم لم يكونوا موجودين. فدخولهم في الحركة بعد ذلك إن لم يكن لصالح يبذلونه أو توكيل يعطونه فما تكون تلك الفائدة من انضمامهم الآن؟ وهل يستنتج من ذلك أنهم أرادوا المنازعة في الزعامة لتكون الرياسة لهم»[4].

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٧ ص١٥٣.

(٢) نص الخطاب ورد في العديد من المصادر، وقد راجعناه هنا في مذكرات عبد الرحمن فهمي بك ج٢ ص ٢٨٤.

(٣) نص الخطاب في نفس المصدر ص٢٨٥.

(٤) نفس المصدر ص ٢٨٦.

وبعد أن يبدي المزيد من القلق من ظهور الأمير طوسون على الساحة يستدرك في نفس الرسالة قائلاً «إن الرياسة لاتهمني في شيء ولكن يهمني أن تبقى في الأمة هذه الروح التي أدهشت العالم بجلالها وكمالها وأن تبقي الحركة حركة قومية ترمي إلى تحرير البلاد من ربق الاستعباد[١] وأن تتمتع بالحرية الحقيقية لا أن تخرج من رق المماليك إلى رق الأمراء»[٢].

* * *

ولا يوجد تحفظ لمنصف على ألا ينشر زعيم الأمة كل آرائه وأن يخفي بعضها إذا رأى أن ذلك أصلح لوحدة الأمة وبقائها معتصمة بمبدأ واحد. بيد أن الرأي عندنا أن موقف سعد باشا هذا ينطوي على غيرة شديدة على حب الجماهير له وتخوف مفرط من ظهور شخصية أخرى على الساحة تنافسه في هذا الحب وتتقاسمه معه. ورغم أنه ظل حتى يوم وفاته متربعًا على مقعد الزعامة ومسيطرًا عليه بلا منازع، إلا أن شبح انتقاص قدر من شعبيته وإن قل أو انتزاع شخص آخر ميل طائفة وإن صغرت كان يلازمه حين نشبت الأزمة مع عدلي يكن كما سنري.

وقد دفع سعد زغلول بأنه يريدها حركة شعبية لا حركة أمراء وإنه يخشى أن الأمراء لا يريدون سوى تحقيق شعبية على حساب الوفد. ومع هذا فسنرى أنه حين عاد سعد باشا من أوربا في أبريل ١٩٢١ كانت معظم الحفلات السياسية التي ألقى فيها خطبه المهمة تقام تحت رئاسة الأمير عزيز حسن الذي رحب بذلك الدور وواظب عليه حتى نفاه الإنجليز بسببه بعد ذلك. ولم يجد الزعيم أية غضاضة في وجود الأمير عزيز ولا خشي من أن يكون هدفه استدراج الجماهير «من رق المماليك إلى رق الأمراء»!

ربما يرد على الذهن أن ظهور الأمير عزيز كان بعد أن عاد سعد باشا إلى مصر وتأكد من حب الجماهير له بعد الاستقبال الأسطوري الذي لاقاه، بينما كان موقفه

(١) وردت العبارة في نص نفس الخطاب الذي أورده الدكتور محمد أنيس على أنها «من ربق الاستعمار» والمعنى واحد.(دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص٨٨).

(٢) نفس المصدر ص ٢٨٧.

من الأمير عمر وهو لا يزال في أوربا يسمع ويقرأ عن شعبيته ولكنه لم يكن قد رآها وخبرها بنفسه بعد.

بيد أن سؤالاً مهمًّا يطرح نفسه على مائدة البحث هنا: أكان سعد باشا يخشى عمر طوسون بالذات لعلمه بقوة شخصيته ومنزلته لدى الناس؟ أما عزيز حسن فلم يكن له ذلك الرصيد الشعبي والثقل الأدبي، وبالتالي فلا خوف منه على انتزاع أي شعبية من سعد؟

من هذا المنظور يمكن لسعد باشا أن يسمح بظهور شخصية بمقومات عزيز حسن إلى جانبه، أما بالنسبة لشخصيات مثل عمر طوسون أو ربما مثل عدلي يكن فيكون الأمر مختلفًا؟!

* * *

عهد الثقة بين الصاحبين

في هذه الأيام التي تفيض بالأحداث المتسارعة والمواقف المتلاحقة لكل أطراف المسألة المصرية، لاحت في الأفق فرصة ثمينة لمصر لم تغب عن بصيرتي سعد وعدلي فرأيا أن يقتنصاها معًا، على قلة مرات تعاونهما وندرة تكراره!

وعلى هذا تبادل الرجلان خطابات في غاية الأهمية، إذ تُعتَبر عهدًا وميثاقًا بين الرجلين حول أسس التعاون بينهما ودور كل منهما الذي ارتآه صاحبه له وارتضاه هو لنفسه. وسترى سيدي القارئ أننا سنعود إلى هذه الفقرة بعد ذلك مرات عدة لنرى مقدار تمسك كل من الرجلين بما تعاهدا عليه هنا وثباتهما عليه.

كتب عدلي يكن باشا إلى سعد زغلول باشا في خطابه المؤرخ ٢٩ يناير في معرض دفاعه عن معنى عبارة (Self governing institution) يقول «إن الحكومة الإنكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستورى». والتقط سعد زغلول الخيط وقرر أن يمضي به لتحقيق كسب ثمين للوطن وذلك بإقامة نظام سياسي جديد يتمحور حول دستور ديمقراطي ويكون قوامه برلمانًا منتخبًا وحكومة دستورية مسئولة أمامه.

والواقع أن الوفد منذ قيامه قبل نحو أربعة عشر شهرًا من تاريخ ذلك الخطاب استحوذت قضية الاستقلال وجلاء الإنجليز عن البلاد على جل اهتمامه وانفردت بكامل طاقاته، بيد أننا يمكن أن نعتبر هذا الخطاب نقطة تحول أساسي في سياسة الوفد وطموحاته الوطنية، بل في أيديولوجية هذا الكيان السياسي العتيد، فمنذ ذلك التاريخ بات عمله يجري على محورين متزامنين. المحور الأول هو المطالبة

بالاستقلال، أما الثاني الذي طرحه سعد باشا هنا، فقد كان المناداة بالديمقراطية والحياة النيابية، وقد استمر الوفد طوال وجوده على مسرح السياسة المصرية يسير على هذا النسق واعتصم به دون مغايرة أو تقلب إلى حين تغييبه عن الساحة في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين.

رد سعد باشا على صاحبه في خطاب تاريخي مؤرخ ١١ فبراير ١٩٢٠ يقول إنه إذا كان قصد ملنر بعبارة (Self governing institution) هو الحكومة الدستورية كما أكد لعدلي باشا هي الأصح وأن الحكومة الإنكليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستوري «لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلاً للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وإنكلترا».

«ولا أخفي عليكم أن فكرة هذا النظام (نظام دستوري يتم تشكيل حكومة على أساسه) خطرت أول الأمر ببالنا على أنها الوسيلة القانونية لحل المسألة. لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها، بل نحبذها. والطريقة المثلى للوصول إلى هذه الغاية في رأينا هي أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها. ويكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الإنجليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنكلترا الخصوصية، ثم عرض ما تنتهي المفاوضة إليه على الهيئة النيابية التي تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق. ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما في معناها لا نتردد نحن وزملاؤنا في العودة إلى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الأمة والسعي في أن تنتخب أعضاء في تلك الهيئة. إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلدتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى. سعد زغلول»[١]

والواضح من هذا الخطاب أن ملنر قد دفع بتنازل جديد إلى سعد باشا عن طريق عدلي باشا بتصريحه بأن عبارة Self governing institution التي أوردها في بلاغه تعني حكومة دستورية، ولا ريب أن غرضه من هذا كان إقناع سعد بالعودة لمفاوضته

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٦٥٩-٦٦٠.

فينفرط عقد المقاطعة التي كان يئن من وطأتها. وقد فطن سعد باشا إلى هذا ورأى محقًا أن عبارة تقال في غرفة مغلقة لا تجدي طالما أن البيان الذي أعلن تشكيل اللجنة والغرض منها باقٍ على حاله ومن ثم رفض المبادرة.

بيد أن سعد باشا أثبت في هذا الموقف براعة في التفاوض، فقد رأى أن حديث ملنر مع عدلي باشا وإن كان يغلب عليه الإلحاح في العودة إلى مصر، إلا أن حديثه عن إقامة حكومة دستورية يتصل به وينطوي على موافقة لندن على الشروع في إقامته، الأمر الذي عده سعد باشا تنازلاً ثمينًا قدمه له غريمه ملنر، وعلى ذلك تحرك سعد ليرفض الغث ويأكل السمين!

* * *

وفي اليوم التالي، ١٢ فبراير، يبادر سعد باشا بتعزيز مكسبه الجديد وتدعيم أركانه حتى يتحول إلى حقيقة واقعة فيكتب إلى عدلي باشا الذي كان لا يزال يسميه «صديقي العزيز» قائلاً «إن الطريقة التي عرضناها فيما كتبناه لكم هي في اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة لأنه من الطبيعي أن تجري مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصًا من الأمة. وأن يصدق على ما تنتهي المفاوضة إليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية. وهي تقرب في ظننا من التي يظهر أن اللورد ملنر يدلي بها في محادثاته معكم وفيما أكد لكم من المقصود بعبارة Self governing institution التي أوردها في بلاغه. إن لم تكن هي بذاتها. ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التي أوضحناها فيما كتبناه لكم لأنها لا تربط غيركم وهي فوق ذلك ضرورية جدًا حتى لا تقابلكم الأمة بالنفور التى[1] تلاقي به كل وزارة لا يكون السعي إلى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها. نعم إن فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم. وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية في خدمة بلادكم. والوفد مستعد لأن يعمل ما في وسعه لتسهيلها عليكم ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يساء الظن في نزاهتهم وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها في تأييدكم وتمهيد

(١) هكذا وردت وصحتها "الذى" لأنها تعود على النفور وهو مذكر.

الطريق أمامكم. وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رياستكم وتعلن بروجرامها لا يترددون في العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون على تنوير الأفهام وصيانة الرأي العام من خطرات الأوهام التي لا يقصد ذوو الأغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه إلا ترويجًا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلاً لمصالحهم الباطلة. ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم إلا أن يكونوا محلاً لثقتكم وأهلاً لأن يتضامنوا معكم في تحمل تلك المسئولية الكبرى»[1].

* * *

أوردنا نصي هذين الخطابين لأهميتهما، فسعد باشا يبادر بتثبيت تنازل ملنر ويؤكد تفصيلاً تأييده لقيام حكومة دستورية في البلاد. نقطة أخرى في غاية الأهمية، أن سعد زغلول في فبراير ١٩٢٠ يرى بما لا يدع مجالاً للشك أن أحسن وسيلة للمضي في العمل الوطني هي أن يقوم عدلي باشا بتشكيل حكومة تتولي مفاوضة الإنجليز لا يشترك فيها الوفد رسميًا على أن يساعدها ويعضد موقفها.

وسعد يلح على عدلي في قبول رئاسة الحكومة ويغريه بأنه بذلك يكون قد خدم بلاده ودخل التاريخ من وسع. وفي هذا الإلحاح دليل واضح على أن عدلي لم يكن مستوزرًا ولا متكالبًا على كرسي الحكم، ولو عرف فيه سعد ذلك لما كتب له ملوحًا بما سيكسب من تولي الوزارة من مغانم أدبية قيمة. ومع ذلك فسنرى أن سعد باشا بعد أن بدأت الخلافات تنخر في جدار العلاقة بينهما أنحى باللائمة على عدلي باشا لقبوله الفكرة وعرضها بنفسه على ملنر[2]، وقد تناسى أنه هو الذي ضغط عليه لقبول الفكرة!

وفي نفس الوقت واضح أن خطة سعد في هذه المرحلة كانت تقوم على أن يتفاوض عدلي مع الإنجليز منفردًا ثم يأتي بما استطاع الوصول إليه إلى هيئة نيابية كان سعد يثق أن الأغلبية فيها ستكون وفدية وبذلك تتحقق له القدرة على قبول أو رفض ما وصل إليه عدلي. والحق أن هذه الخطة لا تشوبها شائبة وهي تتسق مع ما

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص ٦٦١-٦٦٢.
(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٠.

يتبع في الأنظمة الدستورية في كل البلاد الديمقراطية حيث تعمل الحكومة تحت رقابة البرلمان وتخضع لقراراته ولا يعتد بأي معاهدة دون تصديق الهيئة النيابية القائمة في البلاد عليها.

رد عدلي باشا من ناحيته على صاحبه في ٢٥ فبراير يقول إنه يستحسن الفكرة ويراها «الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التي ننشدها. ولكنا نرى أيضًا أنه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستوري للبلاد. بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد. وطريقة العمل في ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعي للوصول إلى اتفاق يوفق بين استقلال مصر والمصالح الإنكليزية والأجنبية. ووضع مشروع نظام دستوري للبلاد. ثم تعهد المفاوضة لهيئة تضم بعضًا من أعضاء الوزارة وبعضًا من أعضاء الوفد»[١].



ويجدر التعليق على ثلاث نقاط أساسية في هذا الخطاب المهم، الأولى أن برنامج الوزارة الذي وضع عدلي باشا يكن خطوطه العامة في الخطاب يطابق ما قام به الرجل بعد عام من تاريخ هذا الخطاب حين ولي الأمر. فعدلي يكن تمسك بنفس الخط السياسي الذي رسمه لنفسه دون تقلب أو تنقل طوال الأزمة ولم يختلف فيه غير الشق الأخير المتعلق باشتراك الوفد معه والذي تحطم على صخرة «لمن تكون الرئاسة».

النقطة الثانية أن سياق الكلام يحمل في طياته معنى أن عدلي باشا يرى اشتراك بعض الوفديين في وفد المفاوضة تحت مظلة الحكومة وهو ما يعني أن رئاسة وفد المفاوضة ستكون لرئيس هذه الحكومة أو من يعينه هو وأنها لن تكون بحال لرئيس الوفد المصري وإلا قال إن الوزارة ستنيب الوفد المصري في المفاوضة مع اشتراك بعض أعضائها معه.

وقد يبدو من النظرة الأولى لمحاولة تقويم العلاقة بين الرجلين في ضوء هذه

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٦٦- ٦٦٧.

الخطابات، أي في فبراير ١٩٢٠ أن الثقة بينهما تامة وأن التعاون والسعي المشترك من أجل غايتهما الوطنية كان سائدًا. سعد زغلول يستأمن عدلي يكن على الانفراد بالمفاوضة، وعدلي من ناحيته يلح في ضرورة اشتراك الوفد معه في المفاوضات ويبدي ميله إلى عدم الاستئثار بهذا العمل. ويزيد من بهاء تلك الصورة أن هذه الثقة كانت قائمة رغم أن الخلاف حول الموقف المصري تجاه ملنر كان محتدمًا بينهما، عدلي باشا يرى عودة سعد باشا لمفاوضته وسعد باشا يرفض ذلك رفضًا باتًا.

بيد أن التدقيق في الدراسة قد لا يبقي هذه الصورة على بهائها كاملاً، فربما كان سعد باشا لا يزال واثقًا من أن عدلي باشا لن يفرط فيما يراه هو لازمًا لتحقيق الاستقلال، ولكن لا ينبغي أن نغفل أن موافقة سعد باشا على أن يضطلع صاحبه بالمفاوضة مستقلاً جاءت مشروطة بأن يعود فيعرض نتيجة المفاوضات على برلمان كان الاثنان يعرفان سلفًا أن الوفد سيكون صاحب الأغلبية المطلقة فيه وبذا سيكون تحت السيطرة السعدية، وبذلك يكون قد أعطى صاحبه مساحة واسعة للعمل مستبقيًا صمام الأمان النهائي في يده هو.

النقطة الثالثة الجديرة بالبحث والتحليل في خطاب عدلي باشا تتعلق برغبته في إشراك الوفد المصري معه وأسباب ذلك، ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن رغبة عدلي في أن ينضم الوفد إلى هيئة المفاوضة تعود إلى خوفه من أن ينفرد بالمفاوضة ثم يأتي إلى برلمان وفدي بمشروع معاهدة لا يقبله فيظهر هو أمام الشعب في صورة المتهاون في حقوقه بينما يظفر سعد باشا منفردًا بصورة الاستمساك والبطولة[1].

والأستاذ العقاد يقول متهكمًا إنه بعد تلك المراسلات «انجلت سياسة سعد وسياسة الوزراء الأصدقاء (رشدي وعدلي وثروت)»[2]، وهو أيضًا يتهم عدلي باشا بأنه أراد الإفلات من رقابة الوفد عليه والاحتماء بشعبيته في آنٍ واحد بإشراكه في التفاوض على أن تكون الرئاسة والأغلبية له ويصمه بسوء النية والتواء القصد.

(١) دكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٢٥٥.
(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٠٠.

لكن إنعام النظر في الأمر يشير بغير ذلك، فعدلي يكن اقترح تشكيل وفد المفاوضة في إطار نظام نيابي يقام، ولا يفوته أن أي مشروع ينتهي إليه سيعرض على الهيئة النيابية التي سيسيطر عليها سعد باشا بشكل مطلق. بعبارة أخرى، عدلي باشا كان يوقن أن نتيجة عمله ستخضع لتقويم سعد لها سواء اشترك الوفد في المفاوضة أم اقتصرت على الحكومة وأن رقابة الوفد عليه حتمية في هذا الإطار الذي ارتضاه، وهو يوقن كذلك بأنه لو عاد بمشروع للمعاهدة لا يتفق مع ما يراه سعد زغلول، فلن يتردد هذا في رفضه والتنديد به حتى لو أن أغلبية المفاوضين كانوا من أعضاء الوفد المصري. وسنرى بعد قليل كيف كان سعد باشا يرفض ما يقترحه عدلي باشا من مبادرات ولو كان أغلبية أعضاء الوفد يؤيدونها.

كذلك يمكن النظر إلى المسألة من منظور معاكس تمامًا، فالكل كان آملاً في ذلك الوقت في أن تظفر مصر بالاستقلال حتى وإن شابه بعض قيود يختلف كل اتجاه في مقدار ما يمكن أن يقبله منها، لكن الأمل كان موجودًا لدى الجميع في أن توقيع معاهدة أمر ممكن، فلو أن عدلي استقل بالمفاوضة وأتى بمشروع يقبله الوفد لاتهم بأنه يريد أن يدخل هو التاريخ باعتباره بطل الاستقلال الذي استطاع منفردًا تحقيق رغبات الأمة وأمانيها الوطنية دون سعد زغلول باشا والوفد.

يضاف إلى ذلك أنه لو افترض وسافر عدلي يكن للتفاوض على معاهدة، فطبيعي أنه لم يكن ليترك الأمور للمصادفة، بل كان حتمًا سيتفق مع زعيم البلاد وقائد الرأي فيها على الخطوط الأساسية للموقف المصري في هذه المفاوضة مسبقًا، وما يمكن قبوله وما ينبغي رفضه. من ناحية حتى لا تفشل المفاوضات من فرط تعنته إذا كان هناك فرصة لنجاحها ومن ناحية أخرى حتى لا يواجه بموقف الذي قبل شروطًا يرفضها برلمان أمته، فيسجل عليه التاريخ تهاونًا وتخاذلاً يربأ أي سياسي من أن يوصم بهما ويؤرخ لها.

كذلك لا ينبئ تاريخ عدلي يكن بذلك، ولا يوجد ما يدفعه على اتباع خطة جهنمية هدفها التفريط في حقوق بلاده عامدًا متعمدًا، فلم يكن عدلي باشا طامعًا في منصب يمنحه له الإنجليز ولا كانت تنقصه ثروة ينفحونه إياها. وسنرى أنه حين قام بالمفاوضة وحده لم يتنازل عن أي من الشروط التي وضعها المصريون كأمانيهم

القومية، بل حرص عليها كل الحرص ثم قطع المفاوضات وعاد ليقدم استقالته حين أيقن استحالة نيلها، ولم يقبل أن يستمر في منصبه يومًا واحدًا.

ومن ثم فالرأي عندنا أن رغبة عدلي يكن في إشراك الوفد المصري في المفاوضات كانت من منطلق الاعتراف بدوره الشعبي وصفته التمثيلية، وليس احتماءً بشعبيته وجماهيريته وأنها تنبع من اقتناعه بأنه الهيئة المخولة حق تمثيل الأمة ولذا يجب إشراكها في أي مفاوضة تجري باسمها.

* * *

على أي حال فقد أصر سعد باشا على رأيه في عدم اشتراك الوفد وأبرق لعدلي باشا «نوافقكم عليه (الاقتراح) ويكون تأييدنا لكم أشد تأثيرًا إذا بقي الوفد رسميًا خارج اللجنة المكلفة بالمفاوضة»[1]. في الوقت نفسه عاد عدلي باشا وأعرب عما يساوره من مخاوف حيال اضطلاعه بمسئولية الوزارة، ويورد كامل بك سليم أجزاء من خطاب ورد لسعد يوم ١٠ مارس من عدلي يكن شدد فيه على تردده في قبول الوزارة في هذه الظروف «إني بعد التفكير والمشاورات رأيت أن فكرة تشكيل وزارة جديدة قبل الدخول في المفاوضات لا تخلو من بعض المحظورات، إذ لا يخفى عليكم أن وزارة تشكل الآن والحماية قائمة، والسلطات الإنجليزية متغلغلة في البلاد ومسيطرة تمامًا على جميع المصالح الحكومية والبلاد تحت الأحكام العرفية تكون وزارة ضعيفة ويكون مركزها محفوفًا بالمخاطر فيكفي أن يخونها التوفيق في حل مشكلة واحدة من المشاكل العديدة التي ستتعرض لها يوميًا لتضيع ثقة الأمة بها، وينفر منها الرأي العام خصوصًا وعوامل الفساد شديدة وسوء الظن واسع الانتشار ولا يسلم منه إنسان»[2].

وكأن الرجل كان يقرأ مستقبله، فهذا هو ما وقع تمامًا بعد سنة حين شكل وزارة لم تحظ بثقة الأمة وأجمع الرأي العام على النفور منها وناصبها عداءً شديدًا!

* * *

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٦٦٧.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١٥٧-١٥٨.

إذا كان سعد باشا في تلك الأيام مقتنعًا بأن تقسيم العمل على هذا النحو سيخدم القضية ويدعمها، عدلي باشا يفاوض وسعد باشا يراجع. فيثير هذا الموقف تساؤلاً جوهريًّا عن السبب الذي دعى سعد إلى أن يغير رأيه تمامًا ويصر على أن يتولى هو دون غيره زمام المفاوضة إصرارًا شطر الأمة وقضى على وحدتها؟ أكان ما رآه من عدلي في أثناء المفاوضة مما عده تساهلاً وملاينة مع ملنر السبب؟ أثارت غيرته وخاف من أن تحل القضية على يد عدلي فيغدو هو صاحب الشعبية ومالك الزعامة؟ أطابت له المفاوضة وتزعمها فعز عليه أن يتركها لغيره؟ تساؤلات مهمة ومحورية في إطار هذه الدراسة، ولعل الأوفق أن نرجئ محاولة الإجابة عليها حتى نرى ما كان من كل طرف من أطراف القضية حين اجتمعوا جميعًا على مسرح الأحداث لأول مرة في لندن في صيف سنة ١٩٢٠.

أيًا كان لنمضِ في محاولة وضع تطور العلاقة بين الرجلين خلال السنة التالية تحت مجهر الفحص والدرس لنتبين أسباب عدول سعد في أبريل ١٩٢١ عن موقفه الذي أسهب وأطنب في شرحه في فبراير ١٩٢٠ في خطابات مفصلة؟!

* * *

ملنر يحاول الفكاك

أين كان الإنجليز من كل هذا وماذا كان موقفهم حياله؟ لم يرفض ملنر الذي كان لا يزال في مصر الفكرة حين نقلها إليه عدلي باشا، لكنه رأى إرجاءها «لأنه إذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة، فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط هذه الوزارة»، وهو بالطبع سبب غير مقنع، فأي وزارة ستنتهي بالاستقالة وتتلوها أخري، ولم يكن متوسط عمر الوزارة في مصر يزيد عن عام واحد على أي حال.

والرأي عندنا أن الموقف البريطاني من رفض اقتراح تأسيس نظام برلماني في تلك المرحلة كان لسبب من اثنين، أو ربما للسببين معًا. الأول أن ملنر كان يتبع سياسة «ضبط التنازلات»، فالنظام الدستوري تنازل يعطيه الإنجليز مقابل التفاوض وإنهاء المقاطعة، فلما فطن إلى أن سعد وعدلي يريدان الغنم دون الغرم، سحب عرضه أو في القليل أجَّله.

السبب الثاني هو أن لندن كانت تسعى لكسب الوقت في تلك المرحلة، فقد أدرك الإنجليز بعد رحلة ملنر إلى مصر أن عليهم تقديم قدرًا من التنازلات للمصريين بعد أن بات واضحًا أنهم لن يقبلوا بقاء الحماية، على أن مساحة هذه التنازلات لم تكن قد اتضحت بعد لحكومة لندن التي كان ساستها الدهاة المحنكون يدركون أن عليهم أن يزنوا بميزان الذهب ذلك القسط من التنازلات الذي يجنب بلادهم اشتعال الثورة مرة أخرى دون أن تخسر درهمًا واحدًا من نفوذها أكثر مما يلزم لتجنب تلك الثورة.

من هذا المنطلق عمل ملنر على ادخار عدلي يكن للمستقبل كما قال سعد باشا

لكامل بك سليم[1] وتأجيل تشكيل حكومة رسمية لمفاوضته حتى يلتقي بسعد زغلول بعد أن علمه نجاح المقاطعة أن سياسة تجاهله لسعد غير مجدية وقد فرضته إرادة الشعب على المسرح كزعيم له أن يتحدث باسم مصر ولو لم يملك صفة رسمية أو منصبًا حكوميًّا.

هذا أو ذاك، فالمهم أن مناورة سعد وعدلي لم تذهب سدى، وقد غير ملنر رأيه وعاد ودعا إلى قيام حكومة دستورية وبرلمان في تقريره[2]. وقد فازت مصر بعد ذلك بدستور وبرلمان وحياة نيابية فضلاً عن إلغاء الحماية وادخرت ورقة توقيع معاهدة لجولة أخرى تكسب فيها مساحة أخرى من الاستقلال المنشود.

* * *

كانت آخر محاولات ملنر للفكاك من المقاطعة هي الاقتراح بأن تشكل هيئة تضم بعض أعضاء الوفد وبعض الوزراء الحاليين والسابقين، وهو اقتراح خبيث أراد منه اللورد أن يتفاوض مع الساسة المعتدلين تحت مظلة شعبية الوفد وهو ما اتهم الأستاذ العقاد عدلي يكن به على نحو ما أسلفنا. وقد رفض عدلي باشا الفكرة فألح ملنر عليه وطلب منه أن يقابل السلطان فؤاد ويعرض عليه الاقتراح، ولعل ملنر كان يعتقد بأن السلطان يمكن أن يؤثر على عدلي باشا فيقبل الفكرة ويسعى لترويجها عند الوفد، ويروي فهمي بك في خطاب لسعد باشا أن عدلي باشا «بالفعل تقابل مع السلطان ودار بينهما حديث طويل على هذه النقطة وكرر عدلي باشا للسلطان ما قاله لملنر (أي رفض الوفد لهذا الاقتراح)»[3].

وعلى ذلك لم يبق أمام ملنر عمل في مصر وقد استنفد جميع الوسائل لنقض المقاطعة وشق وحدة الأمة فلم يفلح، وقد غادرها وعبارة عدلي يكن الأخيرة تطن في أذنه: «لم يبق إذن سوى حل واحد وهو أن تتفاوضوا مع الوفد»[4].

* * *

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٠.
(٢) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، تقرير ملنر ص٦١.
(٣) دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص١٩٤.
(٤) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٧٠.

وفي باريس كان أعضاء الوفد يترقبون خطوات ملنر عن كثب فلما علموا بقرب مغادرته القاهرة توقع بعضهم أن يمر ملنر على باريس في طريق عودته من مصر بعد أن أيقن أن تجاهله للوفد لن يجدي واستبشروا بنجاح المقاطعة وما ستؤدي إليه زيارة ملنر لهم في باريس من اعتراف بصفة الوفد. لكن ملنر لم يكن خصمًا سهلاً ولا كان الإنجليز مفاوضين ليِّني العراك، فقد غادر مصر في ٦ مارس في رحلة إلى القدس عاد بعدها إلى بلاده مباشرة دون أن يعرج على باريس للقاء الوفد كما كان بعض أعضائه يأملون.

ومن الطريف أن سير بويل أحد أعضاء لجنته وكانت تربطه صلة معرفة بمحمد محمود باشا فأرسل إليه من محطة القطار بباريس بطاقة تحية[1]! وكأن ملنر قصد أن يقول للوفديين إنه يعلم أنهم في باريس وأن تجاهله لهم فعلاً عمدًا، فأسقط في يدهم وقبعوا حائرين في اختيار السبيل الأمثل للمضي في العمل.

بات إذن على سعد باشا والوفد أن يقرروا ما إذا كانوا سيذهبون للقاء ملنر في لندن ومفاوضته أم يرفضون على أساس أن الوفد قام لتحقيق الاستقلال بينما اللجنة هدفها تقنين الحماية والبون شاسع بين الهدفين يحول دون لقائهما.

من ناحيته واصل عدلي باشا محاولات التأثير على صاحبه وإقناعه بالدخول في المفاوضة، فتراه في رسالته التي وردت إلى سعد باشا يوم ١٠ مارس يقول «والآن وقد سافر اللورد ملنر وانتهت أحاديثنا معه على ما تقدم وأصبح هو ينتظر منا الجواب إما بقبول المفاوضة أو رفضها، فنرى أن الأمر يحتاج قبل البت فيه إلى تبصُّر في الحال وبحث دقيق فيها من جميع وجوهها حتى إذا تبينتم فائدة من المفاوضة بعد الذي كان وما حصلنا عليه من تصريحات انتهزنا هذه الفرصة وأخذنا عدتنا للدخول فيها، وإلا تركناهم يفعلون ما يريدون ولله عاقبة الأمور»[2].

* * *

ويتراءى لنا أن نقف برهة عند ملنر في هذا المقام لندقق في الظروف التي اكتنفت

---

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص٩٦-٩٧.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٨.

الموقف السياسي البريطاني قبالة مصر وكيف عالج محددات الوضع القائم حتى يضمن استمرار نفوذ بريطانيا في مصر والمنطقة وفي ذات الوقت يضمن أوضاعًا هادئة في البلاد.

كان ملنر يرى في ذلك الوقت أن مفاوضة سعد زغلول باشا والتنازل عن سياسة تجاهله وعدم الاعتراف بأنه المحرك الأوحد للرأي العام في مصر، كان أمرًا لا مفر منه، ومن ثم أصبح على لندن أن توجد صيغة جديدة تحفظ لها نفوذها في مصر وفي نفس الوقت تضمن القدر الأدنى من رضاء المصريين الذي يوفر أوضاعًا هادئة مستقرة في البلاد.

كان ملنر يعي أنه يتحتم على لندن تقديم قدر ما من التنازل للمصريين في إطار إعادة صياغة العلاقة بين الدولتين، ولكنه كان يروم التأكد من أن هذا القدر أو الثمن السياسي الذي ستدفعه لندن إلى القاهرة سيحمل سمتين أساسيتين: السمة الأولى هو ما ذكرنا في مستهل الفقرة من أن يكون ذلك التنازل هو أقل ثمن سياسي ممكن في صفقة إقناع المصريين بأن ثورتهم أتت ثمارها.

السمة الثانية والتي تمحورت حولها علاقة لورد ألفريد ملنر وسعد زغلول باشا في هذه المرحلة، هي حتمية لقائهما. بمعنى آخر لو تجاهل ملنر سعد وكتب تقريره يوصي فيه مثلاً برفع الحماية وإلغاء الأحكام العرفية وإقامة حكومة دستورية، وكلها كانت نقاطًا يلوح في الأفق إمكانية موافقة لندن عليها، يكون ذلك من وجهة نظر بريطانيا بمثابة إهدار لقسط من النفوذ البريطاني هباء. فلا شك أن سعد باشا لن يتوقف عن مهاجمة الموقف ويستمر يطالب لندن بالمزيد والمزيد[1] ويظل الشعب ساخطًا متطلعًا للحصول على المزيد على يد الرجل الذي أودعه ثقته لاستخلاص حقوقه.

ونرى أن ملنر لم يكن يتخبط في موقفه كما قد يتبدى لأول وهلة، بل كان يناور سعد ويحاوره. فدعوته الأولى لعودة سعد كان الغرض منها إجهاض المقاطعة ليس إلا، فهي لا تعطي سعد أي اعتراف بزعامة أو تميز، وقد أخفقت المحاولة كما رأينا. الخطوة

---

(١) كان هذا هو عين ما حدث عند صدور تصريح ٢٨ فبراير، فإنجلترا قدمت لمصر تنازلات في التصريح أهمها الاعتراف بالاستقلال وإقامة وزارة الخارجية وغيرها، لكن سعد باشا قاد ضده حملة شعواء ووصفه بأنه نكبة على البلاد.

الثانية التي جاءت قبل سفره أراد منها ملنر الاستفادة من الشعبية التي أدرك وجودها دون أن يظهر اعترافه بها كما أسلفنا، أما إذا أصر سعد باشا نفسه على أن يكون على رأس وفد المفاوضة فيتمنع ملنر ثم يوافق لقاء طلب أو تنازل. ولكن سعد فوت عليه الفرصة وأجهض المناورة بأن اتفق معه على ما طلب وأرسل إليه بأعضاء الوفد وبقي هو في باريس فسقط عن ملنر قناع التمنع وأصر على حضور سعد زغلول شخصيًا.

ويرتكز التحليل السابق على حجتين، الأولى: أن تكتيك ملنر في موقفه من مقابلة سعد لم يكن بجديد، فقد رأينا أنه حين أراد أن يقترح على سعد فكرة المفاوضة في لندن، طرح الفكرة وأظهر عدم ميله لها في آن واحد حتى إذا قبلها الطرف المصري تظاهر أنه يجتهد لإقناع حكومته بها (راجع فقرة الوعد المكتوم).

الحجة الثانية تحليلية، فدون شك كان ملنر قد وصل قبل سفره إلى إدراك تام لمنزلة سعد زغلول من الأمة ونفوذه بها، فما المنطق في أن يفاوض الوفد ويترك رئيسه، فيعطيهم تنازلات يذهبون بها إلى سعد فيعود هذا إلى طلب المزيد كما أشرنا آنفًا، وما معنى مفاوضة عدلي باشا مرة أخرى في لندن وقد قتل معه القضية بحثًا وتحليلاً ومناقشةً في القاهرة قبل شهر واحد لا غير؟

من هذا نخلص إلى أن الأحداث والظروف القائمة وقتئذ على المسرح السياسي كانت تحتم على ملنر أن يفاوض سعد زغلول دون غيره من المصريين بغض النظر عن نتيجة هذه المفاوضة. أي أن مفاوضة سعد زغلول باشا على وجه الخصوص كانت هدفًا سياسيًا قائمًا بذاته. فملنر ينوي تفعيل سياسة «ضبط التنازلات» التقليدية، فإن اقتنع سعد باشا وجناحه المتشدد بما يقدمه الإنجليز لهم، تغنم لندن استقرارها في مصر بما قدمت من تنازلات. وإن لم يرض، يتسنى لها أن تفرق الوحدة وتستقطب جناح المعتدلين وتوقع معهم معاهدة وتخرج للعالم قائلة بأن احتلالها لمصر شرعي تباركه حكومتها وشعبها باستثناء فئة قليلة من المتطرفين، على أن الأحداث ستثبت خطأ نظرتهم لهؤلاء المعتدلين حين يرفض رئيسهم عدلي يكن باشا توقيع معاهدة تغبن حقوق مصر.

* * *

الفصل الرابع

الصَاحِبان يَلتقيان

عدلي .. من دعاه؟!

جاء عام ١٩٢٠ فوجد باريس هي مركز أحداث القضية المصرية، ففيها اتخذ سعد باشا مقرًا وإليها جاء عدلي باشا ساعيًا. وقد ثار نوع من التضارب وتباين الآراء حول سفر عدلي باشا يكن إلى باريس، فمن قائل إن سعد باشا ألح على صاحبه في الحضور[١]، بل استنجد به ليساعده بعد أن عجز عن التواصل مع الإنجليز بمفرده فاستجاب هذا[٢]، إلى قائل إنه استدعاه فقط ليعرف منه ما دار مع ملنر[٣]، إلى قائل بأن عدلي باشا هو الذي أقحم نفسه على الوفد[٤]!

هكذا يحتدم الجدل بين مشايعي الطرفين، وبدراسة النصوص التي أتيحت لنا والتدقيق فيها نجد أن عدلي باشا كتب لصاحبه في ٢٨ يناير ١٩٢٠ يقول «ونري أن نوجه نظركم إلى أن لا أمل لنا في الحصول على شيء من قبل اللورد ملنر بعد الذي كان مادامت المخابرة بيننا جارية بطريق البريد»[٥]. بعدها عاد عدلي باشا وكتب لسعد باشا في خطاب ورد إليه في ٢٥ فبراير «إن هناك طريقة أخرى لحل المسائل الحاضرة وهي أن يسافر إلى باريس ويجتمع بالوفد ويتحدث معه شخصيًا وبطريقة غير رسمية، حتى إذا ما أدت هذه المحادثات إلى وضع أسس المفاوضات مع الإنجليز بدأت المفاوضات في غير ضياع كثير من الوقت. رأيت أن أسألكم رأيكم في هذه الطريقة،

(١) محمد علي علوبة باشا: ذكريات اجتماعية وسياسية ص١٥١.
(٢) عبد العزيز فهمي باشا: هذه حياتي ص١١٢.
(٣) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٠٤.
(٤) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١٥٣-١٥٤.
(٥) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٣٠.

فإذا كنتم ترون فائدة من وجودي معكم في باريس اتخذت ما يلزم من التدابير لذلك»[١].

وفي الخطاب الوارد من عدلي باشا في القاهرة إلى صاحبه في باريس في ١٠ مارس يقول «وقد خطر ببالنا أنه ربما كان من المفيد وجودي بينكم في أثناء ترويكم فيما نجيب به، إذ ربما احتاج الحال إلى مبادلة الرأي، وإلى مخاطبة ملنر في شأن من الشئون قبل البت في المسألة، فلا نضيع في ذلك الوقت الطويل الذي لابد منه في التراسل ونحن هنا وأنتم في باريس وملنر في لندن، فإذا كنتم ترون فائدة من حضوري إليكم عجلت سفرى»[٢].

ونرى في هذين النصين مولد فكرة انضمام عدلي باشا إلى الوفد، فسياق عباراته الواردة في الخطابات السابقة ينبئ بوضوح بأن الفكرة تطرح لأول مرة وأنها جاءت على شكل اقتراح من عدلي باشا وليس رد على طلب بحضوره من سعد باشا. كذلك لم يرد في أي من المراجع التي اعتمدنا عليها ذكر لفكرة سفر عدلي باشا قبل هذا التاريخ.

على أن هذا لا ينفي أن الوفد ألح بعد ذلك على عدلي باشا في الحضور، كما يحدثنا عبد الرحمن بك فهمي «فلم يسع عدلي باشا إلا أن يلبي رجاء الوفد»[٣]. أما البرقيات التي أوردها كل من علوبة باشا[٤] وأحمد بيلى[٥] وفحواها إلحاح سعد على عدلي في الحضور فكان أولها في أوائل مارس. وعلى ذلك تكون قطعًا لاحقة لخطاب عدلي باشا الوارد إلى صاحبه في ٢٥ فبراير، ناهيك عن خطاب ٢٨ يناير الذي نرجح أنه يحمل أول اقتراح لانضمام عدلي باشا إلى الوفد في باريس. ونرى أن إيراد هذه البرقيات دون الإشارة لخطابي عدلي باشا محاولة لإقناع القارئ أن سعد باشا هو البادئ بالطلب.

* * *

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٣. وقد أورد شفيق باشا ملخصًا لنفس الخطاب وذكر أن يوم ٢٥ فبراير هو تاريخ إرسال الخطاب وليس تلقيه، (أحمد شفيق: المرجع السابق ص ٦٦٧).

(٢) نفس المصدر ص١٥٨.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص ٥١.

(٤) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٥٠-١٥٢.

(٥) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٥٠.

من كل هذا نخلص إلى أن عدلي باشا يكن هو صاحب فكرة سفره إلى باريس للعمل مع الوفد، وإن إلحاح سعد باشا في حضوره كان ردًا لفعل وليس فعلاً بذاته. وقد عنينا بتحقيق هذه النقطة لتكامل البحث من الوجهة العلمية فقط، وقد حاولت مراجع العدليين إقناعنا بأنه استجاب ولم يسأل. والرأي عندنا أن المسألة ليست جوهرية وأن في عرض عدلي باشا المساعدة ما يحسب للرجل لا عليه، وأنه ليس بحاجة إلى محاولات أصحابه.

فمن واجب أي وطني أن يسعى لخدمة بلاده متى أمكنه ذلك، وهو لم يسع إلى مناسبة تكريم وتشريف يقحم نفسه عليها، بل رأى أن يسخر علاقاته بالإنجليز وقدراته التفاوضية في سبيل الحصول على أقصى ما يمكن منهم من أجل بلاده، وفي ذلك ما يشرفه ويثقل ميزان تاريخه. ومن الخطأ بمكان اعتبار القضية الوطنية حكرًا على سعد باشا لا يعمل فيها غيره حتى ولو كان هو زعيم الأمة الأوحد دون منازع.

من ناحية أخرى ينبغي علينا في هذا المقام معالجة تساؤل مهم عن السبب في هذا الإلحاح من جانب سعد باشا على صاحبه في الحضور؟ ونري أنه جاء نتيجة لإدراك سعد باشا بأهمية دور عدلي باشا في الوساطة ورغبته في الاستزادة من عائد توثق علاقاته في الدوائر البريطانية، فضلاً عن تقديره لما قام به من جهود في الوساطة حتى ذلك الوقت. ويزكي هذا الرأي ما رواه كامل بك سليم عن وقائع جلسة الوفد في ٢٨ يناير ١٩٢٠ برئاسة سعد باشا التي قرر فيها ضرورة استمرار الاتصال بعدلي باشا[١]، مما يشير بوضوح إلى أنه قد فطن إلى قوة علاقاته مع ملنر وبالتالي أهمية دوره في مفاوضاتهم المقبلة معه.

* * *

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥١.

بريدٌ محير

تداعت الأحداث أو بالأحرى المراسلات بشكل غريب بعد ذلك، فقد أبرق سعد باشا إلى عدلي باشا يرحب بحضوره بعد أن اجتمع أعضاء الوفد المقيمون في باريس ووافقوا على مقدم عدلي باشا إليهم[١] أو كما قال عبد العزيز باشا فهمي «رأينا أن لا محيص من الاستنجاد بعدلي يكن باشا»[٢]!

وفى ٢٠ مارس[٣] يبرق سعد باشا لصاحبه ليتعجل حضوره على أن الغريب أن عدلي باشا يرد بعد يومين ببرقية نصها «قبل تحديد ميعاد السفر أكون سعيدًا باستلام خطاب تفصيلي منكم»[٤]! والبرقية مبهمة ولا يفهم منها سبب طلب عدلي باشا الخطاب ولا فحوي ما ينتظر أن يقرأه في هذا الخطاب.

ونجد فيما اعتمدنا عليه من مراجع تفسيرات متعددة ومتشابكة لهذه البرقية، فسعد باشا روى فيما بعد أنه اندهش لهذا السؤال «لأنه هو (عدلي) الذي طلب أن يحضر إلينا»[٥]. أما الأستاذ العقاد فيرى أن عدلي باشا كان يريد تقييد الوفد بخطة مكتوبة

---

(١) محمد كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٥٨.

(٢) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠٠. ويختلف شفيق باشا وعلوبة باشا وسليم بك في هذه الجزئية من حيث تواريخ البرقيات المتبادلة، بيد أنهم يتفقون في نصها وتسلسلها، وحيث إن الفارق بينهم لا يعدو أيامًا فلم نجد فائدة من تحقيق هذه التواريخ، فالمهم هو ما حوت وكيف تسلسلت.

(٣) هذا التاريخ نقلاً عن أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٧٧ وقد أورد سليم بك أنها أرسلت يوم ١١ مارس ورد عدلي باشا في ١٣ منه.

(٤) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٧٧.

(٥) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٦٨. خطبة معالي الرئيس في حفلة موظفي الحكومة المصرية في ٦ مايو ١٩٢١.

عن تفاصيل ما ينوي فعله مع ملنر وما حدود التنازلات التي يمكن أن يرضى بها في المفاوضات، ويستنكر موقف عدلي باشا هذا معلقًا على أن فيه مصلحة لعدلي لا لمصر[1]. من جهة ثالثة نجد شفيق باشا الذي يبدي تعاطفًا مع عدلي باشا في الخلاف، يستنتج أن عدلي كان يريد تنظيم علاقته بالوفد ورسم حدود مسئولية كل منهما[2]، فعدلي يكن لم يكن عضوًا في الوفد في أي وقت.

وطبيعي في ضوء كل هذه الظروف أن البرقية لم تلق أي استحسان لدى متلقيها، فقد استاء سعد باشا منها ووصفها لسليم بك بأنها «مماحكة غير لائقة بالرجال»[3]. ورد على صاحبه متجاهلاً طلبه بقوله «وصل تلغرافكم متأخرًا. نكون سعداء برؤيتكم في أقرب فرصة لتبادل الآراء طبق خطابكم»[4]. والإشارة هنا إلى خطابي عدلي باشا اللذين أوردناهما نقلاً عن كامل بك سليم بعرضه الحضور إلى باريس، أي أن سعد باشا يقول لصاحبه بين السطور إنك أنت الذي طلبت الحضور في خطابك، فعمَّ تسأل الآن؟!

نقطة أخرى تثير شيئًا من حيرة تأتي على لسان كامل سليم بك الذي يروي أن سعد باشا كتب لعدلي باشا خطابًا قصيرًا حمله دهشته من استفساره[5]. والغريب أن سليم بك لم يورد نص هذا الخطاب كما فعل في باقي الخطابات، ولا يمكن تعليل ذلك بأن سليم لم يطلع على نصه، فسعد باشا كان يملي على سليم بك خطاباته وبياناته وقد أثبتها هذا نصًا في مذكراته، ولذا فحجب هذا الخطاب بما له من أهمية وقد جاء في مرحلة بالغة الدقة في علاقة الرجلين التي كان سليم يرصدها بالتفصيل في مذكراته أمر محير يدعو المرء إلى الشك في أن بالخطاب ما يضعف موقف سعد باشا الذي يدافع عنه سليم بك دائمًا!

أما تفسير برقية عدلي باشا ومأربه من إرسالها، فالرأي عندنا مزيج من تفسير الأستاذ

---

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٠٤-٣٠٥

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٧٧.

(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٠.

(٤) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ٦٧٨.

(٥) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٩.

العقاد وتحليل أحمد شفيق باشا، فعدلي يكن كأي سياسي يريد أن يحسب فرص نجاحه في العمل قبل أن يقدم عليه. وقد أتيح له في أثناء محادثاته مع ملنر التعرف على آراء الإنجليز وخطتهم تجاه المسألة المصرية والقدر الذي يمكن أن يحصل عليه المصريون في هذه المرحلة، وأصبح عليه الآن أن يستطلع موقف سعد باشا ومقدار استعداده لتقديم حلول وسط أو القبول بها ومبلغ هذه التنازلات في مختلف المسائل الأساسية موضع الخلاف مثل بقاء قوات عسكرية في البلاد والمستشارين والوضع الرسمي للسفير البريطاني وغير ذلك مما سنعرض له في الحديث عن المفاوضة مع ملنر ثم كيرزن. وبذلك يتسنى لعدلي باشا تقدير فرص نجاح المفاوضات في أوربا ومدى ما يمكن أن تفضي إليه من توفيق ونتائج إيجابية.

لم يكن سعد زغلول من ناحيته، على استعداد للتفريط فيما لديه من مرونة ومساحة حركة بتقييد نفسه بموقف معين يفصله لعدلي يكن كتابة، ويرجع موقفه هذا إلى ثلاثة أسباب في تقديرنا: الأول أن خطة سعد زغلول باشا منذ قيام الحركة الوطنية كانت متغيرة، فقد بدأ بثنائية المسألة المصرية - أي حصرها بين مصر وإنجلترا - ثم نادى وتمسك بدوليتها، ثم عاد وقبل المفاوضة الثنائية مع ملنر، وهو قد دعى إلى امتناع الوفد عن الاشتراك في المفاوضات ثم عاد ووافق عليه.

ولا يعيب هذا التغير في حد ذاته موقف الرجل أو ينتقص منه، بل إن العكس هو الصحيح، فتغيير التكتيك والأسلوب لا يعيب العمل السياسي، بل يثريه ويعضده طالما بقيت المبادئ والأهداف الأساسية ثابتة. فالسياسي البارع ينبغي عليه أن يتعامل مع معطيات الموقف وتوزيعات القوى، وأن تتسع مرونته للاستفادة من تطور هذه المعطيات وتغيرها لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وإلا اختنقت قضيته من فرط جموده وماتت في موضعها.

السبب الثاني لموقف سعد هو ثقته أو قُل عدم ثقته فيمن حوله، فقد بدأ يشعر بتكالب من حوله على المفاوضة وقد اعتبروها الأمل والملاذ الأخير. وهو يخشى إن أطلعهم على القدر الذي يراه مناسبًا من التنازلات أن يسارع هؤلاء بعرضها على الإنجليز الذين سيلتهمونها ويطالبون الوفد بالمزيد، ويكون على سعد في هذه الحالة تقديم قسط أكبر

وأكثر إيلامًا من التنازلات أو الرفض وفشل المفاوضات. وكامل سليم بك يروي لنا أن سعد باشا صرح له في تلك الأيام بأنه عازم على أن يقلل «مناقشتهم (أعضاء الوفد) ولا أظهرهم على كل ما عندي»[1]. وعلى ذلك حاول سعد باشا أن يمسك بأوراق اللعب بيده هو حتى يلعبها بحرص وفي التوقيت الذي يراه هو مناسبًا لعله يقنع الإنجليز بأن شروطه هي أقل ثمن يمكن أن يقبله المصريون في معاهدة تقنن حقوق بريطانيا في مصر وتكسبها الشرعية التي كانت تفتقدها منذ احتلت مصر سنة ١٨٨٢ وتضمن لها وجودًا مستقرًا بها.

السبب الثالث هو أن الرأي العام في مصر الذي كان يقوده ويحركه في ذلك الوقت عبد الرحمن بك فهمي من خلال بيانات لجنة الوفد المركزية والصحف المشايعة للوفد، هذا الرأي العام كان لا يزال مقتنعًا بأن مقاطعة اللجنة هي خير وسيلة للتعامل مع الإنجليز، وكان يتعين على سعد زغلول أن يمهد إلى دخول الوفد في مفاوضة معه. ومن ثم لم يكن راغبًا في إصدار وثيقة إلى عدلي يعلن فيها بجلاء عن استعداده للتفاوض مع ملنر دون أن يمهد الأمر للرأي العام وإلا جازف بصدمة وطنية تؤدي إلى إحباط وخيبة أمل في مشاعر المصريين تفقدهم الثقة في الوفد فتخبو المشاعر الوطنية التي كانت لا تزال متوقدة منذ اشتعلت يوم الثورة، وقد رأينا انزعاجه من نشر الخطاب الأول الذي صرح فيه بذلك (راجع فقرة الوعد المكتوم).

* * *

تأمل المراسلات بين الرجلين في شهر مارس ١٩٢٠، عدلي يعرض المجيء ثم يشترط تفصيلاً قبل أن يأتي وسعد يراوغ في الرد ويرفض ويكرر الاستعجال. الرأي عندنا أن تلك المراسلات هي بداية الأزمة ومولد الغمة!!

لاحت الأزمة في الأفق حين اختلفا حول مفاوضة ملنر كما أوردنا وإن ظل كل طرف يثق بصاحبه ويطمئن لحسن نيته وسلامة قصده، وقد رأينا كيف أن سعد باشا يرى أن يشكل عدلي باشا وزارة تتفاوض مع الإنجليز. بيد أن الأمر بدأ يتغير وئيدًا

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٦٤.

وئيدًا، وبدا سعد متشككًا في نوايا صاحبه قلقًا من تحركاته، وبدا عدلي متخوفًا من خطط صاحبه حذرًا من طلباته!

وسنحاول فيما بعد تحديد الوقت الذي وقعت فيه الأزمة بشكل أدق، حتى نصل إلى تحديد أيام معدودات كان موقف سعد زغلول باشا من صديقه عدلي يكن باشا قبلها ضدًا خالصًا وعكسًا صرفًا لموقفه بعدها!

* * *

شتاءٌ في باريس

كان الشتاء في باريس سنة ١٩٢٠ قارسًا غائمًا على الأقل في أعين أعضاء الوفد الذين كانت حالتهم المعنوية بعد سفر ملنر من مصر قد بلغت أدنى مستوي لها، وقد خبرنا بداية هذا التدهور المعنوي من قبل فيما رواه لنا يوسف بك نحاس حين زار باريس والتقى بأعضاء الوفد في مايو ١٩١٩ وحللنا أسبابه والعوامل التي أدت إليه (راجع فقرتي الوفد في باريس والتلغراف المشئوم). الأنكى من هذا التدهور أن علاقة أغلبية أعضاء الوفد بسعد باشا كانت قد تردت بشكل بالغ وتلونت بغمامة داكنة من التشكك في المقاصد وسوء الظن في المواقف.

وتدور أسباب تردي العلاقة بين سعد باشا وأغلبية أعضاء الوفد إلى حدها الأدنى حول أربعة محاور. المحور الأول كان يتصل بوطأة الموقف السياسي الذي كان عليهم مواجهته، وقد بات الجميع موقنين صعوبة ما آلوا على أنفسهم من مهمة. كان عامًا قد انقضى منذ قدومهم إلى باريس، تبدد خلاله حلم الاستقلال السهل الذي كان يراود البعض غداة قدموا إليها مشحونين بروح الثورة ونشوة الفرحة بنجاحها المتمثل في الإفراج عن سعد باشا و السماح لهم بالسفر إلى مؤتمر فرساي.

كان الأعضاء في حيرة من أمرهم لا يتفقون على ما يجب عمله، أيذهبون إلى ملنر في لندن؟ وهل ترجى فائدة من مفاوضته؟ أيبقون في باريس في انتظار انفراجة في الموقف لا يعلم إلا اللـه كيف ومتي تأتي؟ أيعودون إلى مصر بخفي حنين ويعلنون للأمة فشلهم؟ مناقشات ومداولات واجتماعات تنعقد وتنفض في مقر الوفد دون الوصول إلى نتيجة سوى المزيد من التوتر والتشاحن.

وفي ٢ أبريل، أي قبل عشرين يومًا من وصول عدلي باشا إلى باريس يسر سعد باشا إلى كامل بك رأيه في أعضاء الوفد «لقد تشكل الوفد وليس بيننا توافق لا في التربية ولا في النشأة ولا في المشرب ولا في الأخلاق ولا في المزاج ولا في النظرة إلى المثل العليا. وليس المطلب الذي نسعى إليه متمكنا من نفوسنا بنسبة واحدة، بل هو ثابت مكين في البعض ومتردد هزيل في البعض الآخر»[١]. وبعد ثلاثة أيام يعود فيقول «إن حالة إخواننا لا تشجع على الاستمرار في العمل معهم» ولذا «فالأولى ألا أخاطبهم في انصرافهم وليعد إلى مصر من شاء أن يعود وسأقلل من مناقشتهم ولا أظهرهم على كل ما عندي»[٢].

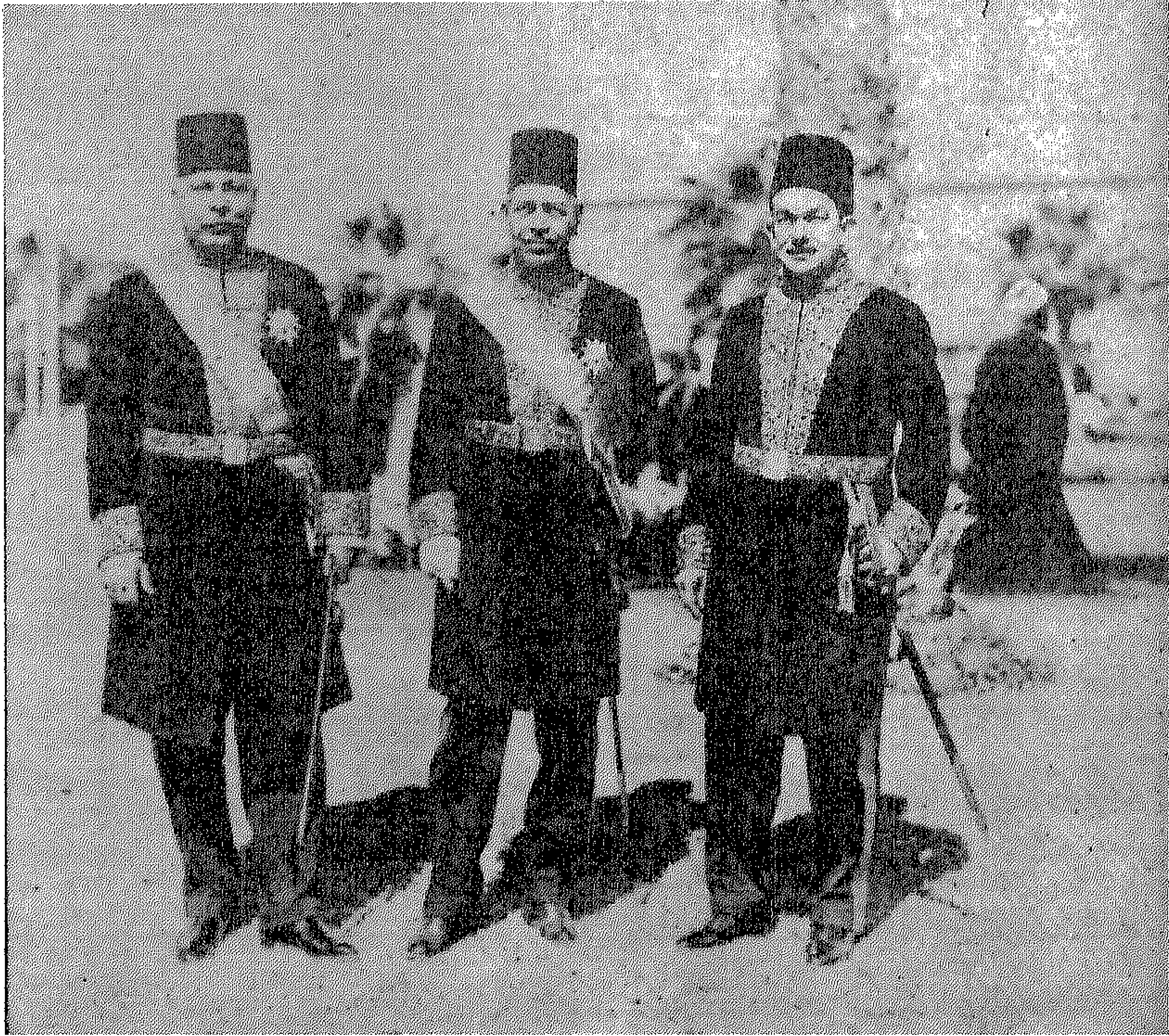
ومن ناحية أخرى كان شعور المرارة والإحباط يسود أعضاء الوفد المعارضين لسعد باشا، ففي نفس تلك الأيام يسر واحد منهم وهو علوبة باشا إلى كامل بك سليم أيضًا بما في صدره «الأبواب ما زالت موصدة في وجوه الوفد والحركة الوطنية الثورية في مصر قد همدت وانطفأت وانتهت، وحكم الإرهاب البريطاني مستمر ينكل بأبنائنا ومصالحنا في مصر، والناس في مصر متوهمون أننا بوجودنا في باريس نخدم قضية الاستقلال ونعمل للخلاص من كابوس الاحتلال هذا والضمير العالمي ميت لا ينصف شعبًا صغيرًا ولا أمة مظلومة».

بعد ذلك يمتدح علوبة باشا لسليم بك مجهودات عدلي باشا التي أدت إلى قبول ملنر مفاوضة الوفد، ثم يشكو له من أن «سر المتاعب كلها سعد زغلول لأنه شديد الاعتداد بنفسه وبرأيه ولا يقيم وزنًا لآراء الآخرين». ويصرح علوبة باشا بأنهم قد ضاقوا «ذرعًا بسعد» وهددوه بالانسحاب إلى مصر «ولكن سعدًا مع ذلك يعارض ولا يتعب من المعارضة»[٣].

وفي محاولة لتحليل الموقف يبدو أنه كان هناك خلاف حاد داخل الوفد حول مستوى الخط الفاصل بين المرونة والتفريط. سعد باشا ومن كان على رأيه يبدون

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٦٢.
(٢) نفس المصدر ص١٦٤.
(٣) نفس المصدر ص١٦٦-١٦٧.



ثلاثة من باشوات الوفد بزي التشريفة، علي الشمسي باشا في اليمين ونجيب الغرابلي باشا في اليسار وواصف غالي باشا في الوسط.. واحد من اثنين فقط بقوا على تأييدهم لسعد باشا في باريس!

موقفًا أكثر صلابة وأشد تمسكًا في موقفهم من ملنر، بينما نرى الفريق الثاني متعجل الدخول في المفاوضة ويرى فيها الأمل والملاذ.

الأمر الثاني الذي ينبغي ملاحظته هو موقف سعد باشا مع أغلبية الأعضاء بالمقارنة بموقفه هو نفسه مع عبد الرحمن فهمي بك، فتراه مع الأعضاء متشددًا يبدي عدم ميله إلى المفاوضة ويعرب عن اعتقاده بانعدام جدواها، في محاولة منه لتهدئة ركضهم المتسارع نحو باب التفاوض. في ذات الوقت تراه يدافع عن المفاوضة في خطاباته مع فهمي بك ويضغط عليه ليدير دفة الرأي العام نحو تأييد مفاوضة الوفد لملنر!

ولعله يبدو غريبًا لأول وهلة أن نقول إن الرأي عندنا أن هذا الانقسام بين أعضاء الوفد الذي كان سعد يشعر أنه آت لا محاله، كان واحدًا من الأسباب التي تدعو سعد باشا إلى مفاوضة ملنر! فسعد كان يدرك أن رفض المفاوضة سيجعل معارضيه ينشقون عنه ويعودون إلى مصر ليقولوا للشعب إن سعد رفض المفاوضة وأضاع فرصة الحصول على الاستقلال فيظهر هو بمظهر المتصلب المتعنت الذي أهدر حق بلاده من فرط تشدده.

على الوجه الآخر لو أنه خاض المفاوضات، فإما أن يظفر بمعاهدة لقاء تنازلات مقبولة، أو يصطدم بالإنجليز حول نقاط محددة يعلم أنها أصعب ما في المفاوضة مثل جلاء قوات الاحتلال عن مصر. وفي الحالة الأخيرة يصير موقفه قويًا، فسيعود إلى الشعب ويشرح له لماذا قطع المفاوضات مثبتًا أنه يجمع بين المرونة وحسن السياسة من جهة وبين الالتزام وعدم التفريط في حقوق الوطن من جهة أخري، ويكون المنشقون عنه حينئذ في عجز عن اتهامه بالتزمت وإلا بدوا هم في صورة المفرطين الضعفاء.

نقطة ثالثة هي ارتفاع نبرة امتداح جهود عدلي باشا من قبل معارضي سعد باشا، الأمر الذي بدأ يثير حساسية بالغة لديه وسنعود لذلك بالتفصيل بعد قليل.

أخيرًا يُلاحظ كذلك في كلام سعد باشا أنه عقد العزم على عدم إطلاع الأعضاء على كل ما يدور بخلده بشأن القضية، الأمر الذي زاد من صعوبة التفاهم وانحسار التواصل بينهم، وهو ما كان حديث علوبة باشا لسليم بك ينضح به.

* * *

أما المحور الثاني في أسباب تردي العلاقات داخل البيت الوفدي فكان يتعلق بالبعد النفسي الذي كان له أثر كبير في نفوس الأعضاء في تلك المرحلة، وهو الشعبية الكاسحة التي اكتسبها سعد زغلول منذ قيام الثورة. فعدد كبير من أعضاء الوفد كانوا يعتبرون أن عملهم جماعي وأن مشاركتهم فيه وتضحياتهم من أجله لا تقل عن تضحيات سعد باشا، ومن ثم فإن الوفد يجب أن يكون هو بطل الثورة. غير أن الحقيقة ما لبثت أن تبدت أمامهم واضحة وهي أن بطل الثورة هو سعد زغلول الذي انفرد بنصيب الأسد من حب الجماهير والتفافهم حوله وقبعوا هم مهمشين بجانبه. فالمظاهرات لا تهتف باسم إلا باسمه ولا تحمل إلا صوره وتخرج دائمًا وقبلتها بيته وكل ذلك أضفى المزيد من سمات الزعامة المطلقة على صاحبه.

وبالفعل كان سعد باشا يتعامل معهم بوصفه زعيم الأمة التي وكلته هو دون غيره للتحدث باسمها، وحين يختلف مع أحدهم أو كلهم ويطالبه المعارضون باتباع رأى الأغلبية فهو يشهر دائمًا سلاح الزعامة الطاغية في وجوههم، وسعد زغلول هو صاحب مبدأ «المسألة مسألة توكيل لا مسألة أغلبية»، أي أن الحكم الفصل في الأمور داخل الوفد يكون لمن وكلته الأمة وحملته الأمانة وإن اختلف معه أغلبية الأعضاء.

والواقع أن هذا المبدأ ظل قائمًا ونافذًا طوال وجود الوفد السياسي. وفي كل المرات التي اختلف فيها عدد من أعضاء الوفد مع زعيمه، قلة كانوا أو كثرًا، سعدًا كان أو النحاس، أمست الغلبة والنصرة دومًا للزعيم وبات على المعارضين له الخروج من الوفد والانسلاخ عنه.

ويصعب الأمر أنه غالبًا ما يكون موقفه ممتزجًا بحدة في النقاش وضيق بالمعارضة، مما يزيد من ثقل الوقع على الطرف الآخر. كل هذا ولّد غصة في حلوق هؤلاء الرجال وغيرة في نفوسهم لإحساسهم أن عملهم وتضحياتهم سواء بالنفي أو الإقامة الطويلة في باريس قد ذهبت سدى وهباء. وصاروا مقتنعين بأن كل موقف منه أو اختلاف معهم في الرأي لا يعود إلى لب الخلاف بقدر ما يعود إلى شعوره بأنه هو دون غيره المهيمن على الموقف من خلال تلك الشعبية الكاسحة فيستهين بآرائهم ولا يكترث بها، وكأنه قد صادر الثورة لحسابه وحول كفاحهم وتضحياتهم إلى مجد شخصي له.

وتتبلور هذه الفكرة في المشادة التي جرت بين سعد باشا ولطفي باشا السيد الذي قال لسعد «ليس لك أن تخالف رأى الجماعة، وإن المركز الذي وصلت إليه كان نتيجة التفافنا حولك، وعملنا معك. فلا ينبغي أن تتصرف فيه بغير رضانا. والنبي نفسه لم يسعه أن يخالف أصحابه»(١). ويؤكد علوبة باشا نفس المعنى حين أسر إلى كامل سليم يوم ٧ أبريل ١٩٢٠ أنه أصبح يعتقد «أن سعدًا إنما يعمل لمجده الشخصي وشهرته بين الجماهير، ولا يريد أن يحقق لمصر أية خدمة حقيقية»(٢). أما موقف سعد باشا نفسه فيتجلى بوضوح يوم ١٤ فبراير حين يكتب في سخرية مريرة «كل عضو في الوفد أصبح يظن نفسه قائدًا للأمة»(٣)!

ويزيد هذه النقطة وضوحًا وجلاءً ما رواه كل من عبد العزيز فهمي باشا ومحمد علي علوبة باشا في مذكراتهما عن وصف استقبال سعد باشا الشعبي الضخم حين عاد إلى البلاد، تطالعه فتشعر وكأنه كتب بمداد اسودَّ من فرط ما طوى من غيرة ومرارة من الشعبية الكاسحة التي بلغها من كان رئيسهم وبات غريمهم(٤)!

* * *

ونأتي إلى المحور الثالث في أسباب تدهور علاقة غالبية الأعضاء برئيسهم، ويمكن القول بأن هذا المحور مرتبط ارتباطًا نفسيًا بسابقه وهو يعود إلى شخصية سعد زغلول نفسه. فسعد باشا كان رجلاً قوي الحجة صاحب رأى قاطع يصعب تغييره، وكان اعتزازه بنفسه شديدًا مفرطًا حتى إنه يكاد يرى في كل معارضة لرأيه مساسًا شخصيًا، وهو بطبيعته يصعب عليه تقبل الرأي الآخر، فضلاً عن ميله إلى استخدام عبارات قاسية مع من يجادله، تؤلمه وقد تجرحه.

لنرسم للقارئ صورة لطريقة تعامل الرجل مع زملائه في باريس نذكر المشادة

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص ١٠٤.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٨.

(٣) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص١٨٤.

(٤) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص ١٢١ - ١٢٢ ومحمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ٢٢٦-٢٢٨.

التي جرت بينه وبين عبد العزيز باشا فهمي وسنوردها هنا عن لسانه، فقد أتاه فهمي يستأذنه في العودة إلى مصر لنفاد نقوده، فألمح سعد بإمكانية إقراضه مما أثار غضب فهمي باشا الشديد واحتد على سعد بقوله: «أنا لا أقبل منك هذه الإهانة وأنا لست أقل منك عفة أو غنى»[1]. والواضح طبعًا أن عبد العزيز فهمي ثار لكرامته واعتبر عرض سعد بإعانته ماديًا عرضًا مهينًا. فالرجل من أسرة كريمة عريقة وعلى قدر واسع من الثراء، ومن كان مثله طبيعي أن يجزع من مثل هذا العرض ويعف عنه. وإما أن سعد كان يقصد إهانة صاحبه وتأنيبه على التفكير في أموره الشخصية وهو الاحتمال الأغلب لاسيما وهو يعرف عبد العزيز فهمي حق المعرفة، أو أن العرض كان حقيقيا، وفي الحالتين يكون قد جانبه التوفيق واللباقة والرقة في التعامل، وهو ما لا يجب أن يغيب عن أي قائد فريق، ناهيك عن زعيم أمة.

ورغم أن كل من عرف سعد زغلول يقر بأن طريقته الحادة في النقاش كانت سمة من سمات شخصيته من قبل أن يعتلي مقعد الزعامة وقد عرضنا لرأيي الشيخ البشري ويوسف نحاس بك (راجع فقرتي الرجلان تحت المجهر والوفد في باريس)، فإن وقعها على من حوله كان أسوء أثرًا وأشد وطأة بعد أن دان له ذلك المقعد وتربع عليه، فانطبع في نفس معارضيه أن طريقته هذه ليست إلا سوء استخدام ليقينه بمنزلته عند شعبه.

* * *

المحور الرابع والأخير في أسباب هذا الخلاف يبدو شخصيًا وإن كان له أبلغ الأثر على الحالة النفسية لهؤلاء الرجال فضاعف من قسوة الموقف الذي بات عليهم أن يواجهوه. فقد شعر الأعضاء أن أعمالهم ومصالحهم الخاصة في مصر متوقفة أو مضطربة منذ أكثر من عام وقد ضاقت أحوال بعضهم المادية نتيجة لذلك، فأغلبهم إما صاحب أطيان أو محام يزاولون مهنهم في مصر ويتكسبون منها، وغيابهم عن مصر طول هذه المدة من شأنه تعطل تلك الأعمال أو على الأقل ارتباكها.

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٣.

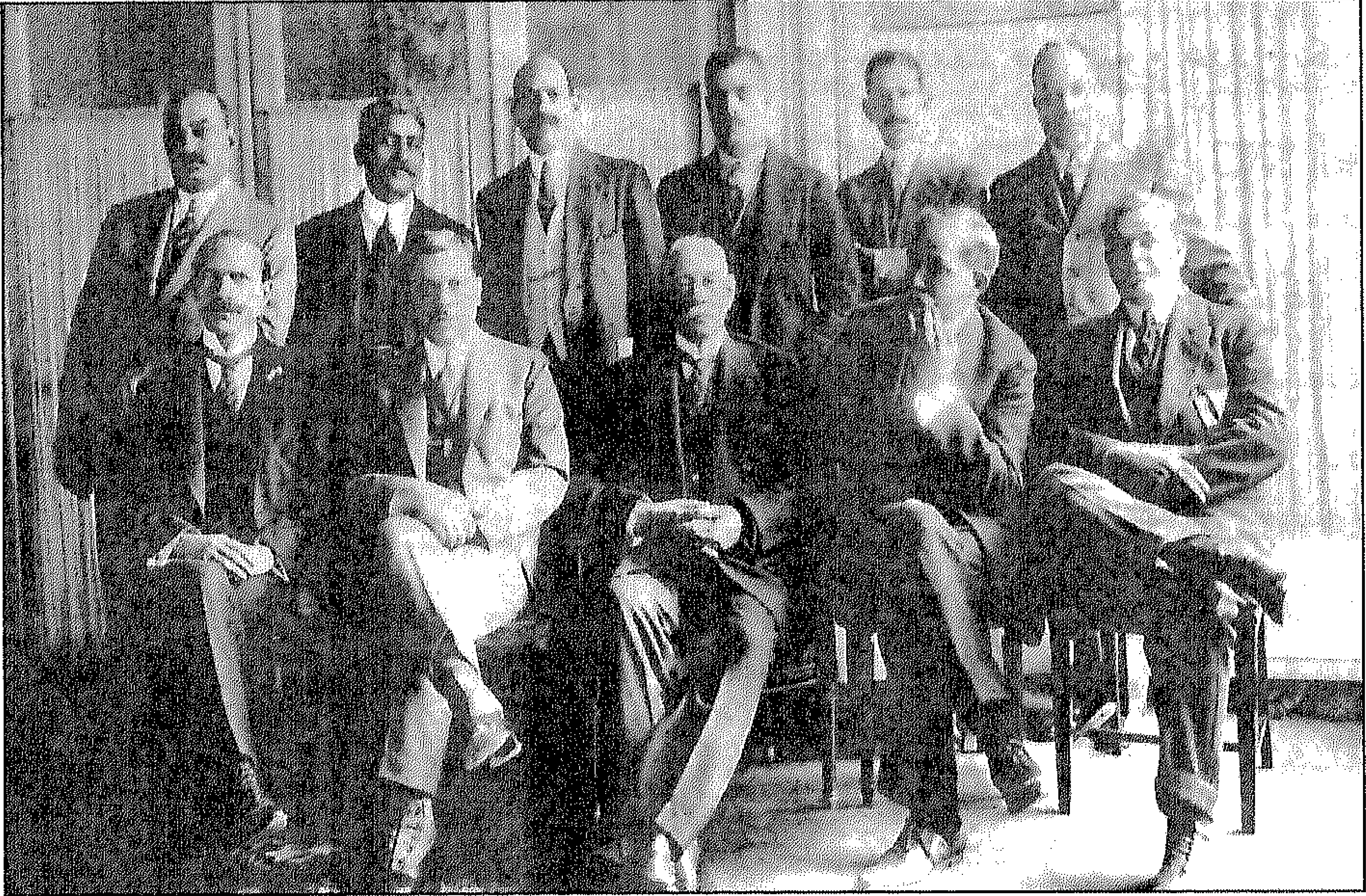
في الوقت نفسه تجد سعد باشا يكتب في مذكراته يوم ٤ أكتوبر ١٩١٩ «ليس في نفسي أثر من الشوق إلى العودة إلى بلادي، وليس في الأخبار التي تتاح مؤيدة تعلق الناس بي ما يشوقني إلى رؤية مظاهراتهم لى!»[١]. ولعل سببًا لهذا الشعور كان اختلاف ظروف سعد باشا المادية والتي أتاحت له ترتيب إقامة طويلة في باريس دون عناء مادي، وقد عبر علوبة باشا عن هذا الأمر بقوله «كان سعد قد أعد نفسه لطول الإقامة فأغلق بيته في القاهرة وصحبته السيدة حرمه وكذا خادمه. ولم يكن له بمصر ما يضطره للعودة بعد أن باع ضيعته التي كان يملكها بجهة دمنهور واشتري بثمنها أسهمًا من الدين الموحد يعتمد على إيرادها بجانب معاشه كوزير سابق، فوق إيجار ضيعة للسيدة حرمه بمسجد وصيف ورثتها عن والدها المرحوم مصطفى فهمي باشا»[٢].

هكذا انطبع في أذهانهم أن الوضع المالي للرئيس وطبيعة مصادر دخله هي السبب الأساسي لتشدده مع ملنر وساغ لهم أن يسكنوا أنفسهم بأنه ليس أمضى منهم عزمًا ولا أشد مراسًا، وإنما الأمر لا يعدو عدم حاجته المادية للعودة، وأن ظروفه الشخصية مكنته من أن يقف متجاهلاً وشامتًا لتحرج أوضاع معظمهم المالية على نحو بات يستلزم عودتهم إلى مصر في أقرب وقت للإشراف على أعمالهم ومصالحهم الخاصة بها، وذلك بالطبع علاوة على الحنين الطبيعي للأولاد والأهل الذي ينتاب كل مغترب متى طال اغترابه، أما سعد فقد صحبته زوجته ولم يكن له ولد في مصر ولا كانت علاقته بأقاربه تدعوه لشوق أو حنين كما قال بنفسه.

وقد كان كل ذلك واضحًا لكل من احتك بأعضاء الوفد في ذلك الوقت، فتجد علي ماهر مثلاً يجمل معظم ما أوردنا من أسباب التصدع الوفدي في خطابه إلى عمه عبد الرحمن فهمي في ٢٨ يناير ويرجعها «إلى اختلاف الأمزجة اختلافا جوهريًا وعدم اجتهاد أي فريق لتفهم عقلية الفريق الثاني، ويرجع إلى طول الإقامة في الخارج

(١) نفس المصدر ص١٣١.

(٢) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٤٣.



الوفد في باريس في ديسمبر ١٩١٩ ... ما هي المحاور الأربعة التي دار حولها الخلاف الرهيب بين الرئيس والأعضاء؟

الجالسون من اليمين: عبد اللطيف المكباتي ـ حمد الباسل باشا (بلباسه الإفرنجي على غير العادة) ـ سعد زغلول باشا ـ محمد محمود باشا ـ أحمد لطفي السيد باشا

الواقفون من اليمين: محمد علي علوبة باشا ـ سينوت حنا بك ـ حافظ عفيفي باشا ـ مصطفى النحاس باشا ـ ويصا واصف بك ـ جورج خياط بك

وعدم إصابتهم نجاحًا حقيقيًا في القضية ويرجع أيضًا إلى أن بعض الأعضاء في حالة مادية ضيقة»[1].

* * *

هكذا كانت عوامل التوتر والانقسام تعتصر العلاقات وتدمر الثقة بين أعضاء الوفد في باريس فلا يلتقون إلا ويتشاحنون ويتصادمون ثم يسوي الأمر شكليًا وتبقى المرارة والفرقة كامنة في النفوس لتنفجر مرة أخرى مع أول مناقشة جديدة!

ورغم الفقرات الطويلة والمتعددة التي كتبها سعد باشا في مذكراته يصف فيها الخلافات مع الأعضاء ومشاعر الألم والمرارة من مواقفهم قبل قدوم عدلي يكن باشا إلى باريس، نجده ما إن دب الخلاف بينهما حتى أخذ يتهمه بأنه هو السبب في هذه الفرقة، فتجده يقول لكامل سليم إنه أصبح يشعر بأنه غريب بين أعضاء الوفد منذ حضر عدلي[2]. وعندما عاد إلى مصر في أبريل ١٩٢١ وانفجرت الأزمة. خطب يقول «حضر عدلي باشا (إلى باريس) ودخل في الوفد. وكان الوفد متحدًا»[3]. وهو موقف بعيد كل البعد عن الحقيقة والإنصاف، وقد أوردنا ما فيه الكفاية للتدليل على ما ساد الوفد من انقسام وفرقة وسوء ظن بين أعضائه باعتراف كل الأطراف!

* * *

(١) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص٢٤٨-٢٤٩.

(٢) كامل سليم بك:المرجع السابق ص٢٠٠.

(٣) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٦٨.

التهم السبع

في تلك الأيام بالذات يكون مهمًا أن نستطلع ما يدور بخلد سعد باشا من خواطر وأحاسيس تجاه عدلي باشا وتجاه أعضاء الوفد. وبالفعل يفضي الزعيم في أثناء تناوله شاي العصر بما يعتمل في ذهنه ووجدانه إلى كامل بك سليم يومي أول وثاني أبريل[١]، وتراه يشن هجومًا مريرًا على صاحبه لخصه كامل بك سليم في سبع نقاط، وقد حاولنا هنا تحليل وفحص كل نقطة من النقاط السبع، أو فلنقل التهم السبع.

بدأ سعد باشا هجومه مع رشفات الشاي بأن الوفد لم يخطر بباله أن يدعو عدلي باشا إلى باريس لولا أنه هو الذي عرض ذلك ثم عاد يطلب خطابًا تفصيليًا. وقد سبق أن تعرضنا لتلك النقطة فقلنا إنه صحيح أن عدلي باشا هو الذي عرض اللحاق بالوفد في باريس ولكن ذلك أمر يشرفه، فالرجل رأى أن بإمكانه أن يخدم قضية بلاده فلم يتوانَ أو ينتظر دعوة، بل بادر بتسخير إمكانياته للعمل بالتعاون التام مع الوفد. كذلك أثبتنا أن سعد باشا رحب بالفكرة وألح في حضور عدلي باشا مدركًا أهمية دوره وفاعلية علاقاته مع الإنجليز (راجع فقرة عدلي.. من دعاه؟!).

ثانيًا: «أن عدلي في الحقيقة لم يكن رسول الوفد لدى ملنر، بل كان العكس رسول ملنر إلى الوفد، مهمته أن يقنع الوفد بالدخول في المفاوضة مع ملنر وهو يعلم أو يجب أن يعلم أن ملنر ولجنته لم يحضروا إلى مصر للمفاوضات وإنما للتحقيق في أسباب الثورة واقتراح نظام لحكم مصر في دائرة الحماية في حين أن الوفد يهدف إلى إلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال، ومع هذا فقد أراد عدلي من الوفد أن يعود إلى

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٩-١٦٠.

مصر ليساعد ملنر على إنجاز مهمته، فلما فشل في هذه المهمة أراد الحضور إلينا ليقُنع المستضعفين منا بمفاوضة ملنر في أوربا تحقيقًا لرغبة ملنر في سماع الوفد حتى يخرج تقريره كاملاً شاملاً».

وتنقسم تلك النقطة إلى شقين: الأول هو سعي عدلي باشا لإقناع سعد باشا بالعودة لمفاوضة ملنر بعد تصريح ٢٩ ديسمبر، ونرى أن سعد باشا محق في انتقاد تلهف عدلي باشا على المفاوضة على أساس هذا التصريح دون اعتراف ملنر على الأقل بصفة الوفد في المفاوضة، والأهم بأنها على أساس الاستقلال. وقد رأينا كيف كان عدلي باشا متكالبًا على المفاوضة ويراها المرفأ الأخير لسفينة النضال الوطني ويمضي إليها دون أن يتسلح بموقف يضمن له الحد الأدنى من القوة اللازمة لإنجاحها (راجع تحليلنا لذلك في فقرة الزعيم بين الثائر والسياسي). في الوقت نفسه كان سعد باشا أحرص منه على ألا يفرط فيما لديه من أوراق هباءً.

أما الشق الثاني الخاص بتوقع سعد أن يحضر عدلي إلى باريس لإقناع المستضعفين بمفاوضة ملنر في أوربا، فهو غريب على الأقل من حيث التوقيت، فسعد باشا أفضى بهذا الحديث في أول أبريل بعد أن كان قد أرسل كتابه إلى لجنة الوفد في القاهرة يشرح لهم أنه يقبل مفاوضة ملنر في أوربا دون شروط عدة مرات كان أولها في خطابه المؤرخ ٢١ يناير بقوله «أما المفاوضة في أوربا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها»[١]. فلماذا يرى سعد باشا عيبًا في سعي عدلي باشا لتحقيق ما وافق هو عليه قبل أكثر من شهرين!

* * *

ويكمل سليم بك قائمة الاتهام «ثالثا: أن عدلي لم يتعفف في إظهار رغبته في تشكيل الوزارة التي عرضت عليه، بل استحسن الفكرة وعرضها فعلاً على ملنر، وأن ملنر هو الذي عارض فيها، وفضل ادخار عدلي وأصدقاءه ليكونوا ذخرًا للمستقبل»[٢]. ونرى في هذه التهمة ذروة انفعال سعد باشا وتحامله على صديقه، فالثابت أنه هو

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص ٣٣٧.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٠.

نفسه الذي عرض على عدلي باشا تولي الوزارة في خطابين وبرقية أرسلهما في بحر ثمانٍ وأربعين ساعة، يومي ١١ و١٢ فبراير يلح فيها على صاحبه في قبول الوزارة بقوله «إذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلدتم لكم في التاريخ أحسن الذكرى»[١]. فلماذا يعود سعد باشا وينتقد عدلي باشا في ذلك؟!

ولعل سعد باشا يقصد أن عدلي باشا كان يجب أن يبدي شيئًا من التمنع ليدلل على أنه لا يسعى إلى الوزارة لجاه أو مغنم شخصي ويبدو في صورة من دفع دفعًا إلى توليها. على أن الرأي عندنا أن الموقف برمته لم يكن يسمح بهذا السلوك الذي لا ينطوي إلا على إفك ومماحكة، فعدلي باشا كان يرى في ذلك تكليفًا له من قبل زعيم الأمة سعد باشا وقد اقتنع بجدوى الفكرة، ففيم إذن يفيد التصنُّع والتمنُّع! ومع هذا فقد رد عدلي باشا وألح في أنه يريد أن يشاركه الوفد في الوزارة، ثم عاد يقول لسعد باشا إنه يرى أن فكرة تشكيل وزارة جديدة قبل الدخول في المفاوضات لا تخلو من بعض المحظورات[٢].

كذلك لم يفت عدلي باشا دقة موقفه وهو ينقل اقتراح سعد باشا بتشكيله هو حكومة إلى ملنر، بل أردف الاقتراح بقوله «وإنكم لتدركون حرج موقفي تلقاء هذا الموضوع لأن فيه ما يتعلق بشخصي»[٣]، فماذا كان يريد سعد زغلول باشا من صاحبه أكثر من هذا (راجع فقرة عهد بين الصاحبين)؟!

* * *

ونمضي مع اتهامات الزعيم «رابعًا: أن عدلي صرح للوفد في خطابه المؤرخ ٢٩ يناير أن ملنر أكد له في أثناء مناقشته أن المقصود بالنص الإنجليزي هو الحكومة الدستورية، وهذا غير صحيح وينطوي على تضليل».

وسعد باشا في ذلك على حق، فتفسير ما جاء في بيان ملنر على أنه حكومة دستورية يحمل العبارة ما لا تحتمل، فلغويًا العبارة معناها الحكم الذاتي. أما سياسيًا

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٦٠.
(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١٥٧-١٥٨.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٦٩.

وهو الأهم، فواضح أن ذلك ما قصده ملنر بدليل أنه رفض أن يشكل عدلي باشا حكومة تصدر الدستور وتقيم مجلسًا نيابيًّا. أما قول عدلي باشا لسعد باشا أن ملنر يقصد حكومة دستورية لكنه لا يستطيع أن يصرِّح به «مراعاة للرأي العام بإنكلترا»[1] فهو غير منطقي، لأنه لو كان ملنر يخشى أن الرأي العام في بلده سيغضب من إعطاء مصر حق إقامة حكومة دستورية، فهو بالقطع سيغضب أكثر ويثور لو أن مصر حصلت على استقلالها ومن ثم تكون المفاوضات مقضيًّا عليها بالفشل!

ونرى أن عدلي باشا كان يحاول إقناع سعد باشا بالتفاوض لأنه كان يراه الطريق الوحيد لاستخلاص حقوق البلاد فأخذ يزينه لسعد ليمضي فيه، وقد ثبت أن سعد باشا كان صائبًا في عدم اتباعه لهذه النصيحة حين اعترف ملنر بالوفد ودعاه رسميًا إلى لندن لمفاوضته منفردًا، على أن عدلي يكن باشا كان أمينًا في وصف ما حصل عليه من ملنر، فقد قرر في نفس الخطاب «أن ما حصلنا عليه من اللورد ملنر ليس صريحًا في كل ما طلبتموه»[2].

* * *

أما التهمة الخامسة في تلك القائمة فكانت «أن عدلي لم يخرج من عزلته التي لزمها منذ قيام الوفد إلا بعد أن زاره ملنر في بيته فردَّ له الزيارة وجرت بينهما تلك المحادثات التي كان من نتائجها إرسال برقيته التي حاول بها منعنا من إبداء الرأي في تصريح لجنة ملنر حتى يصلنا خطابه».

مرة أخرى نرى أن سعد باشا يتحامل على صديقه، فعدلي لم يكن في عزلة وقت قام الوفد، بل كان وزيرًا استقال مع رئيسه حين لم يسمح الإنجليز لهما وللوفد بالسفر، وكتب الوفد خطابه المشهور إلى السلطان مشيدًا بموقف عدلي ورئيس الحكومة حسين باشا رشدي، كما كتب سعد باشا نفسه في مذكراته وقتها أنه قال لرشدي «لقد أحسنتما كل الإحسان، وأيدتما بذلك (الاستقالة) عملكما الجليل السامي، ولم يبق

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص٦٢٩.
(٢) نفس المصدر والصفحة.

على الأمة إلا الشكر لكما على هذه العزيمة النافعة»[1] (راجع فقرة نشأة الوفد لتفصيل هذه النقطة).

بعد ذلك تداعت الأحداث بسرعة وقامت الثورة ثم أفرج عن أعضاء الوفد وذهبوا إلى باريس. وبالفعل يمكن القول إنه منذ قيام الثورة في مارس ١٩١٩ حتى وصول ملنر إلى مصر في ديسمبر من نفس العام، لم يكن لعدلي باشا دور في الأحداث، ولكننا نرى أن ذلك لا يرجع إلى رغبته في اتخاذ موقف سلبي، بل مرجعه طبيعة تلك الأحداث وما أحيط بها من ملابسات. فالعمل الثوري وتنظيم المظاهرات والإضرابات في أثناء الثورة كانت تقوم عليه لجنة الوفد المركزية، ويشرف على كل هذه الأعمال عبد الرحمن فهمي بك بطل العمل الثوري في ثورة ١٩١٩، ولم يكن لعدلي ولا لغيره من رجال السياسة دور يقومون به.

وبعد الإفراج عن سعد باشا وصحبه في أبريل وحتى وصول ملنر في ديسمبر خبت شعلة العمل السياسي في مصر واتقدت في باريس حيث كان الوفد يحاول جاهدًا اختراق الحصار السياسي الرهيب الذي ضربته إنجلترا حوله، وهنا أيضًا لم يكن لعدلي باشا دور يمكنه القيام به في تلك الفترة. أما حينما قدم ملنر ورأى عدلي باشا أن بإمكانه القيام بدور الوسيط بين ملنر وسعد باشا فهو لم يتوان، وفي نفس الوقت فهو لم يعمل أو يقول إلا ما اتفق عليه مع سعد باشا وما اعتبره هذا حينئذ «مملوءًا حكمة ووطنية خالصة»[2] كما وصفه في حينه.

أما رغبة عدلي باشا في ألا يبدي سعد باشا رأيًا في بيان ملنر قبل أن يصله خطابه، فنفسره بأن عدلي باشا كان يعتقد أن بإمكانه إقناع سعد باشا بأن هذا البيان يصلح قاعدة لبدء المفاوضة، فأراد ألا يسرع سعد باشا برفضه واستهجانه على الملأ فيصعب عليه بعدئذ أن يغير موقفه حتى لو اقتنع بوجهة نظر عدلي باشا، وقد رأينا كيف تجاهل كل منهما الآخر وأعلن موقفه دون انتظار رأى صاحبه (راجع فقرة مع الوفد وإلا فلا).

* * *

---

(١) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٧ص١٩١.

(٢) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص ١٤٨.

ويروي سليم بك التهمة السادسة «أن جميع مراسلات عدلي ناطقة بأنه إنما حاول إقناع الوفد بوجهة نظر ملنر». ونرى أن سعد باشا محق في ذلك، فرسائل عدلي تبرر مواقف ملنر وتدفع سعد باشا إلى قبول المفاوضة دون الحصول على مقابل سياسي لذلك كما أسلفنا، وأن عدلي باشا أظهر لملنر تهافته على المفاوضة دون أن يحاول استخلاص أي مكسب سياسي لقاء ذلك.

ولا نستطيع أن نجد ما يبرِّر اندفاع عدلي باشا نحو تلك المفاوضات وإمعانه في الإلحاح على عقدها في أسرع وقت إلا اعتقاده بأنها الطريق الوحيد أمام المصريين لنيل حقوقهم ولو منقوصة فضلاً عن كونه أقل من سعد حرصًا على اعتراف الإنجليز بصفة الوفد. وسنعود بعد قليل لتقويم ما استطاع سعد باشا أن يحقِّقه من التريث في قبول المفاوضة والظهور بمظهر العازف عنها أمام خصمه العنيد لورد ألفريد ملنر.

* * *

سابعًا وأخيرًا يقول سعد باشا «إن جريدة التيمس نفسها قد نشرت أن عدلي سيسافر إلى باريس لا للراحة كما زعم وإنما لإغراء زغلول والوفد بالاتصال والمفاوضة مع ملنر»، ونرى هنا أن ضيق سعد وتبرمه يأتي بسبب إعلان عدلي عن الغرض من قدومه بينما كان سعد يفضل أن يبقى الأمر سرًا. وفي هذه الحالة يكون سعد باشا زغلول محقًا تمامًا في رأيه، فمهمة كهذه تكون السرية فيها على جانب كبير من الأهمية يساعد على إنجاحها، بينما تسرُّبها يفتح الأبواب أمام المزايدين لإجهاضها قبل أن تبدأ.

ويعزز هذا الاحتمال أن سعد باشا لم يخبر حتى عبد الرحمن فهمي بك أمين سره في مصر بالسبب الحقيقي لحضور عدلي يكن إلى باريس إلا في آخر وقت، مما حدا بفهمي بك إلى معاتبة رئيسه على ذلك مرتين في خطابين متتاليين جاء أولهما مؤرخًا ١٤ أبريل ١٩٢٠ «لقد قامت ضجة شديدة هنا حول النبأ الخاص بسفر سعادة عدلي باشا إلى أوروبا. ونظرًا إلى عدم علمنا بحقيقة الحالة في الوقت المناسب لم يتيسر لنا الدفاع عما يشيعه المرجفون بحالة قاطعة، فيا ليت مثل هذه المسائل تعرف لنا في

حينها حتى نمهد لها السبيل»[1]، ولم يلبث أن عاد وكرر عتابه في خطابه المؤرخ ٢٨ أبريل[2].

* * *

على هذا النحو طفق سعد باشا يرشق صاحبه بتهم المداورة والمماحكة تارة والتقاعس ووهن العزيمة تارة أخرى، وسواء اتفقت الآراء أو اختلفت مع ما أسلفنا من تحليل للتهم السبع التي رمى بها سعد باشا صاحبه في تلك الفترة، فهي تقطع بأن صدر سعد زغلول كان قد أوغر تجاه عدلي باشا قبل لقائهما في باريس، وأن علاقتهما قبل أن يلتقيا في العاصمة الفرنسية قد غدت تشوبها الظنون والريبة وتظللها غمامة كثيفة من الشك في صدق النوايا وثبات المبادئ واتفاق المقاصد.

على هذا يكون لنا أن نقرِّر أن العلاقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا قد اضطربت وتوترت قبل مجيء عدلي إلى باريس، وليس نتيجة لمجيئه!

* * *

(١) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص٢١٥.
(٢) نفس المصدر ص٢١٨.

سر الأيام الخمسة

ونقترب أكثر وأكثر بمجهر البحث والتحليل في محاولة لتحديد زمني أدق لنقطة التحوُّل في هذه العلاقة المركبة وبداية التدهور الحقيقي. ونقطة التحول في نظرنا هي التاريخ الذي بدأت الخلافات بين الرجلين أو مشاعرهما وأفكارهما تؤثر على قرارات أو مواقف يتخذونها. وينبغي أن ننوه أن سعد باشا كان أسبق في هذا الأمر، وسنراه هنا يبادر بتحول في موقفه وآرائه بعد أن ظللتها مشاعر الريبة وخواطر الشك التي ما فتئت تكبر وتتنامى تجاه صاحبه.

وبالبحث والتدقيق فيما أتيح لنا من مصادر، نجد أن لنا أن نقرر أن النقطة الفارقة في علاقة سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا كما عرفناها فيما سلف قد وقعت في الأيام الخمسة ما بين يومي ٦ و١١ أبريل سنة ١٩٢٠.

ما السند؟ وكيف يمكن التثبت منه؟ لا بد أن ننوِّه قبل أن نغوص في التحليل أن ما نقرِّره في هذا الأمر هو عمل تحليلي صرف واجتهاد محض منا، فما اعتمدنا عليه من مراجع لإتمام الدراسة لم يذكر أيًّا منها تحديدًا على هذا النحو.

سندنا فيما قررنا هو خطابان أرسلهما سعد باشا إلى فهمي بك في تلك الأيام. في الخطاب الأول والمؤرخ ٦ أبريل ١٩٢٠ أخبره فيه أن عدلي سيأتي للقائه لبحث الموقف الواجب اتخاذه حيال مفاوضة ملنر في لندن، ويضيف سعد باشا «فأرجوكم أن تخبروا حضرات أعضاء الوفد الموجودين بمصر حتى إذا رغب منهم أحد لأن يحضر هذه المكالمة ويعطي رأيه في هذه المسألة يبادر بالحضور فورًا فربما كان حضورهم مفيدًا»[1].

(١) الدكتور محمد أنيس: نفس المصدر ص١٠٣-١٠٤.

وواضح من صيغة الخطاب أن سعد باشا يعير قدوم صاحبه اهتمامًا كبيرًا ويرى أن المناقشات التي ستدور والعمل الذي سيجري من الأهمية بمكان، حتى أنه يستحق الاستدعاء الفوري لمزيد من أعضاء الوفد من مصر ليدلوا بدلوهم فيه. فسعد باشا إذن يتوقع أن تتخذ قرارات مهمة، إن لم تكن مصيرية تدفعه إلى الرغبة في اشتراك أكبر عدد ممكن من أعضاء الوفد في اتخاذها.

ولو أن الأمر اقتصر على هذا الخطاب لوقع منا حديث سعد باشا إلى كامل بك سليم باتهاماته السبعة موقع الريبة والظن، ولربما كتبنا نشكك في صحته ودقته. فكيف يكيل سعد باشا لعدلي باشا كل هذه التهم في أول أبريل ثم يرسل في استدعاء أعضاء الوفد من مصر بعدها ببضعة أيام ليشاركوا في عمل سيبدأ مع رجل ينعته بكل هذه النعوت ويحمل ضده كل هذه المشاعر؟!

بيد أن سعد باشا يرسل خطابًا آخر لفهمي بك مؤرخًا ١١ أبريل، أي بعد خمسة أيام لا غير من الخطاب السابق يقول فيه «أظن أنه لا يحسن أن يحضر أحد من حضرات أعضاء الوفد المقيمين عندكم وينتهي بقوله «خصوصًا وإني لا أتعشم أن يكون من وراء حضور عدلي باشا ما يستدعي اجتماع كل الأعضاء»[(١)].

ورغم أن سعد زغلول قد أعرب في حديث خاص مع سكرتيره عن ضيقه من موقف عدلي باشا يكن قبل هذا التاريخ، إلا أن خطاب يوم ٦ أبريل أوضح أن سعد باشا كان لا يزال كاظمًا لهذا الشعور في خبيئة صدره، وأن موقفه العام والعملي من عدلي باشا كان لا يزال ينم عن ثقته به وبأهمية دوره السياسي. أما خطاب ١١ أبريل، فيوضح لنا أن هذا الشعور السلبي من سعد باشا تجاه عدلي باشا قد انعكس لأول مرة على قراراته ومواقفه السياسية.

ترى ما الذي وقع في الأيام الخمسة بين الخطاب الأول الذي كان سعد باشا يرى فيه جدوى قدوم بعض أعضاء الوفد من مصر إلى الخطاب الثاني الذي يذكر فيه بصراحة أنه لا عشم لديه من جدوى الزيارة؟!

---

(١) الدكتور محمد أنيس: نفس المصدر ص١٠٥.

أيًا كان، فلدينا اقتناع بأن الأيام الخمسة ما بين ٦ و١١ أبريل ١٩٢٠ شهدت نقطة الانكسار في العلاقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا، وأنه منذ ذلك التاريخ تحديدًا قد بدأ تدهورها العلني واندفاعها المتسارع نحو نفق الخصومة المظلم... وانشطرت أمة!

* * *

عدلي يصل

تضافرت كل الظروف كما رأينا لتنال من الحالة المعنوية لأعضاء الوفد قبيل مجيء عدلي باشا إلى باريس، الأمر الذي ساعد على أن يسود بينهم اعتقاد بأنه المنقذ من هذا الموقف الصعب، وأن في قدراته التفاوضية الحاذقة وعلاقاته الواسعة الوثيقة بكبار الساسة الإنجليز وبملنر على وجه الخصوص الأمل والملاذ، حتى أنهم بعد أن قرروا قبول اقتراح عدلي باشا بالقدوم إليهم في باريس، قرروا كذلك وقف جلسات الوفد حتى قدومه[1]، في إشارة واضحة لشعورهم بعدم جدوى المناقشات فيما بينهم وانعدام أي فائدة ترجى من عمل لهم قبل مجيء عدلي. وما انفك الأعضاء يتطلعون إلى مقدمه وكأن في حقيبته حلاً سحريًا يخرجهم من محنتهم!

كان طبيعيًا أن يثير هذا الأمر ضيق سعد باشا وقد رأى مبالغة في أهمية حضور عدلي باشا وما يرجى من ورائه. وربما زاد من شعوره هذا ما بلغه من مظاهر الحفاوة التي أسبغتها الجماهير على عدلي يكن وهي تودعه قبل سفره إلى باريس[2] وقد رسمت حول مقدمه هالة مثيرة وكأنه المدد المرسل لإنقاذ جيش منهك من طول ما قاتل مغتربًا!

المفارقة هنا أن الاحتفاء الشعبي بسفر عدلي باشا كان من تنظيم الوفد نفسه! فقد كان عبد الرحمن فهمي بك لا يزال على نفس نهجه من التعاون مع عدلي يكن باشا حتى ذلك الوقت عاملاً على حمايته من هجوم المزايدين على موقفه من القضية

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٩.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٧٨-٦٧٩.

الوطنية رغم رفض فهمي بك المستمر لموقف عدلي باشا الداعي لمفاوضة ملنر. الأمر الذي يقطع أن هذا الدعم كان بناء على تعليمات زعيمه المتكررة. ولعل من حسن حظ عدلي باشا أنه أبحر متجهًا إلى باريس قبل وصول خطاب سعد باشا لفهمي بك المؤرخ ١١ أبريل والذي كان بمثابة بلاغ سحب ثقة من سعد زغلول باشا تجاه عدلي يكن باشا، أو في القليل إشارة قوية باهتزازها!

في خضم كل هذه الملابسات والمشاعر المتلاطمة يصل عدلي يكن باشا إلى باريس يوم ٢٢ أبريل[١] ١٩٢٠ ويخف لاستقباله في المحطة أعضاء الوفد جميعًا إلا سعد باشا الذي اعتذر لإصابته «بوعكة خفيفة من زكام»[٢]، مع أنه حضر في اليوم التالي إلى مقر الوفد وترأس اجتماعه كالمعتاد! على العموم، لم تكن تلك اللفتة سوى بداية للعديد من المشاحنات والمناقشات الحادة بين الرجلين خلال إقامتهما في باريس.

لم يكن هناك ثمة موضوع على مائدة البحث غير موقف الوفد من ملنر ولجنته، وقد انقسم الوفد إلى معسكرين: الأول معسكر سعد زغلول ومعه أربعة فقط هم واصف غالي وسينوت حنا في باريس ومصطفى النحاس وجورج خياط في مصر، والثاني معسكر الأغلبية وهم عبد العزيز فهمي ولطفي السيد ومحمد علي علوبة ومحمد محمود وعبد اللطيف المكباتي وحمد الباسل وعلي ماهر في باريس وحافظ عفيفي وويصا واصف في مصر[٣].

* * *

بدأت وشائج الصلة تتوثق بين عدلي باشا والفريق المناوئ لسعد باشا بعد أن وجدوا فيه صورة مختلفة عن سعد باشا في عدة جوانب. وقد أسهبنا في تحليل العلاقة بين سعد باشا وأعضاء الوفد وحللنا أسباب ما سادها من توتر وجفاء

(١) كامل سليم ذكر أن وصول عدلي باشا إلى باريس كان يوم ٢٠ أبريل (كامل سليم: المرجع السابق ص١٨١)، لكن أحمد شفيق باشا (المرجع السابق ص٦٧٩) وعبد الرحمن فهمي بك (المرجع السابق ج٣ ص ٥٣) ومحمد علي علوبة باشا (المرجع السابق ص١٥٢) اتفقوا على أن وصوله إلى باريس كان يوم ٢٢ أبريل.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨١.

(٣) نفس المصدر ص٩٦١-٠٧١.

(راجع فقرة شتاء في باريس). ويروي لنا الدكتور هيكل باشا أن عدلي باشا اكتسب ثقة أعضاء الوفد وحبهم لما تميز به أسلوبه في التعامل معهم كقائد لفريق، يستمع لآرائهم ويتقبل الخلاف ويحترم الأغلبية، وهو فوق هذا دمث الخلق رقيق الطباع ينتقي من التعبيرات ألطفها وقعًا ومن الأساليب أرقها أثرًا و«كان على استعداد لقبول الرأي المخالف له إذا اقتنع بصحته. ولم تكن هذه الخلة الأخيرة بنوع خاص من خلال سعد البارزة، فقد قضى حياته محاميًا كبيرًا، وكان رجلاً قوي العارضة قوي الحجة عنيفًا في المناقشة»[1].

بيد أنه لا يسوغ لنا أن نرجع التقارب بين عدلي يكن باشا وأعضاء الوفد لمسائل شكلية فقط كأسلوبه السمح أو شخصيته الهادئة. فرغم أهمية عامل الانسجام والتوافق الشخصي في أي عمل جماعي، إلا أن الأساس في ذلك التقارب كان يرتكن إلى أسباب موضوعية في المقام الأول أهمها ما لمسه أولئك الأعضاء من تماثلٍ في التفكير وتوافقٍ في الرؤى بينهم وبين عدلي باشا. فهم جميعًا كانوا مقتنعين في تلك المرحلة بأن الإسراع بالمفاوضة مع ملنر هو السبيل الوحيد للنفاذ من الطريق المسدود وكسر حالة الجمود التي كادت تطير صوابهم من فرط ما ضغطت على أعصابهم طوال إقامتهم بباريس التي كانت في ذلك الوقت تقارب عامًا كاملاً دون بصيص من النور.

من منظور آخر كانت الأسباب التي دفعت الأعضاء إلى التقارب والتآلف مع عدلي باشا هي الوجه الآخر لعملة الأسباب التي دفعتهم إلى النفور من سعد باشا والتباعد عنه!

* * *

رويدًا رويدًا بدأ شعور سعد باشا بميل الأعضاء تجاه عدلي باشا وإعراضهم عنه يتنامى، فهم يجتمعون بعدلي باشا باستمرار في فندقه دون إخبار سعد باشا أو عقد جلسات رسمية في مقر الوفد. ومتى ثارت مناقشة، بدا وكأنَّ بينهم جميعًا اتفاقًا مسبقًا حولها بشكل يؤكد أن الموضوع قد نوقش بينهم من قبل وانتهوا فيه إلى قرار. ولا

(١) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: مذكرات في السياسة المصرية ج١ ص٤٩ - ٥٩.

شك أن شعور سعد باشا بالعزلة عن زملائه وانصرافهم عنه وإقبالهم على عدلي باشا والتفافهم حوله قد حز في نفسه وأوغر صدره تجاه صاحبه وهي غيرة إنسانية طبيعية، وقد عبر عن ذلك بقوله إنه يشعر منذ قدوم عدلي باشا إلى باريس بأنه أصبح «بين أعضاء الوفد غريبًا لا رئيسًا»[(١)].

ويرى هيكل باشا أن مبعث ذلك خوف سعد باشا من أن ينشب بينه وبين عدلي باشا صراع حول الرئاسة السياسية للوفد، فيؤيد أغلبية الأعضاء عدلي باشا كما أيدوه في معركة الوكالة في الجمعية التشريعية فيعزلون سعدًا أو يتجاهلونه ويتجمعون حول عدلي[(٢)].

على أننا لا نميل إلى هذا التحليل ونرى في القياس بين الموقفين تجاهلاً لزعامة سعد زغلول ومكانته الشعبية مبعثها مشايعة هيكل باشا الشخصية لعدلي باشا. فمسألة أسبقية الوكيلين جاءت قبل أن يغدو سعد زعيمًا للأمة، وقد كانت مرهونة بإرادة أعضاء الجمعية فحسب وعددهم لم يبلغ مائة رجل تؤثر على بعضهم الحكومة بشكل أو بآخر. أما رئاسة الوفد فترتكز أساسًا على امتلاكه المطلق والمنفرد لقلوب المصريين وأن سيطرته على اتجاهات الرياح الوفدية تظل مرهونة بهذه الشعبية لا تنفصم عنها. ومن ثم فالبون بين الموقفين شاسع والقياس لا يجوز.

المهم أن كل أطراف الموقف، الإنجليز وعدلي يكن وأعضاء الوفد وسعد زغلول نفسه، الكل كان على وعي وإدراك تام لتلك الحقيقة المؤكدة ويتصرف على أساسها. والدليل على ذلك قدرة سعد باشا على فرض رأيه في أغلب الأحيان على باقي الأعضاء مع كونهم الأغلبية، ويعضد هذا الدليل ويعززه عجز أعضاء الوفد المعارضين لسعد عن اتخاذ أي إجراء يغيبه عن الصورة أو حتى يفرض تصرفًا عليه. فما كان أسهل عليهم وهم الأغلبية العددية داخل الوفد أن يتخذوا قرارًا بعزل سعد زغلول من الرئاسة وتولية عدلي يكن أو واحد منهم مكانه لو كان في استطاعتهم ذلك.

* * *

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢٠٠.

(٢) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٥.

الوفد في مجلس العموم

بعد وصوله إلى باريس أخذ عدلي باشا يسعى في بدء المفاوضة بين ملنر والوفد في سياق استمراره في دور الوسيط الذي اختطه لنفسه منذ مطلع الحركة الوطنية على نحو ما أسلفنا. عثر عدلي باشا في باريس على ضابط إنجليزي متقاعد اسمه «أزموند» كان يعرفه من قبل فاتخذ منه رسولاً إلى ملنر في لندن[1]. وبادر عدلي باشا بالكتابة إلى ملنر بأن الوفد لا يرى مانعًا من مفاوضته على أساس الاعتراف لمصر بالاستقلال، فرد ملنر بأنه مستعد لذلك مع الاحتفاظ بالضمانات الكافية لمصالح بريطانيا في مصر[2]، مما شكل بارقة أمل في نفوس الوفديين.

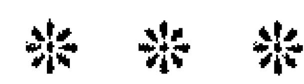
بيد أن ملنر لم يفته أن يواصل حرب الأعصاب ضد سعد زغلول والوفد، فأوعزت حكومته إلى وكيل وزارة الخارجية هرمسورث بأن يصرح في البرلمان «إن اللورد ملنر لا ينوي أن يزور زغلول باشا قبل تقديم تقريره، فعلى زغلول باشا أن يكون البادئ إذا أراد أن يبحث ملنر في آرائه»[3].

وعلى الطريقة الإنجليزية في حساب قسط التنازلات بميزان الذهب في إطار سياسة «ضبط التنازلات» التي شرحناها فيما سبق كان التحول اليسير في موقفهم من حيث اعترافهم بصفة الوفد وتغيير مهمة لجنة ملنر لحمل سعد باشا على قبول التفاوض. ففي مجلس النواب البريطاني وعلى مدى أكثر من جلسة ثارت أسئلة يستشف منها

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠١.
(٢) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٣٨.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٨٧.

أن الحكومة البريطانية قد غدت تعتبر الوفد المصري ممثلاً لشعبه[1]، واستبشر أعضاء الوفد خيرًا وطيرت الصحف الفرنسية نبأ أنهم يعتبرون ذلك «بمثابة اعتراف رسمي بالوفد المصرى»[2]. وقد جاء رد سعد زغلول باشا على هذه التصريحات متوازنًا، فلم ينكر ما بها من إيجابيات ولا فاته ذكر ما عليها من سلبيات، إلا أنه عاد وهاجم تدخل إنجلترا في وضع نظام لتوارث العرش في مصر[3].

ويتضح جليًا من هذه التصريحات مدى الشُح البريطاني في القدر الذي يتنازلون عنه أمام المصريين، ورغم هذا فإن تصريحات ممثل الحكومة البريطانية تعد انتصارًا رائعًا لسياسة سعد زغلول في الإصرار على اعتراف ملنر بصفة الوفد قبل الجلوس معه وإثبات خطأ عدلي باشا وأعضاء الوفد الذين أيدوه في وجوب عودة سعد باشا إلى مصر لمفاوضة ملنر دون هذا الاعتراف.



دارت عجلة الأحداث بعد ذلك بسرعة، فأوفد ملنر سير هُرست المستشار القانوني بوزارة الخارجية البريطانية وعضو لجنته إلى باريس لدعوة الوفد رسميًا للمفاوضة مع لجنة لورد ألفريد ملنر. وقبيل ظهر يوم الخميس ١٢ مايو ١٩٢٠ حضر إلى منزل سعد زغلول باشا في ٣٩ شارع «الشانزيليزيه» سير هرست بصحبة عدلي يكن باشا ووجه إليه الدعوة إلى لندن لبدء المفاوضة مع لجنة ملنر. وقد قبل سعد باشا الدعوة وإن اتفقا على تأجيل الإعلان عن ذلك حتى يستأذن هرست ملنر في الموافقة على صيغة الإعلان التي اقترحها سعد باشا[4].

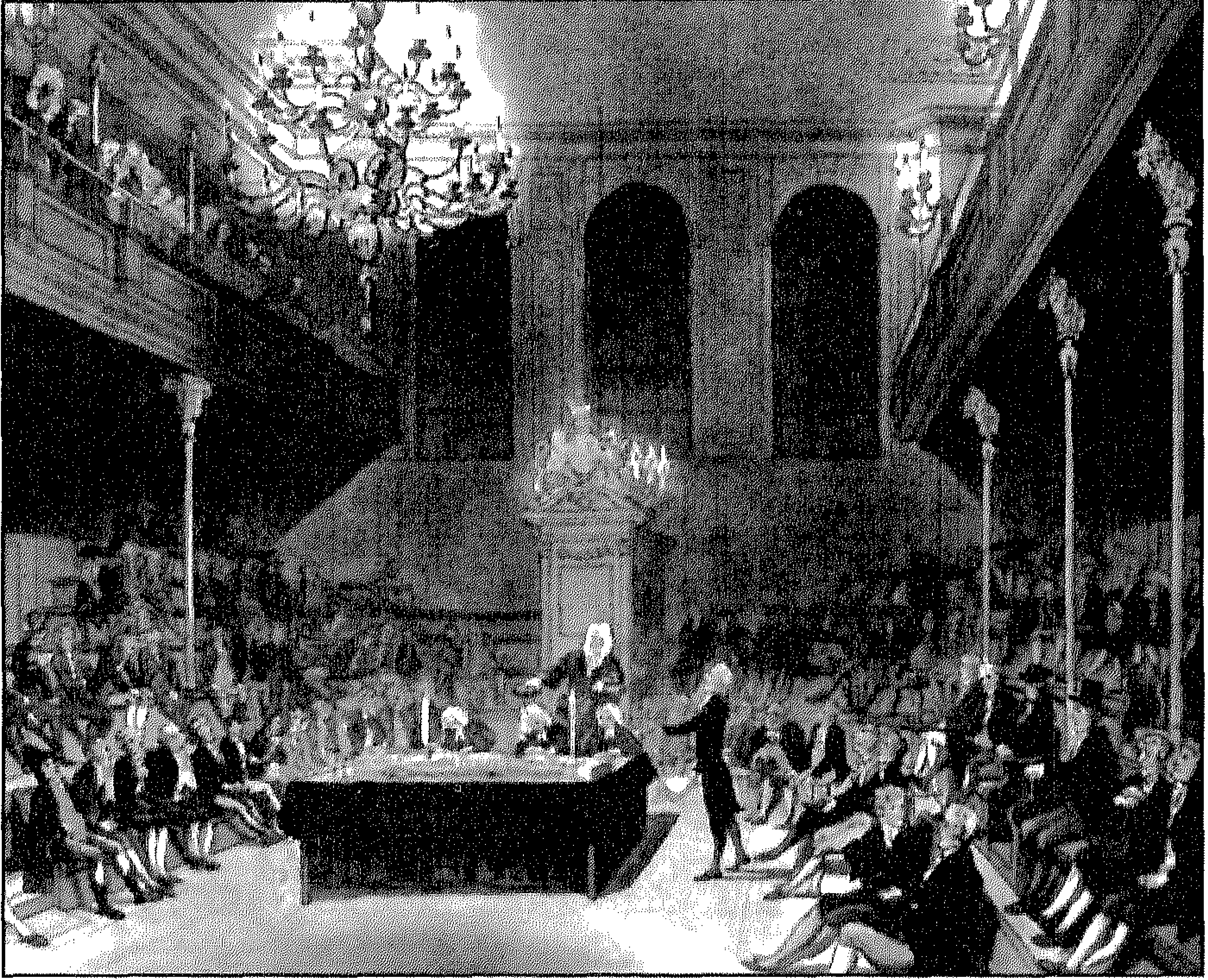
وتجدر الإشارة إلى أن سعد زغلول وعدلي يكن وباقي أعضاء الوفد كان يفضلون أن تكون المفاوضات في باريس لما ينطوي عليه ذلك من معنى التكافؤ والندية بين

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر والصفحة.

(٢) نفس المصدر ص٦٨٩.

(٣) كان الإنجليز قد أصدروا بيانًا موجها للسلطان فؤاد عقب ولادة ابنه الأمير فاروق، نصوا فيه على أن نظام وراثة العرش يكون للابن الأكبر للحاكم وبناء عليه يكون ولي العهد هو الأمير فاروق. وقد أصدر الوفد بيانًا استنكر فيه تدخل إنجلترا في هذا الأمر الذي يعد شأنًا مصريًا داخليًا محضًا لا يحق لها التدخل فيه. أحمد شفيق باشا: المصدر السابق ص٦٩٤-٦٩٥.

(٤) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨٤.



مجلس العموم البريطاني... واعتراف ضمني بأن الوفد المصري يمثل الأمة

الوفد ولجنة ملنر فيتفاوضان على أرض محايدة، ولكن ملنر اعتذر بأن كثرة مشاغله تحول دون إمكان إقامته بباريس المدة التي تستلزمها المفاوضة، فقبل الجميع السفر إلى لندن. على أننا نرى أن هذا الاعتبار الأدبي كان وراء حرص سعد باشا على أن تكون إقامته في لندن أقصر ما يمكن، فسنلاحظ أنه وصل إليها عشية بدء العمل[1] وغادرها إلى باريس بعد انتهاء المفاوضات مباشرة، في زمن كان عناء السفر يجعل من الاعتياد أن يترك المسافرون فسحة من الوقت للراحة قبل بدء الأعمال، كذلك لم يكن في باريس ما يدفعه إلى الإسراع بالعودة إليها فور انتهاء المحادثات غير رغبته في إظهار عزوفه عن البقاء في ملعب غريمه لحظة واحدة أطول مما تقتضيه ضرورة الأعمال.

على أي الأحوال فقد عاد هُرست لزيارة سعد باشا بصحبة عدلي باشا يوم ١٧ مايو وأخبره قبول ملنر نشر الصيغة التي اقترحها سعد زغلول، ووافق على أن توقف الجلسة على أن يعود بعد الظهر لإتمام الحديث[2]! ويتركنا سليم بك في حيرة عن سبب وقف الجلسة وإرجاء بقيتها سويعات وقد كان منطقيًا أن يطلب هُرست الإجابة على دعوته فور تقديمها، على أن ما حدث بعدها مباشرة يدل على أن سعد باشا وراء ذلك.

عصر ذلك اليوم، وكان يوم الثلاثاء، عاد هُرست إلى منزل الرئيس، ولا ريب أنه في أثناء توجهه إلى اللقاء كان واثقًا من أنه مهمته في دعوة سعد باشا زغلول إلى لندن قد نجحت بعد أن وافق ملنر على دعوته بشكل رسمي وعلى نشر صيغة الإعلان كما اقترحها سعد باشا. ولذا لابد أن وقع المفاجأة التي أعدها له زعيم المصريين كان شديدًا، فقد أبلغه أنه تقرر سفر بعض الأعضاء، لكنه أشار إلى احتمال عدم سفره شخصيًا! ولاحظ أن سعد باشا لم يعتذر بشكل قاطع رغم أنه حصل على موافقة أعضاء الوفد على اعتذاره، فسعد باشا دائمًا يحاول إبقاء أوسع مساحة ممكنة من المرونة أمامه ليناور فيها وفق ما يرى مصلحة القضية وخيرها!

* * *

(١) الثابت أن سعد زغلول وصل إلى لندن مساء السبت ٥ يونيو، على أن محمود أبو الفتح ذكر أن اللقاء الأول مع ملنر كان يوم الإثنين ٧ يونيو، لكن كامل بك سليم يذكر أن اللقاء الأول كان في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الأحد ٦ يونيو.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨٥.

قسم يفاوض وقسم يراقب

تضاربت الآراء حول الأسباب التي حدت بسعد باشا إلى التقدم باقتراح سفر البعض وبقائه هو مع البعض الآخر في باريس، فكامل سليم يرجع ذلك إلى رغبة الزعيم في المواءمة بين «رغبة الأغلبية في المفاوضة، ورغبته هو في عدم الاشتراك في هذه المفاوضة»(1)، على أننا لا نميل إلى هذا التفسير الذي يوحي بأن سعد باشا اضطر لقبول المفاوضة على مضض شديد تحت ضغط الأعضاء، فمالت نفسه إلى عدم اشتراكه شخصيًا فيها. فالوثائق تخبرنا بعكس ذلك، فسعد باشا زغلول قرر منذ ٢١ يناير ١٩٢٠ قبول المفاوضة في أوربا دون شروط كما جاء في خطابه إلى لجنة الوفد وإلى عدلي باشا يكن بذلك، وفي عدة خطابات إلى عبد الرحمن فهمي بك. كذلك فإن فكرة التقسيم كانت تدور في ذهن سعد باشا منذ فترة، فتراه يبوح بها ربما بقصد وربما دون قصد لفهمي بك، فيكتب له في ١٨ أبريل عن إمكانية «سفر الوفد أو بعض أعضائه إلى لوندرة»(2).

على أي حال فإن سليم بك نفسه عاد بعد صفحات قليلة من هذا التحليل وذكر أن سعد باشا قال له «إذا كانت لجنة ملنر لا تتحدث إلا عن نفسها. ولا تربط الحكومة البريطانية برأيها فلماذا لا يكون الحال كذلك عندنا. نقسم أنفسنا قسمين: قسم يفاوض ويجادل. وقسم يراقب ويراجع. سيكون القسم الأول تحت تأثير الضيافة والجو والملاطفات. وسيكون القسم الثاني بعيدًا عن كل مؤثر إلا مصلحة مصر وحقها»(3).

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر والصفحة.

(٢) الدكتور محمد أنيس: المرجع السابق ١٠٩.

(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٩٠-١٩١.

وسنرى حين تنفجر الأزمة سنة ١٩٢١ أن سعد باشا رفض نفس الفكرة وأصر على أن يتولى هو الأمرين معًا. والمفارقة أن الذين دعوا وقتها إلى ذلك من معارضيه هم أنفسهم الذين عارضوا هذا التكنيك التفاوضي هنا!

من هؤلاء المعارضين لسعد باشا كان علوبة باشا الذي كتب أن سعد باشا كان يخشى «استدراجه إلى لندن للقبض عليه»[١]. كذلك روى عبد العزيز باشا فهمي أن عدلي باشا تكلم مع ملنر في هذا الشأن «فاستشاط (ملنر) غضبًا، وضرب المنضدة بيده. وقال بلهجة شديدة: ما هذا؟... هل نحن في القرون الوسطى؟ إن هؤلاء الناس أحرار في المجيء وعدمه، وأحرار - متى جاءوا - في الرجوع إلى حيث يشاءون»[٢]. وواضح أن فهمي باشا وعلوبة باشا - وقد صارا خصمين لسعد باشا فيما بعد - أوردا هذه الواقعة للتلميح بأن هدف سعد باشا من تقسيم الوفد إلى فريقين لم يكن إلا خشية على نفسه من خطر الاعتقال والنفي من جديد.

ولم نجد لطلب سعد باشا تأمينه، ذكر في المراجع التي كتبها مؤيدوه مثل عبد الرحمن فهمي بك والأستاذ العقاد ومحمود أبو الفتح الذين ربما اعتبروا أن في ذكره انتقاصًا من قدر سعد باشا. بيد أن سعد باشا نفسه قد أوردها في مذكراته فروى أنه طلب من عدلي باشا أن يأتي له بضمان من لندن بتمكينه من العودة إلى مصر فأجابه عدلي بأنه يضمن له العودة إلى باريس، أما ضمان العودة إلى مصر فأمر لا يصح له أن يطلبه فغضب سعد باشا من هذا الرد[٣].

ورغم استنكار عبد العزيز باشا فهمي وعلوبة باشا لطلب سعد باشا هذا فإننا لا نرى فيه موجبًا لهذا الاستنكار وقد تعرض للنفي قبل أشهر قليلة. وإذا كان ملنر يستنكر أن تقترف حكومته أفعال القرون الوسطى، فأين كان حين نفت نفس الحكومة الرجل وهو الشيخ الضعيف قبل أشهر قليلة من غضبته واشتياطه؟! وأين كان حين ارتكبت نفس الحكومة أعمال القمع والإرهاب الوحشية في قرى الشوبك والعزيزية والبدرشين بالجيزة إبان الثورة؟ ولما ذهب هذا الاستنكار النبيل أدراج الرياح بعد

---

(١) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٥٣.

(٢) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠٣.

(٣) سعد زغلول باشا: المرجع السابق كراس ٣٥ ص٢١٥٦ وقد نقلناه عن الأهرام: المرجع السابق ص٤٤٧.

أشهر قليلة حين نفت نفس الحكومة الرجل المسن مرة أخرى، بل ورفضت حتى أن تصحبه زوجته لترعاه؟!

* * *

وربما كان سعد باشا يحاول اعتصار آخر قطرة بتقسيم ورقته الرابحة -وهي اضطرار ملنر لمفاوضته - إلى نصفين، يفاوض ملنر الأعضاء ويحصلون منه على بعض التنازلات ثم يلوح له بالنصف الآخر وهو مفاوضته شخصيًا فيستخلص منه المزيد قبل أن يبارك مشروع المعاهدة.

على أننا نرى أن أهم أهداف سعد باشا كان تخوفه من أن يكون الرأي العام في مصر لا يزال متمسكًا بفكرة المقاطعة رغم محاولاته لتغيير هذا الرأي، فأراد أن يكون سفر الأعضاء بمثابة بالون اختبار، فإذا ثار الرأي العام في مصر على تلك الخطوة كان لديه حرية الحركة في التراجع أو المضي قدمًا دون أن يكون هو شخصيًا قد تورط فيها.

ويزكي الشق الأخير من تحليلنا هذا ويعززه حجتان، الأولى نص البيان الذي وضعه الرئيس لينشر في الصحف المصرية، وقد أومأ فيه أنه أرسل مندوبيه ليتحققوا من نوايا لندن، فإن أبدى ملنر ليونة، يذهب سعد إلى لندن وهو مطمئن نوعًا ما إلى أن هناك أملاً يرجي في المفاوضة. وإن أبدي تيبسًا، يرفض سعد باشا الذهاب دون عناء مع الرأي العام في مصر. والحجة الثانية هي ما رواه سليم بك من شعور الارتياح الجم الذي اعترى الزعيم حين علم بأن المساجد في مصر قد دعت للوفد بعد صلاة الجمعة بالتوفيق في المفاوضات فدمعت عيناه أكثر من مرة وقال «ما دامت هذه الثقة كاملة. وهذه القوة من ورائنا شاملة فلا حرج علينا أن نذهب إلى لندن»[1].

* * *

على أي حال لم يكن عدلي باشا متحمسًا لمناورة سعد باشا التفاوضية بإرسال مندوبين له، وقد أخبر صاحبه بذلك قبل سفره مع من أنابهم سعد باشا بأنه يدرك من خلال أحاديثه مع ملنر أن هذا لن يقبل الاقتراح[2].

---

(١) سعد زغلول باشا: نفس المصدر ص١٩٧.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨٦.

والحقيقة أن اقتناع عدلي باشا يكن بأن الإنجليز لن يقبلوا بمفاوضة بعض أعضاء الوفد دون سعد باشا زغلول يشير إلى أمرين مهمين، الأول أن عدلي باشا كان مدركًا تمام الإدراك ما يدور في أروقة حكومة لندن، مثله في ذلك مثل سعد باشا. والأمر الثاني أنه رغم قدراته التفاوضية الحاذقة وعلاقاته الوثيقة مع الساسة الإنجليز وفي مقدمتهم لورد ملنر نفسه، علاوة على ما نسج من علاقات صداقة وتحالف وثيقة مع أغلب أعضاء الوفد في أثناء وجوده بباريس، رغم كل ذلك كان عدلي باشا يدرك تمام الإدراك أن دفة السياسة المصرية بيد سعد زغلول دون غيره!

ولو أن ذلك لم يكن في يقينه لأغرته فكرة رئاسة مجموعة تفاوض الإنجليز تحت رئاسته وبمباركة الزعيم، فإذا ما اكتسبت أية تنازلات من لندن حسبت له وزادت في رصيده السياسي وإن لم توفق فلا حرج عليه وقد قام بما قام تحت مظلة الوفد ورئيسه!

على أي الأحوال لم يقع ملنر في الشرك الذي نصبه له سعد باشا بقسم الوفد قسمين، وأصر على مفاوضته شخصيًا، مما يؤكد ما استنتجناه فيما سبق من أن الاقتراح الذي أبلغه ملنر لعدلي باشا قبيل مغادرته لمصر بأنه على استعداد للمفاوضة في لندن معه هو وبعض أعضاء الوفد متجاهلاً شخص سعد زغلول لم يكن سوى مناورة تفاوضية. فلما فوت سعد باشا الفرصة، بل واقترح هو أن يرسل مندوبين انقلب موقف ملنر بالكامل وأصر على حضور سعد زغلول بنفسه!

راوغ اللورد الداهية مندوبي الوفد حين التقى بهم في لندن، فمن ناحية أفهمهم أنه لن يبدأ معهم مفاوضة جدية دون حضور رئيسهم[١]، ومن ناحية أخرى لاينهم في الحديث وشجعهم على الخوض في المفاوضة، حتى أنه قال لهم إنه ليس لهم فقط أن يطالبوا بإلغاء الحماية، بل إن لهم إذا أرادوا أن يطالبوا ببعض أملاك بريطانيا الأخرى إن شاءوا[٢]! مما دفع الأعضاء إلى الضغط على سعد باشا في الحضور إلى لندن[٣]، مثبتًا أن رؤية عدلي باشا في هذا الموقف كانت أصوب من رؤية سعد باشا، على أن سعدًا لا يلام على محاولة لم تضر، وإن لم توفق!

* * *

(١) نفس المصدر ص١٩٥.

(٢) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠٢.

(٣) نفس المصدر ص١٩٩.

الصاحبان قبل السفر

شهدت الأيام الخمسة والأربعون ما بين وصول عدلي يكن باشا إلى باريس وسفر سعد زغلول باشا إلى لندن تدهورًا سريعًا في العلاقة بينهما وتناميًا مطردًا في ريبة كل طرف في نوايا الطرف الآخر والشك في إخلاصه له. وبدت الصداقة بينهما تترنح من فرط ما وجه إليها الطرفان من ضربات وطعنات!

ويروي كامل بك سليم أن عدلي باشا اعترض على صيغة البيان التي وضعها سعد باشا لإعلان سفر الوفد إلى لندن لمفاوضة ملنر، ويصف سليم بك كيف انفعل الرجلان واحتدمت بينهما المناقشة، مما يدل على مدى التدهور الذي كانت العلاقة قد وصلت إليه ومقدار ما كان قد سادها من توتر وريبة وانفعال. ورغبة في تهدئة الجو وافق الوفد على رأى عدلي باشا مجاملة له[1].

ولنا أن نلاحظ أن أغلبية أعضاء الوفد ناصروا رأى عدلي باشا الذي لم يكن عضوًا في الوفد ووقفوا ضد رئيسهم، وهو ما يأتي متسقًا مع ما ذكرناه فيما سبق عن التفاف هؤلاء الأعضاء حول عدلي باشا بقدر ما انفضوا من حول سعد باشا. الأمر الثاني هو مدى توتر أعصاب الرجلين واندفاعهما إلى الانفعال أمام كل مناقشة أو خلاف مهما صغر شأنه أو قلت أهميته مما يؤكد مدى التوتر والمرارة اللذين تلونت بهما العلاقة بينهما.

فإذا كانت العلاقة بين الصاحبين كانت قد تردت إلى حد أنه يصعب عليهما التفاهم حول مسألة صغيرة كصياغة جملة في بيان، فما بالك وهم مقدمون على مفاوضات

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨٧.

صعبة سيتعرضون فيها لأمور مصيرية للبلاد ويغدو عليهم أن يتخذوا قرارات صعبة ودقيقة تمس حياة شعب بأسره؟!

* * *

ولا يمضي أسبوعان على هذه الواقعة حتى تتلوها أخرى تسكب المزيد من زيت التفريق على نار الخلاف، ففي ٣ يونيو تنشر جريدة «التايمز» البريطانية مقال جاء فيه «أن زغلول تنازل عن تشبثه. وعدل عن خطته بفضل مساعي عدلي، وأن اللجنة المركزية في مصر منقسمة على نفسها من أجل المفاوضة»[1]، ويروي سليم بك أن سعد باشا ثار وغضب لهذا المقال.

والواقع أن قول الصحيفة البريطانية وما انطوى عليه من تقريظ لعدلي باشا والإشادة به جاء في إطار خطة بريطانية مرسومة لفصم عرى الصداقة بين الرجلين وكسر علاقتهما. وقد شارك فيها رجال الحكومة البريطانية وعلى رأسهم ملنر وأسهمت فيها الصحف البريطانية بخبث وسوء قصد، وسنعود لذلك في معرض تحليلنا للمفاوضات مع ملنر في لندن.

والبادي أن سعد باشا كان بالغ الحساسية حول أي مدح أو إشادة بعدلي باشا من جهة الإنجليز حتى أنه كتب في ٢ أبريل ١٩١٩ وهو لا يزال في المنفي معلقًا على مقالة في جريدة «التايمز» بها ثناء على رشدي باشا وعدلي باشا أن «سياق الكلام يمكن أن يفهم منه أن الحكومة الإنجليزية تريد استمالة هذين الوزيرين إليها، وتستعملهما لتنفيذ سياستها!»[2]. فسعد باشا إذن منذ ذلك الوقت يساوره هاجس استمالة الإنجليز لعدلي باشا ويلح عليه بين الحين والآخر كلما وجد منهم احتفاءً بعدلي باشا أو تكريمًا له، وهو ما كره سعد باشا حين أسر لكامل بك أنه يحسن أن يبقى بعض أعضاء الوفد بعيدًا عن «تأثير الضيافة والجو والملاطفات»[3].

ونرى في هذا خطأ في حق عدلي باشا وتصور أنه رجل ساذج يمكن أن يفرط في

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص٢٠٠.
(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج ٩ ص٧٤.
(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٩١.



سعد باشا يخطب في الجماهير.. هل كان حرص سعد باشا الشديد على الرأي العام رغبة منه في استمرار روح الثورة؟ أم أن حرصه هذا كان منصبا على رغبة شخصية في استبقاء شعبيته؟!

حقوق بلاده لقاء مدح أو تكريم لشخصه، وقد أثبت الرجل في مفاوضاته مع كيرزن فداحة هذا الخطأ، فوقف ثابتًا على ما يراه حقًا لبلده لا يتزحزح عنه قيد أنملة.

* * *

ولم يمض غير ثلاثة أيام على المشادة التي نشبت بشأن صيغة البيان حتى كان سعد باشا يلقي ما في جعبته تجاه عدلي باشا فيصرح أنه «أشد الناس قربًا منك في الرخاء وأبعدهم عنك في الشدة والضراء»، ويكمل في مرارة «وكلما تذكرت ماضيه معي، ومواقفه شعرت بنفور شديد منه وقد حدثتني نفسي مرارًا أن أقطع كل صلة به»[١]. وفي اليوم التالي مباشرة، أي يوم ٢١ مايو ١٩٢٠ يسر لسكرتيره أنه ينوي على شدة الاحتراس منه «وأن أحذر الأصدقاء قبل الأعداء، لأنهم ينقلبون أعداء على غير انتظار»[٢]!

ونرى أن الزعيم قد تجني على صاحبه فيما قال، فمواقف عدلي باشا مع سعد باشا في الضراء متعددة، وقد استعرضنا موقفه معه في أزمته مع السلطان حسين كامل وسعيه للتعيين في منصب ناظر الأوقاف وترشيحه لنيل الوشاح الأكبر من نيشان النيل وكلها مواقف تأييد ومساندة من صاحب لصاحبه، وقد استقيناها بالكامل من مذكرات سعد باشا نفسه، فما باله هنا ينكرها الآن على صاحبه؟!

أما إذا كان سعد باشا يقصد بعبارة «السنوات الأخيرة» حقبة الثورة، فموقف عدلي باشا من طلب السفر والاستقالة وتأييد الوفد لهذه الاستقالة ثم محادثاته مع ملنر ووصف سعد باشا لها بالحكمة والوطنية، كل هذا يثبت أن سعد باشا انقلب على صاحبه وأصبح لا يذكر له إلا السلبيات فقط.

* * *

ومرة أخرى نقرر أن ما ترك سعد باشا من مذكرات يسر لنا ولكل الباحثين إماطة اللثام عن أدق أفكاره وأخص خواطره، ومن الإنصاف أن نقرر أن ذلك ما كان ليتيسر

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٨٨.

(٢) نفس المصدر ص ١٨٩.

لنا ولغيرنا من الباحثين بغير هذه المذكرات. ومرة أخرى نفتقد مذكرات عدلي يكن باشا فلا يتسنى لنا أن نتناولها بالدرس والتحليل مثل صاحبه. ترى ماذا كان يدور في ذهنه آنذاك وماذا كانت حقيقة شعوره في هذه الفترة تجاه سعد زغلول باشا؟

الغريب أن ثلاثة من أعضاء الوفد الذين شهدوا هذه الأحداث وانضموا لجبهة عدلي باشا تركوا مذكراتهم وهم أحمد لطفي السيد باشا وعبد العزيز فهمي باشا ومحمد علي علوبة باشا، بيد أن أحدًا منهم لم يكتب عن حديث خاص جرى بينه وبين عدلي باشا أفرغ فيه هذا مكنون صدره على نحو ما فعل سعد باشا مع سكرتيره كامل بك سليم! ولا نقطع بسبب معين لذلك الأمر، وربما كان مرجعه أن عدلي باشا كان قليل الحديث بطبيعته فلم يبح لأي منهم بما كان يعتمل في صدره.

ويزيد من صعوبة التساؤل أن نأخذ في الاعتبار أن فهمي باشا وعلوبة باشا كتبا مذكراتهما بعد أن ناصبا سعد باشا عداوة مريرة كما ذكرنا آنفًا، حتى يُخِيَّل للقارئ في بعض الأحيان أنها كتبت خصيصًا للهجوم عليه والنيل منه، ومن ثم فلم يكن أحدهما ليتردد في تسجيل أي حديث لعدلي باشا يكون فيه هجوم أو نقد لسعد باشا لو أنه صرح لأي منهما بمثل هذا الحديث.

* * *

اللورد بين الباشا والباشا

وقبل أن نمضي مع الوفد في رحلته إلى إنجلترا لابد أن نقوم موقف كل من سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا قبالة لورد ألفريد ملنر حتى ذلك الوقت. في البداية اتفق الجميع على وجوب مقاطعة ملنر ولجنته، وبذا فلا خلاف بين الجميع على اختلاف مشاربهم على الموقف الذي يتُخَذ تجاه الإنجليز. فلما أعمل ملنر سياسة «ضبط التنازلات» وأعلن بيان ٢٩ ديسمبر ١٩١٩، بدأ الانشقاق. وقد رأينا كيف أن عدلي باشا اعتقد أن البيان فرصة للدخول في المفاوضة مع ملنر وطفق يحاول إقناع سعد باشا بالعودة إلى مصر للمفاوضة على أساسه. أما سعد زغلول فلم ير في البيان ما يشجعه، فلا ملنر صرح بأنه يعترف لمصر باستقلالها ولا هو اعترف بأي صفة للوفد في تمثيل الأمة.

ورغم أن لندن لم تصرح في بيان رسمي باعترافها بصفة الوفد في تمثيل الأمة، فإن تصريح مندوب حكومتها أمام البرلمان الإنجليزي فضلاً عن توجيه دعوة رسمية للوفد من خلال أحد أعضاء لجنة ملنر يعتبر اعترافًا بصفة الوفد وزعامة رئيسه وحقهم في تمثيل الأمة المصرية. وقد عزز هذا الاعتراف وثبته أن ملنر سيفاوض الوفد ورئيسه منفردين باعتبار أن لهم حق التحدث باسم شعب مصر.

ولو أن سعد باشا استمع لنصيحة عدلي باشا وعاد إلى مصر لمفاوضة ملنر، لأفلت ملنر من المقاطعة ولفاوضهم ملنر «باعتبار أنهم مصريون لا باعتبار أنهم وفد»[1] كما قال وقتها، ولرجع بعدها ملنر إلى لندن ليكتب تقريره دون أن يشعر بالضغط الشعبي عليه موصيًا باستمرار الحماية.

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٦٥١.

من هنا نرى أن سعد باشا كان أصوب تقديرًا بالتريث في مفاوضة ملنر لينتزع اعترافًا بصفة الوفد واستعداد الإنجليز لإلغاء الحماية، وبدا أكثر توفيقًا من عدلي باشا الذي مال إلى إهدار ورقة المقاطعة مع أول تنازل إنجليزي ضئيل.

* * *

وننظر إلى لوجه الآخر لنفس العملة، دور عدلي أيضًا، فنجد السعديين يقولون إنه لا فضل لعدلي باشا في قيام المفاوضات التي يعتبرونها نتاج المقاطعة وهي عمل وفدي محض[1]. في المقابل نجد العدليين يكتبون أنه لولا مجيئه إلى باريس لما قبل ملنر مفاوضة الوفد ولبقوا في باريس دون طائل[2]، كذلك كتب ملنر نفسه بأنه «بحسن مساعي عدلي باشا بالأكثر رضي زغلول باشا وأعضاء الوفد أن يعدلوا عن خطتهم الأولى وأن يتصلوا باللجنة مباشرة»[3].

وقد أوردنا الأسباب التي نرى أنها كانت وراء اقتناع ملنر بوجوب مفاوضة سعد باشا، ومن ثم فإن الرأي عندنا أن القول بأن هذه المفاوضة لم تكن لتتم لولا جهود عدلي باشا الدبلوماسية واتصالاته مع الإنجليز هو نوع من التضخيم لدوره والمبالغة في فاعليته، جنح إليه مؤيدوه تحت حمية لهيب المعركة بين الرجلين.

بيد أن ذلك لا ينفي أن دور عدلي باشا كان له أهمية وتأثير سواء في القاهرة أو في باريس، في الأولى كان بمثابة مرآة صادقة للمسرح السياسي المصري رأى فيها ملنر ما أصابه من تغيير جذري متمثلاً في إصرار المصريين على رفض الحماية وفي ظهور الوفد على هذا المسرح وفرض نفسه وزعيمه كقوة شعبية لها حق وزنها، واستطاع عدلي باشا أن يقنعه بأن المقاطعة ما هي إلا رد فعل لتجاهل ملنر لهذا الوفد فرأى المصريون أن يردوا تجاهل بتجاهل.

وفي باريس لم يكن دوره تخليق فكرة المفاوضة أو إقناع أي من الطرفين بوجوبها،

---

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٠٧.

(٢) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٥١، عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠١، علوبة باشا: المرجع السابق ص١٥٣.

(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، تقرير ملنر ص٦٢.

ولكن في التعجيل بها وإتمامها في أفضل صورة ممكنة تحفظ للوفد هيبته وكرامته وأيضًا في تذليل العقبات التخطيطية أمام هذه المفاوضات كوسيلة الاتصال بين الإنجليز والوفد وضرورة قدوم مندوب عن ملنر من لندن لتوجيه دعوة رسمية للوفد تتسق مع مكانته وصفته كممثل للمصريين، علاوة على إقناع الإنجليز بقبول الصيغة التي اشترطها سعد باشا لإعلان المفاوضة كما روينا.

* * *

وبعيدًا عن كل الانفعالات والمزايدات التي جنح إليها الفريقان، تغدو الفكرة الأساسية واضحة جلية، كانت معالجة المسألة المصرية آنئذ تقتضي تقديرًا دقيقًا لما لدى مصر من وسائل ضغط على الإنجليز ومدى تأثير تلك الوسائل والتوقيت الأمثل لاستخدامها وكلها نقاط نرى لسعد زغلول باشا تفوق فيها على صاحبه. كذلك كانت معالجة نفس المسألة تتطلب مرونة تخطيطية في التفاوض ومصداقية قوية لدى الطرف الآخر تحمله على تفهم موقف مصر والاقتناع به في بعض الأحيان وتلك نقاط نرى الغلبة فيها لعدلي يكن باشا.

وآسفاه... ليتهما اتحدا!!

* * *

الفصل الخامس

معًا في عرين الأسد

اثنا عشر جنيهًا في الليلة!

حين حمل سعد زغلول باشا عصا الترحال ميممًا لندن كان أثقل ما في حقيبته ولا ريب هو مشاعر المرارة والنفور التي باتت متمكنة من نفسه تجاه الغالبية العظمى من زملائه أعضاء الوفد ومشاعر الضغينة والبغضاء التي أمست متغلغلة في وجدانه تجاه عدلي يكن صديق الأمس[1]!

وقد أسهبنا في التعليق والتحليل فيما سبق لنتبين ما كان الزعيم يشعر به نحو صاحبه وزملائه، بيد أن أهم ما يجب أن نتوقف عنده هو ما نعتبره أسوء الخواطر التي سيطرت على تفكير سعد باشا وأشدها تأثيرًا على علاقاته مع زملائه وهي حالة من فقدان تام للثقة فيهم. ففي الوقت الذي تستلزم فيه المهمة العسرة المعقدة التي ذهبوا إلى لندن لها انسجامًا تامًّا وتناغمًا كاملاً بين أعضاء الفريق الواحد فيسود عملهم الاتحاد والثقة والتعاون ويكمل كل منهم فكر الآخر ويضيف إليه، نجد سعد باشا يرى أنه «من المفيد جدًّا أن أقلل بقدر الإمكان من الاجتماع بهم، ومن الكلام معهم وألا أطلعهم من أفكاري إلا على ما يمنعهم من الانحراف عن طريق الرشاد»[2]!

فأي أمل ينتظر من فريق فقد رئيسه الثقة في زملائه ومعاونيه؟! وأي فائدة ترجى من فريق يرى أعضاؤه أن رئيسهم يسعي لمجد شخصي فقط؟!

ورغم أن الوفد ذهب إلى لندن وهو منهك من فرط ما واجه من محن وشدائد خلال وجوده في باريس ومن شدة ما أصابه من انقسام وانكسار، فسنرى أن سعد باشا

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢٠٠.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

حين عاد إلى مصر خطب يقول «ذهبنا إلى لندرة والاتحاد بيننا تامًا»[1]، وهو ما يتضح جليًا من كل ما سبق أنه لم يكن صحيحًا وهو لا يخرج عن إطار هجوم عاتٍ من سعد باشا على عدلي باشا حمله فيه مسئولية كل الإخفاقات والانشقاقات!

* * *

أيًا كان، ففي يوم السبت ٥ يونيو ١٩٢٠ سافر سعد زغلول باشا وباقي أعضاء الوفد الذين بقوا معه في باريس إلى لندن فبلغوها الساعة السابعة مساء بعد رحلة قطعت في تسع ساعات[2]. ولج القطار محطة فيكتوريا أكبر محطات لندن فألفاها تعج بمئات المصريين الذين كانوا قد تراسلوا قبلها بأيام بالبرق والبريد بغية التجمع لاستقبال زعيم الأمة ورفاقه حين وصولهم[3] «وكانت الأعلام مرفوعة على السيارات والحماسة بالغة أشدها من التأثير»[4]. وقد قوى هذا الاستقبال الحافل من عزيمة سعد باشا ورفاقه وأسهم في رفع معنوياتهم وقد خبروا بأنفسهم حماسة المصريين المغتربين لقضيتهم في زمن لم يعرف التأثير المعنوي الطاغي الذي ينتج عن المشاهدة المباشرة والتغطية الإعلامية المكثفة التي نراها في عصرنا اليوم في الصحف والأخبار المرئية. ومن حسن الطالع أن ملنر كان قد أوفد مندوبًا عنه لتحية الزعيم فرأى بنفسه شعبية الوفد لدى المصريين والتفافهم حوله!

أما عدلي باشا فلم يحضر إلى المحطة[5]، ولعله كان يرد لسعد باشا لفتة عدم استقباله له في المحطة حين قدم إلى باريس قبل بضعة أسابيع (راجع فقرة عدلي يصل)!

* * *

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٦٩. خطبة سعد زغلول في حفلة موظفي الحكومة المصرية في ٦ مايو ١٩٢١.

(٢) كامل سليم بك ذكر أن أعضاء الوفد قاموا من باريس في العاشرة صباحًا وبلغوا لندن الساعة السابعة مساء (كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢٠١). أما شفيق باشا فذكر أن موعد الوصول كان قبل ذلك بنصف ساعة (أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٠٥). ولا أهمية بالطبع لمثل هذا الأمر لكنه يوضح أن المذكرات والدراسات التاريخية قد لا تكون دائمًا دقيقة!

(٣) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٤٢.

(٤) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٧٠٥.

(٥) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢٠١.

قدم سعد باشا إلى لندن وحده بينما بقيت صفية هانم تنتظره في باريس[1]، وربما يكونان قد أجريا هذا الترتيب لعلمهما بأن إقامته في العاصمة البريطانية لن تطول. على كل حال فقد اتخذ سعد باشا من فندق كارلتون مقرًا له في لندن فاستأجر غرفة للإقامة وأخرى للاستقبال كانت بمثابة مقر الوفد طوال فترة إقامته في لندن، وقد شاركه باقي أعضاء الوفد في الإقامة في نفس الفندق.

وفندق كارلتون يقع في وسط العاصمة على مقربة من قصر بكنجهام وهو فندق متوسط الفخامة والاتساع، الأمر الذي يحسب لسعد باشا ورفاقه، فقد كانت إقامتهم وقتئذ على نفقة الوفد ولذا رأوا أن يقتصدوا ما أمكن. وكان الوفد قد قرر مبلغ ثمانية جنيهات كبدل سفر يومي لكل عضو من أعضاء الوفد طوال إقامتهم في لندن فقبلوا جميعًا ما عدا عبد العزيز باشا فهمي الذي أصر على الرفض وأقام على نفقته في فندق صغير بجوار فندق كارلتون[2].

أما عدلي باشا الذي كان يسافر ويقيم على نفقته الخاصة، فقد أقام في فندق كلارِدج وهو واحد من أعرق فنادق العاصمة البريطانية وأرقاها، وطبعًا أغلاها ثمنًا إلى يومنا هذا. ويروي لنا عبد العزيز باشا فهمي أن عدلي باشا كان يدفع اثني عشر جنيهًا يوميًا للإقامة في هذا الفندق[3]!

* * *

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٤٢.
(٢) نفس المصدر ص ٤٨.
(٣) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١١٢.

وجهًا لوجه

في تمام العاشرة من صباح الأحد ٦ يونيو اصطحب عدلي باشا سعد باشا ليلتقي بلورد ملنر وجهًا لوجه لأول مرة، على الأقل منذ انفجار الثورة واعتلاء سعد زغلول موقع الزعامة الشعبية المطلقة. وقد تمت الزيارة في منزل لورد ملنر[١] في محاولة من كل الأطراف لبناء بعض من مودة تدخر لوقت المفاوضات وقد لاحت أجواء المشاحنة والتوتر في الأفق أمام الجميع وباتوا يدركون حتمية وقوعها. ويتلاحظ لنا أن عدلي باشا كان الطرف الوسيط في إتمام هذا اللقاء كما كان بعد ذلك دومًا، فلم يلتق سعد باشا بملنر منفردًا دون عدلي باشا طوال مدة إقامته بلندن غير مرة واحدة!

يرجع ذلك في رأينا إلى عدة أسباب أولها وأهمها أن سعد باشا في ذلك الوقت كان يدرك تمام الإدراك مصداقية عدلي باشا لدى الإنجليز وقدرته على التعامل معهم. ولم يكن ملنر بأقل حرصًا من سعد على حضور عدلي، وبذلك يكون مطلعًا على دقائق ما يدور فيها. أخيرًا وليس آخرًا حرص عدلي باشا نفسه على المشاركة والاستمرار في تأدية واجبه نحو بلاده شأنه في ذلك شأن سعد باشا والباقين، فإذا كان الرجلان قد اختلفا حول مقدار ما يجب التمسك به ومساحة ما يمكن التنازل عنه، فهما في رأينا يتماثلان في الوطنية وحب البلاد.

---

(١) عبد العزيز باشا: نفس المصدر والصفحة. وقد أورد أحمد شفيق باشا أن لقاء ٦ يونيو شمل أعضاء الوفد كذلك (أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٠٦)، بيد أننا نميل إلى رواية سليم بك أكثر، فالمنطق يتسق مع فكرة أن اللقاء كان مقصورًا على سعد باشا فقط من الجانب المصري حيث إن أعضاء لجنة ملنر لم يحضروا كذلك. وأمر طبيعي أن يستغل رئيسا وفدى مفاوضات عطلة نهاية الأسبوع ليتعارفا في جو غير رسمي كتمهيد للقاء رسمي يجلسان فيه متقابلين على جانبي مائدة المفاوضات.

ونعود لثاني هذه الأسباب بمزيد من الدرس والتحليل، لماذا كان الإنجليز على كل هذا الحرص على إشراك عدلي يكن في المفاوضة رغم إدراكهم المؤكد أن دفة الأمور في ذلك الوقت كانت بيد سعد زغلول دون مزاحم أو شريك؟ أكان الأمر منحصرًا في تقديرهم لعدلي ومصداقيته لديهم فقط؟ أم أن الإنجليز كانوا يتبعون خطة جهنمية عمادها بث الفرقة والانقسام بين أعضاء الوفد بهدف هدمه وتقويض أركانه ثم ينفردون بالمفاوضة مع عدلي باشا الذي كانوا ربما يتوقعون منه تنازلات لن يرضى بها سعد باشا؟

وإذا كان غرض ملنر من الاجتماع بسعد باشا استطلاع موقفه بدقة ومقدار ما ينوي التنازل عنه أو الإصرار عليه، فالأمر مختلف بالنسبة لعدلي باشا، فملنر كان يعرف جيدًا آراءه في مختلف جوانب العلاقات المصرية البريطانية، لكنه هنا كان يروم استطلاع موقفه في وجود سعد باشا وأعضاء الوفد ومدى مساندة عدلي باشا لهم فيما يعرضون من آراء وما يرفضون من مقترحات وذلك حتى تتبلور في أذهان حكومة لندن النتائج التي يمكن أن ترجى من مفاوضات ينفرد فيها عدلي يكن بالقرار، لا سيما وأن هذا الاحتمال كان يدنو في الأفق أكثر وأكثر كلما استحكم الخلاف بين ملنر وسعد باشا حول إحدى نقاط المفاوضة.

* * *

في اليوم التالي، يوم الإثنين ٧ يونيو عقدت أول جلسة بين أعضاء الوفد وأعضاء لجنة ملنر الساعة الخامسة والنصف في وزارة المستعمرات حيث تناول الجميع الشاي واقتصر الحديث على التعارف والشئون العامة[1] بهدف تذويب الجليد بين الأطراف قبل خوض معمعة الحرب التفاوضية.

أما المعمعة فبدأت عصر يوم ٩ يونيو في وزارة المستعمرات وكان ملنر قد اقترح على سعد باشا أن تقتصر الجلسات على ثلاثة من كل طرف خلاف الرئيس، فوافق سعد باشا واختار معه عدلي باشا ومحمد محمود باشا ولطفي السيد باشا.

---

(١) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٤٦، وقد ذكر الأستاذ أبو الفتح أن مقابلة سعد باشا وعدلي باشا لملنر كانت صباح نفس اليوم وليس يوم ٦ يونيو كما أورد كامل سليم، بيد أنه إذا كان اللقاء قد تم في منزل لورد ملنر فالأغلب أنه كان في عطلة نهاية الأسبوع أي الأحد وإلا كان عقد الاجتماع في مكتبه أولى.

دارت المحادثات في سبع جلسات من ٩ يونيو حتى ٥ يوليو[١]، ولا يتسع المقام هنا لتحليل مستفيض لنقاط المفاوضة ومواطن الاتفاق والاختلاف، وإنما نقتصر فيما سيأتي على محاولة لإجمال ما دار مع التركيز على دور كل من سعد وعدلي في هذه الجلسات وما كان من كل منهما في أثنائها.

كانت الفرنسية هي لغة الحوار في مجمله وقد كان كل أعضاء الجانبين يجيدونها، على أن هذه المحادثات لم تدون في محاضر رسمية، ومن ثم فقد اعتمد المؤرخون لها على روايات من شاهدوها وأهم ذلك ما كتبه عنها سعد باشا وعلوبة باشا فيما دونا من يوميات وملاحظات لورد ملنر عنها التي أوردها في تقريره النهائي علاوة على ما كان الفريق المفاوض يرويه من وقائع لبقية أعضاء الوفد بعد كل جلسة بحضور كامل سليم بك سكرتير الوفد الذي سجلها نقلاً عنهم وما كتبه محمود أبو الفتح الذي كان مصاحبًا للوفد في رحلته هذه.



اتسمت هذه المفاوضات بسمات عدة تظهر جليًا من خلال متابعة ما سجل من حواراتها وتحليل وقائعها. كان أحد أهداف الجانب البريطاني من تلك المحادثات استطلاع رأي الوفد عامة وسعد زغلول باشا على وجه الخصوص، ولذا يبدو للمطالع لأحاديث المفاوضة أن ملنر كان يفتح كل نقطة ويستمع إلى رأي سعد باشا فيها ثم ينتقل إلى النقطة التالية دون أن يعبأ كثيرًا بمحاولة الوصول إلى اتفاق على أي من هذه النقاط! وفي الجلسة التالية تعاد المناقشة في نفس النقاط بشكل يزيد في تفصيله عن الجلسة السابقة النزر اليسير وهكذا.

الأمر الثاني الذي يتضح من هذه المحادثات هو أن سعد باشا كان المسيطر تمامًا على التعبير عن رأي الجانب المصري، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى أن ملنر كان يعرف رأي عدلي باشا جيدًا من خلال أحاديثهما في القاهرة في شتاء نفس العام. وعلى ذلك كان ملنر يروم معرفة رأي سعد على وجه الخصوص، وهذا بالطبع فضلاً عن مرتبة الرئاسة التي كان سعد باشا يملكها ويتمسك بها على وجهي الإطلاق والدوام.

---

(١) كامل سليم بك: صراع سعد في أوربا ص ١٩.

السمة الثالثة التي تنضح بها هذه المفاوضات كانت الضعف البالغ لحجة الإنجليز في أغلب ما عرضوا من مطالب وأصروا عليه في مقابل حجة قوية وسديدة من لدن الجانب المصري بقيادة سعد باشا. فحق أمة في الحرية أمر بديهي يسهل الدفاع عنه، ولكن يتعذر أن تجد مبررًا منطقيًّا لما يمكن أن تجنيه مصر من مكاسب من بقاء الاحتلال أو من وجود موظف بريطاني له سلطة منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب أو غير ذلك مما كان ملنر يحاول أن يقنع المصريين به.

بيد أن سببًا آخر كان وراء ذلك الخلل في ميزان قوة الحجة بين الجانبين فيما نرى، وهو أن الجانب الأقوى في أي مفاوضة غالبًا ما يعتمد في النهاية على أن قوته ستجعله قادرًا على فرض إرادته على الطرف الأضعف دون أن يكترث ببناء حجج قوية ومسوغات سديدة لإقناعه بها! وفي ذات الوقت تكون الحجة والمنطق هما سلاح الطرف الأضعف الذي لا يملك غيرهما سبيلاً لإقناع غريمه الأقوى بالتنازل له عن ما بيديه من حقوق ومزايا.

أما السمة الرابعة لمفاوضات «زغلول – ملنر» فكانت أسلوب سعد باشا في معاملة ملنر الذي تجاوز فيه سعد باشا لحرصه على أن يؤكد الندية ويكرس التكافؤ في الحوار رغم ذكره أكثر من مرة أن المفاوضة بين قوى وضعيف[1]. ويروي لنا سليم بك كيف كان ملنر يغمض عينيه، وهذه عادته عند الغضب، كلما وجه إليه سعد عبارة عنيفة[2].

على الرغم من هذا وعلى الرغم من أن خطة الإنجليز التي قادها ملنر ببراعة شيطانية والتي تمحورت حول زرع بذور الشقاق بين سعد وعدلي كان طبيعيًا أن تسبب جفوة في العلاقة بين ملنر وسعد باشا، فإن الأول حرص في تقريره على أن يثبت أن «العلاقات كانت بيننا على غاية الصفاء والوداد من الأول إلى الآخر حتى أنه لما كان الاختلاف في الرأي بيننا يبلغ غايته، فإن الجدال كان يجرى بيننا بمزيد الصداقة»[3].

يكاد المريب يقول خذوني!

* * *

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٤.

(٢) نفس المصدر ص ٢١-٢٢.

(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، تقرير ملنر ص٦٣.

أزمة تلو أزمة

استعرضنا أهم السمات التي تجلت في وقائع المفاوضات في سرعة خاطفة، وجدير بالذكر أن سعد زغلول خاض هذه المفاوضات وهو يتعرض لضغوط شديدة من عدة جوانب متضاربة.

من ناحية رأينا أن سعد باشا قدم إلى لندن وقد أضمر النية على ألا يُطلع عدلي باشا والمؤيدين له على ما يدور بخلده بشأن المفاوضات إلا النزر اليسير لاعتقاده بأن هؤلاء سيتعلقون بأي تنازل يبديه ويطالبون بتوسيعه والاستزادة فيه أملاً في الوصول إلى اتفاق مع ملنر يخلص البلاد من بعض ما باتت تئن من فرط ما عانت منه. على أن سعد باشا كان يعلم بقناة الاتصال المفتوحة بين عدلي باشا وملنر، ومع شحوب الثقة بين سعد وعدلي كان الأول يخشى من أن يخبر الثاني ملنر بما في جعبته مسبقًا فيخسر هو زمام المبادرة وتحترق التنازلات هباءً.

من جهة أخرى كان فريق المزايدين في مصر يضفون المزيد من الضغوط على سعد زغلول باشا، فقد صرح الحزب الوطني برفضه المفاوضة مع الإنجليز في لندن على أساس أن في ذلك اعترافًا بحق إنجلترا في تقرير مصير مصر وعودة إلى ثنائية المسألة، فرد سعد باشا عليهم بأن «العبرة بالنتائج ما دامت لا تلزم أحدا بشيء»[1].

كانت أولى الأزمات التي واجهها الوفد وقتئذ حين قامت الدنيا ولم تقعد في مصر بسبب تصريح سعد باشا لجريدة المقطم فهمه البعض على أن الزعيم سيقبل تنازلاً

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٠٧.

في مسألة الاستقلال[1]. وتبارى المزايدون في ديباجة المقالات التي تصف موقفه بأنه بداية منزلق خطير نحو إهدار حقوق مصر وتنعته بالتراجع والانتكاس. على جانب آخر توجس أعضاء الوفد الموجودين في مصر خيفة أن يكون هذا التصريح الذي تزامن مع قبول سعد باشا مفاوضة ملنر في لندن بداية لطريق مر عسير من الانسحاب والتنازل، فاضطر الرئيس إلى تكذيبها[2].

وقد عمدنا إلى ذكر هذه الواقعة للتركيز على الضغوط الشديدة التي كان سعد باشا يتعرض لها، فمن ناحية كان فريق المزايدين والمتطرفين يقف بالمرصاد لكل هنة أو لفتة فينبري هذا بالشجب وينطلق ذاك بالاستنكار مما قد يزعزع ثقة الأمة بزعيمها ونوابها، حتى عبر عن ضيقه من سعد باشا من «أن المراقبة علينا من الأمة مراقبة عمياء»[3].

ومن ناحية أخرى أخذت الصعوبات الجمة التي تعوق الوصول إلى اتفاق، تفرض نفسها على المائدة الواحدة تلو الأخرى فيشحب الأمل ويخبو الرجاء، وذلك كله في ظل تنامي الفرقة والانقسام بين الرئيس والأعضاء.



ثمة أزمة ثانية نشبت مع بدء المحادثات وهي أزمة التمثيل السياسي، وقد رأينا التركيز عليها نوعًا ما من بين كل نقاط المفاوضة لأن تتبعها يعكس ما كان يجرى في أروقة الوفد من تيارات متلاطمة وأهواء متباينة. بدأ ملنر الحديث برفضه التام لفكرة أن تتبادل مصر ممثلين سياسيين مع الدول الأجنبية، ورد عليه المصريون بأن ذلك واحد من أهم أركان الاستقلال ومظاهره. وتمسك كل من الطرفين بموقفه وأصر عليه، فاستمهلهم ملنر حتى يستشير زملاءه في هذه المسألة التي اعتبرها «صعبة تهدد الاتفاقية»[4] حتى يوم الثلاثاء ١٥ يونيو.

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص٨٠.

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٠٩.

(٣) سعد زغلول باشا: كراسة ٣٦ ص ٢٠٣٣، ٢٠٣٢ وقد نقلناها عن الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص٣٤٣-٣٤٤.

(٤) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢١.

على أن ملنر تأخر في إتمام مشاوراته فزار عدلي باشا بمقر إقامته بفندق كلارِدج الأنيق وأخبره بضرورة تأجيل الاجتماع، وبعد ظهر نفس اليوم كتب خطابًا لسعد باشا بنفس المعنى. ونرى أن هذه الواقعة على ما يبدو لأول وهلة من عدم أهميتها تعد أنموذجًا جيدًا لشكل العلاقة بين ملنر وكل من سعد وعدلي وما كان يرمي إليه في هذا الشأن. مع عدلي باشا كانت العلاقة أكثر ألفة وحرارة وتتسم بالتقارب الشخصي، ولذا كان الاعتذار عن تأجيل الموعد في شكل زيارة شخصية لمقر إقامته تبادلا خلالها الأحاديث والمشاورات في جو ودي هادئ. أما مع سعد باشا فكان الاعتذار في ثوب خطاب رسمي[١] جاف وقف عند العبارات الرسمية واقتصر عليها!

الأهم من ذلك أن الاعتذار لعدلي باشا كان أسبق منه لسعد باشا، الأمر الذي كان ولا ريب يضايق سعد ويزيد من كمده ومن سخطه على عدلي باشا، عندما يكتشف أنه أعلم بمجريات الأمور منه، إذ كان يعد هذا نوعًا من فقدان السيطرة على مجرى المفاوضات ومساسًا بمكانته كرئيس للجانب المصري فيها يجب أن يكون أول من يعلم بتحركات الجانب الآخر.

وقد ألمح بعض مشايعي عدلي باشا إلى أن مثل هذه التحركات من جانب ملنر تجاه كل من سعد باشا زغلول وعدلي باشا يكن كان مرجعها توافقًا وودًا شخصيًا مع الأخير يقابله نفور وجفاء شخصي أيضًا مع الأول[٢]، لكن الأمر فيما نرى لا يقتصر على الجانب الإنساني فقط، بل يمتد لما هو أهم وأخطر، وهو خطة الإنجليز وعلى رأسهم لورد ملنر في بث الفرقة بين الرجلين وإيقاعهما في هوة الخلاف والضغينة.

على أي الأحوال فقد عاد ملنر وطلب التأجيل ثانية دون أن يذكر الموعد الجديد[٣]! وكان سعد باشا يضيق من هذا الإرجاء والانتظار لما يرى فيهما من مساس بكرامة الوفد وإشعاره بأنه في موقف الضعيف المتلقي الذي يفتقد زمام المبادرة وخيوط التحكم، مما كان سببًا إضافيًا للتشاحن مع ملنر وتوتر علاقتهما[٤].

---

(١) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٥٤.

(٢) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠١.

(٣) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٥٧.

(٤) كامل سليم بك: كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى ص ٢٦.

ويروي كامل بك سليم أن الأيام الأربعة مضت وسعد باشا غاضب ثائر يريد مغادرة لندن على الفور والعودة إلى باريس وعدلي باشا وفريقه من أعضاء الوفد يهدئونه ويطالبونه بالأناة والصبر[١]. وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين في هذا المقام، الأولى أن سعد كان يريد العودة إلى باريس في ذلك الوقت ولم تكن العودة إلى مصر خيارًا مطروحًا على طاولة البحث وسنعود لأسباب ذلك بعد قليل في فقرة باريس أو باريس.

الأمر الثاني هو أننا نجد أنه من الصعوبة بمكان تصور أن رجل سياسة مثل سعد زغلول يمكن أن يدير مفاوضات بشكل يتسم بهذا القدر من العاطفية المفرطة واتخاذ مواقف سياسية بناء على انفعالات وردود أفعال. الأقرب إلى المنطق أنه كان يتخذ من صديقه القديم عدلي باشا مخلب قط ضد الإنجليز، فيتعمد إظهار تشدد يبلغ حد التطرف في كثير من الأحيان أمامه لعلمه أنه سيبلغ ملنر برغبة سعد في قطع المفاوضة، لعلهم يعدلون من إجحافهم وتصلبهم أمام الشأن المصري.

وعلى طريقتهم في «ضبط التنازلات» وافق الإنجليز في النهاية على أن التمثيل الدبلوماسي من حق مصر، دون ذكر الأمر في المعاهدة، وأغلب الظن أن ملنر قصد من ذلك تجنب معارضة اليمينيين في بريطانيا وانتقادهم لهذه التسوية. وقد وافق سعد باشا على ذلك مقتنعًا بأن الاستقلال بالتعريف يكفل هذا الحق لمصر. ولم يذكر ملنر مسألة أسبقية ممثل بريطانيا على غيره من ممثلي الدول ولم يسأله عنها سعد زغلول ورفعت تلك الجلسة وسط جو من التفاؤل[٢] والأمل في الوصول إلى تسوية خالت لبعضهم قريبة[٣]!

* * *

رتب القدر الأزمات الوفدية في لندن في تصاعد عجيب، وقد رأينا الأزمة الثانية أعنف من الأولى، وهاك الثالثة أعنف من الاثنين! ففي أول يوليو أبرق مصطفى

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ٢٧.

(٢) نفس المصدر ص ٢٨.

(٣) تجدر الإشارة إلى أننا نقلنا ترتيب هذه الجلسات عن كامل سليم بك، أما الأستاذ محمود أبو الفتح فيروي أن الوصول إلى تسوية حول مسألة التمثيل الأجنبي لم يكن إلا في يوم الإثنين ٥ يوليو.

النحاس إلى زعيمه بنبأ القبض على عبد الرحمن فهمي بك سكرتير عام لجنة الوفد المركزية وعماد الحركة الوطنية في مصر في ذلك الوقت وسبعة وعشرين من زعماء الطلبة بتهمة التآمر على نظام الحكم ومحاولة خلع السلطان.

وواضح طبعًا أن الزج بتهمة خلع السلطان بين ما اتهم به عبد الرحمن فهمي بك ومن معه كان الغرض منه الإيقاع بين السلطان والوفد الذي لم يكن بين أهدافه في هذه الحقبة على الأقل خلع السلطان أو تغييره. فالوفد كان معنيًا بقضيتي الاستقلال والديمقراطية ويحاول تسخير كل قوته لبلوغ مراميه بشأنهما، ومن ثم فلم يكن مستعدًا للدخول في معركة ضارية أخرى وفتح جبهة قتال ثالثة مرماها خلع السلطان، ولم تكن أحداث الثورة العرابية وتدخل الإنجليز بحجة حماية الخديو ببعيدة عن الذاكرة ولا غائبة عن الأذهان.

ويروي سليم أن سعد باشا واجه ملنر في اليوم التالي وطلب منه تفسيرًا لما حدث، فدفع هذا بعدم معرفته بالأمر واستمهله حتى يستطلعه من أللنبي. ويصعب علينا بمكان أن نتصور أن السفير البريطاني في مصر يقدم على اعتقال سكرتير عام اللجنة المركزية للوفد دون أن يستشير وزير المستعمرات في حكومته في الوقت الذي يفاوض فيه هذا الوزير الوفد عينه الذي اعتقل سكرتيره وهو ما أكده سعد باشا لأعضاء الوفد حين اجتمع بهم لمناقشة الأمر بعد ذلك[1]!

جلس سعد زغلول باشا يفكر في كمد وغضب في أبعاد اعتقال عبد الرحمن فهمي بك الذي كان سنده وعضده في مصر ينفذ ما يرى الزعيم من توجيه للرأي العام والصحافة وتسيير المظاهرات وغيرها من أعمال لا يقوى عليها إلا من كان يسيطر على دفة الحركة الوطنية والكفاح الشعبي بإحكام واقتدار.

ترى أعلم الإنجليز بطبيعة الأعمال التي كان عبد الرحمن فهمي بك يناط بها هو ما شجع على اعتقاله؟ أم أنها رسالة موجهة إلى سعد باشا بأن عليه أن يدرك أن الإنجليز لن يسمحوا له باللجوء مرة أخرى إلى النضال الشعبي كسلاح بديل يشهره

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ٤٧.

في وجوههم يوم تفشل المفاوضات، وأن جلوسه إلى مائدة المفاوضة مع الإنجليز لا يحقق له ما كان يسعى إليه من تكافؤ وندية ومن ثم فعليه أن يقبل ما يعرض عليه من فتات الحقوق على أساس أن البديل لا يعدو كبتًا وقهرًا، حماية واحتلالاً؟ لا بد أن كل هذه التساؤلات كانت تترى وتتسارع في ذهن رئيس الوفد بعد أن علم بهذا النبأ الصاعق.

ورغم كل ما كان يضطرم في نفسه من أفكار تغلي ومشاعر تلتهب، نجد أن سعد زغلول يبرق إلى لجنة الوفد المركزية يوم ٦ يوليو قائلاً «بعد وقوف المفاوضات أسبوعًا استؤنف سيرها فسارت في طريق حسن. وقد مهدت الصعاب الكبيرة، والذي افترضه أن الصعاب التي مهدت كانت تتعلق بأمر السيادة في الخارج»[1].

وهكذا نجد أنه في الوقت الذي كان سعد باشا يظهر امتعاضًا شديدًا من الموقف البريطاني وتشاؤمًا كبيرًا من تداعياته لعدلي باشا وأعضاء الوفد المؤيدين له، نجده يظهر تفاؤلاً واستبشارًا من نفس الموقف لأعضاء اللجنة المركزية للوفد بالقاهرة ولجماهير الشعب المترقبة لهذه المفاوضات المتطلعة لنتيجتها، الأمر الذي يقطع بأن ذلك التشدد كان نوعًا من الضغط غير المباشر على ملنر كما أسلفنا.

* * *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ٧٢٠.

برقية صاعقة!

لم تكن النفوس قد برئت من ألم الأزمة الثالثة ولا تجاوزت وقعها حين انفجرت الأزمة الرابعة في الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة ٩ يوليو ١٩٢٠! في تلك الساعة حضر مبعوث لورد ملنر ليطلع سعد باشا بصفة رسمية على نص برقية أرسلها كيرزون[١] إلى أللنبي في مصر ردًا على تساؤلات هذا حول سير المفاوضات.

في البرقية يصف كيرزن مجريات المفاوضات حتى ذلك الوقت ويعدد النقاط التي يصر الإنجليز على الاحتفاظ بها ويعرب عن اعتقاده في صعوبة قبول المصريين لها وصعوبة إقناع الرأي العام المصري بها. بعد ذلك يتناول كيرزن مسألة السلطان فيطلب من أللنبي أن يطمئنه على أن مركزه أو حقه في توريث العرش ليس محل مفاوضة وأن أي وفد مصري رسمي يشكَّل لابد وأن يكون بمرسوم منه. وأخيرًا يضع كيرزن تصور لشكل ذلك الوفد على أساس أن يرأسه عدلي باشا ويضم بعض رجال السلطان ونفر من أعضاء الوفد منهم سعد زغلول[٢]!

وقبل أن نحلل لب البرقية يجدر بنا معالجة تساؤل نراه مهمًّا عن التوقيت الغريب الذي اختاره ملنر لعرض البرقية على سعد باشا، فالبرقية أرسلت يوم ٣٠ يونيو، وقد تقابل سعد وملنر أكثر من مرة بعد إرسالها، فلماذا لم يعرضها ملنر على سعد باشا إلا بعد عشرة أيام؟

(١) وقد أورد كامل سليم تلخيصًا للبرقية على أنه نصها، وذكر أن مرسلها هو لورد ملنر، لكننا وجدنا نصًا كاملاً للبرقية أدق في عباراته وأكمل في أفكاره من تلخيص سليم بك فآثرنا نقله هنا، وقد جاء معنونًا بأن مرسله هو إيرل كيرزن وهو أقرب إلى الصحة لأنه كان وزير الخارجية وقد جرت عادة السياسة البريطانية على تبادل البرقيات بين السفارة ووزارة الخارجية.

(٢) الأهرام: المرجع السابق ص ٤٩٣، حيث يوجد النص الكامل للبرقية.

ترى هل خشي ملنر من تسربها إليه فرأى أن يظهرها هو؟ احتمال بعيد، فالبرقية بالقطع سرية، والوفد لم يستطع في أي مرحلة اختراق الجبهة المضادة أو الوقوف على ما يجرى في كواليسها. وبافتراض حتى أن سعد باشا اطلع عليها بشكل غير رسمي فلن يتمكن من الرد عليها، علاوة على ذلك فلا يوجد إلزام أدبي على أحد أطراف المفاوضة باطلاع الطرف الآخر على مداولاته الداخلية.

الرأي عندنا أن تحليل هذه النقطة يستلزم الربط بينها وبين اعتقال عبد الرحمن فهمي بك وصحبه، ومعالجة الأمرين معًا من منظور سياسة «ضبط التنازلات» البريطانية. يظهر لنا أن سياسة الإنجليز تجاه الوفد قد انعطفت بشكل ملحوظ نحو طريق أكثر تشددًا وأضيق مرونة بعد أن وافق ملنر تحت ضغط مصري مكثف على حق مصر في التمثيل السياسي، ولم يكن في مقدور ملنر أن يوافق على هذا الطلب دون أن يرجع أكثر من مرة إلى مشاورات مع أعضاء حكومته ومنهم ولا ريب غلاة اليمينيين البريطانيين الذين لا يرون حجة ولا منطقًا في التنازل لمصر عن أدنى قدر مما في يد حكومتهم من سطوة وسلطان على أرض الكنانة.

هذا الأمر حدا بملنر لاعتقال عبد الرحمن فهمي بك وصحبه وعرض البرقية على سعد زغلول حتى يمكنه أن يدافع عن موقفه أمام غلاة حكومته، وذلك بإبراز وثيقة ترسم بخطوط واضحة تصور لندن للتسوية مع الوفد فيدرأ عن نفسه أي اتهام بالتساهل، وفي ذات الوقت يهبط بآمال المصريين وتوقعاتهم من سماء أمانيهم إلى أرض واقعهم!

* * *

ونأتى لما كتب كيرزن لزميله أللنبي فنجد أن أهم ما تضمنه يمكن إجماله في بضع نقاط: النقطة الأولى أن البرقية توضح ما كان بين الطرفين من مساحة خلاف شاسعة وشق واسع في رؤى الطرفين لأسس التسوية، وسيتبلور هذا الخلاف أكثر وتبرز أبعاده حين يتبادل الطرفان مشروعيهما للمعاهدة وهو ما كان بمثابة تكريس لهذا الخلاف وترسيم أبعاده. على أن الجديد هنـا اعتقاد الإنجليز أن سعد باشا سيقبل أي اتفاق ما دامت صياغته جاءت في عبارات خلابة تمكنه من أن يقنع الجماهير في

مصر بأنها استقلال أو أقرب ما يكون إليه. ولا ريب أن ذلك يدل على عجز الجانب البريطاني على فهم حقيقة موقف زغلول ويوضح أنهم كانوا يرون فيه مدعي وطنية لا هم له إلا صورته الجماهيرية، ولذا فهو في عينهم مستعد أن يوقِّع على أي صيغة ظاهرها الاستقلال تحفظ له مكانته أمام الجماهير ولو كانت تنطوي على تنازلات وطنية واسعة.

الغريب أنه بعد أن يرسم كيرزون تلك الصورة القاتمة للمفاوض المصري الذي لا يعنى في رأيه إلا بالقشور والشكليات، يعود فيتحفظ على إمكان الوصول إلى اتفاق في فقرتين تراه يتأرجح بهما بين كل الاحتمالات وكأنه يريد أن يضمن أن تنبؤاته السياسية ستتحقق أيًا كانت نتيجة المحادثات!

النقطة الثانية أنه رغم علم الإنجليز بوجود انقسام في الوفد كما جاء في برقية أللنبي المؤرخة ١٢ يناير ١٩٢٠ (راجع فقرة خطة الإنجليز السرية) فإن الجانب البريطاني عاد هنا للخلط بين موقف سعد باشا وأعضاء الوفد، فضمهم معًا في زمرة واحدة سمتها التلهف على الوصول إلى اتفاق.

وتجدر الإشارة هنا في هذا السياق إلى أن ملنر عرض البرقية على عدلي باشا قبل أن يعرضها على سعد باشا بيوم[١]، مما ترك جرحًا غائرًا في نفس سعد زغلول من صاحبه وعدَّه موقفًا تآمريًا حتى أنه حين واجه عدلي باشا بالعتاب من مواقفه المختلفة بعد أشهر من هذا اليوم كانت مسألة علمه بالبرقية من أول ما ذكر وسنأتي لذلك في حينه.

* * *

بيد أن في لب برقية كيرزون بعدًا جديدًا يطوي فيما نرى خطة جهنمية تجلى فيها سوء النية وخبث الطوية فيما تضمر لندن من شر وسوء لمصر ومستقبلها. فالإنجليز وهم أصحاب سياسة «فرق تسد» لم يكتفوا بزرع بذور الخلاف بين سعد وعدلي فحسب ولا وقفوا عند شق الصف داخل الوفد وكفي، بل أرادوا أيضًا إيجاد محور

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٤٤.

ثالث للخلاف والخصومة في الجبهة المصرية، محور القصر والوفد، أو السلطان والزعيم.

كان آخر احتكاك بين هاتين المؤسستين حين وجه الوفد للسلطان إنذاره الشهير في مطلع شهر مارس من عام ١٩١٩ والذي اعتبرناه واحدًا من أعنف إرهاصات ثورة ١٩١٩ وأكثرها قوة ودلالة (راجع فقرة نشأة الوفد). منذ ذلك الحين سدر الوفد يكسب أرضية شعبية شاسعة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر المعاصر واتخذ من التوكيلات مصدرًا لشرعيته وأساسًا لمرجعيته. وعلى هذا فرض نفسه على الساحة دون سلطة من الحكومة أو تفويض من السلطان، الأمر الذي جعله ندًا لهذا السلطان ومكافئًا له، يفوقه في الشعبية ويماثله في القوة ويزاحمه في السلطة.

في ذلك الوقت انسحب السلطان من الساحة مدركًا أن الأحداث الجارية لا تتيح له دورًا فيها ولا تأثيرًا عليها حتى أنه عندما قابل ملنر وقت قدومه إلى مصر اكتفى معه بكلام عام عن أماني مصر القومية بيد أنه تجنب الحديث المباشر عن مهمة لجنة ملنر والخوض فيما يجب عليها القيام به (راجع فقرة ملنر في مصر).

بيد أنه حدث تحرك جديد وغريب في أواخر مايو من عام ١٩٢٠ يصفه عبد الرحمن فهمي بك لسعد باشا بأنه من أخطر المسائل، وذلك «أن السلطان تميز غيظًا من اتجاه مفاوضة الإنجليز للوفد بدون أن يلتفت إليه فحسن له بعضهم السعي في إيجاد حزب بالبلد ينادي بتوكيله وإنابته» ثم يطمئن زعيمه أنه سيتخذ «احتياطات فوق العادة لإخفاق هذه الدسيسة الجديدة وإلحاقها بغيرها من الدسائس السابقة»[1].

ولا نعرف ما إذا كان عبد الرحمن فهمي بك قد احتاج للقيام بعمل ما لإخفاق هذه الدسيسة أم أن شعبية الوفد الجارفة ومكانة سعد زغلول المتفردة في وجدان أبناء أمته قد تكفلتا بذلك، بيد أننا لا نشك في أن سعد باشا لم ينس هذا الأمر ولا غاب عن خاطره لحظة أن السلطان يريد أن يقحم نفسه على الحركة الوطنية وقد رأينا ما كان من قلق سعد باشا وانزعاجه من خطاب الأمير عمر طوسون (راجع فقرة الزعيم والأمراء)، فما بالك والأمر يتعلق هذه المرة لا بأمير فحسب ولكن بالسلطان نفسه.

---

(١) دكتور محمد أنيس: المرجع السابق ص٢٣١.

وفي رأينا أن ذلك هو السبب الذي حدا بسعد باشا إلى الرد على مبعوث ملنر بقدر بالغ من العنف بخصوص هذه المسألة وإعرابه عن رفض قاطع للاشتراك «مع غيرنا (أي الوفد) في المفاوضات، وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أي إنسان كان، بل لا نقبل هذا السلطان نفسه»[١].

وقد يبدو مستغربًا أن نتهم الإنجليز بالسعي للوقيعة بين السلطان فؤاد وسعد زغلول باشا لو أن الأمر اقتصر على ذلك، ولربما كنا متهمين بالانسياق وراء نظرية المؤامرة التي يسرف بعض المحللين والمؤرخين في الشرق في إرجاع الكثير من الأحداث إليها. بيد أن وقائع جلسة اليوم التالي بين ملنر وسعد وعدلي تشير بوضوح إلى ثبوت تلك المؤامرة، حيث رفض سعد بوضوح اقتراح ملنر أن تكون بريطانيا ضامنة لاستقلال مصر أو للنظام السياسي الذي تتخذه[٢].

وحتى تكتمل خيوط مؤامرة الإيقاع بين السلطان والزعيم سرَّب الإنجليز إلى جريدة المقطم الموالية لهم «بأن في النية تأليف لجنة تستطيع الحكومة البريطانية مفاوضتها وهذه اللجنة لا تتألف من الوفد فقط، بل تشمل غيره من العناصر في الأمة»[٣]. وقد انزعجت لجنة الوفد المركزية من هذا الخبر وأبرقت تستفسر عنه فأجابها سعد باشا في برقية مؤرخة ١٥ يوليو «لم يتقرر شيء بخصوص الخبر الذي أرسله مكتب «المقطم» ولا نستطيع أن نقبل أمرًا من شأنه إضعاف صفة الوفد أو المساس بالكرامة القومية ... سعد زغلول»[٤].

* * *

هكذا استطاع ملنر أن يفتح جبهة جديدة في صراعه السياسي مع الوفد كان هذا في غنى عنها، فتحول نظر سعد زغلول إلى هذه القضية ووقف مدافعًا عن كيان

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٤٤.

(٢) نفس المصدر ص ٤٥-٤٦. ننقل المشاعر التي يصفها لنا كامل بك سليم عن اجتماعات سعد وملنر ببعض من التحفظ، فسليم بك لم يكن حاضرًا لهذه الاجتماعات وإنما نقلت إليه المشاعر والانطباعات نقلاً عن سعد باشا.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص٨٧.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

الوفد وحقه في تمثيل الأمة الذي هو مبعث وجوده وعماد صفته. وبعد أن كانت المفاوضات تدور حول بقاء قوات عسكرية والمستشار المالي وامتيازات الأجانب، استجدت مسألة شكل وفد المفاوضة وهيكله.

وقبل أن نمضي في رصد وتحليل ما كان بين كل هؤلاء، يتعين علينا أن نرصد ذلك التحول الذي يعد الأهم مما عداه من منظور تطور علاقة سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا. فقد بدر من سعد زغلول باشا لأول مرة رفض فكرة تفويض غير الوفد في إجراء المفاوضة مع الإنجليز أو اشتراك الوفد مع غيره في هذه المفاوضة بغض النظر عن دور السلطان في هذا.

لقد رأينا فيما سبق كيف اقترح سعد باشا على عدلي باشا أن يشكل هذا وزارة برئاسته وكتب يحمله على الاقتناع بأن تلك الوسيلة هي «أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة»، ورأينا كيف أصر سعد باشا على عدم اشتراك الوفد في المفاوضة أو التدخل في اختيار المفاوضين «ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم إلا أن يكونوا محلاً لثقتكم» وقرأنا عبارات الضغط التي سطرها ليقنع صاحبه بأنه إذا « تم لكم (أي لعدلي باشا) أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة وخلدتم لكم في التاريخ أحسن ذكرى»[1] (راجع فقرتي عهد بين الصاحبين وملنر يحاول الفكاك).

ومن ثم يكون لزامًا علينا أن نحاول تحليل الأسباب التي حدت بسعد زغلول باشا إلى قلب موقفه والاندفاع في اتجاه معاكس جلب على البلاد ويلات الفرقة وآلام التناحر ودفعها بعيدًا عن التصميم على انتزاع حقوقها السياسية السليبة! بيد أننا نرجئ هذا التحليل حتى بعد رحلتي الوفد إلى لندن حيث اتخذت كل الأطراف الكثير من المواقف التي تلقي الضوء على ما جرى وتسهم في كشف النقاب عن كُنهه ومضمونه.

* * *

على أنه يمكن رصد هذه الجلسة كبداية ذلك التحوُّل في الشأن المصري إلى تلك

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٦٥٩-٦٦٠.

النقطة التي باتت تنمو وتتضخَّم حتى سيطرت على مجريات الأمور سيطرة كاملة، فبعد أن كان سعد زغلول باشا يرفض الاشتراك في المفاوضة أصبح يرفض إشراك غيره فيها!

هكذا كان مولد العَرَض الذي تمحورت حوله الأزمة السعدية العدلية التي اجتاحت الشارع السياسي في مصر في سنة ١٩٢١، فاختلف المصريون فيمن يتفاوض، منهم من رأى أن يتفاوض سعد ومنهم من رام أن يتفاوض عدلي.

وما بين سعديين وعدليين، انشطرت أمة!

* * *

الصاحبان واللورد

أين كان عدلي يكن باشا من كل هذا؟ وما تأثيره على كل هذه الأحداث والأزمات العنيفة التي باتت تتسارع وتتلاحق على ساحة الأحداث حتى بدا الوفد وقتها يعيش في محنة عسرة لا يكاد يرى منفذًا للخروج منها حتى يسد، ولا أملاً في حلها حتى يتبدد؟

ذكرنا آنفًا أن عدلي باشا كان شريكًا أساسيًا في كل جلسات المفاوضة التي عقدت حتى ذلك الوقت بين الوفد ولجنة ملنر أو بين سعد باشا وملنر منفردين وحللنا أسباب حرص كل الأطراف على وجوده هذا. وعلى الرغم من أن قيادة المناقشة كانت من نصيب سعد باشا، فإن ذلك لا ينفي أن لعدلي باشا دورًا كبيرًا في تلك المرحلة.

وقد تناقلت العديد من المراجع التي اعتمدنا عليها واقعة أراد رواتها التدليل على دور عدلي باشا الإيجابي في تلك المفاوضات وتأثيره عليها، فحين أثيرت مسألة اختصاصات المستشار المالي الإنجليزي «سأل سعد باشا وهل يكون للمستشار حق حضور جلسات مجلس الوزراء كما هو الحال الآن؟ فتدارك عدلي باشا الأمر وقال قبل أن ينطق ملنر «كلا بطبيعة الحال» فأيد لورد ملنر رد عدلي باشا»(١).

ورغم أننا نتفق مع الرواة على قدرات عدلي باشا التفاوضية الفائقة وما أوتي من ملكة التواصل مع الآخرين وخلق مصداقية لديهم، فإننا نرى مبالغة في هذه الواقعة وتضخيمًا لمدلولها، فلا يعقل أن تقرير مواقف كل طرف قبل نقاط المفاوضة كان يتم بهذا الشكل العفوي، وأنه لو لم يكن عدلي باشا قد سارع بالرد بالنفي لرد ملنر نفسه

(١) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٥٠، وقد ذكرها أيضًا الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٥٤.

بالإيجاب! فالمسائل التفاوضية تدرس بعناية فائقة ويسجل موقف الدول فيها بدقة شديدة لا تتيح هذا القدر المفرط من التبديل اللحظي أو التغيير العشوائي.

من ناحية أخرى فإننا نرى أن دور عدلي يكن باشا كان أعمق من المبادرة برد أو تصويب صيغة سؤال، فقد كان بمثابة همزة وصل بين الوفد والإنجليز ينقل وجهات النظر ويعبر عن المواقف ويتوسط في الأزمات وقد رأينا فيما سقنا من وقائع آنفًا دوره في إصدار بيان ملنر ودوره في دعوة الوفد إلى لندن وغير ذلك من مواقف التوسط.

* * *

من ناحية أخرى تسارعت الأنباء المزعجة من مصر عن الإجراءات التعسفية التي يتخذها الإنجليز في مصر ضد عبد الرحمن فهمي بك ومن معه بعد اعتقالهم فغضب سعد باشا وصحبه غضبًا شديدًا وضغطوا على عدلي باشا أن يتفاهم مع ملنر حول هذا الأمر[١]، فذهب عدلي بعد تردد إلى ملنر الذي وعد بالإبراق إلى أللنبي ناصحًا بالحكمة والاعتدال وقد دخلت المفاوضات في مرحلة دقيقة[٢].

ويتراءى لنا هنا أن عدلي باشا حريص على ألا يضطلع بوساطة في مسألة لا رجاء منها، فالإنجليز اعتقلوا عبد الرحمن فهمي بك لإجهاض أي محاولة لتنظيم مظاهرات وأعمال ثورية في حالة فشل المفاوضات واختاروا توقيت الاعتقال بعناية فائقة وفق ما حللنا فيما سلف (راجع فقرة برقية صاعقة!). وعلى ذلك فقد قدر عدلي باشا أن أي احتجاج لدى ملنر بغية الإفراج عنه في ذلك الوقت لن يفلح في تغيير موقف الإنجليز ولذا يكون إهدارًا لورقة ضغط معنوي من عدلي باشا على ملنر ربما أراد ادخارها لنقطة أو أخرى من نقاط المفاوضة علّها تسهم في تقريب وجهات النظر. ولذا رفض عدلي باشا طلب حمد باشا بالتوسط لدى ملنر، فلما استفحل الأمر ووقع عدلي باشا تحت ضغط كل أعضاء الوفد اضطر إلى مقابلة ملنر، ولكن ليطلب فقط التريث والحرص في الإجراءات وليس الإفراج عن عبد الرحمن فهمي بك.

* * *

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٤٧-٤٩.

(٢) نفس المصدر ص ٥١.

رسم الإنجليز من ناحيتهم في تلك الأيام خطة دقيقة للإيقاع بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا شارك فيها ملنر والصحف البريطانية والصحف المصرية الموالية للإنجليز ووقع فيها الصاحبان! رأينا أن الصحف البريطانية نشرت وقت قدوم سعد باشا إلى لندن أنه عدل موقفه بفضل مساعي عدلي باشا (راجع فقرة سعد وعدلي قبل السفر إلى لندن) مما أثار حفيظة سعد وغضبه، ورأينا كيف يعامل ملنر سعد باشا بشكل رسمي خالص بينما تجرى الأمور بينه وبين عدلي باشا في ود ونعومة، والأهم أنه يحرص على أن يطلعه على الأخبار المهمة قبل أن يعلمها سعد باشا (راجع فقرتي أزمة تلو أزمة وبرقية صاعقة)!

لم تكن شخصية سعد زغلول بخافية على الإنجليز وقد تعامل مع العشرات منهم طيلة عمله في دواوين الحكومة والقضاء ولم يكن ما يجرى داخل الوفد بخافٍ عليهم كذلك وقد روينا فيما سبق مدى اختراق استخباراتهم للبيت الوفدي ووقوفهم على ما يجرى فيه بتفصيل مذهل (راجع فقرة خطة الإنجليز السرية).

ومن هنا كان من اليسير عليهم أن يرسموا الخطة التي تتناسب مع شخصية رب هذا البيت فتؤثر فيها وتتفاعل معها. سعد زغلول باشا كان حريصًا كل الحرص على الإمساك بخيوط عملية المفاوضة في يده منفردًا وكلما كان يشعر أن الخلاف بينه وبين عدلي يكن باشا والمؤيدين له من أعضاء الوفد يزداد، زاد تمسكه بهذه الخيوط وقلَّت مساحة المشاورة والتفويض التي كان على استعداد للسماح بها.

من هنا كان يزعج الزعيم ويقلقه أن دفة الاتصال بالإنجليز بيد عدلي باشا وحده وأنه في كل موقف يثبت أنه أعلم من سعد بتحركاتهم وأخبر بنواياهم. ولم تشفع جهود الوساطة التي بذلها عدلي باشا في بعث طمأنينة سعد باشا لتحركاته واتصالاته، بل بات شعوره بأن عدلي «رسول ملنر للوفد وليس رسول الوفد لملنر» ينمو ويتزايد ومعه تثبت نيته في عدم الإفصاح عما يدور في خلده لأصحابه ولا كشف خطته لهم، فيشعر هؤلاء بذلك ويزداد الشك بين الفريقين وتشحب الثقة وتفتر العلاقة أكثر وأكثر، حتى أن كامل بك سليم يكتب أن عدلي باشا طلب «على غير عادته أن يتعشى

مع الرئيس»[1] مما يدل على عمق الهوة التي باتت تفصل بين الصاحبين وتلقي بظلال كثيفة من المرارة والتباغض بينهما.

والغريب أن سعد زغلول كان يدرك تمام الإدراك في تلك الأيام أن خطة الإنجليز التي ينفذها ملنر عمادها ضرب وحدة الوفد وشق صفه وقد كتب في مذكراته بتاريخ ٢٤ يونيو ١٩٢٠ أن الإنجليز لم يفاوضوا الوفد إلا بهدف إيقاع الانقسام في الأمة وربما بين أعضاء الوفد[2]!

وعلى طريقتهم في تسريب الأخبار التي تخدم أغراضهم للصحف ونشر الإشاعات، سرت إشاعة قوية في مصر عن الخلاف الذي دب بين سعد وعدلي في أوربا، ورغم كل ما كان يحدث من خلافات ومصادمات في الكواليس، فقد نجح الطرفان في كتمان الأمر عن الرأي العام حتى لا يصاب بإحباط ويأس، وأبرق كل منهما بتكذيبه[3]!

على هذا النحو حاول كلا الطرفين أن يضيِّق نطاق الخلاف ويحصره داخل الوفد وكان كل منهما حريصًا حتى ذلك الوقت على ألا يعرف الناس سعة الهوة بينهما ولا إلى أي مدى استحكم الخلاف وانقسم الرأي، ولكن سرعان ما تغيرت الأمور وطفا المستور وعرف الجميع مبلغ الشقاق كما سنرى في الصفحات القادمة.

* * *

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ٤٤.

(٢) سعد زغلول باشا: كراسة ٣٧ ص ٢١٧٩، وقد نقلناها عن الدكتور أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق ص١٦.

(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٢٠ والدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص٣٤٨.

معاهدة بمعاهدة

انتهى الشهر العاصف الذي استعرضنا أزماته العنيفة المتتالية وما كان فيه من مكاسب قليلة وإحباطات كثيرة! انتهى في جلسة ٥ يوليو ١٩٢٠ بأن اقترح ملنر أن يقدم كل جانب مذكرة بأهم نقاط الاتفاق من وجهة نظره[١]، أو بعبارة أخرى أهم بنود مشروع معاهدة يقوم الطرفان بمناقشتها للوصول إلى اتفاق حولها. مرة أخرى يستبقي الإنجليز زمام المبادرة والتحكم في قبضتهم!

وفي منتصف الساعة السادسة مساء يوم الخميس ٨ يوليو ١٩٢٠ عقد الوفد المصري جلسة بمقره المؤقت بفندق كارلتون حيث شكل سعد باشا لجنة من عبد العزيز باشا فهمي ولطفي السيد باشا وعلى باشا ماهر ومحمد علي علوبة باشا لوضع المشروع المصري[٢]، ويتضح من تشكيل اللجنة هذا أن الرئيس اختار الضليعين في القانون من أعضاء الوفد لهذه المهمة وهو اختيار صائب.

ولم يغب طبعًا عن سعد باشا أن هؤلاء جميعًا كانوا من معارضيه، ولذلك أخذ سعد يعمل مع واصف باشا غالي يعاونهما كامل سليم بك في وضع مشروع موازٍ وهو ما أسر به إلى سليم بعد فض الجلسة[٣]! وحين يسأله سليم بك عن سبب ذلك يجيب بأنه يتيح له التركيز في كل مادة من مواد المشروع ودراسة كل جوانب الشأن المصري دراسة متعمقة تمكنه من المناقشة والمفاوضة واقتراح الصيغ والبدائل[٤].

---

(١) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٦١.
(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٤٢.
(٣) نفس المصدر والصفحة.
(٤) نفس المصدر ص٥٢-٥٣.

وربما كان هذا صحيحًا، بيد أن الرأي عندنا أن الباعث الأساسي وراء هذا التصرُّف هو ضعف ثقة سعد زغلول فيمن حوله واعتقاده أنهم أميل إلى التفريط والتهاون منهم إلى الثبات والتصميم.

* * *

وبالفعل بدأ الأعضاء الأربعة يعملون آناء الليل وأطراف النهار لوضع مشروع المعاهدة، يتدارسون ويتناقشون في غرفة بفندق كارلتون مجاورة لغرفة الرئيس ويذهبون بين الحين والحين إلى فندق كلارِدج لاستشارة عدلي باشا ولا يحضرون أبدا لاستشارة سعد باشا المقيم في الغرفة المجاورة!

ويعبر سليم بك عن خشيته من غضب الزعيم إذا ما علم بذلك، لكننا لا نوافقه على ذلك، فلا يمكن أن يغيب عن فطنة سعد زغلول أن عدم حضور الأعضاء الأربعة لمناقشته كان أمرًا عمدًا لا عفوية فيه ولا سهو، بل إن الرأي عندنا أن سعد باشا كان يعرف ذلك ويتوقعه مقدمًا حين اختار الأربعة، ومن هنا عمد إلى وضع مشروع خاص به حتى إذا ما فاجأه هؤلاء بمشروع لا يرضاه في آخر لحظة، يكون مشروعه هو جاهزًا أو يكاد لتقديمه إلى ملنر. وبدا الفريقان وكأنهما ينتميان لجبهتين متضادتين، يجهز كل منهما أوراقه بمعزل عن الآخر وكتمان منه، وغابت عنهم روح الفريق وانعدم بينهم العمل الجماعي انعدامًا كاملاً!

ولا نعرف إن كان هناك اتفاق مسبق بين الطرف المصري والطرف البريطاني أن يقدم الأخير مشروعه أولاً، لكن سعد باشا أفصح فيما بعد أنه تعمد الانتظار حتى يرى ما عندهم[1]. المهم أنه «في الساعة الواحدة إلا عشر دقائق من بعد ظهر اليوم حضر إلى فندق كارلتون سكرتير ملنر وسلمني مظروفًا مغلقًا بالشمع الأحمر لإيصاله إلى الرئيس، فسارعت به إلى حجرة الاجتماع وسلمته إلى الرئيس وكان معه بعض الأعضاء فلما فضه الرئيس ووجد أنه المشروع المنتظر بفارغ الصبر سلمني إياه وكلفني بترجمته إلى اللغة العربية فورًا، ولما هممت بالانصراف سألني «كم من الوقت يلزمك لإتمام الترجمة؟»».

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٦٩. خطبة سعد زغلول في حفلة موظفي الحكومة المصرية في ٦ مايو ١٩٢١.

«فقلت ساعة واحدة أو ساعتين على أكثر تقدير إذا أردت أن أزن كل كلمة بميزان الذهب فقال «خذ ساعتين إذن وساعة للغذاء وليكن اجتماع الوفد في الساعة السادسة مساء»[1].

وقبل أن نعرض لما جاء به مندوب ملنر نلاحظ أن هذا قد اتبع نفس الأسلوب في عرض المشروع على المصريين الذي رأيناه منه في عرض برقية كيرزون، ففي مساء الجمعة ١٦ يوليو قابل ملنر عدلي باشا وأطلعه على المشروع[2]!

* * *

بعد الغذاء وغفوة القيلولة اجتمع أعضاء الوفد ليجدوا أنفسهم أمام مشروع تجاهل كل ما طالبوا به وضرب عرض الحائط بكل ما عبروا عنه، وكأن أحدًا لم يجلس ساعات تلو ساعات يسوق الحجج ويقدم الأسانيد لمطالب مصر المشروعة!

باختصار ودون ذكر تفاصيل المواد كان المشروع بمثابة صاعقة دهمت الرجاء وطعنت الآمال في مقتل.

والغريب أن سعد باشا هنا يعترف، ولعله يزهو ويفتخر بأنه عندما اطلع على المشروع همَّ «بمغادرة لوندرة ولكن الكثير من الآراء (يقصد أعضاء الوفد) كان يميل إلى البقاء فبقينا»[3]. وموضع الغرابة أن سعد زغلول كان يعبر عن موقف بالغ التشدد لا يتسق مع موقف بلاده من موازين القوى ولا يعضده موقف المجتمع العالمي من قضيته. فلم يكن لدى الجانب المصري بديل في ذلك الوقت عن المفاوضة غير العودة إلى الثورة والكفاح المسلح وهو طريق مرير وصعب، سيتجرع فيه المصريون أهوالاً وأهوالاً، فلا يسوغ أن يندفع أحد لذلك السبيل إلا بعد أن يكون قد استنفد كل السبل المتاحة للعمل الدبلوماسي، وهي نهاية لم يكن الوفد قد بلغها بعد وهو لم يرد حتى على مذكرة الإنجليز بمذكرة مضادة.

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٥٧.

(٢) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ٢٦٢.

(٣) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٦٩.

ومن ثم يكون الإفراط في التشدد في هذا الموقف إما مناورة قصد بها الضغط على ملنر لعلمه أنها ستبلغه عن طريق عدلي باشا كما ذكرنا سلفًا، أو يكون نوعًا من المبالغة أراد به سعد التدليل على وهن موقف الآخرين وخور عزيمتهم في مقابل صلابة تصميمه ومضاء إرادته.

أما المشروع المصري المضاد فجاء مختلفًا تمامًا، حيث نص على كل ما كان المصريون يصبون إليه من آمال ولأن شر البلية ما يضحك كما يقولون، فإن رد فعل أعضاء لجنة ملنر على مذكرة الوفد لم يخل من دعابة، وقد وصفها أحدهم بأنها جارحة لاشتمالها على نصوص لا تصدر إلا من عدو حارب إنجلترا فأحرق أساطيلها ومزق جيوشها وشتت شملها ثم جاء يملي شروطه في عاصمة ملكها[1]!!

* * *

(١) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٥٥ ومحمود أبو الفتح: المرجع السابق ص ٢٧١.

باريس أو باريس!

تأزم الموقف تأزمًا بالغ الحدة وقد وضح أن ما دار في سبع جلسات طوال من المفاوضة لم يقرب بين الجانبين قيد أنملة، باستثناء موضوع التمثيل الخارجي. وبقي الجانب المصري يرنو إلى استقلال حقيقي ومكث الجانب البريطاني يتطلع إلى حماية مقنعة. وقد شهدت الأسابيع التالية لذلك ذروة النشاط العدلي في القيام بدوره في الوساطة وتقريب وجهات النظر كما شهدت أيضًا تصاعدًا رهيبًا في الخلاف بين الصاحبين.

ولا نماري الحقيقة إذا قلنا إن قرار سعد زغلول باشا بتحول موقفه من قبول لقيام عدلي يكن باشا بالمفاوضة وحده، بل وحثه عليها إلى تصميمه على أن ينفرد هو بها وإصراره عليها جاء في تلك الأسابيع تحديدًا.

وإليك ما جرى ... تفصيلاً نقلناه وتحليلاً حاولناه!

اجتمع أعضاء الوفد ورئيسه في العاشرة من صباح السبت ٢٠ يوليو ليتدارسوا الموقف الحرج الذي بات يواجههم. وكالعادة حضر عدلي باشا الاجتماع، وأبلغهم أن ملنر اتصل به معبرًا عن استيائه من مشروع الوفد! وكالعادة ثانيًا يكون اتصال ملنر دائمًا بعدلي باشا، رغم علمه الأكيد أن سعد باشا هو صاحب الكلمة العليا في نص هذا المشروع. وكالعادة ثالثًا اتخذ سعد باشا موقف التشدد البالغ أمام الأعضاء وأعلن في شيء من الغضب ضرورة قطع المفاوضات على الفور والعودة إلى باريس. وكالعادة رابعًا طالبه الأعضاء بالهدوء والتريث. وكالعادة خامسًا لجأوا إلى عدلي باشا طالبين منه الذهاب إلى ملنر ليحاول الخروج من المأزق قبل أن يتخذ الوفد قراره، أو بالأحرى يحزم حقائبه[1]!

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ٦٤.

ويروي سليم بك أن عدلي باشا خرج من عند سعد باشا ليذهب من فوره إلى ملنر، ويكون من المنطقي أن يجلس سعد باشا والأعضاء معًا يقضون الوقت في مداولة الأمر وتقليب وجوهه، أو حتى في السمر والدردشة حتى يعود عدلي باشا من مسعاه فيبلغهم بالنتيجة.

بيد أن ما حدث كان مختلفًا، فقد خرج الأعضاء من عند سعد باشا مع عدلي باشا ليتوجهوا جميعًا إلى فندق كلارِدج حيث يقيم عدلي فينتظرونه هناك حتى يعود فيستطلعون منه ما يأتي به في غيبة سعد زغلول وبمعزل عنه. وقبع سعد باشا وحيدًا في غرفته مع واصف باشا غالي وسينوت بك حنا[1]، عضوي الوفد اللذين بقيا على مذهبه!

* * *

من ناحية أخرى لم تكد الجلسة تنتهي وينفض الجمع حتى استدعى سعد باشا سليم بك وطلب منه الاستعداد للسفر بعد يومين إلى باريس[2]. ولعله مناسبًا هنا أن نقف مرة ثانية عند البديل السعدي الذي كان دومًا يطرح مع كل أزمة وهو العودة إلى باريس، دائمًا إلى باريس وليس إلى مصر أبدًا. في البداية كانت فكرة سعد باشا في إيثار العودة إلى باريس ترجع إلى رغبته في الاتصال بالدول الأخرى ومحاولة الاحتفاظ بطابع دولية المسألة المصرية. ولكن اعتقال عبد الرحمن فهمي أقنع سعد باشا بأن الإنجليز لم يتخلوا عن سياسة اللجوء إلى القوة السافرة إذا ما تأزمت الأمور. ومن ثم فلم يعد متصورًا أن سعد باشا كان يريد العودة إلى باريس لاستئناف كتابة المذكرات إلى حكومات بات واضحًا أنها صمت آذانها عن كل المطالب المصرية وفضلت الوقوف إلى جانب القوة لا جانب الحق، ولا أنه ذهب لمخاطبة حفنة من الجماعات المعارضة الواهنة التي تؤيد مطالب مصر نكاية في حكوماتها لا تعاطفًا مع مطالب المصريين، وهم على كل حال معدومو السلطة ضعاف الفاعلية.

يستقيم مع المنطق أكثر أن سعد باشا كان يريد العودة إلى باريس لكي يدير ثورة

(١) كامل سليم بك، نفس المصدر ص ٦٥.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

جديدة من هناك. صحيح أن اعتقال عبد الرحمن فهمي بك سيصعب الأمر كثيرًا وقد كان محور جهاد الوفد السري ونشاطه الثوري، لكن الوفد كان قد نظم كوادره ببراعة وفاعلية على شكل طبقات كلما اعتقل الإنجليز طبقة ظهرت طبقة أخرى، ومن ثم فيمكن لسعد باشا أن يعمل مع هؤلاء من خلال وجوده في باريس لتنظيم الجهاد الثوري، وهذا يفسر إصراره على أن تكون باريس هي المستقر لا مصر.

أما عودته إلى مصر فتعني ببساطة عودته إلى قفص حديدي يسيطر عليه أعداؤه فيغدو في قبضتهم وتحت سيطرتهم فلا يترددون في اعتقاله ونفيه من جديد مع أول بادرة تصدر منه، وهو ما حدث بالفعل كما سنرى حين رأى أن لا مندوحة من العودة إلى مصر ليتخذ منها ميدانًا ينازل فيه صديق الأمس عدلي يكن باشا.

* * *

عاد عدلي باشا من مسعاه عند ملنر إلى فندق كلارِدج حيث أبلغ أصدقاءه أن ملنر كان غاضبًا مما جاء في مشروع الوفد مصرًا على قطع المفاوضات، لكن عدلي باشا أثناه عن ذلك فاقتنع وقبل أن يفتح باب تعديل مشروعه لكي يكون مقبولاً من الوفد وأن يرسل إلى أللنبي ليخفف من وطأة الإجراءات التي يتخذها الإنجليز ضد الوفد في مصر. وقد ساد شعور بالفرح والاستبشار بين أعضاء الوفد من هذه النتيجة ووجهوا الشكر لعدلي باشا على ما حققه.

والطريف أن محمد علي علوبة باشا قابل سليم بك وهو في طريقه إلى سعد باشا ليبلغه بهذه الأخبار، فروي لسليم ما سيقول لسعد فقال له سليم «لا داعي لذكر الشكر الذي قدمتموه إلى عدلي على مسعاه»، فضحك علوبة باشا وقال «طبعًا لا أذكر ذلك لسعد»[1]! وعند خروجه من عند الرئيس قال علوبة لسليم ساخطًا «إن هذا الرجل عنيد ومتشائم، ولكني أقنعته بكل صعوبة أن يؤجل السفر مرة أخرى»[2]!

ويتضح جليًا من هذا الحديث ثلاثة أمور وقد سبق لنا ذكرها مرة أو أكثر ولذا

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ٦٦.

(٢) نفس المصدر ص ٦٧.

فلن نزيد هنا عن تنويه خاطف يعزز ما سبق أن سردناه ويزكيه. الأمر الأول تشدد سعد باشا للضغط على ملنر من خلال عدلي باشا. الأمر الثاني تدهور علاقة سعد وعدلي المطرد وتنامي الخصومة والعداء بينهما وقد صار أمرًا مقطوعًا به عند من حولهم حتى أن واحدًا يوصي آخر ألا يذكر لسعد أنهم وجهوا شكرًا لعدلي! والثالث تأثير علاقة عدلي باشا وملنر على مجريات الأمور داخل الوفد، فاستطاعة عدلي باشا أن يقابل ملنر دون تقيد بما تفرضه التقاليد من رسميات جعل اعتقاد أعضاء الوفد أن الأمل والملاذ هو عدلي يزداد عمقًا ورسوخًا مع كل أزمة، فينظرون إلى عدلي يكن باشا على أنه المنقذ المغيث ولا يرون في سعد زغلول باشا إلا المتشائم المعرقل!

* * *

وفي مساء ذلك اليوم، الثلاثاء ٢٠ يوليو ١٩٢٠ يقع أمر غير مألوف، فقد أرسل ملنر دعوة لسعد باشا لمقابلته في منزله في الحادية عشرة من صباح اليوم التالي. والغريب في الأمر أن المقابلة تمت بين سعد زغلول وألفريد ملنر وحدهما دون حضور عدلي يكن لأول مرة. عمومًا لم تسفر المقابلة عن أي جديد وفق ما روى سعد باشا لرفاقه وأثبته سليم بك في مذكراته التي تعد المرجع الأول لتفاصيل ما جرى في لندن في تلك الأيام، ووعد ملنر سعد باشا بأن يرسل له خطابًا في اليوم التالي يضمنه موقف لجنته من مشروع الوفد وذلك بعد أن يجتمع بهم للتشاور؟

انفض الأعضاء بعد ذلك ليتناولوا طعام الغذاء وينتظرون خطاب ملنر والبعض يمني نفسه بأنه سينطوي على بادرة أمل جديدة أو يحمل منفذًا للأزمة تنقذ المفاوضات من الانهيار والوفد من العودة خاوي الوفاض.

ولكن هيهات أن يقتر الإنجليز بما لا ينتزع منهم انتزاعًا أو يتساهلون فيما يمكنهم التشبث به، فقد جاء خطاب ملنر في اليوم التالي رافضًا لمشروع الوفد ومطبقًا لسياسة «ضبط التنازلات» بحذافيرها. فقد رفض قبول مشروع الوفد كأساس للمفاوضة وبعد عبارات يغلب عليها غطرسة القوة وعنجهية المحتل يلقي ملنر بتنازل يسير على

الطاولة، «لذلك نرى إذا أريد استئناف محادثتنا (كما أرجو ذلك من صميم الفؤاد) أن تقبلوا أن تستمر المناقشة على أساس تلك الوثيقة (يقصد مشروعه)»[1].

* * *

تأمل سياسة «ضبط التنازلات»، في البداية يطرح الإنجليز مشروعًا مجحفًا أشد الإجحاف، فلا يرضى به أحد بل يكون سببًا في اتحاد كلمة أعضاء الوفد على رفضه رفضًا باتًا، فيتحرك الجانب البريطاني ويطرح هذا التنازل فيقبل أن يتناقش فيما وضع من شروط، ولكن التنازلات ضبطت بحيث إنه لا يقبل أن يجعل مشروع الوفد هو أساس المفاوضة فيكون قد قبل الحرب على أرضه هو، بل يقبل مناقشة حول المشروع البريطاني وكأنه يحارب على أرض خصمه يتنازل عن جزء منها ويستبقي أكثرها في قبضته.

وقد حققت سياسته الجهنمية بغيتها وبلغت مرماها، فانقسم الوفد بين رافض للمفاوضة على أساس مشروع ملنر ويرغب في قطع المفاوضات فورًا والعودة إلى باريس، وطبيعي أن هذا الفريق كان بقيادة سعد باشا ولكن انضم إليه في رأيه بعض أعضاء الفريق الآخر ومنهم على باشا ماهر وحمد باشا الباسل وعبد اللطيف المكباتي، علاوة على رجليه سينوت حنا بك وواصف باشا غالي. أما الفريق الآخر وكان بالطبع بقيادة عدلي باشا فقد رأى التريث في الأمر.

وأخيرًا تقدم عدلي باشا باقتراح لنزع فتيل الجلسة التي سادها التوتر والعصبية بأن تستأنف في اليوم التالي بعد أن يأخذ كل عضو فرصة للتفكير في الأمر. بيد أن ذلك لم يحدث إلا بعد أن أعطى سعد باشا تعليماته لسليم بك أمام الجميع بالاستعداد للسفر إلى باريس بعد غد.

وقد ذكرنا فيما سبق ما نراه سببًا لتشدد سعد باشا وميله إلى المبالغة في اتخاذ مواقف متشددة، ونزيد هنا أنه يتراءى لنا أنه كلما تأزمت الأمور وهدد سعد باشا بقطع المفاوضة والعودة إلى باريس، يكون تاريخ المغادرة بعد يوم، والرأي عندنا أن ذلك اليوم لم يكن لحزم الحقائب وحجز التذاكر فقط وإن بدا كذلك، ولكن الزعيم كان

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ٧١.

يعرف أن ما يقرره سيصل ملنر لتوه، وهو من طرف خفي يمنحه فرصة أخيرة ليتخذ مبادرة أو يطرح تنازلاً.

خرج عدلي يكن باشا والأعضاء من اجتماعهم بفندق كارلتون ليجتمعوا هم أنفسهم مرة أخرى ولكن في فندق كلارِدج[1]، ولكن شتان الفارق بين الاجتماعين! لم يكن الفارق طبعًا في فخامة كلارِدج وأبهته فقط، وإنما كان في غياب سعد زغلول باشا عن الاجتماع وذلك حتى يتجنبوا تعليقاته اللاذعة لهم واتهامهم بالرغبة في التفريط والميل إلى التنازل!

وطبيعي أن سعدًا كان يدرك أن هناك اجتماعات تدور من وراء ظهره وتكتم عنه فيزداد ضيقًا من الأعضاء ويشتد غلظة في معاملتهم فتزيد الهوة ويتسع الفتق. هكذا وقع الوفد في حلقة مفرغة من الخلاف والشقاق ومضوا في طريق رسمه عدوهم من خلال سياسة «ضبط التنازلات»، لا تظلله سوى الضغينة والكراهية والتراشق بالاتهامات وتبادل الإهانات!

* * *

وبينما كان الأعضاء يتناولون عشاء فاخرًا في مطعم فندق عدلي باشا، جلس سعد باشا في غرفة فندقه يدبج خطابًا شديد اللهجة إلى ملنر ينهي إليه قراره بقطع المفاوضات والعودة إلى باريس. ونرى أن سعد باشا أراد بهذا الخطاب أن يأخذ بزمام الموقف المصري في يده ولا شك أنه قد بدا له من نغمة الأعضاء أنهم مستعدون للتفاوض على أساس مشروع ملنر، فأراد هو أن يضغط على ملنر بشكل أكبر بالتهديد بقطع المفاوضة وهو ما كان سعد باشا يملك من وسيلة ضغط في ذلك الوقت.

من ناحية أخرى أراد أن يبدأ اجتماعه مع أعضاء الوفد في اليوم التالي بموقف يحدده هو حتى لا ينزلق معهم إلى مناقشة حول ما يمكن قبوله من مشروع ملنر، وسنرى أن هذه السياسة قد نجحت حين وافق ملنر على مشروع آخر أفضل من مشروعه الأول رغم كل ما فيه من نقائص وسلبيات.

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ٧٣.

وكأن الأعضاء كانوا موقنين بأن سعد باشا سيمارس ضغطًا شديدًا عليهم في تلك الجلسة فدعوا إليها من يعرفون منزلته عند سعد باشا ومن لم يشارك في عملهم من قبل، حسين رشدي باشا. وبالفعل يروي لنا سليم بك أن جلسة صباح الجمعة ٢٣ يوليو ١٩٢٠ كانت جلسة عاصفة طالب البعض بالأناة والصبر وأبدوا عدم موافقة على صيغة الخطاب، فثار الرئيس ثورة بالغة الشدة وعمق الأثر لم يجد فيها نقاش ولا خففها حوار، وفي النهاية اضطر عدلي باشا أن يأخذ خطاب سعد إلى ملنر ليطلعه عليه ويستطلع رأيه فيه!

* * *

مولد تصريح ٢٨ فبراير

«وكتبنا جوابًا لملنر نبدي له الأسف لخيبة ظننا في التوفيق ونستأذنه بالسفر كما تقضي به الواجبات الأدبية. وقبل أن نرسله اطلع عليه عدلي باشا فذهب بصورة منه إلى ملنر وعاد فأكد لنا أن لورد ملنر لم يخطر بباله قطع المفاوضة وأنه اتفق معه على أن يبحثا معًا عن طريقة مرضية للطرفين بقصد استئناف المفاوضات فعدلنا عن السفر»[١].

ذلك ما حدث باختصار كما رواه سعد باشا فيما بعد، وبينما هلل الأعضاء واستبشروا خيرًا وهم يرون في ذلك بارقة أمل، استاء سعد باشا ولاحظ أن عدلي باشا لم يأت بجديد وأن ذلك هو ما قاله ملنر في خطابه، ثم زاد بتجديد اقتراحه بالسفر وقطع المفاوضة!

هنا انتحى عدلي باشا بصاحبه جانبًا ولم يصحبهما غير رشدي باشا وقال له كلامًا أثبته سليم بك رغم أنه لم يكن حاضرًا قطعًا، فلا يسوغ أن يحضر سكرتير الوفد حديثًا رؤي أن يدور بمعزل عن أعضائه، ولعل سعد باشا رواه له فيما بعد. المهم أن الحديث حمل عبارة في منتهى الأهمية، فقد طلب عدلي يكن من سعد زغلول ألا يعلن معارضته لما يقترحه ملنر، على أساس أن الحقوق المصرية التي يقبل الإنجليز النزول عنها في هذه المفاوضة حتى إذا لم يكتف بها الوفد «تفيد في أنهم لا يعدلون عنها، بل يعرضونها من طرفهم لتكون أساسا لاتفاق بينهم وبين الأمة فيما بعد[٢]».

---

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٧٠.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ٧٧.

بعبارة أخرى اتخذ عدلي يكن أسلوبًا تفاوضيًا شديد الحذق والبراعة، فالأصل أن الإنجليز يقدمون ما يقدمون من تنازلات عن ما في أيديهم مقابل معاهدة تكسبهم شرعية وجودهم في مصر وتكفل لهم وجودًا مستقرًا على أرضها وتقيهم من ثورة جديدة ضدهم، أما عدلي باشا فقد رأى أنه إذا كان ما يعرض الإنجليز من ثمن سياسي، يعني من حجم تنازلات، أقل من أن يقبل به المصريون في مقابل التوقيع على مثل هذه المعاهدة، فلا ضرر من أن يتمسكوا بألا ترجع بريطانيا عنه، بل تعلنه وتعترف به من جانبها.

والبراعة هنا أن الجانب المصري يكون قد حصل على بعض من أمانيه، قل أو كثر، المهم أنه ظفر بها دون أن يعطي المقابل، أي المعاهدة التي تمنح الشرعية والاستقرار، وبذلك يكون قد أخذ دون أن يعطي وادخر ما لديه من ثمن لجولة جديدة يكون له فيها مزيد من التنازلات. وقد كانت هذه الفكرة هي الأساس الذي قام عليه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، أن تعلن بريطانيا من جانبها تنازلات دون أن توقع مصر معاهدة معها مقابل ذلك.

لم يبد سعد باشا رأيًا واضحًا فيما اقترحه عدلي باشا، وكان كل ما رآه هو أن هناك اتجاهًا إلى استمرار عدلي باشا ورشدي باشا في المفاوضات مع ملنر بعد أن يقطعها الرئيس وأن أغلب الأعضاء يميلون إلى ذلك وهو ما يعني عمليًا انتزاع صولجان السلطة من يد سعد زغلول وتسليمه إلى عدلي يكن.

أمرٌ غدا مستحيلاً أن يوافق عليه سعد!

* * *

معاهدة يكنية أم معاهدة سعدية؟!

في ذلك الوقت كان عدلي باشا يبذل قصارى جهده للتوسط والخروج من المأزق وقد أيقن أن قطع المفاوضة ومغادرة لندن يعد انتكاسًا للقضية وضياعًا لفرصة رآها تلوح في الأفق وعدَّها تستحق الاغتنام. وفي إطار مساعيه لذلك عكف هو ورشدي باشا ولطفي السيد باشا وعبد العزيز باشا فهمي وعلوبة باشا لوضع مشروع جديد يكون أساسًا للتفاوض مع ملنر دون أن يبلغوا به سعد زغلول أو يستشيروه فيه!

ويمكن تصور مضمون الأسلوب التفاوضي الذي لجئوا إليه هنا، فقد أرادوا طرح حل وسط بين ما اقترحه الوفد وبين ما أصر عليه ملنر، كل في مشروعه. فملنر في ذلك الوقت يصر على أن يكون مشروعه أساس التفاوض، وبالتالي يكون ما يمكن زحزحته عنه ـ إذا كان ذلك المشروع المجحف هو خط البداية ـ قليلا. أما إذا استطاع عدلي باشا أن يوجد خط بداية آخر أقرب من الأول إلى مطالب المصريين، فربما تكون فرص النجاح أحسن ومبلغ ما يمكن الحصول عليه أكبر. والغالب أن إيثاره عدم إشراك سعد باشا هو علمه أنه سيتمسك بمشروع الوفد الأول وبذلك تختنق المحاولة في المهد ويعودون إلى مأزقهم الأساسي.

وكان يوم الأحد ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٠ من الأيام الفاصلة في علاقة الرجلين، فقد نما إلى علم سعد باشا أن عدلي باشا قدم المشروع إلى ملنر من تلقاء نفسه «من غير علم لنا بشيء من ذلك. ثم سمعت به همسًا واطلعت على صورة منه فوجدته يرمي إلى تأييد الحماية على البلاد»[1].

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر والصفحة.

وثمة تساؤل ينبغي أن نتوقف عنده لنحاول استطلاع شكل العلاقات داخل المعسكر الوفدي في ذلك الوقت، من الذي أطلع سعد باشا على مشروع عدلي باشا؟ وما مصلحته في ذلك؟ سعد باشا يقول إنه علم به «همسًا»، وسليم بك ذكر الواقعة ووصف رد فعل سعد باشا ولكنه لم يذكر من أطلعه عليه واكتفى بقوله إن سعد باشا «علم» به[1]، رغم دأبه طوال مذكراته بأجزائها الثلاثة على أن يدون أدق التفاصيل!

مرة أخرى من الذي أطلع سعد باشا على المشروع، لقد قضى الجميع مع بعضهم أسابيع طويلة وأصبح خط كل منهم معروفًا لدى زملائه، ومن ثم فلا يمكن تصور أن من نقل الأمر فعل ذلك بحسن نية أو دون قصد؟!

* * *

دعنا نقارن بين المشروع اليكني والمشروع السعدي. الأول أعطى الإنجليز حق بقاء قوات في منطقة القناة على ألا يكون لها «صفة احتلال عسكري للأرض المصرية ولا يخل بسيادة مصر» ولكنه لم يربطها بزمن محدد كما لم ينص على مدة سريان للمعاهدة، بينما كان مشروع سعد باشا قد أباح لها التمركز في سيناء وحدد مدة المعاهدة بثلاثين عامًا رافضًا مبدأ الأبدية. وقد حدد مصطفى النحاس فيما بعد في مايو ١٩٢١ أهم مآخذ الوفد على مشروع عدلي باشا بعدم الربط بين إلغاء المحاكم القنصلية وبين موظف الحقانية البريطاني وعدم الربط بين إلغاء صندوق الدين وبين موظف المالية[2].

كذلك انتقد النحاس باشا أن المادة الثالثة من مشروع عدلي باشا نصت على أن «تتعهد مصر ألا تعقد مع دولة أخرى أي معاهدة سياسية تخل بنصوص المعاهدة الحاضرة من غير اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى»، مع أن مشروع الوفد تعهد «بألا تعقد (مصر) أية محالفة مع أية دولة بدون الاتفاق مقدمًا مع بريطانيا العظمى»، والصيغة العدلية أفضل من وجهة نظر مصر من حيث أنها قصرت الشرط على المعاهدات التي تخل بنصوص المعاهدة الحاضرة بينما نرى الصيغة الوفدية قد اتسعت لتشمل «أية محالفة»!

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٧٨.
(٢) نفس المصدر ص٩٩.

تساوى المشروعان في النقاط الأخرى فترى كلاً منهما قد تشدد في بعض وتساهل في آخر، ونرى أن الفارق الأساسي بين ما اقترحه سعد باشا وبين ما اقترحه عدلي باشا هو مسألة الاحتلال العسكري، فبينما اقترح الأول إنشاء قاعدة شرق القناة في سيناء وافق عدلي باشا على إقامتها غرب القناة وحاول تخفيف الضرر من وجودها بالنص على أنها لا تمس استقلال مصر أو سيادتها على أراضيها.

أما القول بأن مشروع عدلي باشا لم يحدد مدة لسريان المعاهدة مما ينتج سريانًا أبديًا لها، فلا نرى لذلك قيمة كبيرة رغم ما يبدو فيها لأول وهلة من غبن واضح، فالعبرة في تنفيذ المعاهدات بين الدول لا تكون أبدًا بمدة سريانها المدونة فيها، بل باستمرار الظروف التي عقدت في ظلها وأهمها ميزان القوة بين أطرافها. إن استمر على حاله وقت عقدها لما أمكن إحداث تغيير جذري في بنودها وما تمنحه لكل طرف، وإن تغير يبادر الطرف الذي تغير الميزان لصالحه بالضغط على الآخر لاستخلاص مميزات إضافية.

على أي حال فقد رفض الإنجليز المشروع رفضًا قاطعًا لم يبق معه أي بارقة أمل في إمكان توقيع معاهدة على أساسه، ومن ثم فهو لا يخرج عن كونه حلمًا بعيد المنال لا تمنح الظروف الماثلة على الساحة آنذاك أي فرصة لتحقيقه.



أما موقف سعد باشا من ذلك المشروع فقد اتسم بالكثير من الحنكة والدهاء، فالزعيم أظهر امتعاضه واستياءه من جهود عدلي يكن وقلل من قيمتها واستبعد نجاحها كدأبه معه. بيد أنه رغم ذلك لم يرفض مساعي عدلي باشا ولم يطلب إيقافها، فقد كان يمكنه أن يتخذ موقفًا عنيفًا كأن يعلن مثلاً رسميًا عدم موافقته على مشروع عدلي أو يخبر ملنر رسميًا بذلك، بل نراه يقبل تأجيل سفره مرة أخرى والبقاء في لندن انتظارًا لما تسفر عنه تلك المساعي اليكنية. فلما رفضه ملنر تنصل منه وأصر حين رد على خطاب ملنر الذي رجاه فيه تأجيل سفره على أن يذكر أن محادثات عدلي

باشا وملنر كانت باتفاق بينهما دون طلب من الوفد[1] وحين عاد إلى مصر سخر منه ووصفه بأنه «مشروع لطيف من حيث هو مشروع حماية!!!»[2].

ونرى أن سعدًا كان يعلم أن قطع المفاوضات ليس أمرًا هينًا ولا بديلاً سهلاً، إذا اتخذه يكون قد دفع بالعمل الوطني إلى طريق وعر بالغ الصعوبة تبذل فيه الأمة تضحيات جمة وتتحمل خسائر مؤلمة، ولذا كان حريصًا على أن يستنفد كل الفرص التفاوضية أولاً قبل أن ينحو هذا النحو، وهو في ذلك متفق تمامًا مع عدلي ومؤيديه.

على أنه بموقف الرافض للمشروع القابل للتفاوض حوله، يضغط على ملنر أقصى ما يستطيع حين يعلم هذا أن سعد لا يوافق وأن الأعضاء يحاولون إقناعه. وفي ذات الوقت يحتفظ بمساحة مناورة واسعة كدأبه، فإذا لاحت فرصة تقدم وفاوض، وإذا تشبث الإنجليز هاجم المحاولة ورفضها كما حدث بالفعل بعد ذلك.

* * *

استمر عدلي باشا طوال الفترة منذ تبادل مشروعي الوفد وملنر وحتى تقدم ملنر بمشروعه الثاني يمارس وساطته بمنتهى النشاط والجد. وقد اتسمت مجهوداته في هذه الفترة بسمتين أساسيتين، الأولى أنه أجرى تلك المفاوضات منفردًا، فقد توقفت تمامًا اجتماعات لجنة ملنر وأعضاء الوفد برئاسة سعد باشا، وأصبحت كل الاجتماعات مقصورة على لورد ألفريد ملنر وعدلي يكن باشا. السمة الثانية هي أن عدلي باشا لم ينس في أي وقت طبيعة الدور الذي يلعبه أو الحدود التي يتحرك بداخلها، وهي الوساطة ومحاولة تقريب وجهات النظر، بيد أن الرأي الأخير والقرار الفاصل في يد سعد زغلول دون سواه. ومن هنا تراه يطلع الوفد ورئيسه على ما يجرى في كل اجتماع عقب الانتهاء منه حسب ما أجمع مؤرخو تلك الأيام[3]. الأمر الذي يدحض أي اتهام لعدلي برغبته في الانفراد بالشأن المصري أو تجاهل دور سعد ومكانته من الأمة.

---

(١) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٧٠.

(٢) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٧٠.

(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ٨٩ ومحمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٧٢ وأحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٣٣.

أيًا كان، فقد ظهرت أول نتيجة لمساعي عدلي باشا لدى الإنجليز مساء الخميس ٢٩ يوليو حين اجتمع عدلي باشا مع الوفد وأبلغهم أن بريطانيا تصر على أربع نقاط لا تقبل تسوية دونها:

١ ـ الإشراف على التشريعات المطبقة على الأجانب.

٢ ـ احتلال منطقة القناة لتأمين المواصلات الإمبراطورية.

٣ ـ ألا تعقد مصر معاهدة سياسية بغير رضا بريطانيا.

٤ ـ أن يكون لممثل بريطانيا في مصر أسبقية على سائر ممثلي الدول الأخرى.

وقد عقب عدلي باشا على ذلك بأنه تقدم محسوس وأيده في ذلك لطفي باشا السيد وعبد العزيز باشا فهمي، أما سعد باشا فقد وصفها بأنها «أخف أنواع الحماية وأقل أنواع الاستقلال». ومضى يحلل كل نقطة فاعتبر أن الأولى يمكن تخفيفها بقصرها على القوانين التي ليس لها مثيل في الدول صاحبة الامتيازات وأبدى تخوفًا شديدًا من ثاني نقطة على أساس أن إنجلترا يمكنها أن تتدخل بجنودها في أي اضطراب داخلي يقع واعتبر النقطتين الثالثة والرابعة مظهرين صارخين للحماية[1].

ويظهر أثر الانقسام الذي كان الوفد يعاني منه في هذا الموقف بجلاء، فتراه بمثابة غشاوة وقعت على بصيرة أعضاء الوفد ورئيسه. فسعد باشا الذي اعتبر الشرط الثالث مظهرًا صارخًا من مظاهر الحماية كان قد ضمّن المشروع الذي حرره هو نصًا مطابقًا لهذا الشرط، إذ جاء بمشروع الوفد بالحرف الواحد أن تتعهد مصر «بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدمًا مع بريطانيا العظمى»، بل زاد على هذا بأن جعل «كل ما كان مخالفًا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بكافة المعاهدات الأخرى مُلغَى لا عمل له»[2].

مع ذلك ترى سعد باشا يزايد على صاحبه ويستنكر منه ما قد أباح لنفسه!

* * *

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٨٥-٨٦.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص٩٤.

ملنر يلقي كارت

سدر ملنر يطبق سياسة «ضبط التنازلات» وفق خطة الإنجليز الشيطانية لضرب الوفد وتقسيمه، فتراه يقدم مشروعًا جديدًا يحاول به اصطياد فريق من الوفد واستعدائهم ضد الباقين. فبعد ظهر الإثنين ٩ أغسطس[١] حضر عدلي إلى مقر الوفد وأبلغ الأعضاء أنه اطّلع على مشروع ملنر الجديد فألفاه أحسن قليلاً من مشروعه الأول، وإن استبقى وضع قوات في منطقة القناة[٢]. وفي مساء اليوم التالي جاء عدلي باشا[٣] وفي يده المشروع الجديد ودعوة من ملنر إلى سعد باشا لمقابلته يوم ١٣ أغسطس لاستئناف المفاوضة حول هذا المشروع.

وفي محاولة لتقويم موضوعي لجهود عدلي باشا في تلك الأيام وفاعليته، ينبغي المقارنة بين ما أتى به من خلال تفاوضه المنفرد المباشر مع ملنر خلال الأيام التي سبقت ذلك المشروع الجديد وبين مشروع ملنر الأول الذي أسفرت عنه المباحثات الجماعية التي قادها سعد باشا خلال شهر يونيو ١٩٢٠.

وبدراسة نصوص المشروعين[٤] نجد أنه لا يمكن تفضيل واحد على الآخر بشكل

---

(١) ذكر علوبة باشا نفس الجلسة في مذكراته لكنه كتب أنها كانت يوم ٥ أغسطس (محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٦٨).

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ٩٤.

(٣) هنا أيضًا يوجد اختلاف طفيف في التواريخ، فقد ذكر علوبة باشا أن عدلي باشا جاء بالمشروع مساء ١١ أغسطس (محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٧٠).

(٤) يمكن مراجعة نصي المشروعين في عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص١٥٠-١٥٢ وص١٥٧-١٦١.

مطلق فقد زاد الثاني على الأول في بعض جوانبه ونقص عنه في بعض آخر. وبذلك لا يمكن الادعاء بأن المشروع الجديد يحقق الاستقلال أو حتى الحد الأدنى من أماني المصريين. بيد أن هذا لا ينفي أن المشروع قد أتى «بمنافع لا يستهان بها»[1] كما قال سعد باشا. أهم تلك النقاط أن المشروع نص على أن إنجلترا «تعترف» باستقلال مصر مقابل عبارة «تضمن» حقوق مصر التي جاءت في المشروع الأول والفارق بينهما شاسع ملؤه معاني الوصاية والسطوة.

كذلك في مسألة الوجود العسكري البريطاني التي كانت تعتبر عقدة العقد في أي تسوية، فقد حقق المشروع الجديد بعضًا من تقدم، فقد نص على ألا «يعتبر وجود هذه القوة بأي وجه من الوجوه احتلالاً عسكريًا للبلاد كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر»، وقصر سبب وجودها على غرض حماية المواصلات البريطانية وحذف ما كان قد ورد في المشروع الأول من أن من بين أغراضها «التمكن من الدفاع عن القطر المصري».

نقطة أخرى في منتهي الأهمية نص عليها المشروع الجديد هي ضرورة قيام مفاوضات «بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين معتمدين من الحكومة المصرية»، وهو تأكيد لأن ما يجرى في ذلك الوقت لا يعدو من وجهة نظر بريطانيا أن يكون مشاورات من أجل تقصي الحقائق وليست مفاوضات رسمية.

ويرى المستشار البشري أن ملنر أراد بذلك الإشارة «إلى إزماع بريطانيا تخطي الوفد، وتخطي سعد زغلول الذي كان يمثل الوفد لا الحكومة. وكان المرشح لتولي تلك المفاوضات هو عدلي يكن يؤيده من الوفد «المعتدلون»»[2].

على أننا لا نرى هذا الرأي، فأول الأمر لم تكن تلك الفكرة جديدة أو مفاجئة، فقد رأينا أن ملنر أثار تلك النقطة قبل أشهر طويلة في أثناء وجوده في مصر. ثانيًا وهو الأهم فقد رأينا إقبال سعد زغلول باشا على الفكرة وتأييده لها وإلحاحه على عدلي باشا لأن يقبل رئاسة حكومة تضطلع بمهمة المفاوضة (راجع فقرة عهد بين الصاحبين)، فالنص على ذلك في المشروع الجديد كان تطبيقًا لاتفاق جرى منذ فبراير ١٩٢٠ بين سعد وعدلي وملنر. ثالثًا، لم يُثِر سعد باشا مسألة تخطي الوفد هذه

---

(١) بيان سعد زغلول باشا إلى الأمة وقد نقلناه عن عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١١٣

(٢) طارق البشري: سعد زغلول يفاوض الاستعمار ص٤٢-٤٣.

فقد كان مقتنعًا بأن معاهدة بين دولتين يتحتم أن تكون بين حكومتين بدليل أنه هو نفسه قد صرح لملنر «أن مصر الآن في حاجة إلى وزارة تستحق الثقة»[1] في أول لقاء لهما بعد تسلم المشروع. رابعًا، ففي تلك المرحلة كانت لندن قد عدلت عن سياسة تجاهل الوفد التي بدأت بزيارة ملنر لمصر وانتهت بالمقاطعة، فقد فطن الإنجليز إلى حتمية التعامل مع هذه القوة السياسية والاعتراف بوجودها والدليل على ذلك أن ملنر نص في الخطاب الذي تصدر مشروعه الجديد استعداده لحمل الحكومة البريطانية على قبوله إذا ما حصل على وعد من سعد زغلول وأعضاء الوفد على استعدادهم لتأييد المشروع وإقناع الرأي العام المصري به[2]، مما يقطع باعتراف لندن رسميًا بدور الوفد وسعد باشا بصفة خاصة وقدرته الفائقة على توجيه الرأي العام المصري والتأثير على اتجاهاته.

* * *

عقد الوفد خمس جلسات ساخنة[3] لمناقشة المشروع الجديد، فماذا رأوا؟ أما سعد باشا فقد قال «لما قرأته (مشروع المعاهدة) اقشعر بدني لأني وجدته حماية صرفًا ولا يمكن قبوله». ووقف في صفه على ماهر وواصف غالي وسينوت حنا[4]، أما باقي أعضاء الوفد الذين كانوا في لندن فموقفهم منه مختلف من راوٍ إلى آخر!

هؤلاء الأعضاء هم عبد العزيز فهمي ولطفي السيد ومحمد محمود وحمد الباسل والمكباتي ومحمد علي علوبة. سليم بك روى أنهم قبلوا المشروع باعتباره أقصى ما يمكن الوصول إليه في ذلك الوقت. من ناحية أخرى لم يذكر عبد العزيز فهمي ولطفي السيد شيئًا في مذكراتيهما وهي مختصرة على أي حال، أما علوبة باشا فيقول إن الأعضاء رأوا في المشروع ما يشجع على التفاوض حوله لتحسينه وتخليصه من أهم العيوب والنقائص التي شابته[5]، ويتفق معه في هذه الرواية الأستاذ أبو الفتح[6]،

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٠٦ ومحمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٧٢.
(٢) خطاب ملنر المؤرخ ١٨ أغسطس ١٩٢٠ وقد نقلناه عن محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٧٥.
(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١٠٤.
(٤) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٧١.
(٥) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٧٢.
(٦) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٨١.

بينما نسب سعد باشا إلى عبد العزيز باشا فهمي أنه قال إن المشروع «استقلال ونصف وهو أول رجل (يعني عبد العزيز باشا فهمي) كان يقول إن هذا المشروع يصلح قاعدة لاستئناف المفاوضات»[1].

أما أن المشروع استقلال ونصف فهذا ما نرى فيه مبالغة صارخة، أما أنه يصلح قاعدة لاستئناف المفاوضات، فلم لا ؟ و«العبرة بالنتائج ما دامت لا تلزم أحدا بشيء»[2]، كما قال سعد باشا نفسه حين قدم إلى لندن في بداية المفاوضة (راجع فقرة أزمة تلو أزمة).

* * *

ماذا عن عدلي يكن باشا نفسه؟ هو لم يترك مذكرات أو أوراقًا تعبر عن وجهة نظره، و لم يذكرها أي من سليم بك وعلوبة باشا والأستاذ أبو الفتح، وهم الثلاثة الذين كتبوا عن تلك الأيام كشهود عيان رأوا ما جرى وسجلوه، كل من منظوره، كذلك لم يرو سعد باشا في خطبته المشهورة في ٦ مايو ١٩٢١ التي روى فيها ما حدث في تلك الفترة من وجهة نظره، لم يرو أن عدلي أيد المشروع أو حاول إقناعه بقبوله وإن كان قد وصفه ساخرًا بأن «عدلي باشا هو الذي سعى في إحضاره»[3]. بيد أن سعد باشا أسرَّ إلى طاهر بك اللوزي في خطاب مؤرخ ٣١ يناير ١٩٢١ أنه يرى أن عدلي باشا يعتبر المشروع مقبولاً دون تعديل.

والرأي عندنا أن عدلي باشا لم يكن يرى المشروع «حماية صرفًا» وإلا لما أتى به ولاعتذر لملنر عن عدم استطاعته حمله للوفد والأغلب أن رأي الأعضاء الذي وصفه علوبة وأبو الفتح كان هو رأي عدلي باشا، فالمشروع من منظورهم به مزايا ويمكن بالمزيد من الجهد في التفاوض إقناع الإنجليز بتقليص بعض عيوبه.

* * *

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٧٣.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٠٧.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

استطلاع أم احتكام؟

نشأت فكرة، أو فلنقل نبتت فكرة كما قال سعد باشا فيما بعد، فكرة استشارة الأمة في مشروع ملنر قبل أن يتخذ الوفد موقفًا نهائيًا منه. مرة أخرى لم يذكر أحد من صاحب هذه الفكرة تحديدًا، سليم بك روى أنه في آخر لحظة من آخر الاجتماعات الخمسة التي عقدها الوفد لمناقشة المشروع «تم شبه تفاهم» على أن يبلغ سعد باشا ملنر بذلك حتى لا يضطر سعد باشا إلى اتخاذ موقف نهائي من المشروع عند مقابلته لملنر في اليوم التالي[١].

أما الأستاذ العقاد فقد ذهب إلى الاعتقاد بأن هذا الاقتراح إنجليزي في منشئه ومنطقهم فيه أن أعضاء الوفد طالما ذكروا التوكيل كمرجعية لكل ما يمكنهم قبوله أو رفضه وكان رد الإنجليز أن هذا التوكيل هو ما اقترحتم أنتم على أمتكم وأن بإمكانكم العودة إليها باقتراح جديد[٢]. والأغلب أن الأستاذ العقاد قد استقى هذا الاعتقاد مما كتبه ملنر في تقريره بهذا المعنى[٣].

هلا كانت الغلبة لا تزال لسعد باشا وفريق المتشددين؟ أم أن فريق المعتدلين داخل الوفد بقيادة عدلي باشا قد بدأ يملك زمام الأمور وأضحى له قدرة على توجيه مسارات الرأي العام في مصر على نحو يتسق مع آرائه ويؤيد مواقفه... تلك هي المسألة؟

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١٠٥-١٠٦.

(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣١٨.

(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، تقرير ملنر ص٦٥.

تلك هي المسألة التي رأى الإنجليز أن استطلاع رأي الأمة كفيل بحلها، من ناحية أخرى كتب الأستاذ أبو الفتح أن بعض الأعضاء عارضوا الفكرة مخافة أن تؤدي إلى انقسام في صفوف الأمة وروى شفيق باشا أن سعد باشا كان من أصحاب هذا الرأي غير أن الفريق الآخر دفع بأن «العبرة بسواد الأمة الذي سيقر رأيًا من الرأيين»[١].

وقد أكد سعد باشا نفسه أن الاقتراح كان من الفريق المعارض له[٢]، وهو ما يتفق مع منطق سعد باشا وخطابه الذي كان دائمًا يرتكن إلى مسألة التوكيلات ويتمحور حول زعامته، فالشعب بموجب التوكيل قد فوض الوفد وفوضه هو شخصيًا في تمثيله والتعبير عن رأيه، ومن ثم يكون مستبعدًا أن يفكر في اللجوء إلى الشعب مرة أخرى ليستفتيه فيما هو مفوض فيه.

إنما الأقرب إلى المنطق فيما نرى أن الأعضاء حين رأوا أن المشروع الذي اعتبروا أن فيه فرصة لإنقاذ البلاد من حماية باتت تئن من ثقلها وطول بقائها يكاد يموت في المهد أمام رفض سعد باشا له لجئوا إلى تلك الفكرة. ومن هذا المنطلق يكون الأمر أقرب إلى الاحتكام منه إلى الاستطلاع، احتكام للأمة فيما اختلفوا فيه مع رئيسهم لعل ذلك يخلصهم من تمكنه من الانفراد بتسيير الأمور وإدارة دفة القرار الوفدي الذي كان يرتكن لتحقيقهما على شعبيته الكاسحة، وكم رأيناه يهدد بنشر بيان أو اتخاذ موقف علني تجاه أي من مواقف الخلاف فيكون ذلك دائمًا بمثابة السيف البتار الذي يشهره في وجوههم فيربح كل جولة.

على هذا يمكن اعتبار فكرة استطلاع رأي الأمة أول محاولة للاستيلاء على الوفد من الداخل التي فضلها الأعضاء عن الانسلاخ عن الوفد وتركه للرئيس! وسنري أن سعد باشا كان يدرك نية خصومه وقد استطاع إجهاض الخطة في مهدها.

* * *

في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة ١٣ أغسطس سنة[٣] ١٩٢٠ بدأت

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٧٣٦.
(٢) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٧٢.
(٣) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٧٢

في وزارة المستعمرات البريطانية[1] آخر جلسة مفاوضات بين لورد ألفريد ملنر وبين سعد زغلول باشا بحضور عدلي يكن باشا كالمعتاد. وقد اتفقت المصادر على أن الاجتماع ساده جفاء وتوتر وانتهى في شد وبرود بين سعد باشا وملنر دون أي جديد. وكدأبه في الهجوم على سعد باشا في كل مذكراته واتهامه المستمر له بعرقلة الحركة الوطنية وحرصه المفرط على استبقاء شعبيته بأي ثمن، رجح علوبة أن ذلك التوتر يرجع إلى أن «طريقة مناقشة سعد أدت إلى انفعال ملنر وانتهى الأمر بأن قال إما أن يقبل المشروع أو يرفض ولم يغير فيه شيئا»[2]، وكدأبه في الدفاع عن سعد باشا في كل حركة وموقف، أرجع سليم بك ذلك إلى تمسك سعد بمطالب الأمة وحقوقها!

هنا وقع أمر قد يبدو بسيطًا ولكنه أسهم في خلق المزيد من التوتر والتشكك بين الصاحبين، فقد التفت ملنر إلى عدلي باشا وتحدث معه بالإنجليزية التي لم يكن سعد باشا يعرف منها كلمة في ذلك الوقت[3] ثم طلب من سعد باشا الاستمرار في إبداء ملاحظاته لكن سعد باشا رفض قائلاً «ما دام الأمر قبولاً أو رفضًا فليس عندي ما أقوله الآن». عاد ملنر لحديث الإنجليزية مع عدلي باشا برهة ثم انصرف سعد باشا بعد سلام فاتر واستبقي ملنر عدلي باشا دقائق انتظره في أثنائها سعد باشا في السيارة حتى لحقه فركب ولم يقل شيئًا لصاحبه عن حديث الإنجليزية[4].

أهمية هذه الواقعة يكمن فيما تلقي من ضوء على ما وصلت إليه العلاقة أو فلنقل ما تردت إليه العلاقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا في تلك الأيام حتى أن هذه اللفتة الهينة كان لها «أسوأ الوقع في نفس سعد»[5]، ولم يفت سعد باشا أن يذكرها مستنكرًا مسلك عدلي باشا بشأنها بعد أكثر من تسعة أشهر على وقوعها رغم

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٧١

(٢) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٧٣.

(٣) أمضي سعد باشا فيها بعد بعضًا من وقته في الإلمام بها في أثناء منفاه الثاني.

(٤) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٠٧-١٠٨ وأحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٧١-٧٢.

(٥) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١٠٨.

أنه كان قد عاتب عدلي باشا عليها حين سافرا إلى باريس وقد رد عدلي بأن ملنر قال ما معناه إن المفاوضات قد انهارت وأن ما بذل من مجهود قد راح سدى[1].

ولا ريب في أن اللياقة تقتضي ألا يتبادل اثنان حديثًا في وجود ثالث بلغة يجهلها وكأنهما يتهامسان في حضرته لا سيما وأن هذا الثالث هو من هو، وله ما له من مقام ومكانة. ولكن الواقعة أيضًا تلقي ضوءًا على شخصية الزعيم وعلى مدى ما كان قد نما بينهما من توتر وتكلف، فقد كان في مقدور سعد باشا أن يسأل صاحبه بمجرد أن لحقه في السيارة عما دار من حديث وليس في ذلك اقتحام لخصوصية ولا فرض على حرمة، فالحديث يخص قضية الأمة والسائل زعيم هذه الأمة وصاحب الرأي الأول في قضيتها.

والبادي أن سعد باشا كان شديد الحساسية من إجراء حوار باللغة الإنجليزية في حضوره دون ترجمة، فقد عبر في مذكراته عن فترة المنفى بمالطا عن ضيقه الشديد من محمد باشا محمود حين كان يتكلم بالإنجليزية مع ضابط المعسكر دون «أن يكلف نفسه عناء ترجمة ما يدور بينهما من حديث»[2]!

* * *

وكأن ما كان من خلافات وانقسامات داخل الوفد طوال الشهرين اللذين قضاهما في لندن ليس بكاف ليقع ما وقع من تصدع وانشقاق حتى يأتي اليوم التالي بخلاف جديد. فقد أرسل ملنر مبعوثه الشخصي ولرند إلى سعد باشا ليستطلع منه ملاحظاته على المشروع. تأمل حذق ملنر ومهارته في التفاوض، فبعد أن انتهى اجتماع اليوم السابق على إصرار ملنر على أن المشروع غير قابل للتعديل وإصرار سعد باشا المضاد على عدم إبداء رأيه فيه إذا كان الأمر كذلك، بعدها أراد ملنر أن يعرف رأي سعد باشا من طرف خفي، فإن كانت اعتراضاته بسيطة ربما أمكن النظر فيها للظفر بالمعاهدة المنشودة، أما إذا كان لا يزال متمسكًا بكل مطالبه فليس على ملنر حرج وقد انتهى الاجتماع الرسمي وهو متجاهل لهذه المطالب تمام التجاهل!

---

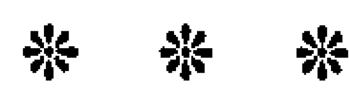
(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٧٢.

(٢) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص٧٧.

وقد حاول سعد باشا أن يقابل حنكة بحنكة وحيلة بمثلها، فرد على ولرند بذكر اعتراضاته على المشروع وهي باختصار مجموعة نقاط تصوب كل ما عاب المشروع من شروط مجحفة، ثم زاد بأنه إذا وافق الإنجليز على هذه التعديلات أمكن عرضه على جمعية وطنية.

بمعنى أن سعد باشا لم يلزم نفسه بالمشروع حتى بعد إدخال هذه التعديلات، بل رأى أن يحال إلى جمعية وطنية ربما كان يأمل أن تحصل على المزيد والمزيد. بيد أن علوبة باشا يرى أن سعد زغلول لم يكن يكترث إلا بالحفاظ على صورة الوطني المتشدد أمام الجماهير، فإذا وافقت هذه الجماهير على المشروع أمكن تنفيذه دون أن يحسب عليه أي تنازل «فيكون له من الفريقين (الشعب المصري والحكومة الإنجليزية) المجد الفريد»[1].

وقد بنى علوبة باشا رأيه على أساس أن سعد باشا سيقف على الحياد دون أن يبدي رأيًا في المشروع للأمة، «سوى أنه في السر يوافق على ما ينتهي إليه استفتاء الأمة»[2]، بيد أننا سنرى في الفصل القادم أن سعد باشا قد اتخذ موقفًا عكسًا صرفًا لما ذكر علوبة باشا، ومن ثم يتبين لنا أن هذا التفسير ليس إلا استمرارًا من صاحبه في الهجوم المستمر والاتهام المتصل لسعد زغلول في طول المذكرات وكأني بها لم تكتب إلا لهذا الغرض، فجاءت معظم تحليلاته فقيرة الموضوعية واهنة التسبيب!



على أي حال فقد كانت الشروط أكثر بكثير مما كان الإنجليز على استعداد لبذله من تنازلات وأمست الخطوة التالية هي استشارة الأمة في المشروع على حاله[3]. وعلى هذا قرر الوفد عودة أعضائه تباعًا إلى باريس فسافر سعد باشا يوم ١٦ أغسطس حيث كان عدلي باشا وأعضاء الوفد في وداعه كما أوفد ملنر سكرتيره الخاص[4]،

(١) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٧٣.
(٢) نفس المصدر والصفحة.
(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١١٢.
(٤) نفس المصدر ص١١٧.

وقد أبرق سعد باشا إلى اللجنة المركزية للوفد يوم سفره ما نصه «سارت المفاوضات للآن بطريقة مرضية[1].

وقد أبدى ملنر عن طريق مبعوثه رغبة في زيارة سعد باشا في فندقه لتوديعه ووافق سعد باشا بتدخل من عدلي باشا والأعضاء على تأجيل سفره يومًا واحدًا حتى يتيح لملنر فرصة لزيارته. وحضر ملنر في عصر يوم ١٥ أغسطس ومعه عدلي باشا وتبادل مع الرئيس عبارات المجاملة والتحية ثم انصرف فودعه سعد باشا حتى باب الحجرة بينما خرج معه عدلي باشا في سيارته[2].

حتى هذه اللفتة البسيطة تنم عن شخصية الرجلين، الكبرياء والشمم اللذان يبلغان حد المبالغة أحيانًا فيبدوان جفاء وغلظة، واللطف والمجاملة اللذان يبلغان حد المبالغة أحيانًا فيبدوان لينًا ووهنًا!

* * *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٧٣٧.
(٢) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص١١٣.

وقفة مع الأصدقاء

ينبغي علينا هنا أن نقف وقفة أخرى لندرس ما كان ونحلل ما جري، بعدما استعرضنا من زخم الأحداث وتدافعها. ولنبدأ هذه المرة بما كان من الإنجليز وسياستهم تجاه من أتوا إليهم من مصر، وأول ما ينطبع في الذهن أن ما حدث في الأسابيع الأخيرة من زيارة الوفد إلى لندن شهد ذروة تطبيق الإنجليز لسياسة «ضبط التنازلات».

ففي البداية قدم الإنجليز مشروعًا للوفد لم يقبله أي منهم واتفق الجميع على رفضه حتى أن كامل سليم بك علق بأن هذا الإجماع هو في ذاته مكسبًا كبيرًا للوفد. بعدها قدم الإنجليز مشروعهم الثاني الذي رأى المعتدلون فيه مزايا بينما رفضه المتشددون، وذلك هو عين ما تبغيه سياسة «ضبط التنازلات». فالسياسة تقضي بأن يكون تنازل الإنجليز عن بعض ما تحت قبضتهم مضبوطًا ضبطًا بالغ الدقة على حد إغراء المعتدلين وإقناعهم بأن قبوله أو الترحيب به أجدي من رفضه والإعراض عنه، بينما يبقى الباقون أو فلنقل المتشددون على رأيهم في رفضه والعزوف عنه، وبذلك يحدث الشقاق ويشتعل الخلاف فتتقوض وحدة الأمة وتخور عزيمتها.

لم يكتف ملنر بسياسة «ضبط التنازلات» لشق الجبهة المصرية، بل عمد إلى سياسة مرماها الإيقاع بين سعد وعدلي على وجه الخصوص كم رأينا. وقد ذهب المستشار طارق البشري إلى أن هدف ملنر من المفاوضة لم يتعد شق الصف المصري وتفعيل الشقاق بين رجاله وأن ملنر لم يكن جادًا في الاتفاق على معاهدة[1]. والرأي عندنا أن ملنر لم يحد عن هدفه الأساسي منذ نيط به رئاسة تلك اللجنة الجهنمية وهو استطلاع

---

(١) طارق البشري: المرجع السابق ص٣٢.

رأي المصريين واقتراح نظام حكم لهم يكفل استمرار النفوذ البريطاني بأقل تنازل. وقد جاءت المفاوضة وما كان من أمرها في هذا الإطار، بما في ذلك استطلاع آراء المصريين للوصول إلى صيغة لحكمهم الذي قصد به الإنجليز قياس درجة قبول المصريين للتيار الوطني المعتدل.

* * *

ونأتى لثاني أطراف المنظومة السياسية آنذاك، سعد زغلول باشا فنراه حريصًا حتى اللحظة الأخيرة على ألا ينقل للرأي العام في مصر ما كان يكرره كل يوم على من معه في أوربا من أن لا فائدة من الاستمرار في المفاوضة وأن الأجدى والأوقع قطعها، فنراه يرسل إلى لجنة الوفد المركزية في القاهرة أن «المفاوضات سارت بطريقة مرضية»، بيد أن رأيه الحقيقي كان قد أسرَّ به قبلها بأيام إلى النحاس باشا الذي كتب إليه يوم ٣ أغسطس يقول «يؤسفني أن أكاشفكم بأننا لم نعد نرى من السهولة في المفاوضة ما صادفناه في بدايتها، وأصبح الأمل لا يهش لنا هشاشته الأولى، وقبض القوم يدهم بعد أن بسطوها»[(١)].

والرأي عندنا أن سعد باشا كان يريد كسب الوقت هو الآخر حتى يحسب ويخطط خطوته التالية في ضوء موقف نهائي مع الإنجليز، فلم يرق له أن يصدم الجماهير ويقرعها بخبر فقدان الأمل دون أن يكون لديه خطة واضحة لكيفية استغلال رد فعل الشعب وتوجيهه في خدمة قضيته، ومن ثم فقد ادخر تلك الورقة لمرحلة رآها تلوح في الأفق.

* * *

وأخيرًا عدلي يكن باشا، لم يختلف مشايعو سعد باشا مع مؤيدي عدلي باشا في أن الأخير هو الذي قام بالوساطة حتى قدم ملنر مشروعه الثاني، وقد سبق أن حاولنا تقويم مضمون ما جاء به عدلي باشا من شروط ومبلغ ما تيسر له استخلاصه من الإنجليز، وبقي لنا أن نعالج أربعة تساؤلات أخرى ورد بعض منها على لسان

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٨٩.

المؤرخين وتحمل جوانب مهمة من هيكل العلاقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا.

التساؤل الأول محوره طمع عدلي باشا في إقصاء سعد باشا عن زعامة الوفد والجلوس محله، ويذهب الدكتور أحمد زكريا الشلق إلى أن سعد كان يخشى من أن يقصيه الوفديون من الزعامة ويأتوا بعدلي[1]، بيد أننا لا نرى فيما جرى من أحداث ما يدل على هذا، فالثابت أن عدلي يكن حتى آخر يوم في أيام وجود سعد في لندن لا يتحرك خطوة مع ملنر دون أن يستشير سعد باشا فيها ويستطلع رأيه والثابت كذلك أن أعضاء الوفد المؤيدين لعدلي باشا على كثرتهم ولا يمكن أن يبقى لدى أحد شك أنه لولا أن أولئك جميعًا كانوا موقنين من سيطرة سعد باشا على حب الجماهير وثقتهم لأقصوه عن الوفد بين عشية وضحاها واستأثروا هم بالشأن المصري فعالجوه وفق ما كانوا يعتقدون.

الأمر الذي يحمل في طياته اعترافًا بأن الرجل في كفة ولو منفردًا، أثقل عند الجماهير منهم في الكفة الأخرى ولو مجتمعين. ولو كان لدى أي من أعضاء الوفد شك في هذا لما ترددوا في إقصائه بدلاً من بذل الجهد في إقناعه واسترضائه. ولو كان لدى سعد باشا نفسه ذرة شك في ثقله وقوته، لما اتخذ هذا الأسلوب العنيف مع الأعضاء دون أن يكترث بغضب هذا أو تبرم ذاك.

* * *

سؤال ثان يزاحم سابقه وينازعه التأمل والتحليل: هل أعطى الإنجليز ما أعطوا نتيجة حذق عدلي وبراعته في المفاوضة أو نتيجة لعلاقاته الوثيقة مع ملنر والعديد من الساسة الإنجليز وهو ما كان أغلبية أعضاء الوفد يؤكده؟ أم دفعهم إلى ذلك تشدد سعد وتمسكه بمواقفه؟

الحق أننا نرى أن عدلي باشا يكن وحده ما كان يمكن أن ينتزع من الإنجليز ما اضطروا إلى النزول عنه، وهو وإن كان يبدو قليلاً إذا ما قيس بمقياس الاستقلال

---

(١) الدكتور أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق ص١٨.

الكامل إلا أنه مهم وصعب المنال إذا ما قيس بمقياس السطوة العسكرية والسيطرة الدولية اللتين كانتا حكرًا على الإمبراطورية البريطانية في ذلك الوقت.

فالسبب الأساسي هو الخوف من تفجر الثورة مرة أخرى وعودة البلاد لحالة من الغليان والثورة تضطر معها بريطانيا لبذل المال والأرواح لمقاومتها وكبتها. والتاريخ يطوي مئات القصص لاستعمار جثم على صدر شعوب حتى هبت ثائرة ترفضه وتنفضه، ولا يزول استعمار أو تخف قبضته إلا بقدر ما يقاومه المستعمَر وبقدر ما يتمكن من قض مضجع من يستعمره وإقناعه بأن إقامته لن تكون هادئة وادعة.

من هذا تنبع أهمية دور سعد باشا وفاعليته، فشعبيته الفريدة كانت تتيح له أن يحرك الشعب المصري فيهب في ثورة عاتية سعي الإنجليز إلى اجتنابها وإزالة أسباب نشوبها.

بيد أن كل هذا لا يعني بحال أن تشدد سعد باشا وحده كان المحرك الأوحد وراء ما انتزع من الإنجليز، بل نرى أن وساطة عدلي باشا يكن وقدرته على نقل أفكار المصريين والأسباب السياسية التي تحدوهم إلى اتخاذ مواقف معينة كانا عاملين أساسيين في تخليق هذه التنازلات وتفعيل ثقل الوطنية المصرية لاستخلاص بعض حقوق البلاد من بين أنياب عدو بالغ الضراوة.

كذلك يجدر بنا التنويه هنا إلى أن منح الإنجليز لهذه التنازلات كان يأتى دائمًا عن طريق عدلي باشا رغبة منهم في دعم موقفه وموقف فريقه ولتكريس مبدأ أن الاعتدال يصل إلى مكسب ولو جزئي، بينما التطرف لا يؤدي إلى أي نتيجة. لعل ذلك يقوى ثقل فريق عدلي باشا جماهيريًا ويكسبه بعضًا من شعبية كان الجميع يعلم أن سعد باشا وفريقه يحتكرونها.

وأستميح القارئ عذرًا في تكرار أن سعد باشا وعدلي باشا كانا يمكن أن يكونا فريق عمل رائعًا يشكل منظومة سياسية متكاملة لمواجهة خصم شرس في ظل خلل شديد في ميزان القوة وتوزيعات المصالح.

* * *

وربما كان مقدار ما يمكن لعدلي يكن أن يقبل به أقل مما كان يرمي إليه سعد



ما هو الاعتبار الذي طالما حرص عليه سعد زغلول وتمسك به وطالما قبل به عدلي يكن وأمّن عليه. وعندما وقع الاستثناء الوحيد له... انشطرت أمة!

زغلول بدليل أنه رأى في مشروع ملنر ما يجب أن يسعى لاقتناصه، ولا نرى في ذلك انتقاصًا من وطنيته أو تهاونًا في حق أمته، وإنما هي نظرة واقعية بحتة لما يمكن أن تستخلص دولة ضعيفة من قوة كبيرة جاثمة على أنفاسها، تحتلها عنوة واغتصابًا وتفرض عليها وصاية قسرًا وجبرًا.

بيد أن ما نبحث هنا هو مقدار ما كان عدلي باشا يرضى به ويحبذ قبوله، وهل كان هذا المقدار حماية قحًّا ليس إلا، أم أن به مكاسب مهمة للقضية. هذا المقدار عبارة عن مدى سياسي أقصاه هو ما ضمَّنه الرجل في مشروعه الذي استعرضنا بنوده آنفًا، أما أدنى ما يمكن أن يقبله وهو المحور والمحك هنا فلا يبدو واضحًا. ومن ثم يتعين علينا أن ننتظر حتى نرى ما كان منه في مفاوضات «عدلي - كيرزن». على أنه من الأهمية بمكان أن نكرر أن ما جاء بمشروع عدلي باشا لملنر لم يكن بأقل مما جاء بمشروع سعد نفسه وقد سبق أن عقدنا دراسة مقارنة بين المشروعين في صدر هذا الفصل.



أخيرًا هل تقع على عدلي يكن باشا التبعة في انقسام الوفد؟ وهل أدى دوره إلى شرخ جدار الوفد وتصدع بنيان الجبهة الوطنية؟ المستشار البشري مثلاً يقول إن ملنر بمعاونة عدلي قد بذل جهدًا كبيرًا لتعميق الخلاف داخل الوفد[1]، ونتفق مع المستشار البشري في أن سياسة ملنر كان مرامها الشق والتفرقة، وقد سقنا رأينا في تلك السياسة آنفًا، بيد أنه من الضرورة أن ننوه بما أثبتنا فيما سبق من أن الانقسام والتحزب داخل الوفد كان قائمًا قبل وصول عدلي باشا إلى باريس (راجع فقرة شتاء في باريس).

أما من حيث أن عدلي يكن عاون ملنر على تفعيل هذا الشقاق وتعميقه، فنرى أن التبعة تقع على الرجلين معًا، سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا. سعد باشا بأسلوبه الجاف وتعامله الفظ مع رجاله واتهامه لهم بالتهاون والتفريط في كل موقف، الأمر الذي دفعهم دفعًا متسارعًا نحو الانفضاض عنه والالتفاف حول عدلي باشا حالما هبط عليهم في باريس، ونتيجة لذلك تحول تبرم سعد جهة عدلي وصب عليه جام

(١) طارق البشري: المرجع السابق ص٢٥.

غضبه وجل سخطه وحمله مسئولية شرخ الوفد وتقسيمه. على أن عدلي باشا يحمل وزر التهافت المفرط على التفاوض مع الإنجليز والجنوح الزائد إلى تجاهل قوة الجماهير وما يمكن أن تفعله لتنتزع حقوقها والتسليم التام بأن منطق القوة هو الحقيقة الوحيدة التي تسيطر على رقعة الأحداث والمواقف.

ولعل في المناقشة أو ربما المشادة التي جرت بين سعد باشا وعبد العزيز باشا فهمي ما يوضح هذه النقطة، سعد يرى نفسه قاضيًا يطلب من اللص رد ما سرقه وعبد العزيز فهمي يرى نفسه شحاذًا يستجدي الاستقلال أو بعضًا منه[١]! التشبيهان نقيضان ويعبران عن وجهتي يغلب عليهما المبالغة والتطرف. جناح يغالي في قوته واعتزازه دون سند مادي أو قوة واقعية تؤيده والجناح الآخر يغالي في الاستكانة ولا يرى في قوة الشعب وثورته ساعدًا ومعينًا في الضغط على الإنجليز... كلاهما متطرف!

والغريب أن خطة نصب شرك الوقيعة والانقسام على الجبهة المصرية على أساس خلاف بين سعد باشا ومن يؤازره وعدلي باشا ومن يؤيده (راجع فقرة خطة الإنجليز السرية) لم تكن خافية على أي من الرجلين، رغم ذلك ركض الرجلان على طريق الفرقة ركضًا وعدَوا نحو هاوية الضغينة والتناحر بسرعة متناهية.. وانشطرت أمة!

* * *

---

(١) كامل سليم بك ص ١٠٨ – ١١٠.

الفصل السادس

الجولة الثانية

الاستنارة!

كانت الجماهير في مصر متعطشة لأخبار الوفد ورجاله تتنسم آمال الحرية وترنو إلى آفاق الاستقلال فيما يحمله هؤلاء الرجال الذين مضى عليهم أكثر من عام يكدون ويجتهدون من أجل بلوغ غايات الأمة ومراميها. ولا ريب أن هذه المشاعر الجياشة كانت تفيض في صدور الجماهير العريضة التي خرجت لملاقاة المندوبين الأربعة حين دخلت الباخرة «لوتس»[1] الثغر السكندري يوم ٧ سبتمبر ١٩٢٠ فخرج الشعب السكندري يحيي فيهم مبادئ الوفد وشخصية زعيمه، وعند الظهر اجتمع الأعضاء بزملائهم في فندق «سافوي» ثم أقيمت لهم حفلة شاي فاخرة في حديقة النزهة تلتها مأدبة عشاء فخمة في فندق «سافوي»[2].

وتكرر المشهد بشكل أوسع في اليوم التالي حين ولج القطار المقل لهم محطة باب الحديد بالقاهرة[3]، ولكن الطريف أن سعد باشا حين اطلع على صور الاستقبال في مجلة «اللطائف المصورة» لم ير ما يدعو للتعليق سوى «ما يجرح النظر إذ كان محمد محمود والمكباتي يطلان من الباخرة وفي فم كل منهما سيجارة تتدلى على طريقة التيه التي يسلكها عادة الشبان الناشئون المعجبون بأنفسهم»[4]!

كان الوفد قد اختار لطفي باشا السيد ومحمد باشا محمود والأستاذ عبد اللطيف المكباتي وعلى باشا ماهر لعرض المشروع على الأمة وقد رأى سعد باشا أن يوازن

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ١٢٢.
(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١١٤.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٧٥٤-٧٥٥.
(٤) كامل سليم بك: المرجع السابق ص ١٣٦.

اللجنة بثلاثة من رجاله حتى لا يفلت الزمام من يد فريقه فانضم إليهم في مصر مصطفى باشا النحاس وويصا بك واصف وحافظ باشا عفيفي.

المهم أن سعد باشا كان قد اتفق مع المندوبين على التزام الحيدة في عرض المشروع فلا يحبذون رأيًا أو يظهرون ميلاً، بل يتمسكون بعرض الحقائق مجردة دون تأييد أو استهجان. بيد أن الواقع جرى بعكس ذلك[1]، والحقيقة أن اشتراط الحيدة المطلقة في موقف كهذا شرط يصعب التمسك به من الوجهة العملية؛ فالاستشارة لم تقتصر على بيان أو خطاب يلقيه هذا المندوب أو ذاك يمكن أن يصاغ دون أن يظهر رأيًا بشأنه أو يبدي موقفًا فيه، وإنما اتخذت الاستشارة شكل ندوات واجتماعات عديدة تناقش فيها مواد المشروع مناقشات مستفيضة يستحيل إزاءها أن يعرض المندوب مواد المشروع دون أن يضمنه آراءه ومشاعره تجاهه، فالطبيعة البشرية تملي على الإنسان إظهار رأيه فيما يعرض وإبراز معتقداته إزاء ما يناقش.

بيد أننا لا نحسب أن إظهار الأعضاء لتأييدهم للمشروع واستحسانهم لقبول الأمة له كان محض استسلام لطبيعة بشرية! وإنما نرى أنه كان سلوكًا مقصودًا مبيت النية، وما نرى أن المندوبين اقترحوا فكرة الاستشارة هذه إلا ليفلتوا من إصرار سعد باشا على رفض المشروع ويتوجهون إلى أولي الرأي في البلاد مباشرة ليكسبوا تأييدهم على حساب شعبية سعد زغلول وتشيع الأغلبية له كما سقنا آنفًا (راجع فقرة استطلاع أم احتكام؟).

* * *

ولم يكن سعد باشا بغافل عما تطويه نفوس الأعضاء يوم وافق على خطة الاستشارة ولا كان ساهيًا عما يضمر له أصحابه، ولذا آثر أن يدبج بيان الوفد إلى الأمة الذي يعلن عرض المشروع بنفسه فور وصوله إلى باريس ثم عرضه على الأعضاء بعد وصولهم فوافقوا عليه جميعًا في جلسة حضرها عدلي باشا وسادها جو يميل إلى «المسالمة والمرح» كما وصفها سليم بك[2]. وقد حرص سعد باشا على أن يحمل

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٧٧٤-٧٧٥.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٢٢.

البيان في طياته ما ينبئ قارئه بأن سعد لا يحبذ المشروع ولا يرى فيه استقلالاً بحال، ومن ثم لم يقبله «وأظهرنا للجنة ملنر عدم رضانا به. غير أنه نظرًا إلى اشتماله على منافع لا يستهان بها وتغير الظروف التي حصل التوكيل فيها «[1] رأى أعضاء الوفد أن يستشيروا الأمة فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن سعد باشا طرح خيارين فقط على جماهير أمته في البيان، إما القبول بالمشروع على حاله أو رفض المشروع برمته. لم يقترح طريقًا وسطًا، وتراه قد استبقي مبدأ قبول المشروع بتحفظات تقلل عيوبه وتسد ثغراته لكي يبلغه إلى رجاله بشكل سرى حتى لا يجهض الإنجليز أو أعضاء الوفد المناوئين له الحركة قبل أن تبدأ.

* * *

سافر سعد باشا يوم ٢٠ أغسطس بقطار الظهر إلى منتجع «فيشى»[2] للاستشفاء بمائها من مرض السكر[3]! وكان عادة السراة والكبراء في ذلك العصر أن يقضوا جزءًا من كل صيف في التنزه في هذا المنتجع معتقدين أن في الاستحمام بمياهه المعدنية شفاءً من كل داء وخلاصًا من كل ألم! وكان يرافق الرئيس السيدة حرمه وطاهر اللوزي بك وقرينته وهي إحدى كريمات فهيمة هانم فهمي شقيقة أم المصريين. كذلك اصطحب سعد باشا كلاً من كامل بك سليم وجورج دوماني سكرتيري الوفد المقيمين في باريس. ويتهكم علوبة باشا من أن سعد باشا يعتبر «أن مركز الوفد هو محل وجوده أينما ذهب»[4]!

أما يوسف بك نحاس فيروي أنه كان في «فيشي» في ذلك الوقت حين كلف بحجز غرف للباشا في فندق ماجستيك، ويضيف نحاس بك أنه حجز لسعد باشا

(١) ورد نص البيان في العديد من المصادر وقد نقلناه هنا عن عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١١٣.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٢٣.

(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص٤١.

(٤) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٧٧.

حجرة للنوم وحجرتين للاستقبال، واتفق مع مدير الفندق على الأجر «على أن يدفع سعد باشا أجر مسكنه الخاص وأن يدفع الوفد أجر غرفتي الاستقبال. فلم يقر سعد باشا هذا الترتيب، وألح في أن أعود (يوسف نحاس) إلى المدير ليكون أجر أحد الصالونين على حسابه الخاص»[1]. وتفسيرنا لهذا أن سعد باشا رأى أن إحدى الغرفتين ستكون لاستخدام حرمه ومن ثم ينبغي عليه تحمل أجرها من جيبه الخاص، أما الأخرى فستكون لاستقبال من يأتي لملاقاته هو لصفته ومكانته ولذا يسوغ تحمل الوفد لها.

تأمل حرص رجال ذلك الزمان على كرامتهم وما يمكن أن يمس هيبتهم ونزاهتهم!

* * *

صدق حدس سعد باشا فيما كان الأعضاء ينتوون، فما إن استقر به المقام في فيشي حتى تلقى خطابًا من على بك ماهر وكان المندوبون لا يزالون في باريس يعدون أنفسهم للسفر إلى مصر، وكان سعد يعتقد أن ماهر بك هو أقرب الأعضاء إلى رأيه، ولعل هذا ما دفع الباقين إلى اختياره لإرسال ذلك الخطاب. المهم أن ماهر عبر في الخطاب عن صعوبة التزام الحيدة في عرض المشروع واعتبر ذلك أمرًا غير عملي وعلى ذلك فهو يقترح أن يكون العرض بطريقة «تغري الناس بقبول المشروع مع الحرص على أن تكون طريقتهم غير صريحة ولا ظاهرة الأهداف»[2].

ويعجب سليم بك من أن سعد باشا غضب وثار حين تلقى الخطاب مع أن أسلوبه كان «هادئًا مهذبًا لبقًا»[3]، لكننا لا نرى سببًا لعجب أو دهشة، فسعد زغلول رجل حويط عميق التفكير، لا تنطلي عليه العبارات المهذبة ولا تخدعه الجمل اللبقة، ولذا فقد فهم الخطاب على حقيقته وأدرك الغرض منه. أدرك أن معارضيه يريدون استدراجه إلى قبول خطتهم، بعد أن نجح هو في الحصول على موافقتهم على بيانه

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص٤٢.
(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٢٣.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

حتى لا يستطيعوا أن يدعوا أن سعد زغلول مؤيد للمشروع، فلما حصل على موافقتهم عليه اطمأن إلى نجاح خطته وسافر يستشفي في فيشي.

وربما اجتمع المندوبون بعد سفره ليتناقشوا فيما هم مقدمون عليه ورأوا أنهم إذا جاهروا بتأييد المشروع أو أظهروا ميلاً شديدًا إليه لابد أن سعد باشا سيعلم من مؤيديه في مصر بذلك ويفوت عليهم الفرصة بهجوم مضاد، وربما رأوا أن بإمكانهم إقناعه من خلال خطاب «هادئ مهذب لبق» يرسله أحبهم إليه فيأمنوا رد فعل عنيف من جهته حين يعلم بما يقولون للناس في مصر.

وقد أدرك سعد باشا من فوره غرض هؤلاء وجاءت نتيجة خطابهم عكس ما كانوا يرجون وضد ما باتوا يخططون، فقد بادر سعد في صباح اليوم التالى[1] بإرسال خطاب إلى النحاس أوضح له فيه أنه يعارض المشروع ويرى أن «ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها»[2].

نقول إن سعد زغلول كان على إدراك كامل بهدف معارضيه من استشارة الأمة وقد بدأ الرجل باللعب على المكشوف، فعبر في البيان بوضوح عن عدم تحمسه للمشروع لكنه لم يتخذ ذلك الموقف متسترًا أو في الخفاء، بل أطلعهم على البيان قبل إرساله وحصل على موافقتهم عليه واتفق معهم على الحياد والشفافية في العرض.

فلما بدأت المناورات بخطاب ماهر إليه، بادر بالرد على مناورة بمناورة، فقد كان لابد لسعد من كسب تلك الجولة وإلا ذهب موطن قوته ومصدر سطوته أدراج الرياح ولعاد الأعضاء بتأييد للمشروع يشل حركته ويرغمه على الموافقة عليه بعد أن فقد مسوغات موقفه، بل وزعامته!

* * *

وقد ذهب الدكتور حمادة إسماعيل إلى أن رسالة سعد باشا إلى النحاس جاءت

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٢٤.

(٢) ورد نص الخطاب في العديد من المصادر وقد نقلناه هنا عن عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١١٠-١١١.

بعد أن «تيقن من أن عدلي ومن معه صاروا أغلبية وأن ذلك يشكل في المستقبل خطرًا عليه»[1]، بيد أننا لا نتفق مع هذا الرأي، فالثابت أن انحياز أغلب الأعضاء لعدلي باشا وإيثارهم تأييده في كل موقف لم يكن جديدًا في تلك الأيام، بل كان هذا دأبهم في كل موقف منذ قدم إليهم عدلي باشا في باريس قبل زهاء خمسة أشهر، كذلك يروي لنا سليم بك وهو شاهد عيان، أن الخطاب كان رد فعل لخطاب ماهر بك، ولم يكن مبادرة من سعد باشا أراد بها غرضًا ما.

أما الأستاذ الرافعي فينتقد أن سعد باشا لم يصرح برأيه للأمة ويرى أنه «كان واجبًا عليه، وقد كان يتولى زعامة الأمة، أن يصارحها برأيه الواضح في أهم مسألة عرضت لها في ذلك الحين، وهي مسألة تقرير مصيرها، فإذا لم يصارح الزعيم الأمة برأيه في مثل هذه المسألة المهمة، ففيم إذن ترجع إلى زعامته»[2].

والرأي عندنا أن هجوم الأستاذ الرافعي قد جانبه الصواب، فما الزعامة فعلاً إلا ريادة وقيادة. بيد أن الوفد أصدر بيانًا يشير بوضوح إلى أن الزعيم لا يؤيد المشروع بدليل أن ملنر وصف البيان في تقريره بأنه «أضعف الحماسة التي استقبلت بها لجنة الوفد المركزية إعلان التسوية (مشروع ملنر) في بادئ الأمر»[3] لخلوه من تأييد واضح للمشروع.

زد على هذا أن سعد باشا لم يقف عند إرسال ذلك الخطاب، بل فتح النار على معارضيه في كل اتجاه، فقد أرسل من «فيشي» أكثر من عشرين خطابًا[4] إلى من يتوسم فيهم التأثير على الرأي العام في مصر يهاجم المشروع، ويؤكد معارضته له. ولم يكتف سعد باشا بأن يسر إلى أخصائه برأيه في المشروع بل قابل جبرائيل تقلا باشا صاحب جريدة الأهرام الذي كان يستشفي هو الآخر في فيشي وقال له «إن المشروع ليس متفقًا مع توكيلنا ولهذا لم يسعنا الموافقة عليه وفضل إخواننا قبل رفضه رسميا استشارة ممثلي الأمة فيه»، حتى أن سليم بك يروي أن تقلا باشا قابله

(١) الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٢٣.
(٢) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص١٦٩.
(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، تقرير ملنر ص٧٩.
(٤) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٢٧.

بعد خروجه وأبدى استغرابه من التصريح ووصفه بأنه قنبلة هائلة[1]، وليس ثمة شك لدينا أن ذلك هو عين ما أراد سعد زغلول باشا من إطلاقه!

وقد خفف تقلا باشا من لهجة سعد باشا فيما أرسله إلى جريدته، بيد أن ذلك لم يمنع استياء المندوبين الذين كانوا لا يزالون في عرض البحر وقد رأوا أن خطتهم تنهار قبل بدئها وأن تحركات سعد باشا قد أجهضتها قبل أن تولد، فيبرق له على ماهر راجيًا منه أن يرسل برقية إلى مصر «ليسهل المأمورية عليهم»، ويعلق سعد باشا بقوله «ما فهمت معني لاستياء إخواني من المحادثة (يقصد تصريحاته لتقلا) ولا أملك استرضاءهم، إذ أن غضبهم ناشئ من اختلاف في المبدأ»[2]، ثم أرسل برقية مقتضبة إلى لجنة الوفد لا تنم عن أي رأي تخبرهم بسفر المندوبين وذيَّلها بدعائه إلى «الله أن يسهل لهم مهمتهم وأن يهدي الأمة بهديه»[3]!

وسيعود سعد باشا فيما بعد إلى حرب الخطابات - إن جاز التعبير- لإحباط مساعي المعارضين له في توجيه الرأي العام في برقيته المشهورة «نبتت فكرة». ومع ذلك نجد الأستاذ الرافعي يتهم سعد باشا بأنه «لم يعترض على الوضع الذي جرت عليه الاستشارة (أي ترويج المندوبين لها)، وحبذ مسلك زملائه في تفسيرها»[4]، مع أن الأستاذ الرافعي أورد النص الكامل للخطاب الذي كتبه سعد للنحاس حتى يجهض محاولة ترويج المندوبين للمشروع قبلها بصفحة واحدة!



في القاهرة بدأ المندوبون الاستنارة برأي الأمة على حد تعبير البيان الذي نشروه[5]، بيد أن المندوبين لم يكتفوا بشرح مواد المشروع فقط «بل حبذوها لأشياعهم» كما

---

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) سعد زغلول باشا: كراسة ٣٩ ص ٢٢٩٨ وقد نقلناها عن الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص٣٥٢.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١٠٩.

(٤) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص١٧٠.

(٥) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٦٩-٧٧٠.

جاء على لسان لورد كيرزن فيما بعد في مجلس اللوردات[1]. كذلك ضرب لنا شفيق باشا أمثلة متعددة لمحاولات ترويج المندوبين لقبول المشروع[2]. من ناحيتهم تحرك كبار أمراء الأسرة العلوية كدأبهم منذ بدء الصحوة الوطنية قبل عام فأصدروا بيانًا يفهم منه رفضهم لمشروع ملنر وذيلوه بعبارة تقرر أن الرأي الأعلى في هذه المسألة للأمة[3].

وبطبيعة الحال لم تخل صحيفة في تلك الأيام من مقالات وآراء متعددة وربما متباينة بين معارض ومؤيد، وبين مفرط في التساهل ومغالٍ في التشدد، فبدأت الصحف البريطانية والفرنسية تروج للمشروع وتبرز مزاياه تحت عناوين براقة، أما الصحف المصرية فقد انقسمت إلى قسم يؤيد المشروع تأييدًا تامًا مثل الوطن والمقطم ومصر والبصير وقسم يرفض المشروع رفضًا باتًا مثل الأمة والمحروسة والأهالي والمنبر والحزب المستقل الحر، بينما وقف قسم ثالث في منتصف الطريق يوافق على المشروع بتحفظات وفيه الأهرام والنظام والأخبار ووادي النيل والأفكار[4].

ونأتي لنتيجة كل هذا وما أفضى إليه وهو ما عرف في كتب التاريخ باسم «تحفظات الأمة على مشروع ملنر». وفكرة الموافقة على المشروع بتحفظات هي فكرة سعد نفسه، فقد روى لنا كامل سليم بك أن سعد باشا في خطابه إلى النحاس باشا الذي طلب فيه العمل على ألا يترك المندوبين يروجون للمشروع ويصورونه على أنه منتهى الآمال وذروة الرجاء سجل بنفسه التحفظات كما يراها[5]

وقد اختلف الرواة في عدد هذه التحفظات بيد أن الكل أجمع على أن أهمها كان النص الصريح على إلغاء الحماية وإلغاء الشرط التعليقي وتعيين المعاهدات التي لا يحق لمصر توقيعها دون موافقة بريطانيا وضمان احتياجات مصر من ماء النيل وإلغاء

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨٣.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٧٧.
(٣) الأمير عمر طوسون: المرجع السابق ص٣١.
(٤) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص٣٥٦.
(٥) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٣٤-١٣٥.

وجوب استشارة الحكومة المصرية لمستشاري الحقانية والمالية وسيادة مصر في السودان[1] وإلغاء مركز مندوب بريطانيا الاستثنائي[2].

وفي نهاية المدة المقررة وقدرها شهر غادر المندوبون مصر في أول أكتوبر ١٩٢٠ وسط مظاهر احتفاء وتبجيل حارة كالتي استقبلوا بها. وقبل أن يستقل رجال الوفد الباخرة لوتس التي رفعت العلم المصري إجلالاً لهم، أصدروا بيانًا أقرب إلى التمهيد بالقبول منه إلى الإعداد للرفض أو التعديل[3]، وقد خلا البيان من أي إشارة إلى التحفظات واكتفى بالإيماء إلى «الرغبات التي أبداها المسئولون»[4].



هكذا وقف سعد زغلول موقفًا سياسيًا بارعًا من حركة استشارة الأمة حقق له عدة أهداف، أولها كسبه معركة التأييد الشعبي وإثباته لجميع الأطراف أن خيوط الرأي العام في مصر لا تزال في قبضته دون منازع، فكانت الاستشارة بمثابة تجديد للثقة به أو جرعة منشطة لترسيخ زعامته. ثانيًا أفلت من محاولة خصومه اتهامه بالتطرف وقلة المرونة، الرافض على الدوام. ثالثًا أنه تجنب، ولو إلى حين، انقسام الوفد حول المشروع، بعبارة أخرى أجل نجاح سياسة «ضبط التنازلات» التي سلطها الإنجليز على الجبهة المصرية في صورة مشروع ملنر الثاني كما ذكرنا آنفًا.

أخيرًا وليس آخرًا، لم يكن حل الموقف بقبول المشروع بتحفظات حلاً سيئًا، فرفض المشروع برمته يظهر الجانب المصري في موقف متعنت لا يرغب في التفاوض، أو بعبارة أصرح هو موقف يغالي في التطرف ولا يتسق مع ميزان القوة بين الأطراف المتنازعة، بينما طرح التحفظات كان بمثابة مشروع مضاد كان الوفد يأمل في أن يستأنف المفاوضات بناء عليه فيحسن المشروع ويتجنب ما فيه من غبن لحقوق المصريين.



---

(١) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص١٩٠-١٩١.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٧٧٠.
(٣) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٢٨.
(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١٢٠.

من فيشي وفيتل إلى باريس

مع بدء خريف ذلك العام المثير التأم الوفد مرة أخرى في باريس، فقد عاد إليها سعد باشا يوم ١٦ سبتمبر بعد أن أتم استشفاءه في منتجع فيشي وعاد المندوبون من مصر يوم ٧ أكتوبر، كذلك عاد عدلي باشا إلى باريس وكان يستشفي هو الآخر في منتجع فيتل.

في باريس علم سعد باشا في أول لقاء له مع صديق الأمس أن المندوبين كانوا يكتبون له خطابات طوال وجودهم في مصر بينما لم يتلق هو إلا خطابين من النحاس باشا[1]! على كل حال لم يكن نفور هؤلاء من سعد باشا والتفافهم حول عدلي باشا بجديد. الجديد أن سعد باشا حين سأله عدلي باشا عن المكان الذي يفضل أن تجرى فيه الجولة الثانية من المفاوضات مع ملنر وخيَّره بين القاهرة ولندن، اختار القاهرة!

ونذكر كم استلان الأعضاء سعد وكم ألح عليه عدلي وكم ضغط عليه ملنر ليعود إلى القاهرة لمفاوضة ملنر في مطلع العام نفسه بعد أن قدم هذا إلى مصر ولقي فيها ما لقي من مقاطعة وإعراض. ونذكر أيضًا حرصه على ألا يعود إلى القاهرة مؤثرًا باريس حين يلوح قطع المفاوضات في الأفق (راجع فقرة باريس أو باريس).

ما الذي حدث إذن بين يناير وأكتوبر حتى ينقلب رأي سعد زغلول في هذه المسألة انقلابًا كاملاً ويدور موقفه منها إلى النقيض؟

الواقع أن الاختلاف بين الموقفين كان بالفعل شاسعًا يبرر هذا الانقلاب ويسوغه،

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص١٣٧.

ففي يناير كان ملنر يسعى لعودة سعد باشا لكسر طوق المقاطعة الذي أطبق على رقبته يكاد يخنقه، وقد رأينا كيف وقف سعد زغلول باشا موقفًا صلبًا أمام كل هذه الضغوط ورفض بإصرار العودة.

على أن الموقف السياسي في أكتوبر قد اختلف، فاعتراف ملنر بأن الوفد قائم وله الحق في التعبير عن رأي السواد الأعظم من المصريين قد أضحى حقيقة واقعة يتصرف الجميع على أساسها، فعقد الجولة الثانية من المفاوضات في القاهرة بعد أن عقدت الجولة الأولى في لندن يعزز مبدأ التكافؤ ويزكي بُعد الندية بين الطرفين وهو ما كان سعد باشا حريصًا عليه قدر استطاعته طوال لقاءاته مع لورد ملنر.

أما بالنسبة لإيثاره العودة إلى باريس حتى لا يكون في قبضة أعدائه في القاهرة فالأمر جد محير، فلا شك أن خطر النفي أو الاعتقال كان لا يزال ماثلاً في أذهان الجميع، وقد كشر الإنجليز عن أنيابهم باعتقال عبد الرحمن فهمي بك. على أي حال، فالإنجليز لم يكونوا في يوم ما خصمًا هينًا أو مفاوضًا سهلاً، فتراهم هذه المرة يصرون على لندن مكانًا للمفاوضة بعد أن بذل ملنر جهدًا فائقًا في المرة الأولى لاستدراج سعد باشا إلى القاهرة، فليس ثمة ما يجنبه هذه المرة من لقاء يعقد في القاهرة!

* * *

قضى القوم حوالي شهر في عاصمة النور قبل أن يمخروا عباب المانش إلى عاصمة الضباب! شهر راح في مناقشة ما جرى في استطلاع رأي الأمة والتحضير للمفاوضات المقبلة وصياغة التحفظات. ونلاحظ أن الثلاثة الذين انضموا إلى المندوبين الأربعة حين قدموا إلى مصر للاستطلاع قد عادوا معهم إلى باريس كذلك وهم مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي[1]، والثلاثة كانوا في ذلك الوقت من معسكر الرئيس ومؤيديه، فلا غرو أن ضمهم كان رغبة منه في تقوية موقفه في لندن داخل البيت الوفدي وقد عانى الكثير في المرة الأولى من شعور الوحدة

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٤٧، محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٨٤.

والانعزال بين رجال أمسوا يعرضون حتى عن تناول العشاء معه، ناهيك عن تأييده في أي موقف سياسي!

واستكمالاً من سعد باشا لخطته في تقوية مركزه في لندن اقترح أن يقتصر الفريق المسافر إلى لندن عليه هو ومعه بعض أعضاء الوفد ويمكث الباقون في باريس. وسليم بك يقول إن سعد باشا برر ذلك بأنه يتيح للوفد فرصة كسب وقت في أثناء المفاوضات فيمكنه إذا ما أراد أن يتعلل بالسفر إلى باريس لمشاورة من بقوا بها[1]، بينما علوبة باشا اعتبرها محاولة من سعد باشا للانفراد بالمفاوضة والاستئثار بالحديث باسم الوفد[2].

ونرى أن علوبة باشا كان أقرب إلى الصواب هذه المرة، فسعد كان يعرف اتجاهات الأعضاء وميلهم إلى قبول المشروع والعمل على إضافة بعض من تحفظات الأمة عليه ولذا نرى أنه كان يحاول الخلاص من ضغوطهم المتوقعة عليه بالقبول وإلحاحهم المتواصل لمسايرة ملنر حتى النهاية. وقد أدى ذلك إلى انتشار الشائعات في مصر أن سعد باشا استنكر الطريقة التي اتبعها المندوبون ولذا رأى ألا يصحبوه إلى لندن فأرسل تكذيبًا إلى القاهرة[3].

في النهاية اتفق على سفر الجميع إلى لندن حيث سيتبينون أن المسألة أسوأ مما كانوا يتوقعون، فلا مفاوضة ولا يحزنون، بل جمود وتعنت في جلستين أو ثلاث لا أكثر.

ولكن دعنا لا نستبق الأحداث!

* * *

وقبل أن نبحر مع سعد باشا والوفد إلى لندن نقرأ ما سجله كامل بك سليم من أن سعد باشا قال لعبد العزيز باشا فهمي «بأنه لا يثق بعدلي. ولا يقبل المفاوضة إلا إذا كان هو رئيسها وأن ينتخب من يكونون معه»[4].

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٠.
(٢) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٨٦.
(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١٢٦، اللطائف المصورة عدد ٨/ ١١/ ٢٠ ص ١.
(٤) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٣٨.

ويسوغ لنا أن نعتقد أن فهمي باشا قد أبلغ صديقه عدلي باشا بموقف سعد باشا الجديد، الذي يعني إقصاء عدلي عن العملية. رغم هذا فلم نجد أثرًا لتقاعس ولا مظهرًا لتخاذل في كفاءة عدلي باشا وحماسه المتوقد في الوساطة بين ملنر والوفد في الجولة الثانية للمفاوضات، فنجده يسبق الوفد إلى لندن ليمهد الأجواء مع ملنر ولجنته في إطار ممارسته لدور الوسيط في الطور الأخير لقيامه بهذا الدور، وفي هذا رد على اتهامه بالسعي لمجد شخصي وانتزاع مقعد الزعامة من سعد زغلول ليعتليه وينفرد بمغانمه. ومع ذلك فسرعان ما تداعت الأحداث وانقلب الأمر إلى جلوسه، أو بالأحرى انفراده بمقعد المفاوض.

معذرة سيدي القارئ فقد استبقت الأحداث مرة أخرى!

* * *

طربوش وقبعات!

بعد سفر عدلي باشا بأيام وفي يوم ٢٠ أكتوبر استقل سعد باشا زغلول وبعض من صحبه القطار ليسافروا إلى العاصمة البريطانية عن طريق «بولوني - فولكستون». وفي محطة لندن استقبل الزعيم سكرتير اللورد ملنر مندوبًا عنه واستقل الجميع سيارات الحكومة البريطانية متوجهين إلى فندق سافوي مقر إقامتهم(١).

وفي صبيحة اليوم التالي وكان يوم أحد، حضر عدلي باشا إلى فندق سافوي ليصطحب سعد باشا إلى منزل ملنر لملاقاته. ولا أعرف إن كان منزل اللورد أقرب إلى سافوي حيث كان سعد باشا يقيم أم إلى كلارِدج حيث كان عدلي باشا يسكن، لكن المؤكد هو أن ترتيب مرور عدلي باشا على سعد باشا لم يكن يتحكم فيه اعتبار جغرافي، بل اعتبار سياسي صرف، وهو أنه منذ قيام الثورة حين يجتمع الاثنان في أي مكان تكون الصدارة والرئاسة دائمًا لسعد زغلول.

اعتبارٌ طالما حرص عليه سعد زغلول وتمسك به وطالما قبل به عدلي يكن وأمَّن عليه. وعندما وقع الاستثناء الوحيد له... انشطرت أمة!

* * *

ربما كان أحدٌ يعتقد أو يأمل أن تكون الجلسة الأولى بين سعد زغلول وألفريد ملنر جلسة ود وترحيب بعد غياب، بيد أن الواقع كان مختلفًا، فبعد عبارات التحية الأولى، دارت الخلافات حول مسألة إضافة تحفظات الأمة على مشروع ملنر قبل إصداره وقد أصر عليها سعد باشا وإلا أعلن معارضته للمشروع بينما رأى ملنر أن

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٥١.

محل مناقشة تلك التحفظات يكون في المفاوضات الرسمية التي ستنعقد بين ممثلين رسميين للدولتين، وتركزت المناقشة حول النص على إلغاء الحماية صراحة، وهو ما رفضه اللورد وأصر عليه الباشا[1]!

ولم تكن الجلسة الرسمية التي تلت الجلسة «الودية» بأحسن حالاً أو أكثر ودًا، وقد اتسع الخلاف حول نفس النقطة – أي إدخال التحفظات على المشروع ـ إلى أن ضغط ملنر مهددًا «إن تشبثك هذا قد يسقط المشروع»، فرد سعد «فليكن، ونحن نتحمل تبعة ذلك»[2]، وانفض الاجتماع على شد وخلاف.

أما محمد علوبة باشا فيروي أن الاجتماع انعقد يوم ٢٥ وأن سعد باشا قال لملنر إنه مستعد لقبول الحماية بشرط إلغاء باقي القيود ولم يوافق باقي الأعضاء على ذلك[3]! ولا نرى فيما قاله علوبة باشا أي منطق يحملنا على الأخذ به، فما أهمية رفع أي قيد إن كان القيد الرئيسي وهو الحماية باقيًا يدمي معصم الأمة! وهل يعقل أن يسعى سعد باشا مثلاً لإلغاء وظيفة المستشار المالي أو إلغاء أسبقية السفير البريطاني ويقبل الحماية؟ وهل يتصور أن يعود الرجل الذي أودعته الأمة ثقتها ليقول لهم لقد قبلت الحماية بالنيابة عنكم! وما جدوى كل هذا العناء والجهد، وفيما كان التشريد والنفي؟ وكيف يستقيم هذا مع اتهام علوبة باشا نفسه بأنه كان يغالي في مواقفه حتى يظل بصورة البطولة المطلقة أمام الشعب (راجع فقرة استطلاع أم احتكام؟). الغريب أن علوبة باشا يكتب بعد ذلك بصفحتين لا أكثر أنه كان هو وبعضهم يريدون تأييد وزارة الثقة بينما أصر سعد باشا على أن يعترف ملنر أولاً بالتحفظات[4]، التي كان إلغاء الحماية يتصدرها!

ويروي لنا سليم بك أن سعد باشا حضر الاجتماعات مرتديًا الطربوش اعتزازًا منه بغطاء الرأس الوطني بينما استبدل به الآخرون القبعات الأوربية من سوداء ورمادية[5]!

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٥٢.
(٢) نفس المصدر ص١٥٧.
(٣) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٨٨.
(٤) نفس المصدر ص١٩١.
(٥) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٥.

وفي مساء الجمعة ٢٦ أكتوبر عقد الوفد بعد أن اكتمل حضور باقي أعضائه من باريس واحدًا من تلك الاجتماعات الغاضبة القانطة التي كثيرًا ما عقدها في الماضي كلما أوشكت الطرق أن تسد في وجهه واستعرضوا الموقف فطلب سعد باشا سرعة قطع المفاوضات لاسيما وقد شنت صحف لندن حملة هجوم عنيف على الوفد الذي ساد اعتقاد بين رئيسه وأعضائه بأنها حملة موعز بها من الحكومة، وكالعادة اقترح عدلي باشا أن يذهب للقاء ملنر ليرى معه ما يمكن عمله لكسر جمود الموقف وليطلب وقف تلك الحملة.

كان طلب عدلي باشا من ملنر وقف الحملات الصحفية ضد الوفد مطبًا آخر وقع فيه الجانب المصري في تلك الأيام، فقد ألقى ملنر على عدلي باشا محاضرة في حرية الصحافة في بريطانيا وعقد مقارنة بينها وبين الصحافة في مصر التي اعتبرها مقيدة مكممة[1]. ولا ريب أن التوفيق قد جانب رئيس الوفد وأعضاءه ووسيطه بتقديم هذا الطلب ووضعهم في موقف ضعف أمام ملنر يهاجم فيهم العقلية الأتوقراطية البالية التي تضيق بالنقد ولا تطيق الرأي المعارض. على أي حال فقد انتقل عدلي باشا وملنر بعد ذلك إلى لب القضية حيث أصر ملنر على تأجيل مناقشة التحفظات إلى المفاوضات الرسمية وأعرب عن رغبته في أن تنتهي المفاوضات ليكتب ملنر تقريره النهائي ويقدمه إلى حكومته متضمنًا المشروع الذي اقترحه، بينما يعود المصريون إلى بلادهم لتأليف وزارة ثقة لتتفاوض مع الإنجليز.

* * *

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٦١-١٦٢.

خادعة أو مخدوعة؟

عاد عدلي يكن باشا إلى الوفد مساء السبت ٢٧ أكتوبر واجتمع بسعد باشا والأعضاء وأبلغهم بما دار مع ملنر في اليوم السابق، ولما عرض اقتراح ملنر بترتيبات تأليف وزارة الثقة أردف بتأييده للاقتراح. ونذكر أنه قبل حوالي تسعة أشهر، أرسل سعد زغلول لعدلي يكن يقول إنها الوسيلة القانونية والطريقة المثلى لحل المسألة[١].

تلك كانت كلمات سعد باشا في فبراير سنة ١٩٢٠ (راجع فقرة عهد بين الصاحبين)، وهي تطابق الاقتراح الذي وافق عليه عدلي باشا في أكتوبر من نفس العام. إذًا ما الجديد؟ الجديد والذي ربما بدا للبعض غريبًا، كان موقف سعد الذي أعلن أن الوفد لن يؤيد أي وزارة تدخل في مفاوضات دون أن يعلن الإنجليز قبول التحفظات. وأطلق سعد باشا واحدًا من تعبيراته المشهورة فوصف مثل هذه الوزارة بأنها تكون «إما خادعة أو مخدوعة»[٢]، خادعة للشعب تحاول استغلال الظروف لحمل الأمة على الموافقة على المشروع أو مخدوعة بتطلعها إلى قبول الإنجليز التحفظات في المفاوضات الرسمية وقد قبلوا مجرد سماعها بصعوبة.

ولا يباعد بيننا وبين الحقيقة القول بأن تلك الجلسة شهدت مولد مرحلة جديدة من مراحل الخلاف بين عدلي يكن باشا وسعد زغلول باشا، كانت أهم سمة لموقف الزعيم الجديد هو رغبته الأكيدة وتصميمه البيِّن على ألا يضطلع بالمفاوضة سواه وألا يسيطر عليها غيره.

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٦٥٩-٦٦٠.

(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٣.

وقد أدرك سعد زغلول أن الطريق الذي قطعه مع عدلي يكن قد أوشك على الانتهاء وأن الأيام القادمة حُبلى بصراع ونزاع، ملؤها منافسة ونزال، ومن ثم كان عليه أن يختار ميدانًا لهذه المعركة يضمن له النصر في معركة باتت تلوح في الأفق القريب، فاختار مسألة قبول ملنر التحفظات.

فتلك التحفظات هي في نظر الجميع مطالب الأمة وشروطها لقبول مشروع ملنر واعترافها بأنه يحقق ما تصبو إليه من آمال. إذن فالتمسك بها والإصرار عليها موقف سيؤيده فيه السواد الأعظم من الأمة وسيصعب على أحدٍ أن يعارض فيه، وهو ما حدث عند إرسال برقية «نبتت فكرة». وسيمضي سعد باشا في هذا الاتجاه حتى تعلن بريطانيا في مطلع سنة ١٩٢١ أنها تعتبر الحماية علاقة غير مرضية وبذا أصبح إلغاؤها أمرًا مفروغًا منه وأمسى عليه أن يختار ميدانًا آخر، فكان رئاسة وفد المفاوضة!

* * *

ولكن دعنا لا نستبق الأحداث، ولنعرض وقائع ما تبقي من زيارة الوفد الثانية إلى لندن، وهي قليلة على كل حال. اتفق على أن يكون يوم الجمعة ٩ نوفمبر موعد الجلسة الختامية للمحادثات الرسمية بين الجانبين.

كانت الجلسة قد تأجلت حتى يتم مناقشة المسألة المصرية في مجلس اللوردات، ومن أهم ما نقرأ في بيانات اللوردات في تلك الجلسة التي عقدت يوم ٤ نوفمبر أن لورد سالسبري في خطابه أعرب عن قلقه من إمدادات المياه إلى منطقة القناة في معرض حديثه عن ترتيبات قواعد القوات البريطانية مما ينبئ بأن الإنجليز كانوا في ذلك الوقت على استعداد للاكتفاء بقواعد في القناة[١]، بيد أن هذا الاستعداد لم يطبق على أرض الواقع إلا في معاهدة ١٩٣٦، فقد ضاع في غبار الخصومة ودهمته عجلات التناحر الضخمة!

بعدها يعلق لورد سالسبري على الوضع الدولي بأن «الدنيا قد تقاربت أطرافها»[٢]،

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٧٧.
(٢) نفس المصدر ص١٧٨.

ولعمري إذا كانت الدنيا قد تقاربت أطرافها سنة ١٩٢٠، فبم كان اللورد سيصفها إذا امتد به العمر حتى يشهد الدنيا بعد أن جاءها الراديو والتلفزيون والفاكس والبريد الإليكتروني والتليفون المحمول! ولعمري ما سيكون تعليق الأجيال القادمة إذا قدر لها أن تقرأ هذه السطور بعد عشرات السنين!

على أي حال فما زلنا في خريف سنة ١٩٢٠ نقتفي خطوات الوفد، وقد استقل جميع أعضائه سياراتهم التي سارت في موكب رسمي يتقدمه سعد باشا وعدلي باشا في لفتة تكريم رتبها لورد ملنر حتى بلغوا وزارة المستعمرات البريطانية فألفوا ملنر ولجنته بكامل هيئتها في انتظارهم[١].

* * *

جلس ملنر وقد بدت عليه سيما الجد والاهتمام، وبيد مرتعشة أمسك الورق ليلقي بيانه بصوت يتهدج من فرط انفعاله وتأثره[٢]! لم يخرج محور البيان عن نقطتين رغم طوله النسبي، من ناحية يؤكد أن بالإمكان مناقشة أي تحفظ أو شرط يعن لأي من الطرفين في أثناء المفاوضات، ثم يعود فيقطع برفض أي مناقشة حول التحفّظات فيما قبل المفاوضات الرسمية... تارة بالجزرة وتارة بالعصا!

وقد رد سعد باشا بكلمة ارتجلها أكد فيها عدم تأييده للمشروع دون قبول التحفظات لا سيما الحماية. ويصف علوبة باشا الكلمة بأن فيها الكثير «من الجفوة وانعدام الكياسة مما آلم ملنر»[٣]، وكأن على سعد أن يوافق على تجاهل التحفظات حتى لا يتألم اللورد! ومع ذلك حين أبرق سعد إلى القاهرة ما حدث أضاف «وأننا مع هذا لم نيأس من الوصول إلى الغاية بفضل اتحاد الأمة»[٤]!

* * *

بيد أن أهم ما جرى في هذا الاجتماع فيما نرى لم يكن ما دار بين سعد باشا ولورد

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص٢٠٩.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص٨٣٤، عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١٣٤.
(٣) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص١٩٤.
(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١٣٩.

ملنر، وموقف كل منهما سبق معالجته، بل كان ما دار بين سعد باشا وعدلي باشا. فبعد أن ألقى سعد باشا كلمته وبدأ يناقش ملنر في حق الوفد في الرد كتابة على بيان ملنر، التفت عدلي باشا إلى سعد باشا وسأله «هل لا يمكن أن يقال للأمة إن إلغاء الحماية محتمل احتمالاً قريبًا جدًّا»، فرفض سعد على أساس أنه لا يوجد ما يشير إلى ذلك[1].

من أين لعدلي باشا أن يعلم أن الحماية على وشك أن تنتهي؟ هل أسر إليه ملنر بذلك؟ الأغلب أنه كان يعرف تمامًا من طول محادثاته مع ملنر أن هذا قد فطن إلى أن الحماية لن تصلح أساسًا لعلاقة مستقرة بين بريطانيا ومصر، ومن ثم كان يعرف أن ملنر سيوصي بذلك في تقريره وأن إنجلترا في الأغلب ستأخذ به.

من هنا نرى أن عدلي باشا وقف بهذا الاقتراح موقفًا وطنيًا صرفًا يحمل قيم الوطنية من جهة ونكران الذات من جهة أخرى، فالتصريح بأن الحماية على وشك الإلغاء في ختام المفاوضات يضع لندن أمام أمر واقع ويجعلها تمضي في إعلان القرار الذي كان عدلي يعرف أنه قارب النضج في مطبخ السياسة البريطانية. من جهة أخرى، لو أن عدلي كان يلعب لحسابه الشخصي أو لمجد خاص، لادخر هذه الورقة المهمة حتى يشكل وزارته ويفاوض الإنجليز ثم يعود بهذا الصيد الثمين الذي لم يكن أحد يختلف على أنه لب القضية ومعقد الآمال الوطنية.

ومع ذلك سنقرأ بعد قليل هجوم حاد من سعد باشا على صاحبه على اقتراحه هذا!

* * *

ويروي لنا كامل بك سليم مشادة أخرى بين سعد باشا وعدلي باشا قبل أن يغادر الأول لندن ببضعة أيام، فتحت يومية ٥ نوفمبر ١٩٢٠ يروي سليم بك أن عدلي باشا حضر جلسة للوفد وروي لهم أنه تناول العشاء مساء اليوم السابق مع ملنر وأنه هنأه على خطبته في مجلس اللوردات فعاتبه سعد على تهنئة ملنر كما عاتبه لأنه لم يدافع عن التحفُّظات. «فأجاب عدلي بأن الظرف لم يكن مناسبًا في وليمة عشاء، وأنه لم ير

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢١٣.

معنى للدخول في مناقشة أو جدل في هذا الموضوع مع ملنر بعد أن ظهر رأيه الحاسم مرارًا، وبعد أن دافع الرئيس نفسه عنه دفاعًا مستميتًا بغير جدوى».

«فعقب الرئيس عليه قائلا في ابتسامة ساخرة : لا أقل من أن تظهر الأسف لا أن تتطوّع بالتهنئة، فليست المناسبة مناسبة تهنئة وثناء، وإنما هي مناسبة أسف ورثاء».

«فأجاب عدلي : أنا لم أر أن أجعل العشاء جنازة وتعزية».» فرد الرئيس : إذن رأيت أن يكون العشاء حفلة فرح وتهنئة». وهنا تدخل الأعضاء في المناقشة ودافعوا عن عدلي باشا الذي أظهر الانقباض، ثم خرج من الجلسة بحجة أنه مرتبط بموعد مع صديق[١].



لم يعد هناك ما يمكن عمله في لندن فحزم الوفد حقائبه وسافر يوم ١١ نوفمبر إلى باريس. أما عدلي باشا فقد تخلف في لندن عدة أيام، وسليم بك يقول في كتابه «صراع سعد في أوربا» أن أحدًا لا يعلم سر تخلّفه[٢] ثم يعود فيقول في كتابه التالي «أزمة الوفد الكبرى» إن سعد باشا رجح أن عدلي باشا بقي في لندن ليناقش مع ملنر ترتيبات عودته المرتقبة إلى القاهرة وما يُتوقَّع من تأليفه لحكومة جديدة برئاسته في الوقت الذي كان عبد العزيز باشا فهمي وباقي فريق عدلي باشا يرجعون تأخُّره في لندن لمرض أدركه[٣]، بينما يقول الأستاذ أبو الفتح أنه بقي يحاول إقناع ملنر بقبول التحفظّات لا سيما فيما يختص بالحماية[٤]. بيد أننا لا نميل إلى هذا التفسير، فموقف ملنر قد أعلن في بيان رسمي ولا يعقل أن يتغيَّر بعد بضعة أيام، ولم يكن لدى عدلي باشا جديد يحمل الإنجليز على تغيير موقفهم بهذه السرعة.

وربما كان تخلُّفه للراحة أو لمرض عارض أو شراء حاجيات، ولو أن ولع المصريين برحلات المشتروات في الخارج لم يكن قد ظهر بعد، فقد كانت محال القاهرة تزخر بأرقى البضائع وأفخرها!

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٩٣.

(٢) نفس المصدر ص٢١٨.

(٣) كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى ص٩.

(٤) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٨٩.

على أن الأرجح أن ما كان سعد باشا يدركه ويغضبه[1] في آن واحد هو أن عدلي باشا تخلف في لندن ليتفق على ترتيبات تأليف الحكومة القادمة، ويروي سليم بك أن «الرئيس سعد قد استاء أشد الاستياء» من عدم ذكره سبب تخلفه في لندن». بعبارة أخرى بينما كان عدلي باشا متمسكًا بالخطة التي اتفق عليها مع سعد باشا قبل نحو عام وهي وزارة الثقة برئاسته تضطلع بالمفاوضة، كان سعد زغلول باشا قد عقد العزم على أن يمسك هو بخيوط الموقف ويتولى المفاوضة بنفسه، وكان استمرار عدلي باشا في تنفيذ خطة بات سعد باشا يرفضها ويخطط لتقويض أركانها هو ما نراه قد سبب له «أشد الاستياء»!

* * *

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٠.

ورق الحائط

عاد الوفد إلى باريس بعد رحلة طويلة وشاقة، بل مضنية قوامها عام ونصف منذ قدم إليها أول مرة في أبريل سنة ١٩١٩ على أمل أن يشارك في مؤتمر فرساي. عام ونصف دخل فيها في جولات مناورة ومفاوضة شرسة وشاقة مع خصم عنيد لا يلين في مطالبه الجائرة ولا يهدأ عن هجماته العنيفة ولا يكلُّ من حيله الخبيثة.

فور عودة الوفد انفجرت أزمة عنيفة، يمكن أن نطلق عليها اسم «أزمة البرقيتين»، فما حدث باختصار هو أن أحمد نجيب الصحفي المرافق للوفد أرسل برقية إلى أمين الرافعي اتهم فيها عدلي باشا بأنه لا يتمسَّك بالتحفظُّات التي يصر الوفد عليها وأنه عرقل المفاوضات وأنه يعمل على تقسيم الوفد[1]. بعدها أرسل النحاس باشا برقية إلى نفس الجريدة يقول فيها إن عدلي باشا «كارثة على الوفد»[2]. نشر الرافعي البرقيتين في جريدة الأخبار فبعث إسماعيل باشا صدقي بالبرقية الأولى إلى عدلي باشا، كذلك أرسل محمود باشا سليمان نص برقية النحَّاس باشا إلى نجله محمد محمود باشا فنشبت الأزمة.

وقد حرص كل من عبد العزيز باشا فهمي ومحمد علي علوبة باشا على إفراد عدة صفحات لحادثة البرقيتين، بيد أن هذا ليس بغريب وقد لمسنا غير مرَّة تشيُّعهما المطلق لعدلي باشا وعدائهما المفرط لسعد باشا في طول المذكرات وعرضها، ومن ثم فقد عمدا إلى إبراز تلك الحادثة لما رأيا فيها من جور على حق صاحبهما وغبن

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠٥، كامل سليم بك: صراع سعد في أوربا ص ١٩٦.
(٢) نفسه ص١٠٨.

لجهده. الغريب هو كامل بك سليم الذي أفرد لها صفحات رغم ما تعكس من ظلم سعد باشا لصاحبه وبخس لعمله فضلاً عن طعنه في الظهر، وفي هذا ما يضيف الكثير إلى رصيد مذكراته من الحيدة والنزاهة.

ولنبدأ بسليم بك الذي يعنى بالتفاصيل الدقيقة، يقول إن سعد باشا دعى الأعضاء إلى اجتماع مفاجئ صباح يوم ١٧ نوفمبر «وبعد قليل حضر عدلي ووجهه مغبر مكفهر، لونه مزيج من الصفرة والسواد، وملامحه تصرخ بالعبوس والتجهُّم والغضب المكتوم الظاهر، ودخل قاعة الجلسة في سرعة مضطربة (على غير عادته)، فلما استقر به المقعد تلا الرئيس مرة ثانية برقية محمود سليمان باشا، فقال عدلي في هدوء متكلَّف: «إنه تسلَّم كذلك برقية أفظع منها». وقدَّم صورة طبق الأصل للبرقية التي أرسلها أحمد نجيب مراسل الأخبار إلى أمين الرافعي، ثم قال: «إن مراسل الأخبار الذي يدفع الوفد له مصاريف أسفاره وإقامته وبرقياته يتهمني ويقول إن عدلي قسم الوفد وعرقل المفاوضات وسعى في عدم قبول تحفظُّات الأمة، وهذا كله كذب وبهتان»

ثم قال في مرارة ظاهرة : «إنني منذ أربعة أيام فقط كنت مع ملنر وقلت له إن الشعب المصري لا يمكن أن يقبل مشروعه بدون النص على إلغاء الحماية، فهل هذه البرقية جزائي؟»

فأجاب الرئيس: «لا علم لنا بهذه البرقية، وليس في الوفد أحد يعلم بها»[١].

ويضيف فهمي باشا أن عدلي باشا دخل عليهم «ووجهه مربد، وقد تجهمت أساريره، واحمرت عيناه.. وفي يده ورقة ألقاها أمام سعد وزملائه على المنضدة بشدة، ونظر إليهم قائلا: من منكم قال إنني خائن لبلادي ؟ .. من منكم اشتغل للبلد أكثر مما اشتغلت وتعب أكثر مما تعبت؟!

فدهش أعضاء الوفد لسماع هذه العبارات، واستفهموا منه عن مبعثها، فقال لهم: اقرأوا هذا التلغراف.

فتناولوه، فإذا به تلغراف من إسماعيل صدقي باشا يتضمن فحوى تلغراف أحمد نجيب.

---

(١) كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى ص١٢.

ثم قال لهم عدلي باشا: هل أنا الذي أسد الأبواب في وجه الوفد، وأضع العراقيل في سبيل المفاوضات كما قيل في هذه البرقية؟ ألستم أنتم الذين استدعيتموني لأفتح لكم أبوابًا كانت مغلقة، وقد جاهدت حتى فتحت لكم فعلاً؟ فأجابه سعد باشا : ما لنا ولأحمد نجيب؟ إنه مكاتب جريدة، ولا شأن لنا به.. وعند ذلك قام سينوت حنا إلى غرفة السكرتارية التي كان بها وقتئذ الأستاذ أحمد نجيب، ثم أخذ سعد باشا يقول لعدلي باشا : أو لم تكن تذهب لمقابلة ملنر وغيره من الإنجليز، ولا تخبرنا بما دار بينك وبينهم؟!.. فرد عدلي باشا عليه قائلاً: أنت يا شيخ تريد أن تضع مبدأً قاضيًا بأن كل مصري يقابل إنجليزيًّا ولا يخبر إخوانه المصريين بما كان من حديثهما، فإن هذا المصري يكون خائنًا لبلده .. ما هذا الكلام؟! إني كنت أقابل ملنر، وغير ملنر في دواوينهم، ونواديهم، وبيوتهم. ولكن مقابلاتي إنما كانت لإقناعهم بأحقية مصر في مطالبها. وكثير من هذه المقابلات كانت بناء على رجائكم إياي!..

فسكت سعد قليلاً، ثم قال : أو ليس أني وإياك قابلنا ملنر يومًا في ديوانه، وبدأ يتكلم معنا بالفرنسية، ثم خرج من الفرنسية إلى الإنجليزية التي لا أعرفها، فتكلم معك بها. ولما انصرفنا من عنده أوصلتني أنت بسيارتك إلى الفندق الذي أقيم به. ولم تسمح بأن تخبرني بما قاله لك بالإنجليزية ! ..

فاستشاط عدلي باشا غضبا، ورد على سعد باشا قائلاً: وهذه قاعدة أخرى تريد أن تضعها.. وهي أن كل مصري يتكلم مع إنجليزي بالإنجليزية أمام مصري آخر لا يعرفها، فإن كلامه يكون معناه الاتفاق مع الإنجليز على ما يضاد مصلحة مصر .. ما هذه القواعد التي تضعها؟! ولماذا لا تكون حسن النية، فتقدر أن ملنر قال لي شيئا يغمني، ويغم مصر، فأردت أن أحتمل الغم وحدي ولا أشركك فيه؟!»[1].

أما علوبة باشا فيقول إن عدلي باشا أنهى الاجتماع بقوله «يا سعد إنني وطني مثلك ونظيف مثلك». فأظهر سعد ألمه من هذه الجملة. ثم تركنا عدلي غاضبًا معتزمًا الرجوع إلى مصر»[2].

ويضيف سليم بك أن الاجتماع انتهى بمشادة عنيفة بين سعد باشا ومحمد باشا

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠٥-١٠٧.
(٢) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٩٧.

محمود، إذ قال له الرئيس «إنك تتكلم ضد ضميرك». فصرخ محمد محمود وانفعل قائلاً: «كيف تنسب إليَّ ذلك، أنا لا أقبل هذا الكلام ولا هذا الأسلوب، وهذه المعاملة الجافة» فوقف الرئيس سعد وخرج من الجلسة وهو في أشد حالات الانفعال»(١).

* * *

ولنا أن نلاحظ عدة نقاط فيما حدث نحاول بها سبر أغوار العلاقة بين سعد باشا زغلول وعدلي باشا يكن بعد أن صهرها لهب الفرقة فذاب بأسها وتقوَّضت أركانها. أولاً، نجد عدلي باشا يواجه صاحبه وقد أجمع الكل على أنه خرج عن هدوئه المعهود ووداعته المعتادة وخاطب سعد باشا بلهجة لم تخل من حدة وعنف على غير المألوف منه(٢). من ناحيته حاول سعد باشا تمييع الموقف بالحديث عن مشكلة تسرب الأخبار من داخل الوفد لكن عبد العزيز فهمي قطع عليه الطريق ونبهه إلى أن ذلك ليس هو موضوع المناقشة، فاختلق سعد باشا مناقشات حادة مع المكباتي ولطفي السيد ومحمد محمود(٣) تمكنه من التخلص من مواجهة مع معارضيه أضحى جليًا أنها ليست في صالحه.

كذلك تعتبر هذه المحادثة واحدة من الوثائق القليلة التي باح فيها عدلي باشا بآرائه ومشاعره ودافع عن مواقفه، وقد سبق أن قررنا في مطلع هذه الدراسة افتقادنا الشديد إلى مذكرات أو مكاتبات أو أي وثائق توضِّح وجهة نظر عدلي باشا الشخصية في الصراع، ونأتي لأهم نقطة في هذه الواقعة والتي تتعلق بسؤال أساسي: هل كان سعد زغلول باشا على علم ببرقية أحمد نجيب أم لا؟ وإذا كان قد علم بها فهل يمكن أن يكون قد بارك إرسالها أم أنه علم بها بعد أن تم الإرسال؟ أيمكن أن يكون هو الذي أوحى بها أو طلب إرسالها؟

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٣.

(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص٤٦، كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٢، عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٠٥-١٠٧، محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٩٧.

(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٣.

عبد العزيز باشا فهمي يؤكد أن سعد باشا كان على علم مسبق بالبرقية[1] وهو ما يصر عليه علوبة باشا كذلك[2]. ولو اقتصر الأمر على هذين لما أخذناه واقعًا مسلمًا به ولطفقنا نحاول تحقيقه لنتثبت منه أو ننفيه. بيد أن الأمر هذه المرة مختلفًا، فيوسف بك نحاس يومئ في مذكراته إلى أن سعد باشا كان على علم بالبرقيتين[3] وهو من مشايعيه. وكامل سليم بك يروي أن نجيب أخبره أن سعد باشا على علم بالبرقية وقد اطلع عليها قبل إرسالها مما أدهش كامل بك وأذهله[4]!

وليس فيما فعل سعد زغلول ما يدهشنا، بل العكس هو الصواب. فبرقية بهذا المعنى تكون متوقَّعة ومنتظرة إذا ما دقَّقنا في حقائق الموقف السياسي وأبعاد العلاقة بين الرجلين في تلك الأيام، لكننا نستأذن القارئ في تأجيل التحليل والتدقيق حتى نهاية هذا الفصل بعد أن نفرغ من عرض ما بقي من أحداث جرت في باريس ثم نأتي لتحليلها دفعة واحدة وقد تكاملت الصورة واتضحت معالمها، وما ذلك ببعيد.



ويسوغ لنا أن نستعرض مشاعر كل من الرجلين تجاه الآخر بعد هذا الموقف العاصف، عدلي باشا خرج والألم والمرارة يعتصرانه وذهب إلى فندقه حيث لحق به علوبة باشا ودعاه إلى الغذاء فقبل بعد إلحاح. وعلى مائدة مطعم أمباسادور بشارع الشانزيليزيه الشهير، أخذ علوبة باشا يهون على صاحبه بكلمات المدح لمجهوداته وسعيه من أجل القضية، فاندهش حين رد عليه عدلي باشا بأنه «يأسف لما ارتكبه من خطأ مع سعد ذلك أنه كان صديقًا وما زال صديقًا، وتعاونا معا في القضية المصرية، وما كان يجوز له – أي لعدلي – أن يقول لصديقه «إنه مثله ونظيف مثله»»[5]!

أما سعد باشا فقد عاد إلى بيته ووجهه «محتقن شديد الاحمرار» ولحق به بعضهم

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٣٤.
(٢) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٩٦-١٩٧.
(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٤٦.
(٤) كامل سليم بك: صراع سعد في أوربا ص١٩٦.
(٥) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٩٨.

فأفضي إليهم سعد باشا بمشاعر المرارة والضغينة تجاه عدلي باشا، ثم عاد وقبل تحت إلحاحهم أن يعمل على تصفية الأجواء معه «ولكن عليكم أن تعلموا أن هذا الترقيع لا يجدي ولا يفيد»[1].

عمومًا موقف سعد باشا مفهوم وليس بجديد، إنما عدلي باشا موقفه جد محير وغريب، أيمكن أن يكون الرجل على هذا القدر من إرهاف الحس ورقة المشاعر حتى أن كل ما يقلقه في هذا الموقف الحاد الملتهب هو أنه قال لسعد باشا إنه وطني مثله ونظيف مثله! وما الذي يؤلم سعد باشا في ذلك؟! أكان يرى أنه الوطني الوحيد أو النظيف الوحيد؟ غير معقول طبعًا أن يكون هذا تفكيره.

وقد أردف علوبة باشا روايته بأنه اندهش مما طوى موقف عدلي باشا من نبل وترفُّع. أيكون علوبة باشا مبالغًا فيما نقل ليرسم صاحبه في صورة فارس القرون الوسطى النبيل الذي يدافع عن أصحابه بكل قوته، فإذا ما جرح من أجلهم لا يؤلمه إلا أن منظر دمه وهو ينزف قد يضايقهم!

على أي حال فبعد أن سرد الشهود الثلاثة وقائع الاجتماع العاصف واتفقوا بشكل عام عليها يعودون للاختلاف ويروي كل منهم ما كان من منظوره هو الذي يتفق مع آرائه ويعزِّز فكرياته. سليم بك يقول إن الأعضاء المشايعين لعدلي باشا ذهبوا إلى سعد باشا مساء ذلك اليوم وأمضوا معه الوقت في جلسة ودية بغية تهدئة الأجواء وتنقية النفوس وأن علوبة باشا أخبره بعد خروجهم أن عدلي باشا سيحضر في اليوم التالي لإعادة المياه إلى مجاريها[2]. من ناحيته لا يذكر علوبة باشا أنه وفريقه ذهبوا إلى سعد باشا ويكتفي بذكر أن سعد اعترف بخطئه مع عدلي، وذهب إليه اليوم وسعى في الصلح معه[3].

* * *

وبغض النظر عمن سعى إلى من، فالاجتماع أثمر عما أطلق عليه سعد باشا تشبيه

(١) كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى ص١٤.
(٢) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦.
(٣) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٩٨.

«ورق الحائط» الذي يغطي العيوب والثقوب دون أن يصلحها! تعاتب الرجلان وإن كان الحديث يغلب عليه لوم سعد لعدلي باشا واتهامه له ودفاع عدلي وتبريره لمواقفه، وسننقل هنا نص الحديث الذي سجله كامل بك سليم بينهما، بيد أن علينا أن ندرك أن كامل سليم لم يكن حاضرًا الجلسة وأنه نقل هنا ما رواه سعد باشا له بعد انتهائها. فالرواية المنقولة هنا عن أحد مشايعي أحد طرفي النزاع عن أحد طرفي النزاع!

كدأبه بدأ سعد باشا بهجوم مكثَّف فذكر كل مآخذه على صاحبه دفعة واحدة، وصف خطة عدلي مع الوفد بأنها «خطة تفريق» ثم فتح النار على عدلي وأخذ يمطره بالتهم، زخَّات زخَّات!

قال سعد باشا: «إنها خطة تفريق، وأنه لم يكن ينبغي له أن يضع نفسه على رأس قسم من الوفد بعد العمل على تقسيمه. وسردت له وضعه لمشروع مع بعض أعضاء الوفد وإرساله إلى ملنر من غير إطلاعي عليه أولاً، ثم كثرة اجتماعه بمن ليسوا مثلي في صداقته اجتماع تآمر، وتصرفه في الكلام مع ملنر بالإنجليزية مرتين وعدم إخباري بما دار بينهما»[1].

وحين سدر سعد باشا في اتهام عدلي باشا قبيل اختتام إقامتهما الأولى معًا في باريس كان علينا أن نحلِّل كل تهمة ونختبر جوانبها المختلفة مستهلين ذلك بتصوُّر ما يمكن أن يكون دفاع عدلي باشا عن نفسه (راجع فقرة التهم السبع)، بيد أن الأمر يختلف هذه المرة بعض الشيء، فدفاع عدلي باشا عن مواقفه مثبت عن لسانه، فالأمر هنا لا يستلزم تفسيرًا أو تبريرًا من جانبنا وإنما نقتصر على التحليل والدراسة.

التهمة الأولى كانت فيما يتعلق بحديث الإنجليزية، وقد سبق أن تناولنا هذه النقطة آنفًا. قال عدلي ردًّا على اتهام سعد «إن ملنر قال فقط «هل ضاع ما أملناه وسقط ما بنيناه» فقال الرئيس «ألم يكن هذا مهمًّا لنعرف مقدار حرصه وضرورة تشبُّثنا بما هو في الواقع حياتنا (أي الاستقلال) فقال عدلي بعد أن (مط بوزه) أن ذلك كله لا أهمية له»[2].

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٧.
(٢) نفس المصدر ص١٨.

ونتفق هنا مع عدلي باشا الذي نراه يعزِّز تحليلنا الذي سقناه آنفًا لمسألة أحاديثه الجانبية بالإنجليزية مع ملنر في وجود سعد زغلول. وخير دليل على ذلك أن سعد باشا لم يقف عند هذه المسألة طويلاً، بل تراه انتقل بسرعة لتهمة تالية يرى بحس المحامي القدير أنه من خلالها يمكنه تضييق الخناق أكثر على خصمه، ويتخذ من الهجوم خير وسيلة للدفاع فيقول «عظيم جدًّا، ولكن جاء في كلامك أو في لهجتك ما يدل على أنك تظن أن لي دخلاً في هذه البرقية (برقية نجيب)».

«عدلي: لا بل أعتقد أنه غير أهل لذلك. ولكن كنت أنتظر منك عندما تطلع على البرقية أن تستنكرها أو تقول إن عدلي غير أهل لهذه التهم»[1].

ويتضح جليًا من سياق الحديث أن سعد باشا ينفي عن نفسه معرفته بالبرقية، بيد أننا لا نغفل أن كامل بك سليم قرر أن مرسلها أخبره بأنه اطلع عليها سعد باشا ولم ينف سليم بك ذلك ولا ذكر ما يدحضه. أما موقف عدلي باشا فينم عن طبيعته وسياسته، فهو يؤثر المسالمة ويتجنَّب المواجهة العنيفة مع صاحبه، لا سيما وأنه لا يملك دليل إدانة على سعد باشا، ومن ثم تجده قد اكتفى بعتابه على رد الفعل بعد أن أغفل الفعل!

ونقرأ دفاع عدلي يكن باشا عن نفسه، ولعلَّها المرة الوحيدة التي نجد فيها الرجل يدافع عن نفسه بنفسه منذ انضمَّ إلى الوفد في باريس قبل نحو ثمانية عشر شهر. ولنبدأ بدفاعه عن تهمة العمل على تفريق الوفد: «إني خدمت القضية المصرية بإخلاص. وإذا كان لي رأي يخالف رأيك أو رأي الوفد فلا ضرر في ذلك، وما ألزمت أحدًا برأيي، ولا عطلت على الوفد رأيه ولا ذنب لي أن يكون بعض الأعضاء من رأيي»[2].

وفي رده على صاحبه قال سعد باشا «إنك لم تفعل شيئًا لإزالة الخلاف والتوفيق بين الطرفين، بل بالعكس ازددتم التصاقًا بفريق من أعضاء الوفد»[3]. وقد سبق أن عرضنا بإسهاب ما رأيناه أسباب اختلاف الأعضاء مع سعد باشا وانجذابهم نحو عدلي باشا وأثبتنا أن انقسام الوفد وقع قبل وصول عدلي باشا إلى باريس، فعدلي باشا لم يكن سببًا فيه وإنما كان عرضًا له (راجع فقرة «شتاءٌ في باريس»).

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٨.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) نفس المصدر ص١٩.

بعدها انتقل عدلي باشا إلى الدفاع عن نقطة غريبة فيقول «عدم إخباري إياك بموعد عودتي من فيتل لم يكن تقصيرًا مني في حقك، وإنما كان لما علمته من مصادر مختلفة من أنك عائد من فيشي في ١٦ سبتمبر ووجدت أن هذا الوقت يناسب انتهائي من العلاج»[١]. والغريب في هذا الأمر أن عدلي باشا يقبل مبدأ أن عليه أن يبلغ سعد باشا بتحركاته وأنه يقف منه موقف المرؤوس من رئيسه الذي يملك وقته ومن ثم ينبغي عليه إبلاغه بتحرُّكاته واستئذانه في أفعاله!

ننتقل إلى اتهام آخر وجهه سعد باشا لصاحبه «إني ألاحظ عليك أنك اطلعت على برقية ملنر إلى أللنبي بواسطة الأعرج[٢] في ٣٠ يونيو، واجتمعت بي بعد ذلك ولم تحدثني عنها مع أن ذلك كان ضروريًّا جدًّا على الأقل للاتفاق على ما يجب علينا عمله إزاءها. وعلمت من محمد محمود أنك قلت له إنك ستؤلف الوزارة القادمة، وأنك ولطفي السيد متفقان تمامًا على ألا يكون للوفد رأي فيمن تختارهم للعمل معك، ثم توالت الاجتماعات بينك وبين فريق من الأعضاء ووضعتم مشروعًا قدمتموه إلى ملنر ولم تطلعوني عليه، وكان ذلك بالاشتراك مع رشدي ولطفي السيد. ولم أطلع عليه إلا بعد خمسة أيام. فهل هذا يليق؟»[٣].

لم يورد سليم بك دفاع عدلي باشا عن هذين الاتهامين، ونرى أن الأول صحيح فكان ينبغي أن يخبر عدلي باشا صاحبه بأمر هذه البرقية (راجع فقرة «برقية صاعقة» لتفصيل هذا الموضوع)، ولكن الأغلب أنه خشي من أن يتخذ سعد باشا موقفًا عنيفًا فيقطع المفاوضات فآثر الإمساك عن ذكرها ولكن ملنر أوقعه في مأزق متعمد حينما أطلع سعد باشا عليها، وما نحسب هذا إلا واحدًا من تكتيكات ملنر لإثارة الوقيعة وإشعال الفرقة. أما الاتهام الخاص بإخفاء العمل في مشروع جديد، فقد ذكرنا فيما سبق ما رأيناه سببًا لإخفاء المشروع عن سعد باشا (راجع فقرة «معاهدة يكنية أم معاهدة سعدية»).

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٨.

(٢) اعتاد الوفديون أن يطلقوا هذا الاسم على ولرند مبعوث ملنر.

(٣) نفس المصدر أزمة الوفد الكبرى ص١٩.

ونأتى لنقطة في منتهى الأهمية وتدور حول ما ظهر في هذه الجلسة من رأي كلٍّ من الرجلين في مشروع ملنر. عدلي باشا قال «وجاء في كلامك معي في أول مقابلة بعد العلاج أن الأمة أبدت رغبات وأماني وفوَّضت لكم الرأي لتحقيق ما تستطيعون تحقيقه لها وأنكم جعلتموها شروطًا وتحفظات. ومع هذا كله فقد قلت لملنر في المقابلة الأخيرة إن الأمة المصرية لا تريد المفاوضات الرسمية إلا بعد إلغاء الحماية، وجلست معه ساعة كاملة لأقنعه بأهمية ذلك، فلم يقتنع. وقال لي ملنر «إنك إذا كلمتني عشر سنين لتقنعني بذلك فإني لا أقتنع»، فسكتُّ كمدًا ولم أخبرك بذلك حتى لا تغضب وتثور، وتركت لك الأمر حتى تعالجه أنت بما تراه مناسبًا ولعلك تكون أكثر توفيقًا مني في إيجاد حل لذلك مع ملنر»[1].

وفي اتهامه يقول الزعيم «وروج المندوبون المشروع بعد أن اتفقوا معي على عرضه على الأمة بالنزاهة وعدم التحيُّز، وكتبت أنت إلى بعض أصدقائك في مصر بالسعي إلى حمل الأمة على قبوله كما يطلب ملنر، وبدأت التفكير والعمل فعلاً لتأليف وزارة لأجل الدخول في المفاوضات الرسمية، وفي الجلستين اللتين عقدتا مع لجنة ملنر بحضورك لم تشترك في المفاوضة بكلمة واحدة ولم تساعد بشيء، بل قلت لي في الأولى عندما كنت أعارض وظائف المستشارين البريطانيين «إنك رضيت بالمستشار المالي» فلم أرد عليك».

«وفي الثانية سألتني عما إذا كان في الإمكان أن أقول للأمة إن إلغاء الحماية محتمل احتمالاً كبيرًا. فأجبتك بأني لا أستطيع أن أقول هذا، إذ ليس لديَّ ما يؤيده».

«كل هذا جعلني أعتقد أنك في طريق آخر، وكنت تأخذ صور بعض البرقيات من علوبة وتبلغها للأعرج بقبول الأمة للمشروع مع بعض الرغبات والأماني حتى اقتنع ملنر كل الاقتناع بأن التحفظات آتية مني وحدي لا من الأمة ولا من باقي أعضاء الوفد وكان هذا هو السر في عناده وعدم مسالمته وتشبُّثه برفضها، فلو أنك أعلنت أنك لا تعمل إلا بالاتفاق مع الوفد...»

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٨.

«وهنا قاطع عدلي الزعيم قائلاً: «إن هذا إلزام مما لا يلزم»[1].

والحديث جلي وواضح، عدلي يكن باشا يري اعتبار التحفظات تحسينات على المشروع للوفد العمل على إحراز ما يمكن منها، وسعد زغلول باشا يراها شروطًا أساسية دونها يكون مشروع حماية يرفضه. بيد أننا لا يمكن أن نقبل هذا الحديث وحده كدليل قاطع على موقف الرجلين هذا وقد ورد الحديث كما أسلفنا نقلاً عن أحدهما، ولكننا نعتبره قرينة سنعود إليها حين نأتى لموقف عدلي يكن من مشروع ملنر دون تعديل.

وينتهي الحديث بعبارة بالغة العنف على لسان سعد باشا ورد فعل غريب من عدلي باشا، فسعد يقول «إنك الآن متهم. ووطنيتك قد وضعت موضع الشك»، فرد عدلي باسما: «أمن أجل هذا أرسل مراسل الأخبار برقية باتهامي في وطنيتي؟» سعد: إن الواجب عليك أن تدافع عن نفسك وأن تعلن أنك متضامن مع الوفد» وهنا سكت عدلي قليلا ووعد بالتفكير. وافترق الصاحبان على أن يجتمعا في المساء»[2].

وإذا كان هذا ما حدث بالفعل، فلا شك أنه يكون غريبًا جدًا أن يبتسم أي رجل أيًا كان حين يتهم في وطنيته، فما بالك برجل ضحَّى بوقته وجهده وماله طوال عامين من أجل خدمة قضية بلاده!

* * *

تلك هي بعض وقائع هذه الجلسة الفريدة بين سعد باشا وعدلي باشا التي تساعد الكثير في إماطة اللثام عن ما دار في ذهن كل منهما وما انطوى في صدره آنئذ، بيد أننا لا ينبغي أن نغفل أن مصدر الراوية له صبغته، بدليل أن الجميع روى أن الرجلين اتفقا على إرسال برقيتين إلى القاهرة بغية توحيد الصفوف ومحاولة رأب الصدع وهو ما لم يذكره سليم بك.

أبرق عدلي يكن باشا إلى لجنة الوفد المركزية قائلاً «لقد بذلت دائمًا من يوم

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص ١٩.
(٢) نفس المصدر ص١٩-٢٠.

تأليف الوفد إلى الآن كل ما أستطيع في تأييد مجهوداته. ونيتي الاستمرار على العمل بالاتفاق مع الوفد احتفاظًا بخطتي هذه. ولا شيء في أعمالي ولا في أقوالي ولا في نواياي يبرر الانفعال الذي نشأ عن إشاعات السوء المتعمدة... عدلي يكن»[1].

بينما أبرق سعد زغلول باشا في نفس اليوم إلى اللجنة قائلاً «إن الأنباء التي تلقيناها منكم بخصوص عدلي باشا لا أساس لها من الصحة والاتفاق تام بينه وبين الوفد. وهو لن يعمل شيئًا بغير اتفاق سابق معنا فنرجو بذل كل مجهودكم لمحو أثر الإشاعات الكاذبة... سعد زغلول»[2].

ونص البرقيتين وما يأربان واضح، أما رأي سعد باشا فيهما، فقد شبه برقيته بورق الحائط الذي يخفي شقوق الجدار ولكنه لا يعالجها ومضى يقول لسليم بك «إن الترقيع لا يفيد وسيعمل عدلي ما يريد في جو أكثر ملاءمة له الآن، وبدلاً من أن يلقي استنكارًا على تصرُّفاته وشكًّا في نياته، سيلقى عند وصوله حسن الاستقبال من الشعب، وسيفهم ملنر والإنجليز أنه الحصان الرابح فهو الكاسب بالبرقيتين: برقيته وبرقيتي»[3].

في اليوم التالي اقترح على باشا ماهر على سعد باشا أن يقيم مأدبة توديع لعدلي باشا قبل سفره فقبل بعد إلحاح[4]، وبعد أن انفضَّت المأدبة التي أقيمت في فندق الكونتننتال في باريس[5]، زار سعد باشا محمد محمود باشا الذي كان قد أحجم عن الحضور بسبب الجفوة التي قامت بينه وبين الرئيس يوم الاجتماع العاصف ومكث عنده ساعة «تعاتبا فيها طويلاً وافترقا بسلام وابتسام»[6].

ونقرأ وصف سليم بك لسفر عدلي من باريس وقد «حضر لتوديعه في المحطة جميع أعضاء الوفد وعلى رأسهم الرئيس سعد. وقد لاحظت أن جو التوديع ومظهره

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص١٥٣.
(٢) نفس المصدر ص١٥٤.
(٣) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢٣.
(٤) نفس المصدر ص٢٠-٢١.
(٥) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ١٩٨.
(٦) كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢١.

كان باردًا متكلفًا، إذ وقف الرئيس في ناحية ومعه بعض الأعضاء، ووقف عدلي في ناحية ومعه البعض الآخر وكان القطبان يلتقيان من آن لآخر في شيء من التكلف ولا يطول لقاؤهما. ولم ينتظر الرئيس حتى تحرك القطار لاشتداد البرد فاستأذن وانسحب مع واصف غالي. وسمعت عدلي يقول لعبد العزيز فهمي «إن نكران الجميل متأصل في النفوس. وها هو فنزيلوس قد سقط بعد أن جعل اليونان قوية وأصبحت مساحتها ضعفين». قالها وعلى وجهه كل سمات الحزن والانقباض والكآبة»[1].

صحيح لم تكن البرقيات ورق حائط ليس إلا!

* * *

لم يكن هناك أي شيء يمكن للوفد عمله في باريس إلا مشاجرات بين سعد باشا ورفاقه يتبادل فيها الطرفان إيماءات تؤلم النفوس وعبارات تجرح المشاعر. وليس في ذلك جديد، ولكن يتبدَّى لنا في هذا المقام سؤال نراه أولى بالسبق وأجدر بالبحث. سؤال نصيغه في بساطة شديدة: ماذا كان سعد زغلول باشا ينوي عمله في باريس؟

ونبدأ بقراءة إجابة سعد باشا نفسه على السؤال فيقول إنه «سيظل يجاهد في أوربا بكل ما لديه من وسائل حتى تنال مصر استقلالها التام»[2]! لا يمكن أن نتصور أن سعد زغلول باشا كان يعتقد أن بإمكانه أن يجلس في باريس مع نفر من أعوانه ليجاهد حتى يدحر أقوى إمبراطورية في العالم فتسحب جيوشها الجرارة من بلاده وتظفر مصر بالاستقلال التام! وقد اعترف هو بنفسه بعد هذا الموقف بيومين بأنه لم يعد أمامه «أمل كبير أو صغير للعمل، ولكن العجز خير من الغدر»[3].

إذن ما الأمر؟ وما الذي كان الزعيم ينوي عمله في باريس؟ الرأي عندنا أن المسألة لا تخرج عن واحد من احتمالين، الأول أن سعد باشا كان ينوي العمل لتدبير وقيادة ثورة جديدة من باريس حيث يمكنه العمل بحرية أكبر وهو آمن من خطر الاعتقال والنفي، وقيادة ثورة من الخارج أمر وارد في التاريخ وله سوابق. وقد أوردنا فيما سبق أن الإنجليز

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر والصفحة.

(٢) نفس المصدر ص٢٥.

(٣) نفس المصدر ص٢٨.

قاموا باعتقال عبد الرحمن فهمي بك حين لاحت بوادر فشل مفاوضات سعد وملنر في الأفق لعلمهم أنه سيكون المحرك الأول لأي عمل جماهيري منظم ضدهم.

الاحتمال الثاني والذي أثبتت الأيام أنه كان الأرجح أن سعد باشا زغلول عاد إلى باريس ليكسب وقتًا يرقب فيه بعين صقر تحرُّكات باقي أطراف اللعبة: الإنجليز وعدلي باشا وأعضاء الوفد والسلطان والصحافة المصرية والعالمية والرأي العام في مصر. فهو كلاعب الشطرنج المتمرِّس الذي يقدر في مرحلة معينة من اللعبة أن عليه أن يلعب حركة لا فائدة منها غير إفساح المجال لخصمه ليبدأ في تنفيذ خطَّته فيختار هو ما يراه أنسب الأوقات للهجوم المضاد[1]. وسنرى أن هذا هو عين ما فعل سعد زغلول باشا.

بقيت نقطة في هذه المسألة وهي أن الأستاذ أبو الفتح روى أن سعد باشا في جلسة ٣ يناير ١٩٢١ قرَّر أن خير ما نفعل الآن هو العودة إلى مصر بعد أن باءت كل المجهودات بالفشل، فوافقه سينوت بك حنا وواصف باشا غالي وعارض الباقون على أساس أن باب الأمل لا يزال مفتوحًا ولندن لم تقطع برفض التحفُّظات[2]. ويرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن سعد باشا كان يروم العودة إلى مصر لقيادة حركة جماهيرية بها[3]. على الجانب الآخر يروي علوبة باشا أن سعد باشا صرَّح لهم في هذه الجلسة أنه لا يمكن عمل شيء إلا الاعتراف بالهزيمة وأنه استبعد إمكانية قيام ثورة أخرى[4].

والرأي عندنا أن سعد باشا لم يكن مستعدًّا للعودة إلى القاهرة إلا حين اختارها للمفاوضة مع ملنر بندية كما سقنا آنفًا، أما مسألة العودة لقيادة الحركة الوطنية فنري أن العكس هو الصحيح كما قررنا، فالعودة تكون بمثابة دخول قفص مفتاحه في يد الخصم، فقيادة ثورة تكون أيسر من خارج مصر، أما من داخلها فالاعتقال والنفي لا ريب هو المصير المحتوم، ولم تكن تجربة مارس ١٩١٩ بغائبة عن الأذهان!

---

(١) يسمونها في لعبة الشطرنج بالإنجليزية False Move.

(٢) محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٩٠-٢٩١.

(٣) دكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣٠٣.

(٤) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ٢٠٣.

هكذا أصبح سعد زغلول باشا يشعر في غربته بوحدة قاتلة تزيد من وطأة الضغوط النفسية عليه فيزداد كمده وتثقل محنته فيكتب لنفسه «عجيب أمري، أكون رئيس أمة بأسرها وجميع أبنائها يمجدون اسمي ويعظمون قدري، ويشيدون بذكري، ويهتفون بحياتي، ويهتزون لكلماتي، وينفذون رغباتي، ولا أجد فيمن حولي من أصطفيه إلا من بعد عني فيوافيني وأوافيه. غريب جدًّا أن يكون أغلب من يجتمع بي ويشتد قربهم مني أبعد الناس عن موافقة رأيي. ولقد كثرت ملاحظتي لهذه الحالة، وطال بحثي عن سببها وما اهتديت إليه. فحصت نفسي فحصًا جيدًا لأقف فيها على ما ينفر الغير منها وما يعميه عما يصدر عنها فو الله ما عرفته»[1]!

* * *

(١) محمد علي علوبة باشا: نفس المصدر ص٤١.

كيف «نبتت فكرة»؟

كان إطلاق التعبيرات البليغة والطريفة في آن واحد إحدى سمات سعد باشا اللغوية البارزة، فهو صاحب تعبير «أخجلتم تواضعنا» الذي يجرى على ألسنة الناس إلى اليوم وتعبير تكون الوزارة «خادعة أو مخدوعة» والبرقية مثل «ورق الحائط» وقد عرضنا لهما منذ قليل. أما أشهر تعبيراته فيما كتب من برقيات فكان عبارة «نبتت فكرة». وليس «نبتت فكرة» تعبيرًا مشهورًا فحسب، بل هي واحدة من أشهر برقياته إن لم تكن أشهرها على الإطلاق، فلا يخلو مرجع من ذكر لهذه البرقية وأثرها على العلاقات داخل الوفد. وفي السطور التالية نحاول كشف النقاب عن الظروف والملابسات التي أدت إلى إرسال سعد باشا لهذه البرقية التي اعتبرها خصومه طعنة في الظهر، بينما عدَّها هو إجهاض لغدر!

يقول الدكتور عبد العظيم رمضان إن الوفد عاد إلى باريس ليواجه موقفًا في غاية السوء[1]، لكن الرأي عندنا أن أعضاء الوفد كانوا مستبشرين متفائلين! كان الأعضاء ونعني بهم في هذا المقام أعضاء الوفد الذين دأبوا على معارضة سعد باشا في كل مواقفه وتأييد عدلي باشا وتشجيعه فيما يقوم به من وساطة وهم عبد العزيز باشا فهمي وحمد الباسل باشا ومحمد باشا محمود ومحمد علي علوبة باشا ولطفي باشا السيد والأستاذ عبد اللطيف المكباتي ثم انضم إليهم فيما بعد علي بك ماهر وحافظ بك عفيفي[2]، نقول كان هؤلاء على اتفاق مع عدلي باشا على ما كان ينتويه، وهو

(١) دكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣٠١.
(٢) كلاهما حصل على رتبة الباشوية فيما بعد.

العودة إلى مصر وتأليف وزارة ثقة برئاسته تفاوض الإنجليز رامية إلى إبرام معاهدة تأتي بأقصى ما يمكن من حقوق البلاد السليبة.

وعلى أي الأحوال كان هذا هو البرنامج الذي اتفق عليه سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا قبل نحو عام من ذلك التاريخ (راجع فقرة عهد بين الصاحبين). ومن ثم فبعد أن انتهت المحادثات بين الوفد وملنر على نحو ما رأينا، رأي عدلي باشا ومعه الأعضاء أن وقت تشكيل وزارة الثقة قد حان، وعلى هذا فلم تكن عودة الأعضاء إلى باريس إلا توطئة لعودتهم إلى مصر. وليس عليهم لوم في ذلك، فالمتاح في باريس من عمل أو مساحة تحرك وطني كان أقرب إلى العدم وتشبثًا بأوهام لا طائل من ورائها.

خلال الثمانية عشر شهرًا التي قضاها الوفد في أوربا اقتنع الأعضاء أن عدلي يكن هو الرجل المناسب للمفاوضة مع الإنجليز، فالرجل يملك القدرة على اللباقة وحسن المفاوضة فوق ما عرف عنه من نزاهة ووطنية، وأخيرًا ما يتمتع به من علاقات قوية مع الإنجليز. من ناحية أخرى أدرك هؤلاء أن سعد زغلول لا يصلح لهذه المهمة، فالرجل في نظرهم فظ الطباع متطرِّف المواقف، لا يجتمع مع أحد من الإنجليز إلا وينتهي الاجتماع بجفوة أو شجار!

من هنا رأى هؤلاء الأعضاء أنه لا بد من تسليم لواء المفاوضة إلى عدلي يكن باشا ليحمله ويسير به دون أن يعيقه تعنُّت سعد باشا وتيبسه، بيد أن عقبة كئودًا وقفت تحول دون بلوغهم هذا الهدف، تلك التي جعلتهم يتحملون ما جرى بينهم وبين سعد باشا في كمد وصمت صابرين على ضغطه عليهم وعنف معاملته لهم، ألا وهي شعبية سعد زغلول الكاسحة وثقة الأمة المطلقة به.

وقد رأينا فيما سبق كيف فشلت خطة الأعضاء للانتقاص من هذه الشعبية من خلال الاحتكام إلى الجماهير ومحاولة كسب تأييدها (راجع فقرة الاستنارة)، ونأتي هنا لاستعراض خطة أخرى رسمها هؤلاء الأعضاء وكانت على درجة كبيرة من الدهاء والسياسة أرادوا منها تحقيق ثلاثة مآرب، الأول هو الحيلولة دون اضطلاع سعد باشا بالمفاوضة وسيطرته على مجرياتها. ومن هنا يسهل استنتاج المأرب

الثاني وهو تسليم لواء المفاوضة إلى من يجيدها في نظرهم، عدلي باشا. أما ثالث مآرب الأعضاء فكان المباركة، فكما قلنا أي وزارة تأتى دون تأييد الوفد أو بالأحري رئيس الوفد محكوم عليها بالإعدام جماهيريًا، أيًا كان رئيسها ومهما بلغت أهدافها، ومن ثم كان المحك في نجاح الخطة هو حمل سعد باشا على تأييد وزارة برئاسة عدلي باشا.

* * *

ولنسير مع هؤلاء خطوة بخطوة لنرى ما كان من خطتهم ومدى ما لاقته من نجاح. بدءوا بأول بند، فاتفقوا مع سعد باشا على مبدأ أن الوفد لن يدخل المفاوضات دون أن يعلن الإنجليز قبول التحفُّظات. والمرء ليعجب أن الأعضاء اتخذوا موقفًا مؤيدًا لسعد باشا بعد أشهر طويلة ندر فيها أي اتفاق بينهم. ويزداد العجب حين نجد أن هذا الموقف يتسم بتشدُّد لا يتسق مع ما آلفناه منهم من آراء ومواقف سابقة، فهو يصطبغ بلون سعدي بحت!

بيد أن دراسة الموقف بدقة تزيل العجب، فالأعضاء بهذا الموقف قد ضمنوا أن سعد باشا لن يفاوض الإنجليز لأنه وإياهم قد تعاهدوا على ألا يتفاوضوا إلا بعد قبول التحفظات وأهمها النص على إلغاء الحماية التي كانوا يعتقدون أن الإنجليز يستحيل أن يقبلوها وقد لمسوا ذلك في موقف ملنر وتيقَّنوا منه. وبذلك تحقَّق لهم أول أهداف الخطة وأيسرها.

بعد ذلك أراد الأعضاء تحقيق الهدف الثاني والثالث دفعة واحدة، ففي جلسة حاسمة مع سعد باشا اقترح عبد العزيز باشا فهمي على سعد باشا أن يصدر الوفد بيانًا يطالب باستقالة وزارة نسيم باشا وبقيام وزارة تكون موضع ثقة البلاد تمهد الطريق لإجراء مفاوضات رسمية بعد التفاهم والتعاون مع الوفد(١). هكذا اتضحت الخطة وظهرت أهم معالمها، مبايعة وزارة عدلي يكن باشا التي تبدت إشارات قرب تشكيلها على نحو لم يفت أي من أطراف الموقف.

---

(١) كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى ص١٠٠-١٠١.

بقيت كلمة فيما يتعلَّق بخطة هؤلاء الأعضاء، فيتحتَّم علينا وقد سردناها وحللّناها أن نكمل بتقويم لها من وجهة ما نرى. فربما انطوت الخطة على مكر ودهاء، بيد أنه يحسب لهؤلاء الأعضاء أن هدفهم كان خدمة القضية الوطنية بما رأوا مصلحة لها فيه. فقد نبغ في يقين هؤلاء الرجال أن أحسن ما يمكن أن يقدموه لبلادهم هو رجل يستطيع أن يحصل على أقصى ما يمكن من الإنجليز في ظل ظروف توازنات القوى المختلة اختلالاً بالغًا بين طرفيها. وإن كانت الخطة قد انطوت على حيلة وتخابث، فقد اتسمت كذلك بالتضحية ونكران الذات، فقد أجمعوا وأقسموا على ألا يشترك أحد منهم في وزارة عدلي باشا أو في وفد المفاوضة الذي سيشكِّله.

باختصار فإن كان حسن النية قد جانبهم، ففي نزاهة القصد شفاعة لهم!

* * *

هلا انطلت الخطة على سعد زغلول؟ هلا ابتلع الطعم ووافق على ما أرادوا؟ هيهات. وقد أوتي من عمق التفكير وحنكة التدبير ملكات وملكات. فما لبث أن واجههم في نفس الجلسة بمنتهى الوضوح كاشفًا عن كل ما دبروا، ودفع بأن تولى عدلي الحكومة «معناه في الحقيقة والواقع توليه أمر المفاوضات الرسمية بغير الشروط والقيود التي وضعها الوفد لضمان صلاحية هذه المفاوضات»[١].

بعد ذلك يشن سعد باشا هجومًا صريحًا على عدلي باشا أمام مؤيديه «إنكم لتعلمون كما أعلم، أن عدلي راض عن مشروع ملنر وغير راض عن التحفُّظات، ثم هو لا يؤمن بقضية الاستقلال ولا بإمكان الحصول على الاستقلال، فترك الأمور بين يديه مع تأييدنا له وإعلان الثقة به بطريق غير مباشر فيه خطر شديد على قضية الاستقلال وعلى مكانة الوفد وسمعته»[٢].

لم ينكر الأعضاء ما رموا إليه وقد واجههم به سعد باشا، فردَّ عبد العزيز باشا فهمي ببيان دافع فيه عن صاحبهم وعدد فيه الأسباب التي حدت بهم إلى اعتناق فكرة أن

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٠١.

(٢) نفس المصدر ص١٠١-١٠٢.

عدلي يكن هو رجل الساعة، كنزاهة سمعته وثقة الوفديين والإنجليز معًا به وبراعته في التفاوض[1].

وليس على كل ذلك خلاف، فلم تكن نزاهة عدلي يكن ولا وطنيته موضع شك أو محل اتهام، فلنمض إذن لما هو أولى بالبحث والتحليل. أتى عبد العزيز باشا إلى نقطة رابعة في مجال تعديد مزايا صاحبه وخطته فقال «إن عدلي لن يقبل مشروع ملنر الآن بعد أن علم علم اليقين أن الوفد بالإجماع لا يقبله إلا بالتحفُّظات»[2]. مما يؤكد أن الأعضاء كانوا يعتقدون أنه بالإمكان إقناع الإنجليز بالتحفُّظات أو بعض منها في أثناء المفاوضات الرسمية مستخدمين رغبة الإنجليز في إنجاحها وأن خير من يستطيع ذلك هو عدلي باشا. كذلك تجدر الإشارة إلى أن فهمي باشا يرفض اتهام سعد باشا لعدلي باشا بقبول مشروع ملنر دون التحفُّظات ويصر على أن موقف عدلي باشا يكن هو التمسُّك بها ولكن في أثناء المفاوضة وليس قبلها.

ويضغط سعد باشا على الأعضاء بحجتين، الأولى تحديه لهم بأن يعلن عدلي باشا في الصحف أنه ملتزم بإجراء المفاوضات الرسمية على أساس مشروع ملنر بعد قبول التحفُّظات، فإن فعلها «لا أرى حاجة لاشتراكي أو لاشتراك الوفد في هذه المفاوضات الرسمية». ونرى في تحدي سعد باشا مناورة لا أكثر، فقد كان يظن أن الإنجليز يستحيل أن يوافقوا على هذا الشرط، بدليل أنه حين قبلوا أهم التحفظات وهو إلغاء الحماية وأعلن عدلي باشا أنه سيتفاوض على أساس مشروع ملنر وتحفظات الأمة عليه، سنرى أن سعد باشا لم يترك له ساحة المفاوضة!

الحجة الضاغطة الثانية التي شهرها في وجوههم كانت فيما وصفه بالتباين والتناقض في أن يرفض الوفد أن يتفاوض دون قبول التحفُّظات وفي ذات الوقت يوافق ويبارك أن يتفاوض عدلي دون تحفُّظات[3].

---

(١) نفس المصدر ص١٠٢.
(٢) كامل سليم بك: نفس المصدر والصفحة.
(٣) نفس المصدر ص١٠٤.

ويرد عليه عبد العزيز باشا فهمي: «أنت وحدك الذي وضعت هذه الشروط وهذه القيود، والوفد وافق عليها في النهاية. وما ذلك إلا رغبة من الأغلبية في تأييدك ومحافظة على وحدة الوفد، ودرءًا للانقسام ولم تكن موافقة الأغلبية عن اقتناع أكيد وعقيدة جارفة بضرورتها وصوابها، وما دمت لا تريد العدول عنها فلا مندوحة من وجود سياستين مختلفتين ولا ضرر من ذلك»[1].

وينفض الاجتماع ببيان درامي من رئيس الوفد تتجلَّى فيه قدرته على إبراز وجهة نظره ووضع رؤيته في إطار يزكيها ويعضدها حتى تبدو واقعًا منطقيًا وأمرًا مسلمًا به. «الوفد يضع لنفسه شروطًا وقيودًا يلتزم بها وبتنفيذها بالنسبة للمفاوضات الرسمية، ثم هو في الوقت نفسه يخلي لعدلي الميدان بلا شرط أو قيد بالنسبة للمفاوضات الرسمية. أو بعبارة أخرى: الوفد لا يثق بنفسه فيحتاط ويتحفَّظ ولكنه يثق بعدلي ويؤيده من غير احتياط أو تحفُّظ. الوفد يتخلَّى عن مهمته الأساسية وواجبه الأول في معالجة قضية الاستقلال وخدمة البلاد، ثم يخلع هذه المهمة وهذا الواجب على عدلي يفعل ما يشاء. الوفد يقصي نفسه عامدًا متعمدًا عن ميدان الجهاد والسياسة والمفاوضة ويقف متفرجًا ثم يترك عدلي في الميدان مؤيدًا بثقة المتفرجين من رجال الوفد المسئولين».

«أمقبول هذا؟ أمعقول هذا؟ هذا كلام له خبيء معناه ليست لنا عقول»[2].

وبغض الطرف عما ذكرنا من قوة الحجة التي يستخدمها كل طرف، فنرى أن بيان سعد باشا هذا، وقد نقلناه عن سليم بك حليفه المخلص، قد انطوى على لون من مشاعر الذاتية والرغبة في الاستئثار. ويحاول الأعضاء الضغط على رئيسهم بأن عليه النزول على رأي الأغلبية فيرد بواحدة من عباراته المأثورة «المسألة مسألة توكيل .. لا مسألة أغلبية»[3]! أي أن الأمة وكلته هو ومن ثم فهو لا يقبل وضعه في موقف ميزان عددي يتساوى فيه مع باقي الأعضاء وكأن لهم جميعًا من الشعبية وحب الجماهير أنصبة متساوية وأقدارًا متكافئة.

---

(١) كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٠٥.

(٢) نفس المصدر ص١٠٥-١٠٦.

(٣) دكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص ٣٠٢.

ويناور الأعضاء مناورة أخيرة بمحاولة إغراء سعد باشا بالدخول في هيئة المفاوضة[1] وكأنهم يستثنونه من شرط قطعوه على أنفسهم فيضمن هؤلاء مباركة الأمة للمفاوضة وهي ترى زعيمها عضوًا في وفد القائمين بها. وكان طبيعيًّا أن يرفض سعد باشا هذه الخطة وقد خبرناه منذ بدء الحركة الوطنية يرفض الدخول في أي تحرُّك لا تكون له فيه الغلبة والسيطرة المطلقة.

لم يبق ما يمكن عمله في باريس من وجهة نظر الأعضاء على الأقل، فالقاهرة غدت مسرح الأحداث المرتقبة وعلى هذا استقلَّ الأعضاء الستة الباخرة سفنكس من مارسيليا يوم ٢٠ يناير ١٩٢١[2] بعد وداع مع رئيسهم اتسم بالبرود والجفاء وانتهى بوعدهم له أن يراسلوه وردَّه عليهم بأنه لا حاجة له في ذلك وأن عنده من أخبار مصر ما يكفيه[3]!

* * *

عاد الأعضاء إلى مصر إذن لينفذوا الخطة التي رسموها والتي كانت ترمي إلى إبعاد سعد باشا عن المفاوضات وإن أدى ذلك إلى إبعاد أنفسهم وتسليم رايتها إلى عدلي باشا تحت مظلة تأييد وفدي. ولا ريب أن الأعضاء كانوا يأملون أن يتكرَّر ما فعلوه في موضوع عرض مشروع ملنر فيكتم سعد زغلول رأيه الصريح عن الجماهير، ومن ثم يتسنى لهم الإيحاء بأن الوفد متضمنًا رئيسه على رأيهم، وبذلك تكتسب وزارة عدلي باشا القوة الجماهيرية التي تحتاجها للجلوس إلى مائدة المفاوضات.

بيد أن سعد كان لهم بالمرصاد هذه المرة فعاجلهم بقذيفة تلغرافية صرعت الخطة في مهدها، تلك التي تعرف باسم «نبتت فكرة»، دعنا نقرأ النص أولاً ثم نعلِّق.

في يوم ٢٣ يناير، أي قبل أن يصل الأعضاء إلى الإسكندرية أرسل سعد باشا بيانًا

---

(١) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ٢١١، كامل سليم بك: المرجع السابق ص١١٦.

(٢) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ٢١٦.

(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص٤٧، عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١١٥، محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢١٦، محمود أبو الفتح: المرجع السابق ص٢٩٣.

بالبرق إلى جريدة الأخبار شرح فيه خطة الوفد في عدم دخول المفاوضة دون قبول التحفظات ثم أردف «... غير أن فكرة نبتت الآن في بعض النفوس ترمي إلى أن الوفد مع تمسُّكه بهذه الخطة في خاصة نفسه لا يمنع الغير من الدخول في المفاوضة على خلاف هذا الشرط، بل يلزمه أن يؤيده ويعلن ثقته فيه متى كان من أصدقائه».

«وهي فكرة أقل ما فيها أنها غير مفهومة ولا قابلة للفهم ولا يترتب على العمل بها إلا إفساد خطة الوفد نفسه لأن تعديل المشروع بالتحفُّظات قبل الدخول في المفاوضات إما أن يكون في اشتراطه مصلحة أو لا فإن كان فيه مصلحة فلا يصح تأييد من يخالفه وإن لم يكن فيه مصلحة فلا معنى لاشتراطه كما لا معنى أن يؤيد الوفد عملاً منع نفسه منه»[1].

* * *

بعبارة أخرى لم تكن برقية «نبتت فكرة» سوي تكرار لأسلوب سعد باشا في إجهاض خطة معارضيه ولكن بشكل أكثر وضوحًا هذه المرة. فحين رأى أنهم ينوون نقض اتفاقهم معه بالحيدة في عرض مشروع ملنر أرسل إلى أصدقائه رأيه المعارض للمشروع، وهذه المرة حين استشفَّ أنهم ينوون الإيحاء للناس أنه يبارك خطة تأييد وزارة عدلي باشا دون التزامها المسبق بالتحفُّظات بادر بالإعلان بوضوح قاطع عن رأيه راميًا إلى نسف خطتهم من أساسها وتقويض أعمدتها فيغدو كل ما خططوا لحدوثه دربًا مستحيلاً سياسيًا وجماهيريًا.

على أن الهجوم السعدي لم يقف عند حد إجهاض فكرة السياسة المزدوجة فقط، بل تشدَّد أكثر فأعلن معارضته لقيام الوزارة نفسه التي كان الكل يعرف أن برنامجها سيكون التفاوض دون التقيد بالتحفُّظات.

وطبيعي أن تقرأ في مذكرات فهمي وعلوبة هجومًا عاتيًا على سعد باشا حتى أن علوبة عنوَّن الفقرة بعبارة «طعنة في الظهر»[2]، وعبد العزيز فهمي قال إن سعد علق

(١) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد ج٢ ص ٦-٧.

(٢) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ٢١٨.

على البيان بعبارة «أذبحهم قبل أن يذبحوني»[1]. أما سليم بك فقد أسهب في ظروف إرسالها ولكنه لم يُشِرْ لا من قريب أو بعيد إلى فحوى البرقية أو مضمونها!

على أي حال فحتى ذلك الحين لم يكن سعد باشا قد أعلن بعد عدم ثقته بعدلي باشا شخصيًا، ولكن تراه أنهى برقيته الشهيرة بذكر أنه لا يؤيد من يدخل المفاوضة دون قبول التحفُّظات «مهما كانت علاقته بشخصي ومهما كانت ثقتي به»، في إشارة واضحة لأن الصداقة والثقة لن تشفعا في هذا المقام، وعلى كل حال سنرى بعد سطور قليلة أنه أسرَّ لطاهر اللوزي بأن الصداقة قد اختنقت وأن الثقة قد ماتت!

* * *

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص ١١٦.

حديث مع عين الجمل!

صعد أعضاء اللجنة المركزية للوفد إلى الباخرة ليستقبلوا زملاءهم العائدين يوم ٢٦ يناير ١٩٢١ وفق ما كانت العادات تجرى به في تلك الأيام، وكان فتح الله باشا بركات في مقدمة المستقبلين وقد فوجئ بعبد العزيز باشا فهمي يلقاه بقوله «الحمد لله خلصنا من خالك[١].. وصلنا بر السلامة وبعدنا عن وجه خالك»، فابتسم فتح الله باشا ابتسامة لها معنى وقال له «مهلاً يا بك. هدي أعصابك»[٢]!

وعلى ما كان يوم عادوا لاستشارة الأمة، استقبلت الجماهير الأعضاء العائدين استقبالاً فاترًا، فقد عرف الناس من «نبتت فكرة» أن بينهم وبين زعيم الأمة خلافًا اشتد أثره واستحكمت أسبابه ويروي شفيق باشا أن الأسئلة لاحقتهم عن برقية سعد باشا والمقصود بها[٣].

وفي القطار الذي أقل الأعضاء إلى القاهرة قال لهم عبد العزيز باشا فهمي في مرارة بالغة «أنتم الآن أصبحتم ولا قيمة لكم في مصر. فإما أن تصيحوا مع الصائحين «يحيا الرئيس المحبوب»، وإما أن يلزم كل منكم داره.. أما أنا فسألزم داري»[٤]، ويروي علوبة باشا أن الباقين حذوا حذوه فلم يذهبوا إلى لجنة الوفد المركزية بحجة

(١) يقصد سعد باشا.

(٢) فخري عبد النور بك: مذكرات فخري عبد النور ص٩٤. تجدر الإشارة إلى أن عبد العزيز فهمي كان يحمل رتبة البكوية آنذاك وقد حصل على الباشوية فيما بعد، وقد لزم التنويه لأننا درجنا على إلحاق رتبة الباشوية باسمه في متن الدراسة.

(٣) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد ج٢ ص٩.

(٤) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص ١١٧.

حاجتهم إلى الراحة[1]. ويرجح يوسف نحاس أن برقية «نبتت فكرة» كانت السبب في تدهور العلاقة بين سعد زغلول وعبد العزيز فهمي حتى النهاية[2].

* * *

هذا في مصر، أما في باريس فقد وقف سعد مصرًا على عدم المفاوضة دون قبول التحفظات، ولكننا سنرى بعد قليل أنه غير موقفه بعد أن صرح الإنجليز باستعدادهم لإلغاء الحماية. ويسوغ لنا القول إن مبدأ دخول المفاوضات وإرجاء بحث التحفظات لوقتها لم يكن في حد ذاته مبدأ مرفوضًا من سعد باشا نفسه، وقد رأينا فيما سبق أنه قبل المفاوضة مع ملنر في لندن دون أي شروط مسبقة «ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام بشيء ما. وما دام أن العبرة هي بما يتم عليه الاتفاق في حدود تفويض الوفد لنا»[3] (راجع الزعيم بين الثائر والسياسي). بيد أن سعد زغلول باشا لم يكن يرى أن الموقفين متماثلان سياسيًا وتفاوضيًا.

الفارق بين الموقفين من وجهة نظر سعد باشا أن المرة الأولى كان الذي سيجرى هو المفاوضة ويسيطر عليها بنفسه، أما في هذه المرة فكان المطلوب منه أن يسلم المفتاح لمن أصبح بينهما حاجزًا سميكًا من المرارة وانعدام الثقة. وليس هذا استنتاجًا لنا بل تصريح له، فقد رد على عدلي باشا حين نقل إليه طلب ملنر بقبول المشروع وإرجاء التحفظات بقوله «إذا كان ملنر قد رفض حتى مجرد الكلام فيها الآن مع وكلاء الأمة رغم تشبثنا بها فهل يعقل أن تقبل هذه التحفظات في المستقبل مع ممثلي حكومة يختار أعضاءها السلطان والإنجليز؟»[4].

كذلك أسرَّ سعد زغلول لسليم بك أن من أسباب رفضه أن الأمة ستخسر وحدتها وتفقد تضامنها[5]، ومن هنا يتضح أن سعد باشا كان يعتقد أنه ما إن تشكل وزارة

---

(١) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص ٢٢٠.
(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٤٨.
(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٢ ص ٣٣٧.
(٤) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٣.
(٥) نفس المصدر ص١٩٤.

برئاسة عدلي باشا ويعلن هو تأييده لهذه الوزارة حتى يكون قد فقد جانبًا كبيرًا من قدرته على السيطرة على مجريات الأحداث وتغدو الحكومة الجديدة قادرة على التأثير على الرأي العام مالكة للخطاب الوطني فيتسنى لها من وجهة نظر سعد باشا أن تنتزع تأييدًا لمشروع تأتي به رغم عدم اشتماله على ما تصبو إليه من حقوق وآمال. لذلك رفض سعد باشا الخطة التي كان قد اتفق مع صديقه عليها والتي كانت تقضي بجلوسه في البرلمان في انتظار المشروع لقبوله أو رفضه، خشية أن يفقد السيطرة ويجد نفسه أمام أمر واقع مثل حل البرلمان أو انتخابات مزورة أو غير ذلك.

الطريف أن سليم بك يروي أن الزعيم صرح له بهذا في إحدى جلساتهما لتناول الشاي الذي كان سعد باشا يتناوله باللبن ومعه أربعة «بريوش» وعين الجمل المقشر الذي كان يحبه «لما فيه من فوائد غذائية عظيمة تتناسب وحالته الصحية المعطوبة بمرض السكر»[(١)]!

ولنقرأ ما كتب سعد باشا في خطاب لطاهر بك اللوزي لنقترب أكثر من لب الموضوع وكُنْه الخلاف: «كيف يمكن لي أن أثق هذه الثقة بعد كل ما عندي من المعلومات، وأن أعول على رجل في تعديل مشروع هو يراه مقبولاً بدون هذه التحفظات مهما كان عنده من سلامة النية وحسن القصد؟» ثم يؤكد إدراكه لحقيقة موقف الأعضاء الذين «لم يتظاهروا بموافقتنا إلا اتقاء سخط الأمة وتلطيفا لغضبها، وإلا فإنهم سيعملون في السر على بث أفكارهم وترويج مقاصدهم والدعوة إلى تأييد سيدهم»[(٢)]!

إذن المسألة أن ثقة سعد باشا بصاحبه قد انهارت لما استعرضنا من مواقف وملابسات فقرر أن يسحب منه التفويض الذي منحه إياه برئاسة وزارة ثقة تتفاوض بتأييد من الوفد وتعود لتعرض عليه ما أمكنها التوصل إليه.

* * *

---

(١) كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى ص ٣٠.

(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص ٣٤٢.

وقفة تحليل

قضي الأمر إذن ودخل سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا في أواخر سنة ١٩٢٠في نفق مظلم ملأه هواء فسد بنيران الفرقة ودخان الانقسام فاختنقت أنفاس الوحدة وتقطعت أوصال العمل الجماعي وبات الاتحاد دربًا من المستحيل.

وكدأبنا في معظم ما سبق من وقفات تحليلية نبدأ بسعد باشا ثم نعرج إلى الإنجليز وننتهي بعدلي باشا. رأينا كيف سافر سعد باشا زغلول إلى لندن وهو يحمل في صدره الكثير والثقيل من المآخذ وانعدام الثقة تجاه عدلي باشا، لكنه كان حريصًا على ألا تتسرب أنباء عن تصدع الوفد أو وجود خلافات بينه وبين عدلي باشا يكن، بل كان دومًا يؤكد في كل تصريحاته وبرقياته أن الوفاق قائم وتام. أما في مرحلة ما بعد لندن فقد اتخذ الخلاف طبيعة الإفصاح والعلانية.

ومن هنا فقد قررنا أننا لم نستغرب أن سعد باشا كان على علم مسبق ببرقية نجيب كما استغرب ذلك كامل بك (راجع فقرة ورق الحائط)، بل نرى أنها كانت حركة منطقية في سياق الموقف السياسي وما تداعت إليه الأحداث. كانت برقيتا نجيب والنحاس بمثابة دق طبول الحرب العلنية بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا، تلك الحرب الضروس التي عقد الأول العزم على أن يشنها على الثاني.

ولم تكن البرقيتان إلا أحد مظاهر ذلك الإعلان، فسرعان ما انقسمت الصحافة في مصر[1] واحتدمت المعارك وتطايرت المقالات وتبارزت الآراء فخلق كل ذلك جوًّا

(١) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٣٧٠-٣٧١.

ساخنًا من الانقسام والتحزب وغدا واضحًا للرأي العام أن المعركة قادمة وهو ما كان سعد باشا يرمي إليه في تلك المرحلة، ألا وهو الحرب في العلن.

بيد أنه من المهم أن نلاحظ أن الحرب العلنية لم تكن غاية عند سعد باشا في حد ذاتها، بل كانت وسيلة لتغيير الموقف وإعادة رسم الخريطة. بعبارة أخرى فقد قرر سعد باشا أنه لا يروم المضي في الخطة التي اتفق عليها مع عدلي باشا وأنه يريد انفصالاً تامًا عنه واستئثارًا مطلقًا بالعملية التفاوضية. ومن ثم فقد كان حتميًا أن ينتقل بالخلاف والخصومة إلى مستوى العلانية حتى يتسنى له الرجوع فيما اتفق عليه مع عدلي باشا قبل نحو تسعة أشهر دون أن يبدو ذلك نكوصًا في العهد، فحين يحتدم خلاف بين اثنين يكون انهيار كل ما تم بينهما من اتفاقات أمرًا أقرب إلى المنطق وأيسر في التبرير.

* * *

ومن ثم فإن ما يتعين علينا تحديده قدر ما نستطيع هو الأسباب التي دفعت سعد باشا إلى هذا التحول الجذري في موقفه وتغيير رأيه. فكما سبق أن ذكرنا، كان الاتفاق بين سعد باشا وعدلي باشا منذ فبراير ١٩٢٠ هو أن يشكل عدلي باشا وزارة تفاوض الإنجليز وتأتي بمشروع معاهدة إلى برلمان منتخب ليصدق عليها. (راجع فقرتي عهد بين الصاحبين وملنر يحاول الفكاك). أما في نوفمبر من نفس العام فقد انقلب الأمر رأسًا على عقب، فلا مفاوضة إلا مع الوفد ولا اتفاق دون رئيس الوفد!

كان أول أسباب الخلاف وأهمها هو الاختلاف في المضمون ووجهات النظر وكل ذلك تبدي بجلاء شديد خلال مفاوضات ملنر. عدلي يكن باشا كان يقيس الأمور بمقياس سياسي صرف لا يدخل في حساباته تأثير العمل الثوري والضغط الشعبي على الاحتلال، بينما كان سعد زغلول باشا يقيم وزنًا كبيرًا وربما مبالغًا فيه لذلك التأثير. والخلاف أساسًا على مقدار ما يمكن انتزاعه من الإنجليز إذا ما أضيف العمل الثوري ورد فعل الشارع إلى تركيبة الموقف السياسي الماثل أمامهم آنذاك.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يكن هناك خلاف بين الرجلين على أنه لابد من بذل بعض تنازلات للإنجليز، فسعد باشا رضي في مشروع الوفد الأول الذي كان تحت سيطرته التامة بوجود مستشار إنجليزي للمالية ونائب عام إنجليزي ووجود قوات عسكرية

في سيناء وعدم توقيع مصر على أي معاهدة دولية دون اتفاق مسبق مع بريطانيا وغير ذلك. فالخلاف إذن لم يكن على مبدأ وجود تنازلات، فهو دواء مُر تفرضه معطيات الموقف، وإنما الخلاف، جُل الخلاف كان على مقدار هذه التنازلات وطبيعتها.

ومن هنا هاجم خصوم سعد موقفه واتهموه بأن همه الأوحد هو الإبقاء على صورة الزعامة البراقة وثوب البطولة الرومانسية أمام شعبه وتاريخه، بينما كانوا هم يسعون لتحقيق الممكن وانتزاع المتاح وتحسينه قدر المستطاع.

أيكون حقيقة هذا هو موقف سعد زغلول باشا ؟ أكان تمثال البطل المغوار وصورة الفارس الهمام هي غاية المنى والأرب عند الرجل الذي أودعته جموع الشعب المصري ثقتها وحبها؟

الرأي عندنا أن سعد باشا كان يرى أن من الممكن انتزاع المزيد لو أن الصف المصري اتحد وتماسك أمام ضغط لندن وحيل رجالها، كان يرى أن ما عرضه ملنر ثمن بخس يمكن المساومة على خير منه بمزيد من الأناة والحيلة ولو تحمل الشعب في سبيل ذلك زمنًا آخر يئن من وطأة الاحتلال وهوانه.

الخلاف الثاني نبع من الأسلوب وارتكن إلى تكتيك التفاوض، فعدلي باشا رجل وديع تغلب عليه طباع الهدوء والمسالمة والملاينة، بينما كان سعد باشا رجلاً حاد الطباع تتملكه سمات العنف والندية والمواجهة.

وقد حصر سعد باشا الخلاف بينهما الذي نتج عنه رفضه لرئاسة عدلي باشا للمفاوضة في هذين السببين حين عاد إلى القاهرة[1]. بيد أننا نرى نقطة ثالثة ورابعة وراء هذا التحول المحوري: ونرى أن الثالثة تأتي كمردود لاختلاف الأسلوب وانعكاساته على الأعضاء، فسعد باشا اعتبر وجود عدلي باشا مع الوفد عنصر تهييج وتمرد عليه مما أشعره بخطر على فقدانه السيطرة على الوفد ولو جزئيًا واتهمه باتباع «خطة تفريق»[2]. النقطة الرابعة أيضًا تتعلق بحرص سعد باشا على الانفراد بالصولجان،

---

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٥٩.

(٢) نفس المصدر ص١٧.

وتتمثل في الأسلوب الجهنمي الذي اتبعه ملنر في بث الفرقة بين الرجلين وضربهما ببعض (راجع فقرتي «برقية صاعقة»! و«الصاحبان واللورد»).



مررنا سريعًا على تلك النقاط الأربع التي أسهمت مساهمة أساسية في انهيار العلاقة بين سعد باشا وعدلي باشا لنجملها في نهاية المرحلة الثانية من مراحل تطور العلاقة بينهما، وقد سبق أن أسهبنا وأطنبنا في كل منها في موضعه فيما سبق وما التكرار إلا لتكامل التحليل في نهاية الفصل. بيد أن نقطة خامسة تنبغي معالجتها هنا وإن كان تحقيقها وتحريها أمرًا نراه في منتهى الصعوبة لمن يتوخى الدقة ويلتزم الحيدة، ألا وهي العوامل الشخصية النفسية من غيرة ورغبة في السيطرة.

هل كان سعد زغلول يغار من عدلي يكن مخافة انتزاع الزعامة منه؟ هل كان سعد زغلول يغار من أن يتفاوض عدلي يكن ويظفر بالاستقلال بينما هو قابع في مصر ينتظر كي يصدق عليه برلمانه ثم تصفق الأمة كلها لعدلي يكن بطل الاستقلال؟

طبيعي أنه لا يعلم ما في النفوس إلا من خلقها ولا يمكن أن نقطع بأن هذا يغار من ذاك أو أن نجزم بأن ذاك يغبط هذا، فالتحليل والترجيح هو غاية ما يرام في هذا المقام.

دعك من حديث خصومه كقول عبد العزيز باشا فهمي إن وصف قبول فكرة تأييد مفاوضة برئاسة عدلي باشا «أن هذا يكون انتحارًا لى» ثم استدرك و«انتحار للوفد» ثم قال «اشمعنا يا اخواننا التصريح ييجي لعدلي .. كيف يذهب عملنا لغيرنا.. التصريح يجب أن يكون لي أنا لأني وكيل الأمة»[1]، وقول شفيق باشا إنه قال «إننا لا نستطيع، وقد أفنينا كل مجهودنا في خدمة القضية الوطنية، أن ندع سوانا يتمتع بفخر إنجازها إذا قدر لها نجاح»[2].

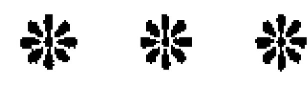
ولكن ما قولك في رواية مؤيده الأول كامل بك سليم عن لسان سعد باشا نفسه، «الوفد يتخلي عن مهمته الأساسية وواجبه الأول في معالجة قضية الاستقلال وخدمة

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص ١١٤-١١٥.
(٢) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد ج١ ص٨٥١.

البلاد، ثم يخلع هذه المهمة وهذا الواجب على عدلي يفعل ما يشاء. الوفد يقصي نفسه عامدًا متعمدا عن ميدان الجهاد والسياسة والمفاوضة ويقف متفرجًا ثم يترك عدلي في الميدان مؤيدًا بثقة المتفرجين من رجال الوفد المسئولين»[1].

ولا ننسي في هذا المقام ضيق سعد باشا دون مبرر واضح لاشتراك الأمير عمر طوسون في الحركة الوطنية (راجع فقرة الزعيم والأمراء) وقد اعتبرها رغبة من الأمير في فرض نفسه على الأمة واستدراجها «من رق المماليك إلى رق الأمراء»، مع أنه حين عاد إلى مصر أقام معظم حفلاته الخطابية تحت رعاية أمير أقل ظهورًا وأيسر مراسًا هو الأمير عزيز حسن.

والله تعالى أعلى وأعلم!



نمر على موقف الإنجليز مرور الكرام وقد سبق تناول كل ما تراءى لنا من عناصره وهو لا يخرج عن تفعيل لسياسة الإنجليز التقليدية في إضرام الفرقة وبث التناحر. وقد ارتكز هذا التفعيل على محورين أساسيين، أسلوب لورد ملنر مع كل من عدلي باشا وسعد باشا والمحور الثاني أو بالأحرى المعول الثاني الذي استخدمه الإنجليز لهدم الوحدة وتكريس التفرقة والانقسام كان تطبيق سياسة «ضبط التنازلات».

ونأتي لعدلي يكن باشا فنجده متمسكًا باتفاقه مع سعد باشا تمسكًا شديدًا وهو يمضي في تنفيذه غير عابئ بما يحفره له صاحبه من مطبات وما ينصبه له من عوائق. فسعد باشا يعتقد أن عدلي باشا اتفق مع الإنجليز قبيل سفره من لندن على مسألة وزارة الثقة وهو اعتقاد منطقي يستقيم وملابسات الموقف، وقد رأينا كيف كان أعضاء الوفد يتوقعون قدومه ويمهدون لذلك وكيف واجههم سعد باشا بقوله إنه «ليس في مصر كلها ولا في بريطانيا نفسها من يرى غيره رئيسًا للوزارة المقبلة»[2].

فعدلي باشا كان مصممًا على أن يمشي مشوار الاتفاق مع سعد باشا حتى نهايته وإن اختلفا في الطريق!

---

(١) كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٠٦.
(٢) نفس المصدر ص١٠١.

خصوم عدلي باشا دأبوا على الدفاع بأن بريق المنصب كان عنصر جذب للرجل وأنه سعى إليه سعيًا حثيثًا حتى يظفر به، بيد أن الوثائق والأحداث لا تنبئ بذلك فيما نرى. فقد قرأنا تخوف عدلي من الاضطلاع بالمنصب في ظل ظروف الحماية رغم إغراء سعد باشا له بأن في ذلك خدمة لبلاده تقتضيها الوطنية، ولو أنه كان يعلم أن صاحبه مستوزر يسيل الكرسي لعابه لما بذل المحاولات في إقناعه ولما أرسل له ثلاث مراسلات في ليلتين ليقنعه، وما نحسب أن هناك من يختلف على نفاذ بصيرة سعد زغلول وثقل خبرته بطبائع الرجال.

كذلك الأحداث، فهي تشير بوضوح إلى عزوف عدلي يكن عن مغريات الوزارة وأبهة الرئاسة، فستراه يعود بعد فشل مفاوضاته مع كيرزن ليستقيل من فوره رغم أنه كان صاحب فكرة تصريح ٢٨ فبراير وكان يمكن أن يبقي بدعوى العمل على انتزاعه وقد أتى لمصر بمزايا لا يستهان بها. العكس هو الصحيح، فقد أصر عدلي باشا على الاستقالة ورشح محله صديق عمره عبد الخالق باشا ثروت ليعتلي الكرسي ويأتي بالتصريح فينسبه له التاريخ.

ومن ثم فإننا نرى أن إصرار عدلي يكن باشا على المضي في الاتفاق وتولي رئاسة الحكومة ليسدر في مفاوضة الإنجليز كان مرجعه الأساسي ما اعتقده من إمكانية الحصول على معاهدة توفر لمصر وضعًا سياسيًا خيرًا مما كانت تئن من وطأته وإن لم يبلغ مرتبة الاستقلال. ولا ريب أن ما رأى من إيثار الإنجليز له على سعد باشا وما لمسه من قدرته على زحزحة مواقفهم ولو يسيرًا عدة مرات شجعه على المضي قدمًا في خطته والإصرار عليها.

* * *

تساؤل آخر: هل كان الهدوء والوداعة هما كل ما دفع عدلي يكن إلى تجنب الحرب المفتوحة والخلاف العلني مع سعد باشا كما يؤكد أصدقاؤه؟

مرة أخرى نبدأ تناولنا بأن ما يعتمل في النفوس لا يعلمه إلا من خلقها وسوّاها، ولكن المنطقي أن عدلي باشا تجنب الحرب مع سعد باشا لخشيته من خسارتها وهو يعلم قبل غيره ثقل سعد باشا زغلول الجماهيري وزعامته المطلقة.

بيد أننا سنرى بعد قليل أن سعد باشا ضغط على صاحبه ضغطًا عنيفًا بالإصرار على مسألة الرئاسة فلم يجد عدلي باشا مناصًا من الهجوم على سعد باشا في الصحف وانتقاد آرائه، وقد جر عليه ذلك وبالاً من الاستنكار الشعبي ومظاهرات السخط، وسنأتي لذلك بعد قليل.

* * *

جانب آخر من جوانب الخلاف التي يسوغ لنا عرضها في هذا المقام هو وجود خلاف استراتيجي حول دور الوفد والمسار المقدر له في الحياة السياسية المصرية. عدلي يكن كان يركز على اقتناص أقصى ما يمكن بأسرع ما يمكن، الخلاص من الحماية وإزالة آثارها من الحياة السياسية المصرية ما أمكن. ومن ثم فلم يكن الوفد بالنسبة له سوى مجموعة من الوطنيين أودعهم الشعب ثقته ووكلهم لإتمام هذه المهمة، فإذا ما تحققت انتهت مهمته وانقضى الغرض من تأليفه. ومن هذا المنطلق كان عدلي باشا يسعى للوصول إلى حل مع ملنر يراه هو أقصى ما يمكن الحصول عليه، ثم تبدأ مرحلة سياسية جديدة في مصر في ظل دستور ومجلس نيابي. ولم يكن يلقي بالاً إلى تأثير الخلافات على الوفد ومستقبله، فالمهم بالنسبة له هو الحصول على معاهدة بها المكاسب الممكن تحقيقها.

أما بالنسبة لسعد زغلول فالرؤية الاستراتيجية للوفد تختلف تمامًا. بداية سعد باشا لم يكن متفائلاً من إمكانية الوصول إلى حل سريع للمسألة المصرية، وقد خبرناه طوال فترة المفاوضات يتأرجح بين التفاؤل الحذر من إمكانية الاتفاق والقطع باستحالة ذلك في المدى القريب. وهو على عكس صاحبه لم يكن متلهفًا للتوقيع على معاهدة، بل رأيناه غير مرة يصرح بأنه لن يقبل دون الاستقلال ويميل إلى قطع المفاوضة. ومن ثم فالوفد بالنسبة له ولد ليبقى أمدًا طويلاً يظل خلاله محور الحركة الوطنية وحامل لوائها. ولذا كان أشد حرصًا على اعتراف الإنجليز بصفة الوفد في البداية وأكثر اهتمامًا ببقائه متحدًا.

على أن هذا الاختلاف كان يمكن أن يتحول إلى تكامل وتلاقٍ لو سلمت النفوس، من هنا فلا يسعنا إلا أن نعزز ما انتهينا له في تحليلاتنا السابقة عدة مرات؛ لو اتحدا لربحت الأمة خيرًا كثيرًا!

* * *

الفصل السابع

طبـول الحـرب

وحيد في باريس

تحدثنا فيما سبق عن شتاء ١٩٢٠ ووصفنا برودة العلاقات داخل الوفد خلاله حتى يخال للقارئ أن التوتر، وضغط الأعصاب، قد بلغ ذراه (راجع فقرة شتاء في باريس)، بيد أن الرأي عندنا أن شتاء ١٩٢١ كان أشد وطأة وأقسى أثرًا على زعيم الوفد. ففي العام على الأقل كان لا يزال الجميع في أوربا والأمل والتطلع إلى الإنجاز يملآن النفوس ويشحذان الهمم. أما في شتاء ١٩٢١ فالأمر يختلف تمام الاختلاف، على الأقل بالنسبة لسعد باشا. فقد عاد جميع أعضاء الوفد إلى مصر سواء الأعضاء المعارضين له أو من كانوا يؤيدونه كالنحاس وويصا واصف وحافظ عفيفي. لم يبق في باريس غير واصف غالي وسينوت حنا وعلي ماهر وسكرتير الوفد محمد كامل سليم.

وتتبدى حالة سعد باشا النفسية ومدى ما كان يعاني من توتر وعصبية بوضوح شديد من خلال قراءة ردود أفعاله على ما يأتيه من مصر من مراسلات ومن خلال تصرفاته أو بالأحرى مشاداته المتكررة مع الثلاثة الذين بقوا معه وتبرمه المستمر منهم إضافة إلى سخطه الدائم على أعوانه الذين يراسلونه من القاهرة.

يروي لنا سليم بك، ولعله كان وقتئذ الرجل الوحيد القريب من سعد باشا، أن الرئيس غضب غضبًا شديدًا حين تلقى برقية من النحاس وواصف وعفيفي يرجونه نشر بيان ينكر فيه وجود خلافات بين أعضاء الوفد ورد ببرقية عاجلة بأنه لا يرى رأيهم[١]. وفي اليوم التالي، يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٢١ وصلته برقية من هؤلاء الثلاثة ترجوه أن يرسل إليهم بياناته قبل نشرها لأن الرأي العام في البلاد في حالة اضطراب شديد. مرة أخرى ثار سعد باشا وسخر من أن هؤلاء الثلاثة يريدون فرض رقابة عليه!

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٤١.

الأسوأ من ذلك أن سعد باشا لم يكن في حالة نفسية تتيح له حتى مجرد تقبل مبدأ وجود رأى آخر، فحين أطلع الأعضاء الثلاثة الذين بقوا في باريس على البرقية ظهر عليه «دهشة عظيمة عندما رآهم يوافقون على ما فيها من رجاء»(١). وحين رفض النحاس اتباع اقتراح سعد باشا «ثار ثورة عاتية خشيت أن يصاب بعدها بمكروه»(٢)!

وفي ٨ مارس يتلقى سعد باشا برقية من النحاس يطلب منه فيها إصدار بيان بشأن التبليغ البريطاني فيستنكر سعد «هذه السرعة وهذه الهرولة وهذا الإلحاح» ويقرر أنه «لا داعي للعجلة». وفي صباح اليوم التالي يعود سليم بك إلى سعد باشا ليجده قد فرغ من كتابة البيان الذي استهجن طلبه قبل سويعات(٣)!

ولم يكن حال الثلاثة الذين بقوا في باريس بأسعد حالاً مع رئيسهم فيروي لنا سليم بك أنه قد «أصبح شديد النفور منهم والسخط عليهم» وأنه يتوقع أن ينضم ماهر وسينوت إلى معارضيه بينما يعتزل واصف غالي السياسة ويعود إلى الأدب والفلسفة(٤)!



في ذلك الوقت وحيال ما كان سعد باشا يعانيه من اعتراضات الأعضاء عليه ومناوأتهم لآرائه فكر في أن يعدل النظام الأساسي للوفد بحيث يخول للرئيس حق إخراج أي عضو يختلف مع الرئيس اختلافًا أساسيًا(٥) مما يدل على مدى ضيقه بهؤلاء الأعضاء ورغبته الشديدة في الخلاص منهم.

وقد قررنا فيما سبق أن هذا المبدأ أصبح بالفعل حقيقة واقعة طوال تاريخ الوفد راجع فقرة (شتاء في باريس). ولعل إقرار هذا المبدأ وتفعيل أثره هو ما كان يدور

---

(١) محمد كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٤٣.

(٢) نفس المصدر ص١٧٠.

(٣) نفس المصدر ص١٨٨.

(٤) نفس المصدر ص١٤٥.

(٥) نفس المصدر ص١٤٢ وسعد زغلول باشا: كراسة ٣٩ ص ٢٣٧١، وقد نقلناها عن الدكتور أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق ص١٥.

بخلد الرئيس حين استهل بيانًا دبجه بنفسه بعبارة «أشكر الأمة الكريمة التي وضعت ثقتها في شخصي». ولعل الأعضاء الثلاثة الموجودين في باريس كانوا أيضًا على دراية بنواياه وقد فطنوا إلى قصده من البيان فاعترضوا على أن صياغة البيان قصرت ثقة الأمة على شخص سعد باشا ولم يذكر فيها الوفد كهيئة، ويروي سليم بك أن سعد باشا امتعض لاعتراضهم وطوى البيان قائلاً إنه لا داعي له إذا كان الأمر كذلك[1]!

سقنا هذه الحوادث وقد نقلناها عن واحد من أكثر الشهود تأييدًا لسعد باشا ودفاعًا عنه في كل موقف لنرسم صورة نفسية للرجل في تلك الآونة. ولم تكن تلك الحالة النفسية بغريبة ولا غامضة، بل تبدو طبيعية ومنطقية تتفق وتداعيات الأحداث ومسارها. سعد زغلول قد ألفى نفسه وحيدًا في باريس وقد انفض عنه معاونوه وانضموا إلى خصمه الذي يرتكز على تأييد الإنجليز لخطته في إقامة وزارة جديدة تضطلع بالمفاوضات دون أن تأبه لاعتراض سعد باشا.

* * *

---

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٤٢.

التقرير المنتظر

في نفس الوقت الذي كانت مشاعر الوحدة والمرارة قد بلغت ذروتها في صدر سعد زغلول باشا، كانت معركته مع الأعضاء المعارضين له والذين عادوا إلى القاهرة لا تزال مستعرة. من ناحيته فقد رأينا كيف أجهض خطتهم ببرقية «نبتت فكرة» الشهيرة، فلم يكن أمام الأعضاء وقد رأوا تصاعد القلق الشعبي إزاء موقفهم إلا التراجع والتقهقر، فأصدروا بيانًا «بأن الوفد بأجمعه وعلى رأسه رئيسنا الجليل سعد زغلول باشا على أتم وفاق وأكمل اتحاد»[1].

في تلك الأجواء المشحونة بالقلق والتوتر وافقت الحكومة البريطانية على نشر تقرير لجنة ملنر في ١٩ فبراير ١٩٢١. وتقرير ملنر وثيقة مهمة من وثائق تاريخنا المعاصر ويعد أنموذجًا جيدًا للخطاب السياسي البريطاني في عصره، فترى في بعض أجزائه مزاجًا من التحليل الدقيق مغلفًا بصيغة القوة المتغطرسة، وفي أجزاء أخرى تشتم رائحة سخرية من مطالب المصريين واتهامًا للمفاوضين بالاهتمام بالشكل أكثر من المضمون وتصوير أغلبية المصريين على أنهم مرحبين بالوجود البريطاني في مصر ممتنين لما أقامته بريطانيا من مشاريع في مصر!

أما مضمون التقرير فيمكن القول إنه كان يدور حول عدة نقاط أساسية، فقد استهل ملنر التقرير بذكر تحليل مفصل عن أسباب ثورة ١٩١٩ وأرجعها إلى ما عانى المصريون خلال سنوات الحرب العالمية، وقد أصاب اللورد في شرح تلك الأسباب والاستفاضة في بيان انعكاساتها حتى أن معظم ما كتب عن أسباب ثورة ١٩١٩ سواء في لندن أو في مصر قد نقل هذه الأسباب عن تقرير ملنر.

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق، ج٣ ص٢٣٩.

النقطة الثانية تدور حول محاولة ملنر أن يبرر للرأي العام البريطاني الأسباب التي دفعته إلى تغيير سياسة لندن القاضية بتجاهل الوفد، وينتهي أنه رأى الاستمرار فيها حماقة(١).

النقطة الثالثة أنه سجل نفور المصريين من الحماية ورفضهم لها وأوجب حتمية إيجاد ما أسماه «خطة أخرى»(٢). والأهم أنه يقرر أن المصريين «لا يعدون بلادهم من جملة الأملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية»(٣).

نقطة رابعة مهمة في هذا التقرير هي أن ملنر يرى وجوب قيام نظام برلماني في مصر لأن عقد معاهدة بين الحكومتين فقط غير كافٍ حتى لا يدفع المصريون بعد ذلك بأنها عقدت مع «حكومة أوتوقراطية استبدادية لا تمثل الشعب المصري حقيقة»(٤).

على أن تقرير ملنر أوصى بضرورة الحفاظ على المركز الاستثنائي لمندوب بريطانيا في مصر وتبعية مصر لإنجلترا في علاقاتها الخارجية وغير ذلك من السلبيات من وجهة نظر المصريين التي اصطدم بها الوفد في أثناء المفاوضات. وطبيعي أن ملنر لم يفته أن يقرر حتمية بقاء القوات البريطانية في مصر ولكنه ذكر أن بقاء هذه القوات إنما هو لحماية المواصلات البريطانية(٥) ولم يزد.

وروى ملنر أنه رفض اقتراح الوفد ببقاء قوات في سيناء لحماية المواصلات البريطانية المدة التي يراها الإنجليز، ومع هذا يروي لنا سليم بك أن سعد باشا استنكر هذا الأمر كثيرًا(٦)، والغريب أن سعد باشا رأى أن أبلغ رد على ملنر في هذا المقام هو نشر مشروع الوفد الأول على الناس في مصر(٧) مع أن المشروع جاء في صدره هذا

(١) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، تقرير ملنر ص٦١.
(٢) نفس المصدر ص٨٣.
(٣) نفس المصدر ص٥٨.
(٤) نفس المصدر ص٦١.
(٥) نفس المصدر ص٨٤.
(٦) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٦٩.
(٧) محمد كامل سليم بك: ص١٧٠.

الاقتراح[١]، إلا أن النحاس رفض اقتراح النشر لعلمه بذلك فثار سعد باشا «ثورة عاتية خشيت أن يصاب بعدها بمكروه»[٢] (راجع فقرة وحيد في باريس)!

* * *

على أن أخبث ما جاء في تقرير ملنر ودلل على سوء نية الإنجليز والتواء قصدهم كان ما تضمنه في أكثر من موضع عن الخلافات والشقاق بين المصريين. فملنر ينبه قومه أولاً إلى «أن علم الوطنية الضافي يخفق على أقوام متعددة الآراء، مختلفة طبعًا وقصدًا»[٣]. ثم تراه يطمئن الإنجليز إلى أن أعضاء الوفد «أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين» وأنه رغم معارضتهم لمشروعه فإنه يمكن أن «يستمال كثيرون منهم إلى المناقشة في الحالة بتمام التعقل. وهذا يصدق أيضا على الذين هم أكثر منهم اعتدالا في رأيهم مثل الوزراء السابقين رشدي باشا وعدلي باشا وثروت باشا الذين لم ينضموا إلى الوفد فعلا، وأن يكونوا ميالين إلى الغايات الوطنية»[٤].

ثم تجده يكيل المدح كيلاً لعدلي باشا في صلب التقرير فيؤكد على أنه «موضع التجلة والاحترام من جميع مواطنيه»[٥] ثم يطري «حسن مساعيه» في أكثر من موضع. ولعله كان يعلم أن استقالته وشيكة عند كتابة تقريره فأوصى زملاءه بالاستمرار في تفعيل سياسة «ضبط التنازلات» الجهنمية حتى يتأتى لهم الاستمرار في شق الصف المصري فيضعف وتخور قواه ولا يجد محيصًا من قبول ما تجود به لندن من فتات الحقوق وبقايا التنازلات!

* * *

---

(١) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، نص مشروع المعاهدة الذي قدمه الوفد المصري إلى لجنة اللورد ملنر في ١٧ يوليو ١٩٢٠ ص٩٠.

(٢) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٧٠.

(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، تقرير ملنر ص٥٥.

(٤) نفس المصدر ص٥٧.

(٥) نفس المصدر ص٦٢.

مفاجأة من لندن

في آخر جلسة مع ملنر وعلى مائدة المفاوضات اقترح عدلي يكن باشا على سعد زغلول باشا أن يعلن أن إلغاء الحماية بات وشيكًا فرفض هذا رفضًا قاطعًا ووجه لومًا شديدًا لصاحبه أكثر من مرة على هذا الاقتراح (راجع فقرتي خادعة أو مخدوعة؟ وورق الحائط). ولم يكتف سعد باشا بذلك بل صرح في ١٤ يناير ١٩٢١ إلى مراسل «الأهرام» «أننا غير موعودين بإلغائها». ثم أردف يهاجم صاحبه مصرحًا أن «الذين يأملون الوصول إلى هذا الإلغاء بواسطة المفاوضات الرسمية يستسلمون إلى وهم باطل بل وهم خطر»[١]!

ولم يؤد نشر تقرير ملنر إلى تحسن في الموقف من وجهة نظر سعد باشا، بل تراه يقرر في ٢٥ فبراير أن الطريق الوحيد المتاح أمام الوفد إزاء رفض لندن الوعد بإلغاء الحماية هو «استمرار الكفاح واستئناف الثورة والجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية. المشروعة وغير المشروعة «حتى يأتي الله بالفرج»[٢].

ولم يمر غير يوم واحد فقط حتى أتى اللـه بالفرج!

* * *

ففي ٢٦ فبراير ١٩٢١ وجه أللنبي إلى السلطان فؤاد خطابًا – أو تبليغًا بلغة ذلك العصر – بأن إنجلترا «استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٥.
(٢) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٧٩.

مصر تجاه بريطانيا العظمى» وأن بلاده ترغب في التفاوض مع وفد يعينه السلطان لمحاولة الوصول إلى اتفاقية تضمن حقوق بريطانيا دون التقيد بمشروع ملنر[1].

ولا ريب أن هذا التبليغ قد غير الموقف السياسي القائم في ذلك الوقت تغييرًا هائلاً وحتم على كل أطرافه إعادة ترتيب أوراقهم بعد نشر هذه الوثيقة التي حملت أكثر من نقطة أكسبتها ما لها من أهمية كبيرة في تاريخ هذه الحقبة وما أحدثته من تغيير. أولى تلك النقاط هي اعتراف بريطانيا رسميًا لأول مرة أن الحماية ينبغي أن تنقضي. فرغم أن تقرير ملنر قد أوصي بذلك، فقد كان رأيًا استشاريًا غير ملزم لحكومة لندن.

النقطة الثانية التي لا تقل أهمية وأثرًا هي دعوة لندن الجانب المصري للتفاوض دون أن يكون التفاوض على أساس مشروع ملنر وهو الشرط الذي رأينا كيف تمحور حوله الصراع بين سعد باشا وعدلي باشا في تلك الأيام وقد اختاره سعد باشا ميدانًا للمعركة كما ذكرنا آنفًا (راجع فقرة «وقفة تحليل»).



يرى بعض المؤرخين أن السبب الذي دفع لندن إلى هذا التبليغ هو تقوية فريق المعتدلين الذي تلقى عدة ضربات موجعة أضعفته فيقوى أمام الرأي العام ويتمكن من تشكيل وفد يفاوض بريطانيا[2]. ويضيف الدكتور رمضان أن الظروف الدولية والاضطرابات الأمنية التي كانت تواجه بريطانيا في أماكن متعددة في العالم دفعها إلى الإسراع في العمل على استقرار الأوضاع في مصر[3]. أما ماريوس ديب فيرى أن توسيع شقة الخلاف بين سعد وعدلي كان أحد أسباب هذا التبليغ[4].

على أننا نجد صعوبة في تصور أن إنجلترا تتخذ هذا التغير الجذري في سياستها تجاه مصر لإثارة الوقيعة بين رجلين باتت علاقتهما مشوبة بكل ألوان المرارة وانعدام

(١) دار الكتب والوثائق القومية: مصر في القرن العشرين، المجلد الأول ص٢٥٩-٢٦٠.

(٢) طارق البشري: المرجع السابق ص٤٧ وعباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٤٦ وماريوس كامل ديب: السياسة الحزبية في مصر، الوفد وخصومه ١٩١٩-١٩٣٩ ص٤٧.

(٣) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣٠٩.

(٤) ماريوس كامل ديب: المرجع السابق ص٤٧.

الثقة والتباغض التام. كذلك لا نجد في تقوية المعتدلين هدفًا في حد ذاته يحدو بلندن إلى هذا التحول الكبير. الرأي عندنا أن قناعة الحكومة البريطانية بأن الأوضاع في مصر لن تستقر ما بقيت الحماية ورغبتها في تهدئة الأوضاع على هذه الجبهة لما تعانيه من قلاقل في بقاع أخرى في الإمبراطورية هو ما دفع بريطانيا في هذا الاتجاه.

بعبارة أخرى يمكن القول بأن تبليغ أللنبي كان واحدة من أشهي ثمار كفاح المصريين بقيادة الوفد في ثورة ١٩١٩ والمقاطعة في الفترة التي تلتها. ويكفي أن نتذكر أن هدف ملنر في مايو سنة ١٩١٩ كان إيجاد نظام سياسي تحت الحماية لنقدر المسافة الصعبة التي أرغمت الإمبراطورية العتيدة على قطعها في محاولة لخطب ود المصريين وتجنب ثورة جديدة قد تطول ويكثر ضحاياها.

* * *

ونعود لصاحبينا لنلاحظ أنه يتضح جليًا من اختيار سعد باشا زغلول لموقفه من عدلي باشا يكن والتركيز على رفض المفاوضة على أساس مشروع ملنر والتصريح بأن أحدًا لم يعد بإلغاء الحماية أن التبليغ البريطاني جاء مفاجأة تامة للرجل. ويروي لنا سليم بك أن سعد باشا لم يعلم بالنبأ إلا بعد قرابة أسبوع من إصداره حين جاءه يوم ٣ مارس خطاب من الدكتور حامد محمود ثم برقية مطولة من النحاس تتضمن نص التبليغ[١]!

وعلى الرغم من أهمية الحدث وضعف أي نشاط لأعضاء الوفد المقيمين في باريس أو بالأحري انعدامه في تلك الأيام العسرة، تجد أن سعد باشا لم يدعهم للاجتماع للمشاورة في هذا الأمر إلا صباح يوم ٥ مارس[٢]، أي بعد يوم ونصف من تلقيه الخبر، قضاها ولا ريب في إعادة ترتيب أوراقه في ضوء تغير الموقف البريطاني.

ويعضد هذا الاعتقاد أن الاجتماع اقتصر على مناقشة وجيزة مع الأعضاء كان سعد باشا بعدها مستعدًا لإعلان موقفه من هذا التطور وأملى على سليم بك برقية لإرسالها إلى النحاس في القاهرة كان نصها «في التبليغ البريطاني معنى عظيم هو الحكم على الحماية بالفشل وقرب الانتهاء، ولكنه فيما عدا ذلك لم يأت بجديد» ثم

---

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨٤.

(٢) نفس المصدر ص١٨٥.

ينتهي بعبارة في غاية الأهمية من منظور هذه الدراسة، إذ يرى «أن نتيجة المفاوضات المقبلة ستتوقف على صفات المفاوضين»[1].

الغريب أن سعد باشا ألحق برقيته بخطاب أطول جاء فيه أن التبليغ «لم يعين الجهة غير الراضية (بالحماية)» وانتهى إلى أن التبليغ «سد كل باب للأمل في إلغاء الحماية إلغاء صريحا يجعله غاية النجاح في المفاوضات المقبلة»[2]! ونرى أن الحالة النفسية السيئة قد انعكست على قراءة سعد باشا للتبليغ فبالغ في التشدد والتشاؤم في هذا الخطاب بشكل غير مسبوق وذهب إلى تفسيرات لغوية لا تجدي، فسواء كانت الحماية غير مرضية للإنجليز أو للمصريين أو لكليهما معًا، فالمهم أنها اعترفت أن الحماية غير مرضية وإلى زوال. فإذا كان الموقف الآن يسد كل باب للأمل فماذا كان الموقف قبل عامين إذن!

* * *

على أي حال فالمهم هنا هو أن سعد باشا قد رأى أن المسألة التي اختارها لمعركته العلنية مع عدلي باشا قد انقضت وانتهي أمرها. فالإنجليز يدعون المصريين للمفاوضة رسميًا دون اشتراط مسبق لقبول مشروع ملنر كأساس لها ومن ثم أضحى موقف سعد باشا بالإصرار على عدم دخول الوفد في مفاوضة على هذا الأساس أمرًا غير مطروح، وربما قضى سعد باشا جزءًا كبيرًا من اليوم ونصف اليوم بين تلقى الخبر واتخاذ موقفه منه في اختيار الجبهة الجديدة التي سيحارب فيها عدلي باشا والتي يرى أنها ستكفل له النصر.

تأمل عبارته الأخيرة «والرأي عندنا أن نتيجة المفاوضات المقبلة ستتوقف على صفات المفاوضين»... هكذا تحددت الجبهة التي سيتحارب الرجلان عليها، جبهة «لمن تكون الرئاسة».

وبدأت بينهما المعركة الكبرى ... وانشطرت أمة!

* * *

---

(١) محمد كامل سليم بك: نفس المصدر والصفحة.
(٢) نفس المصدر ص١٨٦.

السلطان على المسرح

تعرضنا في الفقرة السابقة لأهم النقاط التي استجدت في حلبة السياسة المصرية نتيجة للتبليغ البريطاني، بيد أن تطورًا آخر ظهر نتيجة هذا التبليغ، وإن لم يكن نتيجة لما جاء في صلبه بل في اسم المرسل إليه!

فالتبليغ البريطاني موجه إلى «حضرة صاحب العظمة السلطان بسراي عابدين»، ومن ثم فقد كان ضمن أهم نتائج هذا التبليغ ظهور السلطان فؤاد تحت دائرة الضوء مرة أخرى يحاول أن يلتقط من خيوط الموقف ما تستطيل إليه يده بعد أن ظلت كل تلك الخيوط بيد غيره مدة طويلة لا يملك حيالها سوى المشاهدة أو بالكثير إبداء الرأي، سواء كان الإنجليز أو الوفد أو سعد زغلول أو عدلي يكن.

ويجدر الذكر في بادئ الأمر إلى أن خطة الإنجليز في إعادة السلطان إلى دائرة الضوء لم تولد وقت توجيه التبليغ بل إنها كانت مرسومة قبلها بأشهر طويلة وأن توقيت هذه العودة كذلك كان محددًا بدقة ضمن خطة الإنجليز في إضعاف الجبهة المصرية وضرب وحدتها. وكما كان توقيت إعادة السلطان فؤاد على الساحة والدور الذي سيلعبه وما سيفضي إليه من نفوذ استجد على مركزه محددًا بدقة جهنمية، سنري بعد قليل أن مقدار هذا النفوذ أيضًا كان محددًا بنفس الدقة.

ولم تكن هذه الخطة بخافية على المصريين رغم ما انطوت عليه من عناصر تآمر ودسيسة، بل رأينا كيف أطلع ملنر سعد وعدلي عليها قبل شهور على برقية كيرزن إلى أللنبي وكيف استنكرها سعد باشا وقتئذ ورفض بشدة أن يعين وفد المفاوضة من قبل السلطان (راجع فقرة برقية صاعقة).

في تلك البرقية يطلب كيرزن من أللنبي أن ينتهز «فرصة مبكرة لكي تثير الموضوع مع السلطان، وتشرح الموقف الحاضر له، وتزيل من ذهنه أي انطباع بأن هناك نية - أو أنه كانت هناك نية أبدًا - لتسوية المسائل من وراء ظهره»[١]. وكأن كيرزن يطمئن السلطان أن دوره قادم وأنه رغم أن دائرة الضوء كانت وقتئذ مسلطة على من في أوربا فإن الإنجليز يقولون للسلطان إن مقعده في مسرح الأحداث موجود ومحجوز باسمه!

* * *

من ناحية أخرى فقد حدد الإنجليز بعد صدور التبليغ بأيام المعايير التي يرون ضرورة وجودها في وفد المفاوضة الذي باتوا يترقبون تشكيله. فقد ذكر أللنبي في برقية إلى كيرزن أن وفد المفاوضة لابد أولاً أن تتوافر لديه السلطة اللازمة للسيطرة على الموقف في البلاد إبان المفاوضات وثانيًا أن يكون لديه أقوى احتمال للحصول على الأغلبية في الهيئة النيابية القادمة ليتمكن من تمرير المعاهدة فيها وثالثًا أن يكون موافقًا بصفة عامة على السياسة التي تتبناها حكومة بريطانيا[٢].

ويقضي المعيار الأول ببساطة أن يكون وفد المفاوضة مكونًا من أعضاء الحكومة أو في القليل يكون متمتعًا بتأييد كامل منها يجعله يرتكن إليها في تحقيق هذه السيطرة على الشارع. وطبيعي أن الأمر يشير بجلاء إلى أن الوفد المصري لن يكون هو الجهة المفاوضة وإلا سهل عليه السيطرة على الرأي العام دون حاجة إلى سلطة.

وإذا سلمنا بأن الشروط البريطانية تشير بوضوح إلى نيتها في الحيلولة دون سيطرة الوفد ورئيسه على وفد المفاوضة وإن أتيح لهما الاشتراك فيه، فيمكن أن نستقرئ من المعيار الثاني الذي وضعه أللنبي أنه كان يخطط لتقوية جماعة أخرى لتستطيع أن تتغلب على سيطرة الوفد وتستحوذ على أغلبية شعبية حقيقية تمثلها في البرلمان. ويقطع هذا الأمر بأن أللنبي لم يكن معترفًا بشعبية الوفد، وربما كان يتصور أنه بتقوية المعتدلين يكون بإمكانه العودة إلى سياسة لندن في تجاهله.

---

(١) محمد كامل سليم: نفس المصدر والصفحة.

(٢) F.O. 407/188 No.164 ALLENBY TO CURZON, March 8, 1921 Tel No. 147 وقد نقلناها عن الدكتور يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية ص224.

المعيار الثالث هو أن يكون وفد المفاوضة موافقًا بصفة عامة على السياسة التي تتبناها حكومة بريطانيا مما يومئ بوضوح إلى أن أللنبي كان يخطط لمفاوضات يضطلع بها أو على الأقل يسيطر عليها عدلي باشا وفريق المعتدلين في الوفد. بعبارة أصرح يدل ذلك على أن الإنجليز قد نبغ في أيمانهم أن عدلي يكن باشا سيكون مفاوضًا سهلاً يقبل ما يعرض عليه أيًا كان ويوقع على معاهدة تقضي به ثم يعود ليمررها في برلمان يسيطر عليه. وتشير هذه النقطة إلى سوء تقدير محوري في رؤية أللنبي للقوي السياسية المصرية، فلا عدلي يكن وقع على معاهدة تغبن حق مصر ولا كان في مقدوره أصلاً أن يسيطر على برلمان يأتي بانتخابات حرة!

على أي الأحوال فإن هذه المعايير تقطع بأن أللنبي لم يكن في مقدوره في ذلك الوقت أن يرسم خريطة السياسة المصرية وتوزيعات القوي على سطحها بالدقة الواجب توافرها فيمن يشغل مقعده وقد أثبتت الأحداث التي تداعت بعد ذلك هذا العجز البيِّن في مفاهيم ساكن قصر الدوبارة!

* * *

ويعدد لنا حسين هيكل باشا البدائل المطروحة في «أوساط مصر السياسية يومئذ في هذا الأمر: أيتولى الوفد الوزارة، ويتولى المفاوضة؟ أتتألف وزارة إدارية تؤلف وفد المفاوضة ممن يتم الاتفاق عليهم، سواء أكانوا من أعضاء الوفد أم من غيره؟ أيظل الوفد بعيدًا عن المفاوضات مشرفًا مع ذلك عليها، مؤيدًا للقائمين بها عند الرأي العام، على أن تكون له الكلمة الأخيرة في نتيجة المفاوضات؟»[1].

وأول هذه البدائل هو ما كان يمكن أن يفرض نفسه على المسرح السياسي بقوة لو أن كل أطراف المسألة يخلصون في النوايا إزاءها. ببساطة شديدة هناك هيئة تستحوذ على تأييد الأغلبية وتنفرد بثقتها دون منازع وزعيم هذه الهيئة أثبت أنه زعيم الأمة وملهمها، فالمنطق إذن أن يتاح لهذا الزعيم أن يستكمل قوته بتعيينه في منصب رئيس الحكومة فيقترن النفوذ الشعبي بالسلطة الشرعية ويتسنى له الجلوس في

(١) دكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٧.

مقعد المفاوضة مدعمًا بالقوتين معًا فيتحدث مع الطرف البريطاني واقفًا على ساقين ثابتتين، الشعبية والشرعية.

على أننا لابد أن نعترف أن هذا التحليل يبسط المسألة أكثر مما تحتمل ويسوده لون من التفاؤل الوردي. ولا نحتاج إلى جهد أو إعمال فكر لنفسر الأسباب التي حالت دون دعوة الوفد ورئيسه إلى الحكم، هي ثلاثة أسباب أساسية لا رابع لها، السلطان والإنجليز وأعضاء الوفد المعارضون بقيادة عدلي يكن باشا.

* * *

ولنبدأ بالسلطان، آخر القادمين على مسرح الأحداث. ولقد رأينا ضيق السلطان من ضعف مركزه طوال الفترة التي تلت بزوغ الوفد على المسرح حتى أن اسمه لا يكاد يذكر منذ أن وجه إليه الوفد إنذاره الشهير في ٣ مارس ١٩١٩ (راجع فقرة نشأة الوفد)، وانحسر دوره في أعمال شكلية دون أي ممارسة حقيقية للحكم.

والحقيقة أن وجود زعيم بهذا القدر البالغ من القوة المستمدة من الشعب مباشرة دون أن تدعمها سلطة أو يعضدها نفوذ حكومي كان أمرًا جديدًا على السياسة المصرية على الأقل في تاريخها الحديث. ويمكن القول إنه منذ أن أزاح محمد علي باشا الكبير الشيخ عمر مكرم من على الساحة ظل الحاكم سواء كان الوالي أو الخديو أو السلطان هو أقوى رجل في البلاد، بغض النظر عن نفوذ وسطوة ممثل الدولة المحتلة سواء كانت إنجلترا أو ممثل الباب العالي قبلها.

ونستطيع أن نقرر في مأمن من الغلو أنه لا شعبية أحمد عرابي في أوجها ولا زعامة مصطفى كامل في ذروتها قد بلغتا المرتبة التي بلغها سعد زغلول في هذا المضمار. ومن ثم يكون سائغًا أن نقرر أن فكرة ظهور رجل يستمد قوة عاتية بهذا القدر البالغ من حب الجماهير له ويفرض نفسه فرضًا على السلطان دون أن ينتظر من هذا منصبًا أو سطوة كانت فكرة جديدة تمامًا على واقع السياسة المصرية، ولدت مع مولد الوفد وبقيت حية قائمة متمثلة في زعيميه مقتصرة عليهما حتى توارى الوفد نفسه عن الساحة بعد سنة ١٩٥٢.

وكان من الطبيعي أن نرى السلطان يحارب الوفد ورئيسه بكل ما أوتي من حيلة ونفوذ وأن يبذل أقصى ما وسعه لإضعاف مركزه أو في القليل الحيلولة دون أن ينال المزيد من القوة والسلطان وقد بات مؤرقًا من هذه الظاهرة الجديدة، ومن ناحيته كان زعيم الوفد دومًا يحرص على التأكيد أنه يستمد قوته من ثقة الأمة به.

وإجمالاً نقول إن الوضع التاريخي للسلطان والخلفية السياسية والثقافية التي كان يتحرك في سياقها كانت تملي عليه هذه السياسة. ولا يكون واقعيًا أن ننتظر من أي حاكم في العالم أن يسر بظهور من ينال من سطوته وينتقص من سلطته، فذلك أمر ضد طبيعة البشر وحركة التاريخ. ولا يكون مستساغًا أن يغتبط السلطان بأن رجلاً في بلده يعود إلى العاصمة فيخرج نصف أهلها لاستقباله وهو قابع في قصره بين كمد وغيرة يعلم جيدًا أن من يخرجون ليشهدوا موكبه ليسوا سوى حفنة ضئيلة من العامة تجتذبها أبهة الموكب وبريق ثرائه دون أن تعبأ بصاحبه، وأن من يأتي لتشريفات قصره أغلبهم ليس إلا موظفًا مأمورًا أو تابعًا مسيرًا أو طامعًا ممالئًا!



بيد أننا لو افترضنا جدلاً أن السلطان أراد تعيين سعد زغلول باشا في رئاسة الحكومة سنة ١٩٢١ لدخل في حرب ضروس مع الإنجليز كانت ستنتهي غالبًا بخلعه ونفيه. ربما كان سيدخل التاريخ في تلك الحالة من أرحب أبوابه كحاكم وقف إلى جانب رغبات شعبه وضحى بمركزه في سبيل ذلك، على أن ما يعنينا هنا أن ذلك لم يكن ليؤدي إلى تولي سعد باشا رئاسة الوزارة في ذلك الوقت، ببساطة لأن ذلك كان قدرًا من الحركة لم يكن لدى الإنجليز أي استعداد للسماح به ولم يجد ساستها في مفاوضات ملنر مع سعد باشا ما يشجعهم على تسليمه مقاليد الأمور. فالإنجليز كما ذكرنا يهدفون إلى تقوية فريق المعتدلين برئاسة شخص يكن له الأغلبية احترامًا عامًا ثم يعرضون عليه معاهدة يوقعها وينتهي الأمر، ولم يكن لسعد باشا بأي حال مكان في هذه التركيبة!

السبب الثالث في انعدام فرصة تولي سعد باشا رئاسة وفد المفاوضة كان فريق المعتدلين من أعضاء الوفد الذين كانوا مقتنعين أنه ليس رجل تفاوض، وقد رأينا

كيف استقر في أيمانهم أن عدلي يكن باشا رجل الساعة. من هنا لم يكن هؤلاء على استعداد لاتخاذ أي موقف يحمل على إعادة التفكير في إسناد هذه المهمة لسعد باشا.

***

البديل الثاني القائم على الساحة آنئذ كان بقاء الوفد بعيدًا عن المفاوضة مؤيدًا لمن يضطلع بها، وقد رأينا كيف أضحى سعد باشا رافضًا لهذا الموقف رفضًا قاطعًا، ومن ثم فلم يكن هناك بديل آخر مطروح سوى تأليف وزارة من غير الوفد تتولى تشكيل وفد المفاوضة. وقد رسم كيرزن في برقيته المشهورة إلى أللنبي تصوره لمن يشارك في وفد المفاوضة هذا «ومن الواضح أن عدلي الذي وقف موقفًا معتدلاً وكان له نفوذه المساعد الكبير، ومعه زغلول وواحد أو اثنان من رفاقه يجب أن يكونوا أعضاء في الوفد ولكن السلطان سيرغب على وجه التأكيد في أن يكون معهم رجال آخرون يتمتعون بثقته الشخصية، على ألا يكونوا ضمن الوفد (المصري)»[1].

وأول ما يستدعي التعليق في هذه العبارة هو أن كيرزن لم يهتم بتحديد الشخص أو الجهة التي ستترأَّس وفد المفاوضة واكتفى بذكر أن السلطان سيتزعمها. النقطة الأهم في هذا الصدد هي خطة الإنجليز تجاه سعد باشا زغلول فيما يتعلق بوفد المفاوضة. وواضح أن الخطة كانت تقوم على دعوة الوفد ورئيسه للاشتراك في هذا الوفد على أن يكون هذا الاشتراك ضيق العدد واهن السيطرة.

والرأي عندنا أن خطة الإنجليز تقوم على أن رد فعل سعد باشا زغلول تجاه هذا العرض لن يخرج عن احتمالين. الأول - وهو ولا شك المفضل لدى الإنجليز - أن يقبل سعد باشا الاشتراك في وفد المفاوضة على هذا النحو فيكتسب هذا الوفد التأييد الشعبي دون أن يكون لسعد باشا القدرة على السيطرة على قراراته. وبذا يكون هذا الوفد مؤيدًا من الجماهير ويكون ما يتمخض عن مفاوضته مع الإنجليز مقبولاً منها ويسهل تمريره من الهيئة النيابية المزمع إنشاؤها. الاحتمال الثاني والأغلب هو أن

---

(١) برقية كيرزن إلى أللنبي في ٣٠ يونيو ١٩٢٠ وقد نقلناها عن الأهرام: المرجع السابق ص٤٩٥.

يرفض سعد باشا الاشتراك فيمضي الإنجليز في المفاوضة مع وفد لا يضمه ويتمكن الإنجليز آنئذ من إظهاره في صورة المتعنت الذي يرفض حتى المفاوضة معهم.

والحقيقة أن هذه الخطة تعكس عجزًا حقيقيًا في قدرة كيرزن في ذلك الوقت على الأقل على استقراء شخصية سعد زغلول وفهم سماتها، فهو قطعًا لا يرضى إلا بالقيادة ولا يقبل بأقل من الرئاسة. أما احتمال أن يرفض العرض ويمكن الإنجليز من تصويره في ثوب الرافض المتصلب فلا يقل عن سابقه عجزًا وسوء إدراك! وسوف نرى أن سعدًا ملأ الدنيا احتجاجًا وشرحًا لأسباب رفضه.

* * *

وفد مظلوم!

في ذلك الوقت كان رئيس الحكومة هو محمد توفيق نسيم باشا، وهو واحد من أخلص رجال السلطان وأقربهم إليه، ومن ثم لم يكن السلطان متحمسًا لتغييره رغم أن تداعيات الأحداث كانت تفرض التخلص من وزارة تصطبغ بصبغة إدارية صرفة وإبدالها بوزارة سياسية تضطلع بالمهمة، ومن ثم بادر السلطان بالمناورة ذاهبًا إلى أن الموقف لا يتطلب تغيير الوزارة أصلاً، بل إن المسألة تقتصر على تشكيل وفد للمفاوضة لا غير مع بقاء الحكومة القائمة، ومن هنا بدأ البحث عن رئيس لوفد المفاوضة هذا يشكله ويقود مهمته.

وقبل أن نستعرض الاسم الذي وقع عليه الاختيار، نقرر أن أول ما يسترعي النظر أن هذا الاسم لم يكن «عدلي يكن باشا» وهو أمر يبدو غريبًا لأول وهلة. فأسباب محاولات السلطان تجنب سعد باشا قد تبدو أيسر فهمًا وأوضح قصدًا، أما عدلي يكن باشا فالأمر أصعب.

الواقع أن السلطان لم يكن لديه أقل ميل لعدلي باشا ولا كان راغبًا في إسناد رئاسة الحكومة إليه، فعدلي باشا كان موضع ثقة الإنجليز واحترامهم وقد استطاع جذب أغلبية أعضاء الوفد فأمسوا يؤيدونه، وهو فوق ذلك معروف بالتنزه عن المناصب والعزوف عن السلطة. زد على هذا أنه كان ينوي العمل على إعلان دستور في البلاد وإقامة حياة نيابية وفق الأنظمة السياسية الحديثة وكلها أمور كان السلطان يدرك أنها ستنال من سلطاته المطلقة وتنتقص من سطوته. ولذا كان منطقيًا ألا تروق للسلطان

فكرة وجود عدلي باشا في الحكم وهو موقن أن رئيس حكومته القادم سيكون رجلاً قويًا صعب المراس.

والثابت أن السلطان لم يتوان عن محاولة إبعاد عدلي باشا عن مقعد الرئاسة منذ اليوم الأول، بل حتى قبل اليوم الأول فنجده يقول لأللنبي يوم ٢٤ فبراير أي قبل صدور التصريح بيومين «إن عدلي باشا لا يمثل أي حزب حقيقي في البلاد، وأنه من الخطورة الإسراف في الاعتماد عليه أكثر مما ينبغي»[١]!

ويبلغ أللنبي حكومته في ٤ مارس أن السلطان «قد أسهب في التحذير من إعطاء عدلي تنازلات أكثر مما ينبغي مؤكدًا مرة أخرى بأنه لا يجب الاعتماد عليه في السيطرة على الموقف في البلاد إبان المفاوضات الرسمية»[٢]. وقد روى عدلي باشا نفسه لصديقه يوسف بك نحاس المصاعب التي اكتنفت تشكيل الوزارة[٣]، كذلك ذكر سردار شاه في كتابه المشايع للسلطان فؤاد أن «جلالته لم ير في عدلي باشا صديقًا للقصر ولم ير في قيامه على رأس الوزارة انسجامًا مطمئنًا»[٤].

من هذا المنطلق سدر السلطان يحاول تشكيل وفد للتفاوض يضم نخبة من السياسيين مع بقاء وزارة نسيم باشا، فاستدعى أحمد مظلوم باشا ليشكل وفد المفاوضة برئاسته. وأحمد باشا مظلوم كان رئيس الجمعية التشريعية قبل الحرب بيد أنه لم يشارك في العمل السياسي في الفترة التي تلت ثورة ١٩١٩[٥]، ولذا يرى الدكتور عبد العظيم رمضان أن اختياره أمر «يحار فيه المنطق»[٦].

غير أننا لا نرى أن إحجام مظلوم باشا عن العمل العام في تلك المرحلة كان لرغبة الرجل في اتخاذ موقف سلبي أو عزوفه عن المشاركة في العمل الوطني، إذ إن الثابت أن مظلوم باشا اتخذ موقفًا صريحًا من الخلاف بين سعد باشا وعدلي باشا حين طفا

---

(١) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٢٦.

(٢) No.222 Op. Cit 188/F.O. 407. وقد نقلناها عن الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٢٦.

(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: صفحة من تاريخ مصر السياسي، مفاوضات عدلي - كيرزون ص٥٤.

(٤) سردار إقبال علي شاه: فؤاد الأول ص١٢١.

(٥) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٧.

(٦) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣١٢.

هذا الخلاف على السطح فتجده انحاز لسعد باشا وأعلن ذلك على الملأ. ويرى بعض المؤرخين أن مظلوم باشا لم تكن لديه أي رغبة في الاضطلاع بهذه المهمة الصعبة أو أنه كان ميالاً للاستمرار في الانزواء عن الحياة العامة وتجنب الخوض فيها، فنجد سردار شاه يروي أنه لم يكد يعلن نبأ اختيار مظلوم باشا حتى استقال من فوره[1] وهو ما يرجعه الدكتور رمضان لعلم مظلوم باشا نفسه بعجزه «عن تولي مثل هذه الأمور الجسيمة»[2]، لكن الحقيقة أن ذلك كان بعيدًا عما حدث كل البعد، فقد حاول مظلوم باشا قدر جهده إنجاح مهمته وتحقيق أهدافها رغم ما اعتورها من صعوبات جمة، وهاك ما جرى.

* * *

عكف أحمد مظلوم باشا على وضع تصور لتشكيل وفد المفاوضة وانتهى إلى أن ثلث أعضائه يجب أن يكونوا من أعضاء الجمعية التشريعية وأن يشترك فيه وزيران أو ثلاثة[3]، وخرج تشكيل وفد المفاوضة برئاسته وعضوية كل من حسين رشدي باشا وتوفيق نسيم باشا ومحمد سعيد باشا ويوسف وهبة باشا وإسماعيل سرى باشا، وأخيرًا وليس آخرًا عدلي يكن باشا وسعد زغلول باشا[4].

وطبيعي أن يضم وفد المفاوضة عدلي باشا فهو رجل الساعة، أما ضم سعد باشا إلى أسماء الوفد المقترح فمظلوم باشا يقول إنه من اقتراحه وإن السلطان قد وافق عليه[5]، بينما يقول أللنبي إن السلطان قرر دعوته «حتى يقطع على الحكومة البريطانية حجتها بأن المفاوضات لن يمكن إتمامها دون وجود سعد زغلول» وإن كان قد عبر عن «شكوكه في قبول زغلول لمثل هذه الدعوة»[6].

(١) سردار إقبال علي شاه: المرجع السابق ص١٢١.

(٢) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣١٣.

(٣) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٢٦.

(٤) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨١.

(٥) نفس المصدر والصفحة.

(٦) F.O. 407/188 No.222 ALLENBY TO CURZON, March 18, 1921 Desp. No 225 وقد نقلناها عن الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٢٦.

والأغلب فيما نرى أن هذا الاقتراح كان من بنات أفكار مظلوم باشا بهدف تقوية هذا الوفد وتدعيم موقفه بإشراك من يستطيع جلب رياح التأييد الجماهيري لتهب عليه. أما السلطان فقد كان يدرك أن سعد باشا لن يقبل الجلوس في المقعد الخلفي، من ناحيته نجد أن سعد باشا حين سمع بالاقتراح انفجر ضاحكًا في سخرية حتى اغرورقت عيناه بالدموع ثم قال ساخرًا «كتر خيرك يا مظلوم والله مانستناش»[1]. والفكرة بالفعل كانت تغفل أي مكانة خاصة لسعد باشا وتعتبره واحدًا من ضمن الساسة المصريين شأنه شأنهم وثقله ثقلهم، وهو أمر كان سعد زغلول قد تجاوزه بمسافة شاسعة.



على أن الأمر تطور بشكل لم نجد له تفسيرًا فيما استعنا به من مراجع، فبعد أن كان السلطان قد كلف مظلوم باشا بتشكيل وفد المفاوضة مع بقاء حكومة نسيم باشا، أبلغ عدلي باشا مظلوم باشا أن الرأي قد استقر على تشكيل وزارة ائتلافية برئاسة مظلوم باشا[2]. ما الذي دفع السلطان إلى اضطراره إبدال مظلوم باشا بنسيم باشا بعدما عمل على تجنب ذلك منذ البداية؟

لا يبدو أن مظلوم باشا هو الذي ضغط لذلك فقد قبل المهمة منذ البدء على أنها رئاسة لوفد المفاوضة لا غير، قد يكون ذلك بضغط بريطاني في محاولة لتدعيم وفد مظلوم أو قد يكون بضغط من توفيق باشا نسيم نفسه، فربما رفض نسيم باشا فكرة الجلوس تحت رئاسة غيره وهو رئيس الحكومة تمامًا كما فعل عدلي يكن باشا فيما بعد. كذلك تجدر الإشارة إلى أن حمل عدلي باشا الخبر إلى مظلوم باشا وضع غريب، فالمنوط به التحدث إلى رجال الحكم باسم السلطان هو رئيس الديوان، لا سيما في مسائل سياسية مهمة مثل تشكيل الحكومة، أيكون السلطان قاصدًا بهذه الطريقة الإيماء إلى مظلوم باشا بأنه يدعوه للمنصب تحت ضغط شديد وعلى مضض فجاءت الدعوة على هذا النحو الفاتر؟

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٨١-١٨٢.
(٢) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٣٨.

من ناحية أخرى نجد أن المؤرخين قد اختلفوا حول كنه هذه الوزارة، بل اختلفوا حول حقيقة وجودها أصلاً! فهيكل باشا يروي أن وفد المفاوضة كلف مظلوم باشا فعلاً بتشكيل وزارة ولكن المقصود كان وزارة إدارية ليس إلا، تمهد لتشكيل وفد المفاوضة[1]. أما الدكتور عبد العظيم رمضان فينفي كلام الدكتور هيكل ويصفه بأنه غير صحيح ويؤكد أن مظلوم باشا لم يُدعَ لتأليف حكومة أصلاً[2]، وقد استند في ذلك إلى أن عدلي باشا روى ليوسف بك نحاس أن السلطان كان يريد استبقاء وزارة نسيم باشا[3].

على أننا نختلف مع الدكتور رمضان في هذا المقام، فالثابت أن مظلوم باشا كلف بالوزارة فعلاً، ودليلنا على ذلك أنه نشر حديثًا في جريدة «المقطم» بعد عودة سعد باشا إلى مصر روى فيه القصة برمتها وعززها بنشر نص خطاب الاعتذار الرسمي الذي وجهه إلى السلطان في ١٤ مارس ١٩٢١ بعدم قبول منصب رئيس الوزراء[4]. ولا يمكن طبعًا أن ينشر مظلوم باشا هذا الحديث ولا هذا الخطاب وكل شهود القصة أحياء إلا إذا كانت القصة حقيقية تمامًا ولا يخشى من أن يكذبها أحد من شهود وقائعها.

على أي الأحوال فقد مضى مظلوم باشا يحاول إنجاح المهمة التي أوكلت إليه لكن الموقف كان أعقد من أن يحل بهذه الطريقة، وانتهى الأمر باعتذاره رسميًا كما تقدم. ويرجع هيكل باشا أسباب إخفاق مهمة مظلوم باشا إلى أن فكرة توليه الوزارة لم تثر أي حماسة وحوربت هذه الفكرة في مهدها[5]، بينما يعزو فخري بك ذلك إلى أن باقي أعضاء وفد المفاوضة توقعوا أن يسلم مظلوم باشا زمام الأمر إلى سعد باشا[6].

---

(١) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٧.
(٢) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣٣١.
(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص٥٥.
(٤) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٣٨-١٣٩.
(٥) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٨.
(٦) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٣٩.

والرأي عندنا أن مظلوم باشا تصدى لمهمة مستحيلة فلا يمكن في ظل الظروف القائمة آنذاك أن يكون لوفد المفاوضة أي معنى دون أن يكون لواحد من الاثنين الغلبة فيه والسيطرة عليه. إما عدلي يكن باشا الذي يقف أغلبية أعضاء الوفد وراءه ويرى الإنجليز أنه قد أصبح رجل الساعة أو سعد زغلول باشا الذي يملك الزعامة والقوة الشعبية.

وقد رأينا موقف سعد باشا الساخر من المشاركة في وفد مظلوم باشا، أما عدلي باشا فلم يكن ليختلف في مضمونه في هذا الموقف فيما نرى، فما الذي يجعل الرجل متحمسًا لإنجاح مهمة يعلم جيدًا أن الغرض الأساسي منها الحيلولة بينه وبين رئاسة الوزارة. أضف إلى ذلك أن تشكيل وفد المفاوضة نفسه على النحو الذي وضعه مظلوم باشا لم يكن ليغريه، فالأعضاء ليسوا من اختياره ولا حتى من رأيه (باستثناء حسين باشا رشدي)، فضلاً عن ذلك فلا تنطبق عليهم أي من الشروط التي وضعها أللنبي والتي يراها الإنجليز أسس نجاح وفد المفاوضة في مهمته. ومن ثم يكون منطقيًا أن يقابل عدلي باشا محاولات مظلوم باشا بفتور وعدم استجابة صار معها إخفاق مهمته في تشكيل وفد المفاوضة أمرًا حتميًا.

هكذا كان ذلك الوفد بالفعل اسمًا على مسمى، «وفد مظلوم»!

* * *

أمر كريم نِمْرة ٢١!

لم يقف الإنجليز بعيدًا عن مناورات السلطان بغية إضعاف عدلي باشا وتجنب دعوته إلى دست الحكم، بل ظلوا يرقبون الموقف عن كثب ثم تدخلوا في الوقت الذي رأوه مناسبًا وبالشكل الذي رأوه مناسبًا. وقد ذكرنا آنفًا أن توقيت إدخال السلطان الحلبة كان محسوبًا بدقة، وأثبتنا ذلك كما ذكرنا أن مقدار ما سيتاح له من دور أيضًا كان محسوبًا بنفس الدقة (راجع فقرة السلطان على المسرح)، ونأتي هنا لإثبات ذلك. ففي نفس اليوم الذي قدم فيه مظلوم باشا خطاب اعتذاره عن عدم قبول الوزارة رسميًا، قابل أللنبي السلطان وشدد على ضرورة إعطاء «كل الاهتمام لآراء عدلي باشا فيما يتعلق بتشكيل الوفد الرسمي»[1].

ويروي لنا حسين باشا هيكل أنه ذهب مع بعض الشبان المثقفين لمقابلة عدلي باشا للتعبير عن ثقتهم به ورغبتهم في توليه الوزارة وأعرب عن اعتقاده أنه قد فوتح في تأليف وزارة، وأنه متردد في قبول هذا التأليف»[2]. بيد أننا لا نتفق مع الدكتور هيكل باشا في رؤيته هذه، ففكرة رئاسة عدلي باشا للوزارة لم تكن جديدة ولا مفاجئة وقد ولدت في مطلع عام ١٩٢٠ كما فصّلنا من قبل وجاء تحقيقها بعد عام من الأخذ والرد في الموضوع. وكل الأطراف الموجودة كانت مجمعة على أن عدلي باشا هو الرجل القادم، وقد عبر لورد جورج لويد عن ذلك فقال إن عدلي باشا أصبح «في هذه الآونة هو محور كل تركيبة ملائمة، وألقى عليه البريطان رجاءهم على وجه الخصوص، فقد

(١) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٢٦ - ٢٢٧.
(٢) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٨.

كان الزعيم المعتدل الوحيد الذي كان على صلة حميمة بالرؤساء الزغلوليين وكان له النفوذ الأعم بين الطوائف المختلفة من غير الزغلوليين»[1]. وربما جاء موقف عدلي باشا تأدبًا مع زواره أو مبالغة من هيكل باشا في تصوير صاحبه بمظهر العازف عن السلطة الزاهد في بريقها!

وفي محاولة أخيرة يائسة لإبقاء وزارة نسيم باشا عرض السلطان على عدلي باشا تشكيل وفد المفاوضة برئاسته دون تغيير الحكومة[2] ولكن العرض لم يكن به ما يغري عدلي باشا أو يدفعه لقبوله. أسقط إذن في يد السلطان أحمد فؤاد الأول وحاصرته الظروف فلم يجد مندوحة من وضع يده في يد عدلي يكن باشا بعد محاولات ومراوغات طوال ثلاثة أسابيع أراد بها تجنبه. وفي يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢١ قدم محمد توفيق نسيم باشا استقالة وزارته وجاء جواب السلطان بقبولها مفرطًا في عبارات المدح والامتنان له، وكأن السلطان يعتذر لرجله المخلص عن عدم استطاعته إبقائه على كرسي الحكم!

* * *

دارت عجلة الأحداث بسرعة وتلاحقت الخطوات، وفي يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وجه السلطان إلى حضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا «أمر كريم نمرة ٢١»، وكانت تلك آخر مرة يستخدم فيها لفظ «نمرة كذا» في الأوامر السلطانية الخاصة بإسناد منصب رئاسة الحكومة وقد استبدل به بعد ذلك لفظ «رقم كذا» المعتاد إلى يومنا هذا.

والأمر الكريم نمرة ٢١ بتأليف وزارة عدلي باشا الأولى التي أسماها سعد باشا يومًا ما «وزارة الثقة» لم يخرج في صياغته عما سبقه من أوامر مماثلة إلا قليلاً رغم ما اقترن بتأليف الوزارة من ملابسات وظروف خاصة لم يكن لها سوابق. بدأ الأمر بذكر التبليغ البريطاني ودعوته لتشكيل وفد المفاوضة ثم عاد إلى عبارات ثقة السلطان

---

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٤٦ ويقول الأستاذ العقاد إنه ورد في أوائل الجزء الثاني من كتاب لورد لويد جورج «مصر منذ عهد كرومر».

(٢) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص٢٣١.

بعدلي يكن باشا التقليدية وانتهي إلى اقتضاء «إرادتنا السلطانية توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدة لياقتكم»[1].

أما رد عدلي يكن باشا فقد جاء مختلفًا عن معظم ما سبقه من خطابات قبول مماثلة كل الاختلاف وتواكب مع الظروف الماثلة وتفاعل معها، كان يمكن له أن يرد بخطاب تقليدي يقتصر على عبارات الشكر للسلطان والابتهال للـه أن يوفقه لما تصبو إليه الأمة من آمال أو غير ذلك من العبارات الاعتيادية المطاطة التي لا تلزم صاحبها ببلوغ أي هدف سياسي محدد ومن ثم تتيح له البقاء في كرسي الحكم أطول فترة ممكنة. وما كان عليه لوم لو فعلها، فاللغة المستخدمة في خطابات قبول تشكيل الحكومة قبله لم تكن تخرج عن هذا السياق ولـم تتجاوز أسلوب رسم خطوط عامة وأمانيَّ طيبة.

بيد أن عدلي باشا لم يختر هذا الطريق على سهولته وبريق ثمرته، بل حدد خطة بالغة الوضوح وأهدافًا دقيقة المعالم قاطعة العبارة، المفاوضات لبلوغ اتفاق «لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر» وإقامة انتخابات لهيئة نيابية «بكل الضمانات التي تكفل تمام حريتها» «يكون لها القول الفصل في هذا الاتفاق» ووضع «دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية» لتعلنه الهيئة النيابية، «ورفع الأحكام العسكرية، وإلغاء الرقابة» وأخيرًا وليس آخرًا دعوة «الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول باشا إلى الاشتراك في العمل»[2].

* * *

نعرف أن المنهج العلمي الصحيح يقتضينا أن نحلل فحوى الخطاب أولاً ثم ننتهي به إلى رأي، لكننا رأينا الحياد عن هذه القاعدة لأن الرأي الغالب لا يغيب عن فطنة القارئ وقريحة المطلع. الرأي عندنا أن خطاب عدلي باشا هذا يعد واحدًا من أعظم وثائق تاريخنا المعاصر وأكثرها إخلاصًا في القصد ونزاهة في الفكر واستقامة في النية، وثيقة تشرف صاحبها بحق وتثري مقامه في التاريخ ثراءً بالغًا، وإليك الأسباب:

(١) من نص الأمر وقد نقلناه عن فؤاد كرم: المرجع السابق ص٢١٩.

(٢) راجع نص الخطاب في فؤاد كرم: مرجع سابق ص٢٢٠-٢٢١.

الرجل يضع على نفسه طواعية شروطًا لبقائه في الوزارة ويحدد أهدافًا محددة إن لم يحققها بات الرحيل عليه واجبًا، وإلا تعرض لهجوم لا يرحم من خصومه وسجل تاريخه بأقسى عبارات نكوص العهد وانكفاء الوعد. فعدلي باشا إذن ودون أدنى شك كان يدرك تمام الإدراك أن إخفاقه في تحقيق الأهداف التي عددها بنفسه في خطابه هذا وعلى رأسها بالطبع تحقيق الاستقلال سيترتب عليه استقالة حتمية لا مهرب منها. ولذا نقول إن عدلي باشا تصدى للمهمة التي نيطت به بكل إباء وترفع، فقد قبل منصب رئيس الحكومة ليخدم بلاده بتحقيق أهدافها القومية وإلا تنحى.

النقطة الثانية التي تلوح لنا في منتهى الأهمية هي أن عدلي باشا بهذا الخطاب يكون قد أوفى بوعده إلى سعد باشا الذي اتفقا عليه قبل نيف وعام، حين وصف سعد باشا «الطريقة المثلى» لحل المسألة بأنها تكون وزارة برئاسة عدلي باشا ومباركة الوفد تجري المفاوضات وتعود بمعاهدة لتعرضها على برلمان ينتخب انتخابًا حرًا وفق دستور حديث، (راجع نص الخطابات في فقرة وزارة عهد بين الصاحبين).

على هذا اتفقا معًا في فبراير سنة ١٩٢٠ وعلى هذا نفذ وحده في مارس سنة ١٩٢١!



وخطاب عدلي باشا يقطع بأن الرجل لم يكن يبغي من عمله سوى مصلحة بلاده كما آمن بها هو ورأى تحقيقها وفقًا لخطة اقتنع بها وقطع عهدًا باتباعها رغم تبدل الظروف وتغير النوايا. فحين اتفقا على هذه الخطة كانا على اتفاق ووئام ولذا لم يكن عدلي باشا يشك في أن سعد باشا سيؤيده في المفاوضات وما يأتي به من معاهدة ومن ثم سيضمن لهذه المعاهدة التصديق في البرلمان. ومع أن الأحوال قد تبدلت وتحولت الريح إلى اتجاه الكراهية وانعدام الثقة، ورغم أن عدلي باشا كان يعلم تمام العلم أن الهيئة النيابية التي تأتي بانتخابات حرة ستكون زغلولية بحتة يملك هذا فيها كل الخيوط ويسيطر على قراراتها سيطرة كاملة.

رغم كل هذا مضى عدلي باشا في طريقه مؤمنًا بأن دوره لخدمة بلاده هو التفاوض لبلوغ معاهدة بها كل ما يمكن الحصول عليه ولأغلبية أعضاء البرلمان، زغلوليين أو غير زغلوليين، أن يقبلوا أو يرفضوا.

أمر آخر ينطوى عليه خطاب عدلي باشا ولا يقل أهمية عن سابقه هو إلزامه للسلطان نفسه بأهدافه وخطته، فحرص عدلي باشا على أن يتضمن خطاب قبوله الوزارة هذه الأهداف المحددة يجعل السلطان موافقًا عليها ملزمًا بها، فآليات تأليف الوزارة كانت تقضي بأن يوجه السلطان أمرًا سلطانيًّا لمن يختاره لتشكيل الوزارة الغرض منه تحديد شخص رئيس الحكومة، فيرد هذا بخطاب بقبول المنصب وتعيين أسماء الوزراء ويجيبه السلطان بمرسوم سلطاني بتعيينهم. وبذلك يكون جواب عدلي باشا ورد السلطان بالمرسوم في هذه الحالة بمثابة إيجاب وقبول ينشأ عنهما إلزام للطرفين بما جاء فيما تبادلا من وثائق.



بيد أن الأستاذ العقاد يحمل في هذا المقام على عدلي باشا حملة شعواء ويكتب أن خطابه ينضح بسوء النية وإضمار السوء، فهو يرى أن النص على التعاون مع الوفد في الخطاب سيتلوه دعوة للوفد للاشتراك في وفد المفاوضة فيشترك بعض أعضائه وكلهم من مؤيدي عدلي باشا «ويسافر الوفد الوزاري لإمضاء المعاهدة كائنة ما كانت والتبعة فيها من نصيب زغلول والحل فيها من شأن عدلي وهو المستفيد من اشتراك الوفد - الذي يرأسه سعد زغلول باشا- في التبعة والمفاوضة والإمضاء»[1].

ويكون هذا في رأينا منطقيًا تمامًا لو أن اقتراح عدلي باشا إشراك الوفد في المفاوضة قد جاء وليد هذا الموقف، أي بعد ما جرى من خلاف بينه وبين سعد باشا في أوربا وبعد ما رأى من تأييد معظم الأعضاء له هو فكان في ذلك ما أغراه على هذه الخطة، بيد أن الواقع أن مسألة اشتراك الوفد في المفاوضات حين يأتي أوانها كانت محلاً للأخذ والرد بين الرجلين قبل أن يلتقيا في أوربا وأيام كانت العلاقة بينهما في أحسن حالاتها، ففى ٢٥ فبراير يقول عدلي إنه «يجب أن يكون هذا (أي المفاوضة) بالاشتراك مع الوفد»[2]. ولا يمكن أن يكون قد تنبأ وقت أن أرسل هذا الخطاب بكل ما سيجري بينهما من خلاف وما تبعه من تأييد الأعضاء له فيبني خطة على ذلك.

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص ٣٥٠-٣٥١.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج١ ص٦٦٦- ٦٦٧.

والأستاذ العقاد قد ذكر أن هذه السياسة هي سياسة عدلي باشا وأصدقائه، أو «الوزراء الأصدقاء» كما أسمهاهم تهكمًا منذ أن أرسل عدلي باشا خطابه المشار إليه، بيد أنه في ذلك الوقت لم يكن عدلي باشا يعلم بالخلافات التي وقعت بين سعد باشا والأعضاء، وحتى لو كان قد سمع ببوادرها من الأعضاء العائدين، فلم يكن يضمن بحال أنه حين ينضم إلى الوفد في باريس سينحاز إليه أغلب هؤلاء الأعضاء لا سيما وأن علاقته بهم أصلاً لم تكن وثيقة كعلاقتهم بسعد باشا كما اعترف أحدهم وهو علوبة باشا بذلك وأيده فيه هيكل باشا[1].

ومن ثم فإن دعوته في هذه المرحلة المبكرة لإشراك الوفد المصري في التفاوض كانت تعني إشراك عدد من أعضائه يختارهم ويسيطر عليهم سعد باشا، ولا يمكن أن يكون عدلي باشا قد توقع وقت إرسال الخطاب أن أغلب هؤلاء سينقلبون مؤيدين له بعد بضعة أشهر.

كذلك يرى الأستاذ العقاد أن عدلي باشا كان ينوي المبادرة بإعلان الخلاف مع سعد باشا ويرى أن وعد الوزارة الذي جاء في خطاب عدلي باشا بأن تكون الانتخابات حرة يظهر نيتها في هذا وإلا «فما الحاجة إلى وعد الوزارة باجتناب الضغط في الانتخابات إذا كانت تضمر في نيتها بقاء الصداقة بينها وبين الوفد»[2].

بيد أن الرأي عندنا أن الأستاذ العقاد قد بلغ ذروة التحامل على عدلي باشا في هذه الفقرة فحمل النص بما لا يحتمل، ودليلنا على ذلك ما جاء على لسان الأستاذ العقاد نفسه، فقد أورد أكثر من مرة أن خطة عدلي كانت تقوم على أن يسيطر هو على المفاوضات ويظهر أن سعد يؤيدها عن طريق اشتراك ضعيف فيها، أو كما قال الأستاذ بأسلوبه البليغ الجزل إنها خطة «التبعة فيها من نصيب زغلول والحل فيها من شأن عدلي»[3] وأنها «خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه في وقت واحد»[4]،

---

(١) محمد علي علوبة باشا: :المرجع السابق ص١٥١ والدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٤.

(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥١-٣٥٢.

(٣) نفس المصدر ص٣٥١.

(٤) نفس المصدر ص٣٠٠.

وبديهي أن هذه الخطة قوامها ألا يعلن عدلي أنه يمضي في طريق غير طريق سعد وإلا لما استطاع أن ينتفع بنفوذه، فكيف إذن يكون في نيته أن يدخل الانتخابات العامة معلنًا أنهما على خلاف وهو ينفذ خطة قوامها عكس ذلك!

النقطة الأخيرة في هذا المقام أن عدلي باشا تعهد بإجراء انتخابات ستأتي حتمًا ببرلمان تكون الغلبة فيه لسعد باشا وهو ما كان عدلي متأكدًا منه، ومن ثم فلا يمكن أن يكون قد بنى خطته على أن يأتي بمعاهدة غابنة لبلده يقدمها لسعد في البرلمان فيرفضها هذا ويبين للشعب ما فيها من تفريط وإهدار. هل يعقل أن عدلي يكن يشرع في تنفيذ خطة تنتهي به إلى أن يسجل عليه التاريخ أنه حاول التوقيع على معاهدة تفرط في حقوق البلاد لولا أن سعد زغلول وقف له حائلاً وحاميًا؟!

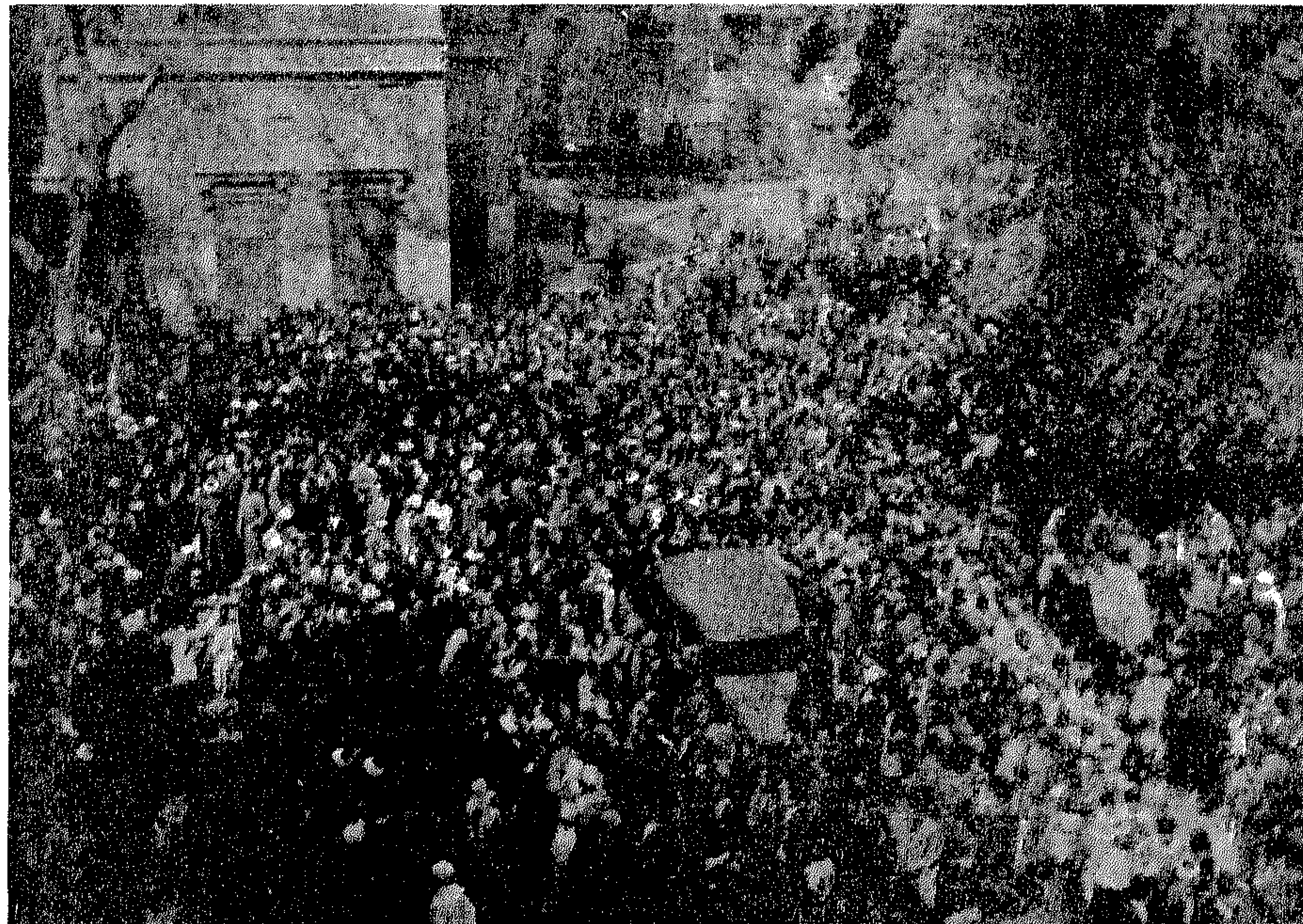
الاحتمال الآخر الذي يدفعه خصوم عدلي باشا وعلى رأسهم الأستاذ العقاد في هذا المضمار، أنه كان ينوي تزوير الانتخابات حتى تأتي ببرلمان ضعيف موالٍ للحكومة، بيد أن المنطق لا يستقيم مع هذا الاحتمال كذلك، فحتى لو سلمنا جدلاً بأن أخلاقيات الرجل ومبادئه تسمح له بذلك، فهو قطعًا يعلم أن سعدًا لن يعدم في هذه الحالة وسيلة، بل وسائل، يفضح بها الحكومة ورئيسها ويظهر للناس أنها زورت إرادة الأمة في الانتخابات وأهدرت حقوقها بمعاهدة غابنة، لا سيما وقد بلغت شعبية الوفد آنذاك حدًا يجعل تزوير الانتخابات حتى لا يكتسحها مسرحية هزلية تثير السخرية لا يمكن أن يقدم عليها سياسي عاقل!

تساؤل أخير يلوح في أفق البحث: لماذا يقدم عدلي يكن على كل هذا؟ وما الذي يمكن أن يدفع الرجل إلى أن يرسم خطة قوامها تزوير انتخابات وتوقيع معاهدة تضيع حقوق بلاده؟ الثابت أن الرجل لم يكن يروق له بريق السلطة وأبهة المناصب حتى يقايض بها حق بلده وإلا لما ألزم نفسه ببرنامج واضح يستقيل إن لم يحققه، ولا كان يغريه مزيد من المال والعزة وقد حباه الله بوفرة منهما؟ من هنا نرى أن خصوم الرجل قد بالغوا أشد مبالغة في تكييف خطته تكييفًا شريرًا وتخريج موقفه من القضية تخريجًا بلغ من الظلم والجور ذراه!

* * *



الجماهير أمام منزل عدلي باشا تنتظر خروجه إلى مكتبه أول يوم لتحيته



وتحتشد حول سيارته في حديقة وزارة الداخلية أول يوم.

وقد أجمعت المصادر على أن الشعب استقبل وزارة عدلي باشا استقبالاً حسنًا، وقد استبشر الناس ببرنامجها الذي نص على أنها ستعمل على تحقيق الاستقلال بالتعاون مع زعيمها، ولم يكن أحد يطمع في أكثر من هذا. والطريف أن المؤرخين اختلفوا في وصف مدى هذا الاستحسان كل حسب ميوله وانتماءاته، فالأستاذ العقاد يقول إن الأمة استقبلتها «بشيء من الترحيب»[١]، بينما يروي شفيق باشا أن البلاد ظلت مبتهجة «ردحًا من الزمان لا يقل عن الأسبوع والناس في حبور وسرور»[٢]، وعلوبة باشا يرى أن الأمة قد اهتزت فرحًا[٣] أما الدكتور بيلي فقال إن مصر كانت «ترقص طربًا لوزارتها»[٤]!

* * *

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٤٨.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣١.
(٣) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٢٣.
(٤) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٧٢.

لماذا عاد؟

ماذا كان موقف سعد باشا من كل ما كان يجري في القاهرة؟ بداية لم تكن وزارة برئاسة عدلي باشا أمرًا مفاجئًا لأحد، زد على هذا أن سعد باشا قد أبلغ به بشكل شبه رسمي. ففي ٢٥ يناير ١٩٢١ تلقى خطابًا من مستر بلنت يخبره أنه تسلم بدوره خطابًا من لورد ملنر يرجوه أن يقنع سعد باشا ألا «يقيم العقبات في سبيل قيام وزارة برياسة عدلي وفي سبيل البدء في المفاوضات» ثم يطمئنه بأنه «لا حاجة بي أن أؤكد لك أن الرأي الأخير سيكون دائمًا رأيك لأنك زعيم مصر الذي لا ينازع»[١].

من ناحيته لم يتوان عدلي باشا عن محاولاته كسب رضاء صاحبه وإقناعه ألا يجهر بمعارضته، وكان النص على التعاون مع الوفد وسعد زغلول باشا بالتحديد في الخطاب تأكيدًا على أن صولجان السلطة لم ينسه أن دفة الرأي العام في يد سعد باشا، وبعد ثلاثة أيام من توليه الوزارة، يبرق إلى سعد باشا يحييه ويطلب «معونته الودية لتحقيق الغرض المشترك الذي فصله في برنامج تأليف وزارته»[٢] ثم تلاه بخطاب رقيق أرفق به برنامج الوزارة. وسنرى أن عدلي يكن قد التزم بسياسة تجنب الاصطدام بسعد زغلول قدر ما مكَّنه سعد باشا من ذلك حتى تصاعد الخلاف حول نقطة الرئاسة وانهارت العلاقة. بيد أننا قد رأينا من قبل أن سعد باشا لم يكن يتأثر بالحديث الطلي ولا تغريه العبارات الجزلة، ولذا نجد أنه استقبل الوزارة بما كان متوقعًا، بفتور وريبة وانعدام ثقة، وتجده يكتب أن الوزارة «سترتكز على الوفد لهدمه»[٣].

---

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٥٠-١٥١.

(٢) نفس المصدر ص١٩٢.

(٣) سعد زغلول باشا: كراسة ٣٩ ص ٢٤٥٤، وقد نقلناها عن الدكتور أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق، ص٢٥.

رغم ذلك لم يستطع سعد باشا أن ينتقد ما جاء في خطاب عدلي باشا بقبول الوزارة، فقد تضمن كل ما اتفقا عليه بالحرف، فلم يسعه إلا أن يصفه بأنه «مكتوب بدهاء سياسي بارع»[1]، على أنه عاد يصف عبارة «والوزارة ستتمكن بفضل نفوذ عظمتكم من رفع الأحكام العسكرية وإلغاء الرقابة» بأنها «كلام لا ينم عن وعد أو تعهد برفعها ولا بإلغائها»[2]! مع أن العبارة واضحة صريحة قاطعة!

* * *

استعرضنا فيما سبق الأسباب التي حدت بسعد باشا إلى إعلان الحرب على عدلي باشا (راجع فقرة وقفة تحليل) ثم حللنا الأسباب التي دفعته إلى اختيار جبهة «لمن تكون الرئاسة» لتدور رحى المعركة عليها (راجع فقرة مفاجئة من لندن)، ونأتي هنا إلى الظروف التي صاحبت إعلان جبهة الحرب هذه ثم قرار سعد باشا زغلول بالعودة إلى مصر حيث قدر أن فيها ميدان المنازلة الكبرى.

وقد أرجع عبد العزيز باشا فهمي ومحمد علي علوبة باشا الإعلان إلى أن سعد باشا قد تغير موقفه بعد أن رأى الاستقبال الأسطوري الهائل الذي لاقاه حين عودته فزاده ذلك تسلطًا وعنجهية[3]، وربما كان الدكتور بيلي هو الوحيد بين من كتبوا يؤيدون مواقف عدلي الذي قال إن سعد باشا أبرق بعد تشكيل الوزارة إلى عدلي باشا خمسة شروط من بينها رئاسة وفد المفاوضة، وذلك قبل أن يرى مقدار قوته الشعبية رأى العين.

على أي حال فإننا نرى أن الثابت أن سعد زغلول نقل أرض معركته مع عدلي باشا إلى جبهة «لمن تكون الرئاسة» نتيجة للتبليغ البريطاني راجع فقرة (مفاجأة من لندن) وهو في باريس، فسعد باشا اختار معركة قبول الإنجليز للتحفظات قبل المفاوضة أولاً للرجوع في اتفاقه السابق في أن يضطلع عدلي باشا بالمفاوضة ثم بعد تصريح فبراير اختار معركة الرئاسة. والفارق بين المرتين أنه في الأولى كان يروم وقف المفاوضة، أما الثانية فكان مأربه رئاستها، وقد رأى أهم عقبة تنزاح وربما دنا قطاف الحل.

---

(١) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص١٩٣.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٢٢ ومحمد علي علوبة باشا: :المرجع السابق ص٢٢٨.

وقد قال سعد باشا لعبد العزيز باشا فهمي نفسه إنه لا يثق بعدلي باشا وإنه لا يقبل المفاوضة إلا إذا كان هو رئيسها قبل عودته بحوالي ستة أشهر[١]. بيد أن الدليل القاطع جاء في نص رد سعد باشا على خطاب عدلي باشا الذي وصف فيه خطاب قبول عدلي باشا الوزارة أنه «بديع» ثم أردف «وقد استقر رأينا على العودة إلى مصر لتبادل الآراء في عملية انتخاب أعضاء الوفد الرسمي»[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن سعد باشا قد اختار أن تكون الإشارة إلى المعركة بالإيماء والتلميح في هذه المرحلة كما جاء في عبارته الأخيرة، ويروي سليم بك أن سعد باشا رفض اقتراح واصف غالي بالنص في الرد على أن «الأغلبية من عضوية الوفد الرسمي تكون من أعضاء الوفد المصري وأن تكون الرئاسة له»[٣]، مفضلًا الكلمة «الموجزة التي مطلعها رقيق»[٤]، مما يجزم بأن مسألة الرئاسة قد تم تداولها بحثًا وتمحيصًا بين سعد زغلول والأعضاء المقيمين في باريس وانتهى الرأي إلى ضرورة الإصرار عليها قبل العودة التاريخية للزعيم. وقد استمر سعد باشا على خطته في التلميح دون التصريح طوال تلك المرحلة فتراه يصرح قبيل سفره من باريس بأن عودته قد أصبحت ضرورية «للمباحثة في التعاون مع الوزارة في المفاوضات الرسمية»[٥].



وينبغي علينا في هذا المقام أن نقف عند قرار سعد باشا بالعودة إلى أرض الوطن بعد أن رأينا غير مرة حرصه على الإقامة في باريس والعودة إليها من رحلتيه إلى لندن في صيف سنة ١٩٢٠. (راجع فقرة باريس أو باريس!). ونتفق مع زمرة من المؤرخين على أن تزايد حدة الهجوم على سعد باشا في الصحف قد دفعته إلى العودة إلى مصر لمحاربة معارضيه وتثبيت زعامته وسيطرته على دفة الرأي العام، والغريب أن تلك

(١) محمد كامل سليم بك: صراع سعد في أوربا ص١٣٨.
(٢) محمد كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى ص١٩٣.
(٣) نفس المصدر ص١٩٤.
(٤) نفس المصدر والصفحة.
(٥) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٣٢ ص٧.

واحدة من المرات النادرة التي يتفق فيها تحليل مؤيدي كل من الرجلين، ولكنهم بالطبع سرعان ما عادوا واختلفوا في التفاصيل والنوايا والأهداف[١]!

فمن ناحية بدأت نبرة الهجوم تشتد وتتركز على شخص سعد باشا نفسه، ففي يناير ١٩٢١ كتبت الصحف المختلفة تتهم سعد بالخيانة وتطالب بسحب التوكيل من الوفد[٢]، ومن ناحية أخرى غضب سعد باشا حين علم أن لجنة الوفد المركزية تفكر في إقامة حفلة تكريم لعدلي باشا بعد عودته إلى القاهرة[٣]، ولا ريب أن مظاهر الاحتفاء بمقدم وزارة عدلي باشا قد بلغته وأقلقته. وقد عبر سعد باشا عن غضبه واستنكاره مما ينشر في الصحف المصرية ووصف بعضهم بأنهم خونة حمقى! وفي نفس الجلسة صرح بأن «الحكمة والضرورة تقضيان عودتي إلى مصر لأتولي المعركة بنفسي بعد أن أعيد تنظيم الوفد من جديد»[٤]. وسعد باشا نفسه كتب أنه يتحتم عليه استجماع قوته وإلا أزيح عن الصورة واقتصر دوره على أن يكون «مراقبًا فقط الأحوال»[٥].

من كل هذا نستخلص أن أهم أسباب العودة كانت تثبيت شعبية سعد باشا ومنازلة عدلي باشا علنًا بهدف السيطرة على المفاوضات القادمة. فسعد باشا كان مدركًا تمام الإدراك أن مصدر قوته هو حب الجماهير وأن تأييدها المطلق له هو ما يجعله قادرًا على التحكم في دفة الوفد رغم معارضة أغلبية الأعضاء له. ومن ثم فلم يكن سعد زغلول مستعدًا بأي حال للسماح لعدلي يكن أو أي شخص آخر بمزاحمته في هذه الشعبية أو انتقاص درهم واحد منها.

ولم يكن بالطبع صعبًا على عدلي باشا المعنى الكامن وراء «تبادل الآراء في

---

(١) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١١٧ و الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٩٩ وعباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥١-٣٥٢ ومحمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٢٦ والدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٧٩.

(٢) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٣٧٣-٣٧٧.

(٣) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص٢٩.

(٤) نفس المصدر ص١٦٢.

(٥) سعد زغلول باشا: كراسة ٣٩ ص ٢٤٥١، وقد نقلناها عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٣٨.

عملية انتخاب أعضاء الوفد الرسمى» التي أبرق له بها سعد باشا الذي قرر بعد ذلك أن عدلي باشا لم يستحسن نبأ عودته[1] وهو أمر لا نستبعده.

أما الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان فيذهب إلى أن سعد باشا قرر العودة للمشاركة في المفاوضات لأن «سعد زغلول الذي كان يفكر بعقلية قانونية صارمة، ترى أن الوفد هو وكيل الأمة الذي انتدبته للدفاع عن قضيتها» وحبته بسلطتها، ولذا لم يكن معقولاً أن يدع لغيره عمله الأساسي في حل القضية المصرية، دون أن يكون له الكلمة العليا في هذه المسألة[2]. بيد أننا نختلف مع الأستاذ الدكتور رمضان فيما ذهب إليه، فأين كان هذا حين ألح سعد باشا على صاحبه في تشكيل وزارة من غير أعضاء الوفد تتولى المفاوضة[3]؟ فالمسألة إذن بازغة جلية، ليس فيها اتباع لآراء قانونية ولا ممارسة لسلطة حبته بها الأمة!

* * *

بقيت نقطة في هذا الموضوع يتعين علينا محاولة تحقيقها وهي تاريخ اتخاذ قرار العودة. فرغم أن قرار العودة قد اتخذ في مارس ١٩٢١، بيد أن سليم بك يروى أن الفكرة قد بدأت تنمو في ذهن سعد زغلول قبل ذلك بفترة طويلة، فبعد أن كان يقول إنه سيظل «يجاهد في أوربا»[4]، أسر لسليم في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٠ بأنه يرى أن استمراره في باريس رغم خلافه مع الأعضاء «تعذيب لي، وليست فيه خدمة الأمة»[5]، بعدها يروي سليم بك أن الزعيم قال له إن الحكمة والضرورة تقضيان العودة في أثناء تناولهما الشاي عصر يوم ٧ فبراير[6]، ثم يكتب أنه قرر العودة نهائيًا حوالي يوم ١٣

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٥٨، بيان الوفد الذي ألقاه مصطفى النحاس في ٦ مايو ١٩٢١.

(٢) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣١٤.

(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٦٥٩-٦٦٠.

(٤) نفس المصدر ص٢٥.

(٥) محمد كامل سليم بك: المرجع السابق ص٥٥.

(٦) نفس المصدر ص١٦٢.

مارس [1] ١٩٢١ ثم جاء الإعلان الرسمي في برقيته إلى عدلي باشا يوم ٢١ مارس [2]. وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن فكرة العودة قد ظهرت قبل تشكيل عدلي باشا الوزارة وقبل حتى التبليغ البريطاني، بيد أنها أضحت قرارًا واجب النفاذ بعد هذين الحدثين ونتيجة لهما.

الطريف أن كامل بك سليم يروي أن سعد باشا طلب منه العودة إلى مصر قبله بأسبوع مصطحبًا حقائب الرئيس وقد بلغ عددها أربع عشرة حقيبة وصندوقين بهما مذكرات سعد باشا وأوراقه وكتبه، وذلك خوفًا عليها من الضياع في زحام استقبال توقع الجميع أن يكون حافلاً، وإن لم يتخيل أحدٌ ضخامته وزخم المشاعر التي سيحملها ثم يسطرها في التاريخ!

من زاوية أخرى يمكن القول بأن سعد باشا قد عاد ليبدأ المرحلة الثالثة من مراحل علاقته بعدلي باشا. فالمرحلة الأولى كانت مرحلة الاتحاد والتآلف ثم جاءت مرحلة الخلاف والتشقق ثم تبدأ هاهنا مرحلة الجهر بالخلاف والحرب العلنية، أو فلنسمها مرحلة الزج بالأمة بأسرها في خلاف مرير دفعها نحو الانشطار.

* * *

---

(١) نفس المصدر ص١٩٤.

(٢) محمد كامل سليم بك: نفس المصدر ص١٩٣.

استقبال الفاتحين

حين طلب من المثال المبدع محمود مختار أن يصنع تمثالين لسعد زغلول باشا تخليدًا لذكراه، لم يجد أروع من يومي استقباله في الإسكندرية والقاهرة عند عودته من المنفى ليسجل من خلالهما ما بلغه الرجل من زعامة مبهرة وما استحوذ عليه من حب متفرد وجماهيرية منقطعة النظير.

لذلك تلاحظ أن مختار صوّر سعد باشا في التمثال السكندري سائرًا في خطى واثقة وهو يرتدي معطفه رمزًا لجو الإسكندرية الذي عادة ما يزال منخفض الحرارة نوعًا ما في أبريل. والمقصود تسجيل لحظة قدومه إلى الإسكندرية في أروع أيامه وذروة مجده. أما في التمثال القاهري فتراه يصوره وهو يحيي الجماهير ملوحًا بيمناه وقد خلع معطفه وطواه خلفه وكأنه قد شعر بحرارة جو القاهرة حين بلغها، أو لعله قصد جو الاستقبال نفسه!

المهم أن مختار استطاع الربط بين التمثالين من خلال المعطف وما يرمز إليه ذلك من وصوله إلى الإسكندرية أولاً ثم بلوغه القاهرة في اليوم التالي.

وحين أتأمل تمثال القاهرة وأنا في مواجهته سائرًا على كوبري قصر النيل أجمل كباري القاهرة، أخال كف اليد اليمنى لسعد باشا المرفوعة لتحية الناس أكبر قليلاً من نسب باقي أجزاء التمثال.

ودائمًا أتساءل، أذلك خاطر في مخيلتي فقط أم أن مختار قصد ذلك؟ وكأنه يروي لنا كيف كَبرت يد سعد زغلول في ذلك اليوم وتعملقت لتملك قلوب الجماهير المصرية على نحو لا مثيل له، ليس فقط في تاريخ الرجل بل في تاريخ الأمة كلها!



ولا نجد حرجًا علميًا في الإسهاب نوعًا ما في ذكر وقائع ذلك الاستقبال الأسطوري وتأكيد جلاله وروعته، أولاً لأن كل من كتبوا عن تلك الأيام أجمعوا إجماعًا تامًا على ضخامته وذاتية مظاهره وقد استعنا باثني عشر مرجعًا[1] لنتثبت من ذلك، يستوي في ذلك الأستاذ العقاد أخلص مؤرخيه وأكثرهم حبًا له ودفاعًا عنه ومحمد علي علوبة باشا أشرس معارضيه وأشدهم كرهًا له وهجومًا عليه.

ومن ثم فوصف طبيعة الاستقبال وحجمه وزخم المشاعر التي تبلورت خلاله يكون قد استوفى حقه من حيث التحقيق العلمي و الاستيثاق المحايد. السبب الثاني أننا نجد أن الإطناب في وصف هذا الاستقبال يساعد على تفهم مدى ثقل الرجل السياسي آنذاك وما استشعر به من مد شعبي وشحن نفسي مكنه من مواجهة قوى سياسية تملك من السلطة والنفوذ ما لا تستطيل إليها يده ولا تتاح لموقعه، لو لم تسبغ عليه هذه المكانة الفريدة .



كان المقرر أن يستقل سعد باشا كاليدونيا لثالث مرة لينزل في بورسعيد، وكاليدونيا هذه هي الباخرة التي حملته إلى المنفى قبل عامين وهي أيضًا التي حملته إلى فرنسا بعد أن أفرج عنه، وكأنه قد قدر لكاليدونيا أن تشهد كل رحلات الزعيم التاريخية! ولكن أهالي الإسكندرية أبرقوا له راجين أن يدخل مصر من ثغرهم فاستقل الباخرة «فينا» إليها وقد رفع «العلم المصري على السارية الكبرى للباخرة»[2] تكريمًا له.

وضاعت تلك الرحلة التاريخية على كاليدونيا!

---

(١) أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد، الجزء الثاني، عبد الرحمن فهمي بك: مذكرات عبد الرحمن فهمي - يوميات مصر السياسية، الجزء الثالث، عبد العزيز فهمي باشا: هذه حياتي - مذكرات عبد العزيز فهمي، فخري عبد النور بك: مذكرات فخري عبد النور، محمد حسين هيكل باشا، الدكتور: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول، محمد علي علوبة باشا: ذكريات اجتماعية وسياسية، محمد كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى، أحمد بيلي، الدكتور: عدلي باشا أو صفحة في تاريخ الزعامة بمصر، عباس محمود العقاد: سيرة وتحية، سعد زغلول، عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، الجزء الثانى، هدى شعراوي: مذكرات هدى شعراوي، يونان لبيب رزق، الدكتور: ديوان الحياة المعاصرة الكتاب التاسع.

(٢) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٠٤.

طوال أسبوع بدأت جموع الشعب تتوافد على الإسكندرية حتى قارب إيجار مكان الوقوف في الشرفات أجرة البيت[1] وقد أكملت عروس البحر الأبيض زينتها وأتمت رونقها وقد «قامت كل طبقات الأمة بهذه المهمة» سواء في المدينة أو على طول الطرق حتى القاهرة[2]. وكان أعضاء الوفد جميعًا قد سافروا إلى الإسكندرية يوم الأحد ولم يتخلف منهم سوى على باشا شعراوي وعبد العزيز باشا فهمي.

وفي يوم الإثنين ٤ أبريل سنة ١٩٢١ استيقظت الجماهير «من الفجر فلم يكد ينبثق الصباح حتى انطلق كل إلى المكان الذي عينه لنفسه، فلم تأت الساعة السادسة صباحًا حتى كان الطريق من شارع أبو وردة إلى فندق كلاردج في شارع فؤاد الأول مزدحمة بصفوف كثيفة من الجانبين، ولم تأت الساعة السابعة حتى امتلأت شرفات المباني وسطوحها ونوافذها واشتد الزحام في الطرق في كل مكان لدرجة لم يسبق لها مثيل قط»[3].

هكذا «دخل سعد باشا الإسكندرية دخول الفاتحين، في موكب لم تقع العين على نظيره، ولم تشهد الإسكندرية مثله في تاريخها الطويل»[4]. وبقيت الإسكندرية ساهرة طوال هذه الليلة حتى صارت «الإسكندرية ليلها كنهارها» كما وصفها الأهرام «فو الله ما أدري أي الشوارع كان أكبر فرحًا وسرورًا ولا أي الأحياء كان أجمل زينة»[5].

وفي الصباح استقل الزعيم القطار الخاص الذي أعدله بعد أن وصل المحطة في موكب بالغ الضخامة وقد امتلأت الشوارع على طول الطريق من الفندق إلى المحطة التي غصت بالجماهير «حتى أن بعض أعضاء الوفد المسافرين مع الرئيس لم يتمكنوا من الوصول إلى صالونه من الباب فحملهم البعض على الأكف وأدخلوهم من النوافذ»[6]!

* * *

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥٣.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٢-٣٣.
(٣) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٧٥.
(٤) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٠٥.
(٥) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٧٥-٧٦.
(٦) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٨-٣٩.

سار القطار بين جموع محتشدة من كل طبقات الأمة على جانبي الطريق طوال المسافة من الإسكندرية إلى القاهرة وفرق الموسيقى الشعبية تعزف والخيل ترقص. وكان من المقرر أن يقف في محطات معينة ولكن الأهالي «أبوا أن يمر بهم القطار دون أن يقف في محطاتهم للتسليم على وكيلهم الأعظم»[1] «ومنهم من كانوا يترامون على القضبان في بعض القرى الصغيرة ليغتنموا لحظة من الوقت يقف فيها القطار ويطل فيها الزعيم على المستقبلين»[2].

ويسجل الأهرام أن «سير القطارات قد أوقف كما أعلنت مصلحة السكة الحديد من قبل»[3]، «ونصحت للمسافرين بتأجيل سفرهم في ذلك اليوم المشهود»[4].

على أية حال لم يكن ذلك اليوم هو أنسب يوم لسفر عادي أو أي تحرك على طول خط الرحلة من فندق كلاردج بالإسكندرية حتى بيت سعد زغلول في القاهرة... بيت الأمة.

كانت العاصمة قد ازدانت على نحو رائع غير مسبوق ورفعت الرايات في كل مكان[5] «وقبل طلوع الفجر امتلأت الميادين والشوارع بالناس وبالمواكب على اختلاف هيآتها ولكل واحد منها علمه وشارته وأناشيده، وأقفلت جميع أسواق التجارة وأوصدت المصانع والمعامل والمدارس أبوابها وعطلت المصالح والدواوين ولم يبق في البيوت ديار ولا نافخ نار»[6].

أغلقت أبواب المحطة منذ منتصف التاسعة[7] بعد أن تراصت فرق المستقبلين من كل طائفة، وقد بدأ المستقبلون يفدون على المحطة منذ الساعة العاشرة صباحًا ولم تأت الساعة الأولى بعد الظهر حتى كان جميع المستقبلين قد وصلوا. وفي منتصف

---

(١) نفس المصدر ص٣٩.
(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥٣-٣٥٤.
(٣) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٧٧.
(٤) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٠.
(٥) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٧٦.
(٦) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤١.
(٧) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٧٧.

الساعة الثانية وصل عدلي يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وحسين رشدي باشا نائبه فقابلهما القوم بالهتاف الشديد، فالجماهير كانت لا تزال تراهما صديقي الزعيم!

«وتحرك القطار إلى القاهرة فبلغها في نحو سبع ساعات أي ضعف الزمن الذي يقطعه القطار السريع»[1] «فلم يبد أحد تململًا»[2]. «ولما دنت الساعة المحددة كان الجميع عيونًا شاخصة إلى ناحية وصول القطار وبقوا أكثر من ساعتين لا يشعرون بكلل ولا ضجر لأنهم علموا أن الشعب هو الذي أخر وصول القطار ليقدم لممثل الأمة واجب تحياته على الطريق. وكان قد أعد الرصيف رقم (١) لنزول الرئيس ومن معه بالصالون ونزول الحرم والسيدات المصاحبات لها وأعد الرصيف رقم (٢) لنزول سائر القادمين بالقطار المخصوص. فما هي إن أعطيت إشارة وصول القطار بعد الساعة الرابعة بدقائق حتى انتظم الحاضرون صفين ووقف الضباط في المكان المعد لوقوف الصالون وجعلوا من أنفسهم دائرة ينزل الرئيس في وسطها وكان طلبة المدرسة الحربية قد أقاموا من أنفسهم كذلك سياجًا يفصل بين موقف الرجال والمكان المعد لنزول الحرم»[3].

«ولما وصل القطار إلى محطة القاهرة واستقر أمام الرصيف، نزل سعد باشا. فكان أول مستقبليه عدلي يكن باشا رئيس الوزراء وحسين رشدي باشا نائبه وقد عانقهما ثم طلب إليهما أن يصحباه في طريقه إلى المستقبلين، فاعتذرا. وسار هو بين صفوف المحتشدين يحييهم شاكرًا. ولم نلبث غير قليل حتى رأينا بعض كبار الضباط يحملونه على أكتافهم بين الهتافات العالية والتصفيق حتى وصلوا به إلى السيارة»[4].

* * *

كيف كان اللقاء بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا في ذلك اليوم؟

---

(١) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٠٨.
(٢) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٧٧.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٣-٤٤.
(٤) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٠٩.

الواقع أن شهود العيان اختلفوا في الرواية اختلافًا بينًا، وقد رأينا في الفقرة السابقة أن فخري بك عبد النور يروي أنهما تعانقا، وقد اتفق معه شفيق باشا في هذا(١).

على النقيض الآخر نجد هدى هانم شعراوي تعبر عن استيائها «عندما رأيت بعيني معاملة سعد باشا لرئيس الوزراء عدلي باشا يكن وباقي الوزراء عندما ذهبوا لاستقباله بالمحطة، حيث قابلهم ببرود وعدم اكتراث. وقد أثر فيهم ذلك حتى لقد بدت عليهم علامات التأثر ولاحظ ذلك كل الموجودين. وقد شاهدت بعيني ذلك، حيث كنت مع وفد السيدات في استقباله هو وحرمه»(٢).

ويقف الأستاذ العقاد في الوسط من هذه النقطة، فنجده يصف اللقاء بأنه «مقابلة الأصدقاء، ولكنها كمصافحة الأنداد قبل بداية الصراع»(٣)!

وكانت حكمدارية القاهرة قد أصدرت «إعلانات بعدم السماح بمرور أحد في طريق سير الموكب منذ الساعة الحادية عشر صباحا»(٤) «وانقطعت الترامويات عن السير واستؤجرت العربات والأتومبيلات وعربات النقل وصورة سعد في كل مكان إما مكللة بالأزهار أو مزدانة بإطار»(٥).

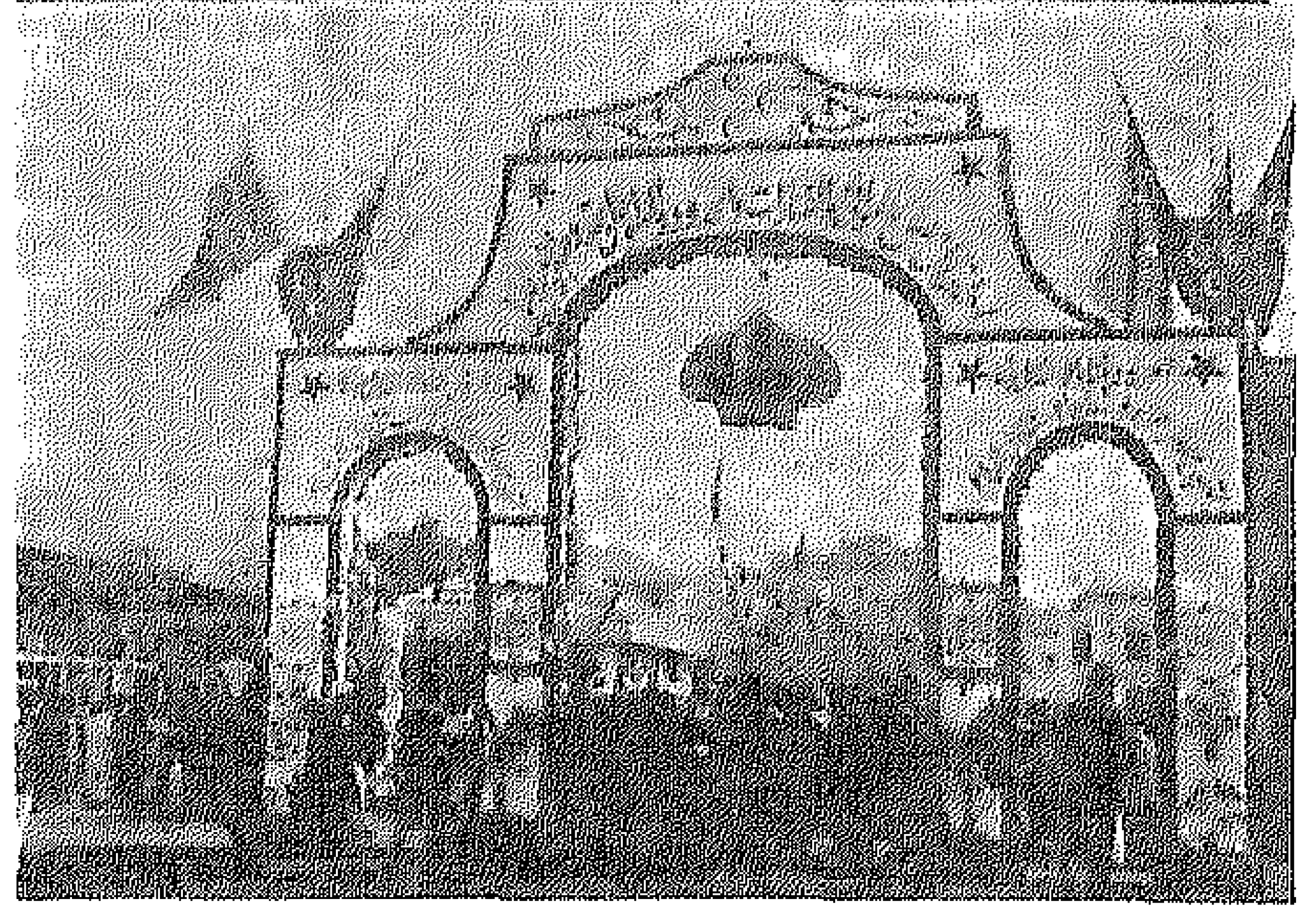
وتحرك موكب الرئيس في سيارة مكشوفة «ولقد قدر الناس الذين وقفوا صفوفًا من منزل سعد باشا إلى المحطة بنحو ٧٠٠ ألف نفس (كان تعداد سكان القاهرة وقتئذ حوالى اثنين مليون)» وبلغت أجرة الشرفة الواحدة في ذلك اليوم ببعض المنازل ٤٠ جنيهًا والغرفة ١٥ جنيهًا والكرسي الواحد جنيهًا»(٦).

* * *

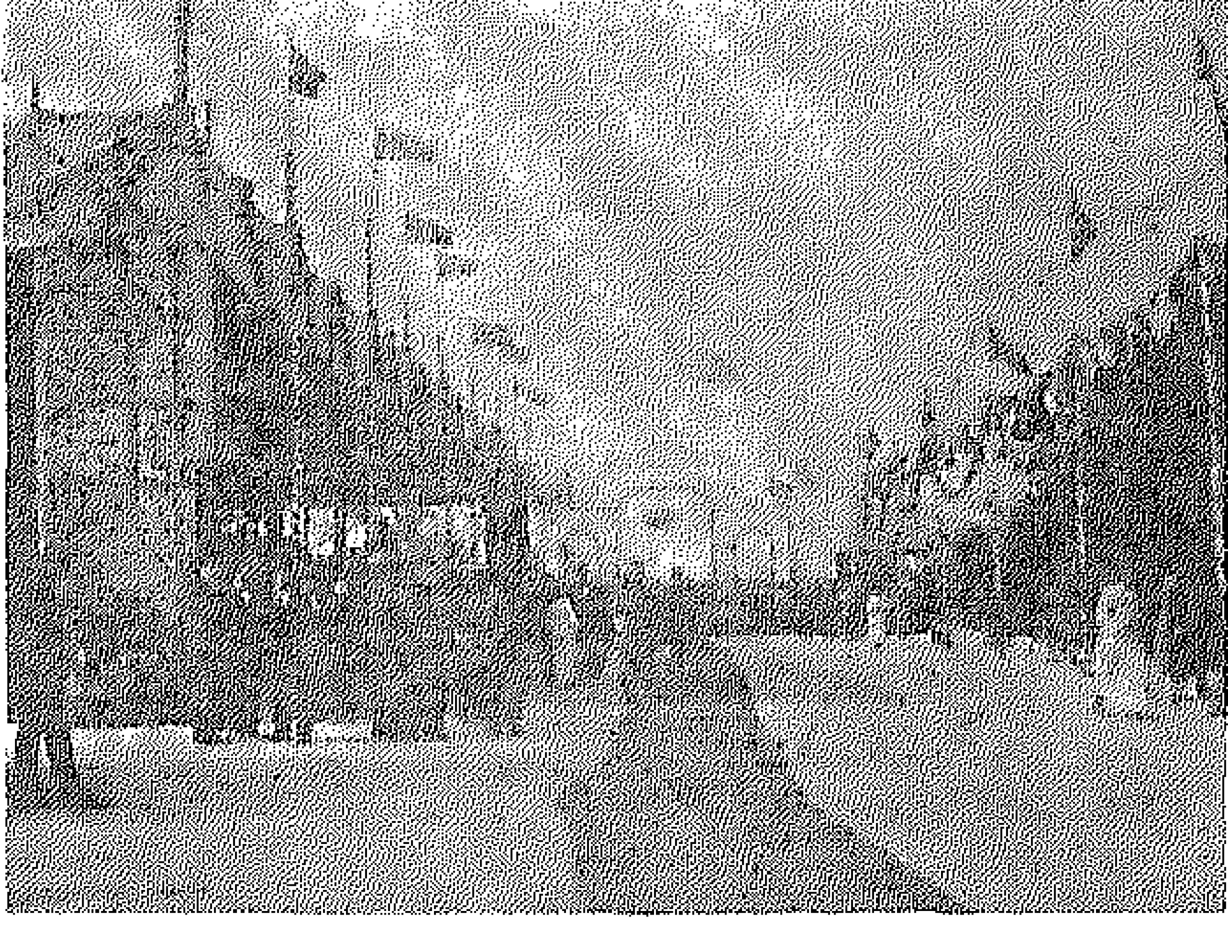
وقبل أن نختتم رواية أحداث ذلك الاستقبال الفريد ينبغي علينا أن نعرض لما

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٥.
(٢) هدى شعراوي: مذكرات هدى شعراوي ص٢٣١.
(٣) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥٧.
(٤) نفس المصدر ص٤٠.
(٥) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٧٦-٧٧.
(٦) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤١-٤٢.



قوس مصالح المنائر وصفها شفيق باشا بأنها أبهج زينة



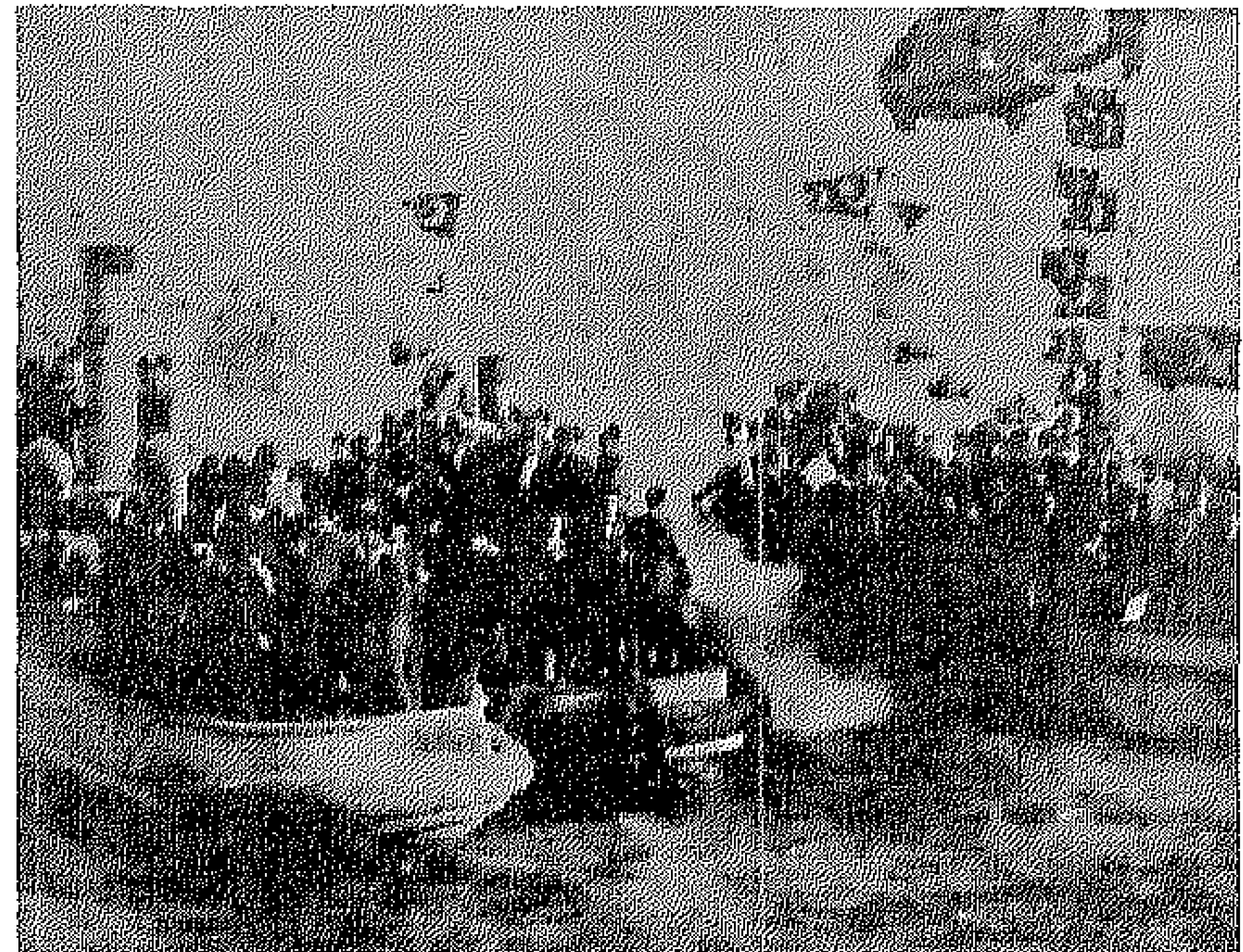
البساط الأحمر والمستقبلين في الانتظار



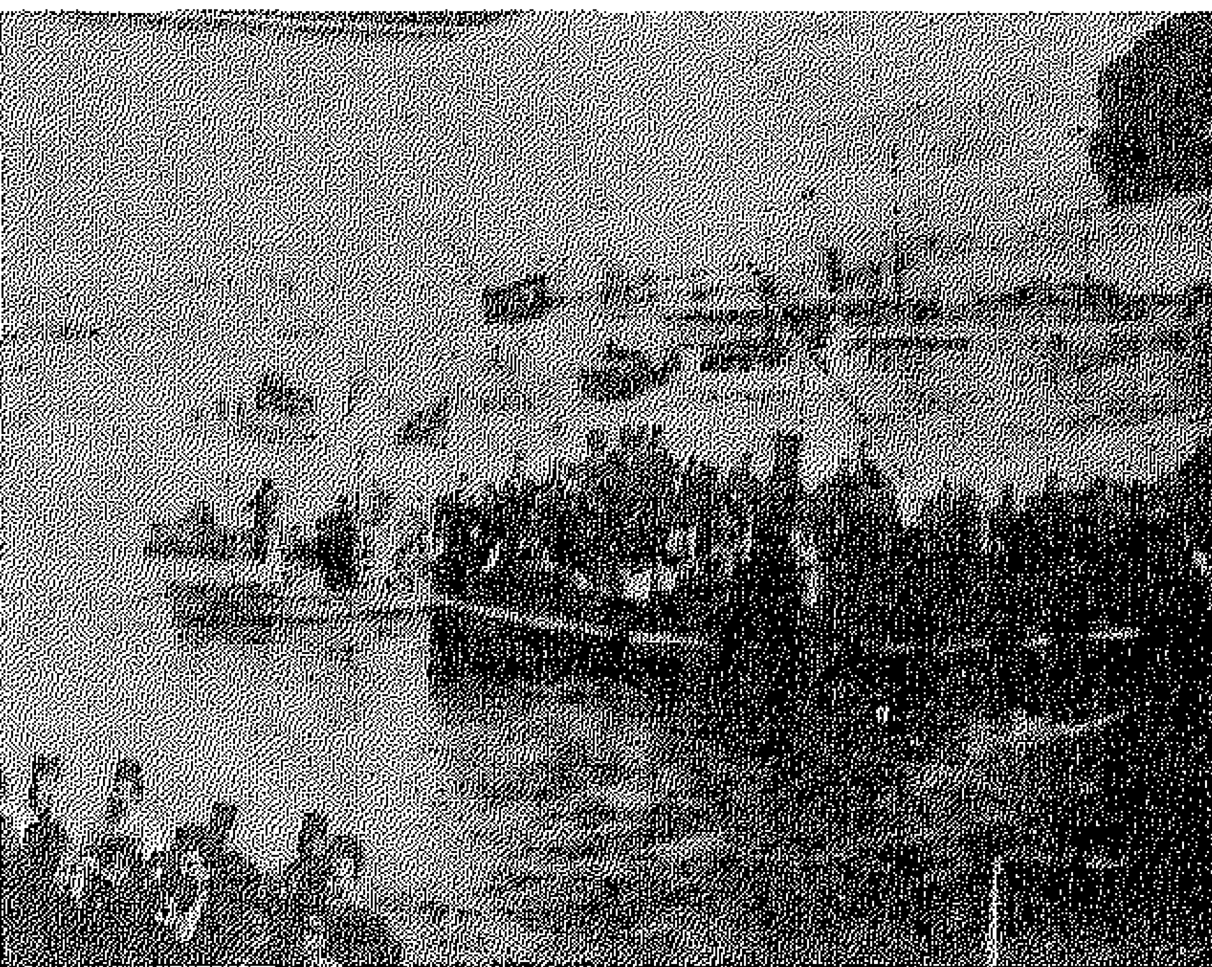
هكذا بدت كل شوارع الثغر



والجماهير تحتشد في لهفة وترقب



مظاهرة تأييد في البحر



والكل خرج للقاء الزعيم

ذكره الفريق الآخر، فريق المعارضين. ولنبدأ بعبد العزيز باشا فهمي الذي اعترف بأن سعد باشا «عند حضوره استقبله الناس استقبال الفاتحين. رأى أنه لم يبق في البلد أمير ولا حقير إلا هرع لملاقاته»[1]. ثم يضيف فهمي باشا في مرارة «رءوس عالية تنحني وزينات تقام، فزاد ذلك من اعتزاز سعد»[2].

ثاني رجال ذلك الفريق هو حسين باشا هيكل الذي يروي أنه توقع ضخامة الاستقبال فآثر أن يترك القاهرة وذهب إلى حلوان حيث تناول الغذاء في منزل صديق له، ربما تجنبًا لرؤية أحداث اليوم! مع هذا يكتب هيكل باشا أن «استقبال سعد في ذلك اليوم منقطع النظير، فما أحسب فاتحا من الفاتحين ولا ملكا من الملوك قد حظي بأعظم منه في أوج مجده»[3].

أما الأستاذ الرافعي الذي عادة ما يفرد صفحات طويلة لنصوص الخطابات والبيانات والمذكرات اكتفى بقوله بأنه قوبل «بأعظم مظاهر الفرح والحماسة، بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات مما لم يسبق له نظير في تاريخ مصر الحديث»[4]. والدكتور أحمد بيلي قال إن الأمة هبت كلها تقابله وتبالغ في الحفاوة به، بيد أنه لم يفته أن يرجع الفضل لوزارة عدلي باشا التي مهدت «للأمة سبل التكريم والاحتفاء، مما لم تر مصر مثله في دهرها الطويل»[5].

وأخيرًا علوبة باشا، فقد وصف مظاهر الفرح والترحيب في اقتضاب ثم روى أنه قد لفت نظره «أمر له أهميته ذلك أن سعدًا فاجأنا ونحن في مكتبه، وبعد دقائق من وصولنا أنه بعد الذي قوبل به من الهتافات والابتهاج والتكريم. كان همه أن بادرنا بأنه غاضب على السلطان وغاضب على عدلي باشا بسبب أن السلطان فؤاد لم يرسل كبير أمنائه سعيد ذو الفقار باشا لاستقباله في المحطة رسميا باسم السلطان. وكان

---

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٢١.
(٢) نفس المصدر ص١٢١-١٢٢.
(٣) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص١٠٠.
(٤) عبد الرحمن الرافعي: المرجع السابق ج٢ ص٢٤٠.
(٥) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص١٨٠.

ذنب عدلي أن نادي محمد علي لم يرفع العلم عند مروره بشارع سليمان باشا ابتهاجا وتعظيما له، وعدلي هو رئيس هذا النادي»[1]!

* * *

ويتساءل حسين باشا هيكل بعد كل هذا الاستقبال «أقدر للإسكندر الأكبر أو لتيمور لنك أو لخالد بن الوليد أو لنابليون بونابرت أن يرى مشهدًا أجل وأروع من ذلك؟ وماذا كان يجول بنفس سعد، وهو يرى هذا المنظر الرائع يمر أمامه وعيون الناس كلهم مشدودة إليه، وأفئدتهم متعلقة به، وقلوبهم ممتلئة بإكباره وإعظامه؟!»[2].

ونتساءل نحن بدورنا. ترى هل غير سعد باشا يومئذ رأيه الذي كتبه في ٤ أكتوبر ١٩١٩ حين سجل «ليس في نفسي أثر من الشوق إلى العودة إلى بلادي، وليس في الأخبار التي تتاح مؤيدة تعلق الناس بي ما يشوقني إلى رؤية مظاهراتهم لي!»[3]؟!

هكذا تم استقبال سعد زغلول باشا عند عودته من أوربا في أبريل سنة ١٩٢١ بعد أن غادر مصر عنوة وقسرًا منفيًا إلى مالطا في مارس سنة ١٩١٩. وقد رأينا كيف أجمعت المصادر الاثنا عشر على أن الاستقبال كان يتسم بتفرد نادر وذاتية بلا نظير.

بيد أن الرأي عندنا أن تاريخ مصر يحفظ لنا استقبالات أخرى جاءت بعد هذا الاستقبال ربما طاولته في الضخامة وفاقته في الأبهة، إلا أننا نرى أن عظمة استقبال سعد باشا هذا ووجه التفرد فيه يكمن في أنه أقيم لرجل لا يملك جاهًا ولا سلطانًا، فهو ليس بملك ولا رئيس دولة ولا حاكم يملك من أداة السلطة ما يمكنه من تنظيم خروج الناس وترتيب مظاهر الفرح.

وجه العظمة ها هنا أن الناس خرجت لتحية رجل أحبته وأودعته ثقتها وجعلت منه رمزًا لأمانيها الوطنية فكان ما رأينا من مشاعر ثرية تدفقت من معين لا ينضب لتثبت في التاريخ ما كان الرجل يتمتع به من حب وما أسبغه اللـه عليه من جماهيرية وزعامة.

* * *

---

(١) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٢٧.
(٢) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص١٠٠.
(٣) سعد زغلول باشا: المرجع السابق ج٩ ص١٣١.

ماذا بعد؟

آن لنا في هذا المقام أن نقف برهة بمنأى عن صخب المظاهرات وإبهار الاحتفالات ونحاول أن نعدد ونحلل النتائج السياسية التي ترتبت على هذا الاستقبال الفريد وآثاره على أطراف المسألة المصرية آنذاك. لم لا نبدأ ببطل القصة، سعد باشا نفسه.

كان طبيعيًا أن يتهم سعد من قبل خصومه بالتعنت والتسلط والعنجهية بعد هذا الاستقبال ونجد عبد العزيز باشا فهمي ومحمد علي علوبة باشا يرجعان تشبثه بالرئاسة لما رآه وخبراه في يومي وصوله[1]. ولكننا أثبتنا خطأ ذلك (راجع فقرتي مفاجأة من لندن ولماذا عاد). بيد أن ثمة سؤال أعَم وأشمل يطرح نفسه، أغيَّر ذلك الاستقبال من شخصية الرجل؟ أزاده تكبرًا ورغبة في السيطرة على كل ما حوله ومن حوله؟

ليس من شك في أن أصعب أنواع الأسئلة في دراستنا هذه هو ما يتعلق بالنفوس وما تضمر، والقلوب وما تطوى، فليس في مقدور بشر أن يقطع بما في خبيئة آخر لا سيما ونحن نتناول أشخاصًا رحلوا عن دنيانا ولم يبق منهم سوى أقوال منسوبة إليهم أو مواقف مسجلة عليهم. ومن ثم يتعذر على كل منصف الجزم واليقين في هذا المقام فلا يجد مناصًا من التحليل والترجيح.

ويزداد الأمر صعوبة في حالة سعد باشا بالذات، فالرغبة في السيطرة على مجريات الأمور والانفراد بالدفة من خصاله البارزة منذ نشأة الوفد وربما حتى من قبلها، وقد رأينا ما كان بينه وبين الأعضاء في أوروبا. ولذلك على الرغم أن خصومه قد أخذوا يرجعون كل موقف اتخذه بعد عودته إلى الاستقبال وما نتج عنه في رأيهم من تكبر

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٢٢، محمد علي علوبة باشا: :المرجع السابق ص٢٢٧.

واختيال، فإنه يجب على من يتوخى العدل والحياد العلمي أن يتحقق من مواقفه كانت نتيجة للاستقبال أم أنها عائدة إلى طبيعة الرجل نفسه بغض النظر عن طبيعة الاستقبال.

ويوجد احتمال ثالث يزيد الأمر صعوبة وتعقيدًا وهو التأثير الجزئي أو العامل المساعد، فربما أن الاستقبال زاد من ثقة واعتزاز كانا أصلاً يفوقان الحد، فأمعن الرجل فيما دأب عليه واستساغ الغلو فيه. وفي ذلك مكمن الصعوبة وحتمية الاستنتاج!

* * *

في تلك المرحلة ينضم عضو جديد مهم لخصوم سعد باشا وهي السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي، وقد رأينا فيما سبق كيف روت أن سعد باشا لقى عدلي باشا ببرود شديد تألم هذا له، بيد أن شفيق باشا وفخري بك وهما أيضًا شاهدا عيان قد نفيا ذلك وأكدا نقيضه! ومن ثم فالروايتّان تعادلان إحداهما الأخرى ولا يمكن الارتكان لإحديهما بالقطع والتأكيد. كذلك لا يمكن الأخذ برواية امتعاض سعد باشا من أن عدلي باشا لم يأمر برفع العلم على نادي محمد علي قرينة على تكبر استجد عليه، لأن إفراط علوبة باشا في الهجوم الضاري على سعد في كل المذكرات يجعل منها مصدرًا غير محايد لا يمكن الارتكان إليه منفردًا فيما يتعلق بزلات سعد زغلول!

ولنستعرض موقف سعد باشا من الرجلين الاثنين اللذين أحجما عن استقباله في يوم مجده، على باشا شعراوي وعبد العزيز باشا فهمي، والمفارقة العجيبة أنهما نفس الرجلين اللذين ذهبا معه إلى اللقاء التاريخي بالمعتمد البريطاني يوم قام الوفد، ولكن الأحوال قد تبدلت والنفوس تقلبت، ومن كانوا رفقاء سنة ١٩١٨ أضحوا غرماء سنة ١٩٢١!

كان العرف في ذلك الزمان يقضي بأن يذهب الشخص لمنزل من يريد تحيته ويترك بطاقته من الخارج دون أن يدخل البيت، فلم تكن مشكلات المرور وانتظار السيارات وغيرها قد ظهرت بعد! كذلك لم تكن وسائل الاتصالات قد شهدت من التطور الهائل ما نعرفه اليوم. ففي الأعياد مثلاً يمر الشخص على بيوت من يريد تهنئتهم بالعيد بسيارته ويترك بطاقته مع البواب عليها كلمة تحية أو قد يرسل البطاقة مع أحد أتباعه.

وكان العرف السائد أنه إذا حضر الشخص بنفسه لترك البطاقة طوى طرفها الأعلى علامة على أنه حضر بنفسه لما في ذلك من تكريم لمن يريد تحيته، أما إذا أرسلها مع تابع فلا يطويها!

وتروي لنا هدى هانم شعراوي أنها «قد تألمت عندما علمت أن سعد باشا قد جاء في اليوم التالي إلى منزلنا، وترك لي وحدي بطاقة شكر على مقابلتي له بالمحطة وزيارتي للسرادق. ولكن كان سروري بعد ذلك عظيمًا عندما جاء سعد باشا بعد ذلك بيوم وصافح زوجي في بيتنا. نعم فرحت كثيرا وقدرت فيه هذا الوفاء»[١].

ونستطرد لنقول إن بيت علي باشا شعرواي وقرينته كان قصرًا بالغ الروعة بني على الطراز الإسلامي، وكان يقع في منطقة وسط القاهرة مطلاً على مبني المتحف المصري ومحله الآن ساحة لانتظار السيارات. وقد دهمه غول القبح والتخلف فلقى ما لقيه غيره من القصور الفريدة وقضى نحبه بفعل معاول الجهل واللامبالاة!

بالنسبة لثالث الثلاثة عبد العزيز فهمي باشا فالمسألة كانت أصعب، فقد كان الإقامة في باريس سلسلة لا تنتهي من المشاحنات والخلافات بينه وبين سعد باشا. وطبعًا لم يفت سعد باشا أن فهمي باشا لم يحضر للقائه لا في الإسكندرية ولا في القاهرة، فهل ناصبه العداء وشن عليه هجومًا شرسًا أو انتقادًا لاذعًا؟

دعنا نستقي ما كان من ثالث كان صديقًا لهما معًا وقد كتب مذكراته يمدح شخصيتيهما ويعدد مناقبهما، ذلك هو يوسف بك نحاس. يقول إن سعد باشا حين عاد «فكر في لـمِّ شعث الوفد» «فأراد أن يزور عبد العزيز فهمي باشا في منزله بمصر الجديدة. قابلني المرحوم جورج بك خياط وكان عبد العزيز معي فأخبره أن سعد باشا سيزوره بمنزله فيحسن أن يعود إلى المنزل ليكون في استقباله، ولكنه لم يفعل رغمًا من إلحاحي عليه. وبعد أن ترك له سعد باشا بطاقته اكتفي عبد العزيز بأن مر ببيت الأمة وأودع فيه بطاقته أيضًا ولم يقابل الباشا»[٢].

* * *

(١) هدى شعراوي: المرجع السابق ص٢٣٢.

(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: ذكريات سعد. عبد العزيز. ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩ ص ٤٩.

من ناحية أخرى كان موقفه من السلطان متشددًا غلب عليه لون المواجهة وشذي الندية، فالعرف أيضًا كان يقضي بأن يذهب كبار رجال الدولة لتقييد أسمائهم في سجل التشريفات في القصر الملكي قبل السفر من البلاد وعند العودة إليها. لكن سعد باشا اشترط أن يحضر مندوب عن السلطان لاستقباله أولاً وأن زيارته لتقديم واجب الولاء لا تقابل بالعزوف والإهمال، ويروي الأستاذ العقاد أن سعيد باشا حاول التوسط «ولم ينكشف للناس ما حدث بعد ذلك إلا أن سعد لم يذهب إلى ديوان التشريفات»[1].

بيد أن ما حدث منكشف ومعروف، فالثابت أن سعيد باشا ذو الفقار لم يذهب إلى المحطة لاستقبال سعد باشا، والواضح أن السلطان لم يستطع أن يتخلى عن النظرة الأتوقراطية الفوقية ولم يكن في مقدوره استيعاب شعبية الرجل وقوته الجماهيرية، وهو أمر يؤخذ عليه فكان يتحتم عليه أن يتواصل مع شعبه ويشاركه فيما استقر في ضميره ونبغ في إيمانه، فلم يكن التجاهل يزيده إلا انعزالاً وغربة.

ومن ناحيته لم يكن عند سعد باشا ما يدفعه إلى التساهل، فلا السلطان لديه ما يغريه به ولا عنده ما يمنعه عنه ولذا فقد قابله جفاء بجفاء وإعراضًا بمثله. ورغم ذلك تجد الأستاذ العقاد يكتب مدافعًا عنه وكأنه يدرأ تهمة، كما فعل شفيق باشا الذي أنحى عليه باللائمة لأنه «لم يقم بالواجب عليه نحو عظمة السلطان سيد البلاد»[2]!

* * *

ونأتي لرد فعل آخر أطراف الشأن المصري آنذاك، الأجانب عامة والإنجليز خاصة، وقد توجسوا خيفة من حماسة الشعب يوم حضور سعد باشا فلبس بعضهم الطرابيش[3]، بينما تراوحت الصحف البريطانية بين المديح والتهديد في تغطيتها

---

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥٧.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج٢ ص٥٢.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

للاستقبال[1]. ويتضح جليًا من الأوراق أن الإنجليز انزعجوا انزعاجًا شديدًا من الاستقبال وهو ما عبر عنه المندوب السامي الذي تساءل في خطابه إلى لندن المؤرخ ٨ أبريل «عما إذا كانت الوزارة ستستطيع أن تتحكم في الموقف بعد ذلك»[2]، بل إنهم ذهبوا إلى الاعتقاد بأنه ليس من المستبعد أن يقوم سعد باشا «بانقلاب شبيه بذلك الذي قام به عرابي باشا»[3]! وقد رأى المؤرخ الإنجليزي ألجود أنه «إذا كانت السلطات (البريطانية) قد تسرعت في نفيه في سنة ١٩١٩ فإن تسرعها تضاعف حين سمحت له بالعودة»[4]!

* * *

ترى بماذا شعر عدلي باشا يكن وهو رئيس للوزراء، يشغل أرفع منصب في البلاد بعد السلطان ورأى أن عليه أن يذهب إلى المحطة للقاء رجل لا يحمل أي صفة رسمية؟ بل ويضطر للانتظار أكثر من ساعة ونصف على رصيف المحطة حتى يصل هذا على رأس موكب أسطوري ليجد نصف سكان العاصمة في استقباله!

هلا شعر عدلي باشا بالغيرة والحنق وقد اضطر إلى البقاء منتظرًا؟ هل انتابه ضيق أو حسد وهو الموظف الأول في الدولة يرى نفسه يخلي الطريق لصاحبه لينعم بهذا الاحتفاء بينما يخرج هو دون أن يكاد يشعر به أحد؟!

لا يمكن التنبؤ طبعًا بما طوت نفس عدلي باشا يكن في هذا اليوم من مشاعر، بيد أن موقفه الرسمي كان السرور والترحيب وقد وافق على تخصيص قطار خاص وأمر باتخاذ العديد من الإجراءات الرسمية التي أسهمت في خروج الاستقبال بهذه الروعة كمنع المرور في مسار الموكب وتخفيض القطارات وتعطيل الدواوين والمدارس وغيرها.

* * *

---

(١) نفس المصدر ص٤٩.

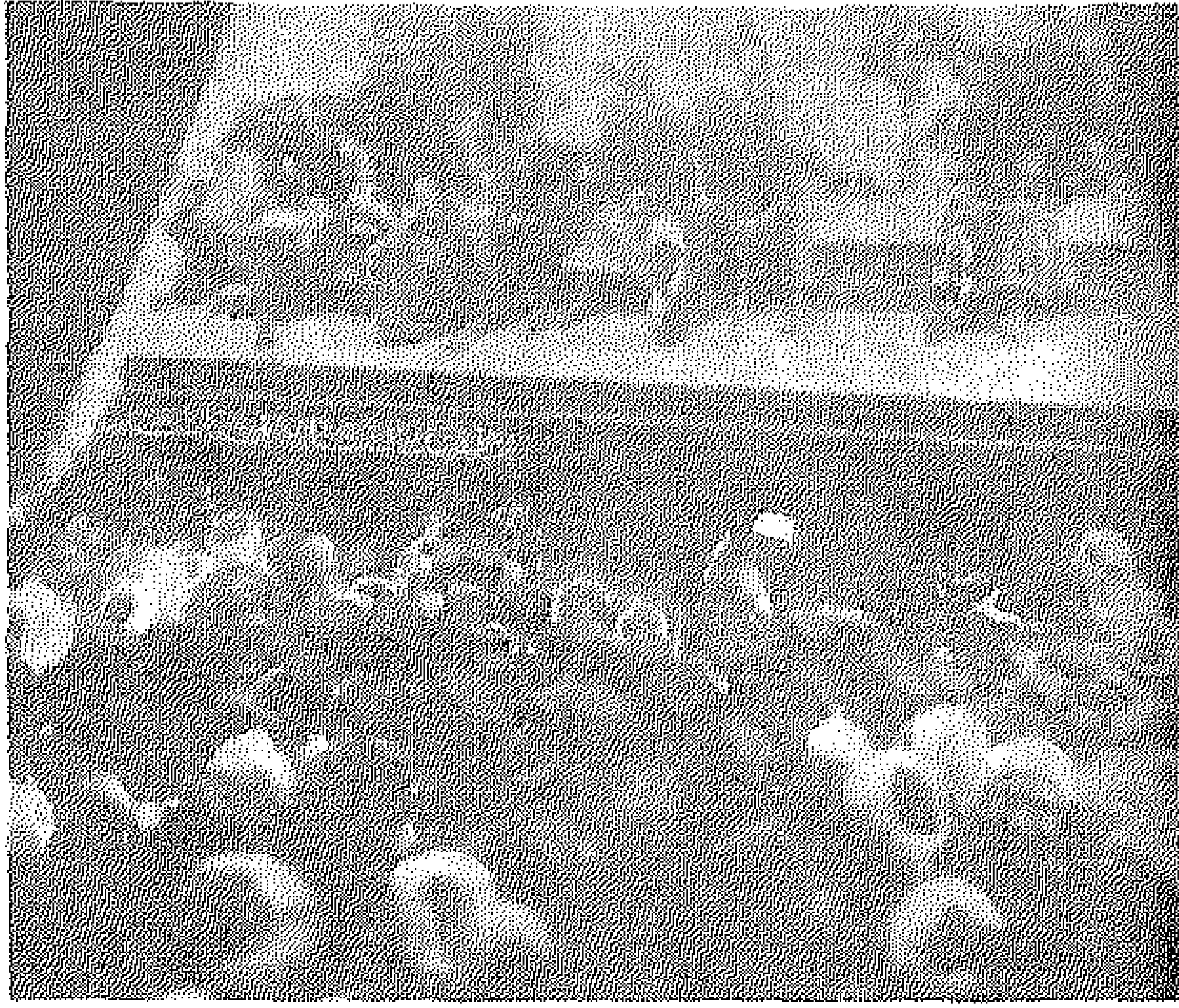
(٢) الدكتور يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، المرجع السابق ص٢٣٠.

(٣) Lloyd: Egypt Since Cromer Vol.II p.٤٠ وقد نقلناها عن الدكتور يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، المرجع السابق ص٢٣٠.

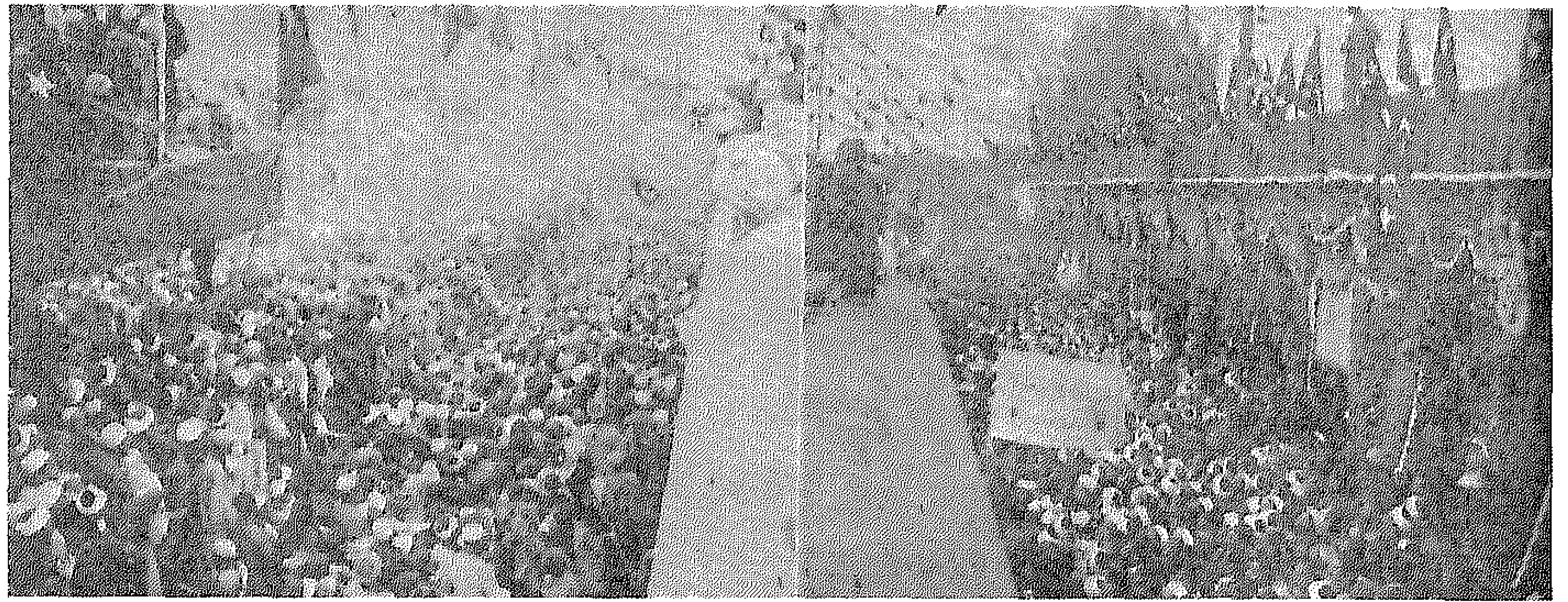
(٤) الليفتنانت كولونيل ب.ج.الجود: المرجع السابق ص١٢٧.



هكذا بدا قطار الزعيم لحظة دخوله محطة القاهرة



سعد باشا يطل على مستقبليه في محطة طنطا





ميدان محطة مصر بالقاهرة لحظة خروج سعد باشا منها وتراه في يمين الصورة داخل مربع أبيض

قررنا وأثبتنا أن سعد باشا قد قرر منازلة عدلي باشا على أرض «لمن تكون الرئاسة» قبل الاستقبال (راجع فقرة مفاجأة من لندن)، على أن الاستقبال قطعًا كان بمثابة مدد نفسي وسياسي هائل شحذ به سعد باشا همته فمضى في خطته غير عابئ بنفوذ خصومه السلطوي ولا قبضتهم الحكومية!

سدر سعد باشا في خطة دقيقة مرسومة سلفًا غايته منها السيطرة على مجريات الأمور بشكل مطلق متسلحًا بهذا المد الشعبي الجارف وشاهرًا سلاح التأييد الشعبي في وجه غريمه، ولم يكن هذا بمستعد للتخلي عن دوره ومهمته إزاء هذا الضغط ولا كان في حيز قبوله أن يزاح جانبًا ... فانشطرت أمة!

* * *

الفصل الثامن

ووقعت الواقعة!

الحشود

ظلت البلاد عدة أيام في مظاهرات واحتفالات فرحًا بعودة زعيمها على نحو غير مسبوق حتى أصدر سعد باشا نفسه بيانًا إلى الأمة يشكرها ويرجو الجماهير أن تعود إلى حالتها الطبيعية، بعد أن أكدت تأييدها وبعد أن ثبَّت هو نفسه على مقعد الزعامة على نحو لا يستطيع أعدى أعدائه أن ينفيه أو يماري حقيقته.

في ذات الوقت بدأ سعد باشا في ممارسة عمله كزعيم سياسي، فلم يكن يمر يوم حتى يدعى إلى مأدبة تكريم يلقى فيها خطابًا سياسيًا وسط مظاهر الشعبية وقد تناولناها بما فيه الكفاية فلنركز هنا على علاقة الصاحبين وكيف تطورت -أو بالأحرى كيف تردت وتدهورت - من خلال خطب سعد باشا في تلك الأيام.

على صعيد موازٍ كانت المفاوضات تجري على قدم وساق بين الرجلين في الغرف المغلقة حول الشروط التي وضعها سعد باشا للاشتراك في وفد المفاوضة. اشترط سعد زغلول على صاحبه أربعة شروط للتعاون معه، أولاً أن يكون الهدف هو إلغاء الحماية بكل آثارها وثانيًا العمل على أن تنال مصر استقلالها وثالثًا أن تعمل الحكومة على رفع الأحكام العرفية وإلغاء الرقابة على الصحف.

وأخيرًا وقطعًا ليس آخرًا، أن يصدر مرسوم سلطاني يحدد مهمة المفاوضين بدقة وأن يكون للوفد المصري أغلبية الأعضاء، ثم عقدة العقد: أن تكون رئاسة وفد المفاوضة للوفد المصرى... بعبارة أصرح أن يكون سعد زغلول باشا رئيسًا لوفد المفاوضة ومسيطرًا عليه سيطرة مطلقة.

تتالت خطب سعد باشا في تلك الفترة بشكل شبه يومي، وقد استقر على نسق

واحد من حيث شكل الخطاب والمواضيع المثارة فيه وحتى ترتيبها. كان سعد باشا يبدأ بالإطراء على الشعب وما قدمه من تضحيات ثم يعرج الزعيم إلى الوضع السياسي فيهاجم مشروع ملنر ويؤكد أن الوفد لن يقبل التفاوض على أساسه ثم يشرح لماذا قبل الوفد المفاوضة بعد التبليغ البريطاني برفع الحماية. بعد ذلك ينتقل سعد باشا إلى ذكر الوزارة اليكنية القائمة، وتعتبر تلك الفقرة من الخطب هي الأولى بالفحص والتحليل، أولاً لأنها الفقرة المعنية بعلاقة سعد وعدلي التي نرصدها، وثانيًا لأنها تكاد تكون الفقرة الوحيدة المتغيرة في تلك الخطب.

على الرغم من أن خطب سعد باشا جاءت متتالية في تلك الأيام، فإننا نجد أن نبرة التلميح بوجود خلاف بين الرجلين تزداد نموًا ووضوحًا يومًا بعد يوم مما يعكس التعثر الذي كانت تلاقيه مفاوضاتهما خلف الأبواب المغلقة، وبالتالي ميل سعد باشا إلى الجهر بالخلاف وإعلان الحرب.

* * *

ولنبدأ بخطبة سعد باشا في الإسكندرية مساء يوم عودته التاريخية، فقد ألقى كلمة في فندق كلاردج في أثناء حفل العشاء. ولم نجد فرصة في الفصل السابق لكي نستطرد قليلاً عن تاريخ فندق كلاردج، زخم الاستقبال وأحداثه المتلاحقة المثيرة لم يترك فرصة لأي استطراد حتى لا تتشتت الصورة التي حاولنا رسمها. ولا بأس أن نقف هنا لحظة لنقول إن كلاردج كان واحدًا من أفخم فنادق الإسكندرية وكان موقعه في شارع فؤاد في قلب المدينة، بيد أنه اختفى غالبًا في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين. ولم نجد للفندق أثرًا وقد حاولنا تحقيق مكانه لكننا لاحظنا خللاً في ترتيب أرقام المباني على الأقل في هذا الجزء من الشارع فتعذر علينا تحديد مكانه بالضبط وتبين ما إذا كان المبنى لا يزال قائمًا. والأرجح أنه كان يقع مكان المبنى الذي يضم سينما ريو الآن.

في الخطبة التي ألقاها سعد باشا في كلاردج عشية عودته إلى الإسكندرية امتدح وزارة عدلي باشا لإعلانها أنها تتماشى مع إرادة الأمة وقبل دعوتها لأن يشارك الوفد المصري في المفاوضات المرتقبة الوزارة «متى تحقق أن اشتراكه فيها ينطبق تمام

الانطباق على مبادئه التي تعلمونها»[1]. بعد هذه المقدمة المعسولة لا يضيع الزعيم وقتًا، فتراه يذكر من أول يوم أن لديه «شروطًا أبلغناها للوزارة» ثم يعرب عن تفاؤله أن عدلي باشا سيقبل شروطه منوهًا بأن الشروط لم تنشر لأن موعد الإعلان عنها لم يأت بعد[2]! وبعد أن استخدم سعد نوعًا من الترغيب في الفقرة السابقة يلجأ إلى شيء من الترهيب «ومن توهم أن هذا الاتحاد (مع الوزارة) إذا حصل يكون معناه أن الوفد مسلم للحكومة كان واهمًا ومخطئًا خطأ عظيما»[3].

لاحظ كيف يختار سعد زغلول كلماته بدقة متناهية، ففن الخطابة عنده لم يقتصر على الحضور الطاغي والتفاعل مع الجماهير وإثارة حماسها، بل تعدى ذلك إلى مقدرة فائقة على صياغة العبارات وانتقاء الكلمات وإبراز الحجج على نحو عبقري. تراه هنا يقول إن عدلي باشا كان «معنا» وأنه «اشترك» في المفاوضات، وكلها جمل تعبر عن أن الصدارة والرئاسة في تلك المفاوضات كانت لسعد باشا في وجود عدلي باشا، أي أن رئاسة سعد باشا لعدلي باشا أمر له سابقة لم يمض عليها سوى أسابيع، وإذا كان مركز عدلي باشا قد تغير بتبوئه مسند رئاسة الحكومة، فإن منزلة سعد باشا لا تزال على حالها بتربعه منفردًا على مقعد زعامة الأمة.

وهل بعد الاستقبال من ينازع؟!

كذلك تلاحظ أن سعد باشا لم يذكر الشروط بعد أن أكد على حق الشعب في أن يعرفها، وعلى طريقة المحامي البارع الذي يعتبر أن طلباته أمر مقرر ومفروغ منه،

---

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص١٠-١١. وقد راجعنا نصوص خطب سعد باشا في هذا الفصل من عدة مصادر أهمها مذكرات عبد الرحمن فهمي بك، الجزء الثالث وكتاب تحية الرئيس في منفاه، جمع أحمد حافظ عوض بك، كيفما تصادف لنا دون تمييز معين بينها، وسنورد مع كل فقرة المصدر الذي نقلت منه وفق ما هو سائد. على أنه تلاحظ لنا أن المصدر الأول أدق فيما أورد من تواريخ للحفلات التي ألقيت فيها الخطب، من ذلك مثلاً أن عوض بك ذكر أن خطبة فندق «كلاردج» كانت يوم ٦ أبريل، مع أن تلك الخطبة ألقيت يوم عودة سعد باشا إلى الإسكندرية التي أجمعت المصادر على أنها كانت يوم ٤ أبريل. كذلك نجد أن عوض بك يحذف في بعض الأحيان بعض التعليقات والحوارات التي تبودلت بين سعد باشا والحاضرين كما حدث في ذكره لوقائع حفلة فندق شبرد يوم ١٦ أبريل.

(٢) نفس المصدر ص١١.

(٣) نفس المصدر والصفحة.

ينتهي سعد باشا إلى تقرير أن الوزارة قبلت أو تكاد تلك الشروط! وفي مرحلة أخرى من مراحل التصعيد سيكشف سعد باشا أن عدلي باشا طلب منه عدم الإعلان عن تلك الشروط قبل الاتفاق عليها، وفي تصعيد تالٍ سنراه يكشفها. ولكن دعنا لا نسبق الأحداث.

* * *

جاءت الخطوة التالية في البيان الذي أصدره سعد باشا وقد ورد فيه أنه عاد ليتأكد «من أن الاشتراك في المفاوضات الرسمية التي دعتنا الوزارة الجديدة له متفق مع المبادئ التي وضعتها الأمة وعاهدناها على احترامها»(١)، ونتفق مع الأستاذ العقاد في أنه «كلام فيه ما فيه من وعد وحذر وتأهب للحوادث»(٢).

ونتابع خطة سعد باشا في الإعداد لمعركته الكبرى مع صديق الأمس، فنجد نبرة الهجوم تعلو وتحتد وقد رأى أن رفض عدلي باشا لشروطه قد بدأ يلوح في الأفق فينذر في حفل أقامه له تجار القاهرة في فندق «سميراميس» مساء يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٢١ إنه إذا رفضت الوزارة شروطه «فلا نعرف هذه الوزارة مطلقًا»(٣). ولم يكتف بذلك، بل أفصح لأول مرة أن عدلي باشا طلب منه عدم الإعلان عن شروطه حتى تظل المفاوضة «في جو هادئ»(٤)، بعد أن قال في خطبة كلاردج إن من حق الجمهور أن يقف على كنه هذه الشروط ويلم بها!

وقبل أن نترك خطبة سميراميس نستطرد أسطر قليلة مرة أخرى لنستعرض تاريخ هذا الفندق التاريخي. سميراميس أقيم سنة ١٩٠٦ وكان موقعه جنوب كوبري قصر النيل على الضفة الشرقية للنيل، مبنى أبيض جميل من ستة أدوار مبني على طراز الباروك. وكان أهم ما يميزه شرفة رحبة بديعة في الدور الأرضي «تراس» يجلس فيها رواد الفندق لاحتساء القهوة والمثلجات أمام النيل وفي أعلى الفندق كان هناك

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٢٧٠.

(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٥٨.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٢٧٨-٢٧٩.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

«روف جاردن» أذكر أن اسمه كان «نايت آند داي» يتناول فيه الرواد طعامهم على أنغام الموسيقى. كل ما فيه من الداخل والخارج كان يشع فخامة وأبهة وينطق بروح الأصالة وعبق التاريخ (طالع صورته في فقرة ملنر في مصر).

وفي أوائل السبعينيات من القرن العشرين رأى وزير السياحة آنذاك أن أرض الفندق يمكن أن تستغل استغلالاً ماديًا أحسن بهدمه وإقامة فندق آخر محله يبلغ أكثر من عشرين طابقًا. وأذكر أن هذا الوزير خرج علينا في برنامج تليفزيوني وقتئذ ليقول إن الفندق لا يحمل أي طراز مميز وليس له أي قيمة تستحق أن نبقي عليه! ولذلك فقد رأى سيادته أن البراعة في الاقتصاد والشطارة في التجارة هي أن نهدم هذا المبنى ونقيم محله آخر. وكأن كورنيش القاهرة قد نضب وتلاشت أرضه فلم يبق في مصر أراض أخرى على النيل لبناء الفندق الجديد، ولذا يلزم هدم واحد لنقيم آخر مكانه! وتم له ما أراد أن يلحق بالقاهرة من خسارة معمارية وثقافية بالغة. وجاء المبنى الجديد يماثل الأبراج طولاً وينافس الأكواخ قبحًا وسُقْم معمار!

* * *

ولندع سميراميس لمصيره الحزين وننتقل إلى فندق شبرد وسنأتي لنبذة عن تاريخه بعد قليل، على أي حال فمصيره لم يكن أسعد حالاً من زميله! أقام المحامون في فندق شبرد حفل تكريم للزعيم العائد يوم ١٥ أبريل. ألقى سعد باشا خطبة طويلة حكى فيها جانبًا من ذكرياته كمحام وامتدح المهنة وأربابها، ورغم أنه لم يمض سوى ثلاثة أيام من آخر خطاب، تجد سعد باشا يصعد نبرة الهجوم، وركز لأول مرة على الاتفاق مع عدلي باشا كموضوع قائم بذاته بعد أن كان يذكره بشكل أقرب إلى العرضي. ويشدد على أنه لا يتفق «مع هذه الوزارة ولا أية وزارة أخرى»[1] إن كانت لا تقبل شروطه.

والأهم أنه هذه المرة يذكر احتمال عدم الاتفاق ويومئ أن ذلك لأسباب شخصية، فالرجل ذو حنكة، وهو يدرك أنه حين ينفجر الخلاف ويعرف الجميع أن لب الخلاف

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص١٤-١٥.

هو موضوع رئاسة وفد المفاوضة، سيتهمه خصومه بأنه مهتم بمسألة شخصية محضة، ولذا سارع بدرء التهمة عن نفسه قبل أن تبلغه متهمًا بها خصمه.

الهجوم خير وسيلة للدفاع!

* * *

وفي اليوم التالي ١٦ أبريل في نفس الفندق تقيم الهيئات النيابية وليمة لتكريم سعد باشا والاحتفاء بمقدمه، وقد «كتب على مظلته العليا بأحرف من النور الكهربائي الأحمر سعد زغلول باشا»[١]. وأول ما يلفت النظر أنه مازح الحاضرين بقوله « الصحافة متحفزة قوي مش قادرة على الحكومة بسبب الرقابة بتطلع غلبها علينا»[٢].

وقد أثارت تلك العبارة ضحك الحاضرين، بيد أن الرأي عندنا أن ذكر الرقابة وانتقادها لم يكن رغبة من سعد باشا في تبادل الفكاهة مع سامعيه، وإنما هو تحضير للمعركة بذكر أحد شروط الوفد للحكومة وهو رفع الرقابة على الصحف وإنهاء الأحكام العرفية. وقد عمد سعد باشا في هذه المرحلة إلى إيراد شرط غير شرط الرئاسة حتى لا يبدو الأمر وكأنه الشرط الوحيد الذي يهمه ويشغل فكره لما يصطبغ به هذا الشرط من صبغة شخصية يحاول سعد باشا طوال الوقت أن ينفيها. بعدها يعود سعد إلى التلميح عن السبب الحقيقي في إصراره القاطع على شرط الرئاسة بالتأكيد على أن المهم هو أن يكون «المفاوض موثوقًا به»[٣]. وفي «موثوقًا به» هذا كنه الأمر وقلب المشكلة، ولنتريث في التحليل برهة حتى نرى ما كان من أمر الرجلين.

دعنا نتجاوز حفلة يوم الأحد ١٧ أبريل لأنها كانت حفلة خاصة أقامها عبد الخالق باشا مدكور في منزله، ومدكور باشا كان يقطن بمنزل فخم بالجيزة وكان

(١) أحمد حافظ عوض بك: نفس المصدر ص١٧.
(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٢٧٩. والغريب أن أحمد حافظ عوض لم يورد الجملة الأخيرة في تسجيله لتلك الخطبة (أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص١٩).
(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٢٩٥.

رقم تلفونه ٢٠٠٠!(١) عمومًا فخري بك قال إنها لم تكن سوى حفلة سمر ألقيت فيها منولوجات وطنية وأنشدت منيرة المهدية بعض الأغاني الوطنية(٢).

ونذكر أن سعد باشا امتدح منيرة المهدية حين حضر حفلاً لها (راجع فقرة معًا في بريتتانيا)، كان ذلك سنة ١٩١٧، وسعد باشا وصدقي باشا أصدقاء يقبل الأول دعوة الثاني على المسرح ثم يخرج مع عدلي باشا وقد راق لهما أن يكملا سهرتهما معًا في سمر وحديث. أما سنة ١٩٢١ فالأمر مختلف جل الاختلاف، فبين سعد باشا وصدقي باشا خصومة وعداء، وبين سعد باشا وعدلي باشا خصومة أشد وعداء ألد!

* * *

وحينما نأتي إلى الخطبتين التاليتين يسترعي النظر فيهما أنهما ألقيتا في حضور ذلك الخصم اللدود! فقد أقام الطلبة حفلة شاي تكريمية للزعيم في الساعة الخامسة من مساء يوم الإثنين ١٨ أبريل سنة ١٩٢١ في فندق شبرد الذي يبدو أنه فاز بنصيب الأسد من تلك الحفلات.

وبالمناسبة نقول إن فندق شبرد هذا كان مقامًا في وسط القاهرة في شارع إبراهيم باشا بالقرب من ميدان الأوبرا وقد أتت عليه النيران بالكامل في حريق القاهرة الشهير الذي نشب في ٢٦ يناير ١٩٥٢. كان في أول أمره قصرًا للأميرة زينب كريمة محمد علي باشا الكبير وكان يطل على بركة الأزبكية الشهيرة ثم جعله محمد علي مقرًا لمدرسة الألسن فترة ثم نقلت منه فاستأجره مستر صمويل شبرد وأقام به فندق نيو بريتش أوتيل وحفر في فنائه حمام سباحة وعلى مر الزمان اتسعت مبانيه وتجددت. وكان من أفخم فنادق القاهرة وأرقاها وقد نزل به الكثير من الشخصيات المهمة مثل إدوارد السابع ملك بريطانيا وألبرت ملك بلجيكا والرئيسين روزفلت وهوفر رئيسي الولايات المتحدة وغيرهم حتى كانت نهايته الحزينة محترقًا!

«ولما دخل سعد باشا وإلى جانبه سمو الأمير محمد علي ودولة عدلي يكن

---

(١) الدليل العام للقطر المصري سنة ١٩٢٧ ص٧٧٠.

(٢) الدليل العام للقطر المصرى ١٩٢٧: نفس المصدر والصفحة.

باشا دوى المكان بالتصفيق. وقد تصدر سعد باشا الحفلة يحيط به الوزراء ورجال الوفد»[1]. وقبل أن نيمم تركيزنا نحو فحوى الخطاب ودلالاته، نقول إن مبدأ أن يأتي رجل لا يحمل أي صفة رسمية في الأسبقية قبل واحد من أبرز أمراء الأسرة المالكة وقبل رئيس مجلس الوزراء الذي كان يعد أرفع المناصب الحكومية، أمر اختص به سعد زغلول باشا دون غيره في تاريخ مصر المعاصر، فلا يحمل لنا التاريخ أية سابقة أو لاحقة لهذا الأمر. وفي زمن كانت المراسم تؤخذ بمنتهى الجدية ويعد اتباعها بحذافيرها أمرًا لا يحيد أحد عنه، لم يكن متصورًا أن يحدث هذا لولا ما كان من الاستقبال الذي أثبت زعامة الرجل وكرس شعبيته.

احتسى الحاضرون الشاي وتناولوا ما صاحبه من مأكولات فاخرة ثم بدأت الخطب كالمعتاد في كل حفل، ويسترعي النظر أن عدلي باشا لم يلق خطابًا في ذلك اليوم رغم حضوره. ولم نقرأ لهذا سببًا، بل لم يلاحظه أحد أساسًا. وربما كانت التقاليد تحول دون ذلك، بيد أننا نرجح أن هذا يرجع ببساطة إلى عزوف عدلي باشا عن الخطب، فعدلي يكن كما قررنا من قبل، رجل يجيد الجلوس إلى مائدة المفاوضات، أما الوقوف على منبر الخطابة فهو ملعب سعد! وبالفعل نزل الزعيم إلى ملعبه، أو فلنقل قام إلى منبره ليلقى «خطاب اليوم»!

قد بدأ سعد باشا بالتأكيد على المركز الذي صار يتبوؤه وكيف يفتخر بأنه على رأس أمة حية «شاعرة مفكرة ذات آمال قوية في الاستقلال التام»[2]. مرة أخرى أستميح القارئ عذرًا في بعض من تكرار، تأمل كيف يختار الرجل مواضيعه وعباراته ويوظفها لأهدافه بحنكة بالغة. سعد زغلول يستخدم فرصة أن رئيس الوزراء يجلس بجانبه في اجتماع عام ليسمعه على رؤوس الأشهاد أنه هو الذي يجلس «على رأس الأمة».

كان سعد باشا بمثابة قائد يحشد قواته ويجهز ذخيرته لحرب باتت وشيكة النشوب فتجده يحضر الرأي العام لفكرة أنه الرجل الأول في البلاد الذي يرأس أي اجتماع

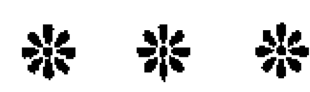
(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٢٩٧.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٢٩٧-٢٩٨.

يحضره أو هيئة يشترك فيها أيًا من كانوا باقي الحاضرين حتى لا يستغرب أحد فكرة أنه يريد أن يرأس رئيس الوزراء في وفد رسمي يشكل بمرسوم سلطاني.

ولنفس الغرض، تأكيد أسبقيته وأن رئيس الوزراء أدنى منه مرتبة، يفجر سعد باشا مفاجأة غريبة بتصريحه أن ملنر قد عرض عليه أن يؤلف الوزارة شريطة أن تجري المفاوضة على أساس مشروعه فأبى لأن المنصب لا يغريه «بعد أن أحللتموني ذلك المحل الرفيع من قلوبكم»[1]، فضلًا عن رفضه لمشروع ملنر. ومن أهم ما يسترعي النظر في هذه الخطبة التي ألقيت في حضور عدلي باشا أن سعد باشا لم يشر من قريب أو بعيد إلى مسألة الرئاسة، بل عمد إلى ذكر الشرطين اللذين عليهما اتفاق ثم لا يفوته أن يومئ لغريمه أن هناك أمورًا لا يحيد عنها، والأهم أنه لن يقبل تراجعًا عما بلغه بقبوله منصب رئيس الوزراء لأنه «على رأس الأمة».

وطبعًا الكلام لكِ يا جارة!



وتتوالى الولائم والاحتفالات وما يستتبعها من خطب فتقيم لجنة الاستقبال التي كانت قد تشكلت لتنظيم استقبال سعد باشا وليمة فاخرة في فندق شبرد يوم الثلاثاء ١٩ أبريل. ولعل إدارة الفندق كانت قد أبقت على اللافتة الكهربائية الحمراء، وقد صار الرجل زبونًا مستديمًا للفندق، أو فلنقل «زعيمًا مستديمًا»!

ولنمضي مع سعد باشا في مناورات الكر والفر الخطابي في تلك الفترة، ونعني بها الأيام الحادية والعشرين ما بين عودته إلى الإسكندرية يوم ٤ أبريل وتفجير الخلاف يوم ٢٥ أبريل على نحو ما سنذكر بعد قليل. لم يكن في خطبة يوم ١٩ أبريل[2] جديد حتى أنه اعتذر لاضطراره للتكرار لتغير المستمعين[3]. ولعل أهم ما في هذا الاجتماع أنه الاجتماع العام الأخير الذي حضره سعد باشا وعدلي باشا معًا قبل أن يغدو لقاؤهما مستحيلاً.

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٣٠٣.

(٢) أورد أحمد حافظ عوض بك وقائع هذا الاحتفال تحت تاريخ يوم ٢٠ أبريل، بيد أننا أخذنا بالتاريخ الوارد في مذكرات عبد الرحمن فهمي بك الوارد في المتن.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص ٣٠٨.

لكن يسترعي النظر هنا أن سعد باشا يقول إن الحكومة يصح أن تدخل المفاوضات «بنفسها أو معنا بنفسها أو مع الوفد»[1]. وغريب جدًا أن سعد باشا يرى دخول الحكومة في المفاوضة بنفسها دون الوفد كبديل، ولا ريب عندنا أنها زلة لسان لا أكثر، فموقف سعد باشا من المفاوضات معروف وقد كرره في كل الخطب، لا مفاوضة دون الوفد، ولو كان بالفعل يرى انفراد الحكومة بها بديلاً مقبولاً لما وقع هذا الخلاف، ولا كانت هذه الدراسة!

ويعزز هذا الاستنتاج أن الرئيس يعود في آخر الخطاب إلى النبرة المعتادة فيذكر غريمه ويذكر أمته أن قبوله الاشتراك في وفد المفاوضة معلق على قبول «شرائطنا»[2]. لم يلق عدلي باشا كلمة كعادته، إلا أنه قام في نهاية خطبة سعد باشا وصافحه مهنئًا لأنه ذكر فوائد الاتحاد مع الحكومة وزكاها[3].

وكانت المصافحة الأخيرة!

* * *

(١) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص ٣٦.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣١٢.

(٣) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١١٤.

مناوشة في السيدة

يتضح جليًا من وقائع الأيام التي تلت قدوم سعد زغلول من باريس أنه أمضى وقته في الانشغال بثلاثة أمور أساسية، الأول كان الاستمتاع بالزعامة من خلال حضور احتفالات يومية تقام لتكريمه والاحتفاء به ويكون له فيها دومًا موقع الصدارة أيًا كانوا من معه ومهما بلغت مراتبهم الاجتماعية والوظيفية، ولعل هذا ما كان يقصده عبد العزيز باشا فهمي حين قال في مرارة إن سعد باشا حين عاد من باريس رأى «رءوسًا عالية تنحني وزينات تقام، فزاد ذلك من اعتزاز سعد»[1]. ولا ريب أن أي إنسان سيسر بأن يكون موضع التجلة والتكريم أينما يذهب وأن تقام له احتفالات تعبر عن حب الناس له وثقتهم به وهو لا يملك منصبًا أو سلطة، فلا يمكن أن نوجه لومًا إلى سعد باشا على هذا أو ننتقد موقفه في هذا المقام.

الأمر الثاني كان ممارسة هذه الزعامة، فقد كانت تلك الاحتفالات بمثابة المنبر أو القناة التي تنقل آراءه وأفكاره ومواقفه إلى الجماهير. وقد رأينا في الفقرة السابقة كيف استخدم سعد باشا هذه القناة ليضغط على عدلي باشا محاولاً إقناعه بقبول شروطه للاشتراك في وفد المفاوضة.

الأمر الثالث لا يقل عن الأولين أهمية وتأثيرًا على الأحداث وإن اختلفت طبيعته، إذ كان يجري في الغرف المغلقة بعيدًا عن أضواء الاحتفالات وصخب الخطب، وهو المفاوضات بين سعد وعدلي على الشروط السعدية.

---

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص١٢١-١٢٢.

في ذلك اليوم، الجمعة ٢٢ أبريل سنة ١٩٢١، تحول موقف سعد زغلول من عدلي يكن وغير سياسته التي أعلنها قبل أيام فأعلن الشروط الأربعة التي اشترطها على عدلي ليشاركه في المفاوضة، الأمر الذي يشير بوضوح شديد إلى قرب انهيار المفاوضات السرية بين الرجلين التي جرت منذ وصول سعد باشا.

ودعنا نكرر تلك الشروط في هذا المقام على لسان سعد باشا كما عددها في حفل السيدة. أولها «أن تكون الغاية من المفاوضات الحصول على إلغاء الحماية بوجه عام أي فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعًا لا بعلاقتها مع الدولة الإنجليزية فقط. إلغاء الحماية التي وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ووردت في معاهدة فرساي وما تلاها من معاهدات الصلح.

ثانيا :- الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الدولي الداخلي والخارجي مع ملاحظة إرادة الأمة التي أبدتها بالتحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر.

ثالثا:- إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة قبل البدء في المفاوضات.

رابعًا:- أن تكون للوفد أغلبية المفاوضة وأن تكون له الرئاسة وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم يبين ويحدد هذه المأمورية»[١].

كان إبرام الحماية على مصر قد تم في تاريخين منفصلين، الأول حين أعلنت بريطانيا الحماية من جانبها في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إبان قيام الحرب العالمية الأولى ثم الثاني حين اعترفت الدول بتلك الحماية في معاهدة فرساي وما تلاها من معاهدات بين الدول في أثناء مؤتمر الصلح (راجع فقرة الصدمة الأولى). ومن ثم كان ضروريًا لإزالة كل آثار تلك الحماية ألا يكون رفعها فقط في معاهدة بين مصر وبريطانيا، بل يلزم كذلك أن تصدق كل الدول عليها حتى تزيل أثر المعاهدات التي اعترفت فيها الدول بالحماية.

النقطة الثانية المهمة كانت الاستقلال نفسه، فكان سعد باشا يصر على أن يكون

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣١٥-٣١٦.

استقلالاً حقيقيًا، فلا تثمر المفاوضات عن ألفاظ براقة «كالاستقلال التام»، ثم تكبل مصر بقيود هائلة كبقاء القوات الإنجليزية والمستشارين والامتيازات وغير ذلك مما جاء في مشروع ملنر مما يجعل الاستقلال لفظًا بلا معنى، ينعدم أثره أمام كل هذه القيود. ولذلك كان سعد باشا يصر على أن تؤخذ تحفظات الأمة على مشروع ملنر في الاعتبار وهي التي عالجت تلك النقاط وحددت ما يقبل وما لا يقبل منها.

رأينا كيف نوه سعد باشا بتلك الشروط يوم عودته في الإسكندرية ثم كيف ذكر أنه اتفق مع عدلي باشا على عدم نشرها ثم كيف طفق يومئ إلى بعضها في كل تلك الخطب، بيد أنه ظل طوال الأسبوعين اللذين تليا رجوعه يرفض البوح بهذه الشروط والإعلان عنها حتى كان يوم خطبة السيدة زينب.

* * *

في حفل السيدة يبدأ سعد باشا مناوشة غريمه بإعلان الشروط الأربعة وتظهر دقة سعد باشا في ترتيب حديثه وشروطه، فتجده يبدأ بالشروط التي لا يختلف على أهميتها وضرورة التمسك بها حتى يجتذب مستمعيه ويكسب تأييدهم لها ثم يأتي إلى الشرط الذي يعلم أن أعداءه سيهاجمونه دافعين بأنه يجعل المسألة شخصية لا قومية.

ولذا ترى سعد باشا يركز على شرط الرئاسة لأول مرة ويبرر إصراره على رئاسة وفد المفاوضة «حتى تكون إدارة العمل بيده وحتى يكون بيده وصل المفاوضة أو قطعها على حسب ما يبدو من ظروف الأحوال»[1].

ويمضي سعد باشا ليقرع أجراس التنبيه بقوة - أو فلنقل طبول الحرب - فينبه إلى أنه أبلغ عدلي باشا شروطه وأنه «لغاية الآن لم يحصل الاتفاق عليها»[2]. الأمر الذي يشير بجلاء إلى أن الأمور ليست على ما يرام وأن سعد باشا يشير إلى أن صبره على عدلي باشا أوشك على النفاد وهو يتحدث بصراحة عن احتمالات عدم الاتفاق.

وليسبق سعد غرماءه، يهاجم خطة أعضاء الوفد التي حاولوا إقناعه بها والتي تقوم

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر والصفحة.
(٢) نفس المصدر والصفحة.

على أن يترك الوفد المفاوضة برمتها للوزارة «إن هذا تناقض لا أفهمه» وأنه لا يتعاون «إلا إذا كانت الوزارة تتفاوض على شروطه وكان المفاوضون من الذين وثقتم بهم ثقة تامة»[1].

* * *

روى لنا الأستاذ العقاد عن الاجتماع الأخير بين سعد باشا وحسين باشا رشدي الذي كان مشتركًا مع عدلي باشا في مفاوضة سعد باشا، إلا أننا لم نجد فيما استعنا به من مصادر من يروي لنا عن وقائع الاجتماع الأخير بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا أو تاريخ هذا الاجتماع. على أي حال فالأمر لا يستلزم جهدًا كبيرًا لمعرفة حقيقة الأمر. فالثابت أنهما حضرا معًا حفل ١٩ أبريل في فندق شبرد والثابت كذلك أن سعد غير موقفه في حفل السيدة زينب يوم ٢٢ أبريل بإعلانه الشروط الأربعة لأول مرة.

إذن نستطيع أن نقرر أن انهيار العلاقة بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا واندفاعها إلى نقطة اللاعودة جاء غالبًا يومي ٢٠ و٢١ أبريل. والثابت أن سعد باشا أدلى بحديثه المشهور لداود بركات رئيس تحرير الأهرام الذي أعلن فيه خلافه مع عدلي باشا يوم ٢١ أبريل[2] مما يرجح أن الاجتماع الأخير جرى يوم الأربعاء ٢٠ أبريل سنة ١٩٢١ حيث وضَح أنهما لن يتفقا ومن ثم قرر سعد باشا بدء الحرب العلنية فاستدعى إليه داود بركات ليبدأ المعركة من الأهرام.

ولا نحتاج كذلك إلى شهود أو محضر اجتماع لنعرف سبب انهيار العلاقة، سعد زغلول باشا أصر على رئاسة وفد المفاوضة وعدلي يكن باشا أصر على رئاسة وفد المفاوضة... فانشطرت أمة!

* * *

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣١٧-٣١٨.
(٢) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٠٢.

مبارزة في الأهرام

توجه داود بركات يوم الخميس ٢١ أبريل سنة ١٩٢١ إلى بيت الأمة لإجراء حديث مع سعد باشا حول الخلاف الذي «شجر بينهما». ورغم أن جبرائيل تقلا صاحب جريدة «الأهرام» وداود بركات رئيس تحريرها كانا في قرارة نفسيهما من أنصار سعد باشا ومؤيديه[1]، فإن بركات باشا توجه إلى عدلي باشا بعدها ليدلي برد ولتكون أول مرة يكشف فيها الرجل عن الخلاف من وجهة نظره، بعد أن انفرد سعد باشا بالأضواء منذ عودته. ونشر الحديث السعدي في الأهرام يوم ٢٣ أبريل والرد العدلي يوم ٢٥ أبريل، على أن الأمر تطور وتصاعدت الأحداث حين رد سعد باشا على حديث عدلي باشا في خطابه المشهور الذي ألقاه في حفلة شبرا يوم ٢٥ أبريل، وتستمر المبارزة العلنية فيصدر عدلي باشا بيانًا يوم ٥ مايو ١٩٢١ يرد فيه على خطاب شبرا.

ولا يخلو مرجع يؤرخ لتلك الفترة لا يسجل تلك الوثائق الأربع نصًا أو إجمالاً. والحقيقة أن قراءتنا لهذه الوثائق كانت واحدة من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إجراء هذه الدراسة. فحين تقرأ حجج سعد باشا تقتنع بأنها حجج دامغة وأن الحق معه دون منازع، وتقلب الصفحات لتقرأ رأى عدلي باشا في نفس النقاط فيصيبك نفس التأثير، فللرجل آراء سديدة ومنطقية تجعلك تقتنع بأن الحق معه بلا ريب!

نفرض أن هذا الخلاف بين سعد باشا وعدلي باشا قد نشب في أحد الأنظمة الديمقراطية في عصرنا هذا، عصر القنوات الفضائية والإنترنت وسائر الوسائط

(١) الدكتور إبراهيم عبده: جريدة الأهرام، تاريخ مصر في خمس وسبعين سنة ص ٤٧٣.

الإعلامية واسعة الانتشار، علام يكون الحال؟ في الغالب كانت ستعقد مناظرة سياسية علنية كتلك التي تجري في المعارك الانتخابية المهمة بين المتنافسين، يعرض فيها كل من الطرفين وجهة نظره ثم يسمح للآخر بالرد ثم يعقب الأول ثم يعقب الثاني وبذلك يكون كل من الطرفين قد أتيح له عرض رأيه والتعقيب على رأى مُناظره.

ولم لا؟ سنحاول في هذه الفقرة أن نقيم مناظرة سياسية على طراز سنة ٢٠٠٧ بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا حول نقاط الخلاف التي قامت بينهما في ربيع سنة ١٩٢١. فلن نثبت الوثائق الأربع الواحدة تلو الأخرى كما دأبت المصادر المختلفة، بل سنثبتها بترتيب تحليلي كما قرأناها المرة بعد المرة، فنبدأ برأي سعد باشا في كل نقطة كما نشر في «الأهرام» ثم نتبعه برد عدلي باشا على نفس النقطة بنص حديثه في «الأهرام»، يتلو ذلك رد سعد باشا على غريمه في شبرا ثم أخيرًا رد عدلي باشا في بيانه.

وقد أثبتنا المصدر الذي نقلنا عنه الوثائق الأربع ومكان كل عبارة أوردناها وفق القواعد العلمية السائدة وليسهل على القارئ العودة إليها إن شاء. وحتى نحاكي ما يتم في المناظرات السياسية الحديثة في هذا الإدماج التحليلي، لن نتقيد بالترتيب الذي وردت به الإجابات في تلك الأحاديث والخطب، بل سنعيد ترتيبها حسب الموضوع، ولكننا سنتقيد تمامًا بما قال كل طرف وما قدر أن به شرحًا مقنعًا لوجهة نظره.

* * *

ولنبدأ كما اعتدنا بسعد باشا، الذي أعلن في بداية المناظرة أنه «لم يتم حتى الآن أي اتفاق بين الوفد والوزارة»[1]. أما عدلي باشا فبدأ كعادته محاولًا تجنب الصدام ما أمكن بقوله إنه إذا كان يجيب على هذه النقاط «فليس ذلك رغبة في إثارة مناقشة صحفية، بل لأبين للرأي العام خطة الحكومة فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة»[2].

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٢١.
(٢) نفس المصدر ص٣٢٤.

بعد ذلك يحاول سعد باشا أن يدرأ تهمة الأطماع الشخصية عن نفسه وأنه لا يهتم إلا بالرئاسة فيعلن أن شروطه «للآن لم يتقرر شيء فيها جميعًا. والقول إن الوزارة قبلتها ما عدا الشرط الأخير لهو قول في غير محله لأنا لم نتفق مع الوزارة على شيء منها» [1]، ثم يقرر أنه لا يرى «بأسًا من التكلم عن تلك الشروط»[2].

وتبدأ المناظرة بلب المسألة وجوهر المفاوضة بين الطرفين المصري والبريطاني، فيعلن سعد باشا أن الشرطين الأولين أن تكون مهمة المفوضين هي «أولا الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاءً تامًا صريحًا»، والشرط الثاني «الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً دوليًا» ومراعاة تحفظات الأمة على مشروع اللورد ملنر[3].

هلا كان هناك خلاف على هذه المبادئ المهمة فيما بين الرجلين؟ هلا رد عدلي باشا باعتراض أو حتى عدم اتفاق ولو جزئي حول هذه النقاط أو بعض منها؟

فلنقرأ رد عدلي باشا «كان جوابي له (لسعد باشا) على النقطتين الأولى والثانية أن ما يطلبه خاص بهاتين النقطتين داخل في برنامج الوزارة، إذ إن إلغاء الحماية الذي ورد في هذا البرنامج لا يحتمل أن يكون له معنى آخر غير معنى الإلغاء التام الصريح ليس فقط بين مصر وإنجلترا، بل إزاء الدول الأخري أيضًا، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك استقلال لا شك فيه إلا إذا كان محققًا في الداخل والخارج».

«وأما التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر فإننا لم نغفلها، في برنامجنا بل أعربنا عن عزمنا الأكيد على تحقيقها وذلك بقولنا في برنامجنا أننا سنعمل في أداء مهمتنا مسترشدين بما رسمته إرادة الأمة»[4].

هكذا وضح جليًا أنه لم يكن يوجد أي خلاف بين الرجلين على لب الشأن ومحور القضية؛ الرجلان يؤكدان أن إلغاء الحماية يجب أن يكون تامًا ولا يرون بدًا من أن يكون الاستقلال كاملاً، لذلك تلاحظ أن سعد باشا لم يعقب في خطبة شبرا على رد

(١) عبد الرحمن فهمى بك: نفس المصدر ص٣٢٢.
(٢) نفس المصدر ص٣٢١.
(٣) نفس المصدر والصفحة.
(٤) نفس المصدر ص٣٢٥.

عدلي باشا في «الأهرام» على هذه النقطة.لم يحدث أخذ ورد حول هذا الموضوع، لأنه لا خلاف حوله. طرف عرض رأيه والطرف الثاني أمّن عليه.

مفارقة غريبة أن يحدث كل هذا الخلاف وتقع كل هذه الفرقة بين رجلين يتفقان تمام الاتفاق حول الهدف والمرام!

* * *

نأتي لشرط آخر من شروط زعيم الأمة وهو ضرورة «إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة الصحافية قبل الدخول في المفاوضات»[1]. ويرد عدلي باشا مدافعًا عن وزارته بأنها «قد صرحت في برنامجها بأن ذلك من أعز أمانيها وهي قد مضت في تحقيق هذه الأمنية ومهدت السبيل للرجوع إلى القوانين العامة فيما يتعلق بحفظ النظام. ولا شيء أدعى إلى تحقيق هذه الغاية من المحافظة على الهدوء والسكينة واحترام حرية الآراء»[2]. وواضح من الرد أن المظاهرات كانت قد بدأت تتزايد مهاجمة لعدلي باشا ومؤيده لغريمه على نحو جعل مركزه يزداد حرجًا مع كل مظاهرة!

ولذا يرد سعد باشا من شبرا متهكمًا ثم متحديًا «اسمعوا يا سادتي ما قال: قال إنه لا شيء أدعى إلى تحقيقه من المحافظة على الهدوء والسكينة واحترام حرية الآراء. غريب جدًا من رئيس الوزارة أن يقول إن الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة هي سبيل احترام الآراء. غريب أن يقول إنه للحصول على هذه الحرية يجب المحافظة على الأحكام العرفية وعلى مراقبة الصحافة. عيب أن تكون المراقبة على الصحافة من أسباب احترام حرية الآراء، كأنه يجب أن نستمر تحت يد الأحكام العرفية حتى لا يكون هناك ضغط على الآراء

هـذا كـلام لـه خبـيء   معناه ليسـت لنا عقول

إن كانوا يريدون حقيقة إلغاء الأحكام العرفية والمراقبة على الصحافة فليلغوها حالاً، ولكنهم إنما يستبقون الرقابة على الصحافة لتنشر ما يتفق مع آرائهم وتمتنع عن

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٢١.
(٢) نفس المصدر ص٣٢٦.

نشر ما يخالفها. هذا مخالف لما وصفوه في بيانهم من أنهم يتمشون مع إرادة الأمة»[1].
وسيعود سعد إلى تلك النقطة ليثبت أن المسألة ليست مطالبة برئاسة شخصية.

ونقترب أكثر من الشروط الساخنة التي جرى حولها الخلاف، ولنبدأ بالثُلث الأسهل من الشرط الأصعب، المرسوم السلطاني. يقول سعد باشا «إني لا أستطيع أن أؤيد أي مصري يدخل في المفاوضة إذا لم تحدد مهمته بالمرسوم السلطاني على الوجه الذي تقدم حتى أكون واثقًا بأن الغاية التي يسعي إليها هي غاية الأمة»[2].

ويرد عدلي باشا «أنني أظهرت لسعد باشا استعدادي لأن أبين الأغراض التي ذكرها بهاتين النقطتين (الشرطين الأولين) في التقرير الذي سأرفعه إلى عظمة السلطان بطلب تعيين المفوضين الرسميين ولأن أصرح فيه بأن الوزارة متفقة مع الوفد على أن تلك الأغراض هي التي يجب على المفوضين العمل لتحقيقها، ثم أوضحت بأن هذا التقرير ينشر في الجريدة الرسمية مع المرسوم الذي يصدر بتأليف هيئة المفوضين. أما ما يطلبه سعد باشا أن يكون تعيين مهمة المفوضين الرسميين بمرسوم سلطاني فإن هذا يتنافر تنافرًا كليًا مع التقاليد الدستورية لأن مسئولية الخطط السياسية يجب أن تتحملها الوزارة وحدها»[3].

لكن سعد باشا يعاود الهجوم في شبرا قائلاً « أظنكم قرأتم حديث عدلي باشا يكن الذي نشر اليوم في جريدة الأهرام. فالوزارة لا تريد أن يصدُر منشور سلطاني يحدد مأمورية المفاوضين الرسميين واحتجت في ذلك بقول يخالفها فيه كل مطلع على أصول القانون وهو أن التقاليد الدستورية تتنافر تنافرًا كليًا مع تحديد المأمورية بمرسوم سلطاني. وإني أخالفهم مخالفة كلية في هذا القول لأن هذه المأمورية أهم مأمورية يرتبط بها مستقبل البلاد وما دام المتفاوضون الرسميون يجب أن يعينوا بمرسوم سلطاني فيجب إذن أن يكون تحديد مأموريتهم في هذا المرسوم نفسه لأن عظمة السلطان هو المختص بتعيين المفاوضين فهو المختص بتحديد مأموريتهم.

(١) نفس المصدر ص٣٣٠.
(٢) عبد الرحمن فهمى بك: نفس المصدر ص٣٢٣.
(٣) نفس المصدر ص٣٢٥.

وتحديدها من جهة أخرى لا يكون له قوة مطلقا. ومتي كان المرسوم السلطاني موقّعًا من رئيس الوزارة والوزراء فإنهم يكونون هم المسئولين عنه. لأن عظمة السلطان فوق كل مسئولية. هذه القاعدة يعرفها كل عالم بالقانون وأصوله فزعم رئيس الوزارة بأن تحديد المأمورية بمرسوم سلطاني مخالف للتقاليد الدستورية في غير محله ولا أشاركه فيه. ولا يجرؤ أي متشرع أن يشاركه فيه مطلقا. الأمر ليس بهين حتى يقبل الإبهام. الأمر أمر أمة بتمامها. الأمر هو تعيين مهمة المفاوضين الذين طلب إلى عظمة السلطان أن يعينهم فيجب أن يكون المرسوم مشتملا على تحديد مأموريتهم وإلا كان الأمر قابلاً للتلاعب والتلاعب لا أقبله مطلقا»[١].

ويأتي رد عدلي باشا على هذه النقطة ثانية في بيان ٥ مايو فيعلن أنه عرض «الأمر على عظمة مولانا السلطان فصدر نطقه الكريم لي بتأليف وفد المفوضين الرسمي تحت رئاستي. وتنفيذًا لهذا النطق السامي ستعرض الوزارة على عظمته التقرير المبين لمهمة المفوضين وأسمائهم لاستصدار أمره الكريم على ذلك»[٢].

لم يكن هذا الأمر بصعب الاتفاق عليه فيما نعتقد لو كان بين الطرفين ثقة ورغبة صادقة في التعاون، فسعد باشا يريد أن يرتبط وفد المفاوضة بأهداف محددة حتى لا يعود باتفاق يغبن حقوق مصر مغلف بعبارات براقة. وعدلي باشا يرى أن التقاليد الدستورية في الأنظمة الملكية الحديثة تمنع الملك -أو السلطان في حالة مصر آنئذ - من أن يتدخل في شئون الحكم. وفي الاقتراح الذي اقترحه عدلي الحل، وهو أن يوجه رئيس الوزارة خطابًا إلى السلطان بطلب تشكيل وفد المفاوضة يتضمن تلك الأهداف المحددة ويرد السلطان بالقبول والتكليف فيكون الجميع ملتزمين بهذه الأهداف ولا يمكنهم الحياد عنها. وسنرى بعد حين أن ذلك بالفعل ما قام به عدلي باشا حين انفرد بالأمر بعد أن استحال الاتفاق مع سعد باشا.

* * *

ونقترب أكثر من النقاط الساخنة، ونأتي للثلث الثاني في الترتيب من حيث الصعوبة

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٣٢٩.

(٢) نفس المصدر ص٣٤٦.

من الشرط الرابع، فنجد سعد باشا يصر على «أن تكون غالبية المفوضين الرسميين للوفد»[1].

ويدفع عدلي باشا برد منطقي سلس «المسألة ليست مسألة تحقيق أغلبية لجانب على آخر فإننا لا نمضي لمفاوضة إنكلترا في تقرير مستقبل مصر أحزابًا وشيعًا، بل يجب أن نمضي متفقين على خطة واحدة متشبعين بمبدأ واحد وما دام الأمر كذلك فإنه يكون من السهل جدًا الاتفاق على الأشخاص الذين تتألف منهم هيئة المفوضين»[2].

بيد أن سعد باشا محامٍ وله في الحجج والمقارعة باع طويل، تجده يرد متهكمًا «كلام جميل جدًا. ولكن رئيس الوزارة فاته أن الوفد المصري ليس شيعة فيكم ولا حزبا منكم، بل وكيلكم أجمعين فإذا ما طلب أن تكون له الأغلبية فإنما ذلك ليتحقق أن تكون الأمة التي يمثلها الوفد ممثلة في المفاوضين تمثيلاً حقيقيًا»[3].

* * *

ونأتي للبؤرة الساخنة الملتهبة... رأس الأفعى في هذا النزاع... الخلاف الذي شطر الأمة وفتت لُحمَتها... أرض المعركة التي اختارها سعد زغلول... «لمن تكون الرياسة»!؟ وعلى طريقة الحروب في العصور القديمة يطلق سعد زغلول قذيفة بدء المعركة على صفحات «الأهرام» فيشترط «أن تكون رئاسة الهيئة المفاوضة من الوفد»[4]، أو بصراحة له شخصيًا. وقد انقسم الخلاف في هذه المسألة إلى شقين، شق اختصاص الرئيس وشق التقاليد المرعية، وقد بدأ المتناظران بالشق الأول، وسأل داود باشا بركات سعد باشا إن كان الوفد يرى أهمية لمسألة الرئاسة.

وبالطبع أجاب سعد باشا بالتوكيد والإصرار معللاً بأن «الوفد هو المسئول أمام الأمة عن المفاوضات ونتيجتها فيجب حتمًا أن يكون بيده إدارتها حتى يتصرف فيها

(١) نفس المصدر ص٣٢١.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٣٢٦.

(٣) نفس المصدر ص٣٣٠.

(٤) نفس المصدر ص٣٢١.

بإبداء كل ما يراه صالحًا ويوصلها ويقطعها على حسب الأحوال ولا يتمكن من ذلك إذا كانت الرئاسة بيد غيره»[1].

ولا ريب أن أسلوب سعد زغلول في السيطرة ينضح في كلامه، ويقتنص عدلي الفرصة ليباهي بأسلوبه القائم على العمل الجماعي، فيرد بأنه لا يقول «بما قال به سعد باشا ولا أذهب إلى الحد الذي ذهب إليه من أن لرئيس المفوضين إدارة المفاوضات حتى يتصرف فيها بإبداء كل ما يراه صالحًا ويصلها ويقطعها على حسب الأحوال. فإن التصرف بالمفاوضات ووصلها وقطعها لهو بالبداهة من حق الهيئة لا حق الرئيس بمفرده فإذا كان طلب سعد باشا الرئاسة هو لتمكينه من هذا الحق فلا معنى إذن لاشتراك أحد معه في المفاوضات»[2].

وفي شبرا يدافع سعد باشا عن موقفه في المعركة التي اختار أرضها وحدد ساعة قيامها «أما عن الرياسة فقد أجابوا بجواب لا مبرر له. إن الرياسة لم تطلب لغاية شخصية ولا إرضاء لشهوة في النفس فإن الضعيف الماثل أمامكم قد أحللتموه محلا ليس فوقه محل المؤمل وإني أشعر بكل ما فيَّ من قوة أن هذه المنزلة لا يزيد فيها أن أكون رئيسًا لعدلي ورشدي ما دمت متشرفًا بتفضلكم عليَّ بأني رئيسكم. ولكن صحبي وأنا اشترطنا هذا الشرط لأن عليه معولاً في المفاوضات الرسمية، فإن الرئيس له أن يدير المفاوضات بمعنى أنه يتكلم مع الفريق الآخر ويتلقى الدعوة ويجيب عنها وله وصل المفاوضات أو قطعها لا برأيه وحده، بل برأي الأغلبية التي اشترطها الوفد أن تكون له ليعتمد عليها في القطع والوصل. فاشتراط الأغلبية هو لهذه الغاية»[3].

ونعود لحديث سعد باشا في «الأهرام» حيث أثير الشق الثاني من معضلة «لمن تكون الرئاسة»، وقد أثار داود بركات باشا المسألة فسأل سعد باشا «ولكن هذا ليس منطبقًا على التقاليد المرعية؟»[4]. وواضح طبعًا أن بركات باشا على علم تام بالموضوع وهو يثير الأسئلة التي يروم الطرفان الخوض فيها حتى يخرج الحديث كاملاً يشمل كل النقاط.

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٣٢٢.
(٢) نفس المصدر ص٣٢٦.
(٣) عبد الرحمن باشا فهمي: نفس المصدر ص٣٣١.
(٤) نفس المصدر ص٣٢٢.



سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا في واحد من آخر لقاءاتهما... كانت قراءتنا لحجج ودفوع كل منهما واحدة من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إجراء هذه الدراسة؛ فحين تقرأ حجج سعد باشا تقتنع بأنها حجج دامغة وأن الحق معه دون منازع، وتقلب الصفحات لتقرأ رأي عدلي باشا في نفس النقاط فيصيبك نفس التأثير، فلكل من الرجلين آراء سديدة ومنطقية تجعلك تقتنع بأن الحق معه بلا ريب!

والصورة في حديقة قصر سماحة الشيخ عبد الحميد البكري في حفل الشادي الذي أقامه علماء الأزهر تكريمًا لسعد باشا يوم ١٤ أبريل ١٩٢١ . ترى إلى يسار سعد باشا أسقفين نائبين من غبطة البطريرك وإلى يمينه مرقص حنا باشا فعبد الله وهبي باشا (والد الفنان يوسف بك وهبي) فمدحت يكن باشا فجعفر فخري بك فسينوت حنا بك فإبراهيم سعد باشا فحسين رشدي باشا وورائه أحمد الشيخ بك والأستاذ المكباتي ثم عدلي يكن باشا وورائه عبد الستار الباسل بك وإلى يمينه الأمير عزيز حسن فحمد الباسل باشا (الصورة نشرت على صفحتين).

وواضح كذلك أن سعد باشا جاهز بذخيرته وقد بدأ هو المعركة فأطلق الرد قائلاً « أي التقاليد تريدون؟؟ إن لكل بلد تقاليده الخاصة به ولم يقع لمصر حادث كالحادث الذي نحن بصدده حتى تكون لنا فيه تقاليد سابقة يرجع إليها ويقال بالتمسك بها. إن حادثتنا نادرة في بابها ولصاحب السلطان أن يجري فيها طبقًا لما تقتضيه المصلحة. وما دامت سلطة المفوضين تمنح من السلطان والأمة فما المانع الذي يمنع عظمة السلطان من أن يعهد بهذه الرئاسة لمن كملت ثقة الأمة به».

«فإذا منحها عظمة السلطان للوفد. فمن ذا الذي يتضرر من ذلك وينتقده؟ أهم الإنكليز وليس لهم في ذلك شأن كما صرحوا؟؟ أهي الأمة المصرية وهي تود بل تحتم أن تكون الرياسة من الوفد ونائبها ومحل ثقتها؟ فمن يكون له بعد ذلك الحق في الشكوى؟؟»[1].

ولم يخرج رد عدلي باشا عما أثاره داود باشا بركات من نفسه مع سعد باشا، مسألة التقاليد. فجاء رده عن «طلب الرئاسة فقد أبنت عنها لسعد باشا أن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضة سياسية ولا يكون هو رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده»[2].

ومن شبرا يطلق سعد زغلول مدفعيته: «هذا تهجم على التقاليد كما تهجموا على الحقائق القانونية فيما يختص بالمرسوم السلطاني الذي تكلمت عنه. ما هذه التقاليد؟ لكل بلد تقاليدها فهل من تقاليد مصر ما يمنع أن عظمة السلطان يعطي الرئاسة لمن يشاء؟؟ كلا ثم كلا. هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة فلا اعتبار لها»[3].

ويعقب عدلي باشا بالتكرار والتأكيد «أن التقاليد السياسية في جميع البلاد لا تسمح بحال من الأحوال أن يدخل رئيس حكومة في مفاوضة سياسية ولا يكون رئيس الهيئة الرسمية التي تتولاها من قبل بلاده»[4].

---

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) نفس المصدر ص٣٢٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٣٣١.

(٤) نفس المصدر ص٣٤٥.

ويدفع سعد باشا بأنه «إذا صح في البلاد الأوربية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائمًا فلا يصح ذلك في مصر مطلقًا بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصددها. فإن مصر ليس بلدًا دستوريًا ووزارته لا ينتخبها الشعب بل هي معينة من طرف الحاكم. فلا يمكنها أن تدعي أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة. فهي معينة من عظمة السلطان، بل وأجاهر بالحقيقة- المندوب السامي أيضًا. هذا ليس سرًا بل هو معلوم للجميع وحقيقة ثابتة. فالوزارة في مصر لا تمثل الأمة لا حقيقة ولا حكمًا»[1].

ويصر عدلي باشا: «أما القول بأن مصر ليس لها تقاليد في هذا الصدد فلا وجه له إذ أن مصر وهي ساعية في أن تكون في عداد الدول المستقلة لا يجوز لها أن تبتدع بدعة تخالف بها تقاليد تلك الدول التي تريد هي أن تكون في مصافها»[2].

* * *

وتتصاعد المعارك حين يشدد سعد باشا هجومه ليس فقط على عدلي باشا يكن، بل وعلى السلطان فؤاد كذلك: «ومتى كان المرسوم السلطاني ممضي من رئيس الوزارة والوزراء فإنهم يكونون هم المسئولين عنه. لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم»[3].

وبعد أن أكد عدلي باشا لسعد باشا أن حكومته «لا تستطيع إجابته إلى هذا الطلب محافظة منها على كرامة الحكومة»[4]، يدافع بأن النظرية التي رد بها سعد باشا «إن

---

(١) نفس المصدر ص٣٣١-٣٣٢.

(٢) نفس المصدر ص٣٤٥.

(٣) راجعنا هذه الخطبة في خمسة مصادر (أحمد حافظ عوض بك: تحية الرئيس في منفاه ص٤٧، أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد، ج ٢ ص٦٧، فخري عبد النور بك: مذكرات فخري عبد النور ص ١٢٨، عبد الرحمن فهمي بك: مذكرات عبد الرحمن فهمي ج٣ ص٣٣٢، مؤسسة الأهرام: ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩ ص٤٩٧)، فوجدنا أن هذه العبارة وردت في اثنين منها فقط هي أحمد حافظ عوض بك: تحية الرئيس في منفاه ص٤٧ ومؤسسة الأهرام: ٥٠ عامًا على ثورة ١٩١٩ ص٤٩٧ ونقلها محقق مذكرات عبد الرحمن فهمي بك عن الأهرام. وقد رأينا تحقيقها لأهميتها من حيث كونها أول هجوم عنيف من سعد باشا على السلطان. ويبدو أن شفيق باشا وفخري بك رأوا حذفها مجاملة للسلطان.

(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٤٥.

سلم بها أدت حتمًا إلى استحالة كل مفاوضة رسمية بين مصر وبريطانيا العظمى أيا كان المفاوضون ما دامت السلطة المصرية التي تكسبهم الصفة الرسمية هي التي تستمد منها الوزارة سلطتها»[1].

ويمضي سعد باشا في القصف العنيف على عدلي باشا يكن ويطعنه طعنة عنيفة يتألم لها هذا: «ليس لمصر وزارة خارجية الآن[2] وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعي أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسًا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الإنكليزية. فرئيس الوزارة ليس إلا موظفًا من موظفي الحكومة الإنكليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية إنكلترا حرًا في الكلام لأنه مدين له بمركزه. فإذا طلبنا الرياسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرًا مرتكزًا على قوة تهاب شيئًا مطلقًا في المطالبة بحقوقها وهي قوة الأمة. لا أن يكون مرتكزًا على قوة مستمدة من الحكومة الإنكليزية لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه أي بين الحكومة الإنكليزية وبين... الحكومة الإنكليزية أيضًا».

«ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن عليكم ولكني رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الإنجليزية فقلت للورد ملنر في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ من الذي يعين المفاوضين المصريين؟ فأجاب: الحكومة المصرية. فقلت إذًا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس[3]. قلنا في غير هذا المكان: إذا عينت الحكومة رئيسًا من غير الحكومة فمن ذا الذي يشكو هذا التعيين؟

(١) نفس المصدر والصفحة.

(٢) ألغيت وزارة الخارجية في مصر مع إعلان الحماية البريطانية عليها سنة ١٩١٤.

(٣) بمراجعة وقائع تلك الأيام كما جاءت في مذكرات كامل بك سليم نجد أن سعد باشا لم يلتق بملنر يوم ٢٥ أكتوبر، وأقرب لقاء لذلك التاريخ هو جلسة الإثنين ٢٣ أكتوبر ١٩٢٠ (محمد كامل سليم بك: صراع سعد في أوربا: المرجع السابق ص١٥٤-١٥٨). الأهم أن كامل سليم لم يذكر شيئًا عن هذا السؤال في تسجيله لوقائع الجلسة كما أملاها عليه سعد باشا عند عودته. من ناحية أخرى صار تعليق «جورج الخامس يفاوض جورج الخامس» واحدًا من تعبيرات سعد باشا الشهيرة مثل «نبتت فكرة» و«وزارة خادعة أو مخدوعة» وغيرها.

نبئوني !! خبرونى!! أهي الحكومة الإنجليزية وقد أعلنت أنه لا شأن لها في تعيين المفاوضين المصريين. أم هي الأمة المصرية وهي تصيح صباح مساء بأن لها رئيسًا آخر غير رئيس الحكومة وتقول لا مفاوض إلا الوفد ولا وكيل إلا الوفد ولا رئيس للمفاوضة إلا الوفد؟؟»(١).

وفي رده يظهر عدلي باشا ألمه من أن يوصف بمثل هذه الأوصاف الجارحة ويستخدم أسلوبًا أكثر حدة «ومما يؤسف له أنه (أي سعد باشا) استعمل في التدليل على هذه النظرية عبارات جارحة لعواطف من مدوا يدهم إليه (يقصد نفسه بالطبع) لا تبررها أية ضرورة إذ زعم أن رئيس الوزارة ليس إلا موظفًا من موظفي الحكومة الإنكليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية إنكلترا حرًا في الكلام لأنه مدين له بمركزه. على أنه يجب أن يعلم هو وغيره أنني لست موظفًا إنكليزيًا وأن ليس وزير خارجية إنكلترا رئيسًا، لي بل إني رئيس حكومة مصر قبلت هذا المركز لأقوم فيه بالواجب عليَّ لوطني بحرية لا يحدها أي اعتبار من الاعتبارات. وكيف لا أكون حرًا في الدفاع عن مصالح بلادي أمام وزير خارجية إنكلترا وأنا الذي صرحت في بيان وزارتي الرسمي أنني لم أقبل هذا المركز إلا للمطالبة بإلغاء الحماية وتحقيق الاستقلال للبلاد»(٢).

وفي نهاية المناظرة دائمًا يسأل من يديرها كل من الطرفين أن يقول كلمة أخيرة يلخص بها موقفه، سعد باشا قال «إذا فاوضت الوزارة على غير شريطة الوفد أي بغير مرسوم سلطاني تتعين فيه مهمتها تعيينًا دقيقًا كما بينت لك ذلك فيما تقدم فإن الوفد لا يؤيدها. بل لا يمكنه تأييدها أيضًا إذا عين للمفاوضة من لا يكون حائزًا الثقة الأمة حيازة تامة»(٣).

أما عدلي باشا فقد قطع في الأهرام بأن «هذا هو رأى الحكومة» أي لا رجعة فيه، لكنه بأسلوبه السياسي الهادئ يعود فيؤكد أن «الحكومة لا تزال تأمل أن يشترك الوفد معها في المفاوضات»(٤).

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٣١-٣٣٣.

(٢) نفس المصدر ص ٣٤٥.

(٣) عبد الرحمن فهمى بك: نفس المصدر ص٣٢٣.

(٤) نفس المصدر ص٣٢٦.

ويعود مدير المناظرة لسعد باشا فيقول «هذا أمر لا نقبله مطلقًا». ويرد عدلي باشا «نظرًا إلى أن الخطة التي انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه فقد قررت الوزارة السير في عملها الذي أخذته على نفسها»[١].

هكذا انشطرت أمة!

* * *

عرضنا هذه الأحاديث مدمجة حتى نضاهي الحجج ونقارن البراهين لنوفي المحور المنطقي للدراسة حقه، بيد أن هناك المحور التاريخي لها والذي يوضح تسلسل الأحداث الذي لا يمكننا أن نغض عنه الطرف، ولذا - وطبعًا دون أن نكرر ما أوردناه من نصوص- سنعرض مرة أخرى لهذه الأحداث الأربعة في سياقها التاريخي من منظور تأثيرها على تطور العلاقة بين سعد وعدلي وبلوغها حد الانهيار التام.

ويمكن القول بأن جريدة «الأهـرام» قد شهدت على صفحاتها بداية خروج الخلاف من الحجرات المغلقة إلى الشوارع، حين أعلن كل طرف رأيه، والأهم حين أعلن أنه سيمضي في طريقه وحده. وكان سعد باشا قد بادر باستدعاء داود باشا بركات الذي قال بأن «الرئيس تفضل وأجرى معه المقابلة والزوار في منزله يزدحمون وهم بين جالس يحادثه وآخر ينتظره»[٢]! قامت الدنيا ولم تقعد بعد نشر الحديث وبدأت المظاهرات في الشوارع تتخذ لونًا عدائيًا للحكومة القائمة ورئيسها، وبعد أن كان الهتاف بحياة وزارة الثقة والوفد المصري، أيقن الرأي العام أن الاثنين ضدان وأن عليهم ترجيح كفة على أخرى وتأييد طرف دون آخر. ولم يكن الخيار الجماهيري صعب ولم يتردد الشارع المصري في اتخاذ قراره، فخرجت المظاهرات تهتف «لا رئيس إلا سعد، ولا مفاوض إلا سعد، سعد رئيسك يا عدلي»[٣].

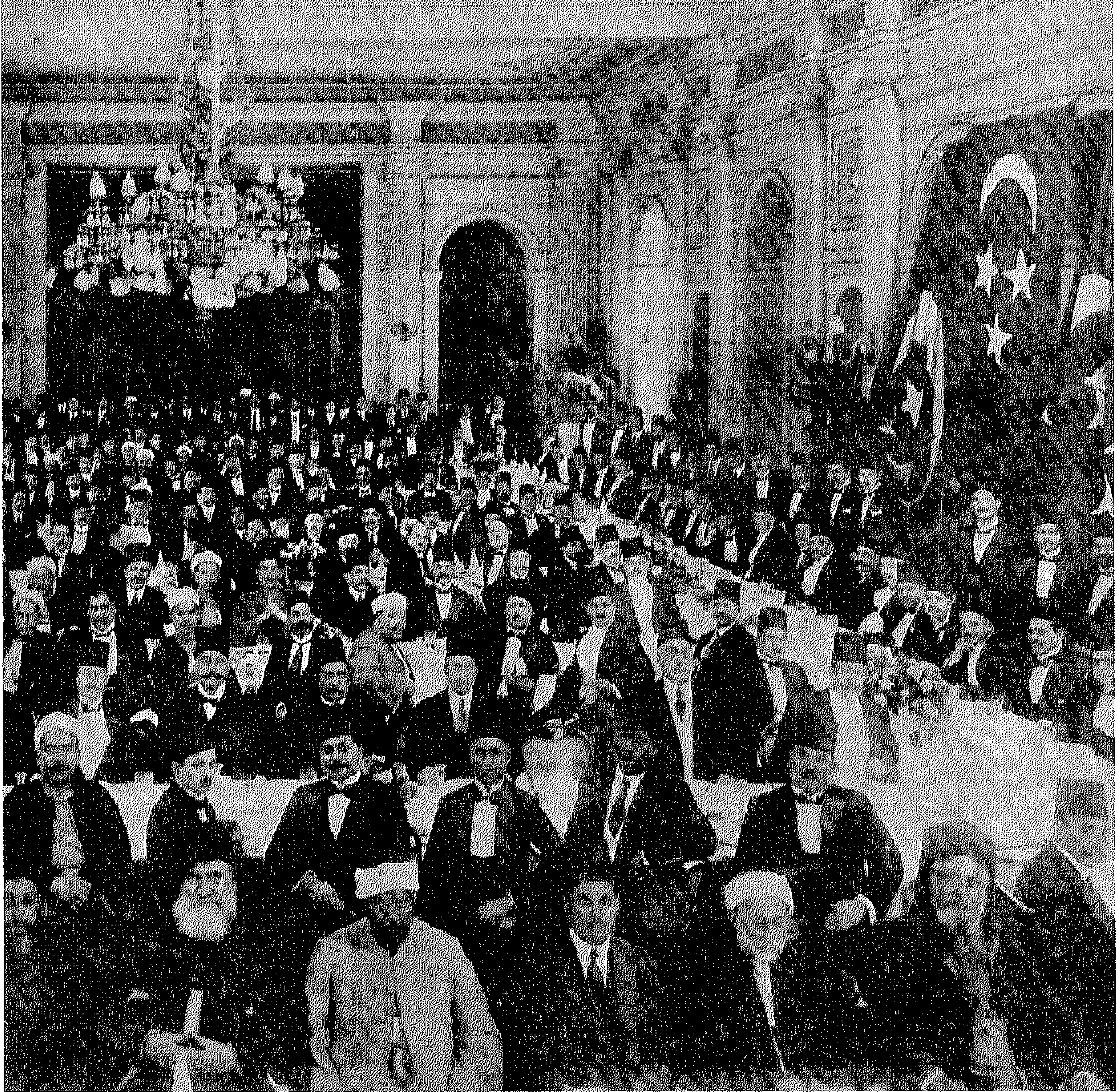
كذلك تكمن أهمية هذا الحديث في أنه إحدى الوثائق القليلة التي سجل فيها عدلي باشا رأيه، فالذين كتبوا من الفريق العدلي سجلوا وجهات نظرهم هم ولم

---

(١) نفس المصدر ص٣٤٦.

(٢) الدكتور يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة، المرجع السابق ص٢١٢.

(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٦١.



واحدة من حفلات تكريم سعد باشا في فندق شبرد، وهو جالسا في الصدارة تحت العلم وعن يساره إبراهيم باشا سعيد وعدلي باشا يكن ومحمد سعيد باشا وأحمد زيور باشا ومحمد محمود باشا... كان مبدأ تبوء شخص لا يحمل أي صفة رسمية مرتبة أرفع من مرتبة رئيس الوزراء أمر مقصور على سعد زغلول دون سواه؛ فليس له في تاريخنا المعاصر نظير وقع قبله أو جاء بعده. وتراه هنا وعن يمينه رشدي باشا.

يسجل أحد أحاديث لعدلي باشا تشرح وجهة نظره كما فعل كامل سليم بك مع سعد باشا مثلاً.

بقيت جملتان مهمتان في حديث عدلي لابد من التوقف عندهما في هذا المقام، فقد ذكر بمظاهر الابتهاج التي قامت وقت تشكيل الوزارة[1]. والكلام واضح لا لبس فيه، فعدلي باشا يقول إنه لا يرى سببًا يدعوه لأن ينتحي جانبًا ويترك مكان الصدارة لغيره. ولو كان هذا متمتعًا بشعبية، فوزارته هو أيضًا قد حظيت بثقة الأمة وتأييدها يوم تأليفها. وسنرى في معرض تحليلنا لرد سعد باشا في الفقرة القادمة مبلغ انزعاجه من حديث عدلي باشا هذا.

الجملة الثانية التي يجب التوقف عندها هنا هي تلك التي ختم بها عدلي باشا حديثه، فبعد أن صرح بأن «الحكومة لا تزال تأمل أن يشترك الوفد معها في المفاوضات»، كان قاطعًا في أنه ماض في طريق المفاوضة ولن يبالي بشروط سعد باشا ولن يأبه لاعتراضاته وسيمضي في طريقه بسعد أو دون سعد[2].

* * *

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٢٤.
(٢) نفس المصدر ص٣٢٦.

قصف من شبرا

كان صباح يوم الإثنين ٢٥ أبريل ١٩٢١ صباحًا مشحونًا بأسباب القلق والتوتر لزعيم الأمة. بداية ظهر حديث عدلي يكن باشا على صفحات الأهرام وقرأه الناس وطالعه سعد باشا طبعًا. ألفى سعد باشا صاحبه يهاجمه لأول مرة، فمنذ عاد سعد باشا إلى مصر تصاعدت نبرة هجومه تدريجيًا على صاحبه، بيد أنه طوال نفس الفترة وحتى ذلك الصباح الذي نؤرخ له، لم يرد عدلي باشا في أي مناسبة.

ولا نعتقد أن هذا مرجعه إفراط في التسامح وجنوح إلى الوداعة من جانب عدلي باشا فحسب، بل نرى أن سببه سياسي صرف في المقام الأول. فعدلي يكن لم ينس في أي موقف أن سعد زغلول زعيم الأمة، ومن ثم فلم ير من الحكمة والصواب أن يناصبه عداءً مفتوحًا أو يدخل معه في صراع لا يعلم أحد مداه. ومن هنا كان حرصه على إجابة كل ما طلب الوفد من تسهيلات لإخراج استقبال سعد باشا في أبهى صورة (راجع فقرة استقبال الفاتحين).

من ناحيته لم يقدر سعد باشا هذه اللفتات قدرها، وقد عهدناه رجل صعب المراس لا يتأثر بالحديث الطلي ولفتات المجاملة الشخصية، أو لعله كان يقول في نفسه إن هذا حق له باعتباره زعيم الأمة. المهم أنه لم يعتد من عدلي باشا على الهجوم العلني عليه أو معارضته، ناهيك عن الإعلان عن أنه هو الآخر يتمتع بالتأييد والشعبية وأنه سيسير في طريقه سواء كان سعد معه أو يعارضه.

بعد أن طالع سعد باشا حديث غريمه في صحف الصباح كان عليه أن يجتمع بأعوان هذا الغريم، أعضاء الوفد الذي كان أغلبهم يعارضونه. في هذا الاجتماع

أفصح سعد باشا عن نيته في إعلان عدم الثقة بالوزارة في خطاب المساء. واعترض الأعضاء[1]، ولابد أن مناقشات حامية قد دارت واحتدمت فزادت من حدة الرئيس وشحذت تحفزه أكثر وأكثر.

ولكي يكتمل البناء الدرامي، يأتي رشدي باشا لمقابلة سعد باشا بعد أن خرج هذا من اجتماعه بأصحابه منفعلاً متوترًا، ويحتدم بين صديقي البارحة النقاش وتتصاعد الأزمة فينهي رشدي باشا اللقاء بقوله «هذا آخر ما عندنا. فاصنع ما أنت صانع»[2]. والأغلب طبعًا أن حديثهما الحقيقي جرى بالعامية، ولعل رشدي باشا قال «اعمل اللي انت عايزه» أو ربما قال العبارة المأثورة عند المصريين في مثل هذا الموقف «أعلى ما في خيلك اركبه»!

* * *

كانت كل هذه الأحداث المثيرة المفعمة بأسباب المجابهة ودوافع التوتر تتلاطم في خاطر سعد باشا وطوى عليها صدرًا أضحى كمرجل حانت ساعة انفجاره! وعلى هذا الحال دخل سعد زغلول باشا الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه إلى السرادق الذي أعده أهل شبرا وأعيانها في نهاية شارع أبو المعالي[3] ليشهد حفل تكريم له.

بعد تناول المرطبات والحلوى وإلقاء الخطب الافتتاحية، قام سعد باشا وبالفعل ركب أعلى خيله! فقد ألقى خطابًا تاريخيًا بلغ فيه بالحدة ذراها وبالطعن على السلطان وعلى عدلي باشا أقصى حد وأبعد مدى فوصف السلطان بأنه ممثل الحماية وأن عدلي يكن موظف إنجليزى[4] (راجع فقرة مبارزة في الأهرام)!

* * *

(١) من بيان حمد الباسل باشا الصادر في ٦ مايو ١٩٢١ وقد نقلناه عن أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١١٢.

(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٦٤. وقد استقينا ترتيب هذه اللقاءات من بيان حمد الباسل باشا المذكور.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٢٨.

(٤) جورج الخامس بالطبع هو ملك بريطانيا في ذلك الوقت.

وقد سجل الدكتور حسين باشا هيكل خطأً أن اجتماع شبرا جرى يوم ٢٨ أبريل، بيد أن المهم أنه أورد أن سعد باشا زغلول وصف عدلي يكن باشا وأصحابه بأنهم «برادع إنجليز»[١]. بيد أن كل المصادر الأخرى[٢] التي نقلت الخطاب لم تسجل هذه العبارة، اللهم إلا علوبة باشا الذي أورد أن سعد باشا قالها في خطبة شبرا[٣] ولكنه عاد وقال بعد ورقة واحدة إن العبارة جاءت على لسان العامة في المظاهرات التي كانت تسير ضد عدلي يكن[٤]!

أيكون سعد باشا قد انزلق بالفعل لهذه العبارة الفجة؟ أم أضافها البعض من قبيل المبالغة والتقطها عنهم هيكل وعلوبة، وكلاهما لم يحضر الاجتماع فأثبتاها تدليلاً على سوء نية الزعيم وتعسُّفه في استغلال تلك الزعامة.

أيًا ماكان من كل هذا، فالكل أجمع على أن خطبة شبرا كانت نقطة فاصلة أو علامة فارقة بين الرجلين، ويصفها أحمد شفيق باشا بأنها كانت «ثالثة الأثافي ونذير ضياع الآمال»[٥]! وبغض النظر عن تلك الأثافي، فالمؤكد أن خطبة شبرا قد كشفت المستور وأظهرت للرأي العام أن الخلاف بيّن وأن الفتق قد اتسع وصعب رتقه.

وبدت الآراء في سجال والناس ينحازون لطرف دون طرف، طبيعي... ألم نقل انشطرت أمة!

* * *

(١) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص١٠٢.
(٢) شفيق باشا وعبد الرحمن فهمي بك وأحمد حافظ عوض بك وفخري بك عبد النور والأستاذ الرافعي.
(٣) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٢٨.
(٤) نفس المصدر ص٢٣١.
(٥) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٧٠.

ورَم سَاق!

الوفد المصري هو وكيل الأمة في السعي لاستقلالها ومن ثم فمفاوضة الإنجليز هي من أخص خصائصه ويجب أن يضطلع بها وإلا فكيف يكون وكيل الأمة ولا يتفاوض باسمها... كلام منطقي ومقنع.

الوفد وكيل الأمة نعم، ولكن مهمته تكون أن يقوِّم ما تأتي به الحكومة، فإن رأى فيه خيرًا لموكله قبله نيابة عنه وإن رأى فيه شرًا رفضه، أما المفاوضة فهي مهمة سياسية تقوم بها الحكومة القائمة وبعدها تسقط هذه الوزارة وتأتي أخرى، ولكن يبقى الوفد وكيل الأمة مستمرًا في مهمته... كلام منطقي ومقنع!

هكذا سدر الرجلان وأنصارهما يتقارعان حجة بحجة ويتبادلان المسوغات ويدفعان بالبراهين، وكان طبيعيًا أن تشغل المسألة بالشارع السياسي المصري آنذاك بشكل واسع ومكثف، فعادة لا يوجد في هذه القضايا الشائكة رأى قاطع أو حل وحيد، بل دائمًا ما يكون هناك حلول عدة ومسارات متباينة.

لم تكن باقي شروط سعد باشا خلاف ما ذكرنا آنفًا، والدليل أن النقاش حول كل هذه النقاط توقف بعد أول جولة بينما استمر السجال قائمًا حتى النهاية حول معضلة «لمن تكون الرئاسة».

أكان ممكنًا أن يحل هذا الموضوع حلاً سياسيًا يجنب الأمة ما وقع بها من خلافات وصراعات. إذا كان عدلي باشا قد وافق على أن يلتزم بنفس الأهداف التي التزم بها سعد باشا يحاول والتزم بأن يعرض ما يأتي به على برلمان ينتخب انتخابًا حرًا، فلماذا يصر سعد زغلول باشا على أن يقوم هو بالمفاوضة؟

هل لأن سعد باشا يرى أن رئيس الوزراء الذي يعينه السلطان الذي هو بدوره ممثلاً لسلطة الحماية لا يعدو أن يكون موظفًا مرؤوسًا لوزير الخارجية البريطاني؟ وإذا كان سعد باشا معتقدًا أن السلطان ممثلاً لسلطة الحماية كما قال في شبرا، فلماذا يصر كل هذا الإصرار على أن يصدر هذا السلطان مرسومًا يعين فيه مهمة المفاوضين تعيينًا دقيقًا يلزمهم بهذه الشروط ويحول دون حيادهم عنها؟ إذا كان السلطان تابعًا للإنجليز، فبم يفيد ضمانه لشروط تنتزع ممن هو تابع لهم؟!

وأهم من كل هذا، أين كانت كل هذه الحجج الدامغة في فبراير سنة ١٩٢٠ عندما طلب سعد باشا من عدلي باشا أن يشكل وزارة برئاسته، وقال له إنه لا يريد أن يتدخل في تشكيلها ولا يوافق على أن يشارك الوفد في المفاوضات، بل تقوم بها وزارة أسماها هو بنفسه «وزارة الثقة»؟ أكان غائبًا عنه وقتها أن الحماية قائمة؟! وإذا كان السلطان في أبريل ١٩٢١ ممثلاً لسلطة الحماية، فماذا كان حاله في فبراير سنة ١٩٢٠؟! وإذا كان سعد باشا يرى أن رئيس الوزارة مرؤوس لوزير خارجية بريطانيا، فما الذي دعاه لأن يطلب من صاحبه أن يقبل هذا المنصب، ولماذا أخذ سعد باشا يحث صاحبه وقتها على أن يشكل وزارة ويغريه بأن ذلك سيجعل له في التاريخ ذكرى خالدة (راجع فقرة عهد الثقة بين الصاحبين)؟!

ما السر في تحول سعد زغلول باشا عن رأيه الأول؟ ولماذا ذهب إلى كل هذا المدى من الخصومة والعداء ليحطم رأيًا اقترحه وحلاً ألح في الأخذ به؟ سعد باشا قال لداود باشا بركات إنه لا يمكن أن يؤيد «من لا يكون حائزًا لثقة الأمة حيازة تامة»[١].

تأمل هذه العبارة الأخيرة، ففيها الإجابة على كل ما طرحنا من تساؤلات... «من لا يكون حائزًا لثقة الأمة حيازة تامة». هذا حال عدلي يكن باشا من وجهة نظر سعد باشا في أبريل سنة ١٩٢١. ليست المسألة مسألة حماية أو دور السلطان أو علاقة رئيس الوزراء بوزير خارجية لندن ولا مرسوم سلطاني، فكل هذه النقاط لا تعدو أعراض المرض... أما أسبابه فليست إلا غياب الثقة.

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٢٣.

حين ألح سعد باشا على عدلي باشا أن يقبل تشكيل الوزارة كان لا يزال واثقًا به معتقدًا أنه على رأيه، ربما كانت له بعض هواجس لكنها لم تكن ذات بال حين رسم سياسته. يرسل صديقه الذي يثق به ليتفاوض ويجلس هو على رأس برلمان حر سيكون وفديًا بالقطع ليوافق أو يرفض ما يأتي به عدلي يكن باشا. ولذا أسماها وزارة «الثقة»، ثقته هو شخصيًا في رئيسها، ثقته في نواياه، ثقته فيما سيقبله وما سيرفضه، ثقته في ردود أفعاله تجاه مناورات لندن وحيل ساستها الدهاة.

في فبراير ١٩٢٠كانت تلك الثقة في محلها، أما في أبريل ١٩٢١ فقد دهمتها الخلافات التي وقعت بين الرجلين وخنقتها الانقسامات التي نشبت بين الرئيس والأعضاء وأجهزت عليها سياسة «ضبط التنازلات» الجهنمية التي اتبعها الإنجليز.

ومن ثم رأى سعد زغلول أن عليه أن يسحب «الثقة»، لكنه آثر ألا يقلب الأمر إلى طعن شخصي يحتمل أكثر من رأي، فتضعف قضيته ويشحب منطقه. ولذلك لجأ سعد باشا إلى سياسة الاصطدام بعدلي يكن بوضع شروط إما أن يرفضها عدلي فيحاربه سعد في الأرض التي اختارها هو وإما أن يوافق ويصبح تأثيره منعدمًا ووجوده غير ذي بال (راجع فقرة وقفة تحليل).

بدأ سعد باشا كما رأينا بشرط عدم تأييد الوزارة العدلية إذا تفاوضت على أساس مشروع ملنر، فلما أعلن الإنجليز أن المفاوضة غير مقيدة بالمشروع، لم يغير سعد زغلول رأيه في ضرورة محاربة عدلي باشا يكن وإزاحته من الميدان، وإنما فقط غير أرض المعركة لتكون معركة «لمن تكون الرئاسة».

فإذا قبل عدلي باشا، فبها ونعمت، يذهب سعد باشا إلى لندن ليتفاوض هو ويستخدم عدلي باشا كما فعل في المرتين السابقتين كوسيط بينه وبين ملنر. وإن رفض عدلي باشا، نسف سعد باشا المشروع من أساسه وتفشل المفاوضة.

عدلي يكن، أين عدلي يكن من كل هذا؟ موقف عدلي باشا يثبت بالقطع أنه لم يكن يسعى لرئاسة الوزارة لجاه أو غنم شخصي وإلا لما قيد نفسه بأهداف محددة في خطاب تشكيل الوزارة (راجع فقرة نِمْرة ٢١!). إذن علام كان موقفه؟ رأى عدلي باشا أن سعد باشا لن يستطيع أن يحصل من الإنجليز على شيء وأن أقصى ما يمكن أن

يمنحه الإنجليز من تنازلات ستكون له هو، ولا يرجع ذلك لميل شخصي أو صداقة مع صناع السياسة البريطانية فقط، ولكن ببساطة لأن الإنجليز يدركون تمامًا أن إعطاء تنازلات لسعد باشا وفريق المتشددين يجعلهم أقوى وأكثر تصميمًا في مواجهتهم ويكسبهم شعبية تحفزهم على طلب المزيد. ولابد أن عدلي باشا قد علم بذلك من الإنجليز بشكل أو آخر.

* * *

نأتي لنقطة أصعب، أو ندع «الوجهة العامة وننظر إلى الوجهة الشخصية الخاصة»[1] كما يقول الأستاذ العقاد، هل كان سعد باشا يخشى من أن يأتي عدلي باشا بمعاهدة ويغدو بطل الاستقلال وتتقلَّص شعبيته هو؟ وهل كان لا يزال يخشى من أن تنحسر هذه الشعبية ويخبو بريقها حتى بعد ما كان من الاستقبال الفريد وما تلاه من مظاهر فاقت الوصف؟ الإنجليز وصفوا شروط سعد باشا بأنها شروط مستحيلة، «دافعها الغيرة الخالصة»[2]، بيد أننا كدأبنا طوال الدراسة لا يمكن أن نأخذ رأى خصم دليلاً على خصمه.

من ناحية أخرى نجد الأستاذ العقاد في هذا المقام يتحدث عن «الفطرة الإنسانية» ويرى أن في ترك سعد باشا المفاوضات لعدلي باشا «غضاضة لا تعدلها على النفس غضاضة وإن كانت من نفوس الأنبياء والقديسين»[3]. أي أن الأستاذ العقاد يرى أن سعد باشا هو الذي كافح وناضل من أجل الحصول على الاستقلال ونراه يلمح هنا بأن ترك المفاوضة لعدلي باشا يكون بمثابة تضحية من سعد إلى عدلي فوق ما يطيق بشر ولو كان من الأنبياء والقديسين!

ويمضي الأستاذ العقاد فيقول «إن سعدًا لو خضع لما ساوموه وتنحي يوم نحوه لصدق عليه قول الترك: إن الفلاح لا يصلح إلا للخدمة والتسخير! وإنما للسادة

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٦٢.

(٢) F.O. 141/427, No.I, Egypt 1918-1925,May 15,1926. وقد نقلناها عن الدكتور أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق ص٢٥.

(٣) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٦٢.

الترك بعد ذلك شرف الظفر واجتناء الثمار وهم قاعدون وادعون. فلعدلي ورشدي أن يخدما الحماية ولهما أيضا أن يجنيا ثمار الاستقلال حين يتصدي لغرسها فلاح من الفلاحين!!»[1].

بيد أن هذه النظرة نفسها عملة لها وجهان، وقد عبر الأستاذ العقاد عن وجه سعد باشا فيما قال. ولكن دعنا ننظر إلى وجهها الآخر، وجه عدلي باشا.

من ناحيته لم ير عدلي باشا سببًا مقبولاً لتغيير الخطة التي اتفق عليها مع صاحبه في فبراير ١٩٢٠ . فسعد زغلول هو الذي ألح عليه ليقبل أن يشكل وزارة تتولَّى المفاوضة وقد سدر هو يعمل بكل طاقته في المفاوضات بين ملنر وسعد زغلول، سواء حين كان ملنر في مصر وأقنعه عدلي باشا بعدم جدوى سياسة تجاهل سعد باشا والوفد وأن عليه أن يعود إلى أوربا ليفاوضهم أو ما قام به من جهد توسطي لتنعقد تلك المفاوضات أو كتقديم حلول وسط حين تمسك كل طرف برأيه في أثناء جولتي المفاوضة.

ومن ثم لم يكن عدلي باشا يكن ليقبل بعد كل هذا العناء والكد أن يزاح بهذه الطريقة المهينة لمجرد أن سعد باشا فقد الثقة به، وكأنه خادم تابع يرفت من عمله حينما يفقد رضا صاحب العمل. لذا تجاهل عدلي يكن طوال هذه الفترة خطة سعد زغلول في إزاحته، فهو يرى أنه يعمل من أجل بلاده لا من أجل سعد، وأن العمل الوطني ليس حكرًا على سعد باشا. ولذلك تراه قد مضى يطبق الخطة التي اتفق عليها مع صاحبه مع علمه الأكيد أن هذا يروم الرجوع عنها ويعمل لإبطالها وتقويض أركانها.

والله تعالى أعلم بما في النفوس!

أيًا كان، ففي كل هذه الأحوال يتبين لنا أن المسألة لم تكن مسألة اشتراك الوفد المصري في المفاوضة من عدمه وأن المعضلة لم تكن معضلة الرئاسة. المسألة أكثر تشابكًا وأشد تعقيدًا.

أما اشتراك الوفد و«لمن تكون الرئاسة»، فهاتين بمثابة ورم ساقٍ لمريض قلب!

* * *

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٦٢.

الفصل التاسع

ويلات الحرب

أنا الوفد!

جلس الناس في المنتديات كشبرد والكونتيننتال وجروبي وسولت[1] يتناقشون ويتحاورون حول سؤال واحد: وفد المفاوضة من يرأسه؟ وقبل أن نغوص في بحار السياسة دعنا نتوقَّف برهة لنستعرض سريعًا تاريخ تلك المنتديات كما فعلنا مع شبرد وسميراميس. نبدأ بفندق الكونتيننتال وكان أيضًا واحدًا من أهم فنادق القاهرة شأنه شأنهما. كان في الأصل قصرًا بناه الخديو إسماعيل في أثناء حفلات افتتاح القناة، وقد مد سكة حديد للقطار من محطة القاهرة إلى بابه الرئيسي الذي كان يطل وقتها على شارع فؤاد وقت كان لا يزال يسمى شارع بولاق.

بعد انتهاء الاحتفالات اشتراه رجل الأعمال الثري وقتها سوارس، ثم جاء إلى مصر رجلان نمساويان هما جورج نكوفيتش وألكسندر رستوفيتش فأسسا شركة للفنادق اشترت القصر وحولته إلى فندق باسم الكونتيننتال وجعلت الباب الرئيسي من ميدان الأوبرا وكان الخط الحديدي قد رفع. وظل الفندق طوال النصف الأول من القرن العشرين واحدًا من فنادق القاهرة الفخمة الأنيقة، والكونتيننتال يحمل الكثير والكثير من الذكريات الاجتماعية والسياسية أهمها انعقاد البرلمان به سنة ١٩٢٦ بعد أن أصدر الملك فؤاد قرارًا بحله. وكان به شرفة تطل على الميدان اعتاد الملك فاروق أن يجلس بها كلما زار الفندق ويستمتع بطبق من الحلوى ابتكره طاهي الفندق له خصيصًا ووعد الملك ألا يقدمه إلى غيره!

وكما شارك الكونتيننتال شبرد وسميراميس في الفخامة والأبهة في الأيام السالفة،

(١) من بيان إسماعيل أباظة باشا حول الأزمة وقد نقلناه عن أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٠١.

يشاركهما المصير الحزين في أيامنا هذه. ولكن بخلاف زميليه، لا يزال الكونتيننتال قائمًا إلى يومنا هذا في صدر ميدان الأوبرا، بيد أنه وجود أقرب إلى العدم! فالمبنى مخرب خاوٍ يئن من التعديات التي وقعت عليه ومما رماه به الزمان من هجر ووحشة، اللهم إلا بعض أسوار حديدية بديعة الزخرفة لا تزال عالقة بواجهته. لا يكاد المار بالميدان يلحظه رغم ضخامة مبناه الذي يقف هرمًا متهدمًا.

إخاله كلما مررت به ورأيته يطل على تمثال إبراهيم باشا، إخالهما كأنهما جارين قديمين يتبادلان الشكوى حول ما آل إليه حيهما من زحام وضجيج وغبار، ولا يلقيان مجيبًا!!.

جروبي أيضًا لا يزال قائمًا وإن تبدل حاله وتغيرت زبائنه. وللمحل فرعان في وسط المدينة كانا قائمين في الزمن الذي نكتب عنه، وإن تبدلت أسماء الشوارع. الفرع الأول في ميدان طلعت حرب وكان اسمه ميدان سليمان باشا كما يجرى على ألسنة الكثيرين إلى اليوم. والفرع الثاني يطل على شارعين، الأول شارع المغربي الذي سمي فيما بعد باسم صاحبنا في هذه الدراسة عدلي باشا والثاني شارع المناخ الذي سمي فيما بعد باسم صاحب صاحبنا عبد الخالق ثروت باشا!

افتتح جياكومو جروبي وهو سويسري الجنسية محله الأول في الإسكندرية سنة ١٨٩٠ ثم انتقل نشاطه إلى القاهرة سنة ١٩٠٦، وكان الكبراء والسراة يقصدونه لتناول أشهي أنواع الأطعمة والحلوى والمشروبات، وكان به صالون يقدم لزبائنه من علية القوم الشاي عصر كل يوم على أنغام الموسيقى. وجروبي هو أول من أدخل «الكريم شانتى» في صناعة الحلوى في مصر(١) والتي ما زالت شائعة في صناعة الحلوى إلى اليوم.

آخر ما ذكرنا من أسماء هو سولت، وقد كان قائمًا في أول شارع فؤاد من جهة ميدان الأوبرا محل العمارة التي تعرف بعمارة شيكوريل، وهو المحل المشهور الذي

---

(١) Samir W. Raafat : Cairo, The Glory Years, pp.22-25.

كان تحت العمارة. وكان سولت أحد منتديات القاهرة المشهورة في ذلك الزمان، يلتقي فيه المثقفون والأدباء ورجال السياسة، ومنهم أمير الشعراء أحمد شوقي بك الذي كان سولت مكانه المفضل كل يوم بين العاشرة مساء والواحدة صباحًا[1]. اختفى سولت الآن ولم يعد له وجود، وقد هدم وأقيمت محله العمارة الضخمة التي أشرنا إليها.



ونعود للرئاسة وشجار الرئاسة، لم تكن أخبار الخلاف مفاجأة للناس، بيد أن خطبة شبرا قطعت أي أمل في أن يكون هذا الخلاف محدودًا أو أن الكبراء سيجلسون معًا ويصلون إلى حل يُبقي للأمة وحدتها، ومن ثم أضحى على كل مصري أن يتخذ جانبًا ويشايع طرفًا. ويتفق المؤرخون سواء العدليون منهم كشفيق باشا[2] أو السعديون كفخري بك عبد النور[3] على أن كفة سعد باشا كانت الأرجح وأن الأغلبية كانت معه تؤيده وتبايعه.

ورغم هذا نجد بعض المصادر السعدية والمحايدة تحدثنا عن بعض المثقفين الذين أيدوا عدلي باشا متخذين رأيًا عقلانيًا بحتًا دون تأثر بالعواطف الشخصية كالدكتور على باشا إبراهيم الذي أصبح بعد ذلك واحدًا من أشهر الجراحين[4] والأستاذ توفيق الحكيم الذي كان في مطلع شبابه ورأى أن الأصوب أن يتفاوض عدلي باشا بينما يلعب سعد باشا دور الرقيب في البرلمان[5].

لذلك لا نتفق مع قول سعد باشا أن الأعضاء اغتروا بأغلبيتهم فعارضوه، فتلك الأغلبية كانت تعلم جيدًا أن كفتهم أجمعين أخف جماهيريًا من كفة سعد زغلول بقناطير مقنطرة. كذلك لا نتفق مع قول المعارضين له من أنه اغتر من جراء الاستقبال،

---

(١) عباس الطرابيلي: أحياء القاهرة المحروسة ص١٦٤.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص ٦٩.
(٣) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٢٩.
(٤) نفس المصدر ص١٤١.
(٥) توفيق الحكيم: عودة الوعي ص٦٠-٦٢.

فتجاهل الأغلبية[1]. فقد رأينا أن مبدأ أن «المسألة مسألة توكيل لا أغلبية» ظهر في باريس قبل عودة سعد باشا وأنه استطاع حتى قبل عودته أن يفرضه عليهم أجمعين.

* * *

من ناحيته كان سعد زغلول مصممًا على القطع في هذا الأمر بالضغط على رفاقه ليعلن كل منهم موقفه، ورغبة سعد باشا في فصم علاقته بالأعضاء متوقع بعد كل ما جرى بينهم، على أن اختيار التوقيت له فيما نرى سببان، أولهما وأهمهما أنه بلغ ذروة قوته سواء جماهيريًا أو سياسيًا، ومن ثم فإن بإمكانه الآن أن يتخلص منهم دون أن يكون لذلك أثر سلبي على قوة الوفد وشعبيته، بل إن العكس كان الصحيح وقد صورهم على أنهم على استعداد للتهاون والتفريط في حقوق الوطن. السبب الثاني أنه بالفعل لم يعد هناك إمكان للتوفيق والمواءمة دون أن يتنازل طرف عن مسألة الرئاسة. فالطريق من وجهة ما رأى سعد باشا قد انشق إلى فرعين متضادين في الاتجاه وبات مستحيلاً أن يجمع سائر بينهما.

وجاءت المواجهة بين الأعضاء ورئيسهم صباح يوم الخميس ٢٨ أبريل، أي بعد خطاب شبرا بثلاثة أيام فقط. كان اجتماعًا عاصفًا استغرق ساعات طويلة دون أن يصل الوفديون إلى اتفاق[2]، أصدر الأعضاء بعده بيانًا به ثلاث نقاط أساسية. الأولى أن الأعضاء جاهروا بمعارضتهم لسعد باشا وعدم موافقتهم على عدم الثقة بالوزارة «بعد أن أجابت كل طلباتكم ما عدا شرط الرياسة»[3]. النقطة الثانية أن الأعضاء صاغوا بيانهم بحذق وحرص شديدين بحيث أوضحوا جليًا أن ثقتهم بالوزارة ترجع في الأساس إلى أنها «نزلت على إرادة الأمة من حيث مهمة المفاوضين الرسميين» وأكدوا أنهم نبهوا الوزارة «إلى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التي أبدتها الأمة والتي تتمسك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح»[4]. وواضح أن الغرض من التركيز على هذين الأمرين هو أن درء تهمة التفريط والتهاون

(١) عبد العزيز فهمي باشا: المرجع السابق ص ١٢٢ ومحمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٢٨.
(٢) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٣٩.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص ٨٠.
(٤) نفس المصدر ص ٨١.

التي كانوا يعلمون أن سعد باشا سيرميهم بها ثم الاستدارة للهجوم عليه بإظهاره في صورة المتكالب على مغنم شخصي، يُغلِّب أمرًا شكليًا على حقوق البلاد.

النقطة الثالثة أن الأعضاء لم يعلنوا استقالتهم من الوفد في بيانهم، وقد كان عددهم ستة من عشرة أعضاء، محاولة لتفعيل مبدأ اعتبار الأغلبية العددية داخل الوفد، أو على الأقل عدم الاعتراف بأنه للرئيس منفردًا أن يفصل من يعارضه. من ناحيته بادر سعد بفصل الأعضاء في نفس اليوم معلنًا أنه سيستمر على موقفه مع الأعضاء المؤيدين له «اعتمادًا على الثقة التي شرفتني بها الأمة»[1]. والكلام واضح، فسعد باشا يرد على الأعضاء بأن ثقة الأمة مودعة فيه هو شخصيًا دون أن يلقى أحد بالاً بمعارضيه وأغلبيتهم داخل الوفد.

الأعضاء الذين وقعوا على البيان الذي ذكرناه كانوا حمد الباسل باشا والأستاذ عبد اللطيف المكباتي ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد باشا ومحمد علي علوبة باشا. بيد أن آخرين اختاروا أن يأتي خروجهم بشكل منفرد وهم على شعراوي باشا وعبد العزيز باشا فهمى[2] وحمد الباسل باشا[3] وحافظ عفيفي بك[4] وعبد الخالق مدكور باشا. في نفس الوقت أصدر بعض الساسة المستقلين بيانات يؤيدون فيها سعد باشا ومنهم محمد سعيد باشا[5] وأحمد مظلوم باشا[6]. أما علي بك ماهر فقد انسحب من الوفد[7] فحاول سعد باشا بنفسه إثناءه عن قراره دون جدوى[8]. وبقي عازفًا عن الأحزاب طوال حياته السياسية التي استمرت حتى بعد سنة ١٩٥٢!

---

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص ٨٥.

(٢) نفس المصدر ص ٨٢.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٥٠.

(٤) نفس المصدر ص٣٤٨.

(٥) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص ٧٦-٧٨.

(٦) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٣٨.

(٧) كمال مصطفي: على ماهر باشا المثل الأعلى للأمة والوطن والصحافة والأدب ص١٦.

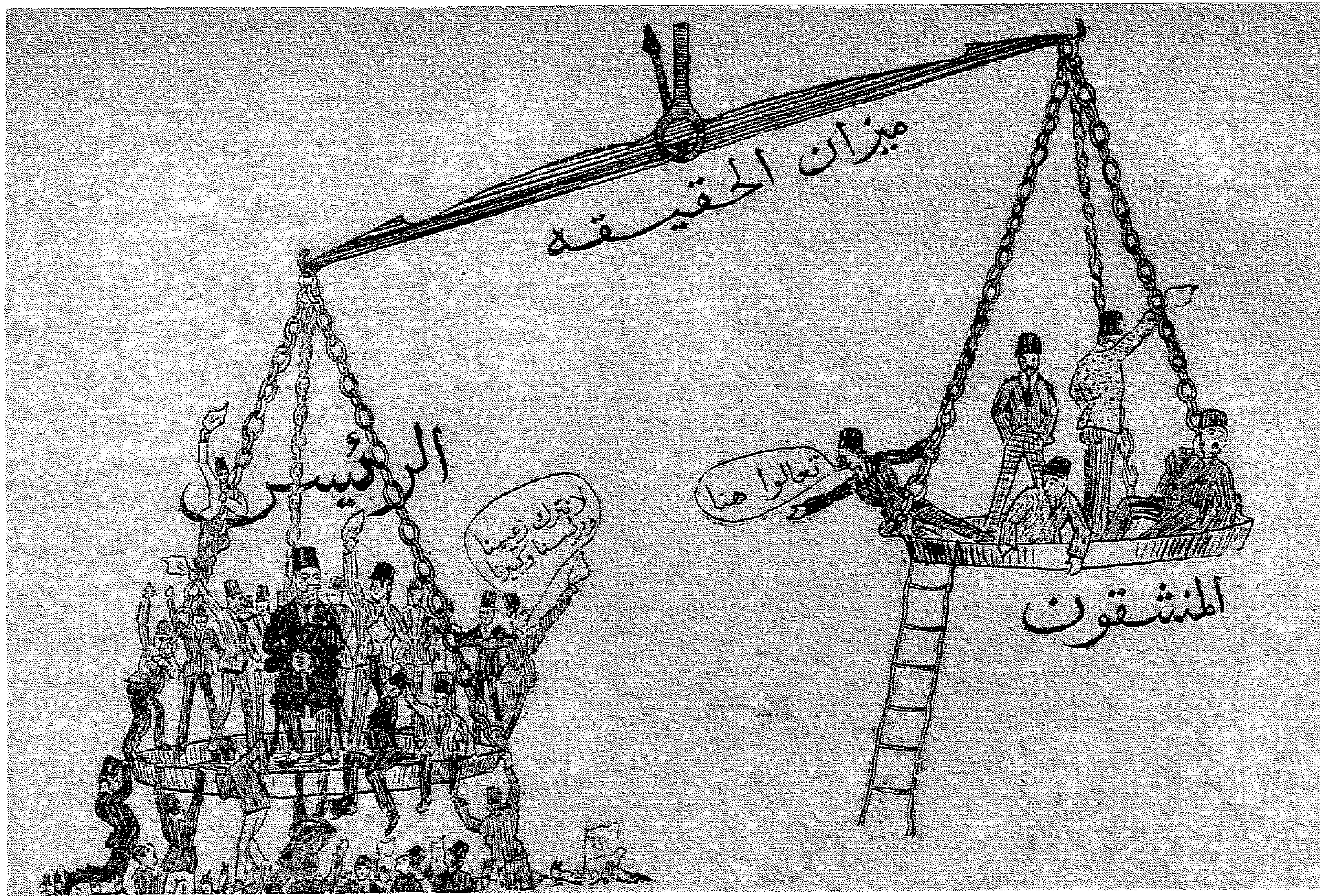
(٨) نفس المصدر والصفحة. وقد أيد قوله التقرير البريطاني F.O. 407/190 Enclosure in No.16 Report on General Situation in Egypt, for the period 23 to 29 April 1921 وقد نقلناها عن ماريوس كامل ديب: المرجع السابق ص٤٩.

على هذا النحو وقع أول انقسام في الوفد وإن لم يكن آخرها، ونتفق مع ما قاله الدكتور عبد العظيم رمضان[1] في أن الوفد قد خرج من هذا الانقسام أكثر قوة وفتوة وقد ظهر أمام الجماهير في صورة الصلب المتمسِّك بحقوقه. ولم تفلح دعاية خصومه في إضعافه عن طريق تصوير المسألة على أنها نزاع شخصي حول الرئاسة، أو لعل حب الناس لشخصية سعد زغلول باشا التي تجسدت حولها وقتئذ حلم الزعامة البطولية هو الذي جعله يكتسح المعركة من الوجهة الشعبية دون أن يكون للرأي الموضوعي الهادئ الثقل الجدير به.

من زاوية أخرى نجد أن الصحافة عكست صورة الشارع السياسي فانقسمت كما انقسم تمامًا ووقفت من الخلاف بعد إعلانه مواقف متباينة، فقد تبنت «النظام» و«مصر» رأي سعد باشا ثم انضمت إليها «المحروسة» بينما وقف «الوطن» و«المنبر» في الخندق العدلي ثم انضمت إليهما «الاستقلال» ثم «الكشكول المصور»، أما «الأهرام» و«الأخبار» و«الأهالي» فقد أخذت موقفا وسطًا تدعو إلى التضامن ووحدة الصف[2].

* * *

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣٢٣.
(٢) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٠٧ ـ ٤١٨.



رسم كاريكاتيري ظهر في ذروة الأزمة في مجلة اللطائف المصورة يجسد حقيقة الثقل الشعبي الهائل الذي تمتع به سعد باشا في مواجهة معارضيه حتى إنه قال يومًا «أنا الوفد» ولكن ماذا كان موقف المنشقين من النزاع؟

أغرب حفل تكريم

ظل العمل الشعبي والتنظيم الجماهيري إحدى السمات البارزة للوفد المصري طوال وجوده السياسي وواحدًا من أهم مصادر قوته، فقد وطَّن نفسه على أن اللجوء إلى الجماهير هو أمضى أسلحته وأكثرها فاعلية في وجه خصومه الذين كانت السلطة والإدارة غالبًا من نصيبهم.

وقد بدأت هذه القدرة التنظيمية الهائلة مع قيام الثورة ولجوء الوفد للمظاهرات والمنشورات والخطب كوسائل أساسية للتعبير عن آرائه. وقد شهد الصراع بين سعد باشا وعدلي باشا في منتصف عام ١٩٢١ ممارسة فعالة ومكثفة لتلك القدرات التنظيمية الوفدية منذ أعلن سعد باشا الخلاف واستحث الجماهير على إظهار تأييدها، وقد استخدم سعد هذه الخاصية بشكل مكثف في توجيه ضربات سياسية متلاحقة لخصمه بغية إضعافه وإظهار افتقاره للشعبية والوجود في الشارع السياسي المصري.

بدأ سعد باشا معركته بحملة سياسية هائلة بهدف تعبئة الشعور العام ضد عدلي باشا يكن ووزارته وإثارة العداء الشعبي السافر ضدها. لم يترك سعد باشا وسيلة إلا اتبعها من خطب في كل مكان وبيانات للصحف ومنشورات وإرسال مبعوثين إلى الأقاليم. والحق أن سعد باشا تنبه منذ البداية لأهمية إشراك الريف المصري في معركته. ورغم ما لخصومه من نفوذ ضخم في الأرياف بحكم انتمائهم لطبقة كبار ملاك الأراضي ومن ثم وجودهم القوي في الريف، إلا أن الوفد استطاع التأثير على هؤلاء من خلال المثقفين والموظفين الذين كانوا بطبيعة الحال ينتمون لأصول ريفية

أتاحت لهم القدرة على التأثير على الرأي العام في الريف المصري، حتى أنه في أبريل ١٩٢١ أوردت التقارير البريطانية أن «رسل سعد يوجدون في كل قرية»(١)، كما وصف تقرير لأحد موظفي السفارة الحركة السياسية للوفد في الريف ونبه إلى أن «ميكنيزم الصحف والوعظ في المساجد والمراسلات وتبادل الحديث»(٢) ساعد على توصيل الأفكار والآراء السياسية للفلاحين.

ومنذ أعلن سعد باشا عن الخلاف القائم أخذت برقيات التأييد تنهال على بيت الأمة من كل أنحاء البلاد وعلى صفحات الجرائد(٣)، بينما بدأت المظاهرات تجوب الشوارع هاتفة بسقوط الوزارة بعد أن تبين لها أن الوفد على خلاف معها(٤). وبدا الشارع المصري في حالة حماس قابلة للاستثارة في كل مناسبة وقد عادت إليه روح الثورة واستحضر مراسها. يروي فخري بك أن سعد باشا مر أمام مجموعة كبيرة من الطلبة في حي الظاهر «فاعترضوا سيارته هاتفين مصفِّقين وألحُّوا في طلب خطبة، فما كان من سعد إلا أن دخل فناء المدرسة «واعتلى مرتفعًا في فنائها، وألقى في الطلبة خطبة نارية»(٥) ألهبت حماسهم!

وفي الوقت الذي لم تتوانَ الجماهير عن إظهار تأييدها وثقتها بسعد باشا ورجاله لم تتوانَ أيضًا عن التعبير عن مظاهر السخط والغضب على الفريق الثاني، ولعل أبلغ صورة للتعبير عن هذه النقطة هو ما جرى بشأن حفل تكريم عبد العزيز باشا فهمي في نقابة المحامين.

القصة بدأت بعد عودة سعد باشا بأسبوع أو اثنين حين فكر بعض المحامين في إقامة حفل تكريم لعبد العزيز باشا فهمي نقيبهم السابق وتحمس لها الهلباوي بك

---

(١) F.O. 407/189 Enclosure in No.77 Report on General Situation in Egypt, for the period 14 to 20 April 1921 وقد نقلناها عن ماريوس كامل ديب: المرجع السابق ص٤٨.

(٢) ماريوس كامل ديب: المرجع السابق ص٤٨-٤٩ وقد اعتمد المؤلف في هذه الفقرة على تقرير F.O. 407/189 Enclosure in No.62. Memorandum by Mr. Amos.

(٣) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٢٩.

(٤) نفس المصدر ص١٤٠.

(٥) نفس المصدر ص١٤٢.

وآخرون، وشرعوا في التنفيذ وأعدت كل الترتيبات، بيد أنه ليلة الحفل توجه عدد كبير من المحامين لمنزله مطالبين بإلغائها حتى لا تفهم على أنها تحدٍّ لسعد باشا». ونستطرد برهة لنقول إن منزل إبراهيم بك الهلباوي كان في ١ شارع الإبراهيمى[١] بحي جاردن سيتي ولا تزال العمارة موجودة حتى وقتنا هذا!

غضب الهلباوي بك وهو بالمناسبة من أشهر غرماء سعد زغلول واعتبر الإلغاء ماسًا «بكرامة زميلنا وكرامتنا»[٢]، وتوعد بإقامتها حتى لو لم يحضر عبد العزيز باشا فهمي مهددًا بجعل «كرسيه خاليا أمام الجماهير لكي يكون رمزا لسياسة الإرهاب والجبروت التي أوشكت أن تطغى على البلاد باسم الوفد»[٣]!

وأخيرًا أقيمت الحفلة الفريدة من نوعها مساء يوم الثلاثاء ٢٦ أبريل في فندق شبرد في جو كئيب ويروي الهلباوي بك أن عددًا لا يحصى من الشبان وقفوا بميدان إبراهيم باشا حتى باب الفندق «وكانوا عندما تمر أمامهم عربة أحد من الذاهبين إلى هذه الحفلة ينادون بسقوطه»[٤]، في الوقت الذي أحاط رجال البوليس بالفندق ومنعوا دخول غير المدعوين! وبينما قدر فخري بك الذين حضروا الحفل بأحد عشر محاميًا، قدر تقرير للسفارة البريطانية أعداد المتظاهرين ضد الحفلة بأربعمائة شخص بقوا في الميدان هاتفين لسعد باشا وضد خصومه»[٥]! قد اضطرت الشرطة إلى اعتقال بعضهم في الوقت الذي اتجه فيه الباقون إلى دار عدلي يكن باشا ليسمعوه هتافاتهم العدائية له ولمؤيديه[٦]. وطبيعي أن عبد العزيز باشا فهمي لم يكتب في مذكراته عن حفلة تكريمه العجيبة وما كان من أمرها... أي تكريم!

* * *

(١) الدليل العام المرجع السابق ص٦٧٦.

(٢) إبراهيم الهلباوي بك : المرجع السابق ص ٢٦١.

(٣) نفس المصدر والصفحة.

(٤) نفس المصدر ص ٢٦٢.

(٥) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٣٠.

(٦) F.O ١٨٩/٤٠٧ Inc. in Ivo ٩٥ وقد نقلناه عن هوامش مذكرات فخري عبد النور بك ص١٣١ التي وضعها المحقق الدكتور يونان لبيب رزق.

موقعة طنطا

كانت غرفة مكتب عدلي باشا في قصره الجميل بجاردن سيتي قاعة بالغة الأبهة والأناقة، وكان لها سقف بالغ الارتفاع، ويغطي الجدران مكتبة خشبية رائعة صُفَّت عليها كتب نفيسة بأغلفة جلدية جميلة، والأثاث والرياش يكملان رونق الصورة وفخامتها.

وربما يكون عدلي باشا قد جلس يفكر في مكتبه فيما آل إليه الحال، ولا ريب أن تلك الأيام كانت من أشد أيام الرجل عسرًا وأبلغها صعوبة. فهذا رجل آلى على نفسه أن يخدم شعبه لوجه الله والوطن أكثر من عامين ولا يزال يعمل جاهدًا من أجل استخلاص ما أمكن من حقوقه. وهو يدرك أنه لا يتمتَّع بالشعبية التي أسبغها الله على من كان صديقه، ولذا آثر الابتعاد والانزواء. وحين وجد لنفسه دورًا حرص كل الحرص على التنسيق مع الزعيم، ثم اتفق معه على خطة أقنعه الزعيم أنها الأصوب للبلاد وطلب منه أن يضحي ليقوم بدوره فيها.

وفجأة انقلب الأمر كله ووجد نفسه يصارع صديقه، وأصبح عليه أن يواجه مظاهر غضب تحرجه وتجرحه وأن يسمع ويرى كل صباح ومساء كيف صار مكروهًا ممقوتًا شأنه شأن الوزارات البغيضة التي فرضت على الشعب فرضًا وسامته المشقة والعسف، لأنها اكتشفت أن عدلي يكن ليس مؤيدًا من سعد زغلول، الملهم والزعيم!

كيف واجه عدلي باشا الرأي العام وتعامل معه وقد أخذت مظاهر المعارضة له تنمو وتتضاعف يومًا بعد يوم، وقد ظهر، قلبت الجماهير ظهر المجن له بين عشية وضحاها، تصب جأم غضبها عليه وكأنه هو المحتل الغاصب!

الواقع أن سياسة عدلي يكن ذلك الحين قد تراوحت بين اللين والشدة بشكل ظاهر يعكس مدى الحرج البالغ الذي كانت حكومته تواجهه من جراء ازدياد مظاهر التباعد بينها وبين الجماهير وتكثيف المظاهرات وسائر ألوان التعبير عن سحب تأييدها منها.

أحيانًا ستجده يحاول بكل طاقته أن يسترضي هذه الجماهير ويكسبها في صفه أو في القليل يتجنَّب الاصطدام العنيف بها، وهو في هذه المواقف يظهر صبرًا واحتمالاً شديدين رغم ما كان يشعر به من ألم ومرارة عبر عنهما في بيان ٥ مايو. وفي مواقف أخرى ستجده يلجأ لسلاح القمع البوليسي واستخدام سطوة الحكومة في السيطرة على الموقف. وربما كان صبر عدلي باشا يكن ينفذ في هذه المواقف أو ربما كان يتخذ هذه القرارات تحت ضغط بعض أعضاء حكومته المعروفين بكراهيتهم للوفد وبميولهم الأتوقراطية، أو ربما حتى كان بعضها قد اتخذ من قبل الوزراء مباشرة، بيد أنه يبقي في كل الأحوال المسئول عنها أمام التاريخ.

ونبدأ برصد أول رد فعل لعدلي باشا على خطبة شبرا التي صوب سعد باشا فيها قذائفه عليه شخصيًا واتهمه بالتبعية لإنجلترا والخضوع لحكومتها. في ذلك الوقت كان موظفو الحكومة يعتزمون إقامة حفل لتكريم سعد باشا شأن باقي طوائف الشعب وهيآته، بيد أن إعلانه الخلاف في شبرا سرعان ما حول التيار في الاتجاه المعاكس، وبدأ بعض الوزراء في استدعاء الموظفين بشكل فردي ومحاولة إثنائهم بشتى الطرق عن إقامة الحفل.

استاء الموظفون من هذا وما كان منهم إلا أن وجهوا خطابًا لرئيس الوزراء بهذا المعنى، بيد أن عدلي باشا حاول مقابلة هذا الأمر باللين في بادئ الأمر فبادر بمقابلة قادتهم وحاول شرح وجهة نظره واكتسابهم لصفه. وواضح أن المحاولة لم تجد فتيلاً، فاضطر عدلي باشا إلى اللجوء إلى الضغط المباشر عليهم مصرحًا «أن الوزارة لا يسعها أن تنظر بعين الرضا إلى حفلة يكون مغزاها مناصرة رجل سياسي يجهر بالعداء لحكومة بلاده»[1]. مع ذلك أقيم الحفل فعلًا يوم ٦ مايو وحضره نحو سبعمائة

(١) صادق حنين باشا: مذكرات غير منشورة ص١٥.

موظف ومائة مدعو[1] وخطب فيه سعد باشا خطبة نارية هاجم فيها عدلي باشا هجومًا عاتيا[2]. ولم يكن هناك بد أمام عدلي باشا من اتخاذ موقف صارم مع هؤلاء الموظفين حتى لا تسقط هيبة الحكومة بعد أن رجاهم رئيسها شخصيًا أن يعدلوا عن خطتهم فلم يكترثوا لرجائه، فأحيل الموظفون إلى الجهات التأديبية، فما كان من زملائهم إلا أن أقاموا لهم حفلة أخرى لتكريمهم!

* * *

أخذت مشاعر الغضب والسخط على الوزارة القائمة تموج وتغلي في النفوس وكان لابد لها أن تنفجر وتتطاير شظاياها في كل أنحاء البلاد. وقد جاء الانفجار أولاً في طنطا يوم الجمعة ٢٩ أبريل حيث هاجم المتظاهرون قسم الشرطة وأخذوا يقذفون الأحجار عليه فأطلق الجنود النار في الهواء لإنذار المتظاهرين فأصيب اثنان منهم.

حتى ذلك الحين فالأمر عادي، أعمال شغب في مظاهرة وجنود الشرطة ترد بقوة، أمر شهده الشارع المصري مئات المرات على مر تاريخه! الغريب هو رد فعل الحكمدار فقد ألقى القبض على الجندي الذي أصاب المتظاهرين في محاولة يائسة منه لتهدئة الخواطر، بيد أن الموقف ازداد اشتعالاً وتكثف هجوم المتظاهرين على القسم. شعر مدير المديرية بخطورة الموقف فقدم إلى القسم ليعاون الحكمدار على تهدئة الموقف، فما كان من المتظاهرين إلا أن أحرقوا سيارته كما اعتدى بعضهم على منزل الحكمدار. وظل الأمر يستفحل وتزداد خطورته حتى وصلت قوات من الجيش المصري وسيطرت على الموقف بعد الثامنة مساء، وقد توفي ثلاثة من المتظاهرين إثر إطلاق النار عليهم في محاولة تفريقهم[3].

بعدها سارع عدلي باشا فأوفد صديقه الحميم عبد الخالق ثروت باشا وزير الداخلية إلى طنطا في اليوم التالي الذي اصطحب معه مدير المديرية الذي أحرق المتظاهرون سيارته وزارا معًا المتظاهرين المصابين في المستشفى الأميري «وساعد

(١) صادق حنين باشا: نفس المصدر ص ١٦.
(٢) نفس المصدر والصفحة.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٦١-١٦٣.

الكثير من الفقراء منهم بشيء من ماله الخاص»، «ثم خرج معاليه قاصدا ديوان المديرية واستدعى أهل الموتى وأقرباء المصابين بجروح خطيرة وواساهم برحمته المعهودة ومدهم بماله الخاص أيضًا ووعدهم بأن الحكومة ستقتص ممن تقع عليه التبعة مهما كان مركزه»[1]!

موقف بالغ الغرابة والندرة على طول تاريخ المصريين في المواجهات التظاهرية بين الشعب والحكومة. بدلاً من أن يزور وزير الداخلية المصابين من رجال الشرطة ويواسيهم ويكافئهم ويتوعد المتظاهرين بالتعقب والعقاب، نجد العكس هنا، وزير الداخلية يزور المتظاهرين ويمنحهم مكافآت من جيبه الخاص ثم يتوعد رجاله بالعقاب!

ويواصل عدلي باشا جهوده في التودد للرأي العام فنجد أن تحقيقًا رسميًا بدأ صباح اليوم التالي يباشره النائب العام بنفسه. فقد سافر مصطفى باشا فتحي الذي لم يكن قد أمضى إلا أيامًا في منصبه[2] مساء اليوم التالى[3] ليبدأ التحقيق. وإلى هنا لا توجد غرابة في الأمر، مظاهرات وأعمال عنف وشغب جرت وطبيعي أن تباشر النيابة التحقيق فيها. بيد أن وجه الغرابة هنا هو أن النائب العام لم ينتقل بنفسه ليجرى التحقيق مع المتظاهرين أو «السوقة والغوغاء» على حد وصف البيان، بل مع محمود بك صدقي الحكمدار الذي أمر بضرب النار!

* * *

في نفس الوقت ودعت طنطا الشهداء الثلاثة الذين قتلوا في المظاهرة في مشهد مهيب، فأغلقت جميع المحال ونكست الأعلام ولبست المدينة ثوب حداد كثيفًا. وسار أمام الجنازة كبار رجال المحافظة وأعيانها يتقدمهم مدير الغربية ومدير المنوفية و«طلبة المدارس والمعهد الديني وكانت الموسيقى تعزف بألحان الحزن»[4].

---

(١) الدكتور يونان لبيب رزق: ديوان الحياة المعاصرة ج٩ المرجع السابق ص٨٦.

(٢) عين نائبًا عموميًا في ٣ أبريل سنة ١٩٢١ وظل في منصبه حتى آخر فبراير سنة ١٩٢٢ (المطبعة الأميرية: الكتاب التذكاري للمحاكم الأهلية (١٨٨٣-١٩٣٣) الجزء الأول ص٣٠٣).

(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٦٣.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

ودعنا نتأمل هذا المشهد، ففيه مفارقة تثير الدهشة والتأمل، بل والابتسام! فهذه الجنازة خرجت بهذا القدر من الكبر والمهابة بفضل تعاون مؤيدي الطرفين معًا! فإغلاق المحال وتنكيس الأعلام وغيرها من ردود الفعل الشعبية كانت تحدث بتنظيم من لجان الوفد معًا! أما خروج كبار الموظفين فلم يكن ليحدث إلا بأمر الطرف الآخر في المعركة.. الحكومة ورجالها!

هكذا تعاون سعد وعدلي في ذروة عراكهما على أن يخرج هذا الموكب مؤثرًا مهيبًا بهذا الشكل، كل لمصلحته. عدلي باشا يروم التودد للناس لعلهم يهدؤون، وسعد باشا يبغي شحنهم لمواصلة الحرب!

أدرك عدلي باشا أن الموقف التقليدي لرئيس الحكومة الذي يملي عليه أن يستنكر الشغب سيزيد من تدهور شعبيته وأن اتخاذ الإجراءات الرادعة المعتادة ستضعف وزارته وتلحق بها ضررًا سياسيًا أكبر بكثير من التظاهر ضدها، فستظهر بمظهر وزارة أوتوقراطية تحكم على غير إرادة الشعب وتتخذ من القمع البوليسي وسيلة لكبت الجماهير ومصادرة رغبتها. وتلك صورة أبعد ما تكون عن التي كان يروم أن يذهب إلى المفاوضات في إطارها.

لذلك تجد البيان يركز على أن الحكمدار حاول نصح المتظاهرين وأنه اضطر إلى إطلاق النار في الهواء وأنه ألقى القبض فورًا على أحد رجال البوليس عندما أصاب المتجمهرين. ولنتابع رد الفعل الحكومي الفريد في تودده تجاه القائمين بالمظاهرة، فنجد رئيس الوزراء يستقبل وفدًا من أعيان طنطا ويصرح لهم أنه «آسف كل الأسف لما وقع وأن الحكومة لم تأمر بذلك وأنه سيقتص من المتسبب في هذه الفاجعة مهما تكن درجته»[1]! حتى صدر قرار «بإيقاف حكمدار بوليس الغربية عن وظيفته وإحالته إلى مجلس عسكري عال لمحاكمته على التهم المنسوبة إليه في تقرير النائب العمومي»[2]، كما نقل مأمور قسم أول طنطا إلى الفيوم[3].

---

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص١٦٤-١٦٥.

(٢) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٨٧.

(٣) الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٥٨.

ونتفق مع الدكتور يونان في أن السرعة والطريقة الدعائية التي أعلن بها من خلال اجتماع مجلس الوزراء بكامل أعضائه، تؤكد أن المحاكمة كانت ذات طبيعة سياسية، وأن الهدف منها امتصاص غضب الرأي العام. والدليل القاطع أن المحاكمة انتهت في ١٣ يوليو ببراءة المتهم وعودته إلى عمله وقد رد إليه سيفه[١] !

من ناحيته لم يترك سعد زغلول الفرصة تضيع دون أن يواصل ضغطه الجماهيري المكثف على الحكومة فأرسل إلى رئيس الوزراء بلاغًا بغية إحراجه بتأكيد تأييد الجماهير له[٢] وأعلن أنه حتى لو قبلت شروطه فلن «يشترك مع هذه الوزارة في المفاوضات»[٣]، ناعيًا أن جزاء تأييده «كان ضرب الرصاص»[٤]!

هكذا انتهت الجولة الأولى من جولات الصراع الذي اتخذ شكلاً داميًا وقد بدأ الضحايا يتساقطون بين قتيل وجريح، وتوترت الأعصاب وضاقت الرؤى فلم يعد أي من الجانبين يرى سبيلا للتساهل أو التنازل للآخر.

لقد انشطرت أمة... وباتت مصر تبذل دم أبنائها ثمنًا لتناحر أبنائها!

* * *

(١) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٨٧-٨٨.

(٢) نفس المصدر ص٨٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٦٦.

(٤) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٠٨.

مساعٍ في الغرفة الفخمة!

كان طبيعيًا في ظل هذه الظروف الساخنة أن يهب قوم يحاولون الوساطة واقتراح حلول وصيغ مختلفة في محاولة للخروج من هذه الأزمة العنيفة. وقبل أن نستعرض تلك الجهود لابد أن نشير أنها اختلفت اختلافًا بيّنًا في النية والقصد، فبينما نقرأ حلولاً جدية تتفق مع خطورة الموقف وتعقد المشكلة، نجد محاولات أخرى افتقرت إلى الحد الأدنى من فهم المسألة وإدراك أبعادها، ونجد صيغًا حاول أصحابها أن يلبسوها ثوب الحيدة والعدل، بيد أن ما انطوت عليه من تغليب طرف على آخر لا يخفى على عين دارس. هذه أو تلك، فقد أخفقت جميعها! الحلول الجادة دهمتها مشاعر التعصب ومواقف التشبث، والحلول المغرضة أتت على نفسها وتهاوت من فرط ضعفها وسوء ما طوت.

أول تلك المساعي جاء من الأمير عمر طوسون اقترح في جريدة «الأمة»[1] تحكيم الأمة في الأمر عن طريق انتخاب جمعية وطنية تنعقد لتشكل وفد المفاوضة وتحدد قواعدها والشروط الممكن الموافقة عليها[2]. ويحسب للأمير الوطني أن رد فعله جاء سريعًا معبرًا وقد سادته روح الديمقراطية واحترام رأى الشعب. فالرجل لم يقترح هيئة من أمراء أو علماء أو أعيان أو كبار ساسة تفصل في الأمر، بل لجأ إلى عموم طبقات الأمة. كذلك لم يفته أن يطالب بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الانتخابات حتى يضمن لها الحيدة الكاملة. وقد اقترح سعد باشا

(١) الدكتور رمزي ميخايل: نفس المصدر والصفحة.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٩٤-٩٥.

نفس الفكرة بعد ذلك في خطبته يوم ٧ مايو[١]. وربما كان اقتراح الأمير مثاليًا لدرجة يصعب تنفيذها، أو ربما كان يمكن تطويره ليصبح أكثر قابلية للتنفيذ. أيًا كان فقد ضاع وسط غبار العراك على صفحات الجرائد وضجيج المساجلات اليومية.

محاولة أخرى بدأت يوم ٢ مايو، فقد نشر الشيخ بخيت والسيد البكري اقتراحًا في «المقطم»[٢] بأن تعقد كل الهيئات والنقابات اجتماعًا تؤخذ فيه الآراء حول موضوع الخلاف، ثم عادا ونشرا بعد فترة مع آخرين بيانًا آخر طالبوا فيه الأمة «أن تترك الوفد الرسمي يعمل جهده»[٣]! كذلك اقترح إسماعيل باشا أباظة أن تنعقد الجمعية التشريعية لبحث المعضلة[٤]. واقترح نجيب شكور باشا انتخاب جمعية تنعقد تحت رئاسة السلطان أو من ينيبه لتبت في الأمر، ويضيف شفيق باشا أن سعد باشا قبل الاقتراح فكتب هو وشكور باشا كتابًا به إلى السلطان لكن أحداث الإسكندرية التي سنعرض لها بعد قليل وقعت فلم يجدا أن الفرصة مواتية لتقديمه[٥].

ونأتي لاقتراح فكر فيه عدلي باشا يكن نفسه، وذلك أن يحاول إقناع سعد باشا بأن يصاحب وفد المفاوضة دون أن يكون عضوًا به، وينقل الدكتور يونان أن الإنجليز لم يقبلوا على الاقتراح من ناحية لأنهم استبعدوا قبول سعد باشا له ومن ناحية أخرى أنه لو قبله فسوف يمنحه ذلك مركزًا غير رسمي «لا يلبث أن يصبح رسميًا وأعلى مقامًا من وفد المفاوضات»[٦].

على أي حال، لم يكن هذا الاقتراح مجديًا لأن سعد باشا كان حتمًا سيرفضه، بيد أن الاقتراح يثبت أن عدلي باشا كان يحاول إيجاد حلول للمصالحة ولم يكن راغبًا في الدخول في معركة مع سعد باشا في العلن. من ناحية أخرى يتضح من الاقتراح

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٦٦.

(٢) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٠٨.

(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٠١.

(٤) نفس المصدر ص ٩٨-١٠٣.

(٥) نفس المصدر ص١٥٧-١٥٩.

(٦) F.O. 407/189 No.104 ALLENBY TO CURZON, May 10, 1921 وقد نقلناها عن الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٣٢.

أن أللنبي قد بدأ يدرك مقدار نفوذ سعد باشا والزاوية التي ينظر منها الرجل إلى الأمور ويتخذ مواقفه بناء عليها. وهو ما يعد تطورًا لفهمه لحقيقة المسألة المصرية عن ذي قبل (راجع فقرة السلطان على المسرح).

* * *

وتتوالى الاقتراحات والمساعي فنجد مساعي أخرى، شابها تسطيح مفرط وإن لم يخل من طرافة تدعو إلى الابتسام في خضم تلك الأيام العابسة! تألفت لجنة للوساطة برئاسة الأمير محمد علي وعضوية مجموعة من الشخصيات العامة وأصدروا بيانًا مطولاً عن الحالة، وقد رأوا أن المشكلة هي أن أحدًا لم يحاول الجمع بين الرجلين[1]!

لذلك رأى أعضاء اللجنة أن الحل الناجح الذي يقضي على هذه المشكلة هو أن يجتمعوا أولاً «بالغرفة الفخمة المعدة لصاحب العزة سكرتير عام الجمعية التشريعية بوزارة الأشغال العمومية»[2]! وفي جو الفخامة هذا يقررون دعوة سعد باشا وعدلي باشا ومؤيديهما إلى مكان واحد «ليتبادلوا أولاً عبارات السلام وثانيًا كلام المجاملة الاعتيادية ثم بعد ذلك وبعد التكلم عن الجو والهواء وتناول القهوة، هم وإحساساتهم نحو الدخول في الكلام عن القضية المقدسة، سواء كان بترك الماضي وسد بابه أو بالتكلم فيه وتصفية حسابه بحسب ما يرونه»[3].

وكأنه خلاف بين زوجين أو صديقين تحكمه العواطف والمشاعر ولا يرتبط بقضية سياسية بالغة التعقيد!

وتوجه أعضاء اللجنة إلى سعد باشا في بيت الأمة فأجابهم «بأنه ليس بينه وبين عدلي باشا شيء شخصي أبدًا وأنه على فرض أن يكون له حق شخصي قبله لأي سبب من الأسباب فهو متنازل عنه ولا يتأخر أن يصافحه بل هو مستعد لأن يبدأه

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٣٧-١٣٨.
(٢) نفس المصدر ص١٤٠.
(٣) نفس المصدر ص١٤١.

بالمصافحة»[1] ثم يستمر في طريقه. ويبدو أن سعد باشا لم يعجبه أن الأمير محمد علي أرسل أعضاء اللجنة ولم يأت معهم فأنهى لقاءه بتلك اللجنة البائسة باعتذاره عن الذهاب إلى قصر الأمير[2]!

وسراي الأمير محمد علي تحفة معمارية شيدها الأمير المعروف بشدة تدينه على الطراز الإسلامي لحبه الشديد له أو كما كتب على بابها «إحياء للفنون الإسلامية وإجلالاً لها». بني الأمير السراي على مراحل فبدأ سنة ١٩٠١ بسراي الإقامة وبعدها بنى سراي الاستقبال وبرج الساعة والمسجد وسراي العرش والقاعة الذهبية فجاءت كلها تحفًا معمارية تنطق بالفن الرفيع والذوق الراقي. يحيط بها حديقة غناء جمع فيها الأمير واحدة من أندر مجموعات الصبار في العالم.

ويعتقد أغلب الناس أن القصر آلت ملكيته للدولة بعد سنة ١٩٥٢، بيد أن الواقع أن الأمير أوصى بأيلولة قصره للدولة على أن يحول متحفًا ويخصص ريعه للعاملين به، ولم يكتف بهذا بل أوقف ألفى فدان لصيانة القصر والمحافظة عليه.

نعود للجنة المصالحة هذه فنقول باختصار إنها كانت أقرب إلى الهزل منها إلى الجدية، وطبيعي أن يخفق مسعاها بعد أول جلسة. وبالمناسبة فقد عقدت هذه الجلسة في قصر الأمير محمد علي ولم تعقد «في الغرفة الفخمة»!

* * *

(١) نفس المصدر ص١٤٦.

(٢) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر والصفحة.

تبادل المدفعية!

رأينا في فقرة موقعة طنطا كيف كان عدلي باشا يتراوح بين اللجوء لأسلوب المقاومة السلطوية كما حدث في حفل الموظفين وبين الارتكان إلى الملاينة كموقفه من حادث طنطا لتجنب مواجهة سافرة مع الجماهير. من ناحية أخرى رأى عدلي باشا ومؤيدوه أن سيطرة سعد باشا على الشارع المصري صارت مطلقة وأن عليهم القيام بعدة إجراءات تصوروا أنها يمكن أن تعيد إليهم هذه السيطرة أو في القليل جزءًا منها.

بداية، أخذت أجهزة الإدارة في حث الناس على توقيع عرائض ثقة بالوزارة ورئيسها ليقارع بها عرائض الثقة التي كانت الهيئات والأفراد توقعها ثقة بسعد باشا[1]. ويمكن القول بأن هذه الحركة كانت بداية انزلاق الوزارة في اتجاه الإجراءات الإدارية المعتادة من الحكومات الأتوقراطية المتسلطة التي جاءت ضد إرادة الشعب، تلك الصورة البغيضة التي حاول عدلي باشا أن يبعدها عن نفسه. وقد بدت عرائض الثقة بالوزارة كتمثيلية مفتعلة ممجوجة سخر منها سعد باشا وأتباعه ونظر إليها الناس نظرتهم إلى أي إجراء مصطنع تتخذه حكومة ديكتاتورية.

وفي نفس السياق صدر بيان عن رئيس مجلس الوزراء يوم ٥ مايو سنة ١٩٢١[2] دافع فيه عن موقفه من الخلاف وقد أوردنا ما قاله في هذا الصدد في فقرة مبارزة

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص١٠٦.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك المرجع السابق ص١١٨. أحمد شفيق باشا والدكتور أحمد بيلي أوردا أن البيان صدر يوم ٥ مايو بينما أورده عبد الرحمن فهمي بك يوم ٦ مايو.

في الأهرام في الفصل السابق، ولكننا نعود لها هنا فقط ليكتمل المنظور التاريخي للأحداث. ونختار فقرتين لم نوردهما من قبل، فقد كرر عدلي باشا اعتذاره عن حادث طنطا مصرحًا بأنه «ليس أحد أشد أسفا من الحكومة لوقوعه»[1]، أي أنه أكثر أسفًا من سعد باشا على ما وقع! ثم دافع عدلي باشا عن موقفه من حفل الموظفين وما اتخذه من تدابير لمنعه قائلاً إن «هذا حق لا يمكن إنكاره على أية حكومة من الحكومات وإلا اختل النظام وضربت الفوضى أطنابها»[2].

والرأي عندنا أن عدلي باشا قد جانبه التوفيق في هذا التعليل الذي نراه ضعيفًا يفتقر لأي منطق، اللهم إلا منطق السلطة الديكتاتورية. فالأصل أن الموظفين أحرار في أن يقيموا حفلاً لمن يشاءون، وتبعيتهم لأي حكومة قائمة هي تبعية إدارية محضة يتلقون بموجبها التعليمات والقرارات المتعلقة بتسيير الأعمال الحكومية، ولا يمكن أن تمتد هذه التبعية إلى تبعية سياسية يكون الموظفون بمقتضاها تابعين سياسيًا للحكومة القائمة، وإلا وجب منع أي موظف من الانتماء إلى أي حزب غير الحزب الذي تنتمي إليه الحكومة القائمة. وماذا يكون الحال حين تتبدل الحكومة وتأتي غيرها منتمية لاتجاه سياسي آخر، أيجب على الموظفين حينئذ أن يغيروا انتماءهم الحزبي!

انتقل عدلي باشا بعد ذلك إلى الدفاع عن قراره بمنع المظاهرات معللاً منعها بضرورة عودة الحياة الطبيعية للبلاد وقد استمرت المظاهرات أيامًا عديدة «ابتذلها التكرار»[3]. هذه المرة لعدلي باشا منطق، فبالفعل لا يمكن أن تستمر المظاهرات إلى أجل غير مسمى وهي بالقطع تؤثر على أعمال الناس ومصالحهم ويصعب معها السيطرة على الأمن، وهو ما لا يمكن أن ترضى به أي حكومة.

ويرد سعد باشا ردًا بليغًا على هذه النقطة، فيتساءل متهكمًا لما كانت المظاهرات «محللة وسائغة يوم أن رفعهم المتظاهرون على الأعناق لما صدر بيانهم السياسي

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر والصفحة.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١١٧.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

من النزول على مشيئة الأمة»[1]، وهو بالطبع يلمح إلى أن المظاهرات التي قامت تبارك وزارة عدلي باشا غداة تأليفها كان مبعثها تصور الناس أنه يباركها. بيد أن سعد باشا كذلك لم يحبذها وينادي باستمرارها إلا حين رأى فيها سلاحًا فعالاً لمحاربة صاحبه.

ومن ثم فالرأيان بهما بعض منطق ولكنهما لا يخلوان كذلك من تسييس لهذا المنطق كل من وجهة نظر مصالحه السياسية البحتة! ألم نقل إنك كلما قرأت رأيًا لأحدهما تكاد تقتنع به، فتستدير وتقرأ رأى الآخر فيكون له نفس التأثير!

ويقابل عدلي باشا حربًا بحرب، فيعلن أيضًا من ناحيته «أن الخطة التي انتهجها سعد باشا قد سدت كل طريق للاتفاق معه»[2]. وتراه هنا يجهز الرأي العام لخطوته التالية، فهو يعلن أنه لن ينتظر سعد باشا، بل سيشكل وفد المفاوضة تحت رئاسته. وأخيرًا يهيب رئيس الوزراء بأمته أن تهدأ ويذكرها بأن لها وحدها «القول الفصل في نتيجة تلك المفاوضات»[3].

لم يكن عدلي باشا يهدف من وراء بيانه هذا شرح وجهة نظره في لب الخلاف فقط، بل الأهم هو إظهار أن الخلاف يتمحور حول نقطة الرئاسة فقط وهو ما كان سعد باشا يحاول أن ينفيه إلى ذلك الحين بإثارة مسائل أخرى كالمرسوم وإلغاء الرقابة ورفع الأحكام العرفية، حتى لا يبدو الأمر شخصيًا له طابع شكلي.

* * *

ويأتي رد سعد باشا زغلول بقصف جديد في أربع وعشرين ساعة! فقد أقام الموظفون حفل تكريم لسعد باشا رغمًا عن الحكومة وخلافًا لرجاء رئيسها يوم ٦ مايو في فندق الكونتننتال. وقد أمست حكومة عدلي باشا مكروهة مفروضة على شعب يهتف بسقوطها ليل نهار، بعد أن كان يستقبلها بالبشر والتفاؤل قبل شهرين فقط وينادي بحياة رئيسها. الأمر الذي أثار عجب أحمد شفيق باشا فيكتب أن ذلك

(١) نفس المصدر ص١٠٧-١٠٨.

(٢) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص١١٨.

(٣) نفس المصدر والصفحة.

«أمر يحار فيه الباحث في أطوار هذه الأمة التي أتت بالعجائب والغرائب في تاريخها الحديث»[1]!

في هذه الخطبة عمد سعد زغلول إلى رواية أطوار المفاوضات المصرية البريطانية وتراه يكرر أن الوفد كان متحدًا حين حضر عدلي باشا إلى باريس وأنهم قد ذهبوا إلى لندن «والاتحاد بيننا تام» وأنهم أرسلوا مشروع الوفد وهم على إجماع «لأننا كنا في ذلك الوقت متحدين»[2]. وقد أثبتنا فيما سبق أن أعضاء الوفد لم يكن بينهم أي وئام أو اتفاق منذ لحظة وصولهم إلى باريس في أبريل ١٩١٩ (راجع فقرة «شتاءٌ في باريس»)، فالقول بأن عدلي باشا يكن هو المسئول عن انقسام الوفد اتهام نرى فيه الكثير من الجور والظلم اللذين فرضتهما حالة التوتر والعصبية التي سادت أجواء السياسة المصرية في ربيع سنة ١٩٢١.

النقطة الثانية أن سعد باشا روى أن منصب رئاسة الوزارة عرض عليه من قبل الإنجليز لكنه رفض «لأن البلاد تحت الحماية»[3]. ونرى أن الزعيم قد جانبه المنطق، فإذا كان قد قبل المفاوضة والبلاد تحت الحماية لينقذها منها، فلم لا يقبل أن يكون رئيسًا للحكومة لنفس الهدف؟ وإذا كان الآن يطالب بأن يُصدر السلطان مرسومًا بأن يتولى هو رئاسة وفد المفاوضة، فلم يستنكف أن يصدر نفس السلطان مرسومًا بأن يتولى رئاسة الحكومة؟ فكل منهما منصب رسمي من قبل نفس الجهة في ظل نفس الظروف! وإذا كان غرضه من ذلك الطعن على عدلي باشا لأنه قبل الوزارة تحت الحماية فهذا أيضًا طعن ظالم جائر، لأنه هو بنفسه الذي ألح على عدلي أن يفعل ذلك.

* * *

في حفلات التكريم أيام كان الوئام لا يزال باديًا على السطح على الأقل لعامة

---

(١) نفس المصدر ص١١٩.

(٢) أحمد حافظ عوض بك: المرجع السابق ص٦٨-٦٩.

(٣) نفس المصدر ص ٧٦.

الناس، حظي فندق شبرد بنصيب الأسد من حفلات تكريم سعد باشا (راجع فقرة الحشود)، والبادي أن فندق الكونتننتال المجاور له قد حظي بنفس النصيب من حفلات تكريمه بعد أن شنت الحرب وظهر لهب الفرقة من تحت الرماد!

ففي اليوم التالي يوم السبت ٧ مايو أقيم حفل آخر في الكونتننتال، سخر فيها سعد باشا خطبته من أولها لآخرها للهجوم على الوزارة ورئيسها حتى لا يكاد المطالع لها يعرف منها الدولة التي يتشاجر الجميع على مفاوضتها!

لعب سعد زغلول على كل الأوتار ليؤلب الناس على الحكومة، وطور الهجوم على غريمه بشكل مثير فأعلن أن الحكومة «تستمد سلطتها من قوة أخرى بيننا وبينها حساب»[١]. من يقصد سعد باشا بهذه العبارة، الإنجليز أم السلطان؟ إن كان الإنجليز فقد كان معتادًا أن يهاجمهم بعبارات مباشرة صريحة. الأغلب أنه يقصد بهذه التورية السلطان، ترى كيف كان يتصور طريقة الحساب مع السلطان وما هو الثمن الذي كان يهدد بأن يجعله يدفعه؟!

بعد ذلك يتكثف هجوم سعد باشا، لا سيما حين يصل إلى مسألة الرئاسة. والواضح أن سعد باشا قد بحث الموضوع أو كلف من يبحثه له فأتى بسابقتين لم يذكرهما من قبل، كان رئيس الوزراء فيهما عضوًا في لجنة حفظ الآثار العربية ولجنة الآثار المصرية وكان الرئيس في المرتين موظفًا في الحكومة، مدللاً على أن تشبث عدلي باشا بالتقاليد «باطل».

ولا يمكن القياس طبعًا بين أن يكون رئيس الوزراء مرؤوسًا في وفد المفاوضة لتقرير مصير البلاد وبين أن يكون مرؤوسًا في لجنة لها طابع ثقافي بحت.

الاختلاف إذن بيِّن والقياس لا يجوز يا باشا!

* * *

يقرع سعد باشا الحكومة على عدم إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٦٠.

والمرسوم السلطاني ليصل إلى أن مقولة إن عدلي باشا قبل كل الشروط ماعدا شرط الرئاسة «زعم باطل». بيد أن سعد باشا تجاهل أن عدلي باشا متفق على ما هو أهم، إلغاء الحماية مع كل الدول والاستقلال التام وفقًا لتحفظات الأمة على مشروع ملنر كما أكد في بيانه الذي أذاعه قبل يومين من هذه الحفلة!

بعد ذلك يدق سعد زغلول على وتر جديد، الوتر الاجتماعي. فإذا به يتهكم على عدم رد عدلي باشا على احتجاجه على حادث طنطا: «لأن وكيل الأمة الذي يخاطبه هو وكيل الفلاحين أو وكيل الرعاع في نظرهم فقد نقل عن بعض الوزراء أنهم يقولون تقليلاً لأهمية حادث طنطا إن القتلي من الرعاع!»[1].

ونرى في اتجاه سعد باشا إلى استثارة مشاعر الفقراء ضد عدلي باشا وتأليبهم عليه لاعبًا على البعد الاجتماعي سقطة تربأ بها الزعامة الحقة. ولكن الحرب قد استعرت فأمعن سعد باشا في الهجوم على غريمه واستساغ الغلو فيه. فعدلي باشا لم تصدر منه أي بادرة تشير إلى أنه كان ينظر إلى كل هذا المعضلة برمتها نظرة فوقية قوامها فارق الثراء والخلفية الاجتماعية، حتى قبل أن يصبح سعد باشا زعيمًا، حفلت مذكراته بمختلف المواقف مع عدلي باشا، ظهر في بعضها احتكاك أو فتور، بيد أن روح الاستعلاء أو الخيلاء لم تبدر من الرجل في أي لحظة!

آخر نقطة نعلق عليها هي ما ختم به سعد باشا بطرح بديلين للخروج من هذه الأزمة، إما «انتخاب جمعية وطنية تفصل في الخلاف[2] وهو ما اقترحه الأمير عمر طوسون من قبل، أو استقالة الوزارة على أن سعد باشا لم يشفعه بتصور ما يحدث بعد ذلك، هل كان يتصور مجيء حكومة ترضى برئاسته هو لوفد المفاوضة، أو ربما حكومة برئاسته[3]!

* * *

وتستمر المعركة ويعلو صوت الاتهامات بين الطرفين، فيأتي رد من الجبهة العدلية

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٣٦٤.
(٢) نفس المصدر ص٣٦٦.
(٣) نفس المصدر ج٣ ص٣٦٦-٣٦٧.

على خطبتي الكونتننتال يوم ١٤ مايو على شكل بيان موقع من الأعضاء المنشقين على سعد باشا. وتلاحظ أن العدليين اتخذوا من البيانات والأحاديث الصحفية سبيلاً وحيدًا للتواصل الجماهيري، ولعل تجنبهم لإقامة احتفالات قد جاء رغبة منهم في تجنب أي صدام مع الجماهير يزيد من تردي شعبية الوزارة، وبالقطع لم يكن حفل تكريم عبد العزيز باشا فهمي وما جرى فيه ببعيد عن أذهانهم (راجع فقرة أغرب حفل تكريم). كذلك تراهم في صلب البيان يعترفون بأنه زعيم الأمة شاكين من أنه «قد اتخذ المقام الكبير الذي أوصلته إليه القضية المصرية وسيلة لهدم الذين بنوا معه هذه القضية»[1].

على أن الأعضاء هاجموا غريمهم بالتذكير بأنهم لا يطمعون في «مجد خالد بإمضاء المعاهدة» إيماءً إلى معضلة الرئاسة، بينما هم لا يريدون إلا الاستقلال «على يد أيّ كان من أبناء النيل»[2].

أدرك الأعضاء أن الهجوم على شخص سعد باشا سيؤدي حتمًا إلى مزيد من الضعف لشعبية الوزارة الواهنة. فلم يكن ممكنًا أن يناصبوا زعيم الجماهير العداء ثم يسعون إلى كسب هذه الجماهير. مهمة مستحيلة! وبغض النظر عن باقي تلك الدفوع ومدى صحتها أو تماسك منطقها، فالبادي أن أحدًا من طوائف الأمة لم يلتفت للبيان من أصله وضاع تأثيره الواهن أصلاً في معمعة تلك المعركة الدعائية الطاحنة.

* * *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٢٦.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

مبادرة من عدلي

في ذلك الوقت كانت الأحكام العرفية معلنة والرقابة مفروضة على الصحف من قبل سلطات الاحتلال[1]، وقد رأينا فيما سبق أن سياسة العدليين ارتكزت على فكرة تجنب الهجوم المباشر على سعد باشا والإيماء إلى أن غريمهم قد قلب القضية الوطنية إلى مسألة شخصية تتعلق به هو. في الوقت نفسه اتخذ سعد باشا من الهجوم على الوزارة بأنها تبقي على الأحكام العرفية والرقابة على الصحف لتكون أداتها في البطش والعسف بمعارضيها، وسيلة لإثبات أن الخلاف أكبر من مسألة «لمن الرئاسة».

من هذا المنطلق نرى أن أحد أهداف عدلي باشا من إلغاء الرقابة والإعلان عن سعيه لإلغاء الأحكام العرفية كان إحراج صديق الأمس ومحاصرته في كهف الرئاسة ليضعف حججه ويبطل منطقه. الهدف الثاني فيما نرى من وراء هذا الإعلان كان التوقيت، فعدلي باشا قد أعلن أنه سادر في طريقه بسعد أو دونه، وأنه سيستصدر من السلطان أمرًا بتشكيل وفد المفاوضة. ومن ثم كان العدليون يدركون تمامًا أن إعلان تشكيل وفد المفاوضة سيؤدي حتمًا إلى المزيد من القلاقل والاضطرابات وازدياد مظاهر السخط الشعبي فأرادوا أن يسبقوه بقرار محبب لدى الناس يخفف من وطأة ما كانوا يتوقعونه من غضب عارم عليه.

---

(١) فرضت الرقابة على مصر في نوفمبر عام ١٩١٤ قبيل إعلان الحماية (عبد الرحمن الرافعي بك: في أعقاب الثورة المصرية ج١ ص ١٣)، ثم أعيد فرضها في ٦ مارس ١٩٢٠ مع انتهاء مهمة ملنر في مصر (الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤١٢).

بيد أن تقديم هذين الهدفين لا يجب أن يجعلنا نصور مساعي عدلي باشا لرفع الرقابة على أنها خطة ميكيافيللية رامية إلى إضعاف الخصم أو مناورة سياسية لاكتساب شعبية، فلا يوجد سبب منطقي يحول بيننا وبين نسب الفضل للرجل على نجاحه في إحراز هذا المطلب الوطني وتخليص البلاد من واحدة من أبغض سمات الحماية.

* * *

على هذا جاءت مبادرة عدلي يكن باشا في ١٥ مايو سنة ١٩٢١ بإعلان الرقابة السابقة على النشر[١]، وكان عدلي باشا قد سعى لدى لورد أللنبي فوافق رغبة في تقوية الوزارة العدلية في مواجهة الغضب الزغلولي الشعبي.

وعلى الرغم من ذلك يومئ الأستاذ العقاد إلى أن «بقاء الرقابة على الصحافة المصرية كان إذن بموافقة من الوزارة العدلية»[٢]. بيد أننا نرى أن من الإنصاف أن نقلب نفس العملة على وجهها الآخر، فإذا كان بقاء الرقابة كان بموافقة عدلي باشا، فإن إلغاءها أيضًا كان بسعي منه!

وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكومة عدلي يكن وإن كانت قد لجأت إلى استخدام الرقابة بمنع نشر وقائع حفل الموظفين وفق ما ذكرنا آنفًا، إلا أنها لم تستمرئ ذلك في كل موقف، فقد نشرت برقيات التأييد التي كانت ترد بكميات هائلة على بيت الأمة كل يوم، وكذلك وهو الأهم، جميع خطب سعد زغلول بما تضمنت من هجوم عاتٍ على الوزارة ورئيسها.

كذلك أعلنت الوزارة أنها ستواصل السعي لرفع الأحكام العرفية المفروضة من قبل السلطة العسكرية البريطانية[٣]، وهو الجزء الثاني من الشرط الثالث من الشروط

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر والصفحة.

(٢) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٦٣.

(٣) عبد الرحمن الرافعي بك: المرجع السابق ج١ ص١٤.

السعدية. وناشدت الشعب أن يساعدها في استتباب الأمن[1]، وهي بلا ريب تشير إلى المظاهرات التي ما برحت تزداد حدتها كل ساعة و هتافاتها العدائية تتعالى.

وقد تراوحت ردود الفعل في الصحف المصرية تجاه هذا القرار، فكان طبيعيًّا أن ترحب به تلك الموالية لعدلي باشا ترحيبًا كبيرًا بينما استقبلته الصحف السعدية بكثير من الفتور والريبة في نوايا الحكومة، أما الصحف المحايدة أو التي تقف موقفًا وسطًا كالأهرام فقد رحبت أيضًا بإلغاء الرقابة وعدته خطوة مهمة على طريق الديمقراطية[2].

* * *

هكذا حاول عدلي باشا ضرب ثلاثة عصافير بحجر، يحقق مكسبًا وطنيًّا مهمًّا ويثبت أن الخلاف مع سعد باشا حول الرئاسة فحسب. أما الهدف الثالث فكان السعي لاكتساب بعض من شعبية لوزارته التعسة، أو في القليل إعطاء جرعة مهدئة للجماهير قبل أن تصدمها بقرار آخر لن يلقى منها أدنى قبول ولا أقل ارتياح.

وكأن عدلي باشا وأصحابه يقولون للناس «إن الوزارة التي تلغي الرقابة وتعد برفع الأحكام العرفية، بل وتزور جرحى المتظاهرين وتعاقب رجال الشرطة على مقاومة المظاهرات، لا يمكن أن تكون بهذا السوء ولا تستحق كل هذه اللعنات»

كأني بهم ينادون في الناس «نظرة يا قوم» !

فهل تحقق المراد؟ ... دعنا نَرى في الصفحات القادمة!

* * *

---

(١) الأهرام، ١٤/ ٥/ ١٩٢١،الوطن، ١٤/ ٥/ ١٩٢١ وقد نقلناه عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٥٩.

(٢) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤١٣-٤١٤.



كاريكاتير نشرته مجلة اللطائف المصورة ابتهاجًا بإلغاء الرقابة على المطبوعات

ربما أمل عدلي باشا وفريقه أن يؤدي إلغاء الرقابة إلى تهدئة في الأوضاع أو تقليل من حدة غضب الجماهير، ولكن العكس هو ما كان، بل إن المظاهرات وما تبعها من أحداث شغب وقمع وسقوط قتلى وجرحى لم تبدأ إلا بعد إعلان الوزارة رفع الرقابة على الصحف، فقد بدأت تلك الأحداث العنيفة الدامية يوم ١٦ أبريل، أي بعد يوم واحد من إعلان القرار!

ما الذي جعل قرارًا الغرض منه تهدئة الأوضاع أن يفجر الأوضاع على نحو بالغ العنف والضراوة؟ الرأي عندنا أن هذا التصعيد لم يكن بسبب القرار الذي اتخذ قبل يوم، بل بسبب قرار كان سيتخذ بعد أيام!

لقد أعلن عدلي باشا أنه سيمضي قدمًا في تشكيل وفد المفاوضة دون سعد باشا، ولابد أن هذا قد علم بشكل أو بآخر أن القرار على وشك الصدور، مما سيخلق أمرًا واقعًا لا حيلة له في حجبه أو إيقافه. ومن هنا رأى سعد زغلول ورجاله - أو فلنسمه الوفد بعد الانشقاق - أنه لابد من تصعيد الضغط الشعبي وتكثيف صوره بشكل يجعل الوزارة اليكنية في وضع مستحيل. ويكون حتمًا عليها أن تستقيل لعجزها عن الاضطلاع بمهمتها في هذا الظروف، فيُسْقَط في يد السلطان والإنجليز ويضطرون إلى إيكال مهمة المفاوضة إلى من يملك ناصية الموقف ويسيطر على جوانبه، حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا!

وبالفعل نجح الوفد في الجزء الأول من الخطة وهو تصعيد الموقف الشعبي ورفع درجات السخط الجماهيري إلى ذروتها، وأخذ الموقف يزداد تحرجًا وسعد

زغلول يضغط بحشد المظاهرات وتعددها وانتشارها في كل مدن البلاد. ويتعين علينا أن نقدر أنه إذا كان قمع المظاهرات يظهر الحكومة بمظهر الطاغية المتسلطة في كفة، فإن قصورها عن حفظ الأمن وحماية أرواح الناس وممتلكاتهم يظهرها بمظهر الضعيفة العاجزة في الكفة الثانية. وإذا كان يتعين على عدلي باشا أن يستقيل إذا ظهرت حكومته بمظهر الطاغية المتسلطة، فإن حكومة ضعيفة عاجزة الأولى بها هي الأخرى أن ترحل وتترك الصولجان لمن يجيد الإمساك به.

ولم يكن عدلي باشا بغافل عن خطة من كان صديقه، وسنرى كيف تراوحت خطة حكومته في التعامل مع المظاهرات بهدوء وتسامح ندر مثلها في تاريخنا الذي تزخر صفحاته بصور ملؤها رائحة البارود ولون الدماء. ولكن تعالي نبرة العنف واستفحال مظاهر التحدي دفعا بالحكومة العدلية إلى قمع المظاهرات ومنع انتشارها بحسم بلغ حد القسوة.

وحين شرعنا في دراسة ما حدث في تلك الأيام في مختلف المصادر، خيل إلينا أننا نطالع يوميات حرب، ولذا فقد رأينا أن نسجلها هكذا يومًا بيوم، كانت الأحداث تتسارع والمعارك تترى وسقوط القتلى والجرحى من الجانبين يتلاحق، وبدا الجو العام في الشارع المصري يذكر الناس بأجواء سنة ١٩١٩.

بيد أن الفارق الأساسي والمؤسف في آن واحد أن مظاهرات سنة ١٩١٩ كانت ضد الاستعمار، وبدت مصر كلها رجلاً واحدًا له مطلب واحد. أما في أبريل ١٩٢١ فقد كان المتظاهرون يهتفون بحياة مصريين وسقوط مصريين آخرين، وبدت الأمة شيعًا وجماعات وعلا صوت التحزب وفاح شذا الفردية.

* * *

اليوم الأول: الاثنين ١٦ مايو ١٩٢١

بدأ الأسبوع الدامي الذي نرصده هنا عن قرب، يوم الإثنين ١٦ مايو الذي وافق ٨ رمضان سنة ١٣٤٠ هجرية. حدث احتكاك خفيف بين الحكمدار رسل بك

ومجموعة من المتظاهرين في شارع بولاق[1]. وأول ما نلحظه في أحداث هذا اليوم أن عدد المتظاهرين لم يكن كبيرًا وإلا لما تصدى لهم الحكمدار بمفرده. ثاني نقطة أن الحكمدار لم يكن لديه بعد إدراك ملموس لسخونة المشاعر في الشارع المصري، فتصور وهو إنجليزي أن بإمكانه تهدئتهم وفض تجمعهم بأمر أو رجاء. ثالث نقطة أن أمرًا صدر بمنع المظاهرات منذ ذلك اليوم.

على أي حال فلم تكن أحداث الإثنين غير قمة جبل الثلج الغاطس، ثلج ملتهب!

اليوم الثاني: الثلاثاء ١٧ مايو ١٩٢١

طافت أعداد غفيرة من المتظاهرين قبل الظهر على مباني وزارات الحكومة ينادون بأن لا رئيس إلا سعد وبسقوط الحكومة، وقد اجتازوا أبواب الوزارات إلى داخلها يريدون حمل موظفيها على الانضمام إليهم، وانتهوا بالتجمهر في فناء وزارة الأوقاف حيث تصدت لهم قوات الشرطة وحاولت تفريقهم بالقوة فاشتبكوا معهم وقبض عليهم[2]، وقد أصيب أحد الضباط[3].

تأمل كيف كان الوفد يسعى لاستفزاز الحكومة وتعمد إهانتها والنيل من هيبتها لترد بعنف يحرجها ويقضي على فرص بقائها. حرص العدليون من ناحيتهم على اللين والتؤدة في مواجهة السعديين، بيد أن حالة يقظة وترقب قد بدأت تسري في الشرطة وتمثلت في سرعة انتقالها إلى مكان المظاهرة، وهو ما لم نجد له أثرًا في اليوم السابق.

اليوم الثالث: الأربعاء ١٨ مايو ١٩٢١

يمكن اعتبار العاشر من رمضان من ذلك العام بداية التصعيد الحقيقي للموقف. بدأت المظاهرات من ميدان الخازندار حيث تجمع «٨٠٠ شخص معظمهم من

---

(١) جريدة «الأفكار» عدد ١٨/ ٥/ ١٩٢١ الاعتداء على الحكمدار وقد نقلناه عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٦٦.

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٦٦.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج ٤ ص٢٤.

الرعاع» حاملين نبابيت وقطع أشجار[1]. ونلاحظ أن الحكمدار عمد إلى الحط من شأن المتظاهرين وكأنه حادث إجرامي لا شأن له بالسياسة وهو ما دأبت عليه السلطات في مصر على طول الزمان. وفي شارع خيرت جرى التحام آخر بين الشرطة والمتظاهرين، وكعادتهم منذ ثورة ١٩١٩ يتجه المتظاهرون دائمًا إلى بيت الأمة وفي ذلك اليوم أدركتهم هنالك قوة من السواري واشتبك الفريقان بعنف حتى أطل سعد باشا من شرفة داره ورجا المتظاهرين الانصراف فامتثلوا لإرادته[2]. ولا عجب أن الحكمدار رسل بك لم يذكر في تقريره حرف عن تدخل سعد باشا وطاعة المتظاهرين له!

ينتقل رسل بك في تقريره بعد ذلك إلى ثلاث نقاط مهمة، الأولى ذكره أن الأجانب أصابهم الذعر وأغلقوا حوانيتهم، ومسألة اللعب على وتر حماية الأجانب نقطة جديرة بالدراسة، وسنعود لها ثانية في نهاية هذا الفصل. النقطة الثانية أنه يكشف بوضوح إدراكه أن هدف هذه المظاهرات هو استفزاز البوليس ودفعهم إلى إطلاق النار ويسقط ضحايا فتتخذ «الجنازات التي لابد من عملها كفرصة لعمل مظاهرات هائلة شنيعة»[3]. بعد ذلك يصر على طلبه بالإذن باستخدام الأسلحة النارية، واعدًا بإطلاق الرش أولاً قبل أن يلجأ إلى بنادق الرصاص على أن يعلن أن البوليس سيطلق النار على أي تظاهر[4] هادفًا من ذلك إلى ردع المتظاهرين وإنذارهم.

هذا في الشارع، أما على المستوى السياسي فقد شهد ذلك اليوم تطورات ملحوظة كذلك أو قل تصعيدًا مهمًا من جبهتي الحرب، الأول والأهم هو أن عدلي يكن باشا قد أعلن تشكيل وفد المفاوضة. من ناحيته وجه سعد باشا خطابًا إلى السلطان، بعد أن سادت بينهما حالة من التجاهل أولاً (راجع فقرة ماذا بعد؟) ثم الجفاء بعدها (راجع فقرتي قصف من شبرا وتبادل المدفعية!) منذ عودة سعد من أوربا. الأمر الثاني أن أسلوب توجيه عرائض اعتراض إلى السلطان قد بدأه الوفد في مطلع ثورة (راجع

---

(١) تقرير حكمدار القاهرة لوزير الداخلية وقد نقلناه عن عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٢٥.

(٢) عبد الرحمن فهمى بك: نفس المصدر ص٢٤.

(٣) نفس المصدر ج٤ ص٢٧.

(٤) نفس المصدر ص٢٧-٢٨.

فقرة نشأة الوفد)، وقد تماثلت العريضتان في عنف الأسلوب وشدة العبارة وتجاوز ما كان متبعًا في ذلك الأوان من مجاملات لغة مخاطبته.

الفارق الوحيد بين عريضة ١٩١٩ وعريضة ١٩٢١، أن الأولى جاءت تمتدح عدلي يكن باشا وتثني على وطنيته بينما أتت الثانية لتصمه بالظلم وتعرض بوطنيته. والموقِّع في الحالتين سعد زغلول باشا!

اليوم الرابع: الخميس ١٩ مايو ١٩٢١

وتتصاعد الأحداث أو قل تهوي إلى بئر الفرقة والتناحر، وقد بدأت المظاهرات تنتقل إلى خارج القاهرة. فقد شهدت الإسكندرية أول مظاهرة بعد صلاة العشاء والتراويح في جامع المرسي أبو العباس، وحين وصل المتظاهرون إلى قسم اللبَّان هاجموه ثم اتجهوا إلى شارع محمد علي حيث قاموا بالمزيد من أعمال الشغب(١).

وأهم ما ينبغي التعليق عليه هنا هو أن شهر رمضان الفضيل أوجد فرصة للتجمع كل يوم بعد صلاة التراويح في المساجد بعكس الأيام العادية التي يتاح فيها ذلك يوم الجمعة فقط. الأمر الثاني أن رجال الشرطة تصرفوا بمنتهى الهدوء مما يشير بأن لديهم أوامر مشددة ألا يُستَفزوا أو يَرُدوا على إساءات المتظاهرين، وهو ما يعد تطبيقًا من الحكومة لسياسة تجنب الصدام، أو فلنقل شعرة معاوية التي كانت لا تزال تجتهد في ألا تنقطع!

أما في القاهرة فقد سقط أول قتيل. أكثر من هذا فقد رد رجال الشرطة بعنف في التعامل مع المتظاهرين الذين شجعهم تغلبهم على الشرطة في الأيام السابقة على الاعتداء على رجالها والغلو في استفزازهم. وقد استمرت المظاهرات طوال اليوم وأسفرت عن ستة عشر جريحًا من قوات الشرطة. ويسوغ القول بأن اليوم الرابع كان بداية العنف الدامي بتصاعد العنف وسقوط أول قتيل، وقد أخذت الحالة الأمنية تزداد تدهورًا وانفلاتًا.

تطور الأمر إذن في ذلك اليوم، أو قل تدهور الأمر إذن في ذلك اليوم!

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٤٦.

وكما توقع رسل بك يكون سقوط قتلى مدعاة لإقامة جنازات يحدث فيها تجمع جديد، فقد خرجت جنازة الشاب الذي قتل في اليوم السابق وطافت بالقاهرة حتى وصلت بيت الأمة فنزل سعد باشا وبعض رجاله وتصدروا الجنازة بعد الوقت ثم عادوا بينما استأنف الجماهير مسيرتهم إلى محطة مصر حيث نقل جثمانه ليدفن في بلدته كفر المصيلحة بالمنوفية[١]. ومن المفارقات أن كفر المصيلحة هي أيضًا بلدة عبد العزيز باشا فهمي!

انتشرت المظاهرات في الأقاليم كذلك في هذا اليوم، وكانت البداية في طنطا حيث تظاهرت مختلف الطوائف بما فيها تلميذات المدارس دون أن يتعرض لها رجال الشرطة رغم التنديد والهتافات العدائية ضد الحكومة[٢]، ولعل رجال الشرطة قد أعجبوا بشجاعتهن أو أشفقوا عليهن!

وفي الإسكندرية قامت مظاهرة جديدة بعد صلاة الجمعة واستمرت طوال النهار[٣] وقد قدرت التقارير البريطانية قتلى ذلك اليوم بثلاثين قتيلاً بين مصريين وأجانب[٤]. وقد استشعر كبار السكندريين بالخطر الداهم الذي بات يحيق بثغرهم مما دفع الأمير عمر طوسون إلى إصدار بيان لأهل مدينته يناشدهم فيه الهدوء و«الإقلاع عن هذه الخطة التي تضر بقضيتنا»[٥]. مما ينم عن إدراك الطبقات الواعية أن فتنة مع الأجانب قد صارت مؤامرة واضحة تحبك حبائلها حول قضية الاستقلال لتشوه الصورة وتقوض الحجة، فيبدو المصريون في صورة همجية يعتدون على أرواح الأجانب المسالمين وأموالهم، وبالتالي فلابد من بقاء الإنجليز لحمايتهم!

---

(١) جريدة «الأخبار» عدد ٢٢/ ٥/ ١٩٢١ وجريدة «المحروسة عدد ٢٢/ ٥/ ١٩٢١ وقد نقلناه عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٧١.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٤٧.

(٣) الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٨١.

(٤) F.O. 407/189 No.330 ALLENBY TO CURZON, May 22, 1921 وقد نقلناه عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص ١١٦.

(٥) عبد الرحمن الرافعي بك: المرجع السابق ج١ ص١٦.

بلغت الحالة حرجًا شديدًا والمظاهرات تندلع في كل عواصم الأقاليم كالمنصورة وطنطا [١]وبورسعيد والزقازيق ودمنهور وشربين وبنها وطوخ وكفر الزيات ودمياط ودسوق وزفتي وأسيوط وميت غمر وفوه وطلخا ومشتهر[٢]. ولا ريب أن هذا يزكي ما سبق أن انتهينا إليه من تفوق قدرة الوفد على تعبئة الرأي العام المؤيد له وعلى اتصاله الفعال بالريف المصري وسيطرته عليه (راجع فقرة أغرب حفل تكريم). أما في القاهرة فقد قامت مظاهرة كبيرة اضطر معها أصحاب المحال التجارية إلى إغلاق أبوابها[٣]، في نفس الوقت نشرت الصحف أن الحكمدارية تبحث عن رجال الشرطة الذين اختفوا بعد مظاهرات يوم ٢٠ مايو خشية أن يكونوا قد قتلوا[٤]!

في الإسكندرية وقع حادث قد يبدو بسيطًا، لكن بعض الصحف ألمحت إلى خطورة دلالاته. حدث احتكاك بين بعض الطلبة ورجل يوناني يجالس فتاة أجنبية في حديقة الشلالات فأطلق اليوناني النار ثم لاذ بالفرار، ولكن الطلبة أمسكوا بالفتاة فدلت على الرجل وألقى القبض عليه[٥]. أثار الريبة أن الرجل كان يحمل سلاحًا رغم أنه كان هناك أوامر عسكرية تقضي بحظر حمل الأسلحة للمدنيين وتسرعه في إطلاق النار مما أثار قلق البعض من أن مؤامرة تحاك ضد مصر بالزج بالأجانب المقيمين كطرف في القضية. على أي حال، لم تقع أحداث دامية تعكر الصفو في ذلك اليوم وكأن القدر يدخر الضحايا ودماءهم لأحداث الإسكندرية التي سنعرض لها بعد قليل!

على الصعيد السياسي نشر الأعضاء المنشقون عن الوفد بيانًا في محاولة يائسة

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٦٨.

(٢) جريدة «الأفكار»عدد ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠/ ٥/ ١٩٢١ وقد نقلناه عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٧٣.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج ٤ ص٤٨.

(٤) جريدة «الأفكار» عدد ٢٢/ ٥/ ١٩٢١ وقد نقلناه عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٧١.

(٥) جريدة «المحروسة» عدد ١/ ٦/ ١٩٢١ وقد نقلناه عن الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٨٦.

لحث الجماهير على وقف المظاهرات مذكرين بأن «البلاد ما قامت قومتها لخدمة شخص»[1]، ولكنه ذهب أدراج الرياح والشارع المصري قد انفجر مرجله وأتى الطوفان على الأخضر واليابس، فلم يعد الصوت الداعي إلى السكينة والهدوء مسموعًا.

اليوم السابع: الأحد ٢٢ مايو ١٩٢١

وحيث إننا في حرب فكان طبيعيًا أن يرد السعديون على العدليين بهجوم مضاد، اجتمع حوالي خمسة آلاف في منزل الشيخ البكري بالخرنفش برئاسة الأمير عزيز حسن وأصدروا بيانًا إلى السلطان طالبين إنهاء الحالة، وهي عبارة مهذبة لإقالة الوزارة[2]! وسدر سعد باشا يشحن الجماهير ويلهب حماسها بكل الصور، وقيل إنه ذهب إلى حيث قتل أحد المتظاهرين وغمس منديله في دمه ونادى في الناس أن عدلي هو الذي يحمل وزر هذا الدم[3]!

وفي الإسكندرية بدا واضحًا أن الجو ينذر بقرب وقوع كارثة. في أثناء النهار قامت الجماهير بتشييع جنازة أربعة متظاهرين في موكب مهيب اشتركت فيه كل الطوائف بما فيها رجال الدين. وكانت المستشفى قد دفنت اثنين منهم، فأصر الجماهير على إخراجهم وإشراكهم في الجنازة الشعبية، الأمر الذي ألهب شعور الجماهير[4].

وكان لابد لبرميل البارود أن ينفجر، بدأت المظاهرات بعد صلاة التراويح وكأنها قد أمست عادة في تلك الأيام، فيبدأ الناس التظاهر بعد خروجهم من أداء الفريضة والسنة النبوية الشريفة. وعند مفترق الطرق بين شارع إنسطاسي وكان يكثر فيه الأجانب[5] وشارع ورشة الطوبجية وقع احتكاك بين المصريين واليونانيين، ومع صوت أول رصاصة انفجر الموقف وسرت حالة من الانفلات الأمني التام في المدينة

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٥٣.
(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٥٧-٥٨.
(٣) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص١٠٢.
(٤) الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٨٧.
(٥) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٧١.

بسرعة البرق. وبدأت موجة عنيفة في تلك الليلة الليلاء من الضرب والحرق والتكسير وأصيب اليونانيون بالذعر وأطلقوا الرصاص من الشرفات والنوافذ. في نفس الوقت هجم المتظاهرون على المنزل الذي أطلق منه الرصاص وضربوا سكانه ثم أضرموا فيه النيران بعد أن تزايد سقوط الضحايا المصريين تحت رصاص اليونانيين[١]. وامتدت روح الفتنة إلى حي الجمرك وسار الجمهور الهائج يحاول الاقتصاص من كل من يرى أنه معتدٍ عليه. وقامت عند الأوربيين فكرة المقاومة فساروا يطلقون النيران على غير هدى[٢] وتنامى مزاج المواجهة والخصومة بين المصريين والأجانب وكثر إطلاق النار وأخذت الأمور تتدهور حتى مطلع الفجر دون تحسن.

اليوم الثامن: الإثنين ٢٣ مايو ١٩٢١

خرجت شمس ذلك اليوم ونذر الشؤم والسوء تخيم على أرجاء المدينة، وآثر أصحاب المحلات السلامة فأغلقوا محالهم منذ الساعة العاشرة صباحًا تحسبًا لما قد يحدث، وزاد هلع الأجانب وساروا في مظاهرة إلى مخفر الجيش البريطاني بالعطارين وطالبوا بتدخله لحمايتهم[٣]. في نفس الوقت أخذت المشاجرات والاقتتال يزداد بين المصريين والأجانب في جهتي الهماميل والعطارين فأصدر الحكمدار أوامره بإطلاق النار على شرفات المنازل التي ينطلق منها رصاص فاستفحل الخطر واختلط الحابل بالنابل وأصبح الكل في خطر وهجم جماعة من الغوغاء على قاضي بلجيكي. الأخطر من ذلك أن إشعال الحرائق وانتشارها تزايد وانتشر من مكان إلى آخر حتى أن عدد الحرائق التي أبلغ عنها منذ العاشرة صباح ذلك اليوم حتى الرابعة بعد الظهر بلغت ستة عشر حريقًا!

كانت الإسكندرية في ذلك اليوم مدينة بلا ضابط ولا رابط وبدا واضحًا أن حالة الانفلات الأمني قد تحولت إلى انعدام أمني وأضحى جليًا أن مؤامرة الإيقاع بين

---

(١) الدكتور حمادة محمود أحمد إسماعيل: المرجع السابق ص٨٨-٨٩.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٧٢.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

المصريين والأجانب في الإسكندرية حتى تحققت وظهرت روح من العداء السافر بينهما غريبة على المدينة التي كان الأجانب والمصريون يعيشون فيها معًا في وئام.

ويزيد الطين بلة ما طلبت السلطات المحلية من الإنجليز رسميًا! فإزاء عجز السلطة المحلية عن السيطرة على الموقف طلبت رسميًا من السلطة العسكرية البريطانية المساعدة، وبالطبع وافقت هذه وأصدر قائدها منشورًا رسميًا بحظر التجول وإغلاق المحلات العامة ابتداء من الساعة التاسعة مساء وإنذار المتظاهرين بضرب النار[١].

لم نتبين من المصادر التي استعنا بها تفصيل هذا الأمر رغم أهميته القصوى، وتبقى أسئلة مهمة بلا إجابة، من الذي اتخذ قرار الاستعانة بالإنجليز؟ عبد الرحمن فهمي بك يقول إن «السلطة المحلية» هي التي طلبت، أيقصد المحافظ ومدير الأمن وغيرهما من رجال الإدارة؟ هل استشار هؤلاء وزير الداخلية ورئيس الوزراء؟ هل كان هناك داعٍ أصلاً لاتخاذ هذا القرار؟ وهل كان عدد قوات الشرطة المصرية أقل من أن يستطيع التّصدي بفاعلية للأحداث والسيطرة عليها؟

وقد تضاربت التصريحات وقتئذ في البداية حول عدد الضحايا وجنسياتهم، ويقدر عدد القتلى بثمانية وخمسين قتيلاً ومائتي جريح، من القتلى ثلاثة وأربعون مصريًا وخمسة عشر أجنبيًا أغلبهم من اليونانيين، أما الجرحى في ذلك اليوم المشئوم فكان بينهم مائة وتسعة وعشرون مصريًا وواحد وسبعون أجنبيًا أغلبهم من اليونانيين كذلك[٢].

وإجمالاً فقد كانت أحداث ٢٢ و٢٣ مايو في الإسكندرية هي ذروة المأساة وغاية التدهور، وقد دُفع الوضع السياسي المصري في متاهة لا طائل من ورائها ومضى يتردى في غياهب التناحر وبحور التقاطع والتدابر!

لقد انقطعت شعرة معاوية... وانشطرت أمة!

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٦١.
(٢) من البلاغ الرسمي لمدير الأمن العام الصادر في ٢٥ مايو وقد نقلناه عن عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٦٤.

العلم الأبيض

أدرك كل أطراف القضية المصرية خطورة الوضع بعد أحداث الإسكندرية وما وقع فيها من اعتداءات على أرواح وأموال الأجانب. وقد يبدو لقارئ اليوم أن ذلك أمر غير مفهوم أو ربما مستفز، أن يهتم الجميع كل هذا الاهتمام بالأجانب وما جرى لهم بشكل يبدو معه وكأن أحدًا لا يعبأ بما جرى لأصحاب البلد أنفسهم! بيد أن قراءة الأمر بعين ذلك العصر تبين لنا خبيئة الموضوع.

كانت واحدة من أكثر ذرائع الإنجليز استخدامًا في التدخل في مصر هو حماية الأجانب المقيمين بها، يزعمون دائمًا أن أرواح هؤلاء الأجانب وممتلكاتهم تكون في خطر إذا ما كفوا هم يد الحماية عنها، وبذا يستمدون حجة أخرى لضرورة وجودهم العسكري في مصر. وهؤلاء الأجانب كانوا عنصرًا مهمًا في النسيج الاجتماعي والاقتصادي المصري وكان وجودهم بالفعل له فوائد اقتصادية جمة للمصريين. وفي الوقت ذاته كان الساسة المصريون يحرصون على إثبات أن بمقدور السلطات المصرية حماية الكل سواء كان مصريًا أو أجنبيًا.

من هذا المنطلق نجد أنه في الوقت الذي سادت فيه روح الانقسام أن الكل بادر بنشر بيان يحاول فيه ما أمكن دفع شبهة أن الأجانب في خطر، فالكل مدرك مغبة هذه الشبهة.



كان طبيعيًا أمام ما جرى في الإسكندرية أن يقف القائد مع نفسه ليراجع خطته ويعيد تصور الغاية التي يقود الشعب الذي أسلمه الزمام إليها. نشر سعد باشا بيانه

الأول يوم ٢٤ مايو غداة الحوادث، شأنه في ذلك شأن بيان معارضيه وسائر أطراف المسألة. على أنه في غاية الأهمية أن نلاحظ أن بيان سعد زغلول الأول الصادر بعد أحداث الإسكندرية الدامية لم يطالب الجماهير بوقف المظاهرات وسائر مظاهر استهجان الحكومة، بل بالعكس نجده يطالبها بعدم الحياد عن قصدها وإن كان ينبهها إلى أن علينا «للأوربيين حرمة يجب رعايتها»(١).

وربما لم يكن سعد باشا قد أدرك بعد حجم ما جرى وهوله ومن ثم لم يكن قد أدرك خطورة استمرار الحالة ولأي منقلب ستنقلب البلاد إذا استمر يدفعها في طريق المظاهرات وتحدي الحكومة، أو ربما يكون البعض قد حادثه في هذا الشأن. أيًا كان، فالثابت أن سعد باشا عاد بعد يوم وأصدر نداءً آخر للجماهير، بالإقلاع عن المظاهرات «اكتفاء بما أظهرته لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة»(٢).

ويتضح جليًا من هذا البيان أن سعد باشا قد أدرك أن خطته التي بدأت منذ خطبة شبرا في ٢٥ أبريل قد تودي بكل مصالح الأمة وأن التاريخ سيحمله مسئولية دفع الجماهير وإلهاب حماسها لتركض ركضًا في طريق التهلكة دون أن تدري. ولم يكن ممكنًا لزعيم الأمة أن يقبل على ضميره هذا الوزر الرهيب وأن يعلق في عنقه هذا الحمل الهائل. ولذلك لم يكن أمام الرجل سوى أن يتراجع عن خطته ويكف عن المضي في تنفيذها.

ومن هنا نقرر أن رجاء سعد زغلول باشا إلى الشعب الصادر يوم ٢٥ مايو ١٩٢١ كان بمثابة علم أبيض يرفعه طرف ليعلن للطرف الآخر أنه يروم الكف عن القتال بعد شهر بالتمام من بدئه. على أننا لا نقصد بتعبير العلم الأبيض أي شبهة استسلام أو استخذاء من قبل سعد باشا، بل العكس هو الصحيح. فالشجاعة في هذا المقام هي أن يقف القائد ويكبح جماح زهوه الشخصي مفضلاً مصلحة جماهير شعبه التي حملته هذه الأمانة يوم أسلمته قيادها وأولته ثقتها.

* * *

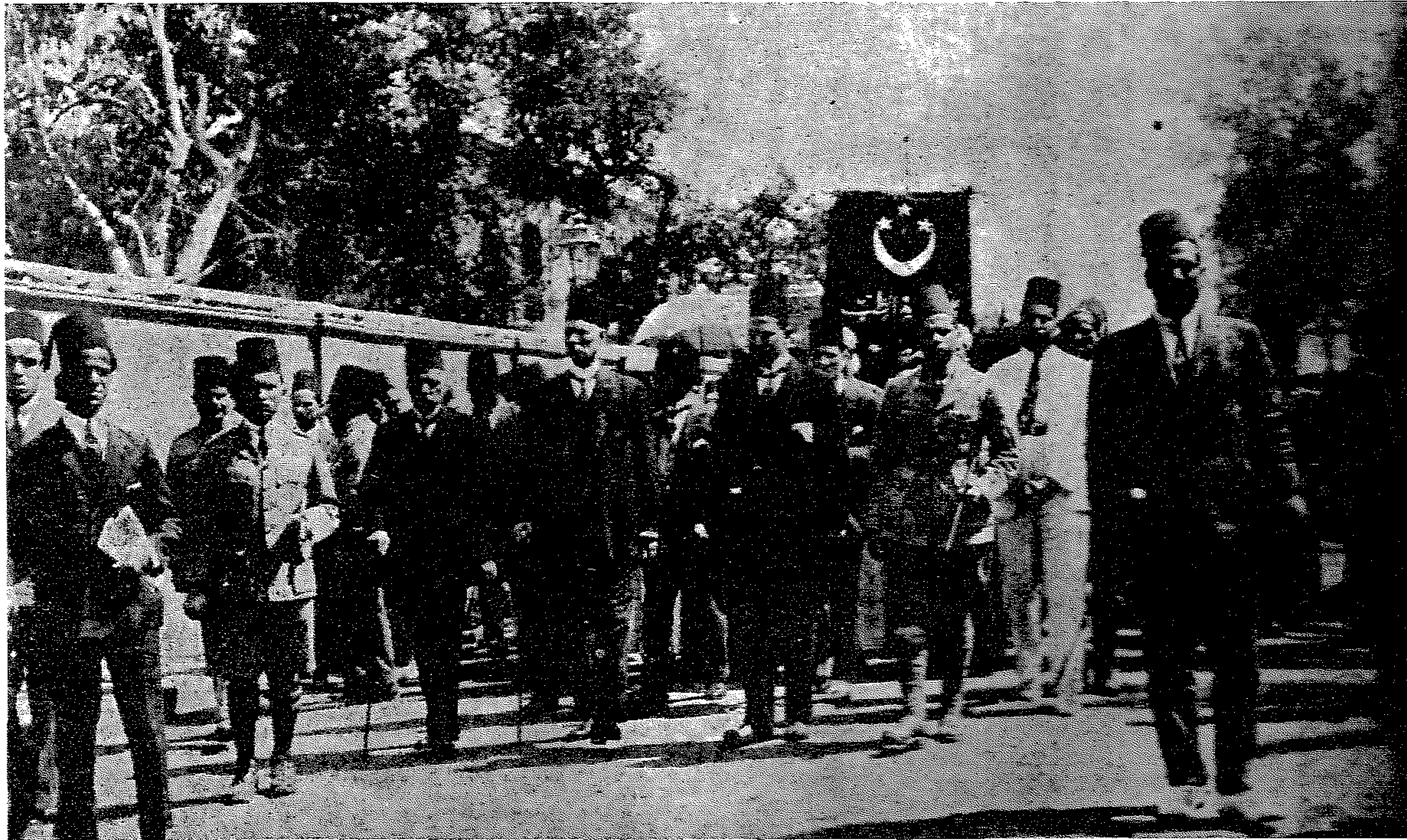
(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٦٥.
(٢) نفس المصدر ص٦٦.

وكما توقع الجميع أتت أحداث الإسكندرية على هوى الإنجليز، وما هي إلا أيام حتى أطلق تشرتشل وزير المستعمرات البريطانية تصريحًا قال فيه إن الأحداث تثبت أن الوقت لم يحن بعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر[1]! كذلك نجد الإنجليز قد اغتنموا فرصة طلب الإدارة المصرية لهم بالتدخل، فأصدر قائد الجيش بيانًا ملأه تهديدًا ووعيدًا وصاغه في عبارات العنجهية والغطرسة التي كانوا يستخدمونها وقت الحرب وأيام ثورة ١٩١٩.

أما لورد أللنبي فقد نشر بيانًا يفيض بعبارات التشفي والشماتة فيما آل إليه حال المصريين، جاء فيه «أن حكومة جلالة الملك مدت يد المصالحة والمصادقة إلى مصر وهي تنتظر الآن جواب مصر»[2]. وكأن أللنبي يقول لقد جئتم إلينا تلحون في أن نفاوضكم، وزدتم بطلب أن نرفع عنكم الحماية قبلها وألا نتقيد في المفاوضة بمشروع ملنر. وها نحن قد أجبناكم إلى ما ألححتم، فماذا كان منكم سوى شجار وخلاف حول مسألة شخصية تتعلق بالشكل، لم تختلفوا على ما تطالبون بقدر ما اختلفتم على من يجلس على كرسي الرئاسة؟ ويمضي أللنبي في تشفيه «فيرجو» المصريين أن يتبصروا حقائق الأمور ويتبعوا «مقتضى الدواعي الوطنية السامية»[3]، وكأني به يقول للمصريين: فكروا في وطنكم لا أشخاصكم!

* * *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٢٠٧.
(٢) نفس المصدر ص١٨٣.
(٣) نفس المصدر ص١٨٤.



سعد باشا وعن يمينه فتح الله باشا بركات وعن يساره مصطفى النحاس باشا يسيرون في جنازة شهداء المظاهرات

وقفة بين الصديقين

خلصنا في ختام الفصل السابق إلى أن معركة «لمن تكون الرئاسة» لم تكن سوى رأس موضوع أراد سعد باشا أن يدير الصراع حوله، وفي هذا الفصل عرضنا كيف رتب دفوعه وحضر حججه ثم أعلن الحرب على غريمه وجعل أرضها الشروط الأربعة. وقد هدف سعد باشا من انتقاء هذه الشروط التأكد من أن العملية التفاوضية ستسير وفق آرائه ومحاولة إخراج المعركة كلها من دائرة الصراع الشخصي حول الرئاسة.

والأمر المثير في هذا المقام هو أنه رغم أن جماهير الشعب المصري أولت سعد زغلول ثقتها، فقد فطنت منذ اليوم الأول إلى أن الرئاسة هي محور الصراع، فنجد أن المظاهرات لم تكن تنادي إلا بشرط الرئاسة الذي استشعرت بفطرتها أنه لب الأمر، فلم تبال بغيره.

ونأتي لعدلي باشا، فنجد أنه يسير في سياسته على نسق واحد، اعتصم به طوال الأزمة، سعد باشا يسعى لنقض اتفاقهما وهدم أركانه بالشروط الأربعة، وعدلي باشا يتمسك بالاتفاق ويمضي في تنفيذه رغم عبء الألم النفسي الذي شعر به الرجل وهو يرى نفسه موضع كل هذه الكراهية ومصب كل هذا النفور من شعبه الذي يسهر هو ساعيًا في مصالحه. والأستاذ الرافعي مثلاً يرى أنه كان ينبغي عليه أن يستقيل تخفيفًا لوطأة الانقسام شاهدًا أنه لم يكن متهافتًا على الحكم ومن ثم تكون استقالته عملاً نبيلاً[1].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي بك: المرجع السابق ج١ ص١٥.

بيد أننا نرى الأمر من منظور مختلف، فقد كان الأسهل على عدلي باشا أن يستقيل يومئذ ويعلن أنه يسلم الراية لسعد باشا نزولاً على إرادة الشعب، ولم يكن ليخسر عندئذ أكثر من بضعة أشهر في الحكم قضاها على أي حال في توتر وكمد بين القاهرة ولندن عاد بعدها ليستقيل.

لو كان عدلي باشا يسعى لمجد شخصي لاستقال يوم عاد سعد زغلول ولأعلن قبوله لشروط سعد باشا يومها وانتحى هو جانبًا. لو فعل عدلي باشا ذلك لمدحه سعد باشا على ما فعل ولحملته الجماهير يومئذ على الأعناق ومضت تهتف باسمه تمجيدًا وتبجيلاً، بدلاً من أن تلعنه وتتظاهر لإقصائه!

بيد أن الرجل لم تكن تحركه مشاعر شخصية أو رغبات خاصة، بل أهداف قومية صرفه يسعى إليها في سياج من النبل والوطنية والعمل الصامت المخلص. لقد اقتنع أن واجبه أن يبقى ليخدم شعبه ويحاول استخلاص بعض حقوقه، فكتم آلامه الشخصية وطفق يسعى من أجل شعب يلعنه صبح مساء!

* * *

وينبغي علينا في خاتمة هذا الفصل أن نقف لنرصد حال الشارع السياسي المصري في مايو ١٩٢١. وقد رسمنا صورة لمدى الفرقة والتناحر اللذين سادا الشارع آنذاك وكيف وصل الأمر ليهتف البعض بأن «الاحتلال على يد سعد أفضل من الاستقلال على يد عدلي»، وقد باتت القضية تدور حول محور الأشخاص لا المبادئ.

الأنكى من هذا أن عدو المصريين الحقيقي غاب عن أذهانهم وتوارى عن لعناتهم، وبعد أن كان الشعب يهتف بسقوط الحماية ويطالب بالاستقلال التام سنة ١٩١٩، تضاءلت مطالبه لتتركز على من يجلس على كرسي الرئيس سنة ١٩٢١! وقد عرضنا بيان أللنبي وما انطوى عليه من شماتة وتشفٍّ فيما آل إليه حالنا.

ونجد حادثة وفد أسيوط تبلور هذه النقطة أكثر. فقد جاء وفد من هناك لتأييد سعد باشا ثم ذهب إلى دار المعتمد البريطاني وطالب بمقابلته لعرض الأمر عليه! رفض أللنبي مقابلة الوفد الأسيوطي وأحالهم إلى سكرتير السفارة الذي لبس قناع الحمل

الوديع وهو يكتم شماتته وصرح بأن «أمر المفوضين متروك لكم أنتم ولا يسعنا التدخل فيه، فسنفاوض من يتقدم لمفاوضتنا»[1]. سقطة فرضها التعصب الأعمى!

على صعيد آخر فرغم أننا ألفينا إجماعًا في كل المراجع على أن الأغلبية العظمي للشعب المصري انحازت منذ أول لحظة في الخلاف إلى سعد باشا، فإنه ينبغي أن نرصد أن المثقفين قد انقسم أمرهم، وهؤلاء بطبيعتهم أقل تأثرًا بسحر الزعامة الخلاّب وأكثر عمقًا في نظرتهم للأمور وفي تغليبهم للعقل والمنطق في مسألة سياسية كهذه، فكان منهم تيار يؤيد عدلي باشا رغم حبه الخالص لشخصية سعد باشا وما يمثله من أمانٍ وطنية وقيم بطولية.

بيد أن طبيعة معظم هؤلاء المثقفين كذلك تجعلهم يؤثرون الصمت والانزواء مقارنة بموقف السواد الأعظم من الجماهير التي هي بطبيعتها أعلى صوتًا وأنشط تحركًا. يتحدثون في غرف ومنتديات خلف أبواب مغلقة أو على أكثر تقدير يكتبون مقالاً هنا أو بيانًا هناك، فلا يكاد الرأي يسمع أو يقرأ ولا يكترث به أحد في وقت طغت فيه الأعمال الجماهيرية الواسعة التي احتكر الوفد السيطرة عليها والقدرة على تنظيمها.

وقد لاحظنا هذا ما كان العدليين الذين تجنبوا طوال ذلك الشهر الدامي أي لقاء مباشر مع الجماهير أو إطلالة فعلية على الشارع السياسي المصري. على كل حال يحسب لهم أنه كانت لديهم الشجاعة على مخالفة زعيم الأمة في عز مجده، مع أنهم كانوا يعلمون أن ذلك سيجر عليهم وابلاً من السخط الجماهيري والغضب الشعبي. مثال ذلك عبد العزيز باشا فهمي الذي ناله ما ناله من أذى نفسي وجرح شخصي في يوم كان مفترضًا أن يكون حفلاً لتكريمه (راجع فقرة أغرب حفل تكريم) .

ولو أنه خالف عقيدته، أخطأ فيها أم أصاب، وسار خلف الزعيم، لجلس في صدر سرادق يفيض بمن يهتف له ويحمله على الأعناق!

* * *

وحين نأتي لتحليل موقف الإنجليز، نجد غضاضة في أن نكتب ما يمكننا إثباته! صحيح أنه من اليسير علينا نسبيًا أن نسوق من الوقائع والقرائن ما يثبت تاريخيًا أن

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٩٥.

يدًا خبيثة دفعت الجميع في متاهة التناحر والانقسام. ولكن مكمن الغضاضة في أننا لا يجب أن نستسلم لنظرية المؤامرة ونركن لفكرة أننا وقعنا ضحية الشر والمكيدة. فالرأي عندنا أن هذا لا يعفي رجالنا بحال من التبعة والمسئولية، فالإنجليز منذ جاءوا إلى مصر قد أصبحوا أعداء جاءوا إلينا محتلين غاصبين يرومون إلى البقاء جاثمين على صدورنا ما أمكنهم، فلا غرو أنهم يعملون ما في وسعهم للإيقاع بيننا وتمزيق أوصال وحدتنا، لنضعف وتخور قوانا فلا نطالبهم بحقوقنا!

نعم سعى الإنجليز للإيقاع بين سعد وعدلي. نعم رسم الإنجليز خطة ليلدغوهما باسم الفرقة والتقاطع. بيد أنها حرب سياسية، والرسول الكريم ﷺ نفسه وهو سيد الخلق الذي قال فيه ربه عز وجل إنه على خلق عظيم، هو نفسه قال إن الحرب خدعة حتى أنه أباح الكذب في الحرب، فما بالنا نلوم عدونا لأنه خدعنا وكذب علينا؟!

* * *

إذن على من تقع التبعة؟ لقد قررنا فيما أسلفنا أن بقاء عدلي باشا في الحكم كان تضحية منه من أجل بلده وأنه اعتبر استقالته بمثابة تخلٍّ عن مسئوليته الوطنية، حتى ولو طالبت المظاهرات بخلعه! لا سيما وهو يدرك مما سبق أن مفاوضات يرأسها سعد باشا مقضي عليها بالفشل مقدمًا، فالإنجليز لم يكن لديهم أدنى استعداد للمساهمة في تكبير صورة البطل في شخص سعد زغلول بمنحه فضل استخلاص أي حق وطني.

أعلى سعد باشا إذن تقع التبعة فيما حدث؟ أيمكن أن ننحي على الزعيم باللائمة لأنه دفع البلاد لقضية شخصية وفجر خلافًا هدفه من ورائه إقصاء عدلي باشا من على كرسي المفاوضة والجلوس مكانه؟ ظاهر الأمر يميل بنا إلى هذا الاتجاه، فسعد باشا قد اتفق مع صاحبه على اتفاق ثم نقضه!

بيد أننا إذا حاولنا أن ننظر إلى هذه المسألة المعقدة من وجهة نظر سعد باشا، نجد أنه كان يخشى أن ينفلت الأمر من يده إذا ما وافق على أن يقوم عدلي باشا بالمفاوضة. ولم تكن تجربة مشروع ملنر ببعيدة وقد رأى سعد باشا أن الأعضاء حاولوا عرض المشروع على الأمة بشكل بالغ في إيجابياته وأغفل سلبياته، ولولا أنه شن حملة مضادة، لما كانت التحفظات (راجع فقرة الاستنارة!)، ولربما عاد الأعضاء ليقرروا أن الأمة قبلت المشروع!

ومن ثم يمكن القول إن سعد باشا كان يخشى من تجربة مماثلة، سمتها ألا يشارك هو في العمل ويقبع في انتظار عمل غيره، فيفقد السيطرة على مجريات الأمور. كذلك يمكن أن نتصور أنه كان يخشى أن تزيف الانتخابات النيابية، فلا يحوز الوفد الأغلبية المطلقة في البرلمان ويكون تمثيله فيه واهنًا غير مؤثر، وبذلك يفقد سعد زغلول صمام الأمن الأساسي الذي قامت عليه خطته يوم دعا صاحبه لتولي المفاوضة.

بيد أنه على الصعيد الآخر لا شك أن بيان عدلي باشا الذي أصدره يوم شكل الوزارة كان كفيلاً بالقضاء على شكوك سعد باشا، وقد عاد عدلي باشا ووافق علنًا على شرطي سعد باشا الأولين الخاصين بالحماية والاستقلال كدليل قاطع على حسن نيته وإخلاصه لما عاهد صاحبه عليه.

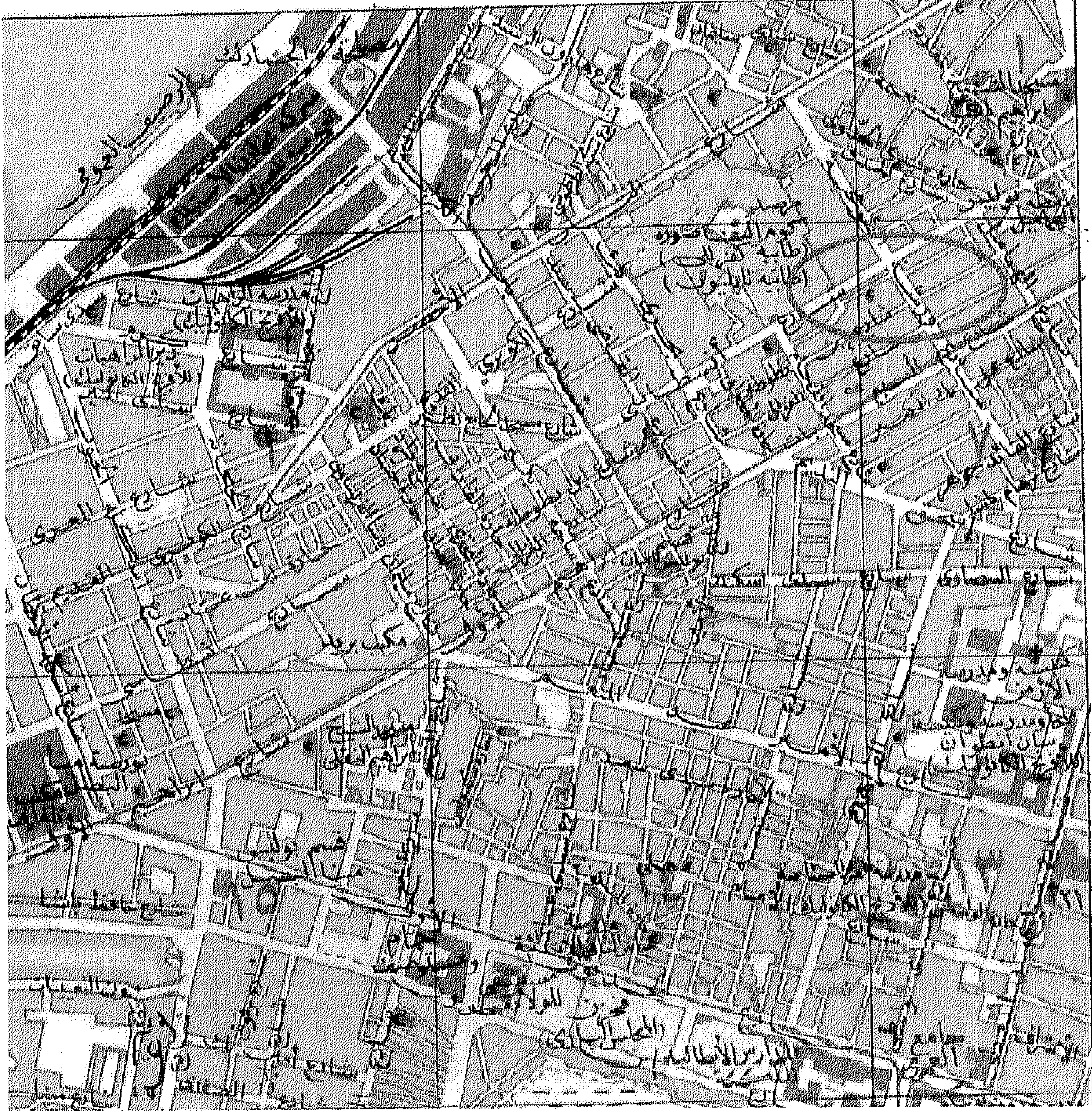
نخلص من كل هذا أن سر إصرار سعد زغلول على رئاسة المفاوضة يعود لواحد من احتمالين، الأول أن يكون قد ضن على صديقه بأن يشرف بمجد حل القضية دونه أو أنه كان يخاف أن يفرط عدلي باشا في حقوق البلاد إذا تولى الأمر وحده.

أما الاحتمال الأول فيعضده أن سعد باشا بالفعل شعر بقلق حين تحرك الأمير عمر طوسون لتأييد الحركة (راجع فقرة الزعيم والأمراء) وشعر بقلق حين استقبل الناس عدلي باشا بحفاوة يوم شكل الوزارة (راجع فقرة أمر كريم نـمْـرة ٢١!) بيد أن ذلك كان قبل الاستقبال وقد تعمدنا الإسهاب في وصفه حتى نصوِّر للقارئ مبلغ شعبيته وتعلق الجماهير به، أيكون بعد كل ما رأى لا يزال يخشى أن ينازعه أحد في حب الجماهير له؟

الاحتمال الثاني أن سعد باشا سعى لنقض اتفاقه مع عدلي يكن بعد أن فقد الثقة به تمامًا ووضع عدة احتمالات تصور أن عدلي باشا يمكنه أن يقدم عليها مثل تزوير الانتخابات حتى تأتي بمجلس نيابي طيِّع يبصم على اتفاقية غابنة أو تزيين اتفاق ضعيف يخادع به الشعب ويصوره على أنه استقلال أو غير ذلك مما ذكر سعد باشا في خطبه وأورده الأستاذ العقاد في كتابه.

السؤال هنا: هل كان عدلي يكن فعلاً يضمر شيئًا من هذا؟ دعنا نرى ما فعل حين ولي الأمر وأمسك الدفة.

* * *



خريطة المنطقة في ذلك الزمان حيث بدأت أحداث الإسكندرية الدامية وقد رسمنا دائرة حول المنطقة التي وقع بها الاحتكاك.

الفصل العاشر

فارس بلا جواد!

نفي أمير

يوم الأربعاء ١٨ مايو ١٩٢١ الموافق العاشر من رمضان سنة ١٣٣٩ من هجرة خاتم المرسلين ﷺ وجه حضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا خطابًا في غاية الأهمية إلى حضرة صاحب العظمة السلطان أحمد فؤاد الأول ضمنه الغرض من تشكيل وفد المفاوضة وأعضاء هذا الوفد.

بدأ عدلي باشا خطابه بإعلان تشكيل وفد المفاوضة ولم يفت عدلي باشا أن يضيف كلمة «برئاستي» حتى يقطع أي شك في أنه سيرضخ لطلب سعد باشا، بعد ذلك يؤكد ما جاء في بيان تشكيل الوزارة[1] بأنه لا ينوي أي تهاون في شأن قضية الأمة أو أي تساهل في حقوقها، حتى أن سعد باشا اعترف بعدها بأن برنامجه وبرنامج عدلي باشا الذي جاء في البيان في اتحاد وتطابق[2]!

كذلك حرص عدلي باشا على تأكيد أن الخلاف مع سعد باشا كان على أمر شخصي بدليل أن غالبية أعضاء الوفد يؤيدونه. ويعود عدلي إلى إلزام نفسه بخطة وزارته التي سبق أن تعهد بها في خطاب تشكيل الوزارة، فيؤكد «أن القول الفصل في نتيجة المفاوضات سيكون للأمة ممثلة في جمعية وطنية»[3].

وفي مذكراته يقول فخري بك إن عدلي باشا خشي من الجماهير بعدما أظهرت عداءها السافر تجاه حكومته وقد وضح لها أنه على خلاف مع سعد باشا وأن ذلك هو

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٢٩.
(٢) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٥٢.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٣١.

ما دعاه إلى النص في بيان تشكيل وفد المفاوضة على أن للأمة القول الفصل[1]، بيد أن هذا غير صحيح فعدلي باشا أكد ذلك في بيان تأليف الوزارة الذي أصدره يوم كان التأييد السعدي للوزارة العدلية لا يزال هو الواجهة التي يلاقي بها الرجلان الشعب.

ورغم أن بيان عدلي جاء مكتمل الجوانب في مضمونه وجوانبه، فهو لم يترك نقطة واحدة من النقاط التي كان سعد باشا ومؤيدوه ينادون بها إلا وأعلن التزامه بها وتعهد بالتمسك بها، إلا أنه جاء خاليًا من أي إشارة إلى تأييد أظهرته الأمة له أو ثقة أودعتها فيه، بل تجده لم يذكر حرفًا عن ثقة كان يعلم جيدًا أنها ليست من نصيبه!

* * *

من ناحية أخرى جاء وفد المفاوضة اليكني[2] بالغ الضخامة متنوع الخبرات، ويتضح جليًا من أسمائه أن عدلي باشا أراد أن يوفر كل سبل النجاح الممكنة لمهمته قبل السفر. وبالفعل ضم أشخاصًا مشهودًا لهم بالكفاءة الشخصية والمهارة السياسية وعلى رأسهم طبعا رشدي باشا وإسماعيل صدقي باشا الذي لا يُختلف على قدرته التفاوضية وحنكته السياسية. كذلك يسترعي النظر أن هيئة السكرتارية ضمت نخبة بالغة التميز من أحسن الكفاءات المهنية والمهارات الفنية الشابة آنذاك وقد بلغ أغلبهم مراكز رفيعة فيما بعد[3]. ولعله أراد بتشكيل هذا الوفد أن يعوض ما يفتقر إليه من سند شعبي أو ولاء جماهيري!

نقطة أخرى تلوح لنا أهمية في ذكرها - أو بالأحرى الرد عليه - فقد استحسن علوبة باشا قبول حسين باشا رشدي عضوية وفد المفاوضة وجعل يشيد بموافقته على أن يكون تحت رئاسة عدلي باشا الذي كان عمل وزيرًا تحت رئاسته من قبل[4].

(١) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٥٠.

(٢) ضمن عدلي باشا خطابه إلى السلطان أسماء أعضاء وفد المفاوضة وهم حسين رشدي باشا نائبًا للرئيس ووزير المالية ومحمد شفيق باشا وزير الأشغال والحربية وأحمد طلعت باشا من الوزراء السابقين ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين (أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٣١-١٣٢).

(٣) عمرو سميح طلعت : موسوعة باشوات مصر.

(٤) محمد علي علوبة باشا: :المرجع السابق ص٢٣٨.

وهو بالطبع يلمح إلى موقف سعد باشا من مسألة الرئاسة، بيد أن سعد كان يتصرف من موقع الزعامة وما ترتب عليها من مكانة متفرِّدة، ومن ثم تكون المقارنة واهنة المنطق مختلة التوازن!

* * *

كان بيان عدلي باشا قويًا في عباراته محددًا في أهدافه بشكل كان ينبغي معه على غريمه أن يرد عليه ويفند ما جاء فيه حتى يفوت على عدلي باشا أي فائدة يمكن أن يجنيها من هذا البيان. وكما فعل سعد باشا في المرة الأولى اختار هذه المرة أيضًا جريدة «الأهرام» ليجعل منها منصة لإطلاق صواريخه السياسية على الوزارة اليكنية!

لم يكن في مقدور سعد باشا رغم موهبته الفذة في الحجة والبيان أن ينتقد برنامج عدلي باشا، بل تجده اعترف بتطابقه مع برنامجه وبأنه حوى وعودًا جميلة وعهودًا وثيقة[١]. ولذا انصب هجوم سعد باشا على نقطة الضعف الأساسية وهي ثقة الأمة وتأييدها[٢]، وأردف بالطعن على أعضاء وفد المفاوضة وشدد على أن كلهم ممن أيدوا مشروع ملنر[٣]، وأن الوزارة ستأتي بمشروع غابن ثم تحاول تمريره بوسائل «الشدة البالغة والاستمالة الخادعة»[٤].

ومكمن الأهمية في اعتراف سعد باشا الضمني بأن برنامج عدلي باشا لا تشوبه شائبة وأنه مطابق لبرنامجه هو نفسه أنها تسقط أي حجة أراد سعد باشا في السابق أن يبرهن بها على أن الخلاف بينه وبين عدلي باشا أشمل من نقطة الرئاسة وأوسع مدى، فالبرنامجان متماثلان والهدفان متفقان، والدليل على هذا أن نقد سعد باشا لبيان غريمه انصرف إلى ثقة الأمة وتمحور حولها ولم يمس أي هدف من أهداف المفاوضة التي تعهد بها عدلي باشا لعلم سعد باشا واعترافه أنها لا تختلف عن أهدافه هو!

* * *

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص١٤٩.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) نفس المصدر ص١٤٨.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

تخلت حكومة عدلي باشا بالكامل عن سياسة الحلم والمواءمة التي كانت قد انتهجتها فوصفت بيان سعد باشا بأنه «مهيج للخواطر مثير للعواطف» واتهمته بتغرير الرأي العام وتضليله ونعتت المظاهرات المؤيدة له بأنها مصطنعة ثم حملته الحكومة بدورها هي الأخرى مسئولية أحداث الإسكندرية[١].

وبدا واضحًا أن عدلي باشا ضجر من هجوم صاحبه المتواصل عليه فتناول لأول مرة خطبه بالرد والتفنيد والهجوم العنيف المضاد، فوصف اقتراح الأمير عمر طوسون الذي أيده سعد باشا بانتخاب جمعية وطنية تتولى تأليف وفد المفاوضة بأنه «إحلال للثورة محل النظام»، وشدد على أن الحكومة لن تسمح بذلك مطلقًا[٢].

وتأتي ذروة هجوم عدلي باشا على صاحبه في التأكيد على أنه قبل من شروط الوفد كل ما له علاقة بمضمون الاتفاق «أما ما كان نتيجته تلاشي الحكومة أمام فرد واحد فلا يمكن قبوله بحال من الأحوال (يقصد شرط الرئاسة)، ثم أردف مهاجمًا وساخرًا في ذات العبارة «ما قلنا قط إننا لا نفاوض إلا إذا أذننا بذلك سعد باشا»[٣]!

والهجوم العنيف الساخر كان من السمات الشخصية لسعد باشا التي تتجلى في خطبه وأحاديثه، أما عدلي باشا الذي اشتهر بالهدوء والوداعة والصوت الخافت، لذا كانت تلك النبرة المكفهرة الحانقة جديدة عليه غير مألوفة منه، وقد فرضتها الأحداث المنبسطة على ساحة السياسة المصرية وقتئذ.



ما بين انتهاء أحداث الإسكندرية وسفر عدلي باشا إلى لندن خطب سعد باشا ثلاث خطب عامة، كانت الأولى في ١٤ يونيو، خصصها للرد على تصريحات تشرشل التي ذكرناها فلم يهاجم عدلي باشا بل جاءت هجومًا محضًا على الإنجليز، وقد يذكرك هذا الخطاب بخطاباته قبل أن يطفو الخلاف على سطح بحار السياسة المصرية.

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٧٣.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٢٧٩-٢٨٠.
(٣) نفس المصدر والصفحة.

أما عن خطبتيّ ١٩ و٢١ يونيو فحدث ولا حرج! أقيمت الحفلتان في الأرض الفضاء التي كانت مكان العمارة المواجهة للمدرسة السنية بشارع المبتديان بحي السيدة زينب[١]، وتراه قد فتح النيران الثقيلة على الوزارة ورئيسها فقرر « أن عدلي رجل يمثل المصالح الإنكليزية لا المصرية»[٢]، وأكد أن الغرض من سفر عدلي باشا ليس «الإتيان بالاستقلال بل بشيء آخر يفهموننا أنه الاستقلال ويقهروننا على قبوله بواسطة الأحكام العرفية»[٣]، وبلغ الهجوم ذراه بقوله «إن الذين يحكموننا هم الإنجليز فليبرزوا لنا فإن الوزراء تروس لهم»[٤]، أما عبد الرحمن فهمي بك فقد ذكر النص على أنه قال «فإن الوزراء برادع لهم»[٥]!

انصب هجوم سعد باشا على انعدام ثقة الأمة في حكومة عدلي باشا، كما هو الحال في حديثه إلى جريدة الأهرام، محاولاً الدفاع بأن الخلاف يشمل مسائل أخرى غير مسألة الرئاسة، ولكنه لم يجد ما يذكره في هذا المضمار إلا الأحكام العرفية. فكل ما بقي من شروط أخرى كان عدلي باشا قد رد عليها في خطاب تشكيل وفد المفاوضة ردًا قاطعًا لا يحتمل أي تشكيك في نوايا الحكومة ومن ثم لم يعد في مقدور سعد باشا استخدامها كورقة ضغط عليه! على أي حال فقد انتهى كل من الاجتماعين بإعلان عدم الثقة بالوزارة ورئيسها وتجديد الثقة بالوفد المصري ورئيسه، وقد أقيم الاجتماعان برئاسة الأمير عزيز حسن الذي نيط به إرسال برقية إلى رئيس الوزراء البريطاني . وكان الأمير عزيز قد انخرط في الحركة السياسية إلى حد كبير بعد عودة سعد باشا من أوربا وبدأ يستقبل الاجتماعات السياسية في قصره بشبرا وصار ملازمًا لسعد باشا في حفلاته الخطابية. ولذا قرر أللنبي بعد أن تشاور مع السلطان ورئيس الوزارة نفي الأمير بالقوة الجبرية[٦].

---

(١) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٥٣ .

(٢) أحمد حافظ عوض: المرجع السابق ص٨٩.

(٣) نفس المصدر ص ٩١.

(٤) نفس المصدر ص ٩٢.

(٥) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١١٥ .

(٦) F.O. 407/189 No.197 ALLENBY TO CURZON, June 23, 192 وقد نقلناه عن عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١١٩ .

وفي مساء يوم الخميس ٧ يوليو استقل الأمير[١] القطار من محطة القاهرة وفي وداعه عدد كبير من العظماء وجماهير كثيرة من الشعب وتقدم الجميع بالطبع سعد باشا تحية منهم لهذا الأمير الوطني على موقفه المشرف. وقد حرص أمراء الأسرة المالكة على تكريم قريبهم فكان الأمير محمد علي في وداعه في محطة القاهرة كما كان الأمير عمر طوسون في استقباله في محطة الإسكندرية[٢]. «وقبيل قيامه أشرف الأمير على الجماهير من النافذة وقال: «ليحيا سعد باشا» «لتحيا مصر» «لا تفرطوا في حقوقكم».

«وكم كان منظرًا مؤثرًا، وقوف عائلة الأمير في شبرا في عرض الطريق وعلى مقربة من قصره، في انتظار مرور القطار ليتزودوا منه بنظرة واحدة قبل رحيله»[٣]!

* * *

(١) الأمير عزيز حسن هو ابن الأمير حسن بن الخديو إسماعيل (ديوان جلالة الملك: الأسرة المحمدية العلوية الجليلة المرجع السابق ص ٤٠).

(٢) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٦١-١٦٢.

(٣) نفس المصدر ص١٦٢.

وداع ميري!

ولعل سعد باشا قد جلس في تلك الأيام يفكر في طريقة تتيح له إبلاغ العالم الخارجي رسالة مفادها أنه هو الذي يملك حب الناس وثقتهم، وجاءت الفرصة لسعد باشا يوم ١٤ يوليو ١٩٢١ الذي يحتفل فيه الفرنسيون بعيدهم القومي. قرر سعد باشا الذهاب إلى الاحتفال الذي أقيم في حديقة الأزبكية دون دعوة، وتحول الاحتفال إلى مظاهرة تأييد حين رأته الجماهير وظلت تهتف باسمه حتى غادر الحفل «وأصرت الألوف من الناس على أن تصحبنا وسط هذه المظاهرة البديعة حتى عدنا إلى بيت الأمة بعد أن انتصف الليل»[٤].

كانت تلك المناورة مفاجئة للإنجليز، وقد عبر كاتب التقرير السري في دار المندوب السامي عن مفاجأته وحيرته بين أن يكون سعد باشا قد حضر دون دعوة وبين أن تكون دعوة قد وصلته عن طريق الخطأ[٥]. بيد أن الثابت من رواية فخري بك أن سعد باشا فتح الموضوع بشكل أراد أن يبدو تلقائيًا فلما أيقن أن الاحتفال مقام نفذ خطة واضح أن نيته عليها كانت مبيتة!

* * *

في تلك الأيام جرت محاولة سياسية لها أهميتها ووزنها من قبل عدلي باشا أغفل ذكرها في معظم المصادر، ولابد أن تلاحق أحداث الصراع الذي بدت وقائعه تتسارع كما تتسارع الأحداث في الروايات البوليسية المثيرة كان السبب وراء ذلك. ما

---

(٤) فخرى عبد النور بك: نفس المصدر ص١٦٤.

(٥) F.O. 407/189 Inc. in No.41 وقد نقلناه من نفس المصدر والصفحة.

حدث أنه في أواخر مايو سنة ١٩٢١ طلب عدلي باشا من المندوب السامي الموافقة على تعيين وزير خارجية في وزارته[١] ليزيل واحدًا من أنضح مظاهر الحماية المقيتة وأقساها. ويري الدكتور يونان أن عدلي باشا أراد أن يدحض ما قاله سعد باشا حين دلل على تبعية عدلي باشا لبريطانيا في خطبة شبرا الشهيرة بقوله «ليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية»[٢].

والرأي عندنا أن عدلي باشا كان يسعى لجلب مكسب لبلاده بصرف النظر عما يقوله سعد باشا أو يصمه به، ولا نحسب أن عدلي باشا كان يطمع في أن يزيد هذا المكسب من شعبيته، فقد قام عدلي باشا بإلغاء الرقابة على الصحف وتعهد في خطاب تشكيل وفد المفاوضة بكل ما كان سعد زغلول ينادي به ومع هذا لم ترتفع أسهم شعبيته قرشًا واحدًا! على أي حال فقد رد كيرزن بعد يوم واحد برفض الاقتراح. ونرى أن هذا الرفض كان واحدًا من أقوى الإرهاصات التي أحدثها كيرزن على ساحة العلاقات البريطانية المصرية قبيل مفاوضاته مع عدلي يكن والتي تنبئ بموقفه في أثناء هذه المفاوضات.

* * *

من ناحية أخرى كان لابد لعدلي باشا وأصحابه أن يحاولوا تغيير تلك الصورة الصارخة قبل المفاوضات ويرسموا للعالم صورة تعضد من مركزهم قبيل سفرهم المرتقب. من هنا لجأت الحكومة إلى وفود الثقة وبرقيات التأييد من مختلف الطوائف والهيئات. وأخذت الصحف المؤيدة لعدلي باشا وفي مقدمتها «الوطن» تنشر كل يوم عرائض الثقة بالحكومة[٣] وتستنكر المظاهرات وما يستتبعها من شغب ومصادمات[٤]. ويأتي القصف المضاد، فتنشر الصحف الوفدية أخبار وفود الثقة التي تأتي إلى بيت الأمة. أما صاحب البيت فلم يدخر جهدًا لينقض على تلك المظاهر

---

(١) F.O. 407/189 No.135 ALLENBY TO CURZON, May 23, 1921 Tel. No. 135. وقد نقلناه عن الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٣٣.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٣ ص٣٣١-٣٣٣.

(٣) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤١٧.

(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٧٤.

بسيف الخطابة والجماهيرية فيقضي على مصداقيتها ويكشف الغرض الحقيقي من إقامتها، مؤكدًا أن كل هذه المظاهر «ليست معدة لنا بل معدة للأمة الإنجليزية لخداعها بها»[1].

ويسوغ لنا أن نجمل هذه النقطة بالقول إن ما حدث من مظاهر تأييد للوزارة كان مزيجًا من ثقة فعلية من بعض المثقفين وأولي الرأي في البلاد الذين رأوا مصلحة لها في أن يتولى عدلي باشا المفاوضة أيًا كان موقفهم منه أو من سعد باشا، ومن بعض أصحاب المصالح الذين يظهرون الولاء لحكومة كل عهد، وممن رضخوا لضغط الإدارة وسطوة الحكومة. المهم أن كل هؤلاء قاموا يظهرون ولاءً واهنًا كانت تلك الحكومة في أمس الحاجة إليه.



وجاء موعد سفر عدلي يكن باشا إلى لندن لبدء المفاوضات يوم الأربعاء ٢٩ يونيو، وطبيعي أن استقبال سعد باشا الأسطوري كان لا يزال مسيطرًا على الأذهان فهبت أجهزة الوزارة تنظم الاحتفال وتحشد مؤيديها له حشدًا وقد أيقنوا أن مظاهر وداع رئيسهم ومدى ما تتسم به من شعبية وحماس ستعكس قوتهم ومدى سيطرتهم على الشارع المصري. و«أقبلت الوفود من جميع مديريات القطر ومحافظاته»[2]. ثم يرد عدلي باشا على مودعيه بخطبة جاء بها شكر فيها الأمة على ما أبدته وتبديه من مظاهر الثقة في كل مناسبة»[3]! وهي طبعًا مبالغة أبعد ما تكون عن الحقيقة، أملتها عليه معطيات الموقف السياسي الحرج الذي ربما كان يستشعر وطأته الشديدة في تلك الآونة أكثر من ذي قبل وقد دنا موعد المفاوضة!

مرة أخرى تطفو الباخرة فيّنا على بحر الأحداث، فكما أقلت سعد باشا في رحلته إلى الإسكندرية، حملت عدلي باشا في رحلته إلى أوروبا[4]، وكأنها قصدت أن تعدل بين الاثنين!

---

(١) أحمد حافظ عوض: المرجع السابق ص٩٣.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص ٣٠٩-٣١٠.
(٣) نفس المصدر ص٣١١.
(٤) نفس المصدر ص٣١١-٣١٢.

ونلاحظ أن شفيق باشا حين وصف حفل وداع عدلي باشا انتهى إلى أنه «كان بالغًا حد الأبهة والعظمة»، ولكن أحدًا لم ينبس ببنت شفة عن أدنى مظهر من مظاهر التوديع الشعبي أو المشاركة الجماهيرية. ربما كان الوداع فخمًا أو بالغًا حد الأبهة كما روى لنا شفيق باشا، وقد ذكر قليني باشا أنه قيل إن تكاليف سفر وفد المفاوضة بلغت أربعين ألفًا من جنيهات تلك الأيام[1]! ولكنه على أي حال كان وداعًا حكوميًا محضًا اصطبغ بلون التأثير الحكومي الباهت وسادته رائحة سطوتها ونفوذها.

وداع ميري!

* * *

(١) قليني فهمي باشا: مذكرات قليني فهمي باشا، الجزء الثاني ص١٠٦.

لماذا سافر؟!

بقراءة تحليلية للمعايير الثلاثة[1] التي رأى المندوب السامي البريطاني لورد أدموند أللنبي وجوب توافرها فيمن يعهد إليه تشكيل ورئاسة وفد المفاوضة الذي يسافر إلى بريطانيا، انتهينا إلى أن خطته كانت تقوم على تقوية المعتدلين برئاسة عدلي يكن وتمكينهم من السلطة ثم دعوتهم إلى لندن ليوقعوا معاهدة غابنة ثم يأتي الفصل الأخير بعودتهم إلى مصر ليمرروا المعاهدة من برلمان يسيطرون عليه (راجع فقرة السلطان على المسرح).

وقد خلصنا إلى أن الخطة تعكس قصورًا واضحًا في فهم أللنبي لموازين القوي الماثلة آنئذ على الساحة. كذلك نلحظ أن برقياته تعكس تضاربًا غريبًا، فبعد عشرة أيام من البرقية التي وضع فيها الشروط الثلاثة والتي رآها تنطبق على عدلي باشا نجده يرسل إلى خارجيته تقريرًا آخر يقول فيه إن عدلي باشا «لا يمثل أي حزب حقيقي في البلاد»[2]! عمومًا فقد دأب بعض الساسة الإنجليز على ذكر صور في تقاريرهم إلى رؤسائهم تتضمن نوعًا من إمساك العصا من منتصفها ليكون لهم في ذلك منفذ إذا ما كذّبت الأحداث تنبؤاتهم أو أثبتت ضعف تحليلاتهم!

ولا ريب أن ما جرى من أحداث طوال شهري أبريل ومايو قد دفع الإنجليز في القاهرة إلى أن إعادة حساباتهم و ترتيب أوراقهم من جديد خارج إطار خطة أللنبي

---

(١) F.O. 407/188 No.164 ALLENBY TO CURZON, March 8, 1921 Tel No. 147 وقد نقلناها عن الدكتور يونان لبيب رزق: تاريخ الوزارات المصرية، المرجع السابق ص٢٢٤.

(٢) F.O. 407/188 No.222 ALLENBY TO CURZON, Mar. 18, 1921 وقد نقلناه عن الدكتور أحمد زكريا الشلق: المرجع السابق ص٢٥.

التي بدت تترنح وتتهاوى من فرط ما حوت من فروض خاطئة. وتتضح هذه الحقيقة في لهجة البرقيات الصادرة من دار المندوب السامي في ذلك الوقت، فنجد مثلاً تقريرًا كتبه أحد موظفي الدار في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ يذكر أن فريق سعد باشا أقدر على التأثير على «الطبقات الوسطى والدنيا ممن يجدون لهم صدى في القرى من خلال الصحف وخطب المساجد»[١]، مما يشير بجلاء إلى أن سكان قصر الدوبارة قد بدءوا يعزفون نغمة مختلفة بعد أن أدركوا الخطأ.

وكان طبيعيًا أن يظهر مردود ذلك في لندن بسرعة فتراها قد بدأت تفقد الثقة في خطة أللنبي وتحليلاته، ففي أبريل نفسه قامت لندن بإيفاد مبعوث لها هو هاري بويل الذي تولى منصب السكرتير الشرقي في عهد لورد كرومر[٢] لاستطلاع الحالة السياسية في مصر وكتابة تقرير عنها وهو من صميم أعمال المندوب السامي.

كذلك أدرك الإنجليز خطأهم بتصور أن عدلي سيقدم تنازلات كبيرة لإنجاح المفاوضات، فقد كتب سير هايتر[٣] تقريرًا أوضح فيه أن أي مصري يوقع على معاهدة غابنة سوف «يفقد أي مستقبل سياسي له، بل من الممكن أن يتعرض للاغتيال»[٤]!

إجمالاً نقول إن الإنجليز سواء في القاهرة أو لندن قد أدركوا وقت أن قدم عدلي باشا إليهم في أواخر يونيو ١٩٢١ أن خطة أللنبي انهارت. تمحورت الخطة حول الحيلولة دون جلوس سعد باشا إلى مائدة المفاوضات لعلمهم أن مطالبه متشددة ودعوة عدلي باشا إليها ليقينهم أن رؤيته متهاودة، وإذا بهم يكتشفون أن من ظنوا أن به تهاونًا أو تراخيًا لا يقل استمساكًا وصلابة عمن تجنبوه لتشدده، ويكتشفون أن من توهموا أن بالإمكان تجاهل وجوده وشعبيته يمسك المقود منفردًا!

* * *

(١) F.O. 407/189, Enc. In No. 62, Mem. By Amos, April 26, 1921 وقد نقلناه عن نفس المصدر ص٢٦.

(٢) الدكتورة ماجدة محمد محمود: دار المندوب السامي في مصر ج٢ ص ٨٥.

(٣) المستشار القانوني البريطاني لوزارة المالية وقتئذ.

(٤) F.O. 141/484 XP 05 352 Memorandum on Political Settlement in Egypt by W.G. Hayter 516/1921 وقد نقلناه عن الدكتورة ماجدة محمد محمود: المرجع السابق ج٢ ص ٨٠.

من هنا بدا الإنجليز أقل حماسًا لبدء مفاوضات باتوا يعلمون حتمية إخفاقها واستحالة الظفر بمعاهدة في نهايتها ونجد أللنبي يسوّف في تحديد موعد البدء وينصح ببعض تأخير[1]. وقد أسهبنا في هذا التحليل لنبسط ما نرى فيه أسبابًا لما لاح في الأفق من أن الإنجليز ينتهجون خطًا أكثر تشددًا على يد كيرزن مما كانوا عليه على يد ملنر، وظهر الأول في صورة الأميل إلى الغلو في القبض والتقتير.

انقلب الموقف السياسي إذن وتبدلت عناصره فتغير موقف لندن، ونتفق مع الدكتور يونان لبيب رزق الذي يضيف سببين مهمين، الأول هو أن انقسام القوى السياسية المصرية قد خفّف الضغط على لندن وقد انشغل المصريون بصراعهم تاركين عدوهم في هناءة واسترخاء! السبب الثاني أن أحداث الإسكندرية جعلت لاحتلال إنجلترا لمصر سندًا من تأييد الدول الكبرى التي رأت في بقاء القوات البريطانية في مصر خير ضامن لأرواح وممتلكات رعاياها[2]. على أي حال لم يكن واقعيًا من الأساس أن يعول المفاوض المصري على أي ضغط عالمي على بريطانيا وقد رأى كيف أدار العالم ظهره لمطالبهم في مؤتمر الصلح ثم كيف اعترفت الدول بالحماية.

ونأتي لآخر نقطة أوردتها المصادر التاريخية في سردها لأسباب تغير موقف لندن وهي شخصية المفاوض البريطاني، فقد ذهب عدلي باشا ليفاوض لورد جورج كيرزن الذي كان يتولى منصب وزير الخارجية البريطانية. وقد اعتبر بعض المؤرخين عدم وجود انسجام أو تقارب شخصي بين عدلي باشا وكيرزن على النحو الذي كان قائمًا بين عدلي باشا وملنر أحد الأسباب التي أسهمت في فشل تلك المفاوضات. كذلك كان معروفًا أن كيرزن الذي نشأ أرستقراطيًا مدللاً لقبًا وثروة وتربية[3] رأى أن ما منحه ملنر للمصريين في مشروعه يعد إسرافًا سياسيًا[4]. والظاهر أن عدلي باشا نفسه كان من أصحاب هذا الرأي، إذ تجده حين بدأت الخلافات تظهر مع كيرزن

---

(١) الدكتورة ماجدة محمد محمود: المرجع السابق ج٢ ص ٨١.

(٢) الدكتور يونان لبيب رزق: المرجع السابق ص٢٣٢-٢٣٣.

(٣) محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج١ ص٨٢.

(٤) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٦٥.

يتمنى لو أن ملنر هو الذي يفاوضه[1]! بيد أننا لا نميل إلى إرجاع أي موقف سياسي بريطاني لأسباب شخصية كانسجام شخصين أو تنافرهما، وقد ذكرنا فيما سبق ما نعتقد من أن المواقف السياسية للدول الديمقراطية لا تبنى على مشاعر إنسانية ولا تتخذ من العواطف البشرية سندًا لها في رسم إستراتيجياتها.

ولا يمكن أن نسرد أسباب فشل المفاوضات بين مصر وبريطانيا دون أن نشير إلى واحد من أهم الأسباب المزمنة لذلك الفشل، والذي كان قائمًا دائمًا في العلاقات المصرية البريطانية، وهو الخلل الصارخ في ميزان القوة بين البلدين وافتقار الطرف المصري لأسلحة ضغط فعالة تسهم في زحزحة الجانب البريطاني عن تعنته وجبروته.

* * *

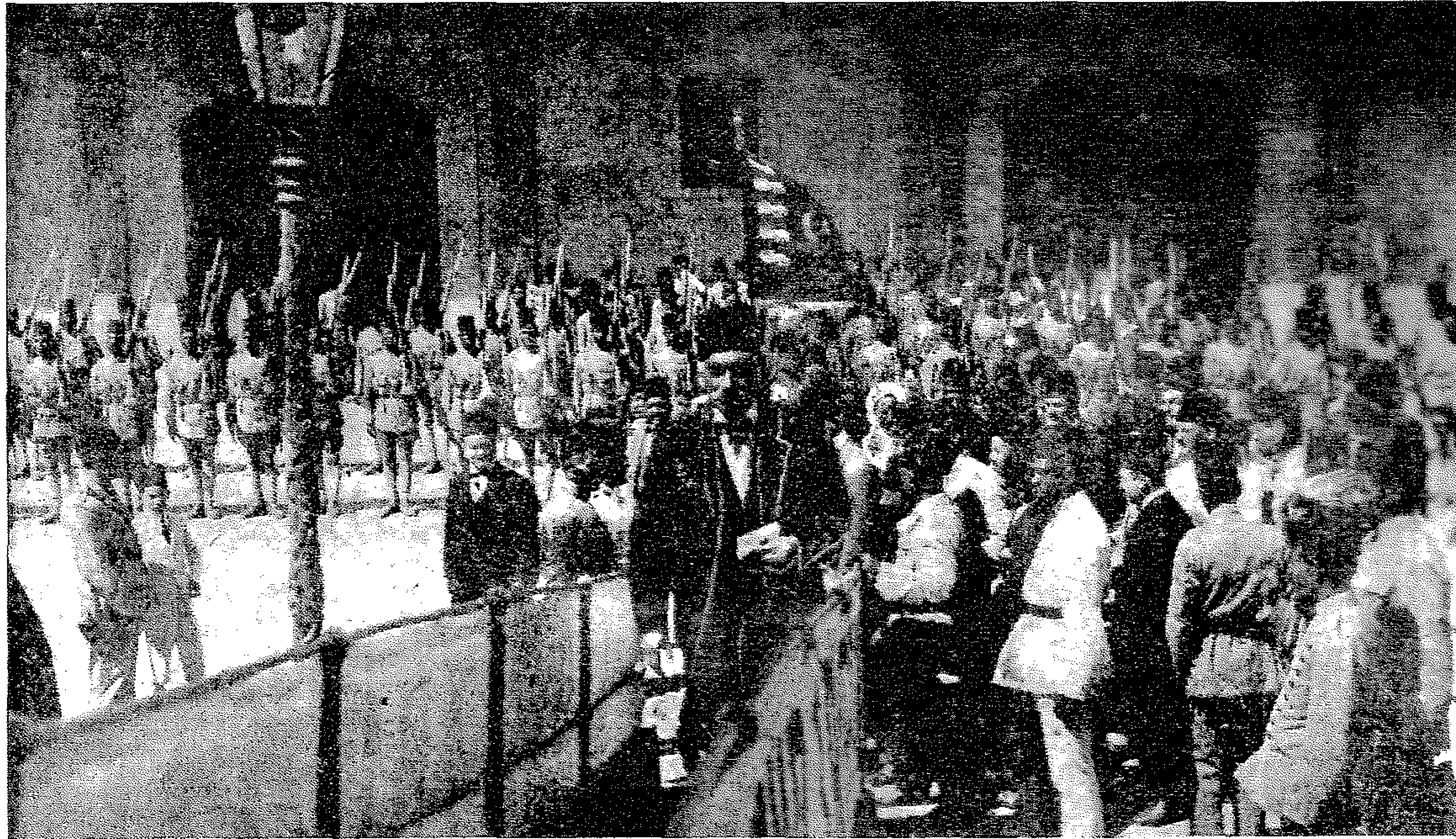
نخلص من كل هذا إلى أن الموقف في يونيو ١٩٢١ لم يكن يحتاج إلى رؤية خارقة أو بلورة سحرية ليتنبأ أي سياسي بحتمية فشل المفاوضات، وأنه إذا كان عدلي يكن مسافرًا ليأتي بمعاهدة عادلة لبلده مشرفة لتاريخه فإن مهمته بأي حساب منطقي تكون مقضيًا عليها بإخفاق حتمي. ولم يكن عدلي باشا بغافل عن كل هذا، فهو رجل سياسي محض يحسب كل خطواته بمعايير السياسة ولا يروم الدخول في مهمة يعرف مسبقًا استحالة نجاحها.

إذن ما الذي حدا به إلى المضي في طريق يعلم أنه يفضي إلى سد كئود؟! نعم، لماذا سافر عدلي يكن باشا إلى لندن في نهاية شهر يونيو سنة ١٩٢١؟

ومما يزيد المرء حيرة في هذا المقام ما يرويه يوسف بك نحاس الذي صاحب عدلي باشا في رحلته وكتب يؤرخ لها أنه ألفى عدلي باشا في بداية المفاوضات مطمئنًا رابط الجأش متحكمًا في أعصابه رغم نذر الفشل التي كانت تحيق بهم من كل جانب[2]! كيف يبدو عدلي يكن على هذا الحال وهو مدرك تمام الإدراك أن المفاوضات لن تفضي إلى معاهدة مقبولة، وما الذي كان شجعه أصلاً على السفر، بل والإلحاح في سرعة إتمامه رغم ما بدا من قلة ما يرجى منه؟!

---

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: صفحة من تاريخ مصر السياسي، مفاوضات عدلي - كيرزون ص ٢٦.
(٢) نفس المصدر.



عدلي باشا في طريقه إلى الباخرة وحرس الشرف من خلفه، ولكن الصورة تخلو من الجماهير.. وداع ميري!

أيكون ذلك رغبة منه في البقاء في الحكم؟ ولكن الرجل قد ألزم نفسه بخطة محددة واضحة المعالم وتعهد بالاستقالة إن لم يأت بها، فهو يسافر إلى لندن وقد وقر في نفسه أن عمر وزارته أوشك على النفاد ولم يبق به سوى مدة الإقامة في لندن، وهو ما حدث. ومن ثم فمن غير المقبول لأي منطق عادل أن يكون عدلي باشا قد تمسك بالمفاوضة طمعًا في بضعة أسابيع يقضيها في كمد وتوتر يفاوض أكثر ساسة العالم عنجهية وتعنتًا.

لم يكن الأمر استيزارًا إذن، فما هو كنهه وأين سره؟

دعنا نقلب معًا صفحات الكتب لعلنا نجد إجابة مقنعة لهذا التساؤل. ولنبدأ بالأستاذ العقاد الذي يجيب عن تساؤلنا بأن عدلي سافر إلى لندن وهو يعرف أن المفاوضات مقضي عليها بالفشل لكنه لم يكن مستعدًا للتسليم بأن في استطاعة غريمه إقصاءه عن الحكم، أما استقالته بعد فشل المفاوضة فتثبت تمسكه بحقوق أمته وتدحض تهمة التهاون والتفريط التي يرميها به سعد باشا، بعد ذلك يذهب الأستاذ العقاد إلى الظن بأنه ربما يوقع عدلي باشا معاهدة غابنة ويعود ليحصل على تأييد لها من برلمان يأتي على أسنة رماح الحكومة[1].

وربما كانت النقطة الأولى من أطروحة الأستاذ العقاد منطقية، أما الثانية والتي كان سعد باشا نفسه يتنبأ بها في خطبه[2]، فقد أثبتت الأيام أن سيناريو المعاهدة الغابنة وتزوير الانتخابات لم يحدث ولا حاول الرجل تحقيقه، بل التزم تمامًا بما تعهد به في وثيقتي مارس ومايو، ومن ثم فلا نرى عند الأستاذ إجابة شافية لأن تحليله لم يكتمل ولا تحقَّقت نبوءته!

وقبل أن نترك الأستاذ العقاد ينبغي علينا أن نشيد بأمانته العلمية في هذا المقام، فربما كتب ما أوردناه هنا وقت حدوثه وتنبأ فيه بما سيفعل عدلي باشا، لكنه قطعًا لم ينشر كتابه إلا بعد أن تمت القصة وعرف هو نهايتها ومع ذلك لم يغير ما كتب الأستاذ ليثبت أنه على حق، بل نشر ما كان يعتقد وقت الحدث.

* * *

(١) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٦٦.

(٢) أحمد حافظ عوض: المرجع السابق ص٩١.

ويبقى التساؤل قائمًا، لماذا سافر عدلي يكن باشا إلى لندن وهو يدرك أن توقيع معاهدة أمر مستحيل؟!

نطالع عند الدكتور عبد العظيم رمضان إجابة لهذا التساؤل هي نقيض إجابة الأستاذ العقاد، فهو يكاد يقطع بأن ما لاقاه عدلي باشا من فشل في المفاوضات «فاق كل ما جال في خياله» وسنده في ذلك ما كتبه عدلي باشا في تقريره الختامي عن المفاوضات حيث عبَّر عن خيبة أمله في موقف كيرزن وأردف أنه كان يتوقع أن يذهب كيرزن في التنازلات إلى أبعد مما قدمه ملنر في تقريره[1] وهو يعرف أن ما عرضه ملنر لم يكن مرضيًا للمصريين.

بيد أننا قد بسطنا الأسباب التي كانت تحول دون توقيع معاهدة في صيف سنة ١٩٢١، والتي كان عدلي باشا يدركها ومن ثم فلا يمكن أن يكون قد فوجئ بموقف كيرزن كما يقول الدكتور رمضان، لاسيما وقد رأى تعنته في رفض عودة وزير الخارجية. أما العبارة التي استند عليها الدكتور رمضان من تقرير عدلي باشا فلا نرى فيها سوى نوع من الضغط الأدبي على الإنجليز أراد منها إظهارهم في صورة من نكَص وعوده وأخل بعهوده.

* * *

ويبقى التساؤل ماثلاً ملحًا، لماذا سافر عدلي يكن باشا إلى لندن وهو يدرك أن توقيع معاهدة أمر مستحيل؟!

كان الموقف الذي واجه عدلي يكن باشا بالغ الحرج والوضع السياسي شديد العسر، وربما كان أسهل مخرج على الرجل هو أن يقفز من تلك المركب التي بدت على وشك غرق محقَّق، وأن يفعل ذلك بشكل يمثله في صورة فارس الوطنية المقدام. ولم يكن ذلك بصعب، بل العكس هو الصحيح، فالموقف السياسي كان يتيح عدلي باشا أكثر من مخرج للهروب من مأزقه والفوز بمجد زائف وبطولة هشة.

أول مخرج كان يمكنه أن يسلكه هو المزايدة على القضية، فقد كان ممكنًا أن

---

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان: المرجع السابق ص٣٣٧.

يشترط للمفاوضة شروطًا يعلم مسبقًا أن الإنجليز لن يقبلوها، كأن يعلن الإنجليز مثلاً استعدادهم لإجلاء قواتهم عن مصر قبل بدء المفاوضة. وبالطبع فستتعثر المفاوضة قبل أن تبدأ ويخرج هو على الناس باستقالة مسرحية تصوره متشحًا بوشاح البطولة.

المخرج الثاني كان في شرط الرئاسة نفسه، فقد كان يمكنه منذ أن لاحت الأزمة في الأفق أن يسلم سعد الرئاسة باعتباره زعيم الأمة، وحين يرفض الإنجليز مفاوضته - وكان هذا أمر أكيد - يستقيل عدلي ويخرج فارسًا مغوارًا تحمله الجماهير الوفدية على الأعناق وتمتدح تضحيته ونكرانه لذاته. ولا ريب أن أول الهاتفين في هذه الحالة يكون سعد زغلول الذي سيحمل لصاحبه تفضيله على نفسه واعترافه بأنه الأسبق للرئاسة والأولى بالريادة.

بيد أن عدلي يكن كان بالفعل رجلاً يحب مصر حبًا صادقًا ويعمل في هدوء ونكران ذات لمصلحتها، دون أن يبالي بمواقف بطولة وهمية تروق للجماهير أو يكترث بصورة عنترية تكسبه صيحات استحسان أجوف وعبارات مديح ساذج.



من هنا فكر عدلي باشا بعقلية سياسي حاذق فوجد أن المحادثات مع بريطانيا ترتكز على نقطتين أساسيتين، النقطة الأولى هي أن كل الدوائر السياسية في لندن قد أدركت ضرورة إعطاء مصر بعض من حقوقها، وإن اختلفوا على المقدار، وإلا ستبقى مصر مركزًا للثورات والاضطرابات وهو أمر مقلق، لاسيما مع ظهور مناطق اضطراب أخرى في أنحاء الإمبراطورية. كذلك كان الإنجليز يتوقون إلى تقنين الاحتلال من خلال معاهدة توقع عليها مصر وتعترف فيها أن لإنجلترا حقوقًا لديها ووضعًا متميزًا عن سائر الدول الأخرى.

النقطة الثانية أن هذا المقدار سيكون على أي حال زهيدًا، ولا يمكن أن يقبل المصريون توقيع معاهدة على أساسه تحقق للإنجليز الهدفين اللذين كانوا يسعون إليهما، احتلالاً يسوده الاستقرار ويتحلى بالشرعية!

تبدت تلك الحقائق أمام عدلي باشا قبل سفره، ونرى أنه أجاد التعامل مع هذا الموقف العصيب بشكل عقلاني بحت وتعظيم الاستفادة منه على نحو شديد البراعة. تعال لنر كيف؟

الإنجليز يريدون من المصريين أمرين، الاستقرار والشرعية ولكنهم يعرضون ثمنًا بخسًا لشراء الاثنين، فماذا لو أخذنا ما يعرضون من ثمن مقابل أمر واحد فقط؟ ربما يكون ما يعرض الإنجليز قليلاً، بل هو قليل بالفعل، بيد أن لهذه الحقوق قيمة سياسية يجب أخذها في الاعتبار وهي على كل حال تمثل تقدمًا كبيرًا عما كانت مصر تعانيه وتئن من وطأته. فإلغاء الحماية وإعلان مصر دولة مستقلة وعودة وزارة الخارجية المصرية وإنشاء نظام سياسي يرتكز على برلمان ودستور وما يترتب عليه من دخول مصر في نظام ليبرالي حديث، كل هذه مكاسب ثمينة يكون فوز مصر بها إنجازًا سياسيًا له شأنه، إذا تحقق مقابل ثمن سياسي مناسب.

من هذا المنطلق رأى عدلي باشا أن يعمل على أن يعلن الإنجليز تصريحًا من جانب واحد يعترفون فيه بأن مصر دولة مستقلة ويرتب لمصر كل ما ذكرنا من مكاسب. والرأي عندنا أن أهم مكسب حصلت عليه مصر من تصريح ٢٨ فبراير هو أنها تلقت ما أعطته بريطانيا من مكاسب دون أن تدفع فيها الثمن السياسي المطلوب، معاهدة، حتى وإن لم يكن في الإمكان حمل الإنجليز على الجلاء العسكري أو تحقيق بقية طلبات مصر في نفس الوقت. وأهمية هذه النقطة أن الإنجليز لم يحصلوا على معاهدة تمنحهم شرعية للاحتلال، وبقيت للمفاوض المصري هذه الورقة يفاوض بها مرة أخرى ليحصل على مزيد من الحقوق.

وبالفعل ما إن بدأت التجربة الليبرالية المصرية في سنة ١٩٢٣ بإعلان الدستور وبدء الحياة النيابية حتى أخذت القوى السياسية المصرية تطالب إنجلترا بالمفاوضة حتى انتهوا إلى توقيع معاهدة بالفعل سنة ١٩٣٦ حصلت بموجبها مصر على المزيد من الحقوق كحصر وجود القوات البريطانية في منطقة القنال وإلغاء الامتيازات الأجنبية وإلغاء لقب المندوب السامي ووضعه المميز وغيرها.

وبناء على كل هذا التحليل يسوغ لنا الاعتقاد بأن هدف عدلي يكن باشا من رحلته إلى لندن في صيف عام ١٩٢١ هو إقناع الإنجليز بمبدأ التصريح من جانب واحد وتحسين شروطه ما أمكن. لم يكن يخطط ليعود بمعاهدة منصفة وقد أدرك أن هذا مستحيل، ولا ليعود بمعاهدة غابنة وقد عاهد شعبه ألا يفعل.

* * *

بيد أن ما انتهينا إليه هو تحليل لا يزال يعوزه سند من الوقائع التي تعزِّز منطقه وتعضِّد الاعتقاد به. ذكرنا في فقرة «مولد تصريح ٢٨ فبراير» في الفصل الخامس من هذه الدراسة واقعة في منتهى الأهمية جرت في لندن، ففي جلسة ٢٤ يوليو ١٩٢٠ طلب عدلي باشا أن يختلي بسعد باشا في حضور رشدي باشا وأبلغه أنه اتفق مع ملنر على أنه حتى إذا لم يتفق المصريون والإنجليز فإنه «لا يود أن تكون المقاطعة مغاضبة وأن التسهيلات التي ينتهون إليها، إذا لم يقبلوها (يقصد إذا لم يقبلها سعد باشا والوفد كأساس لعقد معاهدة) تفيد في أنهم لا يعدلون عنها، بل يعرضونها من طرفهم لتكون أساسًا لاتفاق بينهم وبين الأمة فيما بعد»[1].

هكذا ودون أن يدري شهد شاهد من أهل سعد باشا على ما قام به عدلي باشا. كامل بك سليم هو الذي روى هذه الواقعة، وهي كما نرى بداية التفكير في مبدأ التصريح الأحادي الجانب بدلاً من المعاهدة الثنائية، ونرى أن عدلي باشا قد انتحى بسعد باشا جانبًا حتى يحمي فكرته في مهدها، فلا تتحطَّم على صخرة الخلافات التي كانت تستعر داخل البيت الوفدي في ذلك الحين.

دليل آخر على هذه النظرية نستقرئه من محاضر المفاوضة نفسها، فحين يقول لندسي لعدلي باشا «أنتم الذين شددتم في تكييف العلاقة بين مصر وإنجلترا بصورة معاهدة»، يرد عدلي باشا من فوره «لا نشدد في ذلك. وأظن أن المعاهدة هي النظرية الإنجليزية، أما نحن فيكفينا الاعتراف باستقلالنا والتصريح بإلغاء الحماية»[2].

ونأتي بدليل ثالث على ذلك من رواية ليوسف بك نحاس، الذي ينقل حديثًا له مع إبراهيم الهلباوي بك في بداية المفاوضات صرح له نحاس فيه أن «عدلي لا يريد التسرُّع في قطع المفاوضات، بل من رأيه استدراج لورد كيرزن بمهارة للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من الإنجليز دون أن نرتبط من جهتنا بقبولنا لأي شيء، فتكون النقط التي سلَّم بها الإنجليز في النهاية مكسوبة لمصر حتى ولو فشلت المفاوضات»[3].

* * *

---

(١) كامل سليم بك: صراع سعد في أوروبا، المرجع السابق ص ٧٧.

(٢) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، محاضر مفاوضات «عدلي - كيرزن» ص ١٦٠.

(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٢٣.

وإذا ما سلمنا بأن عدلي يكن كان يسعى إلى حمل لندن على الاقتناع بفكرة التصريح أحادي الجانب، فينبغي أن نتساءل ما الذي يجعل لندن تعطي دون مقابل؟! اعتمد عدلي على عنصرين، الأول أن التصريح وإن لم يحقق لإنجلترا شرعية فسيمنحها الهدوء المطلوب ولو إلى حين، فتستبشر الدوائر السياسية المعتدلة ويشرع المصريون في وضع دستور ثم انتخابات نيابية، ويخفِّف كل هذا الشعور بالقهر والطغيان الذي خيَّم على وجدان كل مصري وقتئذ.

المحور الثاني والمهم جدًا في هذا المقام هو أن أللنبي نفسه كان يعاني من حرج بالغ وقد أدرك أن خطته تنهار، والأنكى من هذا أن رؤساءه في لندن قد أدركوا ذلك وساورهم الشك في قدراته على تحليل الموقف وفق ما روينا في صدر هذه الفقرة. من هنا استطاع المصريون استخدامه كعنصر ضغط على حكومته لقبول فكرة التصريح حتى أنه سافر إلى لندن خصيصًا لذلك وهدد بالاستقالة إذا رفضت الفكرة. ولم يكن أللنبي يضغط حبًا في مصر بالطبع ولكن دافعه الإفلات من انفجار جديد في الشارع المصري يكشف لرؤسائه فشل خطته!

ولنفس السبب كلف أللنبي كبار رجال السفارة بوضع تقرير حول اقتراحاتهم لحل المسألة المصرية. وفي هذا التقرير اقترح آموس المستشار القضائي للحكومة المصرية أن يتم إلغاء الحماية وإعادة الجمعية التشريعية التي كانت قائمة قبل الحرب وإعادة وزارة الخارجية وحق مصر في تبادل البعثات الدبلوماسية وإلغاء الأحكام العرفية ولو بشروط مع الإبقاء على جيش الاحتلال ووضع نظام خاص للموظفين الأجانب لدى الحكومة المصرية يكفل لهم عددًا من وظائفها[1].

وأهم نقطة هنا أن أللنبي أضاف من جانبه موافقته على هذه الخطة وكتب إلى خارجيته يقول «إنه يمكن وضع هذه الإصلاحات موضع التنفيذ دون موافقة الحكومة المصرية التي اعتبرها لورد ملنر شيئا ضروريًا»[2].

---

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: نفس المصدر ص ٨٢-٨٣.

(٢) F.O. 407/188 No.62 ALLENBY TO CURZON, April 16, 1921 وقد نقلناه عن نفس المصدر ص ٨٣.

والرأي عندنا أن هذه البرقية تمثل تحولاً رئيسيًا في أسس الفكر البريطاني لمعالجة المسألة المصرية، فالخطة التي رسمها ملنر في تقريره الذي كتبه في ديسمبر سنة ١٩٢٠ تأسَّست على ضرورة وجود حكومة مصرية قوية توقِّع المعاهدة وتحصل على مباركة برلمان حر عليها. أما الخطة التي روَّج لها أللنبي في أبريل من عام ١٩٢١ فترتكز على إعطاء المصريين شيئًا من مطالبهم دون موافقة الحكومة المصرية أو الاكتراث بمدى قوَّتها. وكانت هذه الخطة هي التي قامت عليها سياسة لندن في المرحلة التالية والتي أفضت في النهاية إلى إصدار لندن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي لم يخرج إلا قليلاً عن اقتراحات آموس التي ذكرناها آنفًا.

التقت إذن الرؤيتان المصرية والبريطانية عند هذه النقطة، تصريح أحادي الجانب. ويحسب لعدلي باشا التقاط نقطة الالتقاء هذه العمل على توسيع أرضية هذا المكسب.

* * *

تأمل الشطر الأخير من بيت حافظ إبراهيم الذي كان جزءًا من القصيدة التي ألقاها يوم سفر عدلي باشا، ففيه أبلغ تعبير عن المهمة التي كان الرجل بصددها: «وقد تصلح الشعوب بفرد»[1]، أي أن شاعر النيل يرى أن عدلي باشا سافر لمصلحة شعبه ولكنه سافر كفرد.

لم يسافر عدلي يكن ليبرئ ساحته أمام الناس... لم يسافر وهو يحلم بالعودة بمعاهدة عادلة ... لم يسافر ليمضي في عناده مع سعد زغلول.. سافر ليسعى في استخلاص قدر من حقوق بلاده تأخذه دون مقابل سياسي... سافر وفي ذهنه خطة تحقق لمصر مكاسب لا يستهان بها... سافر مصحوبًا بوفد من أرفع الخبرات والكفاءات... سافر وقد تعهد بخطة عمل واضحة تمام الوضوح وتتفق عين الاتفاق مع آمال الأمة وتطلعاتها، حتى أن غريمه لم يملك إلا الاعتراف بأنها تطابق خطته... سافر وهو يحمل تصميمًا على ألا يفرط في حقوق الوطن أو يساوم عليها... سافر

(١) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص٢١٥.

وكله عزم على أن يثبت للجميع أنه ليس بأقل من سعد وطنية ولا استمساكًا بحقوق البلاد... سافر يعوزه الحد الأدنى من تعاطف أمته معه... سافر والجماهير ساخطة عليه تهتف بسقوطه ليل نهار... سافر والناس لا تدخر جهدًا ولا تفوت يومًا دون أن تشعره بأنه لا يحوز ثقتها وأنها لا تسبغ عليه أي حب أو تعاطف.

لذا نقول إن حضرة صاحب الدولة عدلي يكن باشا حين سافر يوم الأربعاء ٢٩ يونيو سنة ١٩٢١ إلى لندن سافر... فارسٌ بلا جواد!

***

الفصل الحادي عشر

عدلي مفاوضًا

المستشارون غاضبون!

أثبتنا في الفصل السابق أن عدلي باشا يكن لم يسافر إلى لندن إلا ليحاول توسيع رقعة الحقوق المسلوبة التي ستوافق لندن على إعادتها إلى مصر في صيغة تصريح أحادي الجانب. وفي هذا الفصل سنبحر مع عدلي باشا إلى لندن لنقف على حقيقة ما جرى في عاصمة الضباب في النصف الثاني من عام ١٩٢١.

وصل عدلي باشا إلى تريستا يوم ٤ يوليو واستقل منها القطار إلى باريس[١] فبلغها في الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ٦ يوليو[٢]. ولم يكن استقبال عدلي باشا في أوربا بأحسن حالاً مما كان وداعه في مصر، بل ماثله برودًا وحاكاه جفاءً، لاسيما إذا ما قارناه بما لاقاه سعد زغلول حين قدم قبل عام إلى نفس المدينة فلقى بها استقبالاً شعبيًا حافلاً وتكريمًا جماهيريًا حارًا (راجع فقرة اثنا عشر جنيهًا في الليلة!).

ويروي يوسف بك نحاس أن نفرًا قليلاً من الطلبة المصريين تجمعوا في محطة ليون ثم باريس ليستقبلوا عدلي باشا بهتافات عدائية «فما كان من عدلي إلا أن رد عليهم هذه التحية برفع قبعته وابتسمت لهم حرمه ابتسامة شكر رقيقة رافعة مروحتها تحية لهم»[٣]. وقد أبرق جبرائيل تقلا إلى «الأهرام» أن الجمهور لم يلتفت إلى تلك المظاهرة[٤] بينما قال نحاس بك إن «هذه المظاهرة بلغت من السخافة حدًا أضحك حمالي المحطة ونفرًا قليلاً من الركاب».

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣١٢.

(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١١.

(٣) نفس المصدر ص ١١-١٢.

(٤) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٢٩.

وربما كانت المظاهرة هزيلة من حيث عدد المتظاهرين وما أحدثوه من صدى، بيد أن ما يلفت النظر أن نحاس بك يروي أنه تردد أن منظمها شابان «أوفدا من قبل سعد»[1]. الأمر الثاني أن ضعف المظاهرة لا يمنع الأثر السيئ الذي يحدثه مثل هذا الاستقبال في نفس ملاقيه، والأهم في نظرة من سيفاوضونه. ولا ريب أن رد فعل عدلي باشا وحرمه الذي وصفه لنا نحاس بك يبلغ حدًّا نادر الوجود من القدرة على ضبط النفس ونبل الأخلاق، لاسيما والرجل قد سافر ليسعى جاهدًا من أجل هؤلاء الذين يصمونه بالعمالة والخيانة مسبقًا.

* * *

وبعد أربعة أيام قضاها عدلي باشا في فندق ماجستيك الفخم بباريس، استقل وفد المفاوضة القطار حيث خُصِّص له صالونان ليصل محطة فيكتوريا[2] السادسة والدقيقة الأربعين من يوم الإثنين ١١ يوليو[3] ليبدأ مهمته العسيرة. ويومئ شفيق باشا ونحاس بك إلى أن مندوبي الحكومة البريطانية الذين استقبلوا الوفد لم يكن بينهم شخصية مرموقة أو موظف رفيع المستوى، الأمر الذي يمكن أن يفسر على أنه فتور في الاستقبال وعدم اكتراث بالقادمين من قبل الإنجليز. وربما يكون لذلك نصيب من الصحة، بيد أنه من الضرورة أن نتذكر أن الثقافة الأوربية بطبيعتها أقل عناية من الثقافة الشرقية بمظاهر التكريم والتفخيم التي يميل بعضنا في الشرق أحيانًا إلى الإفراط فيها.

نزل عدلي باشا وأعضاء وفد المفاوضة وهم حسين باشا رشدي وإسماعيل باشا صدقي ومحمد شفيق باشا وأحمد طلعت باشا ويوسف سليمان باشا بينما دوَّن المحاضر عبد الحميد بدوي بك في فندق «كارلتون» في قلب حي «نايتزبريدج» الراقي بلندن على نفقة الحكومة البريطانية باعتبارهم ضيوفها.

وحيث إن الشيء بالشيء يذكر، نقول إن يوسف نحاس يروي أنه حين فوتح في

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١٢.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣١٤.
(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١٥.

اختياره مستشارًا لوفد عدلي باشا ذهب إلى سعد باشا يسأله رأيه، ولابد أن ذلك قد حدث في ذروة الصراع الطاحن بين سعد وعدلي، ومع ذلك فقد أجابه سعد باشا بقوله «إنك ستعمل عملا فنيًّا فيجب عليك أن تقبل هذا التكليف لمصلحة بلادك»[١]!

وإذا كان لنا أن نرى في تواضع من استقبلوا وفد المفاوضة في المحطة لفتة مجافاة، فلا ريب أن في تحمل حكومة لندن نفقات الإقامة لفتة حفاوة وتكريم لوفد المفاوضة ورئيسه.

بيد أنه سرعان ما نشبت أزمة في طرف آخر، فقد خصصت الحكومة البريطانية للمستشارين الملحقين بوفد المفاوضة غرفًا بفندق «فيكتوريا» لم تلق قبولهم، إذ عدُّوها متواضعة المستوى غير لائقة بأوضاعهم الاجتماعية والوظيفية. احتج المستشارون لدى عدلي باشا من جراء هذا وطلبوا نقلهم إلى فندق «نيومتروبول» الذي كان قد تم تجديده لتوه فأجابهم إلى طلبهم[٢]! ومن الطريف أن تلك لم تكن المرة الأولى التي يثير فيها المستشارون مشكلة، فقد سبق أن احتجوا لأن صدقي باشا قرر أن يصرف لهم أربعة جنيهات مصرية كبدل سفر يومي بينما يحصل السكرتاريون على ثلاثة جنيهات، فلما علم عدلي باشا بتبرمهم رفعها إلى خمسة جنيهات، أما بالنسبة للمفاوضين فقد تقرر صرف ستة جنيهات مصرية كبدل سفر يومي لهم[٣]!

* * *

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: نفس المصدر ص ٧.

(٢) نفس المصدر ص ١٥-١٦.

(٣) نفس المصدر والصفحة.

عدلي في أربع وعشرين جلسة

على هذا النحو رتب وفد المفاوضة أمور إقامته في لندن وشرع في عمله، وقد استغرقت هذه المفاوضات التي تعرف باسم مفاوضات «عدلي - كيرزن» أكثر من أربعة أشهر حيث بدأت الجلسة الأولى في تمام الساعة الرابعة والنصف من يوم الثلاثاء ١٢ يوليو ١٩٢١[١] وانتهت الجلسة الرابعة والعشرون يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢١[٢].

وتمتاز المفاوضات من الناحية البحثية بوجود محاضر رسمية مدونة لكل جلساتها[٣]، ولو أن عدلي باشا دوَّن ما لاقى فيها لقاربت المادة العلمية لهذه المفاوضات حد الاكتمال. وقد اتفق الجانبان منذ بداية المفاوضات على إحاطتها بالسرية[٤]، «حتى أن صحف لندرة تستقى الآن أخبار المفاوضات من القاهرة والإسكندرية»[٥]!

---

(١) ذكرت بعض المصادر أن المفاوضات بدأت يوم ١١ يوليو (محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٣٨ و الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص٢٢١.)، بيد أننا أخذنا بالتواريخ الواردة في المحاضر الرسمية للمفاوضات.

(٢) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، مفاوضات سنة ١٩٢١-١٩٢٢ (عدلي - كيرزن) ص٩٤ و ص١٩٢.

(٣) يعرب الأستاذ محمد شفيق غربال في كتابه «تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية» المنشور عام ١٩٥٢ عن اعتقاده بأن تلك المفاوضات هي ومفاضات النحاس-هندرسون التي جرت عام ١٩٣٠ هما الوحيدتان اللتان نشر لهما محاضر رسمية (محمد شفيق غربال: المرجع السابق ص٨٨)، بيد أن الواقع أن مفاوضات حكومة الوفد مع الحكومة البريطانية التي أجراها مصطفى النحاس باشا ومحمد صلاح الدين باشا في عامي ١٩٥٠و١٩٥١ نشرت محاضرها هي الأخرى من قبل وزارة الخارجية المصرية. ولعل الأستاذ غربال قد كتب ذلك قبل نشر تلك المحاضر أو دون علمه بها.

(٤) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص٩٥.

(٥) الأهرام، ٢٣/٨/١٩٢١ وقد نقلناه عن الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص٤٢٩.

قاد المفاوضات من الجانب المصري عدلي يكن باشا وتقرأ في المحاضر مشاركات ومداخلات لحسين باشا رشدي وإسماعيل باشا صدقي، أما بقية المفاوضين فلا تجد لهم دورًا فيما دار. أما الجانب البريطاني فقد تناوب المفاوضة عنه كل من لورد كيرزن ومستر رونالد لندسي وكيل وزارة الخارجية المساعد، بينما لم يدع أي من أعضاء لجنة ملنر للاشتراك في المفاوضة حيث اعتبرت الحكومة البريطانية أن مهمة هذه اللجنة قد انقضت بتقديم تقريرها[1].

ولورد جورج ناثانيال كيرزن كان نتاج بيئة أرستقراطية ثرية وهو الابن الأكبر لبارون سكارسديل، ولد سنة ١٨٥٩ وتخرج من جامعة أكسفورد وقد عمل بعدة مناصب إدارية وسياسية أهمها الحاكم العام للهند قبل أن يعين وزيرًا للخارجية[2]. وقد أشرنا إلى عدم حدوث تقارب بينه وبين عدلي باشا طوال فترة المفاوضات.



ويسوغ لنا أن نستعرض ما دار في هذه الجلسات وفق منهاج موضوعي وليس بتسلسل تاريخي لوقائعها، وأن نتناولها من الوجهة الشكلية أولاً، أي أسلوب كل من عدلي باشا وكيرزن في المفاوضة، لا سيما أن الكثير من المصادر قد أخذ على عدلي باشا تهاونه في هذه المفاوضات وابتلاعه سيلاً من الإهانات في أثنائها. بعد ذلك نتناول أهم النقاط التي دار الحوار حولها، أو بالأحرى النقاط التي اشتعل الخلاف حولها!

تراوح أسلوب كيرزن خلال جلسات التفاوض بين الأدب واللياقة أحيانًا وبين الصلف والعنف أحيانًا أخرى، تجده تارة يوجه للمصريين عبارات قاسية كقوله لعدلي باشا «تعترضون دائما ولا تقترحون شيئًا»[3]. كذلك نجد كيرزن يقترح على المصريين في بداية الجلسات أن يتحدثوا بالفرنسية لأنه يفهمها «لأننا نفهمها حق الفهم، ولكنني أفضل أن أتكلم باللغة الإنجليزية، فإن المستحسن في مسألة دقيقة

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٢٤.

(٢) 1911encyclopedia.org.

(٣) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، مفاوضات عدلي – كيرزن، المرجع السابق ص١٣١.

كهذه ألا يسلم الإنسان نفسه إلا للغته بقدر الإمكان»[1]. تأمل معي كيف ينضح اقتراح كيرزن برأى غابن ومنطق مغلوط؛ فاللورد يقترح على المصريين أن يتحدثوا بلغة أجنبية عنهم، أما هو فسيتحدث بلغته الأصلية كي لا يتكلف عناء ذلك!

على الجانب الآخر تجد كيرزن يعتذر لرجالنا حين مضت تسعة أيام بين جلستين دون لقاء قائلاً «خشيت إن لم نجتمع أن ترموني بمجافاة اللياقة معكم»[2]. ويعدد المسائل التي انشغل بها عنهم كي يقبلوا عذره، وتطالعه يقول لعدلي باشا «ليس لك إلا أن تختار الوقت الذي تريده وتخبرني به لأنتظرك»[3]، ويبدأ جلسة أخرى بنعيه على الأخبار الكاذبة التي نقلت إلى مصر عن سوء معاملته لوفد المفاوضة[4].

كذلك عمد كيرزن في بعض الجلسات إلى اللعب على الوتر الشخصي فتراه يقول «إني أتوق إلى إرضائكم ولست أريد أن أتعرض للأشخاص، ولكني يسعني أن أقول إنه إذا كان المفاوض معكم هو المستر ونستون تشرتشل مثلاً لرأيتم أنه أكثر مني تشددًا»[5]، وقرب نهاية المفاوضات يقول «ليس بالوزارة من هو أشد حرصًا على مرضاتكم وأقوى رغبة في الاتفاق منى»[6]. وكأنى به يغري عدلي باشا على قبول ما يعرضه عليه قبل أن يجد تشرتشل أمامه مفاوضًا، وطبيعي أن عدلي باشا لم يلتفت إلى هذا العرض ولا حتى علق على قول كيرزن هذا.

* * *

هذا عن كيرزن، فماذا عن عدلي يكن باشا ؟ يقول المستشار طارق البشري إن محاضر المفاوضة تكشف «بأي استخفاف عومل الرجل، وإلى أي مدى أفقدوه كرامته السياسية»، ثم يذكر أن كيرزن تركه عشرة أيام لقضاء بعض المهام السياسية وعهد بمفاوضته لمستر لندسي، وأن لويد جورج وكيرزن سافرا في إجازة عدة أسابيع

(١) نفس المصدر ص٩٧.
(٢) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص١٣٦.
(٣) نفس المصدر ص١٩٠.
(٤) نفس المصدر ص١٧٤.
(٥) نفس المصدر ص١٤٦.
(٦) نفس المصدر ص١٨٩.

وتركاه، «ورئيس وزراء مصر باق بلندن، لا يستطيع وصل المفاوضة ولا قطعها، ولا البقاء ولا العودة. يتحدث وأعضاء وفده مع موظفي الخارجية البريطانية بمذكرات وتقارير لا تصل إلى شيء، ويحتمل حديث كيرزن إذ يسأله بخفة «لماذا تريدون أن يكون لكم تمثيل سياسي بالخارج؟»[1].

بيد أننا نرى أن هذا التقويم يحمل تجنيًا على عدلي باشا وقد جاء من منظور سعدي محض، فوقائع الرحلة لا تحمل أي استخفاف بالرجل، على الأقل مقارنة بما عومل به سعد باشا حين قدم إلى لندن قبل عام، بل لعل العكس هو الواقع. بداية نزل المصريون ضيوفًا على حكومة لندن التي تحملت نفقات إقامتهم[2] وهو ما لم يحدث مع سعد باشا، وبعد وصولهم بأيام دعي جميع أعضاء الوفد إلى حفل أقيم في حديقة الملك بقصر بكنجهام.

ولم يكتف الإنجليز بذلك، فرتبوا مقابلة رسمية لأعضاء وفد المفاوضة الستة مع ملك إنجلترا في قصر بكنجهام حيث قدمهم إليه كيرزن[3]، وهو تكريم لم يحظ به سعد. والطريف أن الوزراء المصريين ارتدوا القبعات يوم حفل الاستقبال، وقد كان عادة معظم المصريين في ذلك العصر أن يستخدموا غطاء الرأس الأوروبي في أثناء وجودهم بها. أما عند مقابلتهم الرسمية لملك الإنجليز فقد حرصوا على ارتداء غطاء الرأس الرسمي للمصريين، الطربوش!

أما مسألة أن كيرزن ترك المفاوضات عشرة أيام فلا نرى أن القصد منها كان إهانة عدلي باشا، وعلينا أن نتذكر أن إنجلترا آنذاك هي أكبر القوى العظمى في العالم وطبيعي أن يكون وزير خارجيتها منشغلاً بأكثر من مسألة مهمة في نفس الوقت، وقد اعتذر كيرزن وشرح المواضيع التي شغلته بشيء من التفصيل ليتفهموا موقفه.

فضلاً عن ذلك فقد رجعنا إلى تواريخ الجلسات المنعقدة فوجدنا أنه في خلال الفترة من ١٢ يوليو ١٩٢١ حتى ٢٦ أغسطس قد عقدت ست عشرة جلسة، أي

---

(١) طارق البشري: المرجع السابق ص٤٩.

(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١٥.

(٣) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٣٥-١٣٦.

بواقع جلسة كل ثلاثة أيام تقريبًا مما يعكس الجدية والالتزام الذي اتسمت بهما هذه المفاوضات وانتفاء أي أثر للمماطلة الشكلية أو عدم الاكتراث.

ونأتي لنقطة أخرى وهي قيام لويد جورج وكيرزن بإجازة طويلة في أثناء المفاوضات مما عدَّه المستشار البشري لونًا من الاستخفاف والاستهانة، رغم أن لويد جورج لم يكن القائم بالمفاوضة وأن كيرزن أبدى استعداده لقطع إجازته إذا استدعى الأمر ذلك[1]. يزيد على ذلك أن المعروف لكل من يتعامل مع الغربيين مدى الاهتمام والحرص الذي يولونه إجازاتهم الأسبوعية والسنوية وتمسكهم بألا تحول مسئولياتهم المهنية مهما عظمت عن القيام بها في مواعيدها، فالمسألة فيما نرى لم يُقصَد بها استخفاف، وإنما هي اتباع لأعراف وثقافة هؤلاء القوم.

والغريب أن نفس الموقف حدث قبلها بعام بين سعد باشا وملنر، فقد أوقفت المفاوضات في منتصف أغسطس ولم تستأنف إلا في أواخر أكتوبر، غير أن ذلك وافق الفترة التي رُؤِي فيها عودة مندوبي الوفد لاستشارة الأمة ومن ثم فلم تثر مسألة أن ملنر قام إلى إجازته وترك سعد في أوربا قابعًا في انتظاره! وكما فعل سعد باشا في عام ١٩٢٠ فعل عدلي باشا في عام ١٩٢١، فقد غادر لندن إلى باريس يوم ٢٨ أغسطس ولم يعد إليها إلا يوم ٦ أكتوبر[2]، فلم إذن الهجوم على رجل قد حذا حذو آخر لم يصبه حرف انتقاد في نفس المقام!

* * *

نقاط أخرى اتهم بها عدلي باشا ينبغي معالجتها، أولها أن كيرزن ترك المفاوضات إلى لندسي وقد رأى المستشار البشري في ذلك دليلاً آخر على قلة احترام عدلي باشا، بيد أن واقع الأمر هو أن كيرزن ترأس اثنتي عشرة جلسة من جملة أربع وعشرين جلسة، أي النصف.

وقد بدا واضحًا أن كيرزن بدأ المفاوضات مع عدلي باشا بمعالجة كل النقاط ثم

---

(١) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص١٨٦.
(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٧٠.

ركز على المسألة العسكرية بالذات التي كان يعتبرها أهم نقطة على الإطلاق ومسألة حق التمثيل الدبلوماسي التي بدا واضحًا أنه يخطط لمقايضتها بالمسألة العسكرية، وحين انشغل في أمور أخرى فوَّض لندسي ليناقش عدلي باشا في كل المسائل عدا هاتين النقطتين اللتين حرص على أن يستبقيهما لنفسه. وقد قبل عدلي باشا هذا الحل حتى يستغل الوقت في عمل مفيد ولا يبقى الأمر مرهونًا بوجود كيرزن الذي يستحيل أن يخصص كل وقته للمسألة المصرية.

وقد يقال إنه إذا كان رئيس وزراء مصر قد قطع نفسه لهذه المسألة، فِلمَ لا يفعلها وزير خارجية إنجلترا؟ قد يبدو هذا منطقيًا نظريًا، بيد أن واقع الحال المُر هو أن مصر كانت واحدة من مستعمرات كثيرة لبريطانيا وأن على رجال خارجيتها مسئوليات متعددِّة تجاه كل مستعمراتهم وتجاه المجتمع الدولي الذي يشتبكون معه في علاقات بالغة التعقيد ودائمة التغيير. فالأمر إذن لا يعدو توزيع المهام لسرعة الإنجاز كما يحدث في أي مجال عمل يصطبغ بالطابع الغربي العملي الذي يُعنى في الغالب بإنجاز المهام المعلقة دون حساسية مبالغ فيها تجاه الشكليات والأسبقيات.

والقول بأن عدلي باشا كان يتحدث مع موظفي الخارجية «بمذكرات وتقارير لا تصل إلى شيء» أيضًا يحمل تجنيًا صارخًا، فالمحاضر تفيض بالمناقشات السياسية والفقهية حول مختلف نقاط المفاوضة ومحاولات المفاوض المصري الجادة في شرح منطقه وتسبيب مواقفه، يضاف إلى هذا أن تقليد إثبات وجهة النظر المصرية في مذكرات بعد كل جلسة لهو قمة في الانضباط وحرفية العمل، أولاً حتى لا يكون هناك مجال للَيِّ الآراء وتأويل ما قيل وثانيًا حتى يمكن العودة إلى هذه المذكرات في المستقبل لتبيُّن الموقف الذي اتخذه المصريون حيال كل نقطة أثيرت.

وإن لم تكن هذه المذكرات قد وصلت إلى شيء فذلك يرجع إلى صلابة موقف عدلي باشا وتمسُّكه بحقوق بلاده، ولا أحسب أن وصوله إلى اتفاق غابن كان سيعد نجاحًا وتوفيقًا أو أنه كان سيجنبه شدة اللوم ومر الانتقاد.

وينحي المستشار البشري على عدلي باشا باللائمة لأن كيرزن سأله لما رأى فيه استخفافًا عن سبب إصراره على المسألة التمثيل الخارجي، والواقع أن ما نقل عن

مفاوضات سعد باشا وملنر يحمل الكثير من الأسئلة المماثلة، ففي أول لقاء سأل ملنر سعد عن سبب إصراره على رفع الحماية أصلاً واقترح عليه أن تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا إلى الأبد! ويعد ذلك أحد الأساليب المتعارف عليها في أي مفاوضة حيث يحاول كل طرف قرع الآخر بأسئلة هجومية ليختبر قوة منطقه وصلابة أسانيده التي تدعم موقفه وتثبت أحقية مطالبه. وتكون العبرة في ذلك المقام بالموقف المقابل الذي يتخذه طرف المفاوضة الآخر.

كذلك عابت بعض المراجع على عدلي باشا طول وقت المفاوضة، بيد أن كيرزن كان قد اتفق مع عدلي باشا على ألا يتقيَّد الطرفان بوقت طالما أن المفاوضات تحتاج إلى هذا الوقت[1].



ولا تكتمل معالجتنا لشكل التفاوض دون أن نقف عند انعكاس شخصية عدلي يكن باشا ذلك، ونبدأ تحليلنا لأسلوب الرجل بوصفه هو لنفسه: «ليس من طبعي الاندفاع والتهور. إنني سأقطع المفاوضات دون أن أمس أي مساس بقضيتنا، ولا ألقى بالاً لقيل أو لقال»[2].

بيد أن يوسف بك نحاس الذي عاصر المفاوضات وصف عدلي باشا بأنه «يبالغ في التأدب والمجاملة»[3]، وإذا افترضنا جدلًا أن عدلي باشا بالغ في اللين والمهادنة وقت المحادثات من حيث أسلوب حديثه وصياغة عباراته في الاعتراض على مقترحات الإنجليز الغابنة المستفزة أو حتى احتماله انتظار بضعة أيام، فيجب أن نضع نصب الأعين أن عدلي يكن باشا احتمل ما احتمل من أجل بلاده وليس لمكسب شخصي. ومن ثم فإننا نرى أن في هذا ما يحسب للرجل لا عليه، فلم يكن أسهل من أن يقطع عدلي باشا المفاوضات بعد جلسات قليلة بخطبة مدوية ومزايدات جوفاء، ويعود إلى مصر وسط هالة كبيرة من حماس هش لا يسمن ولا يغني من جوع!

(١) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص١٤٦.
(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١٠٨.
(٣) نفس المصدر ص ١٠٩.

لم يكن للرجل مأرب شخصي لدى الإنجليز يتودَّد لهم ليبلغه ولا كان طامعًا في جاه ينفحونه له، فقد كان يعرف تمام المعرفة أنه عائد من الرحلة ليقدم استقالته إزاء فشل المفاوضات وهو ما حدث بالفعل. ونخلص من هذا أنه إذا كان عدلي يكن قد لقى جفاء وسوء معاملة من الإنجليز فقد بقى وتحمل في صبر وأناة من أجل بلده لعله يعود بمكسب لها ولو يسير، وبالفعل جاء بتصريح ٢٨ فبراير الذي يعد نتيجة لمفاوضات «عدلي - كيرزن».



وقد يبدو من الفقرات السابقة أننا نجنح إلى تبرير موقف عدلي باشا لضعف وتهاون في نظرنا، بيد أن ذلك لم يكن في نية كاتب هذه السطور، فقد حفلت المحاضر بعبارات ملؤها الحسم والقوة تنفي عنه أي شبهة لخنوع أو ممالأة. جاء ذلك منذ البداية، فقد بدأ كيرزن أول حديث له بالهجوم على سعد باشا ووصفه بأنه «على شيء من الغرور» وأبدى شماتة وتشفيًا إزاء ما وقع من فرقة وانقسام ولعله كان موقنًا من أن عدلي لن يكف عن الشكوى من سعد بعد ما كان من أمرهما معًا. بيد أن عدلي باشا لم ينبس بحرف في حق سعد باشا وتجاهل إشارة كيرزن إليه وركز على حديث سياسي قوي واضح أكد فيه على أن مصر متحدة مجمعة على مطالبها الوطنية[١].

وفي مستهل أول جلسة عمل يذكر كيرزن تحفظات الأمة على مشروع ملنر ويصفها بأنها «تحفظات زغلول» فيرد عدلي بحسم «هذه تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول»[٢] ثم يضيف في يقظة وصلابة بأن مناقشة التحفظات مشروطة بألا يعتبر ذلك قبولاً منه بحال لأن تكون المفاوضة على أساس مشروع ملنر[٣]، ثم يزيد على هذا أنه يريد أن يقدم ما هو فوق هذه التحفظات[٤].

وحين اقترح كيرزن تقييد حق مصر في تعيين أجانب من غير الإنجليز يرد عدلي

(١) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص٩٤.
(٢) نفس المصدر ص٩٧.
(٣) نفس المصدر ص٩٨.
(٤) نفس المصدر ص٩٩.

باشا بحسم «لا أظن أن ذلك متفق مع مقتضيات المجاملة والحكمة في التعبير»[1]، وفي جلسة أخرى يؤنبه بقوله «إذا جعلتم دأبكم طلب ضمانات مطلقة. فإننا لا نخرج من هذا الحديث إلا بمجموعة قيود تجعل الاتفاق غير ميسور»[2]. وتلمَّس منه تنبهًا وحزمًا حين يسأله كيرزن «أتريدون مثلاً أن محطات طائراتنا لا تعمل شيئًا حتى تعلن الحرب؟» فيرد عدلي باشا من فوره «نحن لا نسلم بأن تكون لكم في داخلية البلاد محطات للطيران تحميها حاميات»[3].

* * *

سقنا هذه الأمثلة لندلِّل على أن الرجل لم يكن يعوزه حسم التعبير أو صلابة المواقف وأن القول بأن «طبعه وتربيته التقليدية العالية تجافيان العنف»[4] لم يكن إلا في الأسلوب فقط تخفيفًا لوطأة الاحتكاك الذي ينجم عن الخلافات الحادة التي لم تكن هناك نقطة واحدة بمنأى عنها، أما في مضمون سياسته وأسس مواقفه فقد ظل صلبًا متمسكًا بحقوقه.

من ناحية أخرى لا يمكن تصوُّر أن الإنجليز يعمدون إلى إهانة من كانوا يعدونه زعيم المعتدلين، فذلك لا يستقيم مع منطق السياسة البريطانية، فقد تمحورت سياسة لندن حول منح ما يوافقون عليه من تنازلات إلى المعتدلين لتقويتهم وإثبات حسن سياستهم في مواجهة جبهة من كانوا يعدونهم متطرفين، ومن ثم فلن تقوم لندن باتخاذ موقف يحرج هؤلاء المعتدلين فيزداد ضعفهم ويبيتون نادمين على اختيارهم هذا المذهب تواقين للانصراف عنه، بينما يزداد المتشدِّدون تمسكًا بمذهبهم معتزِّين به وسط تأييد الشعب لمواقفهم وإكباره لشخوصهم. وسنعود لسياسة الإنجليز حيال هذا الأمر في معرض حديثنا عن بعثة سوان بعد قليل ونعالج تساؤلاً نراه مهمًا عما إذا كانوا قد لعبوا في الخفاء لإضعاف عدلي باشا في أثناء المفاوضة.

* * *

(١) نفس المصدر ص١٠٨.

(٢) نفس المصدر ص١١٣.

(٣) المطبعة الأميرية، القضية المصرية: نفس المصدر ص١٠٦.

(٤) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١١١.

وقبل أن نختم حديثنا حول أسلوب عدلي يكن في التفاوض ينبغي أن نعقد مقارنة سريعة بينه وبين سعد زغلول من هذه الوجهة وقد خبرنا أسلوب سعد باشا في التفاوض معهم في العام الذي سبقه. لا ريب في أن سعد باشا أميل بطبعه لقسوة التعبير وشدة العبارة وقد رأيناه لا ينفك عن قرع ملنر بعبارات قاسية وحرصه على الندية في التصرُّف، كتوديعه لملنر على باب الحجرة فقط (راجع فقرة استطلاع أم احتكام؟).

فإذا انتقلنا إلى مقارنة قدرة كل منهما على العمل الجماعي نجد أن الوفد المصري قد ساده تطاحن وانقسام وأن روحًا من النفور والمرارة تنامت بسرعة مطردة بين أغلبية الأعضاء وبين رئيسهم كان من أهم أسبابها شدة سعد باشا في معاملتهم ولجوئه إلى عبارات قاسية بلغت حدًا جارحًا كلما اختلفت آراؤهم معه (راجع فقرة «شتاءٌ في باريس»).

وقد ذكرنا من قبل كيف ألفى هؤلاء الأعضاء في عدلي باشا حين قدم إليهم في باريس شخصية الرجل الرقيق دمث الخلق الذي يتسع صدره لخلاف الرأى ويهش لمعارضيه (راجع فقرة «عدلي يصل»). وفي معاملته مع وفد المفاوضة الذي صحبه إلى لندن لم يخرج عدلي باشا عن أسلوبه هذا، بل تجده مثلاً حين يدعوه لويد جورج على الغذاء[1] يصطحب حسين باشا رشدي معه لكبر مقامه ولأن رشدي باشا رئيس وزراء سابق هو الآخر، بل رأس عدلي باشا في الحكومة، ومن ثم فقد بدا وفد المفاوضة الذي شكَّله عدلي يكن أكثر اتحادًا وانسجامًا.

بيد أننا لا يمكن أن نعزو ذلك الانسجام فقط إلى طبيعة أشخاص فحسب، فلا يجب أن يغيب عن الأذهان أن عدلي باشا هو الذي شكَّل وفد المفاوضة واختار فيه أشخاصًا متجانسين معه في الآراء ومؤيدين له في المبادئ.

في الكفة الأخري لا ننسى أن الوفد المصري تشكَّل في ذروة حماس إرهاصات الثورة، ولم تكن زعامة سعد باشا المطلقة قد ترسَّخت بعد ومن ثم فلم يكن له كلمة

(١) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص١٦٤.

نهائية في اختيار بعض أعضاء الوفد المصري وهو ما تنبه إليه فيما بعد وصحبه. يزاد على ذلك أن وفد المفاوضة لم يتعرض للضغوط الشخصية البالغة التي تعرض لها أعضاء الوفد من جراء طول مدة إقامتهم في أوربا وبعدهم عن بلدهم وتعطل مصالحهم فضلاً عن خيبة الأمل والإحباط الذي أصاب أكثرهم من فرط تعسُّف الإنجليز وقد خال لهم بعد الإفراج عن سعد باشا وصحبه من المنفى أن الاستقلال بات ثمرة دانية حان قطافها!

* * *

عقدة العقد وأم المسائل

كانت أصعب نقاط المفاوضة التي لم يحرز عدلي باشا أي تقدُّم بشأنها هي ما اعتادوا على تسميته بالمسألة العسكرية، أو ما أسمته جريدة «الأهرام»[1] آنذاك «عقدة العقد» وما أسماه كيرزن نفسه «أُم المسائل»، أي الوجود العسكري البريطاني في مصر.

وبعد أن كان ملنر قد علَّل أهمية مرابطة قوات بريطانية على أرض مصرية بحماية طرق المواصلات البريطانية في مصر، نجد أن كيرزن أضاف إليها الدفاع عن حدود مصر وحماية المصالح الأجنبية، ولم يفته بالطبع أن يستغل أحداث الإسكندرية منذ اللحظة الأولى، ونطالع المحاضر وكأننا نسمعه يكابر ويختال: «خبروني ماذا فعلتم في حوادث الإسكندرية! إنكم طلبتم العون من الجنود البريطانية، وهبوها لم تكن موجودة. فماذا كنتم فاعلين»[2].

ويعمد كيرزن إلى ليِّ الحقيقة وقلب المنطق فيسمي فرض إنجلترا نفسها على مصر «مسئولية الدفاع عن مصر» ويسأل عدلي باشا في تعجب مصطنع «أتريدون أن نتحمل مسئولية الدفاع عن الحدود ولا يكون لنا جيش يقوم بذلك؟»[3]. ولكن عدلي يكن لم يفته أن يقف عند أصل المسألة فيجيب «لم نقل إننا نريد أن نحمل إنجلترا مسئولية الدفاع عن حدودنا بل نحن نريد أن نتولى ذلك بأنفسنا»[4].

---

(١) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٣٠.

(٢) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص ١٢٠. والعبارة بها خطأ لغوي، فلابد أن يتفق النعت والمنعوت في العدد والنوع، ولذا تكون صحتها «الجنود البريطانيين»، ولكننا التزمنا في المتن بالنص الوارد في المحاضر.

(٣) نفس المصدر ص١٠٣.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

امتدت المناقشات وتشعَّبت حول هذه النقطة، ويتراءى لنا أن كيرزن يحاول إغراء عدلي باشا بقبول وجود قوات بتذكيره أن سعد باشا قد وافق عليها من قبل مع ملنر، بيد أنه يعود في نفس الجلسة ويتنصل دافعًا بأنهم «غير مقيدين برأى سابق» حين يواجهه عدلي باشا ورشدي باشا برفض قاطع ويذكرانه بأن التفاهم بين سعد باشا وملنر كان على ألا يكون لإنجلترا حاميات في القاهرة والإسكندرية[1].

وقد حذا عدلي باشا حذو سعد باشا فرفض أي وجود عسكري بريطاني غير حامية صغيرة في سيناء فاحتج كيرزن مؤكدًا أن لندن تأبي معاملة جنودها «وكأنى بهم مصابين بالجرب يبعدون إلى أقصى مكان ممكن»[2]. وفي الجلسة الرابعة يصل حد المغالطة والمكابرة بكيرزن إلى ذراه فيطلب أن تشارك مصر رضاءً وطواعية في النفقات الناشئة عن احتلالها عسكريًا قسرًا وعنوة[3]!

على أنه في نفس تلك الجلسة قرر كيرزن أن يتزحزح قليلاً في موقفه بطرح إمكانية تخفيض عددها الذي كان حوالي أحد عشر ألف جندي وقتئذ[4]، وقد ذكر رقم ثلاثة أو أربعة آلاف قبلها عرضًا[5]، ولكن عدلي يكن باشا لم يسايره في هذا المذهب وبقى مصرًا على ضرورة الجلاء لا يرى سبيلاً لاتفاق دون النص عليه.

* * *

ويستمر الجدل ويحتدم الخلاف حول هذه النقطة في كل جلسة تعقد، ففكر عدلي باشا في أن يطلب من كيرزن عقد لقاء منفرد معه على غرار ما كان يفعل مع ملنر، لعل البعد عن الجو الرسمي الصارم يساعد على تقريب وجهات النظر أو في القليل تفهمها، وقد استجاب كيرزن ودعا عدلي باشا لمقابلته منفردًا في مكتبه بوزارة الخارجية[6] في عصر اليوم التالي الموافق الخميس ٤ أغسطس فيما يعد الجلسة السابعة لمفاوضات «عدلي -كيرزن» وهي واحدة من أهم جلسات هذه المفاوضات وأكثرها إثارة وعنفًا!

---

(١) المطبعة الأميرية القضية المصرية: نفس المصدر ص١٠٦.
(٢) نفس المصدر ص١٠٧.
(٣) نفس المصدر ص١١٩.
(٤) نفس المصدر ص١٢١.
(٥) نفس المصدر ص١١٩.
(٦) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٣٢-٣٣.



عدلي باشا مرتديًا بذلة «البونجور» وأعضاء وفده: يوسف سليمان باشا وتوفيق دوس باشا (واقفان) وأحمد طلعت باشا جالسا.

بدأ كيرزن بالتشديد على أهمية المسألة العسكرية وتراه ينحى منحى جديدًا فيذكر عدلي باشا بفارق القوة بين دولتيهما، ومن ثم فالاستقلال لا يمكن أن يكون كاملاً لأن المصريين لم يكسبوه[1]! على أن عدلي باشا كان سريعًا بفكره حاضرًا برده فقال «نعم نحن لم نكسب الاستقلال بحرب. ولكنا دخلنا المفاوضات على قاعدته، وقد رضيتم بذلك حين قبلتم أن تعترفوا باستقلالنا متى ضمنت مصالحكم»[2].

تقرأ بعد هذا مناورات تفاوضية ساخنة، فيبدأ عدلي باشا بالإصرار على رفضه القاطع ويذكر كيرزن مجددًا أن مشروع ملنر قصر وجود القوة العسكرية في نقطة معينة دون تدخل في شئون مصر[3]. بيد أن كيرزن يعرض عن تذكيره بنقض الوعود. بعدها يرمي اللورد بكارتين على مائدة المفاوضة، فيطرح مسألة «غير هذا من مظاهر الاستقلال»، أي تنازلات في أمور غير الوجود العسكري ثم كارت إعادة النظر في الاحتلال بعد وقت محدد[4].

ويبادله عدلي باشا دهاءً بدهاء، فيلتقط أول كارت محتجًا لأننا «لم نحصل إلى الآن في مناقشاتنا على شيء»[5]، فيلمح كيرزن إلى إمكانية قبول لندن مسألة التمثيل الدبلوماسي ويؤكد أن الاتفاق على مسألتي الموظف المالي والموظف القضائي ميسور. وبعد سجال بين الرجلين يلتقط عدلي باشا الكارت الثاني، فيهاجم كيرزن بقوله «إن التشدد في وضع المسألة هذا الوضع لا يقدم عملنا ولا أراكم تقدمتم خطوة لمقابلتنا، فإني لم أسمع منكم حتى ولا الرغبة في أن تكون الاحتياطات قاصرة على مدينة الإسكندرية التي حصل فيها الشغب ولمدة معينة مثلاً»[6]. ويرد كيرزن بأن الاحتلال لابد أن يشمل كل المدن ثم يقبل إعادة النظر فيه بعد خمس سنوات على أن يكون القول الفصل حينئذ لإنجلترا، فيرفض عدلي على الفور[7].

---

(١) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص١٤٤.
(٢) نفس المصدر والصفحة.
(٣) نفس المصدر ص١٤٥.
(٤) نفس المصدر والصفحة.
(٥) نفس المصدر والصفحة.
(٦) نفس المصدر والصفحة.
(٧) المطبعة الأميرية، القضية المصرية: نفس المصدر ص١٤٦.

كانت تلك الجلسة فاصلة في تطوُّر المفاوضات وانجلاء ما أضمر الإنجليز تجاهها حتى أن بوادر الفشل ما لبثت أن طفت على سطح الصحف المصرية بعدها بأيام قليلة، فتكتب جريدة «المحروسة» مقالاً عن تعنت الإنجليز في المسألة العسكرية(١). كذلك يروي لنا نحاس بك أنه في اليوم التالي ألفى عدلي باشا عابس الوجه مقطبه، مع أنه لا يريد أن يسارع إلى قطع المفاوضات(٢).

* * *

ويجدر بنا هنا أن نعقد مقارنة سريعة بين أسلوبي سعد وعدلي في مواجهة مثل هذه الأزمات التفاوضية، فقد رأينا كيف كان سعد باشا يميل باستمرار لسرعة قطع المفاوضات حين تشتعل أزمة أو يحتدم خلاف، بينما ترى عدلي باشا هنا يعلن تأنيه في قرار قطع المفاوضات ريثما يستنفد كل السبل.

والرأى عندنا أن ذلك يعود إلى عدة أسباب، أولها أن سعد باشا كان يعول على قوة الجماهير التي كان ينوي اللجوء إليها لتؤازره بعد قطع المفاوضات، بينما عدلي باشا يدرك أن القطع لن يدنيه من هدفه في توسيع رقعة التنازلات التي يمكن أن يتضمنها تصريح أحادي الجانب، بل عليه أن يستمر ليعمل بدأب على ذلك ما أمكنه.

النقطة الثانية أن سعد باشا كان بتشدده الزائد يوازن موقف الوفد إزاء ما كان يعتبره تهاونًا من الأعضاء المعارضين له، وفي بعض الأحيان كان يشهر سلاح قطع المفاوضات ليضغط عن طريق عدلي باشا على ملنر لعله يقدم مبادرة تنقذ المفاوضات من الانهيار (راجع فقرة أزمة تلو أزمة). أما عدلي باشا فلا يوجد تيار معارض له في وفد المفاوضة الذي انتقاه بنفسه وله فيه الكلمة العليا دون منازع، ومن ثم فلا محل لمناورات ضغط عليهم.

النقطة الثالثة بالطبع هي ما قررنا من قبل من طبيعة كل من الرجلين، الثائر والسياسي!

* * *

(١) المحروسة، ٩/ ٨/ ١٩٢١ وقد نقلناه عن الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص٤٣١.
(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٣٤.

المندوب السامي المصري

حين أعلنت إنجلترا الحماية على مصر في ديسمبر من عام ١٩١٤ مع بدء الحرب العالمية الأولى، ألغيت وزارة الخارجية المصرية، وقد كان من أهم أماني المصريين أن تعود تلك الوزارة ويكون لمصر الحق في إرسال بعثات دبلوماسية لها في البلاد الأجنبية وهو حق بديهي تتوق كل دولة حرة إلى ممارسته.

كان واضحًا منذ البداية أن الإنجليز لديهم استعداد للتنازل في هذه المسألة وهو ما تلمحه في محاضر المحادثات وقد أسرَّ عدلي باشا ليوسف بك نحاس منذ بداية الرحلة أنه يشعر أن الإنجليز سيتساهلون في حق التمثيل[١]، بيد أن الصعوبة في هذه النقطة كانت رغبة كيرزن في مقايضتها بالمسألة العسكرية فألمح في البداية[٢]، ثم عاد قرب نهاية المفاوضات فكرر فكرة المقايضة بشكل مباشر بين الأمرين[٣]. من ناحيته رفض عدلي باشا المقايضة ونجح في النهاية حين أبلغه كيرزن بأن مجلس الوزراء وافق على حق مصر في التمثيل الخارجي وإن أصروا على استمرار لقب «المندوب السامي»[٤] لدرجة أنهم اقترحوا أن يحمل مبعوث مصر إلى لندن لقب المندوب السامي المصري[٥]!

وبغض النظر عن كل عيوب تصريح ٢٨ فبراير ونقائص الاستقلال الذي أتى به،

---

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١٩.

(٢) المطبعة الأميرية: القضية المصرية، المرجع السابق ص١٤٤-١٤٥.

(٣) نفس المصدر ص١٧٦.

(٤) نفس المصدر ص١٨٩.

(٥) نفس المصدر ص١٠٩.

تبقى عودة وزارة الخارجية وتبادل مصر بعثات دبلوماسية مع دول العالم واحدة من أهم مزايا هذا التصريح وأشهى ثماره.

* * *

على أي حال فقد استؤنفت المحادثات بالفعل بين عدلي باشا ولندسي اعتبارًا من منتصف شهر أغسطس حول المسائل الأخرى، استغرقت الجلسات بين عدلي باشا ولندسي ثماني جلسات (بالإضافة إلى جلستين عقدهما صدقى باشا مع مرى)، وقد كان عدلي باشا قاطعًا منذ البداية في التأكيد على أن استئناف المفاوضة مع لندسي لا يعنى بحال قبول مصر لرأى بريطانيا في المسألة العسكرية الذي توقفت المفاوضات مع كيرزن عنده[1].

وأهمية هذا الموقف أنه يزكي ما سبق أن أثبتناه ويعزز منطقنا في أن عدلي أتى إلى لندن ليحسن شروط التصريح، فلو أن عدلي باشا كان يسعى إلى معاهدة لتوقف عندما اصطدم بالمسألة العسكرية التي كان الكل مجمعًا على أنها أساس المسألة، ولكن تثبيت موقفه من رفض الاحتلال ثم المضي في المفاوضة على باقى الأمور دليل على ما جاء إلى عاصمة الإنجليز ساعيًا إليه «تصريح أحادي الجانب».

دار النقاش في تلك الجلسات حول كل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا وأهمها المستشار المالي والقضائي وحقوق مصر في السودان والامتيازات الأجنبية وتعويض الموظفين الأجانب عند إنهاء خدمتهم في الحكومة المصرية. وعملاً بالمبدأ القائل «الهجوم خير وسيلة للدفاع» أثار الإنجليز نقاطًا جديدة لم تطرح على مائدة المفاوضات من قبل سواء بين سعد باشا وملنر أو بين عدلي باشا وكيرزن. كان أهم هذه النقاط طلب مد امتياز قناة السويس بعد انتهائه التي رفضها عدلي باشا بشكل قاطع[2]!

كذلك رفض المصريون الاعتراف بأي حق لبريطانيا في مد أسلاك التلغراف في

(١) المطبعة الأميرية القضية المصرية: نفس المصدر ص١٤٧.

(٢) نفس المصدر ص١٨٢-١٨٣.

الأراضي المصرية، وتجد مري يهاجم صدقى بقوله «إن مصر (بفضل إنجلترا) يجب أن تغتبط بأنها تخلصت من الخراج التركى». بيد أن صدقى باشا لم تنقصه الفطنة ولا الحزم، فبادره برد قوي مثبتًا أن الحساب عن خلاصنا من الخراج التركي يقترن بمعونتنا لإنجلترا في الحرب التي «ساعدتها هي أيضا على الانتصار في الميادين الشرقية. ولذلك يكون نصيبنا في فوزها على خصومها لا يقل شأنا عن نصيبها في تخليصنا»(١).

* * *

على هذا النحو دارت المناقشات مطولة عقيمة يتمسك فيها كل طرف برأيه ولا يلوح في الأفق أي بادرة في تقدم أو اتفاق حول أي منها، الإنجليز من ناحيتهم يطالبون المصريين بالاعتراف بكل ما يضعونه تحت أيديهم من سلطات تحت مسمى ضمانات حماية المصالح البريطانية في مصر، والمصريون بدورهم يرفضون كل ما يعرض عليهم لما ينطوي عليه من إهدار كامل لأبسط معاني الاستقلال ويطلبون أن يطمئن الإنجليز إلى نواياهم. وبالطبع يرفض هؤلاء على أساس أن الأوضاع السياسية في مصر يمكن أن تتغير وتضيع عندئذ الوعود الحسنة(٢).

وقد ظهر جليًا أن الإنجليز لن يعطوا وأن نيتهم قد عقدت على الضن بأي تنازل رغم ما بذل المصريون من مجهود ضخم في طرح الحجج وبسط البراهين عبر هذه الجلسات العشر. وبالنسبة لمن كان يأمل من المصريين في الظفر بمعاهدة مشرفة، فقد بات أكيدًا أن المفاوضات تسير إلى طريق مسدود وفشل حتمي.

* * *

(١) المطبعة الأميرية القضية المصرية: نفس المصدر ص١٧٣.
(٢) نفس المصدر ص١٠٨، ص١١٣، ص١١٤، ص١٢٧، ص١٢٨.

الحاضر الغائب

لابد أنه لم يغب عن فطنة القارئ أن هذا الفصل قد اختلف عن كل ما عداه من فصول الدراسة اختلافًا أساسيًا، فعدلي يكن باشا هنا يبدو بطل الساحة الوحيد، فتسلطت عليه أضواء الدرس وأمضينا الصفحات نفرد أقواله سردًا ونوسع مواقفه تحليلاً، وذلك كله دون أن نكاد نذكر طرف الرواية الآخر وأحد بطليها؛ حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا.

وبالمناسبة نقول إن سعد باشا كان يحمل وقتها رتبة الامتياز التي تمنح حاملها لقب «حضرة صاحب المعالي»، بينما كان عدلي باشا قد حصل على رتبة الرئاسة حين تولى رئاسة الحكومة التي تمنح حاملها لقب «حضرة صاحب الدولة» وهي رتبة أرفع وقد حصل سعد باشا عليها حين تولى رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٤.

نقول إنه يبدو لأول وهلة أن صاحب المعالي غاب عن أحداث تلك الأيام وتوارى تاركًا دائرة الضوء لصاحب الدولة يصول فيها ويجول. بيد أن أي معالجة متعمقة ودراسة منصفة لمفاوضات «عدلي-كيرزن» لا ينبغي لها أن تغفل الدور المهم والمحوري الذي لعبه سعد زغلول باشا فيها وتأثيره الطاغي عليها! كيف كان لسعد باشا هذه البصمة العميقة وهو بعيد عن الساحة بآلاف الأميال، مُنبَت الصلة بالمفاوضين؟

بداية لم يضع كيرزن وقتًا في الهجوم على عدلي ووفده من نافذة سعد، فكانت أول عبارة بدأ بها في أول لقاء له مع عدلي باشا هي انتقاده للتناحر والانقسام الذي

وقع[1]! بيد أن رد عدلي باشا كان مكتسيًا بلباقة واتزان، فلم ينبس بكلمة في حق سعد باشا وحاول أن يهون من شأن ما حدث بينهما واصفًا «الخلاف السائد في مصر أنه لا يرجع إلا إلى مسألة أشخاص» ثم مضى يؤكد أن المصريين مجمعين على حقهم في الاستقلال وإلغاء الحماية[2]. ولا يكف كيرزن عن الصيد في الماء العكر، فيصف التحفظات بأنها تحفظات زغلول، لكن رد عدلي يكن باشا يأتي مرة أخرى قاطعًا كحد السيف: «هذه تحفظات الأمة وليست تحفظات زغلول»[3].

والمفارقة أنه لم تمض بضع عبارات حتى انقلب الوضع ورأينا عدلي باشا يستشهد بغريمه! ففي نفس الجلسة يدور النقاش حول المستشار القضائي ويقدم عدلي باشا تحفظًا بشأن ما ورد عنه في مشروع ملنر قائلاً «هذه هي الصورة التي قدم بها التحفظ من جانب زغلول باشا». وطبعًا لم يترك كيرزن الفرصة تمضي فيبادر بقوله «لا نريد أن نتناقش فيما يراه زغلول وإنما ما ترونه أنتم». وتدور مقارعة بينهما ينهيها عدلي باشا بقوله «أرجو إذن أن تعتبر أن هذه التحفظات تحفظات الوفد الرسمي، وهو يريد فوق ذلك أن يقدم غيرها»[4].

ولعل الطريف أن الأمر ما لبث أن انقلب مرة أخري، فترى كيرزن نفسه حين أراد أن يقنع عدلي باشا بقبول بقاء قوات بريطانية استشهد بسعد باشا وكرر لعدلي باشا أن ملنر «تكلم في ذلك مع زغلول باشا ومعكم»[5].

هكذا كان الطرفان يحاولان عبثًا أن تبدو أفكارهم متجاهلة لسعد زغلول وأن تبقى مواقفهم بمنأى عنه، بيد أنها كانت محاولات مهتزة يكسوها التصنع، فالرجل قد فرض نفسه على المحادثات رغم بعده السحيق عنها!

* * *

(١) المطبعة الأميرية القضية المصرية: نفس المصدر ص٩٤.
(٢) المطبعة الأميرية القضية المصرية: نفس المصدر ص٩٥.
(٣) نفس المصدر ص٩٧.
(٤) نفس المصدر ص٩٩.
(٥) نفس المصدر ص١٠٦.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، فالثابت أن عدلي باشا تقيد مع كيرزن بما تقيد به سعد باشا مع ملنر ولم يخرج عن حدوده العامة في كل المسائل كالسماح للقوات البريطانية بالمرابطة في سيناء ومنطقة القنال وإرجاء مسألة السودان وغيرها.

كذلك ترى عدلي باشا يستشهد بمواقف غريمه في مناقشاته مع أعضاء وفده ويتصرف على هديه. فحين احتدم الخلاف بين نحاس بك وعدلي باشا حول كيفية قطع المفاوضات استشهد بما فعله سعد باشا في قطعها مع ملنر[1]!

ويبدو أن عدلي باشا شعر أن الإنجليز أدركوا هذا فيحاول نفيه في حديثه مع لندسي مؤكدًا أنه «إذا بدا لي أن مشروع المعاهدة مُرْضٍ، وثبت لدى أن أغلبية المصريين سترتضيه، فإني سأوقعه غير مكترث لموافقة زغلول أو عدمها، لأن هذا الشأن ليس شأن زغلول ولا عدلي بل شأن مصر وحدها»[2].



وبمطالعة الأوراق نعتقد أن أخبار المفاوضات كانت تصل سعد باشا أولاً بأول، فقد ذكر يوسف بك نحاس أن واحدًا من أعضاء السكرتارية في وفده متصل «بالمعسكر السعدى»[3]، ومن ناحية ثانية نجد أن الوفد قد أرسل مكرم عبيد إلى لندن في ٢ أغسطس ١٩٢١[4] ليعمل مع الدكتور حامد محمود على مناوأة الوفد الرسمي وإبلاغه بتطور المفاوضات أولاً بأول، وقد ذكر فخري بك عبد النور أن مكرم كان بالفعل يبرق لسعد باشا أخبار المفاوضات بانتظام[5]. كذلك تجد تزامنًا غريبًا بين ما يجري في لندن والقاهرة، ففي ٢ أكتوبر يبرق ثروت باشا إلى عدلي باشا بأن سعد باشا

---

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١٠٨.

(٢) نفس المصدر ص ٩٠. لم نجد ذكرًا لهذه العبارة في المحاضر الرسمية للمفاوضات، وقد أورد الدكتور نحاس أن عدلي باشا قابل لندسي يوم ٢٦ أكتوبر وأن العبارة جاءت في حديثهما في تلك الجلسة، بيد أن الثابت في محاضر المفاوضات أنه لم تنعقد جلسة بين عدلي باشا ولندسي في ذلك اليوم. بيد أننا وجدنا العبارة تتسق مع موقف عدلي العام لذا قبلنا بها وأوردناها في المتن.

(٣) نفس المصدر ص ٧٩.

(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٤٦.

(٥) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٦٥.

استقبل استقبالاً سيئًا في المنصورة وفي ٥ أكتوبر يخطب سعد باشا في هيليوبوليس فيؤكد أن استقبال المنصورة كان أبهى وأزهى استقبال في حياته[١]!

وبالفعل لم تمض أيام حتى قدم سؤال من أحد النواب في البرلمان البريطاني عن تأييد غالبية الشعب المصري لسعد باشا وتساءل عن قوة وزارة عدلي باشا وعما إذا كان بالفعل له حق تمثيل مصر[٢]. وقد اتهم علوبة باشا سعد باشا بإرسال بعض أعوانه لعرقلة مسير المفاوضات وإضعاف مركز عدلي باشا مما جعل الإنجليز يتخذون موقفًا أكثر تشددًا مع عدلي أفشل المفاوضات[٣]. بيد أننا نرى في ذلك مبالغة، وقد استعرضنا من قبل الأسباب التي حدت بالإنجليز لاتخاذ هذا الموقف المتصلب مع عدلي باشا (راجع فقرة لماذا سافر).

ولم يكن شبح سعد باشا يخيم على عدلي باشا وكيرزن وحدهما، بل أيضًا على أذهان أعضاء وفد المفاوضة الذين باتوا يرصدون أخباره ويزنون شعبيته بميزان الذهب، حتى نحاس بك الذي كان صديقًا لسعد باشا وقد رأينا كيف استأذن منه قبل أن ينضم إلى وفد المفاوضة، تجده ينتقد ضعف ثروت باشا أمام تحركات سعد باشا وقال لعدلي باشا إنه كان يجب عليه أن يمنعه من الذهاب إلى الصعيد[٤]! وما لبث يوسف بك نحاس يروي لنا أن صدقي باشا أخبره بعد وصولهم إلى باريس بأن «سعد يفقد نفوذه بسرعة»[٥]، وأن ثروت باشا قد أبرق إلى عدلي باشا يبشره أن سعدًا قد استقبل في بورسعيد استقبالاً فاترًا وأنه فشل في المنصورة فشلاً ذريعًا[٦]، وذلك بينما طفق هو يحذر عدلي باشا مرتين في نفس الشهر من أن شعبية سعد باشا تزداد[٧] وأنه قد صار في أوج قوته[٨].

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٨٣.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٥٤.
(٣) محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٣٨.
(٤) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٩٤.
(٥) نفس المصدر ص ١٢.
(٦) نفس المصدر ص ٦٢.
(٧) نفس المصدر ص ٦٦.
(٨) نفس المصدر ص ٨٨.

وقد استمرت شخصية سعد باشا ماثلة في أذهان أعضاء وفد المفاوضة وحاضرة في وجدانهم طوال اضطلاعهم بهذه المفاوضات، حتى أن يوسف بك نحاس حين أراد أن يعبر لعدلي باشا عن اعتراضه الشديد على فكرة تأجيل المفاوضة إلى وقت لاحق، لم يجد تعبيرًا أقوى من وصف التأجيل بأنه «نصب نشيده لسعد على أشلائنا»[1]!

كذلك أقام المفاوضون في ١٢ أغسطس حفل عشاء بمناسبة عيد الأضحى وألقى كل من توفيق دوس وإبراهيم الدسوقى أباظة خطبة هاجم فيها سعد باشا هجومًا بالغًا، بيد أن عدلي باشا لم يرد إلا بكلمة مختصرة دون أن يتعرض لسعد باشا من قريب أو بعيد[2] محاولًا كدأبه عدم تصعيد حربه مع سعد باشا.

* * *

وعلى ذلك فإذا سلمنا بأن عدلي باشا قد اتخذ موقفًا مماثلاً لموقف سعد باشا من المفاوضات كما هو ثابت، نجد أن تساؤلاً مهمًا قد لاح في أفق البحث وباتت معالجته مكملة له: هل اتخذ عدلي باشا مواقفه في المفاوضات عن اقتناع بما فعل أم أنه كما يقول الأستاذ العقاد «يرفض ما يرفضه لأنه يحسب حسابًا للمعارضة من قبل سعد، ويترسم خطاه وهو يصادقه أو يعاديه»[3]؟

ربما تكون معالجة هذا السؤال سهلة لو أن الإنجليز وقفوا عند حد أقل بقليل مما يطالب به سعد باشا وحينئذ يجتلي موقف عدلي باشا وتظهر أفكاره، بيد أنهم لم يقدموا لعدلي باشا إلا فتات الفتات الذي لم يكن من الممكن لأي مصري ذي كرامة أو وطنية أن يقبله.

على أننا إذا فرضنا جدلاً أن الإنجليز عرضوا على عدلي باشا معاهدة منصفة تنهي الوجود العسكري وتزيل مظاهر التبعية البغيضة لوقعها، حتى ولو عاد ليتلقى هجمات سعد. فلا يجب أن يغيب عن الأذهان أن عدلي قبل الوزارة أصلاً واضطلع بمهمته رغم ما كابد من مظاهر السخط والنفور الشعبي التي حشدها ضده سعد باشا.

---

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: نفس المصدر ص ١٠٠.

(٢) نفس المصدر ص ٤٥.

(٣) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٧٥.

بيد أن ذلك لا يتناقض مع حقيقة أن عدلي باشا كان بالفعل يترسم خطى سعد باشا، ولعل ذلك هو الذي جعله لا يجزع أو يضطرب حين علم أن واحدًا من أعضاء السكرتارية في وفده متصل «بالمعسكر السعدي»[1]، فلم يكن لدى عدلي باشا ما يخجل منه أو يخشى تسربه إلى سعد باشا.

لم يكن هناك خلاف حقيقي بين الرجلين حول المبادئ والمطالب، بل تجد أن الاثنين قد التزما بنفس الخطوط الأساسية وقتما جلس كل منهما على كرسي المفاوضة!

فيما إذن الخُلف وعلام التناحر؟!

* * *

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٧٩.

سعد ثائرًا

صيف القاهرة دائمًا ما يكون ساخنًا ترتفع فيه الحرارة ويضحي الجو ملتهبًا، بيد أن صيف سنة ١٩٢١ قد بدا أكثر سخونة وأشد التهابًا من غيره. في ذلك الصيف أخذ كل من بطلي قصتنا مكانه الذي يتناسب مع عناصر شخصيته وسماته الطبيعية، فبينما جلس عدلي باشا في مقعد رئيس الوزراء يمارس السياسة ويجيد المفاوضة، وقف سعد باشا على منبر زعيم الأمة يسوس البلاد ويلهب حماسها. ليتهما كانا يشدان أمتهما في اتجاه واحد!

لم يكتف سعد باشا هذه المرة باستعراض شعبيته الطاغية، بل طوَّر هجومه الشرس وذهب به إلى أبعاد غير مسبوقة حتى اتهمه معارضوه بأنه أقحم الإنجليز في شئوننا واعترف لهم بحق التدخل في أمورنا. كيف؟ اتصل سعد باشا ببعض النواب الإنجليز من أعضاء حزب العمال المعارض واستطاع من خلالهم أن يوجه إلى الحكومة عدة أسئلة في مجلس النواب البريطاني كانت بغيته منها أن يظهر للرأى العام البريطاني أن الوزارة التي تتفاوض مع حكومته لا تمثل الشعب المصري ومن ثم لا يكون هناك طائل من وراء توقيع اتفاقية معها.

ونبدأ معالجة هذه النقطة بأنه قد ساد اتجاه لدى البعض في ذلك الوقت أن حزب العمال مؤيد لمطالب مصر وأنه لو وليّ الحكم فسيسارع بإعطاء مصر حقوقها لدى بريطانيا. وقد أثبتت الأيام فساد هذا الاعتقاد فسادًا تامًا، فحين سافر سعد زغلول إلى لندن سنة ١٩٢٤ ليفاوض حكومة لندن بعد أن قدم حزب العمال برئاسة مكدونالد إلى الحكم لم يلق منهم إلا نفس العنت الذي لقيه على يد الأحرار والمحافظين!

على أي حال فقد بدأت المناوأة يوم ٢٢ يوليو ١٩٢١ حين وجه مستر سوان عضو مجلس العموم عن حزب العمال عدة أسئلة إلى الحكومة تضمنت وقائع محددة بالاسم فحواها اقتراف الحكومة إجراءات بوليسية وأساليب قمع ضد الأهالي. ويتضح جليًا من أسئلة سوان أنه قد لقن هذه الوقائع من جهة ما في مصر لما حوته من تفاصيل وأسماء ووقائع وقعت في القرى، فالمقطوع به أن سوان في لندن لا يمكن أن يعرف باستقالة عمدة سمادون مثلاً دون أن يكون أحد قد أبلغه بها[١]! تطور الأمر بعد ذلك ودعا سعد باشا بعضًا من هؤلاء النواب إلى مصر عرفوا باسم «بعثة سوان».

استمر سعد باشا في تلك الأيام يمارس زعامته كدأبه حين عاد إلى مصر في أبريل من نفس العام، فمن خطبة حماسية ألقاها في بيت الأمة يوم وصوله إلى خطبة نارية قبل فريضة الجمعة من على منبر الأزهر الذي طالب المصلون فيه الإمام بالدعاء لسعد باشا مع السلطان فامتثل على مضض[٢]!

* * *

في وسط هذه الأجواء المشحونة حزمت بعثة سوان حقائبها ميممة أرض الكنانة فبلغتها يوم الثلاثاء ٢٠ سبتمبر ١٩٢١[٣] وسط مظاهر احتفال شعبي واسعة، وقد استأجر لهم الوفد قطارًا خاصًا حملهم إلى القاهرة في اليوم التالي في رحلة تاريخية لابد أنها بهرت سوان وزملاءه الأربعة من فرط ما لقوا من تحية وترحاب على طول الطريق لمجرد أنهم ضيوف زعيم البلاد! ومن المحطة إلى بيت الأمة سار الركب وسط الجموع، والطريف أن الجماهير المحتشدة في ذلك اليوم حرصت على الهتاف باللغة الإنجليزية تحية للقادمين[٤]. وقد بات الطريق من محطة باب الحديد حتى بيت الأمة في تلك الأيام شاهدًا على مواكب شعبية بشكل شبه يومي!

---

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٣٧.

(٢) نفس المصدر ص١٦٠.

(٣) نقلنا هذا التاريخ عن فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص ١٨٠ و عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٦٧. أما أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٧٠، فقد ذكر أن وصولهم إلى الإسكندرية كان يوم ١٩. ولنحقق هذا التاريخ عدنا إلى مجلة اللطائف المصورة عدد ٢٦ سبتمبر ١٩٢١ فوجدنا تاريخ وصولهم ٢٠ فأخذنا به في المتن لقرب صدور المرجع من وقوع الحدث.

(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٦٧.

في الأيام التي تلت ذلك استعرض سعد زغلول قوته الشعبية من خلال إقامة مؤتمرات شعبية في المحافظات أمام ضيوفه ليثبت لهم أن حكومتهم قد فاتها الكثير حين لم تفاوضه. وقد بادرت الحكومة بمنع أول مؤتمر في طنطا ثم عادت بعد يومين فصرحت بآخر في بورسعيد ثم المنصورة.



ما يهمنا في إطار هذه الدراسة هو موقف حكومة عدلي باشا التي جاءت مقاومتها لنشاط الوفد وزعيمه في أضيق نطاق مثل منع المظاهرات في بعض الأحيان ولكن أحدًا لم يورد قيامها بإجراءات قمع عنيف للنشاط الوفدي رغم ما ينطوي عليه من إحراج لمركزها وإثبات تدهور شعبيتها. وعلى الرغم من أنه لم يكن لديها أدنى ارتياح تجاه هذه الزيارة، فإن الثابت أن عدلي باشا لم يقبل التقدم بطلب رسمي لحكومة لندن لمنع سفر بعثة سوان إلى مصر - وهو ما اشترطته لندن لمنع الزيارة[1]- مخافة أن يترجم ذلك على أنه ضعف أو خوف من أن تعرف البعثة أن الجماهير لا تلتف حوله، واكتفى بالرد بأنهم «يستطيعون السفر ولكن بصفتهم الشخصية، على ألا يباح لهم التحري في المسائل السياسية أو التدخل في أمورنا الداخلية»[2].

كذلك أتاحت الحكومة للوفد أن يستقبل البعثة استقبالاً شعبيًا ولم تمنع إلا قيام مظاهرات في الإسكندرية، الأكثر من هذا أن أحمد زيور باشا وزير المواصلات وافق على أن يستأجر الوفد قطارًا خاصًا يستقله سعد باشا وأعضاء البعثة في سفرهم إلى بورسعيد بعد أن كان مدير السكة الحديد الإنجليزي قد رفض[3]. أيضًا يظهر أن في الخطاب الذي وجهه وكيل الداخلية أحمد باشا علي إلى سعد باشا ليطلب منه عدم السفر إلى طنطا حرصه على إثبات أن المنع جاء من قبل السلطة العسكرية[4]. ولعل

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٥٥.

(٢) نفس المصدر والصفحة، بيد أن نحاس بك قد ذكر هذه الواقعة تحت يومية ٣ أكتوبر وهو ما لا يمكن أن يكون دقيقًا، فلابد أن المحادثات بشأن إمكانية السماح بسفر البعثة تكون قد جرت على وصولها بالفعل يوم ٢٠ سبتمبر.

(٣) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص١٨٧-١٨٨.

(٤) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٧٩-١٨٠.

من الطريف في هذا المقام أن نلاحظ أن مراقب الأمن العام اتخذ أسلوبًا بالغ الأدب واللياقة في مخاطبة سعد باشا ووصف إنذاره بعدم نزول سعد باشا إلى البر بالرجاء[1]!

* * *

وإذا كان لنا أن نسلم بأن منع الزيارات والتصريح بها جاء من قبل الإنجليز وهم الذين وافقوا على قدوم بعثة سوان في الأصل، يتبادر لنا سؤال له أهميته: هل كانت خطة جهنمية لإضعاف عدلي باشا الذي كان يقف موقفًا صلبًا تجاه الإنجليز وممارسة ضغط شديد عليه في أثناء التفاوض؟

يتراءى لنا أن المنطق السياسي يرفض ذلك، فحتى لو فرضنا جدلاً أن عدلي باشا كان رجلاً متهاونًا في حقوق بلاده وأنه لم يقف موقفًا صلبًا إلا خوفًا من سعد باشا وأصحابه، فإن موافقة الإنجليز على إجراءات من شأنها التأكيد على أن سعد باشا هو الزعيم وإظهار شعبيته، يجعل عدلي باشا أكثر خوفًا منه وحرصًا على ألا يعارضه، بل يغدو أميل إلى اتخاذ خط قريب من خط سعد باشا إن لم يماثله، وهو ما لا يمكن منطقيًا أن يكون الإنجليز ساعين له.

ورغم اقتناعنا بما سردناه من منطق في الفقرة السابقة، فإننا نقف في حيرة من موقف مستر سكوت الذي كان ينوب عن أللنبي في ذلك الوقت وقد عارض فكرة ثروت باشا بمنع زيارة سعد باشا التاريخية إلى الصعيد التي سنأتي لها بعد قليل[2]. فالمنطق الذي أوردناه كان يستتبعه منع سعد باشا من المزيد من أنشطة استعراض الشعبية حتى لا يرهب ذلك وفد المفاوضة ويجعله أكثر إحجامًا عن توقيع معاهدة تجعله في مرمى النيران السعدية! على كل حال فالثابت أن رأى سكوت هذا لم يكن محل إجماع أعضاء حكومة لندن، فهذا رئيسها لويد جورج يبدي عجبه من أن سعد باشا لم تتخذ ضده إجراءات شديدة بعد ما كان من أمر رحلة الصعيد ويتساءل «كيف لم ينف من مصر»[3]!

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص ٣٩٢.

(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٩٤.

(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، محاضر مفاوضات «عدلي - كيرزن» ص١٨٦.

على هذا بارحت بعثة سوان مصر يوم ٧ أكتوبر [1] ١٩٢١، والرأى عندنا أن الزيارة من الناحية الموضوعية لم تحقق لمصر شيئًا يذكر، فقد صرح النواب عند عودتهم أن الاستقلال التام من حق مصر بشرط أن تعقد معاهدة تصون مصالح إنجلترا والأجانب، وهي بالطبع عبارة فضفاضة لا تحقق لموقف مصر أي تقدم حقيقي.

❋ ❋ ❋

لم يهدأ سعد زغلول باشا بعد سفر سوان وبعثته، بل واصل ضغطه المتصاعد على حكومة غريمه بالتأكيد المستمر على شعبيته، فبدأ يخطط لسفرته التاريخية إلى الصعيد معلنًا في تحدٍّ «سأسافر إلى الوجه القبلي وننظر كيف نستقبل هناك»[2].

وعلى عادة الوفد في ذلك الوقت، بدأت الحملة الإعلامية لتلك الزيارة بقدوم وفود من مختلف محافظات الصعيد إلى بيت الأمة تطالب رب البيت بزيارتها، وذلك تعبئة للمناخ العام وتكريسًا لمفهوم أن الزيارة لها صبغة شعبية قوية، واستأجر الوفد الباخرة النيلية «نوبيا»، «وهي ذات ثلاث طبقات. واتفقنا على أن تكون أجرة الباخرة في الرحلة من القاهرة إلى الأقصر ثمانمائة جنيه مصري. فإذا تجاوزنا الأقصر إلى أسوان تزيد الأجرة مائتي جنيه. فلما تم الاتفاق على هذا الأساس بادر أهالي الوجه القبلي من مديريات بني سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا إلى المساهمة في دفع هذا المبلغ عن كرم وطيب خاطر»[3].

❋ ❋ ❋

هكذا أبحرت «نوبيا» في عرض النيل من مرساها عند كوبري عباس بالجيزة صباح يوم الثلاثاء ١١ أكتوبر[4] ١٩٢١، وقد منعت الحكومة نزول سعد باشا من الباخرة على طول الطريق فلم ينزل إلا مرة أو اثنتين في أماكن لا يوجد بها تجمع جماهيري كبير، فكان يخطب من فوق الباخرة عند كل مركز فيقبل الناس على حافة النيل ليسمعوه

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٨٢.
(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص ١٨٣.
(٣) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٢٠٥.
(٤) فخري عبد النور بك: نفس المصدر ص٢١١.

أو يستقلون زوارق صغيرة تدنيهم منه، وفي بعض الأماكن ألقوا بأنفسهم إلى النيل ليقتربوا منه ويعربوا عن حبهم له!

ودون سرد تفصيلي لوقائع هذه الرحلة والمواجهات المستمرة التي اتسمت بها بين الوفد وقوات الحكومة، نرى أن الرحلة قد حققت ما كان يرمي إليه سعد زغلول من إجهاض لأي ادعاء من قبل حكومة عدلي يكن بأنها تتمتع بأي وجود في الشارع المصري يسمح لها بادعاء الفوز في أي انتخابات. وعلى الرغم من أن الحكومة قد تمكنت من تجميع بعض الأهالي الموالين لعائلات كبيرة في الصعيد من أنصارها لتخلق اتجاهًا مضادًا وترسم لها بعضًا من جماهيرية[1]، فقد ظلت تحركات باهتة تنضح برائحة التبعية وصبغة الإيجار، ولا يمكن بحال أن تقف ندًا لتحركات الجماهير الطبيعية التي تلقى نفسها في عرض النيل وبنادق السلطة مصوبة على رؤوسهم لتحيي الرجل الذي اتخذوه رمزًا لأمانيهم الوطنية!

* * *

(١) المرجع السابق ص٢١١-٢٧٧ و أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٨٧-٤٠٣.

«ملوكية» أم جمهورية؟

طالت دراستنا حتى خشيت أن أكون قد أثقلت على القارئ، بيد أنني أستأذنه لنرصد سريعًا موقف السلطان الذي يظل واحدًا من عناصر التركيبة السياسية وإحدى خلاياها، فلا بأس إذن من أسطر يسيرة، نعرض له فيها. استمرت الجفوة بين السلطان والزعيم قائمة بعد أن أصر كل منهما على أن يبادر الآخر بتحيته حين عودة سعد التاريخية من أوربا، بيد أن سعد بقدر حرصه على إظهار عدم اكتراثه بالسلطان، ما كان حريصًا أيضًا على ألا يفتح جبهة ثالثة معه تقلل تركيز الصراع ضد الإنجليز وضد صديقه الذي سخر كل شعبيته لإضعافه.

من هنا نجد سعد باشا في ذروة الحرب السعدية العدلية ينفي أنه يخطط لقلب مصر إلى نظام جمهوري يجلس هو على قمته. ودلل على ذلك بأن مشروع المعاهدة الذي قدمه نص على أن البلاد ملكية مستقلة، مشددًا «قلنا ملوكية وما قلنا جمهورية»، وأردف «إنا نادينا من أول أمرنا بأننا نحترم البيت السلطاني ونحتفظ به»[(١)].

وفي خريف سنة ١٩٢١ بدأ بعض المقربين إلى السلطان وسعد باشا كأحمد باشا مظلوم، مساعي للتوفيق بين الرجلين وإنهاء الجفوة القائمة. بيد أن السلطان واصل إصراره على أن يبدأ سعد بزيارته كسائر الأعيان[(٢)]. ولم يكن ممكنًا لسعد باشا أن يقبل مبدأ أن يعامل على أنه واحد من كبار رجال الدولة فحسب، وقد أثبت المرة بعد المرة أنه زعيمها الأوحد. ومن ثم فقد تعثَّرت تلك المساعي واستمر البرود قائمًا بين قصر عابدين وبيت الأمة.

---

(١) أحمد حافظ عوض: المرجع السابق ص٩٤.

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٣٨٦-٣٨٧.

والغريب أنه في نفس الوقت الذي كان السلطان ينادي فيه سعد باشا إلى زيارته نجده يعرب عن رغبته في أن يذهب أنصار عدلي باشا في مصر للقائه لأنه يساندهم. والأغرب من هذا أن رد عبد العزيز باشا فهمي جاء مماثلاً لرد سعد باشا، فقد عارض الزيارة واشترط أن تكون بدعوة من السلطان[1]. ولعلها واحدة من المرات القليلة التي اتفق فيها سعد زغلول باشا وعبد العزيز باشا فهمي في الرأى طوال هذه الدراسة!

ولأن الشيء بالشيء يذكر، نختم الفقرة بطرفة عن الأمير عمر طوسون، ننقلها على علاتها عن نحاس بك ولا نحقق صحتها، نقل نحاس بك إلى عدلي باشا أن صديقًا له أرسل إليه أن العلاقة بين الأمير وسعد باشا قد تدهورت، فرد عدلي باشا «الآن عرفت لماذا أرسل إليَّ عمر طوسون برقية تعزية في وفاة قريبة لي قرابة بعيدة!»[2].

* * *

كانت الصحافة واحدة من الجبهات الأساسية التي نازل سعد زغلول أعداءه فيها، وقد تبلور دور الصحافة المصرية كعنصر من عناصر الصراع في محورين، الأول هو التغطية الإعلامية الواسعة التي حرص سعد باشا عليها، حتى أصبحت تغطية زياراته ونشر أحاديثه الصحفية ونصوص خطبه في مؤيديه بابًا ثابتًا في كل الجرائد[3]، وإمعانًا في هذا المضمار فقد حرص سعد باشا على اصطحاب مندوبين ومصورين من عدة صحف إلى الصعيد[4] ليضمن استمرار التغطية.

المحور الثاني كان ما يمكن أن يطلق عليه حرب ولاء صحف، فقد هاجم سعد باشا الصحف المعارضة له وبخاصة «الأخبار» وحث الناس على مقاطعتها[5]، بل أخذ متطرفو الوفد ينظمون مظاهرات ضدها تهاجم مبانيها وتحرض الباعة على عدم التعامل فيها ويشترون أعدادها ليحرقوها وبخاصة «الأهرام» و«الأخبار»[6].

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٧٩.
(٢) نفس المصدر ص ٧٠.
(٣) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٣٦.
(٤) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٢١١.
(٥) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص١٨٣.
(٦) الدكتور رمزي ميخائيل: المرجع السابق ص ٤٣٣.

كذلك أخذ كل طرف يحاول اجتذاب الصحف حتى يستجمع القوة الإعلامية في صفه، فبينما كان سعد باشا يتهم مؤيدى الحكومة بأنهم «استأجروا الكتاب. اشتروا الجرائد»[1]، كان العدليون يتهمون السعديين بأنهم يجتذبون الصحف إلى صفهم بالمال، ومن ذلك انقلاب جريدتي «المنبر» و«الأهالى» وانتقال عبد الحميد حمدى وعبد القادر حمزة إلى المعسكر السعدي «حيث وجدا سخاء وأي سخاء»[2]. ولم يبق من الصحف الجادة مع الحكومة سوى «الأهرام». أما «جورنال دي كير» فقد أوعز وزير فرنسا المفوض إلى مديرها بتلطيف الهجوم على سعد باشا لما يتوقع من قرب وثوبه إلى الحكم[3]!



لم تكن أخبار تحركات سعد بعيدة عن وفد المفاوضة في لندن آنذاك، لاسيما في أثناء زيارة سوان، الأمر الذي حدا بنحاس صديق عدلي باشا أن يحثه على ضرورة تحسين صورته أمام الشارع المصري فأصدر عدلي يوم ٧ أكتوبر نداءً جاء واهنًا لا روح فيه[4]، وقد اعترف شفيق باشا أنه لم يحقق الوقع الذي كان يرجى منه[5].

والمسألة ببساطة ليست مسألة كلمات حماسية يعوزها النداء أو ألفاظًا طنانة خلا منها، المسألة أن لعبة تحريك الجماهير والتواصل مع الشارع المصري لم تكن مما يجيد عدلي باشا يكن ولا كانت في سمات شخصيته!



(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص ١٦١.
(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٦٧.
(٣) نفس المصدر والصفحة.
(٤) نفس المصدر ص ٧٣.
(٥) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ص ٣٤٢.

قطع المفاوضات والعودة

عاد وفد المفاوضة إلى لندن يوم الخميس ٦ أكتوبر ١٩٢١[١] ليبدأ الجزء الثاني والأخير من رحلته الشاقة في عاصمة الضباب وقد بات واضحًا للجميع أن الوصول إلى معاهدة قد أضحى أمرًا مستحيلاً. وفي ١٠ شارع دوانج الشهير جاءت الجلسة الحاسمة بين لويد جورج وعدلي يكن باشا يوم الأربعاء ٢ نوفمبر لينتهي الأمر برمته حين اتفقا على صعوبة الوصول إلى صيغة مقبولة لمعاهدة وهو أمر متوقع، بيد أن الجديد في هذه الجلسة كان نقطتين غريبتين تبادل الرجلان الآراء حولهما.

النقطة الأولى كانت سعد زغلول باشا، فقد عزى لويد الفشل في الاتفاق إلى «الهياج والشغب الذي يحدثه زغلول» وأكد أنهم «لا يرضون بحال أن يطأطئوا الرؤوس أمام زغلول. أو أن يسلموا مواصلات الإمبراطورية إلى بلد يقوده زعماء يصارحون إنجلترا العداء»[٢].

كان بإمكان عدلي باشا أن يساير نظيره البريطاني في الشكوى من سعد باشا وكيف يعمل على شحن الرأى العام ضده بمختلف الوسائل وقد رأينا ما كان منه في الفقرة السابقة، ولكن رده جاء في غاية الموضوعية معبرًا عن فكر ناضج وروح وطنية عالية فنبه نظيره البريطاني إلى أن «زغلول باشا لا يعلن عداء لإنجلترا وإنما هو يناهض الوزارة ويدعو إلى عدم الثقة بها»[٣]. لم يقف لويد عند هذا الحد بل بادر لأول مرة

---

(١) أحمد شفيق باشا: نفس المصدر ص ٧١.

(٢) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، محاضر مفاوضات «عدلي - كيرزن» ص١٨٥.

(٣) نفس المصدر ص١٨٦.

باقتراح فكرة نفي سعد باشا مرة ثانية بعد أشهر معدودة من عودته إلى مصر متسائلاً «كيف لم ينف من مصر»! مؤكدًا أنه لا يمكن عقد اتفاق وسعد باشا مستمر في شحن الرأى العام وتعبئة مشاعر الجماهير أو ما وصفه هو بالتهييج.

النقطة الثانية التي رمى بها لويد جورج على طاولة المفاوضة في ذلك اليوم هي إرجاء المفاوضة على أن تستأنف «حين تصبح الأحوال أكثر هدوءا ووضوحًا»[١]، أي بعد نفي سعد زغلول باشا!

من ناحيته رفض عدلي باشا الفكرتين رفضًا قاطعًا وشدد على أن نفي سعد باشا أو اتخاذ إجراء ضده سيؤدي إلى اشتعال ثورة، بل ذهب إلى تحذير لويد صراحة من أن ذلك يشكل خطرًا على الإنجليز أنفسهم. كذلك رفض عدلي باشا تأجيل المفاوضات واختتم بحسم قائلاً «الأحكم أن تعملوا على إرضاء الأمة المصرية بمشروع اتفاق يحقق مطالبها ولا يترك مجالاً لتهييج سعد أو غيره»[٢].

ومن طرائف هذا الموضوع أن لويد جورج اعتذر في بداية اللقاء بعدم تمكنه من الفرنسية واستحضر مترجمة، بيد أنها لم تكن متمكنة هي الأخري من الفرنسية فكان عدلي يتدخل بالتصحيح[٣]!

الغريب أن عدلي باشا بعد أن سجل رفضه القاطع على اقتراح الإنجليز بتأجيل المفاوضة يومي ٢ و٤ نوفمبر مع لويد جورج ثم لندسي تجده في اليوم التالي، السبت ٥ نوفمبر يعرض على أصدقائه الاقتراح وكأنه يؤيده[٤]، دون أن يخبرهم بموقفه الذي اتخذه بالفعل. وربما كان يريد الاستماع إلى آرائهم أولاً، وقد طفقوا طوال الأيام التالية يعملون على إثنائه عن الموافقة على التأجيل الذي رفضه بالفعل، وهو صامت لا يعلق[٥]!

---

(١) المطبعة الأميرية القضية المصرية: نفس المصدر والصفحة.

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) نفس المصدر ص ٩٥.

(٤) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ٩٨.

(٥) نفس المصدر ص ٩٨-١٠٢.

ويتراءى لنا أن حالة عدلي باشا المعنوية لم تتدهور طوال الجولة الأولى من المفاوضة وهو يحاول أن يظفر بأقصى ما يمكن من حقوق يضمنها التصريح الذي يسعى إليه، بل لا تجد يوسف بك نحاس يفصح بأن عدلي متشائم إلا في أواخر أكتوبر، ثم يعود في يومية أول نوفمبر ليروي أن حالته المعنوية متداعية وقد عاودته آلام المعدة[1]، وربما كان يأمل في المزيد وذلك بعكس رشدي باشا الذي بدا متشائمًا منذ يوليو حتى سقط مشلولاً في ٢٠ أكتوبر[2].

* * *

أيقن عدلي باشا أنه بلغ النهاية وأن التمثيل السياسي وإقامة دستور وحياة نيابية هما ما ظفر به من مكاسب من رحلته هذه. ومن ثم كان عليه أن يبدأ تنفيذ الجزء الثاني من خطته والمتمثل في حث إنجلترا على إصدار تصريح من جانبها. وفي الجلسة الأخيرة من محادثاته مع كيرزن يقول «لست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحكام التي تضمَّن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين وذلك إلى أن يتم الاتفاق على ما اختلفنا فيه من مسائل»[3].

ويحاول كيرزن الضغط على عدلي ليبقى في الحكم[4]، فيأتي رده ليسجل مرة أخرى أنه لم يكن يسعى لمكاسب شخصية ولا يروقه جاه المنصب وأبهة الحكم، «إن لي بروجرامًا معروفًا. ولم أقبل الوزارة إلا للسعي في تحقيقه فلا يسعني أن أعود إلى مصر وأعلن للملأ أني لم أنجح ولكني باقٍ لتنفيذ جزء من المشروع الذي لم أقبل به»[5].

ويفترق الرجلان وآخر عبارة لكيرزن المزيد من الإلحاح على عدلي باشا بالبقاء في الحكم بينما ودعه عدلي وهو يقول «ليس بمثل هذا (يقصد مشروع المعاهدة الذي قدمه كيرزن) تبلغون رضا المصريين وتسكنون قلقهم»[6].

---

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: نفس المصدر ص ٩٣.
(٢) نفس المصدر ص ٨٢.
(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، محاضر مفاوضات «عدلي - كيرزن» ص١٩٢.
(٤) نفس المصدر والصفحة.
(٥) نفس المصدر والصفحة.
(٦) نفس المصدر ص١٩٣.

وكان كيرزن قد سلم عدلي مشروع المعاهدة الذي تقترحه بريطانيا على مصر في يوم الخميس ١٠ نوفمبر، مشروع وصفه كيرزن بأنه «أقصى ما نسلم به في شأن المطالب المصرية»[١]، بينما وصفه عدلي باشا المعروف بأدبه الجم بأنه «مشروع وقح»[٢]! والمشروع بالفعل كان تجسيدًا لكل معاني الاحتلال وقيم الرضوخ والتبعية.

* * *

لم يبق إلا توجيه خطاب رسمي إلى الإنجليز بقطع المفاوضة، وينتقد يوسف بك نحاس عدلي باشا لمبالغته في التأدب والمجاملة، فبينما كان نحاس يضغط لتوجيه خطاب شديد اللهجة، آثر عدلي باشا اللين مقررًا «ليس في طبعي الاندفاع والتهور، إنني سأقطع المفاوضات دون أن أمس أي مساس بقضيتنا ولا ألقى بالاً لقيل أو لقال»[٣].

وانقسم الأعضاء بين راغب في تشديد اللهجة ومؤثر تخفيفها، حتى أن يوسف قطاوي باشا اقترح على المخففين متهكمًا أن يعتذروا للإنجليز على إزعاجهم[٤]! وبالمناسبة نقول إن يوسف باشا قطاوي كان آخر وزير يهودي في مصر. وبعد أخذ ورد وجهوا خطابًا وصفه نحاس بك بأن فيه «الكفاية كل الكفاية من الحزم»[٥]

ولأن عدلي باشا كان يعمل على أن يصدر الإنجليز تصريحًا يعترف باستقلال مصر، فمن ثم لم يكن يميل إلى خطاب يبالغ في تضمينه عبارات عنيفة قد تشفي غليل نفوس لاقت ما لاقت من فرط التعنت وغلو التقتير، بيد أنها لن تساعد بحال في حمل حكومة لندن على إصدار التصريح الذي أمسى ذروة المراد وغاية الأرب!

لم يعد لعدلي باشا ما يفعله في بريطانيا فغادرها إلى باريس يوم ٢٠ نوفمبر غداة

(١) المطبعة الأميرية القضية المصرية: نفس المصدر ص١٩٠.
(٢) ص ١٠٦.
(٣) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١٠٨.
(٤) نفس المصدر ص ١١١.
(٥) نفس المصدر والصفحة

اجتماعه الأخير مع كيرزن، وكان عدلي باشا قد عاد إلى فندق «كارلتون» حيث كان ينزل فوجد جميع أعضاء وفد المفاوضة وغيرهم من المصريين في انتظاره «وسار بتؤدة إلى الغرفة التي كان ينتظره فيها الوزراء. وتبعه الصحافيون وهم يلحفون في طلب معرفة النتيجة. ولكن عدلي باشا التزم الصمت إلى أن سأله الخادم هل يحزم أمتعة السفر فأجاب عدلي باشا : (نعم إنا مسافرون غدا)»[1]. وقد أوفد كل من كيرزن ولندسي سكرتيره إلى المحطة لتوديع عدلي باشا ووفد المفاوضة، أما لويد جورج فلم يرسل أحدًا[2]!

* * *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٢٩.

(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١١٤.

هل تهاون ؟

وقبل أن نبحر مع عدلي يكن باشا على الباخرة «أسبريا» عائدين إلى مصر يجدر بنا أن نقف برهة عند ختام هذا الفصل كدأبنا فيما سلف، لنتأمل كيف سارت الأمور وتحركت أطوارها في ذلك الوقت.

حاول عدلي باشا طوال الشهور الأربعة تحسين شروط التصريح البريطاني الوشيك، فرغم أنه أسر لنحاس بك منذ يوم ٥ أغسطس أن المسألة العسكرية لا تقدم فيها، إلا أنه أردف بقوله إنه لن يسارع بقطع المفاوضات[1]. وقد ألفيناه يرفض اقتراح كيرزن في المسألة العسكرية ولكنه يطلب الاستمرار في المباحثات واستكمال التفاوض في باقى النقاط لعله يظفر بأرضية جديدة تكسبها مصر رغم أنه كان يعلم يقينًا أنه يستحيل أن يوقع على معاهدة بعد ما أظهر الإنجليز من تعنت في المسألة العسكرية. ولذا تجد نحاس بك يشكو من أن رد عدلي باشا كان ضعيفًا[2]، بيد أن الحقيقة أن عدلي باشا ثبَّت رفضًا قاطعًا لموقف الإنجليز من المسألة العسكرية ثم طفق يحاول إغراء كيرزن بالاستمرار علَّه يظفر بما يقوي به التصريح الذي يعمل على أن تصدره بريطانيا.

فلو أن عدلي باشا ينوي أن يوقع على معاهدة بعد أن تأكد من أن الإنجليز لن يتنازلوا عن موقفهم في المسألة العسكرية لما سجل في خطاب رسمي أنه يرى أن

(١) الدكتور يوسف نحاس بك: نفس المصدر ص ٣٤.
(٢) نفس المصدر ص ٤٢.

«بقاء تلك القوات في الأراضي المصرية له معنى وصفة الاحتلال العسكري بعينه»[1]، بل كان حتمًا سيمهد بمحاولات لتجميل هذا الاحتلال باختلاق تفسيرات لوجوده ومبررات لقبوله.

ونأتي لما أخذه بعض المؤرخين على عدلي باشا في مضمون مواقفه التفاوضية، بعد أن تعرضنا فيما سبق إلى الشكل، يقول المستشار البشري «لا يكاد المطالع يلحظ وقفة وقفها المفاوض المصري، ولا مبادرة جاءت على يديه»[2]. بيد أن واقع الحال أن المحاضر مفعمة بتلك الوقفات والمبادرات، وقد رأينا كيف وقف عدلي باشا حين حاول كيرزن التهوين من أهمية تحفظات الأمة على مشروع ملنر مطلقًا عليها اسم «تحفظات زغلول»[3] ووقف حين زاد «إن لنا فوق هذه التحفظات تحفظات أخرى»[4]. وحين قال له لويد جورج إن مشروع كيرزن سيكون أدنى من مشروع ملنر وقف عدلي باشا مقررًا أن أدنى ما يطلبه المصريون هو مشروع ملنر معدلاً بتحفظات الأمة[5]. وقف عدلي باشا حين رفض اقتراح نفي سعد باشا وحذر الإنجليز من مغبة ذلك، ووقف حين رفض الانسياق لهجوم كيرزن ولويد جورج على سعد باشا رغم ما كان بينهما من صراع، بل شدد على أن الأمة متحدة على طلب استقلالها. وقف حين رفض تأجيل المفاوضات إلى ما بعد نفي سعد باشا ووقف حين رفض البقاء في الحكم مقابل إصدار تصريح بإلغاء الحماية وإقامة حياة نيابية.

أما المبادرات فترى العديد منها في المحاورات التفاوضية نفسها، فقد طرح عدلي باشا أن يطلق على مندوب بريطانيا سفيرًا بينما باقي ممثلي الدول يحملون لقب مندوب[6]، كذلك رفض وجود قوات ثم ناور واقترح وجودها خارج المدن وفي مرحلة أخرى لمح بوجودها لمدة محددة في الإسكندرية فقط[7].

---

(١) نفس المصدر ص ٣٩.

(٢) طارق البشري: المرجع السابق ص ٤٩.

(٣) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، محاضر مفاوضات «عدلي - كيرزن» ص٩٧.

(٤) نفس المصدر والصفحة.

(٥) نفس المصدر ص١٨٧.

(٦) نفس المصدر ص١٣٢.

(٧) نفس المصدر ص١٤٥.

إجمالاً يسوغ لنا أن نقرر أن عدلي يكن باشا قد وقف موقفًا وطنيًا مشرفًا في أثناء تلك المفاوضات الشاقة، فلم يحد عن المطالب الوطنية ولا تهاون في أبسط حقوقه. وقف عدلي باشا متمسكًا بكل ما تمسك به سعد باشا في مفاوضاته مع ملنر ومصرًا على كل ما جاء في تحفظات الأمة على مشروع ملنر، ولا يجد المرء مسألة واحدة تمسك بها سعد زغلول سنة ١٩٢٠، بينما أظهر عدلي يكن استعدادًا للتهاون في أمرها سنة ١٩٢١!

* * *

لم ينس سعد باشا اتفاقه مع صاحبه، وإن كان قد عزف عن المضي فيه وإتمام أركانه. بعد أن دارت الأيام وتعكرت الأجواء، وخشي سعد باشا من أن صاحبه سيوقع على معاهدة غابنة ثم يعود إلى مصر ليمررها من برلمان يأتي نتاجًا لانتخابات مزورة تتدخل فيها الإدارة لتسقط الوفديين ويجلس مؤيدو الحكومة على مقاعده.

ومن ثم عمد سعد باشا إلى إجهاض تلك الخطة بتكريس جماهيريته وبلورة ثقة المصريين به منفردًا دون شريك يقاسمه أو منازع يناصفه. ولا ريب أنه نجح في جعل انتخاب برلمان لا يتمتع فيه أنصاره بأغلبية مطلقة أمرًا مستحيلاً وأقام سدًا منيعًا يحول بين أشد المفرطين وبين معاهدة غابنة، سد قوامه شعبية الوفد وإجماع الأمة على ماهية حقوقها السياسية وتأييد سعد زغلول في مطالبه الوطنية.

بيد أن السؤال الذي يطرأ في هذا المقام هو : هل كان عدلي يكن باشا ذلك الرجل؟ بعبارة أخرى، لو لم يتحرك سعد باشا على نحو ما فعل وشحن الروح الوطنية قدر ما شحن، أكان عدلي باشا يوقع على معاهدة غابنة؟ ونعود لنقول إنه لا يعلم ما في النفوس سوى من خلقها، بيد أن الأحداث قد أثبتت أن عدلي باشا لم يظهر في أي وقت طوال المفاوضة أن لديه أدنى استعداد لأي تهاون حسبما نقرأ في محاضر المفاوضة.

وعلى أي الأحوال فقد انتهى الأمر برفض عدلي باشا لمشروع كيرزن وتقديم استقالته فور عودته ملتزمًا بما عاهد عليه صاحبه في فبراير ١٩٢٠ (راجع فقرة عهد الثقة بين الصاحبين) وما عاهد عليه الأمة في مارس ١٩٢١ في بيان تشكيل الوزارة (راجع فقرة أمر كريم نِمْرة ١٢١!).

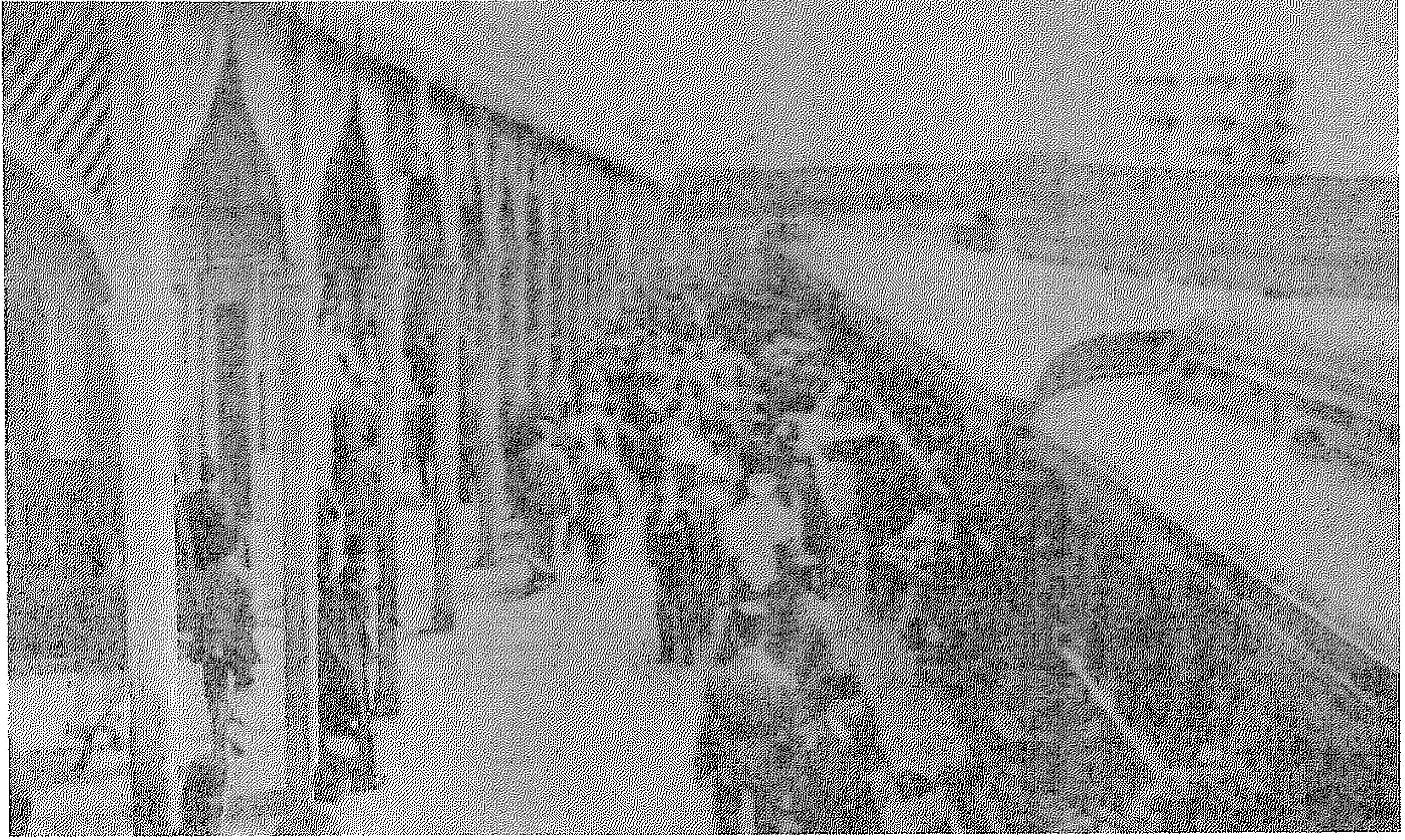
* * *

وبينما كان الكثير من المصريين في وداع عدلي باشا ووفد المفاوضة في لندن بالتحية والتبجيل، تظاهر تسعة طلاب ضده هاتفين بسقوطه[1]. وقد سبق أن روينا أن عدلي باشا قد قوبل عند قدومه إلى أوربا بنفس الطريقة لكنه لم يتأثر بها، بل قابلها بالتحية والابتسام (راجع فقرة «المستشارون غاضبون»). أما هذه المرة فقد شعر الرجل بجرح عميق وهو يرى نفر من أبناء بلده – وإن قلوا – يرمونه بالخيانة والتفريط بعد كل ما كابد من مشقة وعناء وما أظهر من صلابة وتماسك، وتساءل الرجل في مرارة واضحة «ماذا عملت ضد مصالح وطني»[2]؟!

أيًا كان فقد شهدت الأشهر الأربعة التي عُني بها هذا الفصل منذ مبارحة عدلي باشا البلاد في يونيو وحتى قطعت المفاوضات وخف عائدًا إليها في نوفمبر، شهدت استمرارًا للنزاع القائم وتصعيدًا للصراع بينهما. ذلك الصراع الذي بدا كثعبان ضخم أخذ يعتصر وحدة الأمة ويضيق على عنقها الخناق ... حتى انشطرت الأمة!

* * *

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص ٤٣٠.
(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١١٢.



محطة طنطا عند وصول القطار المقل لعدلي باشا إليها... قارن بين هذا الاستقبال واستقبال نفس المحطة لسعد باشا قبل شهور!



مجموعة من الخيالة في استقبال عدلي باشا... ولكن من أين له بالجماهير وثقتها وتجمع المصريين وحبهم؟!

الفصل الثاني عشر

نهاية المطاف

سعديون في المنيرة
وعدليون في الكونتيننتال

حتى سنة ١٩٥٢ كانت الأمة تحتفل بعيد الجهاد الوطني يوم ١٣ نوفمبر من كل عام، وهو اليوم الذي واجه فيه سعد باشا زغلول وعلى باشا شعراوي وعبد العزيز باشا فهمي المعتمد البريطاني سنة ١٩١٨ وأبلغوه بمطالب الأمة، ثم أعلنوا قيام الوفد المصري على أثر هذه المقابلة. على أن يوم الأحد ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢١ جاء على الأمة المصرية والمشادة والشقاق يعتصرانها ويقطعان أوصال وحدتها.

أعلن الوفد المصري أنه سيقيم احتفالاً بهذه المناسبة في ساحة مدرسة وادي النيل بالمنيرة، فازدحم السرادق المقام بعدد كبير من الجماهير قدرهم فخري بك بعشرين ألف شخص[1] من مختلف طبقات الأمة، بينما قدرهم التقرير البريطاني بأنهم عشرة آلاف.

وفي منتصف الساعة الرابعة دخل سعد باشا مكان الاحتفال وسط هتاف الجماهير، وقد خُصِّص مكان للسيدات اللاتي حرصن على الحضور[2]. الطريف أن فخري بك يروي أن سعد باشا كان ينوي الاكتفاء بالحضور دون الخطابة بناء على نصيحة الأطباء الذين نصحوه بالاعتكاف في المنزل لمرضه بينما كان الإنجليز يعتبرونه مرضًا سياسيًا احتجاجًا على ما جرى في أثناء زيارته للصعيد[3]! أيًا كان، فما إن بدأ الحفل حتى

(١) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٢٨٦.

(٢) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٢١٥.

(٣) F.O. 407/191 Enclosure in No.77 وقد نقلناها عن فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٣٠٧.

أخذه الحماس وهبَّ يخطب ثلاث ساعات متواصلة[1] وصم فيها الوزارة اليكنية بكل النقائص «لكونها وليدة الحماية ورضيعة ثديها وربيبة عنايتها»[2]!

الغريب أن سعد باشا انتهى إلى مزايدة بالغة على القضية فتلفاه يقول «ربما توهم قوم أنه يسرنا قطع المفاوضات ليعود المفاوضون بخزي الخيبة، ولكنا نصرح بأن قطعها لا يسرنا لأن فيه ضياعًا لمجهوداتنا وإلزامًا لنا باستئنافها ولأننا نعتبر السرور بهذا القطع سبة كبرى»[3]!

وإذا كان قطع المفاوضة ورفض معاهدة غابنة عودة بخزي الخيبة، فبم يوصف قبولها؟! وإذا كان السرور بقطع المفاوضة سبة كبرى فما هو التصرف الوطني إذًا؟! سعد باشا ينعى ضياع «مجهوداتنا» بفشل المفاوضات، أي مجهود؟ قصد، مجهود غرمائه في لندن، أم مجهوده هو لإحباطها في القاهرة؟! ولما يحزن سعد باشا على ضياع «مجهوداتنا» في مفاوضة كيرزن وقد كان يباهي قبل عام بقطع المفاوضة مع ملنر؟! ولماذا يكون قطع المفاوضة إلزامًا باستئنافها؟! وإذا سلمنا بذلك، فأي ضرر يقع من استئناف المفاوضة؟! والأهم من كل هذا ما هو إذًا التصرف الذي كان سيرضي سعد باشا في ذلك الموقف؟!

* * *

على بعد كيلومترات قليلة جرى احتفال آخر بعين المناسبة، أقامه العدليون. ولا يتفق الاحتفالان في أمر إلا المناسبة فقط، ثم يفترقان في كل شيء، المكان والمراسم وطبيعة الحاضرين والأهم ما اتسم به الاحتفال من مظاهر شعبية.

أقام العدليون احتفالهم في فندق الكونتننتال أفخم فنادق القاهرة آنئذ وحضره ألف شخص[4] منهم أعضاء الوفد المنشقون والكبراء والعظماء وكبار رجال الدين[5]، احتفال حكومي بحت!

---

(١) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٢٨٦.

(٢) أحمد حافظ عوض: المرجع السابق ص١٣٧.

(٣) نفس المصدر ص١٣٨.

(٤) F.O. 407/191 Enclosure in No.91 وقد نقلناها عن فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٣٠٧

(٥) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٢٣٦.



هل وقف عدلي يكن باشا موقفًا وطنيًا مشرفًا أثناء تلك المفاوضات الشاقة؟ وهل حاد عن المطالب الوطنية أو تهاون في حقوق بلاده؟

ألقى بعض مؤيدي عدلي باشا خطبًا في الاحتفال تمتدح وطنيته وتشيد بمواقفه من القضية المصرية، ودعا إبراهيم بك الهلباوي «الذين يحتفلون بهذا العيد في مكان آخر» إلى المصافحة والاتحاد وأومأ عبد العزيز باشا فهمي إلى احتمال فشل المفاوضات ثم روى مقابلة ونجت التاريخية دون أدنى ذكر لسعد باشا[1]!

على صعيد آخر أعلن أعضاء الجمعية التشريعية في ٢ نوفمبر ١٩٢١ وهم نحو الأربعين ثقتهم بعدلي باشا وسحب توكيلهم لسعد باشا[2] الذي رد بأن هؤلاء انتهت مدة انتخابهم «ولو عملت انتخابات جديدة لما انتخب واحد منهم»[3]!

هكذا تجلى انقسام الشارع المصري وقتئذ وتشرذم قضيته، وانتهى حفل المنيرة الذي استغرق سبع ساعات بمغادرة سعد باشا السرادق قافلاً إلى بيت الأمة وسط هتافات الجماهير التي أخذت تجوب الشوارع هاتفة بحياته[4]. وانتهى حفل الكونتننتال بانتهاء الخطب ودخل المدعوون قاعة الفندق «فأكلوا الحلوى وشربوا الشاي»[5]!



(١) عبد الرحمن فهمي بك: نفس المصدر ص٢٣٧-٢٣٨.
(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤١٥.
(٣) عباس محمود العقاد: المرجع السابق ص٣٧٤.
(٤) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٣٠٦.
(٥) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٢٤٥.

حديث من وراء الباب

تأخرت الباخرة «أسبريا» المقلة لعدلي باشا يومًا[1]، وكأنها تؤخر خطاها خشية ما سيلقى محمولوها! وربما يكون عدلي باشا قد جلس يرنو إلى مياه البحر وهو على متن الباخرة يفكر في الخطوة القادمة. لم يكن أمام الرجل خيارات كثيرة، فمن المقطوع به أنه كان مصرًا على ما عاهد عليه الأمة من أن يستقيل إذا أخفق في مهمته (راجع فقرة أمر كريم نمرة ٢١)، وقد حاول لويد جورج وكيرزن حمله على البقاء فرفض رفضًا قاطعًا[2].

لم يكن الأمر إذًا استمرارًا أم استقالة، وإنما كانت المعضلة هي الخطوة التالية. كان يتعين على عدلي باشا أن يستمر في ضغطه على الإنجليز ليصدروا التصريح من جانبهم ومن ناحية أخرى كان يتعين عليه أن يجد مصريًّا له مكانته واحترامه يقبل تشكيل الوزارة، ولم يكن ذلك بالأمر الهين. فعدلي باشا سيستقيل على أساس أن الإنجليز لم يقبلوا تسليم مصر حقوقها، فمن ذا الذي يقبل أن يشكل وزارة على هذا الوضع الغابن.

في ذلك الوقت بدأت أسلاك التلغراف تحمل أنباء قطع المفاوضات، وقد رأينا كيف كان أول تعليق لسعد باشا على هذا القطع ووصف الاستبشار به بأنه سبة كبرى! بيد أن سعد باشا سرعان ما يتراجع عن هذا الموقف الغريب، فبعد أيام عاد ليقول

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٨٦.
(٢) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، محاضر مفاوضات «عدلي - كيرزن» ص١٩٢.

«نحن مستعدون لأن نسديه (أي عدلي باشا) أطيب الثناء إذا تأكدنا أنه وإخوانه كانوا حقيقة يدافعون بجد وإخلاص عن حقوقنا وأنهم رفضوا بشمم وإباء الموافقة شروط مشروع كيرزن[1].

وباستثناء عبد الرحمن فهمي بك فقد أجمعت المصادر على أن استقبالاً ماثلاً وداعه في مراسم «حفاوة الموظفين» وحاكاه في مظاهر «التأييد الحكومي»، وافتقر لأي مظهر من مظاهر الود الجماهيري. اتفقت المصادر على هذا، سواء كان كتابها سعديين أم عدليين. أما سعد باشا فدعا الناس أن يلزموا بيوتهم في ذلك اليوم ويتركوا «البعثة الخائبة تمر في الشوارع وهي خالية كما تمر الجنائز العادية»[2]!

* * *

عمدت الحكومة من ناحيتها إلى اتخاذ نفس التدابير الرسمية التي اتخذت يوم قدوم سعد زغلول إلى مصر من تخصيص قطار لسفر كبار الشخصيات إلى الإسكندرية وآخر لسفر الطلبة وإقامة الزينات والسرادقات وأقواس النصر وغير ذلك من التدابير.. ولكن من أين لها بالجماهير وثقتها، من أين لها بتوحد المصريين وحبهم؟!

نزل عدلي باشا من الباخرة وفي كل المحطات التي توقف فيها القطار قوبل مقابلة رسمية[3]، ولكن الناس على طول الطريق كانوا يهتفون لسعد باشا، وفي المحطات احتشد الناس خارجها يهتفون لسعد باشا، بعد أن منعهم البوليس من دخول المحطة. أما في القاهرة فكانت الطامة الكبرى، فبغض النظر عن الطنافس والبسط التي يروي لنا شفيق باشا كيف فرشت على أفاريز المحطة[4]، فقد ألقى المتظاهرون البيض الفاسد والطماطم على من قدموا لاستقبال القطار[5].

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٢٦٤.
(٢) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٣١١.
(٣) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٨٧.
(٤) نفس المصدر ص٤٨٨.
(٥) فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٣١٠.

توجه عدلي باشا فور وصوله إلى قصر عابدين عبر شوارع خالية إلا من رجال الشرطة وصبية يلقون الحصى على الموكب بينما طفق بعض نساء يولولن وقت مروره[1]! والتقى عدلي باشا بالسلطان وتبادلا التحية ثم أقيمت له حفلة تكريم بعد ظهر ذلك اليوم في فندق الكونتننتال، انتهت بكلمة مقتضبة ألقاها عدلي باشا عبر فيها عن أسفه لعدم التوفيق في مهمته[2]، بينما المظاهرات تجوب الشوارع حول الفندق تهتف لسعد باشا وتوجه أبشع الإهانة لعدلي باشا[3].

ورغم كل هذا أصدر عدلي باشا بيانًا في اليوم التالي شكر فيه الأمة المصرية على استقباله يوم عودته[4]!



أين سعد باشا من كل هذا وما هو دوره فيه؟ علوبة باشا يقول إنه رأى سعد باشا يمر بعربته في ميدان المحطة ويلمح إلى أن سوء الاستقبال كان من تدبيره، فأراد أن يتحقق من حدوثه بالفعل[5]، ويؤيده في هذا هيكل باشا[6]. أما من فريق السعديين، ففخري بك يقول إنه ذهب إلى سعد باشا ليقص عليه ما كان من الاستقبال قبل أن يخرج للرياضة كعادته اليومية وقد مر بكثير من الشوارع فهتفت الجماهير له[7].

بيد أن أكثر القصص إثارة وطرافة في نفس الوقت عن مجريات استقبال عدلي باشا، ترويها لنا هدى هانم شعراوي التي سجلت في مذكراتها أن أعضاء لجنة الوفد المركزية للسيدات ذهبن لبيت الأمة لمحاولة إثناء سعد باشا عن تنظيم مظاهرات تسيء لعدلي باشا يوم عودته. وفي البداية رأت هدى هانم ألا تلتقي بسعد باشا بعد الخلاف الذي وقع بينه وبين زوجها علي شعراوي باشا «وبقيت مع زوجته صفية هانم

(١) ٤ أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٨٨-٤٨٩.
(٢) ٥ عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٢٧٦.
(٣) ٦ أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٨٩.
(٤) ٧ الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص٢٣٠.
(٥) ٨ محمد علي علوبة باشا: المرجع السابق ص٢٤٠.
(٦) ٩ الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص١٠٥.
(٧) ١٠ فخري عبد النور بك: المرجع السابق ص٣١٠.

في الصالون الكبير وتركت الأعضاء بالردهة الصغيرة لمقابلته. فلما حضر لمقابلتهن ولم يرني بينهن، أصر على مقابلتي أولاً، فقبلت على شرط أن يكون ذلك من وراء الباب». وبعد شكرها على مجهوداتها في الحركة الوطنية سألها إن كان يستطيع مكافأتها على ما قامت به «فقلت له : أن تقابل عدلي باشا بمثل ما قابلك به من حفاوة وتكريم يوم عودتك إلى الوطن، وأن تمنع المظاهرات المزمع قيامها لرميه بالطماطم والبيض الفاسد.

فتمهل قليلا كأنه لم يكن ينتظر مني مثل هذا الطلب، ثم قال: والله لو كان الأمر متعلقا بي شخصيا، لأجبت رغبته إرضاء لخاطرك. ولكن إن رضيت أنا، لا يرضى غيري بذلك.

فقلت له : ومن الذي يخالفك في الرأى إذا أردت شيئًا؟

فأسرعت صفية هانم وقالت له: واللـه يا سعد لو وضعت يدك في يد عدلي، لن أكون لك زوجة بعد الذي فعله.

فقال لي: أسمعت يا سيدتي بآذانك؟

فقلت: سمعت. ولم يبق لي كلام بعد ذلك إلا أن أطلب إلى الله عز وجل أن يهدي الخواطر ويهيئ ما فيه الخير. وكان أن تركني وانصرف لمقابلة أعضاء اللجنة»[1].

أما مسعى السيدات اللائي قابلن سعد باشا ليرجونه أن يحسن استقبال عدلي باشا فتقول هدي شعراوي إنه لم يدم إلا دقائق اتهم سعد باشا خلالها السيدات بأنهن قد أُعطين رشوة، واحتد الزعيم واحتدت النساء وخرجن «يرددن في حالة من التوتر والارتباك «هيا بنا.. مصر لها رب»»[2].

* * *

(١) هدى شعراوي: المرجع السابق ص٢٣٣-٢٣٤.
(٢) نفس المصدر ص٢٣٥.

إعلان الهدنة

وبعد أن أخفقت كل جهود الساعين إلى التوفيق واتسع الخرق على الراقعين، بدرت بادرة. ففي اليوم التالي لوصول عدلي يكن باشا إلى القاهرة، أصدر سعد زغلول باشا بيانًا جاء بمثابة تحول محوري في موقفه السياسي الذي اتخذه منذ أن أعلن الحرب على صديقه بعد عودته من أوربا في أبريل من نفس العام، ١٩٢١.

كان هذا البيان أول مرة يخاطب فيها سعد باشا الجماهير دون أن يهاجم عدلي باشا ووزارته منذ شهور طويلة، بل إنه لم يكتف بذلك ولكنه تعداه إلى الدعوة الصريحة للاتحاد وجمع الصفوف!

وصف سعد باشا موقف الإنجليز بأنه «سيكون له أكثر فضل في تقوية اتحادنا. وإظهار هذا الاتحاد للناس جميعًا في أبهى مظاهره» وطفق الزعيم يقول «نفزع إلى اتحادنا فنقويه وإلى صفوفنا فنجمعها. وإلى قوانا فنوجهها جميعًا إلى دفع ذلك الخطر العظيم. ننزع الشهوات الدنيئة من نفوسنا. ونستل الأحقاد الممقوتة من صدورنا. ونتجرد عن الهوى وتكون الكلمة السواء بيننا ألا يطيب عيش لنا حتى ينطلق الوطن السجين ويتمتع باستقلاله التام ولا نعتبر خصمًا لنا إلا الذين أرادوا امتلاكنا ونحصر همنا رفع بلائهم وإحباط أعمالهم»[1].

كان هذا البيان بمثابة إعلان من سعد باشا بانتهاء الحرب مع عدلي باشا، شهور طويلة مريرة قد مضت والزعيم يوجه ضربات قاسية قاصمة إلى من كان صديقه

(١) عبد الرحمن فهمي بك: المرجع السابق ج٤ ص٢٧٨.

وينعته بالعمالة والتبعية وغيرها. شهور طويلة مريرة والشارع المصري يشهد انقسامًا حادًا بين زعماء أمته يؤثر في وحدته ويفت في عضدها. على أن بيان ٦ ديسمبر كان إيذانًا بأن تضع هذه الحرب الرهيبة أوزارها وتوجه الأمة المصرية طاقاتها صوب العدو الحقيقي لها.

* * *

لماذا أعلن سعد باشا انتهاء الحرب؟ ببساطة لأنه لم يكن هناك ثمة ما يدعو لها، سعد زغلول أعلن الحرب على عدلي يكن لاعتقاده أنه سيوقع على معاهدة تغبن حق الأمة ويزوِّر الانتخابات. أما الآن فلم يعد ثمة داعٍ لهذه الحرب الضروس، فلا الرجل وقع معاهدات ولا أقام انتخابات.

ومن هنا جاء بيان سعد باشا الذي يدعو إلى الاتحاد ويكرس طاقة الأمة وقوتها نحو مقاومة الاحتلال البريطاني، العدو الحقيقي للبلاد الذي بدا في الفترة السابقة ينعم براحة طويلة من أي ضغط حقيقي عليه!

* * *

عدلي يفي

في فبراير سنة ١٩٢٠ اتفق عدلي باشا مع سعد باشا، على أن يشكل الأول وزارة حدد سعد باشا أن «يكون البروجرام الذي تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام (نظام دستوري) ثم المفاوضة مع الحكومة الإنجليزية بغرض الوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح إنكلترا الخصوصية» (راجع فقرة عهد الثقة بين الصاحبين).

وفي مارس سنة ١٩٢١ شكل عدلي باشا بالفعل هذه الوزارة وأثبت في خطاب تشكيلها «أن الوزارة ستجعل نصب عينيها في المهمة السياسية التي ستقوم بها لتحديد العلاقات الجديدة بين بريطانيا العظمى ومصر الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلا للشك في استقلال مصر» (راجع فقرة أمر كريم نِمْرة ٢١!).

وفي ديسمبر ١٩٢١ صرح سعد باشا إبان وصول عدلي باشا إلى مصر بأن بقاءه هو وصحبه في الحكم بأنه «تكذيب صريح لبرنامجهم»[1]، بيد أن عدلي باشا لم يكن في حاجة إلى أن يحثه أحد على الاستقالة والالتزام ببرنامجه، فبعد يومين لا أكثر من وصوله إلى مصر رفع الرجل خطاب استقالته إلى السلطان جاء فيه «وبما أن المفاوضات التي باشرها الوفد الذي كنت أرأسه في لوندرة منذ بضعة أشهر لم تسفر

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٨٠.

عن تحقيق ذلك البرنامج (المتضمن في خطاب تشكيل الوزارة) فإني أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة»[1].

عاهد فسعى واجتهد ... ثم أوفى.

* * *

(١) من خطاب الاستقالة الموجه من عدلي يكن باشا إلى السلطان أحمد فؤاد الأول. وقد نقلناه عن فؤاد كرم: المرجع السابق ص٢٢٤.

الاشتراكات
عن سنة ٥٥ قرشاً صاغاً في مصر والسودان و١٧ شلناً في الخارج ولا يقبل الاشتراك عن مدة أقل من سنة والدفع مقدماً

اللطائف المصورة

AL LATAIF AL MUSAWARA

Proprietor ISKANDAR MAKARIUS

No. 357 Vol. VII. CAIRO, 12th DECEMBER 1921

اللطائف المصورة
مجلة فكاهية أدبية علمية تاريخية تنشر صور الحوادث الجارية ومشاهير رجال العالم تصدر مرة في الأسبوع لصاحبها اسكندر مكاريوس

(العدد ٣٥٧) (السنة السابعة) القاهرة في يوم الاثنين ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ثمن النسخة ١٠ مليمات موقتاً

الاتحاد الاتحاد والوئام الوئام قبل كل شيء



صاحب الدولة عدلي باشا يكن

ما كانت الوثائق التي صدمت الامة المصرية الا واسطة سموية خلقها الله لجمع شمل ابناء وادي النيل ولم شعثهم بعد شهور الخلاف والتنابذ فهم الآن بفضل القدوة الحسنة التي نصبها معالي سعد باشا بندائه البليغ الى أبناء الوطن أقرب الى الاتحاد منه الى الانقسام وبهذا الاتحاد ستتمكن مصر من شق طريقها الى منالتها المنشودة فتنال استقلالها التام



« أمام هذا الخطب الفادح وفي هذا الوقت الرهيب نفزع الى الاتحاد فنقويه » من نداء سعد باشا الاخير

غلاف مجلة اللطائف المصورة بعد عودة عدلي باشا يردد دعوة سعد باشا بنبذ الخلاف.. لماذا أعلن سعد باشا انتهاء الحرب ضد عدلي باشا؟

افتراق دون لقاء!

انقضى الأمر إذًا ولم يعد هناك ما يدعو إلى الحرب بين سعد وعدلي، وقد استبشر الناس ببيان سعد باشا وفهموا منه أنه إيذان بانتهاء أيام الفرقة وانقضاء عهد الانقسام.

ولكن كيف كان بطلا قصتنا ينظران إلى المستقبل بعد ما كان من أمرهما معًا وبعد ما كان من أمر كل منهما مع الإنجليز؟ ما الذي كان كل منهما ينتويه تجاه الآخر وتجاه القضية الوطنية ذاتها؟ أول ما يتبادر إلى الذهن هو نية كل منهما حيال الآخر، بمعنى آخر: هل كان أي منهما ينوي أن يعقد صلحًا مع صاحبه ويضع كل منهما يده في يد صاحبه فينصهر الشقاق ويذوب التناحر؟ أم أن ما جرى من صراع قد نبغ في الأيمان وانطبع على الوجدان بحيث يستحيل أن تصفو النفوس وتروق الصدور؟

لا نجد إجابة عند كثير ممن عاصروا تلك الأيام وسجلوا أحداثها في مذكراتهم، بيد أننا نستقي بعض ملامح تطورات العلاقة بين سعد باشا وعدلي باشا مما كتبه بعضهم. ولنبدأ بأحمد شفيق باشا الذي روى كيف استبشر ببيان سعد باشا حتى أنه ذهب إليه ليدعوه إلى رأب الصدع، بيد أن سعد باشا صرح له أنه مستعد للعمل مع الجميع «ما خلا سبعة: أربعة ممن انشقوا عنه وهم عبد العزيز فهمي بك ومحمد محمود باشا ومحمد علي بك (علوبة) وعبد اللطيف المكباتي بك. وثلاثة من الوزراء هم عدلي باشا وثروت باشا وإسماعيل صدقي باشا»[1]. ويمضي شفيق باشا في قصته واصفًا كيف حاول إثناء الزعيم عن رأيه فلم يوفق وقد أرجع شفيق باشا ذلك إلى تأثر سعد باشا بما لقيه من اضطهاد حكومي في أثناء رحلته إلى الصعيد.

---

(١) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٩٣.

ولا يخرج ما كتبته هدى هانم شعراوي في مذكراتها عما جاء به شفيق باشا، فتراها تروي كيف كتبت خطابًا لسعد باشا ترجوه فيه «عدم استعمال الكلمات الجارحة في انتقاده (أي عدلي باشا)، لاسيما أن عدلي لم يسئ إليه بقول أو إشارة في خطاباته. فوعدني أنه سيلطف من حدته لإرضائي. ولكن للأسف وجدته غير قادر على كبح جماح نفسه في مهاجمة عدلي بمختلف الطرق المبتكرة المنظمة. ثم أرسل إلي يقول «لقد تبعت مشورتك، ولعل كلامي قد أعجبك». ففهمت أنه يتهكم علي ولم أرد عليه»[1].

ورغم أن سياق ما كتبت نصيرة المرأة يدل على أن ذلك قد حدث بعد عودة عدلي باشا، فإننا لم نجد في أي من خطب سعد باشا منذ أن صدر بيان ٦ ديسمبر ما يحمل أي هجوم على عدلي باشا!



من ناحيته لم يكن عدلي يكن في أي مرحلة من مراحل هذا الصراع المرير إلا حريصًا على تجنبه أو على الأقل تضييق نطاقه، ويروي نحاس بك أن عدلي باشا أبلغه أن أنصاره قد عرضوا عليه تأسيس حزب سياسي برئاسته وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك، إذ أسس أنصار عدلي باشا حزب الأحرار الدستوريين الذي ترأسه عدلي باشا لفترة وجيزة. بيد أنه في تلك الأيام لم يقبل الفكرة، بل علقها «إلى حين عودته، وإلى أن يقف أيضًا على حقيقة مركز سعد وعلى هدى من ذلك نتبين أي الخطط نسلك»[2].

وفي ذلك دليل واضح على أن عدلي يكن باشا لم يكن يريد الاستمرار في حرب ناله منها الكثير من الأذى والتجريح وغدا في أثنائها في موضع الاتهام الشنيع في وطنيته وإخلاصه لبلاده رغم أنه كان يجاهد ما استطاع ليستخلص بعضًا من حقوقها.

والغريب أن عدلي باشا كان يتوقع الأسوأ من صاحب الأمس حتى أنه قال ليوسف بك نحاس «حتى في حالة قطع المفاوضات فلن أكون بمأمن من هجمات سعد»[3].

---

(١) هدي شعراوي: المرجع السابق ص٢٣٦.
(٢) الدكتور يوسف نحاس بك: المرجع السابق ص ١١٥.
(٣) نفس المصدر ص ١٠١.

وفي هذه المرة نرى أن عدلي باشا هو الذي بالغ في سوء الظن بصاحبه، فما إن قطع عدلي باشا المفاوضات وعاد إلى مصر حتى أحجم سعد باشا عن الهجوم عليه ودعا المصريين إلى الوحدة كما رأينا!

على أي حال فقد استمر عدلي باشا بعد ذلك حريصًا كل الحرص على ألا تضعه الظروف السياسية في موقف أشبه بموقف سنة ١٩٢١، فتراه يسر لصديقه حسين باشا هيكل فيما بعد بقوله «أنا لا أريد بأي ثمن أن أكرر ما حدث في سنة ١٩٢١»(١).

* * *

(١) الدكتور محمد حسين هيكل باشا: المرجع السابق ج١ ص٢٨٠.

وقضي الأمر

بدأ الموقف السياسي الجديد الذي خلق بقطع عدلي باشا المفاوضات وعودته واستقالته يتشكل وقد تبدت معالمه الأساسية تتمركز على محورين أساسيين. على المحور الأول أخذ عدلي باشا يعمل على إقناع الإنجليز بضرورة إصدار تصريح أحادي الجانب يعترفون فيه لمصر بأنها دولة مستقلة. والواقع أن الإنجليز كانوا مقتنعين بخطورة ترك الحالة السياسية في مصر دون معالجة أو تجاهل مطالب المصريين تجاهلاً تامًا، وقد عبر لندسي صراحة عن مخاوفه من حدوث اضطرابات بعد عودة عدلي خاوي الوفاض[1].

على أن الضغط الأساسي على حكومة لندن لإصدار التصريح جاء من رجال سفارتها بالقاهرة. وقد بدأ ذلك الضغط ببرقية وجهها أللنبي إلى كيرزن يوم ١٧ نوفمبر (أي قبل قطع المفاوضات بيومين) جاءت لهجتها أشبه بالإنذار شدد فيها أللنبي باسمه وباسم المستشارين الإنجليز المعينين في الحكومة المصرية على أن استبقاء الحماية «يجر لا محالة إلى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها» وأكد استحالة هيمنة بريطانيا على أعمال الحكومة المصرية إذا قاوم الموظفون المصريون ذلك مذكرًا بإضراب الموظفين إبان ثورة ١٩١٩ وانتهى أللنبي والمستشارون إلى ضرورة إعطاء مصر استقلالها «حتى ولو لم يكن ثمة وزير مصري مستعد اليوم أن يوقع اتفاقا رسميًا يشتمل على هذا البرنامج»[2]. وفي ذلك طبعًا إشارة واضحة إلى فكرة التصريح أحادي الجانب.

---

(١) المطبعة الأميرية: المرجع السابق، محاضر مفاوضات «عدلي - كيرزن» ص١٨٩.

(٢) أحمد شفيق باشا: المرجع السابق ج ٢ ص٤٥١-٤٥٣.

بيد أن حكومة لندن لم تكن لتسلم بالأمر بسهولة وقد استمر أللنبي في ضغطه المتصاعد على حكومته إلى أن وصل الأمر إلى تهديده بالاستقالة ثم سافر إلى لندن بنفسه لإقناع رجال حكومته بحتمية إصدار التصريح[1].

المحور الثاني الذي تمركز عليه الوضع السياسي في مصر كان بطبيعة الحال المحور السعدي، فقد سدر سعد باشا في حرب دعائية باتت تتصاعد وتتكثف يومًا بعد يوم على الإنجليز، وغدت مصر في الفترة ما بين إعلان سعد باشا انتهاء حربه مع عدلي باشا يوم ٦ ديسمبر وبين يوم ٢٢ ديسمبر كأنها مرجل يغلي بمشاعر الغضب والثورة، وما لبثت الروح الوطنية أن تأججت بين عشية وضحاها وأخذت روح ثورة ١٩١٩ تسري في نفوس المصريين وأمسى الموقف السياسي في ديسمبر ١٩٢١ مماثلاً له في مارس ١٩١٩.

بيد أن الإنجليز قد وعوا ما حدث سنة ١٩١٩ واستوعبوه جيدًا فبادروا إلى نفي سعد باشا يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ وذلك تمهيدًا لإصدار تصريح ٢٢ فبراير دون مناوأة منه. ونفْي سعد باشا وإصدار التصريح قصتان مهمتان، يستحقان أن يفرد لهما دراسة خاصة، أما هذه فأخشى أنها قد استطالت حتى أثقلت عليك سيدي القارئ.

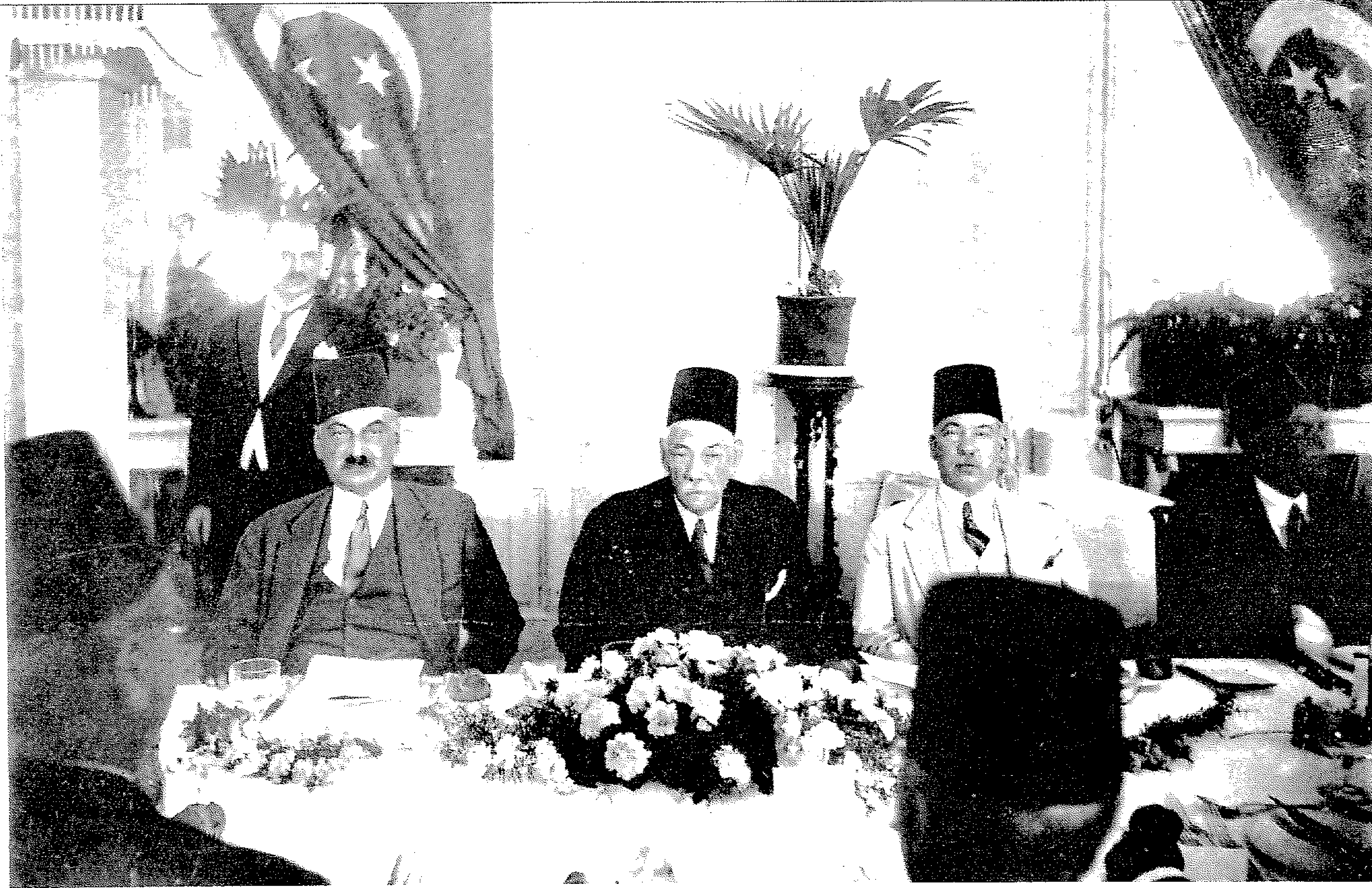
وجه عدلي باشا خطاب استقالته إلى السلطان في ٨ ديسمبر وفق ما أسلفنا، ولكن الاستقالة بقيت معلقة ونُفِيَ سعد باشا وعدلي باشا مستقيل استقالة معلقة، فلم يكن هناك مصري يقبل تأليف الوزارة بعد فشل المفاوضات واستقالة عدلي باشا بسبب ذلك، أي رجل يقبل تأليف الحكومة آنئذ معناه أنه يقبل بالاحتلال واستمرار الحماية. ومن هنا كانت البلاد تشهد أزمة وزارية حادة.

وقد جزع عدلي باشا من تحرك الإنجليز نحو نفي سعد باشا وبادر إلى توجيه خطاب إلى السلطان في نفس يوم نفيه يلح عليه في قبول استقالته ويعلن استنكاره وتخوفه من أن «عدم قبول الاستقالة رسميًا إلى الآن قد يجعل سبيلا لتحميل الوزارة شيئًا من التبعة عن إجراءات لا علم لها بها ولا دخل لها فيها»[2].

---

(١) المارشال ويفل: المرجع السابق ص٧٥-٨٣.

(٢) الدكتور أحمد بيلي: المرجع السابق ص٢٤٩.



سنة ١٩٢٦ التأمت الجراح وعاد الصديقان، من أجل بلدهما... بعد كل ما جرى وكان!

وغني عن البيان أن عدلي باشا أراد أن يبرئ ذمته أمام شعبه وأمام التاريخ من أي مسئولية عن إجراء اعتقال سعد باشا تمهيدًا لنفيه صباح يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢.

هذا ما كان من أمر بطلي قصتنا، نفى الإنجليز الأول تمهيدًا لإصدار التصريح واستقال الثاني من رئاسة الحكومة تمهيدًا لصدور نفس التصريح!

واستمر سعد باشا في المنفى حتى أفرج عنه وعاد إلى مصر ليفوز بأول انتخابات نيابية تجرى في ظل دستور ١٩٢٣ ويشكل وزارة الشعب وتتتابع الأحداث وفي سنة ١٩٢٤ يشكل أحمد زيور باشا الوزارة ويضم إليها الأحرار الدستوريين، بيد أنه سرعان ما تقع أزمة بينهما ويستقيل الأحرار الدستوريون وينشأ ائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين.

ويحل البرلمان فيجتمع الوفد والأحرار الدستوريون في فندق الكونتننتال اجتماعًا تاريخيًا، ويجلس على المقاعد الرئيسية جنبًا إلى جنب زعيما الحزبين المؤتلفين: سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا!

* * *

الخاتمة

هكذا انتهى الصراع بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا، ولم يبق منه في ذاكرة المصريين سوى القليل الذي لا يزال المثقفون والمهتمون بالتاريخ يذكرونه. وقد يرى البعض أن القصة برمتها باتت مقضية وأن كل ما يتعلق بها قد اندثر وانتهى أمره، الشخوص غادروا دنيانا وبقيت أعمالهم في ذمة التاريخ، والقضية وما جرى بشأنها قد انقضت هي الأخرى وغدت ماضيًا سحيقًا.

بيد أن أمرًا مهمًا لا يزال قائمًا في مجتمعاتنا عالقًا بثقافتنا، ذلك هو روح الفريق والقدرة على العمل الجماعي وإنجاز الكتلة. رأينا في دراستنا كيف عجز صفوة القوم عن أن يحققوا إلا النزر اليسير في هذا المضمار وسيطرت على الجميع روح الفردية وعقيدة الاستئثار بالقيادة.

صحيح أن الاستعمار البريطاني قد زال منذ عقود طويلة، بل وزالت الإمبراطورية البريطانية نفسها... دارت الأزمان وتقلبت الأيام، ولكن بقيت هذه السمة متغلغلة في وجداننا، قضية الرغبة في التفرد والعزوف عن العمل الجماعي وقرار الفريق.

تراها في كل مكان وتلحظها أنَّى ذهبت، حتى مع أولادنا في المدارس، يحث كل منا ابنه على أن يكون الأول على أقرانه، ومن ثم لا يحرص على التعاون مع زملائه قدر حرصه على أن ينفرد بمركز متقدم عنهم!

لم يعد لهذه الروح مكان في عصرنا الحديث، ليس فقط في عالم السياسة ولكن في مختلف المجالات والحقول، في الأزمان السالفة كانت الاختراعات العلمية التي أثرت تأثيرًا بالغًا على شكل الحياة تنسب لفرد، اخترع جراهام بل التليفون والأخوان

رايت الطائرة وإديسون المصباح الكهربائي وهكذا، بينما في العصر الحديث لا تعرف اسمًا اخترع التليفون المحمول أو الحاسب الحديث أو غيرهما، بل تجد الاختراعات تنسب لفريق كامل يعمل في منظومة متناسقة تتوزع فيها المسئوليات وتتنوع الاختصاصات ولكن المجهود ينعقد ويتوحد، فيلتئم الإنجاز تحت مظلة الفريق.

آن لنا أن نواكب هذا الاتجاه، آن لنا أن نتعلم ونعلم أولادنا أن الإنجاز الجماعي ينسب لكل من أسهم فيه، فيحق له أن يفخر بكليته قدر ما يزهو بدوره فيه.

آن لنا أن نتوحد حول المبادئ لا البشر، وأن نؤمن بالأفكار، لا بالأشخاص ... حتى لا تنشطر الأمة، أبدًا!

* * *

مراجع الدراسة

أولاً: الوثائق

أ ـ الوثائق المنشورة

١ – المطبعة الأميرية: مجموعة الأوامر والقوانين الخاصة بنظام الأسرة المالكة.
(القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٣٢).

٢ – المطبعة الأميرية: القضية المصرية ١٨٨٢–١٩٥٤.
(القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٥٥).

٣ – مصلحة المساحة المصرية، وزارة المالية: أطلس مدينة الإسكندرية.
(القاهرة: مصلحة المساحة المصرية ١٩٣٥).

ب – الوثائق التاريخية

٤ – أحمد حافظ عوض بك: تحية الرئيس في منفاه، مجموعة خطب سعد زغلول باشا من ٦ أبريل ١٩٢١ حتى ٤ سبتمبر ١٩٢١.
(القاهرة: مطبعة سعودي ١٩٢٢).

٥. أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد، الجزء الأول.
(القاهرة: مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦).

٦ – أحمد شفيق باشا: حوليات مصر السياسية، تمهيد، الجزء الثاني.
(القاهرة: مطبعة شفيق باشا ١٩٢٧).

٧ – أحمد فهمي حافظ (جمع وترتيب): سعد زغلول باشا في حياته النيابية، الجزء الأول.
(القاهرة: المطبعة الحديثة)

٨ – عبد اللـه حسين وصالح شكري (جمع وترتيب): مقالات قصر الدوبارة، مجموعة ما كتبته جريدة المؤيد عن اللورد كرومر وسياسته.
(القاهرة ١٩٠٧).

٩ - فؤاد كرم (إعداد وترتيب): النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول.
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
١٠ - محمد أنيس، الدكتور : دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩، المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي، الجزء الأول.
(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٣).
١١ - محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية، الجزء الخامس.
(القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٩).
١٢ - محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية، الجزء السادس.
(القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٩).
١٣ - دار الكتب والوثائق القومية: مصر في القرن العشرين، المجلد الأول.
(القاهرة: مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٤).

ثانيًا: مذكرات شخصية

أ - المذكرات غير المنشورة

١٤ - صادق حنين باشا: ذكريات.

ب - المذكرات المنشورة

١٥ - إبراهيم الهلباوي بك: مذكرات إبراهيم الهلباوي (١٨٥٨-١٩٤٠)، تحقيق الدكتور عصام ضياء الدين، تقديم الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
١٦ - أحمد لطفي السيد باشا: قصة حياتي.
(القاهرة: كتاب الهلال العدد ١٣١ فبراير ١٩٦٢).
١٧ - إسماعيل صدقي باشا: مذكراتي.
(القاهرة: دار الهلال ١٩٥٠).
١٨ - رونالد ستورس، سير: توجهات بريطانية - شرقية، تعريب رءوف عباس. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة ٢٠٠٤).
١٩ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء الأول، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧).
٢٠ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء الثاني، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨).
٢١ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء الرابع، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١).

٢٢ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء الخامس، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢).
٢٣ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء السادس، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٢٤ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء السابع، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
٢٥ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء الثامن، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).
٢٦ - سعد زغلول باشا: مذكرات سعد زغلول الجزء التاسع، تحقيق الدكتور عبد العظيم رمضان.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).
٢٧ - عبد الرحمن فهمي بك : مذكرات عبد الرحمن فهمي - يوميات مصر السياسية، الجزء الأول.
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨).
٢٨ - عبد الرحمن فهمي بك : مذكرات عبد الرحمن فهمي - يوميات مصر السياسية، الجزء الثاني.
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٢٩ - عبد الرحمن فهمي بك : مذكرات عبد الرحمن فهمي - يوميات مصر السياسية، الجزء الثالث.
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٩٦).
٣٠ - عبد الرحمن فهمي بك : مذكرات عبد الرحمن فهمي - يوميات مصر السياسية، الجزء الرابع.
(القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ٢٠٠٣).
٣١ - عبد العزيز فهمي باشا: هذه حياتي - مذكرات عبد العزيز فهمي، تقديم طاهر الطناحى.
(القاهرة: كتاب الهلال، العدد ١٤٥ أبريل ١٩٦٣).
٣٢ - عمر طوسون، الأمير: مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية المصرية.
(الإسكندرية: مطبعة العدل ١٩٤٢).
٣٣ - فخري عبد النور بك : مذكرات فخري عبد النور، تحقيق الدكتور يونان لبيب رزق، تقديم مصطفى أمين.
(القاهرة: دار الشروق ١٩٩٢).

٣٤ - قليني فهمي باشا: مذكرات قليني فهمي باشا، خلاصة الحوادث في عهود الخديو إسماعيل والسلطان حسين وجلالة مولانا الملك فؤاد الأول، الجزء الثاني.
(القاهرة: مطبعة مصر ١٩٣٤).
٣٥ - محمد إبراهيم الجزيري: آثار الزعيم سعد زغلول-الجزء الأول.
(القاهرة: دار الكتب المصرية ١٩٢٧).
٣٦ - محمد حسين هيكل باشا، الدكتور: مذكرات في السياسة المصرية، الجزء الأول.
(القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٧٧).
٣٧ - محمد علي علوبة باشا: ذكريات اجتماعية وسياسية.
(القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨٢).
٣٨ - محمد كامل سليم بك: ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها.
(القاهرة: كتاب اليوم مايو ١٩٧٥).
٣٩ - محمد كامل سليم بك: صراع سعد في أوربا.
(القاهرة: كتاب اليوم يونيو ١٩٧٥).
٤٠ - محمد كامل سليم بك: أزمة الوفد الكبرى.
(القاهرة: كتاب اليوم يوليو ١٩٧٥).
٤١ - محمود أبو الفتح: مع الوفد المصري.
(القاهرة ١٩٢٠).
٤٢ - محمود أبو الفتح: المسألة المصرية والوفد.
(القاهرة ١٩٢١).
٤٣ - هدى شعراوي: مذكرات هدى شعراوى.
(القاهرة: كتاب الهلال، العدد ٣٦٩ سبتمبر ١٩٨١).
٤٤ - يوسف نحاس، الدكتور: ذكريات سعد . عبد العزيز . ماهر ورفاقه في ثورة ١٩١٩.
(القاهرة: دار النيل للطباعة ١٩٥٢).
٤٥ - يوسف نحاس، الدكتور: صفحة من تاريخ مصر السياسي، مفاوضات عدلي - كيرزون.
(القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥١).

ثالثًا: دراسات وتراجم

٤٦ - إبراهيم مصطفى الوليلي: مفاخر الأجيال في سير أعاظم الرجال.
(القاهرة: المطبعة المحمودية التجارية، الطبعة الثانية ١٩٣٤).
٤٧ - أحمد بيلي، الدكتور: عدلي باشا أو صفحة في تاريخ الزعامة بمصر.
(القاهرة: الطبعة الأولى ١٩٢٢).

٤٨ – إلياس زاخوره: مرآة العصر في تاريخ و رسوم أكابر الرجال بمصر.
(القاهرة: المطبعة العمومية ١٨٩٧).
٤٩ – زكي فهمي: صفوة العصر في تاريخ و رسوم مشاهير رجال مصر.
(القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية ١٩٩٥).
٥٠ – زكي مجاهد: الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، الجزء الأول.
(بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٩٤).
٥١ – طارق البشري: شخصيات تاريخية.
(القاهرة: كتاب الهلال، العدد ٥٥٢ ديسمبر ١٩٩٦).
٥٢ – عباس الطرابيلي: أحياء القاهرة المحروسة.
(القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).
٥٣ – عباس محمود العقاد: سيرة وتحية، سعد زغلول.
(القاهرة: دار الشروق).
٥٤ – عبد الحميد سالم: الملك فؤاد الأول.
(القاهرة: مطبعة صلاح الدين الكبرى ١٩٣٦).
٥٥ – عبد العزيز البشري، الشيخ: في المرآة، مختار المرايا التي نشرت في السياسة الأسبوعية وطائفة من القطع الأدبية الأخري التي جرى بها قلم محرر المرآة.
(القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧).
٥٦ – عمرو سميح طلعت: موسوعة باشوات مصر.
(تحت الطبع).
٥٧ – عوض توفيق وحسن صبري (إعداد): وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، الجزء الأول ١٨٣٧-١٩٥٢
(القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية ١٩٨٠).
٥٨ – فرج سليمان فؤاد: الكنز الثمين لعظماء المصريين.
(القاهرة: مطبعة الاعتماد ١٩١٧).
٥٩ – محمد إبراهيم الجزيري: سعد زغلول، ذكريات تاريخية طريفة.
(القاهرة: كتاب اليوم سبتمبر ١٩٥٤).
٦٠ – ويفل، المارشال: أللنبي في مصر، مصر من مارس ١٩١٩ إلى نوفمبر ١٩٢٥، ترجمة على الأقطش ومصطفي فودة.
(القاهرة: مكتبة مدبولي).

٦١ - أحمد زكريا الشلق، الدكتور: حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢-١٩٥٣.
(القاهرة: دار المعارف ١٩٨٢).
٦٢ - إقبال علي شاه، سردار: فؤاد الأول، نقله بتصرف محمد عبد الحميد.
(القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٩).
٦٣ - ب.ج.الجود، الليفتنانت كولونيل: مصر، ترجمة الدكتور راشد البراوي.
(القاهرة: مطبعة الاعتماد بمصر).
٦٤ - توفيق الحكيم: عودة الوعي.
(القاهرة: مكتبة مصر).
٦٥ - حمادة محمود أحمد إسماعيل، الدكتور: حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
٦٦ - رمزي ميخائيل، الدكتور: الصحافة وثورة ١٩١٩.
(القاهرة: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٦٧ - طارق البشري: سعد زغلول يفاوض الاستعمار.
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).
٦٨ - عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤، الجزء الأول.
(القاهرة: دار المعارف ١٩٧١).
٦٩ - عبد الرحمن الرافعي: ثورة ١٩١٩، جزآن.
(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥).
٧٠ - عبد الرحمن الرافعي بك: في أعقاب الثورة المصرية، الجزء الأول.
(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧).
٧١ - عبد العظيم رمضان، الدكتور: تطور الحركة الوطنية في مصر، الجزء الأول، ١٩١٨ - ١٩٣٦.
(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٨٣).
٧٢ - عبد العظيم رمضان، الدكتور: ثورة ١٩١٩ في ضوء مذكرات سعد زغلول.
(القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين العدد ٢١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢).
٧٣ - الكتاب التذكاري للمحاكم الأهلية (١٨٨٣-١٩٣٣)، الجزء الأول.
(القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٣٧).
٧٤ - ماجدة محمد محمود، الدكتورة: دار المندوب السامي في مصر (١٩١٤-١٩٢٤)، الجزء الثاني.

(القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين العدد ١٣٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).
٧٥ – ماريوس كامل ديب: السياسة الحزبية في مصر، الوفد وخصومه ١٩١٩-١٩٣٩.
(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٧).
٧٦ – مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩.
(القاهرة: مؤسسة الأهرام ١٩٦٩).
٧٧ – محمد شفيق غربال: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، الجزء الأول، بحث في العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف ١٨٨٢-١٩٣٦.
(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٢).
٧٨ – يونان لبيب رزق، الدكتور: تاريخ الوزارات المصرية.
(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٧٥).
٧٩ – يونان لبيب رزق، الدكتور: ديوان الحياة المعاصرة الكتاب السادس، الجزء الرابع، القسم الأول.
(القاهرة: مركز تاريخ الأهرام ٢٠٠٢).
٨٠ – يونان لبيب رزق، الدكتور: ديوان الحياة المعاصرة الكتاب التاسع.
(القاهرة: مركز تاريخ الأهرام ٢٠٠٣).

رابعًا: تقويمات

٨١ – الدليل العام للقطر المصري والخارج سنة ١٩٢٧.
(القاهرة: الشركة المصرية للمطبوعات والإعلانات ١٩٢٦).
٨٢ – ديوان جلالة الملك: تقويم بأسماء ذوي الألقاب والرتب المدنية القديمة لغاية نوفمبر ١٩١٤.
(القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٣٢).
٨٣ – ديوان جلالة الملك: الأسرة المحمدية العلوية الجليلة.
(القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٣٤).
٨٤ – ديوان جلالة الملك: تقويم بأسماء ذوي الرتب و الألقاب المدنية الحديثة (من ١٤ أبريل ١٩١٥ لغاية ١٥ فبراير ١٩٣٨).
(القاهرة: المطبعة الأميرية ١٩٣٨).
٨٥ – محمد مختار باشا، اللواء المصري: كتاب التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ بالسنين الأفرنكية والقبطية.
(القاهرة: المطبعة الميرية ببولاق مصر المحمية ١٨٩٣).
٨٦ – يوسف آصاف: دليل مصر لعام ١٨٩١.
(القاهرة: المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٠).

خامسًا: دوريات

٨٧ - مجلة المصور في سنتي ١٩٢٠، ١٩٢١.

٨٨ - مجلة اللطائف المصورة في سنتي ١٩٢٠، ١٩٢١.

٨٩ - مجلة الهلال في سنة ١٩٢١

سادسًا: مصادر أجنبية متنوعة

(٩٠) A. B. De Guerville: New Egypt. (London: William Heinemann 1905)

(٩١) Jeffery FineStone: The Yeghen Family. Unpublished.

(٩٢) Samir W. Raafat: Cairo, the glory years. (Alexandria: Harpocrates Publishing).

سابعًا: مواقع الشبكة الدولية للمعلومات (إنترنت)

(٩٣) www.1911encyclopedia.org

(٩٤) www.americanpresidents.org

(٩٥) www.antiquemapsandprints.com

(٩٦) www.explore.parliament.uk

(٩٧) www.georgianindex.net

(٩٨) www.fco.gov.uk

(٩٩) www.gwpda.org

(١٠٠) www.modjourn.brown.edu

(١٠١) www.nationmaster.com

(١٠٢) www.npg.org.uk

(١٠٣) www.theclaridgeshotellondon.com

سَعديون أم عَدليون؟

وفاق وشقاق

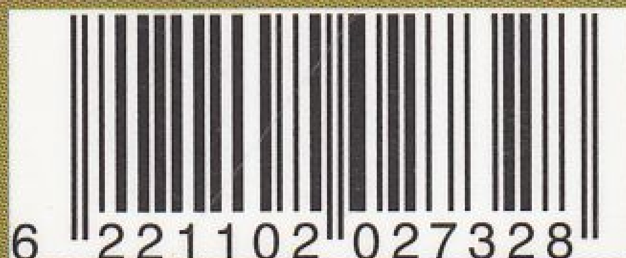
هذا الكتاب وإن كان يؤرِّخ للعلاقة بين اثنين من أشهر السياسيين الذين عرفتهم مصر، سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا، إلا أنه يصعب توصيفه بأنه عمل تاريخي تقليدي، فصاحبه، الأستاذ عمرو سميح طلعت، لم يدَّع بطول كتابه أنه مؤرخ محترف؛ الأمر الذي أدى إلى تحرره من القيود الأكاديمية التي يضعها هؤلاء على ضمائرهم.

بيد أنه على الجانب الآخر فقد اتسمت لغة الكتاب بأسلوب أدبي رفيع لا يتوفر عند كثيرين من محترفي الكتابة التاريخية، حتى أنه يصعب على القارئ الذواقة إذا ما بدأ قراءته أن يتركه من بين يديه.

ولعل أهمية العلاقة بين سعد زغلول وعدلي يكن التي حاول مؤلف هذا الكتاب، الأستاذ عمرو سميح طلعت، أن يكشف اللثام عنها، أمر يستحق الاهتمام من المعنيين بالتاريخ الوطني الحديث، على أن يكون بداية لفتح باب جديد لكشف مزيد من الجوانب في «أثر العلاقات الشخصية على السياسة المصرية في التاريخ الحديث»، ولن تكون العلاقة بين زغلول ويكن أو بين النحاس ومكرم الوحيدتين اللتين انتهتا بما يشبه الكوارث الوطنية، وهو الأمر الذي نختلف فيه مع العالم المتقدم الذي تحتل فيه العلاقات الشخصية جانبًا محدودًا في صنع السياسات، وتبقى العلاقات الموضوعية التي تقوم على الإيمان بالبرامج والكفاءة الشخصية التي تخدم هذه البرامج!



دار الشروق
www.shorouk.com



تصميم الغلاف عمرو الكفراوى